عقود من تاريخ

الحزب الشيوعي العراقي

عزيز سباهي

الجزء الثاني


عقود من تاريخ
الحزب الشيوعي العراقي



الجزء الثاني



لندن، اونتاريو, كندا
2020

عنوان الكتاب: عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (الجزء الثاني)
المؤلف: عزيز سباهي، 1925-2016
تصميم الغلاف والمحتويات: زياد سباهي
خطوط: المؤلف ذاته
النسخة الأولى: 2003
النسخة الثانية: 2020
طبع في كندا

2nd Edition.Print 04.2020

azizsbahi.com

المحتويات

تمهيد

ها أنذا أضع بين يدي القارئ الكريم الجزء الثاني من كتابي (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) في الوعد الذي ألزمت نفسي به، برغم المعوقات الكبيرة والجدّية التي اعترضت سبيلي هذه المرة، وعلى حين غرة. وعسى أن يسعفني الحظ لأنهي الجزء الثالث والأخير في الوقت المناسب.

لعل قارئ الجزء الثاني، سيلمس الكمّ الهائل من الأحداث التي احتواها، برغم قصر المدة التي عالجها. لقد تميزت هذه الحقبة من تاريخ العراق بتغيرات كبيرة ونوعية، لاسيما في الفترة التي تلت اندلاع ثورة 14 تموز. وأخطر من هذا أن هذه الأحداث والتغيرات التي نجمت عنها، جرت بتتابع سريع وتداخل شديد لا يعطي الفرصة لتأملها جميعا بكفاية. بل وسيلمس القارئ بعبء الإحاطة بها كلها. وللتاريخ نذكر، أن العمق الكبير في الأحداث، والسرعة غير المعهودة في تتابعها وتداخلها، جعلا من الإحاطة بها، وتأملها، وإدراك دوافعها، وفرز الجوهري منها عن العارض، عبئاً كبيراً؛ على الذين شاركوا فيها، ناهيك عمن أسهم في رسم وتحديد مساراتها. فهل وفقت أنا، في المقابل، إلى مثل هذا الفرز والسرد على النحو الذي لا يدفع القارئ إلى الملل؟ أرجو ذلك.

على أية حال، لن أستبعد أن سيعمد من يذكرني بأنني لم أتحدث عن هذه او تلك من الوقائع، أو عن هذا أو ذاك من الشخوص. وما اعتبرته أنا غير جوهري وتغاضيت عن الإشارة إليه، سيعتبره غيري مهماً، وكان علي أن أشير إليه أو أفيض في الحديث عنه. لهؤلاء أقول؛ إنني سأرحب كثيراً، بكل حديث من هذا القبيل. وأهم منه، أرى في كل إضافة من هذا القبيل إغناء للتاريخ الذي نسعى إلى تدوينه.

ستظل هذه الحقبة من الزمن – وأعني بها الفترة التي تلي ثورة 14 تموز 1958 مباشرة، موضع جدل طويل لن ينقطع واجتهادات لن تقف عند حد. إنها الفرصة الاولى التي تنشط فيها الجماعات الواسعة من الناس لتحديد شكل ومحتوى النظام السياسي الذي يسود البلاد. ولأول مرة تتوفر الفرصة لتتبارى جملة من المناهج السياسية بشكل واسع. صحيح أن الحرية التي توفرت لهذه الجماعات من الناس لم تكن من السعة بالقدر الذي تتحقق في البلاد مباراة سلمية، تسمح لها بأخذ أبعادها كاملة، إلا أنها وفرت، مع ذلك، فرصة لم يكن الشعب قد شهدها من قبل. كما لم يشهدها من بعد. بهذا فقد ظلت هذه الحقبة أثيرة على قلوب الجماهير.

وبالنسبة لبحثنا والغرض الذي ننشده نقول بأن الحزب الشيوعي العراقي قد امتحن ما يردده من إيديولوجيا. إن صحة النظرية تتقرر بالممارسة. لقد ظل الشيوعيون العراقيون يكررون الحديث عن قيادة الطبقة العاملة وحزبها السياسي، لأن النظرية قالت هكذا، وليس لان الجماهير الواسعة قد سلمت بهذه القيادة في الواقع. على هذا النحو، كانوا يستبدلون النظر في الأحداث وتأمل عوامل حركتها ومعاينة اتجاهات هذا التحرك بترديد النصوص وتأويلها وتكييفها لتتطابق مع الرغبات. ومن يجافي ذلك يقال إنه لا يملك «الجرأة على النصر». بهذا الشكل تتحول النظرية المرشدة إلى إيديولوجيا بالمعنى الذي قصده ماركس، أي تنفصل عن محتواها العملي وتغدو وهما زائفا.

سيلمس قارئ الجزء الثاني من (عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي) أن الحزب في الفترة التي يتناولها الجزء (1949 – 1963) يبدأ مسيرته بالخروج من محنة، خسر فيها قادته الأوائل و عديداً من كادره وأعضائه، لينتهي بعد انتصارات وهزائم إلى محنة أخرى، أوسع وأكثر إيلاما. فهل هذا هو قدر الحزب؟ وهل هو تكرار محض؛ وبماذا تتميز الثانية عن الأولى؛ وبأي درس يخرج المرء منها؛ أيعيد التاريخ نفسه هنا أم أن هناك ارتقاء ديالكتيكيا يحسن النظر إليه وتشخيص معالمه وطبيعته؟ وهل فعل ذلك من تسلم زمام الأمور في الحزب في الفترة التالية هذا ما سيجيب عليه الجزء الثالث. ولكن حتى ذلك الحين؛ رغم أن الجزء الثاني قد طرح الأمر بقوة، أعطي القارئ الفرصة لإعمال الفكر في هذا الشأن. والخروج من جانبه باستنتاجاته الخاصة. فإذا تحقق ذلك، يكون المؤلف قد وفق في عمله. وعلى أية حال، سيلمس القارئ أنه لم يبرر لاحد خطأه، ويأمل أن يفعل الآخرون ذات الشيء فليست المهمة هي التبرير أو مجرد تدوين الأماني والرغبات.

عديد تساءل عما إذا كنت قد انتفعت من أرشيف الحزب الخاص الذي كان مودعا في مكتب الحزب الشيوعي العراقي في مبنى مجلة (قضايا السلم والاشتراكية) التي كانت تصدر عن عدد من الأحزاب الشيوعية في براغ حتى عام 1990. إن لي مع هذا الأرشيف قصة طريفة ومحزنة في ذات الوقت. ربما ستتاح لي فرصة الحديث عنها في الجزء الثالث في موضعها المناسب، وبقدر ما يتعلق بشأن الحزب العام. لهؤلاء الذين تساءلوا أقول: إنني بقدر ما سنحت لي الفرصة قد جمعت ما تساقط أو طرح جانبا من نسخ بعض وثائق الحزب المطبوعة أثناء ما كانت تجمع وترزم حين تقرر إخلاء المبنى بعد انهيار الحكم الاشتراكي في تشيكوسلوفاكيا، ولكن دون دراسة مقصودة. وعلى أية حال، فإن بعض ما كان يحتفظ به أو مثيله، قد وجد سبيله، في أغلب الظن، إلى النشر في مؤلف السيدة ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، في كتابهما عن سيرة سلام عادل. ومن حسن الحظ، فإن كتابهما صدر قبل أن أفرغ من وضع الجزء الثاني هذا، فانتفعت كثيراً مما أورداه من وثائق. ومع ذلك. تظل مصداقية هذه الوثائق على عهدتهما بالطبع.

إن التزامي الصارم بتوثيق ما أردت ذكره من وقائع ومواقف وسياسات، دفعني إلى التغاضي عن ذكر بعضها، حيثما لا تتوفر لدي البيئة التاريخية التي تؤكدها. فقد أخذت على نفسي ألا أورد إلا ما كان وراءه مصدر يمكن اعتماده أو الاطمئنان إليه، وألا أركن إلى ذاكرتي الشخصية وحدها، إلا حيثما أكون قد عايشت الواقعة ذاتها، وتعاملت وإياها تعاملا لا يدفع إلى الشك. لقد ضاعف هذا الأمر من المشاق التي جابهتني في وضع الجزء الثاني، وبقدر كبير، إثر تعرضي إلى سرقة غير معهودة، أتت على كل ما أملك تماما، وكان أن ضاع كل ما جمعته من مصادر ووثائق وتسجيلات ورسائل ومذكرات... الخ. وتعين علي أن أبدأ من جديد في جمع ما يمكن جمعه، وإن لم يكن يضاهي ما فقد. وإني لأذكر بالشكر والامتنان كل الذين سارعوا إلى تزويدي بما يستطيعون من كتب وجرائد وبيانات حزبية واخص بالذكر منهم الفقيد زهير سلمان. ولم يبخل الاصدقاء عليّ بالإيضاحات و إجابتي على التساؤلات التي طرحتها عليهم- ومع ذلك فما زلت أطمع في أن يزودني آخرون بما لديهم من إيضاحات وصور فوتوغرافية ومجلات وغيرها. وسأكون شاكرا لكل من يبعث لي بمقترحاته وآرائه و ملاحظاته وانتقاداته، ولكل ما ينفعني لوضع الجزء الثالث، لاسيما وأن قد عايشوا هذا الجانب أو ذاك من نشاطات الحزب، سواء عن طريق (الثقافة الجديدة) أو إرسالها إلى المؤلف مباشرة.

1

العراق على أعتاب ثورة 14 تموز

تسارعت في السنوات السابقة لثورة 14 تموز 1958 العمليات التي بدأتها البلاد من قبلُ ببطء شديد. وكان وراء هذا التسارع عوامل شتى، مادية و روحية. لقد شهدت البلاد، برغم القيود التي فُرضت عليها، نهوضاً وطنياً عاماً عكس نفسه في الاستعداد الجماهيري الواسع لخوض النضالات الاقتصادية والسياسية، ورفض الإذعان للارتباطات التي كبّل بها الشعب في الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، والرغبة في إحلال التقدم في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت هناك ظروف مواتية لهذا التطور. فعلى الصعيد العالمي، لاسيما في الشرق، كان هناك نهوض كبير معادٍ للاستعمار تمثل في انتصار الثورة الصينية، وتحقيق استقلال الهند وإندونيسيا وعديد من بلدان آسيا وتكوينها دولاً مستقلة وتنتهج طريقها الخاص في التقدم. وعلى الصعيد الإقليمي استطاعت سوريا ولبنان أن تكسبا استقلالهما، وأممت إيران نفطها، وانتصرت ثورة الشعب المصري. ولم يحدث قبلاً أن افتضحت الأقلية الحاكمة في العراق على النحو الذي تم بعد وثبة كانون الثاني 1948، والدور المخزي الذي لعبته في حرب فلسطين.

و على الصعيد الاقتصادي، دخلت مجموعة عوامل، ساعدت في تعاظم المطالبة بالنهوض بالبلاد في جميع المناحي، ولاسيما في مجال التصنيع. لقد تنامت المدخرات المالية خلال الحرب العالمية الثانية بحكم ضيق منافذ الاستهلاك والاستثمار على السواء، وزادت هذه الحال من القدرة الشرائية بعد الحرب. و بسبب تعرّض البلدان الرأسمالية المصدّرة في أوربا الغربية إلى الخراب بفعل الحرب، وهبوط قدرتها على الإنتاج والتصدير، اضطرت إلى التساهل إزاء رغبة البلدان النامية في إنشاء صناعاتها الاستهلاكية والاستغناء عن استيراد عديد من السلع الاستهلاكية.

كل هذه العوامل التقت لتخلق إحساساً عاماً متنامياً بالحاجة إلى إحداث انتقال نوعي في وضع البلاد، والخروج بها من حالة الركود التي أوجدتها مصالح الإمبريالية والأقلية الحاكمة والملاكين الكبار. وجاءت الدفعة الأقوى في هذا الاتجاه مع تزايد عوائد النفط إثر التوصل إلى اتفاقية المناصفة مع شركات النفط عام 1951.

لقد كان يمكن للبلاد أن تنتفع من وضعها القانوني، بصفتها دولة مستقلة وعضواً في الأمم المتحدة، لتقيم روابطها الخارجية بما يساعد في دفع عملية التقدم. إلا أن الهيمنة البريطانية، وتسلّط الأقلية الحاكمة التي استقطبها البلاط ونوري السعيد، حالا دون ذلك. و ظلت موارد العراق تُنهب من قبل شركات النفط والشركات الأجنبية الأخرى، وما يتبقى منها ينفق على النحو الذي يعود على الأقلية الحاكمة والإقطاعيين وباقي الملاكين الكبار بالمنافع، وبالشكل الذي يوفر للشركات الأجنبية، لاسيما البريطانية، الأرباح الكبيرة. وكانت سياسة الدولة تُرسم بحيث تضيّق على المستثمرين العراقيين في الصناعة فرص الاستثمار، إذا ما غامروا في ولوج من هذا الباب، حتى في الصناعات الثانوية.[1] وإن كان ذلك ببطء شديد، وأفرزت نتائجها في تكوينة المجتمع العراقي.

إن أول ما نشخّصه هنا هو تعمق التمايز الطبقي في المجتمع خلال السنوات السابقة لثورة 14 تموز في كل من الريف والمدينة على السواء. لكن هذا التمايز اتخذ في الريف أبعاداً أوسع وأفرز نتائج أخطر امتدت آثارها إلى المدينة بحكم تعاظم الفقر الذي حاق بالفلاحين، ودفع بمئات الألوف منهم إلى ترك ديارهم والهجرة إلى المدينة حاملين معهم إليها كل أوضار المجتمع الريفي الفقير المتخلف، أو التحرك ضد الملاكين الإقطاعيين على نحو ما سنرى.

وكان العامل الأول في إفقار الفلاحين هذا قد نبع عن اتساع عملية استيلاء الملاكين الكبار على الأراضي الزراعية. سبق أن لاحظنا في الجزء الأول السياسة الحكومية التي رُسمت بمشورة رجال الانتداب البريطاني في أوائل الثلاثينات لتمليك الأراضي الزراعية الأميرية إلى رجال الحكم. وإلى شيوخ القبائل، ونعني بهم في الأساس رؤساءها، وإلى رجالات الحكم

---

1. كمثال نذكر هنا أن اتحاد الصناعات العراقي طالب، في عام 1957. بحماية صناعة المسامير المحلية، إلا أن وزارة الاقتصاد لم تكتف بتجاهل الطلب، وإنما عمدت إلى زيادة تخصيصات الاستيراد للمسامير من 30 ألف دينار عام 1956 إلى 140 ألف دينار عام 1958. (هوشيار معروف، الاقتصاد العراقي و الاستقلال، بغداد، وزارة الإعلام، 1977, ص 162).

المتنفذين ومن سار في ركابهم من وجهاء المدن وأثريائها الذين ينصبون المضخات الزراعية، وتجريد الفلاحين من حقوقهم فيها مع ارغامهم على البقاء في الأرض والقبول بما تمليه الأعراف الزراعية التي صيغت لتطمين مصالح الملاكين أولاً، وإسباغ الصفة القانونية على عملية نهب الأرض هذه وفقاً لقوانين التسوية ومنح الأرض باللزمة. فطبقاً للأرقام الرسمية بشأن عمليات التسوية حتى نهاية عام 1957 بلغ مجموع الأراضي المفوضة بالطابو والممنوحة باللزمة 20.8 مليون دونم. أضف إلى ذلك فإن ما يقرب من 4.5 مليون دونم من الأراضي الأميرية الصرفة في لواء العمارة وغيره قد تحولت من الناحية العملية إلى حيازات فعلية، يتصرف بها الإقطاعيون باسم الإجارة وكأنها أراضيهم الخاصة، وليس هناك من يجرؤ على منافستهم فيها. في الوقت الذي لم تكن فيه الأراضي المفوضة بالطابو والممنوحة باللزمة لتزيد عن 2.75 مليون دونم عام 1932، ولكن رغم كل العوائق التي اعترضت مسيرة التطور الاقتصادي الاجتماعي، وظلت تحدّ من وتيرتها، وتعدلّ في سيرها هنا أو هناك، فإن هذه المسيرة شقّت سبيلها حين شرع بتطبيق قانون التسوية.

لقد غدا مئات الألوف من الفلاحين قبيل الثورة محرومين من الأرض، لا يملكون شبراً واحداً منها، أو ما يملكونه منها يقل عمّا يمكن أن يقوم بأود عائلة فلاحية، في الوقت الذي بات فيه 352 ملاكاً كبيراً فقط يملكون من الأراضي الزراعية مساحات شاسعة جداً. إن 224 ملاكاً من هؤلاء كان يملك أو يحوز على أراضي تتراوح مساحاتها ما بين عشرة آلاف و20 ألف دونم، و95 آخرين يضعون أيديهم على مساحات تتفاوت ما بين 20 ألف و50 ألف دونم، و25 ملاكاً آخر على ما يتراوح ما بين 50 ألف ومئة ألف دونم، وثمانية فقط على أكثر من 100 ألف دونم. لقد باتت الأرض الزراعية شراكة ما بين شيوخ القبائل و «السادة» والحكام الكبار. من بين 23 رئيساً للوزراء تعاقبوا على الحكم بات 16 منهم يملكون أراضٍ زراعية واسعة، وكانت العائلة المالكة وحدها، وهي الغريبة أساساً عن البلاد، أصبحت تملك وحدها 177 ألف دونم.

ما من بلدٍ في العالم، تباينت فيه ملكية الأرض الزراعية ما بين الفلاحين والملاكين، كالعراق. ممن يملك عشرة هكتارات فما فوق في الهند عُدّ ملاكاً كبيراً (والهكتار أربعة دوانم فقط!)، و مثله عُدّ في مصر من كان يملك 168.2 دونم فأكثر. وفي البرازيل لم تكن تؤلف (اللاتيفونديات) الكبيرة سوى 51٪ من مساحة الملكيات الزراعية. في مصر وسوريا كان 35٪ و36 ٪ فقط من الأراضي الزراعية بيد الملاكين الكبار، بينما زادت ملكية

هؤلاء في العراق قبل الثورة عن 69.3٪ من الأراضي الزراعية. إن 2٪ فقط من مجموع مالكي الأراضي الزراعية كانوا يملكون ثلثي الأراضي الزراعية في عام 1958.

ولكي نتبين أكثر حال الفلاحين، سنستعين مرة أخرى بالإحصاءات الرسمية. فطبقاً لإحصاء السكان عام 1957 بلغ مجموع سكان الريف ما يربو على ثلاثة ملايين و853 ألف نسمة، والقادرون على العمل من بين هؤلاء كانوا مليون و814، بينما كان من يمارس العمل منهم 852 ألفا فقط، أي أن أكثر من نصف القادرين على العمل، 962 ألفا، هم بدون فرصة عمل. إن أرتفاع البطالة بهذا الشكل دليل صارخ على تخلف الزراعة. تلك كانت حصيلة السياسة الزراعية التي سار عليها الحكام في السنوات الاخيرة من النظام الملكي. وزاد في الأمر سوءاً أن تقدماً جدياً لم يحصل في الزراعة ليرفع من إنتاجيتها. فقد ظلت على تخلفها، وكان نمو الإنتاج العام فيها يتم على حساب إدخال المزيد من الأراضي غير المزروعة سابقا إلى حيز الزراعة الفعلية، وقد نجم هذا في الأساس بفعل ازدياد استخدام الساحبات والحاصدات في منطقة الموصل وسهل أربيل وبفضل إنشاء السدود ومشاريع الإرواء. فقد ازدادت مساحات الأراضي الزراعية المزروعة فعلاً، طبقا للإحصاء الزراعي في عامي 1952و 1958 من 9ملايين دونم عام 1943 إلى 13.7 مليون دونم ما بين 1952 و 1953 وإلى 16 مليون دونم ما بين عامي 1957 و1958.

ويمكن للمرء أن يتلمس انشغال الحكم في السنوات الأخيرة من العهد الملكي بتطمين مصالح الإقطاعيين الذين باتوا عماد النظام الأساسي من ملاحظة سيل التشريعات التي صدرت آنذاك لتسهيل استيلاء هؤلاء الملاكين على الأراضي الزراعية وتسهيل زيادة ثرواتهم من جهة، وبالسياسات التي سار عليها مجلس الإعمار في الإنفاق على مشاريع الخزن و الإرواء.

فباسم إسكان العشائر الرحالة صدر القانون رقم 36 لسنة 1952 الذي سمح بمنح مقاطعات واسعة إلى رؤساء العشائر وفق قوائم بأسماء وهمية.[2] وفي عام 1952 أيضاً أصدرت الحكومة قانون رقم 42 بتمليك مقاطعات واسعة من أخصب الأراضي في لواء العمارة إلى رؤساء القبائل، برغم معارضة الفلاحين ومقاومتهم كما سنرى لاحقاً. وفي عام 1954 صدر مرسوم يجيز بيع الأراضي الأميرية ببدل رمزي بذريعة تمكين القبائل

---

2. عبد الرزاق زبير، محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، مسحوب بالرونيو، 1976، ص 21.

الرحّل من الاستقرار.[3] وفي عام 1955 صدر قانون تصحيح صنف الأراضي، ويقضي هذا بتمليك الارض ملكية صرفه لمن فُوضت له بالطابو، أو مُنحت له باللزمة، بعد فرز حصة الحكومة منها، وبذلك قُطع الطريق على كل اجتهاد يمكن أن تتخذه أية حكومة مقبلة لتعيد الأراضي إلى مالكها الأصلي، أي الدولة.

ويعطي عبد الكريم الأزري، وزير المالية في عدد من الحكومات في تلك الفترة، أمثلة عديدة في مذكراته على النهب الذي كان يمارسه الإقطاعيون والملاكون الآخرون، من وراء تشريعات الحكومة هذه. يسوق مثلاً، استيلاء نايف الجريان، شيخ البوسلطان، على خمسين ألف دونم من أراضي (بزايز الخميسية) في الحلة

«بدون أية بينات ثبوتية جديدة بتاتا.. وضمها إلى أراضيه وحرم الفلاحين من عشيرته من تملّكها». [4]

ويسوق اللورد سولتر، الخبير الذي استقدمه مجلس الإعمار، لدراسة مشاريع التنمية في العراق، مثالاً صارخاً على تحيز الحكم لصالح زمرة الإقطاعيين، فيذكر أن مجلس الأعيان، الذي كان يتألف بغالبيته من الإقطاعيين والملاكين الكبار الآخرين، رفض إقرار توصية تقدم بها مجلس الإعمار، تقضى بأن يتحمل ملاّكو الأراضي جزءاً من تكاليف مشاريع البزل (الصرف)، التي ينوي المجلس إنشاءها، رغم أن نظام الصرف هذا أمر يتطلبه تطور زراعة اراضيهم ذاته، ويصونها من التملّح. إن هؤلاء الملاّكين ما كانوا ليعبئوا بتملّح الأرض. فسعة الأراضي التي استحوذوا عليها تسمح بنقل زراعتهم إلى مناطق جديدة من أراضيهم إذا ما تملحت الأرض المزروعة، غير عابئين بما يلحق الفلاحين، والاقتصاد الوطني عامة من أضرار كبيرة، لاسيما وأن الدولة ما برحت تتكفل بإيصال المياه إلى أبعد الأراضي بمشاريع اروائية، تنفق عليها ملايين الدنانير.[5] لقد غدا واضحا

---

4. عبد الكريم الأزري، تاريخ في ذكريات، العراق 1930 - 1958، مركز الأبجدية، بيروت، 1982، ص 348.

5. من بين مليونين و126 ألف دونم من الأراضي الاميرية الصرفة التي جرى استصلاحها بعد إنشاء سد الكوت وإتمام مشروع الدجيلة. وزع على المزارعين الصغار عام 1952-1954 ما يقل عن ربع مليون دونم فقط (232،960) دونم، بينما ذهبت جميع الأراضي الاخرى المستصلحة إلى الإقطاعيين الكبار في المنطقة.
Samira Haj. The Making of Iraq, 1900–1963: Capital, Power, and Ideology. Albany: State University of New York Press. 1997 p.34

أن سياسة إنفاق عوائد النفط من خلال مجلس الإعمار على مشاريع خزن المياه ودرء الفيضانات ولتوفير المياه الفائضة لتحويلها من بعد إلى مشاريع الإرواء قد رُسمت جميعها في مصلحة الأقلية المالكة للأراضي، بينما كانت الميادين الاقتصادية الأخرى بأمسّ الحاجة إلى التخصيصات المالية، لاسيما القطاع الصناعي.

وكانت حصيلة هذه السياسات بالمقابل تعاظم إفقار الفلاحين. كانت الزراعة آنذاك لا تستوعب في أغلب أشهر العام سوى 50% من الأيدي العاملة في الريف. ومع هبوط الإنتاجية الزراعية فإن ما يحصل عليه المنتجون من الأيدي العاملة لا يسد رمق كل الذين يعيشون في الريف. لذلك دفعت هذه الحال ليس فقط إلى تردى أحوال الفلاحين إلى حد البؤس المريع وإنما كانت تضطر أعداداً كبيرة منهم إلى الهجرة صوب المدن، لاسيما الكبيرة منها برغم الموانع التشريعية والتعليمات الإدارية التي كانت تحول دون هذه الهجرة، وراحوا يؤلفون في حواشي المدن، وأحيانا في أوساطها تماماً، تجمعات سكنية تفتقر تماماً إلى الحد الأدنى من مقومات الحياة العصرية، وكانوا يلقون بظلهم الثقيل على سوق العمل في المدينة الذي يشكو في الأساس حالة من التأزم باستمرار. وإذا كان بعض هؤلاء المهاجرين قد انخرطوا في أجهزة القمع الحكومية، فإن الغالبية منهم كانت تنصرف إلى أعمال عرضية، وتحولوا إلى فئات هامشية مستعدة بحكم الأوضاع البائسة التي تحياها إلى المشاركة في كل نشاط احتجاجي. وإذا كانت المنظمات السياسية المعارضة قد تماهلت في مدّ نشاطها السياسي إلى الريف من قبل، وينطبق هذا حتى على الحزب الشيوعي إلى حد ما، فإن هؤلاء الفلاحين شرعوا في المدن، في هذه الفترة، يدقون أبواب هذه المنظمات ويحفزونها للعمل فيما بينهم، وتولوا، هم ذاتهم، إيصال تأثيرات النشاط السياسي في المدن إلى الريف من خلال علاقاتهم الخاصة. على هذا النحو، تزايدت الأهمية النسبية للمدن في النشاط السياسي في البلاد في تلك الحقبة.

وجاء العامل الثاني في ارتفاع الأهمية النسبية، و المطلقة أيضا للمدينة. وقد تمثل هذا في نمو التراكم الرأسمالي فيها مع ما يستلزمه هذا التراكم من كادر ومقومات أخرى، وقد لعبت في هذا الشأن دوافع شتى. إن المؤخرات المالية التي لم تجد لها خلال الحرب الثانية منفذا للإنفاق في صورة استثمار أو استهلاك بسبب الهبوط الكبير في الاستيرادات الخارجية، وانغلاق مجالات السفر والسياحة بسبب ظروف الحرب وطرق المواصلات الخارجية، بدأت تعثر الآن على مثل هذا السبيل، وشرعت تبحث عن فرص

للاستثمار يحفزها الوعي الذي تنامى بأهمية الاستثمار لاسيما في مجال الصناعة. وبرغم أن (المشورات)؛ الأجنبية كانت تدفع باتجاه الاستثمار في ميادين الزراعة، وظلت تؤكد أن البلاد زراعية في الأساس، إلا أن عديدا من المستثمرين اتجهوا إلى التصنيع. لقد ازدادت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، باستثناء تصفية النفط، بالأسعار الثابتة (أسعار 1956) في الفترة ما بين 1953 و1958 من ستة عشر مليونا و751 ألف دينار إلى 28 مليون و 464 ألف دينار.[6] وبنفس الشاكلة نما الاستثمار في ميادين النقل والمواصلات والبناء، وتجارة المفرد والجملة والخدمات وغيرها. وارتباطا بهذا نمت العمالة في هذه الميادين أيضاً وازداد وزن الطبقة العاملة رغم أنها ظلت تتناثر في مشروعات صغيرة في الأساس، كثير منها لم يخرج عن الإطار الحرفي كلية. يشير الإحصاء الصناعي لعام 1954 إلى أن عدد العمال في المؤسسات الصناعية (باستثناء تلك التي تملكها مديريتا السكك والميناء والتابعة أيضا لشركات النفط) التي تشغل 20 عاملا فأكثر بلغ 17،712 في عام 1954، بينما ارتفع عددهم في المؤسسات المماثلة في عام 1959 إلى 42،802 عاملاً [7] ، وبرغم أن إحصاءهم هنا قد تم في عام 1959 إلا أن الصورة لم تتغير كثيراً خلال ذلك العام.

آثار تأميم النفط في إيران على العراق

في آذار 1951 أقدمت حكومة مصدق في إيران على تأميم صناعة النفط في إيران، فأثارت بعملها هذا حماسة جماهير الشعب العراقي للمطالبة بتأميم النفط العراقي، وشرعت الصحف تنشر سيل البرقيات الجماهيرية التي تنادي بذلك وكتابات الكتاب للاقتفاء بما فعله الشعب الإيراني، وانبرى عشرون نائباً في البرلمان للدعوة إلى السير على خطى مجلس النواب الإيراني الذي صادق على قرار مصدق. إلا أن الحكومة العراقية سارعت إلى الالتفاف على حركة المطالبة الجماهيرية بالتأميم، وعمدت إلى إجراء مفاوضات سرية مع شركات النفط لتعديل الامتياز. وفي ذات الوقت اتفقت مع شركات النفط على امتلاك مؤسسات شركة نفط خانقين على أن تعهد إلى الشركة ذاتها بإدارة هذه المؤسسات وتشمل استخراج وتصفية مقادير صغيرة من النفط في منطقة (النفط خانة) قرب خانقين، وأن تتولى

6. خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1963، ص 222، جدول رقم 52.

7. نوري البرازي، الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مطبعة النهضة الجديدة، 1966، ص 30 و46.

تدريب الفنيين العراقيين، وهو إجراء كانت قد تضمنته من قبل لائحة الامتياز ذاتها. وسارعت إلى إرشاء اصحاب المضخات والمعامل بتخفيف أسعار النفط الأسود الذي يبتاعونه من الشركة، كما تعهدت هذه ببناء مصفى صغير في (المفتية) في البصرة لتموين المناطق الجنوبية من المنتجات النفطية بعد أن كانت هذه تتزود بما تنتجه مصافي عبادان الإيرانية.

وبعد أشهر من ذلك (3 شباط 1952) وقعّت الحكومة اتفاقاً جديداً مع شركات النفط يقضي بأن تدفع الشركات إلى الحكومة العراقية ستة شلنات ذهباً عن الطن الواحد من النفط الخام، وطبقا للحسابات التي تجريها الشركات زعم الطرفان أن حصة الحكومة باتت تعادل 50% من صافي الأرباح التي تحصل عليها الشركات من عملياتها في العراق. لذلك باتت تُعرف هذه الاتفاقية باتفاقية المناصفة. والواقع أن اتفاقية المناصفة لم تأت للعراق بشيء جديد حاسم. فقد نص تعديل الامتياز في آذار 1931 على جواز زيادة عوائد الحكومة لتصبح ستة شلنات ذهب. بيد أن الاتفاق الجديد يلزم الشركات بتصدير ما لا يقل عن 22 مليون طن من النفط الخام سنويا من نفط كركوك والموصل، وثمانية ملايين طن سنويا من نفط البصرة. وكان لهذا الشرط أهمية خاصة. فلقد كانت سياسة الإنتاج والتصدير التي سارت عليها الشركات في العراق تقوم، حتى ذلك الحين، على اعتبار النفط العراقي احتياطياً لإنتاجها في الشرق الأوسط. إذ كانت هي ذاتها تمتلك حقوق استخراج وتصدير النفط من البلدان المجاورة للعراق. وبرغم انخفاض كلفة إنتاج النفط العراقي لقرب مكامنه من سطح الأرض وتوفر الضغط الكافي لدفعه إلى الأعلى بجهد أقل، ورغم حاجة العراق الماسة إلى الأموال لأغراض التعمير، وكانت هناك باستمرار حاجة ملحة إلى هذه الأموال، إلا أن الشركات ظلت تتعمد إبقاء الإنتاج والتصدير من النفط العراقي في حدوده الدنيا، ملحقة بذلك به أضرارا كبيرة دون أن تحرك الحكومات ساكنا، وبرغم مطالبات القوى الوطنية، حتى جاء التأميم في إيران ليحرج الشركات والحكومة العراقية في آن واحد.

لن ندخل هنا في ردود الفعل السياسية لهذا الاتفاق. وستكون لنا عودة مع هذا الموضوع وموقف الحزب الشيوعي منه في موضع آخر. لكننا نكتفي هنا فقط بالحديث عن الآثار الاقتصادية لهذا الاتفاق. لقد خُمنت عوائد العراق من تصدير النفط في السنوات الأربع التالية، بـ191 مليون دينار، وبدأ الحديث يدور بشأن الأموال المتاحة، فقرّر رأي الأقلية الحاكمة على أن يرصدوا لمجلس الإعمار 70% من عوائد النفط. وكانت الدوائر الإمبريالية البريطانية والامريكية قد تنافست على غرس عناصرها فيه

باسم الخبرة والاستشارة وذلك لكي تضمن كل منهما لشركاتها القطعة الأكبر من الجبن.[8]

نمو في التصنيع

اتجهت التوصيات التي خرج بها المجلس والخبراء الذين استقدمهم لدراسة برامج التنمية المطلوبة أمثال اللورد سولتر على التأكيد بأن العراق بلد زراعي في الأساس، وينبغي أن تتمحور المشاريع التي يراد إنشاؤها حول مبدأ توسيع الرقعة الزراعية سواء من خلال السيطرة على الفيضانات وخزن المياه أو إنشاء مشاريع الإرواء وضمان البزل (الصرف) الضروري. على هذا الأساس استحوذ القطاع الزراعي على النصيب الأكبر من التخصيصات، ويلاحظ هنا أن مشاريع المجلس لم تعطِ اهتماماً إلى الارتفاع بأساليب الزراعة وزيادة إنتاجيتها، وإنما إلى العمل فقط على توسيع الأراضي الزراعية. ولما كانت سياسة النظام تقوم على أساس التمليك الفردي الواسع للأرض، لاسيما لشيوخ القبائل، جاءت مشاريع مجلس الاعمار لتصب في مصلحة كبار الملاكين الذين كونوا هم وتنظيماتهم السياسية عماد النظام السياسي في البلاد. ورغم كل ما أنفق من أموال طائلة فإن قيمة الإنتاج الإجمالي للقطاع الزراعي تراجعت من 39 ٪ من إجمالي إنتاج البلاد إلى 30٪ في عام 1958 في الوقت الذي كان من رأي مجلس الإعمار وخبرائه أن صرف الأموال والجهود على قيام صناعات محلية لا تتمتع بالقدرة من حيث نوعيتها وأسعارها على منافسة البضائع الأجنبية المستوردة إلا في ظل سياسة حمايةٍ شديدةٍ لا يعني سوى تدمير موارد البلاد وعرقلة تقدمها. إن الذين رسموا سياسات مجلس الإعمار تناسوا الحاجة إلى إيجاد منافذ لتشغيل الأيدي العاملة العاطلة التي كانت تتزايد وطأتها ويدفعون، بأن استصلاح المزيد من الأراضي وتوزيعها على المزارعين الصغار سيحسن من شروط عمل الفلاحين لدى الملاكين الكبار ويخفف من وطأة البطالة، لكن

---

8. يروي عبد الكريم الأزري، وزير المالية يومذاك، أن همفري تريفليان. القائم بأعمال السفارة البريطانية، حاول ان يتحايل عليه بالتواطؤ مع رئيس الوزراء، توفيق السويدي، وربما بدونه، لترشيح خبر بريطاني مختص بالشؤون المالية والاقتصادية لعضوية مجلس الإعمار. وأخيراً «وفقت» السفارة البريطانية في وزارة نوري السعيد التالية إلى تعيين متقاعد بريطاني كان يعمل في السودان، كمستشار مالي. في عضوية المجلس». وقد ضمن الأمريكان من جانبهم تعيين عدد من المهندسين بصفة خبراء في المجلس بغية التأثير على سياسات المجلس، والنظر في العطاءات... الخ.
انظر: عبد الكريم الأزري. مصدر سابق، ص 319.

استصلاح الأراضي في ظل سياسات الحكم الموالي للملاكين الكبار كان، كما رأينا آنفاً، يؤدي إلى وقوعها في أيدي هؤلاء في النهاية. أما بالنسبة إلى التصنيع فكانوا يتذرعون بأنهم يتجنبون نشوء الاحتكارات، وبالتالي زيادة أسعار المنتجات الصناعية المحلية مما يعود بالضرر على المستهلكين. كما كان هؤلاء الخبراء يشددون على ضرورة اتباع سياسة حمايةٍ معتدلةٍ ومؤقتة، وبذريعة افتقار البلاد إلى المهارات الضرورية كانوا يصرون على تجنب قفز المراحل في التصنيع، متجاهلين أن التصنيع ذاته سيخلق المهارات التي يتطلبها تقدم البلاد.[9] ولكن ما لم يفصح عنه هؤلاء الخبراء أنهم بتأكيدهم على تجنب الحماية إنما يدافعون عن مصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية التي ظلت تحتكر تجارة التصدير والاستيراد حتى ثورة الرابع عشر من تموز بالتعاون مع بعض التجار المحليين الكبار.

غير أن عملية التصنيع شقت سبيلها برغم قلة رؤوس الأموال الوطنية وضآلة المواد الأولية الضرورية وضيق السوق الوطنية وقلة الأيدي الماهرة والخبرة التكنيكية، وبرغم سياسات الحماية المتقلبة. يكفينا أن نشير هنا أن الاستيراد الإنتاجي في السنوات الخمس الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية بلغت 19 مليون دينار سنويا فقط إلا أنها زادت في ما بين 1952 و 1958 إلى 47 مليون دينار سنويا.[10] وأن القيمة المضافة في الصناعة التحويلية بما فيها تصفية النفط بالأسعار الثابتة (أسعار 1956) ارتفعت من 18.7 مليون دينار عام 1953 إلى 31.7 مليون دينار عام 1958. وارتباطا بهذا النمو ارتفع عدد المشتغلين في القطاع الصناعي من حوالي 96 ألف شخص، أي ما يقرب من 7٪ من مجموع الأيدي العاملة في البلاد إلى 264 ألفاً أي 15٪ من الأيدي العاملة عام 1957.[11] وإذا كان هذا الرقم يضم عددا من أصحاب الأعمال إلا أنه لا يضم بالمقابل العمال في ميداني النقل والمواصلات البالغ عددهم قرابة 90 ألف عامل. وعلى هذا النحو يصبح عدد العمال عامة قرابة 354 ألف عامل. فإذا أضيف إلى هؤلاء

---

9. راجع في هذا الشأن المحاججة التي أجراها الدكتور عباس النصراوي للذرائع التي ساقها بهذا الخصوص الخبراء الذين استقدمهم مجلس الإعمار تباعا لدراسة آفاق التنمية في العراق وهم اللورد سولتروكارل ايفرسون وآرثر دي ليتل. (عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، 1995، ص ص / 47 – 51).

10. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، المكتبة العصرية، بيروت، 1965، ص 321.

11. المصدر السابق، ص 449.

الكادحون الآخرون الذين يعملون في مجال الخدمة الخاصة والعامة وكانوا يقدرون بحدود 44 ألفا ومثلهم عدد الكادحين الآخرين، يصبح عدد الطبقة العاملة بمفهومها العام حوالي 442 ألف شخص قبيل ثورة 14 تموز. [12]

على أية حال، فإن الإنفاق الواسع على مشاريع مجلس الإعمار في بلد كان يشكو في الأساس من ضعف قدراته الإنتاجية، جرّ إلى ارتفاع كبير في الأسعار ووقع المستهلكون والمنتجون على السواء في دوامة من التضخم النقدي الذي عانى منه الكادحون آنذاك بوجه خاص. ومع تنامي الإنفاق الحكومي والشركات المقاولة وأغلبها أجنبية، وتزايد الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية كان طبيعيا أن يتنامى عدد الذين يتعاطون التجارة، بالجملة والمفرد، وأن تنمو الشرائح الاجتماعية التي تؤدي إلى الخدمات. وتعطينا المقارنة بين إحصاءي السكان في عامي 1947 و 1957 صورة واضحة لهذا النمو. فقد ازداد عدد المشتغلين في قطاع التجارة والخدمات من 471 ألف شخص، أي حوالي 36٪ من مجموع الأيدي العاملة عام 1947 إلى ما يقرب من 760 ألف شخص، أي حوالي 43٪ عام 1957. [13] ويلاحظ هنا أن ميل التجار إلى الانتظام في مؤسساتهم الخاصة التي تدافع عن مصالحهم راح يتزايد مع الأيام. فبينما كانت الفترة التي انتهت بالحرب الثانية لم تشهد سوى وجود غرفتي تجارة بغداد والبصرة [14] ، ولم تتأسس غرفة تجارة الموصل إلا في عام 1947، فإن فترة الخمسينات شهدت تأسيس غرف تجارية في كل من النجف والعمارة وكربلاء والحلة وكركوك والناصرية، وبلغ عدد التجار المسجلين في جميع الغرف التجارية حوالي 9423 تاجراً تقريبا قبيل ثورة 14 تموز. [15] إن تزايد ظهور الغرف التجارية وتكاثر عدد المنتمين إليها من التجار يعكس نمو الوعي الطبقي لدى البورجوازية التجارية في تلك الفترة، ونذكر بالمناسبة أن الصناعيين الذين كانوا ينتمون في السابق إلى الغرف التجارية كونوا اتحادهم الخاص في تلك الفترة أيضاً.

ارتباطا بكل هذا، ومع تزايد الدور الذي باتت تلعبه الدولة لا في الحياة السياسية للبلاد وحدها، وإنما في الحياة الاقتصادية أيضا، اتسع

---

12. المصدر السابق، ص 461. ويلاحظ هنا أن الدكتور محمد سلمان حسن أضاف في تقديراته 44 ألفا إلى المجموع العام للطبقة العاملة لم يعطهم سوى صفة «الكادحين الآخرين».

13. محمد سلمان حسن، مصدر سابق، ص 449 .

14. تأسست غرفة تجارة بغداد عام 1911، وغرفة تجارة البصرة في عام 1928.

15. المصدر السابق، ص 462/ 463.

الجهاز الحكومي، بشقيه البيروقراطي والقمعي، وجرّ هذا بالطبع إلى اتساع ملحوظ في التعليم بكل مراحله. إلا أن الجهاز البيروقراطي كان يفتقر إلى المعارف والخبرات الجدية الضرورية للنهوض بالمجتمع، كما سعت الأقلية الحاكمة إلى إفساده ودفعه للمشاركة في استغلال الجماهير، وغدا دليلاً أمام مشيئة هذه الأقلية وسادتها من المستعمرين.

لقد تعمقت خلال الفترة التي سبقت ثورة 14 تموز كل المساوئ التي شُيّد على أساسها الحكم في العراق وفقاً للمنظور الاستعماري. ويمكننا أن نتحدث عن الاقتصاد العراقي في عهد النظام الملكي ونصفه بالتسيّب وحرية الاستغلال الخارجي والداخلي، والتبعية الكاملة للرأسمال الأجنبي، وانعدام التوازن في تطوره وشيوع مظاهر التخلف في كل جوانبه، باختصار كان اقتصادا شبه إقطاعي وشبه استعماري. ومع أن هذه السمات كانت قد رافقت مسيرة الاقتصاد العراقي منذ نشوء الدولة، إلا أنها في السنوات التي تلت عام 1952 بعد تعديل اتفاقية النفط قد استفحلت في جميع مظاهرها. لقد عمق مجلس الإعمار هذه السياسة تمشياً مع مصالح الخبرة الأجنبية التي هيمنت على رسم سياساته، ومع توجه الأقلية الحاكمة السياسي وأعوانها من الملاكين الكبار، ومصالحها ومصالحهم جميعا.

وإذا كانت السلطة في الفترة السابقة للحرب الثانية تشعر أنها في حاجة إلى إسناد المؤسسة العشائرية، أو على الأقل، تجنب إثارتها وتمرداتها، فإنها في فترة موضوع البحث باتت تشعر بأنها قد أصبحت في وضع تستطيع معه التعامل مع المؤسسة العشائرية من موقع أقوى. فعدا عن تزايد الأموال التي باتت تتصرف بها والتي يمكن توجيهها نحو تعزيز أجهزتها القمعية، وتقوية سلطانها عامة، فإن المؤسسة العشائرية ذاتها غدت في وضع أضعف مع تزايد التمايز الطبقي داخل العشيرة وما راح يعكسه من توترات بات شيوخ القبائل الإقطاعيون والملاكون الكبار عامة، هم الذين يحتاجون دعم أجهزة القمع الحكومية لتثبيت نفوذهم، عدا عن أن اتساع رقعة الأراضي الزراعية لدى الدولة أصبحت ورقة هامة يمكن للسلطة أن تساوم بها من تشاء من هؤلاء الشيوخ. وقد دفعت هذه الحال إلى أن يوثق شيوخ القبائل من ارتباطهم بأقطاب النظام خاصة. وهذا ما يمكن تلمسه من التفافهم حول نوري السعيد وحزبه، الاتحاد الدستوري.

2

الحزب الشيوعي يتنفس الصعداء

تواصلت الحملة البوليسية الشرسة التي شُنّت على الحزب الشيوعي منذ خريف 1948 في العام التالي أيضاً. وغدا الهاجس الأول لحكومة نوري السعيد العاشرة التي تألفت في 6 كانون الثاني 1949 محاربة الشيوعية في العراق، ومتابعة الحملة التي استهدفت تصفية الحزب الشيوعي العراقي، وبلغ الأمر بنوري السعيد أن صرّح في مجلس النواب أن ليس لحكومته «أي غرض انتقامي إلا أن تصفّي حساب الشيوعيين وتكافح الشيوعية إلى نفَسها الأخير في هذه البلاد»[1] ولم تكتف حكومته بتأليف مجلس عرفي ثانٍ لمحاكمة المعتقلين بتهمة الشيوعية والذين بلغ عدد المحكومين منهم فقط 370 شخصاً[2]، وإنما عمدت إلى استصدار مرسوم تضيق فيه الخناق على الهيئات التدريسية في الكليات والمعاهد والمدارس، وتحملها مسؤولية كل نشاط سياسي يقوم به الطلاب، وتهددها بالفصل إذا هي تماهلت في مراقبة الطلاب ولم تحُل دون إقدامهم على الإضراب أو التظاهر أو غيرها من النشاطات الاحتجاجية، وحرمانها من حقوقها التقاعدية في حالة الفصل. ورغم أن لجنتي الشؤون الحقوقية والمعارف في مجلس النواب رفضتا هذا المرسوم إلا أن نوري السعيد أصرّ على تمريره والعمل به، وظل سارياً حتى عام 1955[3] حين استبدله بمراسيم أكثر جوراً.

و بغية تأليب كل القوى السياسية ضد الحزب الشيوعي ولتبرير

1. محاضر مجلس النواب «الاجتماع الاعتيادي لسنة 1948» ص 153/154، الحسني، تاريخ الوزارات، ج8، ص 85.

2. الحسني، المصدر السابق، ص86.

3. المصدر السابق، ص 87.

حملته ضده، لجأ نوري السعيد إلى وضع ما دعاه بالميثاق الوطني لتوحيد الصفوف! وكان يريد من ميثاقه هذا بوجه خاص أن يجند القوى القومية، وحزب الاستقلال بالذات، في حملته ضد الحزب الشيوعي. وكتب إلى حزب الاستقلال في هذا الشأن عارضاً صيغته للأمر في إطار ادعاءات عريضة تستهدف، كما يزعم، توحيد الصفوف للنهوض بالبلاد... الخ، إلا أن حزب الاستقلال برغم محاولته لعرض وجهة نظره في المسألة قائلاً بأن مكافحة الشيوعية عن طريق الضغط والإرهاب والمحاكمات ما هي «إلا تدابير غير ناجحة، لأن الشيوعية تنمو في أجواء الاضطهاد والفوضى، والشيوعية عقيدة يجب أن تقاوم بعقيدة ضدها، وهي نظام اقتصادي يجب أن تقاوم بنظام اقتصادي مثله، وهي تنظيم فيجب أن تقاوم بتنظيم مثله». إلا أن الحزب المذكور ابتلع، للأسف، الطعم الذي رماه نوري السعيد، وضمّن اللائحة التي اقترحها من جانبه للميثاق الوطني المزعوم بنداً خاصاً بـ«مكافحة الشيوعية وإبعاد خطرها عن البلاد».[4]

ولكن، لا حملة المطاردات والاعتقالات والأحكام الثقيلة الجائرة وحتى الإعدامات، ولا حملة الضغط السياسية التي لجأ لها نوري السعيد، استطاعت أن توقف، نشاط الشيوعيين، وسعيهم إلى تدارك أوضاع حزبهم وتضميد جراحه والنهوض به من جديد. لقد كان المناضلون الذين ينبرون إلى مركزة نضال الحزب بعد كل ضربة توجه إلى المركز القيادي، يواجهون جملة من المصاعب والإشكالات. فقد كان عليهم أن يتفادوا خطر افتضاح أمرهم من جانب الذين ينهارون أمام ضغط البوليس في الوجبة التي سبقتهم إلى إشغال المركز، وكان بعض هؤلاء لا يكتفون بالاعترافات وتقديم المعلومات التي تساعد في مواصلة الحملة البوليسية، وإنما يتطوعون ايضا للعمل كأدلاّء ذليلين للبوليس يرافقون مفارزهم لتعريفها على المناضلين والدور التي كانوا يترددون عليها وأماكن تسليم البريد الحزبي... الخ.

والحقيقة أن كلاً من الشيوعيين والبوليس كان يطور أساليب الصراع فيما بينهما. إلا أن البوليس ظل يعوّل، في الأساس، على ما يحصل عليه من معلومات وخبرة من الشيوعيين المنهارين. ولذلك صار يتعيّن على من يعمل في مركز الحزب وقيادة المنظمات الحزبية أن يطوّر أكثر فأكثر أساليبه في صيانة الأسرار الحزبية.

وكان على من يشغل المواقع القيادية أن يواجه خطرا آخر يتمثل في حرب الشائعات، وما ينجم عنها من هبوط في المعنويات وتطيّر وارتباك يزيد في

4. المصدر السابق، ص 103.

خطر انكشاف التحرك السري للمناضلين، ويدفع إلى تقاعس الكثيرين عن النشاط وتخوفهم، وإلى المبالغة في التحوّط على حساب المبادرة. وكانت هذه الشائعات إما تنطلق عفوياً، من بين أوساط الخائفين والمترددين والمبالغين في حذرهم، أو من الانشقاقين الذين راحوا يؤلفون هم أيضا ضغطا خاصا، كما سنرى، أو تصدر عن دوائر البوليس ذاتها كلون من ألوان الحرب النفسية التي لجأ إليها البوليس لإضعاف معنويات الشيوعيين وإرباك نشاطهم.. وبالتالي تسهل عليه مراقبتهم. وكان من هذا أن لجأ البوليس إلى إصدار ما أسماها بالموسوعات السرية ضمّنها ما يدلي به المعتقلون من المتهمين بالشيوعية وأصدقاؤهم من معلومات وعرضا بما يضبط لديهم من بيانات ومبرزات ووثائق ومناقشات المحققين وكتب الإحالة إلى المحاكم وغيرها. لكن دوائر الأمن سرعان ما اكتشفت أن المنظمات الشيوعية صارت تنتفع هي الأخرى من نشر هذه الموسوعات وما تحويه من بيانات، كذلك صار يتلهف الناس إلى اقتنائها ويُعجب بقدرة الشيوعيين على مواصلة النضال في ظروف المطاردة الصعبة هذه، ويتعرف على أدبهم، لذلك سارعت دوائر البوليس إلى منع تداولها ومحاولة جمعها.[5]

واجه الحزب كذلك خطر الانشقاقات. والمفارقة هنا أن المنظمة الحزبية في السليمانية التي كانت هي المصدر الأساس الذي زود مركز الحزب بالمناضلين الذين واصلوا النشاط المركزي للحزب هي ذاتها المصدر للجماعات الانشقاقية في ذلك الوقت. ففي ربيع 1949 أصدر أحد الشيوعيين في المنظمة، ويدعى أكرم عبد القادر ياملكي، نشرة مخطوطة باليد تتحدث عما حلّ بالحزب من دمار، وتحمل قادة الحزب الذين أعدموا، فهد وحازم وصارم، مسؤولية ما لحق بالحزب من أضرار، ودخل مع شيوعي السليمانية في سباق لكسب المناصرين لنشاطه، وأصدر نشرة خاصة أطلق عليها اسم (النجمة)، واستطاع أن يكسب له مناصرين في بغداد، من بينهم راضي مهدي السعيد. لكنه نجح في كسب منظمة الناصرية إلى جانبه وكان على رأسها مسؤول اللجنة المحلية فيها، دليّ مريوش.. وقد ظلت هذه المنظمة الانشقاقية تشاغل الحزب لبعض الوقت حتى اعتقل ياملكي بعد أشهر وانتهى أمرها.

وعندما أُطلق سراح الشيوعي كريم صوفي، وهو الآخر من مناضلي السليمانية المعروفين، بعد أن أنهى حكمه في سجن بغداد، عاد إلى مدينته،

---

5. روي عن جميل المدفعي أنه قال في مجلس الأعيان، منتقداً طبع الموسوعة المذكورة ما معناه: لو أن الشيوعيين أنفقوا ملايين الدنانير للدعاية لحزبهم لما تحقق لهم ما تحقق عن طريق نشر هذه الموسوعة!

لكنه بدلا من أن يلتحق بمنظمته السابقة، كما وعد، أو يلتحق بجماعة ياملكي، أو يعتكف العمل أصلا، بادر إلى تكوين مجموعة خاصة به بدعوى السعي لتوحيد العناصر المختلفة، واستطاع أن يستفيد من سمعته الطيبة في المدينة. ومع أن مركز الحزب سعى إلى تبصيره بضرر السبيل الذي سلكه، ودعاه إلى العودة إلى صفوف الحزب، إلا أنه واصل نشاطه الخاص واستطاع أن يلف أغلب شيوعي المدينة لبعض الوقت. إلا أنه تعرض للاعتقال ثانية وتوفي لإصابته بمرض السل. وباعتقاله توقف نشاط مجموعته وعادت تطلب الانضمام إلى الحزب، وتم قبولهم كأفراد بعد أن أقروا بخطأ نشاطهم الانشقاقي.

إن الشئ الذي يجلب الانتباه هنا هو أن الناس البسطاء برغم التضليل الواسع الذي سعت حكومة نوري السعيد أن تحيط النشاط الشيوعي به في تلك الأيام، مستفيدة من مواطن الضعف في هذا النشاط، وحملتها السياسية لمحاربة الشيوعية، واصلوا تعاطفهم مع الحزب الشيوعي، وكانوا يبدون للمناضلين الشيوعيين المطاردين صنوفاً من التأييد والمساعدة، ويعينونهم على الهرب من مطاردات البوليس والاختفاء. ويضرب الشيوعيون الذين عاشوا في تلك الفترة وواصلوا نشاطهم فيها أمثلة كثيرة على تعاطف الناس معهم، لاسيما الفقراء منهم. وظلت منظمات الحزب تواصل نشاطها الحزبي الخاص حتى لو تقطعت صلاتها بمركز الحزب.

زدّ على ذلك، أن الناس لم ينسوا بعدُ أمجاد وثبة كانون الثاني 1948 وكانوا لا يزالون يتحسسون بلذة الانتصار على الحكام الرجعيين وأسيادهم، ولا يزالون يذكرون الدور المجيد الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي فيها، والإضرابات والمظاهرات التي نظمها دفاعا عن حقوق الشعب. كذلك ما كانوا ليغفروا للحكام الرجعيين دورهم المشين في ضياع فلسطين وتواطؤهم مع الحكومات العربية الرجعية الأخرى في إدارة الحرب الفلسطينية على النحو الذي مكّن إسرائيل ليس الاستقرار في الجزء الذي خصها به قرار التقسيم وحسب وإنما في اقتطاع المزيد من الأراضي العربية التي خصصها المشروع لعرب فلسطين.. وقد عاد الضباط والجنود العراقيون من فلسطين وهم يتحدثون كيف كان الجيش العراقي يتحرك وفق مشيئة عبد الله، ملك شرق الأردن، وخطط قائده كلوب باشا الذي سلّم «المثلث العربي» لإسرائيل بعد أن احتله الجيش العراقي.

كان ما يحتاجه الحزب يومذاك هو مهلة من الوقت يجذب فيها أنفاسه ويلتفت إلى وضعه الداخلي ومعالجة الأضرار التي لحقت بمنظماته. لقد مكّن صمود بعض المناضلين الشيوعيين الذين أشغلوا مراكز قيادية في

الحزب أمثال مهدى حميد وحميد عثمان وآخرين من انفلات بعض أسرار الحزب وتنظيماته ومناضليه من الوقوع في أيدي البوليس، ونذكر هنا أن حتى الذين يبدون الضعف امام محققي البوليس كانوا يتعمدون إخفاء الكثير من معلوماتهم وراء اسماء وهمية. فلو أمكن للحزب أن يعزز هذا ببضعة أشهر أخرى دون أن يتلقى ضربة عنيفة أخرى، إذن لأجتاز المرحلة.. وهذا ما حصل بالفعل.

في صيف 1949 قدم بهاء الدين نوري إلى بغداد ليتسلم قيادة مركز الحزب بناء على توصية حميد عثمان الذي أشغل قيادة مركز الحزب قبله حتى اعتقل. وكان حميد عثمان قد أوصى يعقوب قوجمان، الذي كان يعمل وإياه في المركز الحزبي الذي كوّنه أن يسارع إلى تبليغ مسؤول المنظمة الحزبية في السليمانية، في حالة اعتقاله، بالقدوم إلى بغداد وتولى رئاسة المركز الحزبي فيها. وهذا ما فعله قوجمان فور اعتقال حميد عثمان.

ولد بهاء الدين نوري في قرية (تكيه) في نواحي قرداغ – السليمانية في عام 1927، لعائلة دينية مرموقة (كان جده كبير علماء الدين في السليمانية) كذلك أصبح والده. وكانت ميسورة الحال، تملك الأرض وتزرع التبوغ، وقد انتقلت إلى مدينة السليمانية من بعد. وقد جمع بين التعليم الديني في كتّاب القرية والتعلم في المدارس الحديثة، وواصل دراسته المسائية حتى الثانوية، وفي عام 1946 انغمر في النشاط السياسي، وأصبح من مؤيدي حزب التحرر الوطني الذي أسسه الحزب الشيوعي، وتعرف على أنشط الشيوعيين في المدينة، أحمد غفور وأنور حمه آغا وغفور كريم وصار ينشط في تنظيم الحزب الشيوعي. وفي أوائل 1949 أوكلت إليه قيادة المظاهرات الخاطفة التي أوصت بها قيادة ساسون دلال لإحياء ذكرى الوثبة وللدفاع عن قائد الحزب، فهد.

وقد قاد المظاهرات الخاطفة بشجاعة وذكاء، وأفلت من الاعتقالات التي شملت العديدين وقتها. وعندما غادر حميد عثمان الذي كان مسؤولا عن التنظيم الحزبي في السليمانية إلى بغداد ليترأس مركز الحزب، أودع قيادة منظمة السليمانية إلى بهاء. وكان على رأس المنظمة حين انشقت على الحزب جماعة (النجمة) واستطاع أن يجند إلى جانب الحزب عدداً من الشيوعيين الجيدين أمثال علي البرزنجي وأسعد بانيخيلاني واحمد الحلاق ومجيد عبد الرزاق وعبد الله خالد وآخرين.

وكان بهاء يتصف بالذكاء والحيوية وحب المغامرة، ومع ذلك فحين استُدعي ليحتل موقع الصدارة في مركز الحزب في بغداد كان قليل الخبرة، ودون حظ وافر من الثقافة الماركسية والسياسية العامة.

قلنا إن ما كان يحتاج الحزب إليه، أو الأصح مركز الحزب، هو مهلة تسمح له بتأمل أوضاعه لتضميد جراحه. كانت إلى جانبه ميزة أمدته بالقدرة على الصمود تتمثل في اندفاع شبيبة شيوعية إلى النهوض بالعمل غير معروفة سابقاً لا لرجال الأمن ولا للذين قد تعاونوا معهم من الشيوعيين المنهارين. كذلك، فإن المنظمات الحزبية لم تسلّم بما قدر لها حتى ولو تقطعت الروابط التي كانت تربطها بمركز الحزب. فقد كان المسؤولون في المنظمات الحزبية، في بغداد والمدن الأخرى، يبحثون عن أية روابط تربطهم بالمنظمات الشيوعية الأخرى لتنسيق العمل معها، وتعطينا الصلة التي نشأت ما بين منظمة الحزب في الحلة مع اللجنة المنطقية في البصرة، كما تشير الموسوعة، مثالاً على ذلك.

وجاءت الفرصة الثانية مع خطوة خطاها بهاء الدين نوري دون أن يحسب حسابها جيدا. ولكن مثلما يجري في المثل السائر؛ ربَّ ضارّة نافعة، جاءت النتيجة لصالح الحزب. فبهدف الابتعاد عن الملاحقة المكثفة في بغداد قرر بهاء بعد حوالي بضعة أشهر من وجوده على رأس الحزب، وبعد انهيار أقرب معاونيه، هادي سعيد وزكي وطبان، أن ينتقل إلى كركوك وبصحبته اثنان من الرفاق الذين كانوا يساعدونه، وأن يجعل منها مقراً لمركز الحزب بدلاً من بغداد، وكان يحسب أن وسطها العمالي سيوفر له فرصة النشاط الواسع والحماسة الثورية والتفاف الجماهير حول الحزب. ولكن سرعان ما خاب أمله، فقد واجه فيها «السلبية والانكماش وانعدام أي اندفاع للعمل الثوري» وأن شركة النفط قد مدّت روابطها بعيداً في المدينة. واكتشف بعد بضعة أشهر أمضاها هناك ان لا نفع يرُجى من بقاء المركز فيها، لذلك قرر العودة إلى بغداد في ربيع 1950.[6] إلا أن هذه الأشهر التي ابتعد فيها عن بغداد كانت كافية لاختفاء آثار المركز عن قوى الأمن التي كانت تلاحقه.

حين عاد مركز الحزب إلى بغداد بعد قرابة ثمانية أو تسعة أشهر كان وضع العمل الحزبي فيها قد تحسن عما كان عليه من قبل. فعدا عن أن معلومات دوائر الأمن التي كانت تطارد الشيوعيين قد باتت عتيقة، فإن انتظام النشاط الحزبي وتوسعه صار يدفع إلى المقدمة وجوها شابة جديدة لا يعرف البوليس ولا المنهارون عنها شيئاً، وراحت تجربتها في العمل الحزبي تغتني أكثر فأكثر، وصارت تبتدع أساليبها الخاصة في العمل والمراوغة والتخفي والتمويه. وانتظمت صلات المركز بالمنظمات الحزبية في الألوية، وتحسن الوضع المالي للحزب قليلاً، وصارت المنظمات الحزبية في السجون تمدّ الحزب بالكوادر الحزبية من الذين أنهوا أحكامهم الخفيفة، والذين

---

6. بهاء الدين نوري. المذكرات، ص 79.

توفرت لهم فرص أفضل للتثقيف السياسي في المنظمات الحزبية على أيدي الكوادر الحزبية القديمة، وكان كثير من هؤلاء يتحرق شوقاً إلى استئناف نضاله والتعويض عما فاته في السجون وكانوا يرددون أغنيتهم المعروفة:

يل رايح للحزب خذني | وبنار المعركة ذبني
برقبتي دين أريد اوفي | عن ايام المضت مني

ويورد بهاء الدين نوري في مذكراته أمثلة عديدة على التفاني والاستعداد العالي للنضال الذي كان يبديه شباب شيوعي يندفع إلى العمل الحزبي بكل إخلاص ويقول:

> إذا كان لي أن أعتز بما عملت وحققت من منجزات كمناضل ثوري مؤمن من الأعماق بقضية الشعب والشيوعية التي كرست لها حياتي في تلك الفترة، فإن علي أن أقر بحقيقة أنني لم أكن قادرا على إنجاز ما أنجزته لولا المساعدات والمساهمات النضالية التي قدمها لي عمال واعون سياسيا ومناضلون بإخلاص من أمثال صبري سباهي وصبيح سباهي و هادي صالح وصادق الفلاحي وخضير عباس الكاظمي وجاسم يحيى وغيرهم من الجنود المجهولين، الذين عملوا وضحوا دون أن ينتظروا مكافأة من أحد ودون أن يهابوا الإرهاب والملاحقات من لدن النظام الملكي العميل. [7]

ظل بهاء الدين نوري، ولسنوات لاحقة، ينفرد وحده بقيادة الحزب. ومع أنه كان يستعين بعدد من الكوادر الحزبية، إلا أنه لم يعمل على أن يشرك إلى جانبه مناضلين آخرين في المركز الذي كوّنه، ولم يطرح على نفسه مهمة كهذه ويتأملها جيدا من أوجهها المختلفة، وكان يكتفي بالتشاور مع كل مسؤول عن ميدان عمله. وستجد لاحقا أنه حتى بعد أن ألّف ما دعاها باللجنة المركزية للحزب، إلا أنه لم يؤلفها كلجنة، ككيان خاص له مهماته وحقوقه، ولم يعقد لها اجتماعا ولو لمرة واحدة. والواقع أنه يصعب القول ما إذا كان دافعه في هذا مجرد الحذر الشديد من انكشاف العمل أو أن الفردية الشديدة كانت هي وراء هذا الانفراد الدائم برسم السياسات واتخاذ القرارات وما إليها.

لم يكن الحزب في تلك الفترة يعمل وفق خطة محسوبة في ميداني النشاط السياسي والعمل التنظيمي. وكما يعترف هو في مذكراته أن وضع

خطة كهذه كان فوق مستواه.[8] لكنه، على أية حال، تقيّد بخط الانسحاب المنظم، أي تجنب الدخول في نضالات جماهيرية مكشوفة، كالمظاهرات والإضرابات، وانصرف كليةً إلى العمل لترميم ما تهدّم من منظمات الحزب وبناء أخرى جديدة، وتنظيم الاتصالات بينها وبين المركز والسعي لتربية كادر جديد. واكتفى بالنشر والعمل الدعائي، ويبدو أن تحركات الجماهير ذاتها، كإضرابات العمال في البصرة هي التي أقنعته بضرورة التحرك. وكانت أول مظاهرة ينظمها الحزب قد جاءت صغيرة وخاطفة لم تضم إلا حوالي 150 متظاهرا وسارت في شبه هرولة في شارع الشيخ عمر، الحي العمالي، بمناسبة الأول من أيار 1951 وقادها الشاب الشيوعي النشيط طالب عبد الجبار.

إن الإسراف في الحذر وشيوع روح التطيّر لفترة طويلة من الزمن، والسخط على السياسات اليمينية التي سارت عليها قيادة مالك سيف، والإحساس بالقهر إزاء الضغط المتصل من جانب، والسياسات اليسارية التي شاعت في الحركة الشيوعية العالمية بتأثير السياسة الستالينية التي جاءت رداً على سياسة الحرب الباردة للمعسكر الإمبريالي، عززت جميعها الميل نحو اليسارية في سياسة الحزب الشيوعي العراقي في تلك الأيام، كما عمقت من روح التشدد الانعزالي والتعامل الانفعالي الذي طبع سياسات بهاء وأصحابه. ولعل التعامل مع مسؤول المنظمة الحزبية في بغداد يعطي مثالا على شيوع هذه الروح. ففي الحملة التي شُنّت للتوقيع على نداء ستوكهولم لتحريم استخدام السلاح النووي رفض الياس بطاح، مسؤول منظمة بغداد، وكان رفيقا جهادياً ونشيطاً، تنفيذ التعليمات الحزبية بشأن الحملة بدعوى أن الجواهري، الذي بادر إلى توجيه النداء للتوقيع، هو شخص برجوازي وليس من الصحيح أن يسير الشيوعيون وراء البورجوازية!! فقابله بهاء من جانبه بقرار الطرد من الحزب والاتهام بـ«التيتوية»! وسنرى لاحقا الآثار الضارة لهذه السياسة اليسارية المتشددة.

القاعدة تصدر من جديد

كان في محور انتباه مركز الحزب بعد أن استقرت أوضاعه هو أن يستعيد نشر جريدة الحزب المركزية حتى ولو جاءت مكتوبة باليد. كان الحزب قد وفّق قبلها في الحصول على أدوات طباعة أولية، رونيو وآلة طباعة، وأمكن استخدامها في طبع بعض البيانات. لكن هذه قد تعطلت

---

8. المصدر السابق، ص 83.

عند الانتقال إلى كركوك. وكان حميد عثمان قد بادر، قبل اعتقاله إلى إصدار جريدة مركزية أسماها (الصراع) ووصفها بأنها (لسان الطبقة العاملة)، إلا أن بهاء الدين نوري، فضل أن يستأنف إصدار جريدة الحزب المركزية السابقة، (القاعدة)، بوصفها (لسان الحزب الشيوعي العراقي) وقد صدر منها عددان مكتوبان باليد. لكن أحد كوادر الحزب استطاع بعدها، أن يبتاع من (الشركة التجارية الأفريقية) جهاز رونيو جديد باسم إحدى الكنائس، وصارت الجريدة ومطبوعات الحزب الأخرى تصدر مطبوعة، وقد جاء صدورها بهذا الشكل ليرفع من معنويات أعضاء الحزب وأصدقائه. وبادر أيضا إلى إصدار دورية باسم (الإنجاز) كرسها للحديث عن حياة الحزب الداخلية. وظلت الإنجاز تصدر حتى استبدلت من بعد بدورية أخرى باسم (مناضل الحزب) التي واصلت صدورها حتى الآن.

حين يقول الشيوعيون إن حزبهم انبثق وواصل نشاطه ولا يزال تعبيراً عن حاجة موضوعية أفرزتها تناقضات المجتمع العراقي ذاته، فإنهم لا يفترون على التاريخ، وإنما ظلوا يعبرون عن حقيقة أثبتتها الأيام، المرة بعد الأخرى. ففي تلك الأيام، وبعد الضربات الماحقة والمتلاحقة التي تلقاها الحزب الشيوعي العراقي، حسب الحكام يومذاك أنهم قد قضوا على الحزب الشيوعي والشيوعية في العراق، حتى أن على الحجازي، مدير الشرطة العام يومذاك، صرّح بأنه على ثقة بأنه لن تقوم للحزب الشيوعي قائمة حتى بعد عشر سنوات على الأقل، بيد أن الحياة خيّبت ظن الحكام. صحيح أن الشيوعيين خسروا قيادتهم ذات الخبرة الواسعة في عام 1949، وأن أعداداً كبيرة منهم قد دُفعوا إلى السجون، إلا أن من ظل منهم في الساحة واصل نضاله الثوري وصار الشباب يُقبل عليهم من جديد، وعلمتهم التجارب، ولم يمض سوى عام واحد فقط حتى نهض الحزب من جديد على أقدامه ليصدر كفاح الشعب.

كانت العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي دفعت الشعب للانتفاض في وثبة كانون الثاني لا تزال تفعل فعلها، كما أن التناقضات التي حركتها لم تجد لها حلاً. والأنكى من هذا أن الزمرة الحاكمة التي عقدت معاهدة بورتسموث عادت إلى الحكم من جديد وشرعت بحبْك دسائسها برغم الدور المشين الذي لعبته في فلسطين. وظهر تواطؤها مع المستعمرين جلياً. كل هذه العوامل كانت تدفع إلى تردد البورجوازية الوطنية، وتحول دون انجرارها وراء مشاريع نوري السعيد. وجاءت عودة الحزب الشيوعي المبكرة إلى مسرح الأحداث لتعيد للبرجوازية الوطنية وممثليها السياسيين ثقتها بنفسها. على هذا الأساس بادرت مجموعة من نواب المعارضة في كانون

الأول 1949 إلى تأليف كتلة سياسية أطلقوا عليها اسم «الجبهة الشعبية» وشرعت تعمل من يومها ككتلة معارضة، وتحولت إلى حزب سياسي في عام 1951. وفي 25 آذار 1950 قررت قيادة الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان قد جمّد نشاطه في نهاية تشرين الثاني 1948 استئناف عمله السياسي. كما شرع مَن تبقّى من العناصر الوطنية في حزب الأحرار الذي كان قد جمد نشاطه هو الآخر، يتحدثون عن استئناف نشاطهم السياسي.[9]

نشاط إضرابي

بيد أن أهم ما استجد في هذا الشأن، هو أن جماهير الشعب ذاتها قد شرعت تتحرك بتحريض من الشيوعيين. وجاءت باكورة تحرك الجماهير إضرابات العمال. الحق أن العمال رغم فظاظة الإرهاب، ورغم ما تعرض له القادة النقابيون من ملاحقة وسجن وغلق معظم النقابات العمالية والتضييق على ما تبقى منها (نقابات عمال السكاير والنجارة والغزل والنسيج) ورغم الأحكام العرفية المعلنة منذ أيار1948، كانوا لا يكفون عن الإضرابات. وجاءت المبادرة هنا من عمال ميناء البصرة. ففي 15 أيار 1949 أعلن ما يقرب من 600 عامل يعملون في الحفارات التابعة للميناء الإضراب عن العمل، ولم يعودوا إلى العمل بعد ثلاثة أيام إلا بعد أن تحققت مطالبهم.[10] وبعد استئناف العمل شرعوا يطالبون باستعادة حق نقابتهم المعطلة بالعمل. وبدفع من الشيوعيين أيضاً شرعت نقابات الخياطة والميكانيك والمطابع وسائقي سيارات التاكسي، وكانت جميعها معطلة، تمارس عملها النقابي دفاعاً عن حقوق العمال. حتى إذا حلّ عام 1950 كانت الإضرابات العمالية قد تتابعت في البصرة وبغداد بين عمال السكك و(كري مكنزي) في البصرة وعمال الغزل والنسيج والسكائر في بغداد. وكانت هذه الإضرابات تلقى الدعم والتعاطف من الجماهير المحيطة بالمصانع. لقد أظهرت هذه الإضرابات أن استعداد العمال والجماهير الكادحة عامة لخوض المعارك الطبقية آخذ بالتنامي، وكانت نضالات العمال هذه تحفز الشيوعيين على المزيد من التحرك وتمدهم بالثقة من أنفسهم وبالمزيد من المناضلين الذين صاروا يدقون أبواب الحزب ويلتفون حوله.

كان الحزب، كما لاحظنا في الفصل الأخير من الجزء الأول، قد أشار في رسالة وجهها إلى حزب توده الشقيق في إيران إلى أن تحليله للوضع الدولي والداخلي يبشر بمدّ ثوري جديد في القريب. وقد صدق ظن الحزب. استنادا

9. الجادرجي، المذكرات، 437، 438.

إلى هذا انطلق من أجل أن يستوعب هذا المد في منظمات جماهيرية مختلفة. فإلى أي حد أصاب أو أخطأ في توجهه هذا؟

3

الحزب يحيط نفسه بمنظمات ديمقراطية جماهيرية

كان من نتائج الإرهاب المتواصل أن تقلصت قاعدة الحزب كثيراً. وزاد في الأمر أن قيادة الحزب، بدافع من الحذر الشديد، وتحت تأثير الانهيارات المتلاحقة من جانب بعض الشيوعيين لدى اعتقالهم وتعذيبهم، سارت على سياسة تشديد شروط القبول في الحزب، لاسيما من بين الأوساط غير العمالية، وجاءت عملية تهجير اليهود إلى إسرائيل أو إلى خارج العراق، لتزيد في خسارة الحزب كثيرا من كوادره وأعضائه اليهود.

كان المستعمرون البريطانيون قد أشاروا على وزارة السويدي الثانية (1950) بأن تصدر قانونا يسمح لمن يرغب من اليهود في الهجرة إلى إسرائيل، وكانوا يريدون من ذلك، كما يقول عبد الرزاق الحسني.[1] تقوية إسرائيل وإرباك الأسواق التجارية في العراق التي يهيمن عليها اليهود آنذاك. وكان يظن أن ثمانية آلاف يهودي سيطلبون الهجرة وفق القانون، إلا أن النشاط الدعائي الصهيوني الواسع ولجوء المنظمات الصهيونية إلى تفجير المتفجرات في أماكن العبادة اليهودية لإثارة الرعب بين أبناء الطائفة اليهودية، وتهويش العناصر القومية وحملاتها في الصحف، والتواطؤ الحكومي لتسهيل السفر إلى أبعد الحدود[2] ، دفعت هذه كلها إلى أن يغادر

1. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الطبعة الثالثة، ج 8، ص153.

2. يشير عبد الكريم الأزري في مذكراته إلى أن شركة عراقية للسياحة (شركة السياحة العراقية) التي كان يساهم فيها أحد الوزراء تولت تسفير اليهود مقابل أجور مغرية وبالاتفاق مع شركة أجنبية، ويتساءل من أوعز، هذه الشركة من دون سائر الشركات السياحية الأخرى بهذه المهمة التي درت عليها أرباحا طائلة جدا - ويلاحظ الأزري أن السويدي لم ينوه في مذكراته ولو بكلمة واحدة إلى موضوع إسقاط الجنسية عن

البلاد وفقاً للقانون 125 ألف نسمة من اليهود العراقيين أحفاد الذين استوطنوا العراق منذ أكثر من ألفي عام. وقد أيد بهاء الدين نوري، بصفته سكرتير الحزب الشيوعي، القانون المذكور، ودعا إلى إطلاق حرية من يرغب من اليهود العراقيين في الهجرة بدعوى أن اليهود مضطهدون في العراق، وأن حرية الهجرة قد تكون طريقاً لتحررهم من الاضطهاد، فضلاً عن أن من حق الإنسان أن يقيم ويعيش حيث يرغب. لكنه عاد وغير موقفه من القانون، إذ أدانه باعتباره تواطؤا مع الاستعمار والصهيونية.[3]

استند الحزب لنشر سياساته بين جماهير الشعب وتعبئة القوى حوله إلى إنشاء منظمات ديمقراطية جماهيرية تعنى بالمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجه فئات واسعة من السكان، على أن تكون هذه منظمات ديمقراطية وليست حزبية. ولكنه ولكي يضمن سيرها وفق الخط الذي يرسمه هو جعل على رأس هذه المنظمات الديمقراطية كوادر حزبية معتمدة. لم تكن السياسات التي سار عليها إزاء هذه المنظمات تتطابق تماما. ففي ميدانين خاصين هما حركة السلم والدفاع عن حقوق المرأة جاءت تختلف قليلاً من حيث التقيد بالقيادة الشيوعية، أو على الأقل كانت الحال هكذا في الواجهة الأمامية للمنظمة، أما مفاصل التحرك والتنفيذ فقد ظلت في أيدي الكوادر الشيوعية المعتمدة. لكنها في المنظمات الأخرى، كالطلبة والشبيبة والعمال، كانت الكوادر الشيوعية تتولى قيادتها.

نشاط الحركة العمالية

منذ ربيع 1950، سعى الحزب إلى تنشيط الحركة النقابية العمالية. كانت نقابات عمال النسيج والمطابع والميكانيك والتجارة والسكائر لا تزال تحتفظ بإجازاتها القانونية. فمنذ بداية إجازة النقابات العمالية ظل الحكام يميزون ما بين نقابات العمال في الورش والمعامل شبه الحرفية التي يعمل فيها العمال والحرفيون، والنقابات العمالية في المؤسسات الكبيرة والتي كان يديرها الإنجليز إن وجدت، كالميناء والسكك والنفط. كذلك كانوا يميزون بين النقابات التي يقودها العمال الشيوعيون وأصدقاؤهم وتلك التي قادها عمال ينتمون إلى أحزاب أخرى.

فقد سعوا للحيلولة دون إجازة نقابة عمال النفط رغم المطالبات

اليهود مع أن الأمر تم في عهد وزارته! ص 365/ 366.

3. بهاءالدين نوري، المذكرات، ص 91.

والإضرابات الواسعة التي شنها العمال من أجل حقهم النقابي. وفي سكك الحديد والميناء ظلوا يضيقون كثيرا على النقابتين اللتين أجيزتا، و على النشاط النقابي في هاتين المؤسستين حتى تم لهم إغلاق نقابة عمال السكك ثم اتبعوها بغلق نقابة عمال الميناء في عام 1948 وبعدها راحوا يمانعون في إجازتهما ثانية – وفي مطلع الخمسينات صفي نفوذ الأحزاب الأخرى عدا الحزب الشيوعي في أوساط العمال في النقابات المجازة وانضم أنشط النقابيين فيها إلى صفوف الحزب الشيوعي مثل عبد القادر العياش و كاظم الدجيلي وصادق الفلاحي.

جدير بالانتباه هنا، أن الحركة النقابية في الأربعينات لم تكن موحدة نقابياً أو سياسياً. فبينما كان الحزب الشيوعي يوجه النشاط النقابي بين عمال السكك والميناء وميكانيك البصرة والبرق والبريد والمطابع وغيرها كانت النقابات العمالية في صناعة النسيج والميكانيك (بغداد) والسكائر وغيرها تسير في ركاب حزب الشعب أو الاتحاد الوطني أو رابطة الشيوعيين العراقيين (جماعة داود الصائغ). لكن الحال قد تبدلت في الخمسينات، إذ لم يعد ينافس الحزب الشيوعي أحد، وبات من الممكن توحيد الحركة النقابية.

عمد الحزب الشيوعي في أوائل الخمسينات إلى تكوين لجان نقابية في المعامل وتحشدات العمال دون أن تكون مجازة. وكانت هذه اللجان تتحدث باسم العمال وتفاوض الإدارات بأسمهم. وفي خريف 1951، ألفت «النقابات» مجلسا مركزيا وأقامت مكتبا دائماً لها، وانضمت إلى هذا المكتب نقابات عمال السيكاير وسواق السيارات وعمال المطابع والنجارة والخياطة والبناء، وأطلق عليه اسم (المكتب الدائم لمجلس نقابات العمال). وقد نشط هذا المكتب في عقد الاجتماعات لتوعية العمال، ولتنظيم الحركة الاضرابية. كذلك شارك القوى السياسية الوطنية في الدعوة إلى الإضرابات العامة لتأييد قضايا الشعب الوطنية والقومية، وأقام له مقرا في محلة شعبية عمالية (سيد سلطان علي) حيث تكثر ورش تصليح المكائن والسيارات وبالقرب من أكبر معامل السكائر وشركة الدخان الأهلية غير أن الحكم الرجعي ما عاد يطيق تنامي نشاط المكتب الدائم والتفاف العمال حوله لذلك عمد في 10 كانون الأول 1951 إلى غلق (المكتب الدائم لمجلس نقابات العمال) بذريعة أنه نشط دون أن يستحصل إجازة قانونية. ولم تكتف السلطات بذلك وإنما أحالت قادته إلى المحاكم. وقد تطوع للدفاع عن قادته في المحاكم عدد كبير من المحامين. بيد أن العمال الذين وعوا أهمية العمل الموحد ظلوا يتعاونون وينسقون فيما بينهم.

وعمد الحزب إلى تكوين مكتب موحد سري يدير نشاط العمال وينسقه، وقد أصدر هذا المكتب السري جريدة سرية باسم (اتحاد العمال) وقد صدر عددها الأول في 1 أيلول 1952 تحت شعارات: «وحدة الطبقة العاملة من أقوى وسائل كفاحها ضد مستغليها الرأسماليين» «نناضل لرفع مستوى معيشة العمال، و لانتزاع حق التنظيم النقابي للطبقة العاملة العراقية»، «اتحاد العمال والفلاحين ضد الاستعمار وخدمه الإقطاعيين يحقق السلم والتحرر والديمقراطية». وقد ظلت الجريدة تواصل صدورها سرا حتى ثورة 14 تموز 1958 إذ صارت تصدر بعدها علنا.

وقد حاول الحكم الرجعي من جانبه أن يحتوي الحركة العمالية النقابية، وألف لهذا الغرض ما دعاه بـ«الجبهة القومية العمالية» ضمت نقابات ألفتها الحكومة لهذا الغرض لعمال الأحذية والخياطة والميكانيك وسواق السيارات. إلا أن العمال النقابيين الذين يتلقون توجيههم من الحزب رفضوا التعاون معها، وظلوا ينظرون إلى العمال المنضوين تحت لوائها كمجموعة من وكلاء للحكم.

في هذه الفترة انضم إلى صفوف الحزب الشيوعي أبرز النقابين المعروفين أمثال عبد القادر العياش وصادق الفلاحي وكاظم الدجيلي، كما برز من بين صفوف الحركة النقابية نقابيون نشيطون انضموا إلى الحزب ونشطوا في الصفوف الأولى منه أمثال جاسم يحيى (النسيج) وكليبان صالح العبلي (الميكانيك) ومحمد غضبان والأخوة زامل وحيدر وعبد الله حاتم (السيكاير) وطه حسين (المطابع) وكريم فارس (الخياطة) وحكمان فارس، وناصر عبود وعلي شعبان (البصرة) وقد خاض العمال خلال هذه الفترة وبتوجيه من الحزب إضرابات عمالية جريئة، ولجأوا في بعضها إلى الاعتصام في المعامل، كتلك التي حدثت في معامل السيكاير، وكان لبعضها أهمية تعبوية ضد الاستعمار كإضرابات الميناء والحبانية والنفط بعد ذلك.

العمل بين الطلاب

لعب الطلاب في تلك الفترة دورا بارزا في المعارك الوطنية. ورغم أن الاتحادات الطلابية التي كان الطلاب قد كونوها قبلا قد حُلت، واعتقل كثير من الطلاب في الحملة الإرهابية التي شنت، إلا أن التعاطف مع الحزب الشيوعي ظل واسعا بينهم. وبغيه استيعاب هذا التعاطف وتحويله إلى قوة فعالة لإسناد الحزب، عمد إلى إحياء اتحاد الطلبة العام الذي تكون إثر وثبة كانون الثاني 1948. وشكل لهذا الغرض في خريف 1950 لجنة تتولى

قيادة التنظيم الطلابي الجديد. ولكن بدلاً من أن يجري انتخابها على أسس ديمقراطية، عمد الحزب إلى تعيين أعضائها من جانبه بالتشاور مع نشطاء الطلبة، وكان جميع من اختارهم أعضاء في الحزب، وعلى رأسهم الطالب الشيوعي في كلية الآداب حمدي أيوب العاني. [4]

وجد الاتحاد العام ولجنته العليا تأييدا واسعا بين طلاب الكليات والمدارس الثانوية، واعتبرت هذه اللجنة نفسها امتدادا للجنة العليا التي انتخبها (مؤتمر السباع) في أيار 1948، وأعادت لهذا الغرض طبع الكراس الذي أصدرته اللجنة السابقة بعنوان (إلى الذين لا يعملون ويغيظهم أن يعمل الآخرون). وقد كسب الاتحاد نفوذه لأنه أحسن الجمع بين مطالب الطلاب الخاصة والمطالب الوطنية العامة. واستطاع في بعض الكليات كالآداب ودار المعلمين العالية (كلية التربية لاحقاً) والحقوق، أن يغدو المتحدث غير المنازع باسم الطلاب. وقد خاض في السنوات اللاحقة معارك مشهودة من إضرابات واعتصامات ومظاهرات. وفي عام 1952 أصدر سرا جريدة خاصة به باسم (كفاح الطلبة) ووضع لها شعاراً (نناضل في سبيل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية، وفي سبيل مجانية التعليم وحق التنظيم المدرسي وإنشاء جامعة عراقية حرة)، وشارك كهيئة مستقلة في المشاورات والاتفاقات التي عقدتها القوى الوطنية فيما بينها.

العمل بين الشباب

وارتباطا بالتحرك ما بين الطلاب والعمل لإحياء اتحادهم العام، نشط الحزب أيضا في ميدان جديد للعمل الجماهيري هو العمل بين الشباب. في بلد متخلف كالعراق في منتصف القرن الماضي، يفتقر إلى تقاليد التنظيم الديمقراطي، لم تكن هناك فرص واسعة لتنظيم الشبيبة وفقا لاهتماماتهم وهواياتهم، كالأندية والجمعيات والمهرجانات، والتي تسمح بالكشف عن مواهبهم وتطويرها. وكان الطلبة الديمقراطيون الذين يدرسون في أوروبا قد احتكوا بزملائهم الأوربيين، وتعلموا منهم تقاليد التنظيم الديمقراطي، وأسهم بعضهم في المهرجانات العالمية التي شرعت الشبيبة الديمقراطية في أوروبا، تعقدها بعد الحرب تأكيدا لأواصر الصداقة والسلام فيما بين شباب العالم. وكانوا ينقلون أخبارها إلى زملائهم في العراق. وفي عام 1951، وكأول محاولة لمشاركة شباب من داخل البلاد في مهرجانات كهذه، أوفد الحزب الكادر الشيوعي، عزيز الشيخ، الذي كان قد

---

4. بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 95.

تخرج تـوا مـن دار المعلمـين العاليـة وعـين معيـدا فيهـا، إلى الخارج ليـترأس وفد الشـبيبة الديمقراطية المشـارك في مهرجان برلين. و يومذاك، كان هو الشـاب الوحيـد الـذي يشـارك مـن الداخـل.[5]

وفي ذلـك العـام أعلـن عـن تشـكيل منظمـة الشـبيبة الديمقراطيـة العراقيـة، وصـدرت نشـرة بهـذا المعـنى. وقـد انضـم إليهـا كثـير مـن الشـباب، غالبيتهـم العظـمى مـن الطـلاب، وتألفـت لهـا لجنـة عليـا، ضمـت إلى جانـب عزيـز الشـيخ، كلا مـن عبـد الجبـار وهـبي ومحمـد صالـح العبلـي، ولاحقـا دلي مريـوش ونزيهـة الدليـمي وآخريـن. وقـد ظلـت المنظمـة تعمـل سـرا حـتى ثـورة 14 تمـوز 1958، حيـث أجيزت بعدهـا. وكان ممثلوها يشـاركون في النشـاطات المشـتركة للقـوى الوطنيـة.

رابطة للمرأة

وفي عـام 1951 أيضـا، سـعى الحـزب الشـيوعي إلى تأسـيس منظمـة خاصـة بالنسـاء. وإذا اسـتثنينا الحـزب الشـيوعي، فـإن القـوى الوطنيـة لـم تعط هذه المسـألة حقها من الاهتمام. كان الحزب الشـيوعي قد أعار الاهتمام لمشـاكل النسـاء والعمل بينهن منـذ الأربعينـات. وكان يحرص علـى إصدار عدد خـاص مـن جريدتـه (القاعـدة) كل عـام يكرسـه للحديـث عـن المـرأة العراقيـة ومشـاكلها. ولكـن هـذه النشـاطات ظلـت دون مـا تطمـح إليـه المـرأة العراقيـة. ومـع الحملـة الإرهابيـة تشـتت الجهـود وخلـت السـاحة مـن التنظيم النسـائي سـوى منظمـة نسـائية حكوميـة خاملـة كانـت ترأسـها السـيدة آسـيا توفيـق وهبي.

في أوائـل الخمسـينات، وبعـد النجاحـات الـتي حققهـا في ميادين العمـل الجماهـيري الأخـرى، اتجـه إلى النسـاء وحفـز عددا من الشـخصيات النسـوية، شـيوعيات ديمقراطيـات، لتقديـم طلـب إلى الحكومـة للحصـول علـى إجـازة منظمـة نسـوية باسـم (رابطـة الدفـاع عـن حقـوق المـرأة)، وكان في مقدمـة من

---

5. كان مـن بـين الذيـن شـاركوا في المهرجـان الشـاب الأديـب عبـد الـرزاق الشـيخ علـي، وكان قـد قـدم مـن فرنسـا. وقـد عـاد عبـد الـرزاق الشـيخ علـي بعدهـا إلى العـراق، ونشـط في حركـة السـلم. وقـد وضـع كتابـا جميـلا بعنـوان (أجـراس السـلام) تحـدث فيـه عـن تجربـة حركـة السـلام والشـبيبة، وعـن مهرجـان برلـين. وقـد حكـم عليـه بالحبـس لمـدة عـام، ودفـع بـه إلى سـجن نقـرة السـلمان ثـم نقـل إلى سـجن الموقـف العـام في بغـداد. وبعـد الإفـراج عنـه واصـل نشـاطه في حركـة السـلم والشـبيبة. لكنـه اختفـى بعـد فـترة قصـيرة في ظـروف غامضـة.

نشطن في العمل هنا الدكتورة نزيهة الدليمي والدكتورة خالدة القيسي والدكتورة عدوية أديب. إلا أن وزارة الداخلية رفضت طلبهن، فنصح الحزب مقدمات الطلب أن يواصلن نشاطهن سراً. وهذا ما حدث. لقد حرصت المناضلات الرابطيات اللواتي تولين قيادة عمل المنظمة أن يسعين إلى إيجاد علاقات ديمقراطية حقيقية مع الشخصيات النسائية اللواتي أبدين الاستعداد للعمل في هذا الميدان، واستطعن أن يكسبن إلى صفهن مناضلات ديمقراطيات معروفات امثال عفيفة رؤوف وروز خدوري وعفيفة البستاني، وقد توسعت الرابطة لتغدو منظمة ديمقراطية جماهيرية ذات نفوذ وعلاقات واسعة، كما استطاعت ان تقيم لها علاقات جيدة مع (الاتحاد النسائي العراقي) ورئيسته وينفذ إليه بعض أعضائها ليستفدن مما توفر له الحكومة من فرص، كإذاعة وغيرها. وقد برز من الشيوعيات في العمل في هذا الميدان الدكتورة نزيهة الدليمي والدكتورة خالدة القيسي وزكية شاكر وعميدة الرفيعي وثمينة ناجي يوسف وإنعام العبايجي ونظيمة عبد الباقي (أم غصوب) وغيرهن.

النشاط من أجل السلام

في مطلع الخمسينات نشطت الدوائر الاستعمارية، الامريكية والبريطانية، للضغط على دول الشرق الأوسط لكي تنخرط في مشاريعها لتطويق جنوب الاتحاد السوفيتي بالأحلاف والقواعد العسكرية كجزء من استراتيجيتها بشن الحرب الباردة ضد المعسكر الاشتراكي. وكان يراد لهذه المشاريع أن تمتد من الباكستان شرقا لتضم إيران والعراق وتركيا ودول المشرق العربي. ومن خلال مشاركة الولايات المتحدة في الأحلاف المراد عقدها يمكن التنسيق مع إسرائيل أيضا. وكان من المؤمل أن يلعب العراق دورا مركزيا خاصا في هذا المشروع ليربط الدول العربية بالدول غير العربية. وفي خضم هذه المشاريع كان يجري التلويح بالسلاح النووي. وضع هذا النشاط المحموم مهمة كبيرة على عاتق الحركة الوطنية العراقية. بالأمس استطاعت هذه الحركة أن تسقط معاهدة بورتسموث التي تربط العراق ببريطانيا بدلاً من معاهدة 1930 التي تضمن بريطانيا وجودها العسكري، الجوي والبري، ليس في أوقات الحرب وحدها، وإنما في اوقات السلم أيضا – لكن الحكام الرجعيين الذين أسقطتهم وثبة كانون الثاني 1948، هم والمعاهدة التي عقدوها مع بريطانيا، عادوا ينشطون ثانية بضراوة في الاتجاه الذي يخطط له الاستعماريون.

مقابل هذا النشاط، تنادى أحرار العالم للوقوف في وجه أخطار

الحرب التي تلوح بها دوائر الغرب الاستعماري. وكانت استراتيجية الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى والأحزاب الشيوعية تقوم على أساس الدعوة إلى السلام والوقوف بوجه مشاريع الحرب، والعمل لتحريم استخدام السلاح النووي. استنادا إلى هذا نشطت قوى اليسار لتنظيم حركة جماهيرية في كل أنحاء العالم تعمل لهذا الغرض. وقد التقت هذه الحركة الواسعة بحركة الشعوب في آسيا وأفريقيا من أجل التحرر الوطني ونزع أغلال الاستعمار عنها ودعوة هذه الحركة إلى تجنيب بلدانها أخطار الحرب والانجرار إلى المشاريع الحربية الاستعمارية.

وكانت هناك تيارات واسعة في الحركة الاخيرة تعادي الحروب وتخشى أن تتحول بلدانها إلى ساحة يتصارع فيها المعسكران المتنازعان، وما تجره من دمار شامل لاسيما حين يجري التلويح بالسلاح النووي. لكنها في ذات الوقت، تعادي الاستعمار وتسعى للتخلص منه. وقد تبنت دول آسيوية وافريقية عديدة مبادئ حركة الحياد هذه وعقدت مؤتمرا لهذا الغرض عام 1955 في باندونغ إندونيسيا وصارت تعرف بدول عدم الانحياز.

في آب 1948 انعقد في فروتسواف (بولونيا) مؤتمر عالمي للمثقفين في العالم للدفاع عن السلام حضره عدد من كبار المثقفين مثل الفيلسوف البريطاني جوليان هكسلي وعالمة الفيزياء الفرنسية إيرينا كورى والرسام العالمي بابلو بيكاسو والشاعر الفرنسي بول إيلوار والكاتب السوفيتي إيليا اهرنبرغ والبرازيلي جورج أمادو. وكان العربي الوحيد الذي حضر المؤتمر الشاعر محمد مهدي الجواهري. وجرى في المؤتمر الحديث عن ضرورة تنظيم حركة للدفاع عن السلام وتحريم السلاح النووي. وقد أعاد هؤلاء المثقفون وغيرهم عقد مؤتمرهم في العام التالي. ونشأ عن هذين المؤتمرين مجلس السلم العالمي الذي عقد مؤتمره الأول في أكتوبر 1950 واختير الجواهري ليكون عضوا فيه. [6]

في العراق، سار تكوين حركة السلام بموازاة تأسيسها على النطاق العالمي. وتذكر نزيهة الدليمي أن الحركة من أجل السلم بدأت منذ 1949 [7] وقد برزت، كما يقول الجادرجي، «كقوة سياسية تمثل اليسار المستقل – وإن كانت في قواعدها متأثرة بالحزب الشيوعي – وقد نشرت (صدى الأهالي) في أواخر حزيران (1950) نداء السلام الذي وقعه الشاعر

---

6. أحمد حسين، الجواهري ومؤتمر المثقفين العالمي في بولونيا، الثقافة الجديدة، العدد 300 – 301، ص 216.

7. من حديث خاص بين الدكتورة نزيهة الدليمي والدكتور سامي خالد في آب 2001.

محمد مهدي الجواهري على صفحتها الأولى».[8] وفي تموز 1950 نشرت (صدى الأهالي) نداء ستوكهولم لتحريم السلاح النووي مع اسماء الموقعين عليه من مختلف انحاء العالم والبلاد العربية. وصارت ترد إلى الجريدة رسائل التأييد من المدن العراقية، وفي منتصف تموز 1950 تألفت لجنة تحضيرية لإدارة النشاط من أجل السلام في العراق برئاسة محمد مهدي الجواهري. وأصدرت اللجنة بيانا يدعو إلى تأييد السلم والتوقيع على نداء ستوكهولم، وكان بين الموقعين على البيان إلى جانب الجواهري، عبد الوهاب محمود نقيب المحامين ورئيس حزب الأحرار والمحامي توفيق منير (نائب نقيب المحامين) والشاعر بدر شاكر السياب، والفنان المسرحي يوسف العاني، والصحفي عبد الجبار وهبي (أبو سعيد)، والشاعر محمد صالح بحر العلوم، والمحامي عامر عبد الله، والدكتورة خالدة القيسي، والدكتور عبد الله البستاني. إلى جانب حركة السلم هذه تواصلت الدعوة إلى الحياد، ولكن هذه الدعوة لم تلق هوى لدى الشيوعيين العراقيين. ونظروا لها على أنها حركة باعثة على الشك وتصب في مصلحة المشاريع المعادية للسلام. وظلوا يقفون منها موقفا متحفظاً إلى بضع سنوات تالية حتى انعقد مؤتمر باندونغ ومد عبد الناصر يده إلى البلدان الاشتراكية ينشد تزويد مصر بالسلاح - وانصرفوا بكل ثقلهم للنشاط في حركة السلم وجمع الأنصار لها. وكان من انشط الشيوعيين في الحركة عطشان ضيول (ضابط سابق) وعبد الرزاق الشيخ علي (قاص) وغضبان السعد، عامر عبد الله وتوفيق منيروفاروق برتو وصفاء الحافظ، ونزيهة الدليمي و كمال عمر نظمي وعلي ياسين وغيرهم. وقد استطاعت الحركة أن تجر إليها شخصيات اجتماعية مرموقة مثل الشيخ عبد الكريم الماشطة والشاعر الكردي عبد الله كوران والشخصية الاجتماعية في النجف الشيخ محمد الشبيبي والعقيد المتقاعد (آنذاك) جلال الأوقاتي، والشيخ لطيف الحفيد.. كما انضم إليها سياسيون معروفون مثل إبراهيم أحمد و مظهر العزاوي وعواد علي النجم وطلعت الشيباني وخدوري خدوري ونائل سمحيري وعديد من الآخرين.[9] ومع أن الحزب الوطني الديمقراطي اشترك مع القوى الوطنية الأخرى في الدعوة إلى الحياد الإيجابي إلا أنه ساند حركة السلم أيضاً وفسح المجال في جريدته (صدى الأهالي) إلى نشر بياناتها وبرقيات التأييد لها ولبعض قادته في الانضمام إلى لجنتها العليا. وكان الجادرجي في أحاديث، إلى قادة حزبه يتحدث بروح إيجابي عن الحركة، ويؤكد انه وأصحابه، جميعاً من

---

8. الجادرجي، المذكرات، 468.

9. فاروق برتو. ذكريات وخواطر في حركة السلم في العراق إبان العهد الملكي، الثقافة الجديدة. العدد 302.

أنصار السلام ومن أشد الناس حماسة لتحريم السلاح النووي، لكنه، في المقابل، رفض انتماء حزبه لها بذريعة أن تبنيها من جانب حزبه قد يمنع بعض الأشخاص من التوقيع على نداءاتها، إذ أن الحركة «وإن لم يتبناها الشيوعيون بصفه رسميه ولكنها اعتبرت حركة خاصة بهم، فإذا تبناها حزبنا يعتبر ذلك انحرافا بتيارهم وهذا ما يضر الحزب كبير الضرر، فأي انحراف بتيار الشيوعين يقضي على الحزب تماما». [10]

هل كانت سياسة الحزب الشيوعي تجاه هذه الحركة الجماهيرية صائبة؟ كان من الطبيعي أن يصف الحكام الرجعيون الحركة يومها بالحركة الشيوعية لأنهم كانوا يعملون بضراوة لربط البلاد بالأحلاف العسكرية الإمبريالية و يهمهم، بالطبع، أن يفتتوا القوى المعارضة لنشاطهم هذا، وليخيفوا قوى البورجوازية الوطنية ببعبع الشيوعية، ويحولوا دون مساندتها لهذه الحركة فوصفوها بالشيوعية التي كانت تحرمها القوانين ويحاربها النظام بقوة. ولكن لماذا يداخل عقول البورجوازيين الوطنيين مثل هذا الوهم؟ يقول بهاء الدين نوري في مذكراته أن ليس مؤيدو النظام الملكي وحدهم من وصف الحركة بالشيوعية وإنما وصفها كذلك حتى أغلبية قادة الأحزاب البورجوازية الوطنية المعارضة للنظام، مع ان هذا الاتهام لم ينسجم مع الحقائق، ولم يستند على شيء سوى أن الشيوعيين كانوا نشيطين في صفوفها، ولم تضع لنفسها هدفا سوى تحريم السلاح الذري وإبعاد خطر الحرب الكونية. [11] هل كان الأمر هكذا تماما؟ لا ريب أن الشيوعيين، كما رأينا آنفاً، كانوا من أوائل المبادرين لتأسيس الحركة إن لم يكونوا أولهم تماما، ليس على النطاق الوطني وحده، وإنما على النطاق العالمي، وأن أهداف الحركة كانت تنسجم والأهداف التي كان يسعى لها الشيوعيون في كل أصقاع الأرض، ولم يكن في الأمر ما يعيب أو يخل في توجه الحركة الشيوعية. وفي البلدان التي تتمتع بالتقاليد الديمقراطية لا تثير المسألة حساسية كهذه.

وفي الاجواء السياسية التي سادت إبان حملة الإرهاب الضارية التي شنها الحكام الرجعيون بعد الوثبة والسنوات التي تلتها حتى ثورة 14 تموز كان من الطبيعي أن يأخذ الشيوعيون العراقيون، بما عرف عنهم من جهادية وإصرار على منازلة الحكام الموالين للاستعمار، أماكنهم في الصفوف الأولى ليس في حركة السلم وحدها، وإنما في كل الحركات الديمقراطية الأخرى التي تدافع عن حقوق الشعب.

---

11. بهاء الدين نوري، مذكراتي، ص 88.

ولكن هل وضعت الحركة لنفسها هدف النضال لتحريم السلاح النووي وإبعاد خطر الحرب الكونية، كما يقول بهاء الدين نوري، والتزمت به وحده حتى النهاية؟ إذا كان الأمر كذلك، فكيف نفسر مشاركة ممثلي حركة السلام في تقديم المذكرات للمطالبة بإصلاح النظام الدستوري، والمطالبة بالانتخاب المباشر، وإصدار البيانات لرفض اتفاقية النفط، وإسناد إضرابات العمال، والدفاع عن حقوق السجناء السياسيين، واشتراك الحركة في المفاوضات التي كانت تجري بين الأحزاب لتأليف (الجبهة الوطنية). الحق إن قيادة الحزب الشيوعي لم تحسن رسم الخط الفاصل بين النشاط العام لهذه الحركة والنشاط العام لنضال الحزب الشيوعي الوطني. وحتى الطبقي الاجتماعي أحياناً. ومرة أخرى غلبت اليسارية – الانعزالية على منطق الحركة المحدد الواضح، وفرضت عليها استحقاقات إضافية.

لجنة معاونة العدالة

في هذه الفترة، وبمبادرة من نشطاء الحزب الشيوعي بين المحامين، تكونت لجنة من المحامين عرفت باسم (لجنة معاونة العدالة) ضمت أعدادا كبيرة من المحامين الشيوعيين وغير الشيوعيين من العناصر الديمقراطية والوطنية. وكانت المهمة التي أخذتها على عاتقها هي الدفاع عن المتهمين المحالين إلى المحاكم في القضايا الوطنية والدفاع عن الديمقراطية عامة. وكان يتبارى اعضاء اللجنة في التطوع للدفاع عن المتهمين في هذه القضايا حتى جاوز عددهم ال 150 محامياً أحيانا، وقد غدت اللجنة قوة ذات وزن سياسي كبير.

لقد كان لكل هذه النشاطات المنوعة أثرها تعاظم هيبه الحزب كثيراً، وامتداد نفوذه إلى جماهير بعيدة تجاوز حدود المدن ليصل إلى الريف المتخلف في بعض أنحاء البلاد، كما سنرى لاحقا، كما امتد إلى القوات المسلحة وراح يثير التململ بين بعض أوساطها. كما كان لهذه الانشطة أثرها الكبير في بعث الحيوية بين صفوف الحركة الوطنية عامة، ولم يخف بعض الساسة الوطنيين من أحاديثهم إلى نشطاء الحزب الشيوعي الأثر المحفز الذي كان يحدثه بين أوساطهم تعاظم نشاط الحزب وصموده في وجه حملات الاضطهاد المتواصلة.[12] وجدير بالانتباه هنا أن اتساع نشاط الحزب أوجد وضعا انسب لتذويب الجليد في العلاقات ما بين القوى الديمقراطية

---

12. من حديث لعامر عبد الله عن انتفاضة تشرين 1952 نشر في كراس صغير غفل عن التاريخ والناشر.

والقومية في الحركة الوطنية. لاسيما على مستوى القاعدة التي كانت تشارك سوية في المعارك الوطنية في تلك الفترة، وتبعد حزب الاستقلال عن الوقوع في حبائل نوري السعيد لمحاربة الشيوعية.

في العامين الأولين من قيادة بهاء الدين نوري تركز اهتمامه في إعادة بناء الحزب وإيجاد الاستقرار التنظيمي والعمل على توفير الانتظام في إصدار جريدة الحزب المركزية وتحسين طبعها وتوزيعها والعناية بالنشر الحزبي بوجه عام. وحتى ذلك الحين كان الحزب قد ابتعد عن الدخول في نضالات جماهيرية مكشوفة. وعندما توفر له قدر ضروري من الاستقرار ومن انتظام العمل انصرف إلى تعزيز نفوذ الحزب بين الجماهير عن طريق المنظمات الديمقراطية الجماهيرية على النحو الذي رأيناه في الصفحات السابقة. حتى إذا تحقق له ذلك قرر الانتقال التدريجي، كما يقول، إلى النضالات الجماهيرية. وكنا قد ألمحنا إلى أول عمل من هذا النوع، المظاهرة الخاطفة التي أشرنا إليها في الفصل السابق. ثم تدرج بتنظيم الإضرابات العمالية. وكانت أول المظاهرات الجماهيرية قد جرت لتشييع جثمان نعمان محمد صالح، السجين الشيوعي الذي توفي إثر مشاركته في الإضراب عن الطعام الذي أعلنه السجناء السياسيون في السجون المختلفة ومنها سجن بغداد حيث كان– وكانت مظاهرة جماهيرية كبيرة سار فيها كثير من اعضاء الاحزاب الوطنية المختلفة وجمهرة من السياسيين المستقلين ۰ ومن بينهم الجواهري الذي كان يلهب حماسة الجماهير بما يردده من شعره، وفي اليوم التالي صدرت جريدته (الرأي العام) وهي تحمل مقالة افتتاحية بعنوان (جنازة) هي من غرر الأعمال النثرية الرائعة التي عرف بها الجواهري. كذلك شارك فيها الشاعر محمد صالح بحر العلوم وألقى كلمة تأبينية في المقبرة. وأسهم الحزب الشيوعي في الدعوة إلى الإضراب السياسي العام في **14** تشرين الثاني **1951** تأييدا لنضال الشعب المصري ضد الاحتلال البريطاني. وكان للتعاون بين القوى السياسية الوطنية خلال الإضراب أثره في تكوين لجنة الارتباط بين الأحزاب الوطنية في **17** تشرين الثاني **1952** والتي شارك فيها الحزب الشيوعي من خلال أنصار السلام۰ إثر التصديق على اتفاقية المناصفة مع شركات النفط في عام **1951**، شارك الحزب الشيوعي الأحزاب الوطنية الأخرى في الدعوة إلى الإضراب السياسي العام ضد هذه الاتفاقية، والذي اندلع في **19** شباط **1952**. وقد امتد الأضراب بفضل نشاط الحزب الشيوعي في الأساس إلى عدد من المدن الأخرى. واقترن هناك بتظاهرات واصطدامات مع البوليس أسفرت عن سقوط عدد من الجرحى واعتقال

الكثيرين من الطلاب.[13]

عند هذا الحد من تطور أوضاع الحزب والنشاطات التي أسهم فيها، نتوقف لنطرح السؤال التالي: هل جاءت سياسات الحزب في مستوى المهمات التي طرحتها الحياة آنذاك؟ أو بصورة أدق: هل كانت قيادة الحزب بالذات عند هذا المستوى، طالما كانت سياسات الحزب تقرر من جانب سكرتير الحزب وحده، إذ لم يكن هناك من يشاركه القيادة؟

لقد صدر عن الحزب آنذاك تقرير عن «الانعزالية» في الحزب بتوقيع (باسم) وكان هذا هو الاسم الحزبي لبهاء الدين نوري في تلك الفترة. وقال التقرير إن الانعزالية تسود الحزب بجميع أقسامه، تسود نشاط القيادة والقاعدة على السواء، وأرجع الانعزالية إلى الجذور الطبقية في المجتمع، إلى غلبة الطابع البرجوازي الصغير على المجتمع، ونصح بمعالجتها عن طريق اكتساب السلوك البروليتاري، وإعلاء قيم البروليتارية في الحزب، وبهذا يكون قد قفز على الأساس الحقيقي الذي أوجدها في الحزب ونعني به السياسة اليسارية الانعزالية المتشددة التي سار عليها الحزب في حياته الداخلية، وفي تعامله مع الجماهير وقضاياها، وفي تعامله مع القوى الوطنية الاخرى. لقد كان التشدد اليساري يطبع كامل سياسات الحزب وخطابه إلى الجماهير، والفردية تغلب على تنظيمه وسياساته. صحيح أن الحزب قوي، وتوسعت القاعدة الجماهيرية التي تسانده، وتعددت المنظمات الديمقراطية التي تلتف حوله، لكن هذا التعاطف الجماهيري كان دون ما يؤمل من يحصل عليه في تلك الفترة، ولم يكن فقط ثمرة دفاع حقيقي عن مطالب الجماهير اليومية وحقوقها الديمقراطية، بل في الأساس لموقفه الوطني الاصيل غير المهادن وإصراره على تقدم الصفوف دفاعا عن استقلال البلاد وحريتها وقضاياها السياسية العامة، وكانت نشريات الحزب تعنى بالجملة الثورية دون محتواها الحقيقي، وكثيراً ما أدخل الحزب في أدبه السياسي، في خطابه إلى الجماهيري، اوصافا وتعابير لم تكن الجماهير تفقه معناها، بل ولم يدرك كاتبها نفسه ما تعنيه. وفي مذكراته، يعترف بهاء أنه كان يصف هذا أو ذاك بالتروتسكية أو التيتوية دون ان يدرك تماما ما تعنيه هذه الأوصاف، وهو القائل:

«ومن المرجح أن تحليلاتي للوضع في ذلك الوقت كانت تستند إلى

13. الحسني، تاريخ الوزارات، الطبعة الخامسة، ج 7، ص 268: وجعفر عباس حميدي. التطورات السياسية في العراق 1941 — 1952. مطبعة النعمان، النجف، 1976، ص 683.

خليط من المسائل الواقعية ومن الأفكار العقائدية الجامدة المأخوذة من الكتب، على الأقل بالنسبة لبعض الأمور».[14]

أما في حياة الحزب الداخلية فإنه عجز، بسبب السياسة ما فوق اليسارية، عن أن يوجد الاستقرار الداخلي في منظمات الحزب – وقد سبق أن أشرنا إلى موقفه من مسؤول منظمة الحزب في بغداد، إذ انتهى به المطاف إلى الطرد من الحزب ووصفه بالتيتوية.[15] وقد تعرض العديدون إلى الطرد والوصف بالتيتوية والتروتسكية والتخريب.. الخ لمجرد تصرفات شخصية خاطئة.

وكان الحزب يتشدد كثيراً تجاه قبول الأعضاء، ولم يكن الباب مفتوحا أمام كثير من العناصر الجيدة لمجرد أنها جاءت من منحدر غير بروليتاري.. وكذا الحال بشأن التقديم الحزبي واختيار الكادر. وكان المقياس الرئيسي لتقديم الكادر استعداده لتنفيذ العمليات الحزبية بحماسة ودون نقاش.

محاولة لتأليف لجنة مركزية

ظل سكرتير الحزب، باسم، ينفرد بإدارة نشاط الحزب ورسم سياساته وتحديد علاقاته واختيار كادره وتقديمه أو معاقبته، واتخاذ القرارات بشأن جميع القضايا المهمة التي تواجه الحزب طوال تلك الفترة وحتى اعتقاله في ربيع 1953. وبرغم أنه كما يذكر في مذكراته، قد بادر إلى تشكيل ما دعاه باللجنة المركزية للحزب والتي ضمت إلى جانبه كلا من عامل الميناء ناصر عبود وعامل النسيج صادق جعفر الفلاحي والمعلم المفصول المنحدر من عائلة فلاحية معلمه في دشت اربيل كريم أحمد، و الطالب المفصول محمد

---

14. بهاء الدين نوري، مذكراتي، ص 133.

15. شاع في تلك الفترة استخدام مصطلح التيتوية (نسبة إلى تيتو، زعيم الحزب الشيوعي اليوغسلافي) تعبيرا عن الخروج على الأممية وسياسة الاتحاد السوفييتي، وذلك إثر الخلافات السياسية التي نشبت بين الحزب الشيوعي والاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا في مكتب الإعلام للأحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية (الكومنفورم). والطريف أن بهاء نفسه يقول بصدد الحديث عن (حمود الراوي) وطرده من الحزب إثر تصرف خاطئ نابع عن الفضول: «لقد طردته من الحزب وأعلنت ذلك إلى الملا. ولكنني لم اتهمه بالتجسس بل بالثرثرة وحب الاستطلاع والتخريب. وسميناه «التيتوي الثرثار». ولم أكن بنفسي فاهما معنى أن يكون المرء تيتويا» (مذكراتي، ص 86).

راضي شبر والموظف من عائلة ميسورة الحال سليم الجلبي، والطالب المفصول من السليمانية عبد الله عمر محي الدين (كاكه فلاح)، إلا أن تشكيلها لم ينه الأساليب الفردية -البيروقراطية في العمل القيادي. [16] ويذكر كريم أحمد أن هذه «اللجنة المركزية لم تجتمع ولو لمرة واحدة، وإنما كان السكرتير يجري مشاوراته مع أعضائها كلا على انفراد. وحين ألح عليه بعقد اجتماع للجنة رفض بهاء الأمر بدعوى أنه يخشى انكشاف أمرها. وقد ظل هذا ديدنه حتى اعتقاله،[17] في قضايا خطرة واجهت الحزب مثل استبدال الميثاق الوطني للحزب، والموقف من الانشقاق الخطير في المنظمة الحزبية في سجن نقرة السلمان، أو انشقاق المنظمات الحزبية في سجن بغداد، او تحديد شعارات انتفاضة تشرين، وسنتحدث عن هذه جميعا في مواضع أخرى.

لقد كانت بعض منظمات الحزب تطالب بتأليف لجنة مركزية للحزب وتشدد على أن تأخذ هذه اللجنة على عاتقها مهمة قيادة الحزب. إلا أن بهاء الدين كان يتردد في اتخاذ هذه الخطوة الاساسية في حياة الحزب. وحتى حين أعلن عن تكوين اللجنة المركزية في عام 1952 فإنه اتخذ هذه الخطوة «لتجميد مطالب بعض المنظمات في الحزب بتشكيل لجنة مركزية، وبغرض تخدير يقظة تلك المنظمات وصرف انتباهها عن ذلك المطلب الهام، وبالتالي بعض تثبيت القيادة الفردية في الحزب».[18] ويلاحظ هنا أيضا أن بهاء الدين نوري لم يضم إلى لجنته المركزية أيا من الشيوعيين في السجون بمن فيهم من كان عضوا أو مرشحا للجنة المركزية منذ أيام فهد وليس على موقفه في التحقيق أية شائبة.

18. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل – سيرة مناضل، توزيع دار المدى. سوريا – دمشق، 2001، الجزء الثاني، ص 218.

4

الحزب وانتفاضة تشرين الثاني

انتفاضة تشرين الثاني 1952 واحدة من مآثر الشعب العراقي الخالدة. ومع أن مأثرة أخرى للشعب، سيرد ذكرها لاحقا، حملت ذات الاسم. ونعنى بها انتفاضة تشرين لعام 1956، إلا أن الاولى، والتي يتجه إليها البال فور ذكر الاسم، ظلت هي الأكثر توهجا والأبرز تأثيراً في تاريخ البلاد.

لم تأت انتفاضة تشرين الثاني كحدث مفاجئ، كما لم تأت كحدث طارئ أيضا. وإنما دلت جملة التطورات والصراعات التي سبقتها أن البلاد مقبلة على انتفاضة تهز البلاد هزاً. كما أنها لم تفاجئ الحزب الشيوعي العراقي، بل هو توقع حدوثها وتنبأ بقوتها. فقبل انفجارها بأسابيع قليلة، كتب سكرتير الحزب، بهاء الدين نوري، في العدد 13 من نشرة الحزب الداخلية (الإنجاز):

> «إن حركتنا الوطنية الديمقراطية تطورت وتعاظمت، رغم الإرهاب الفاشي والدكتاتورية السافرة ضد الشعب. فبينما كان هناك في عامي 1949 و 1950 أزمة للحركة السياسية الثورية في بلادنا، نجد اليوم مدا متعاظما للحركة الثورية وأزمة عنيفة للرجعية و نلمس بوادر انتفاضة شعبية للتطويح بالحكم الدكتاتوري ولانتزاع الحريات الديمقراطية وتحقيق مطالب الشعب».

كانت العوامل التي دفعت إلى انتفاض الشعب في وثبة كانون قائمة. كان الجيل ذات الجيل الذي هزم الأقلية الحاكمة في (الوثبة)، عام 1948 والذكريات عنها لم تزل طرية. وزادت في عوامل اندلاعها هذه المرة دوافع أخرى تصب جميعها في مصلحة الشعب. فلقد انكشف دور هذه الأقلية

في ضياع فلسطين، وتزايدت الخلافات في صفوف هذه الأقلية، لاسيما بين قطبيها: البلاط ونوري السعيد، وتمادت هذه الأقلية في موقفها المناوئ للإصلاح حتى دفعت العديد من عناصرها إلى الانسلاخ عنها والانضمام إلى صف المعارضة الوطنية. والمعارك السياسية التي خاضها الشعب في العامين السابقين لها قربت كثيراً صفوف الحركة الوطنية من بعضها وصار الحديث يدور عن ضرورة تكتل القوى الوطنية في جبهة موحدة. وسارت في هذا الشأن بخطوات ملموسة قادتها إلى الاتفاق على تأليف ما عرف بلجنة الارتباط. وجاء حدثان مهمان في المنطقة ليزيدا من تأزم الوضع في البلاد كثيراً: ففي الشرق من العراق، أقدم الشعب الإيراني الجار الذي تربطه بالشعب العراقي روابط عديدة وثيقة ويتبادل كلاهما التأثير، بقيادة الوطني (الدكتور مصدق) على تأميم أهم ثرواته الطبيعية، النفط، ويدخل في معركة مثيرة مع شركات النفط التي هي ذاتها تستحوذ على ثروة النفط في العراق. وفي الغرب، يقدم شعب مصر الشقيق بقيادة الضباط الأحرار على إسقاط الملكية ويقيم نظاما جمهوريا، فيحفز هذا شعب العراق إلى تأمل حاله مع بلاط لم يكن يفضل البلاط المصري بشيء.

لم تباغت الانتفاضة طرفي الصراع. فمنذ عام وبعض العام قبلها دخلت قوى الشعب في معارك طبقية ووطنية في بقاع مختلفة من البلاد. فعلى الصعيد الجماهيري اندلعت إضرابات عمالية عكست التوتر الذي يسود أوساط الطبقة العاملة جراء ما ينصب عليها من استغلال. ويجلب الانتباه بوجه خاص تكرر الإضرابات العمالية في القواعد العسكرية البريطانية. فبرغم أن القوات البريطانية العسكرية واجهت العمال المضربين بالرصاص في قاعدة (الحبانية) في حزيران 1951. إلا أن هذا الأمر عاد وتكرر في قاعدة (الشعيبة) قرب البصرة مرتين في حزيران 1952 أيضا، ومرة ثالثة في أيلول من نفس العام. وقد أثارت هذه الإضرابات وما لحق العمال العراقيين من سخط الشعب. ومن أهم ما يشار إليه هنا هو الإضراب العنيد الذي خاضه، عمال سيكاير شركة الدخان الأهلية.

ومارست الحركة الوطنية في الأشهر التي سبقت الانتفاضة، وبتكرار يثير الانتباه، الإضراب السياسي العام كأسلوب من أساليب النضال الجماهيري، أولها كان الإضراب السياسي الذي شن لتأييد مطالبة الشعب المصري في الجلاء في 14 تشرين الأول 1951، والإضراب الذي أعلن احتجاجا على اتفاقية النفط في 19 شباط 1952، والذي شمل عددا من المدن ورافقت تظاهرات وتصادمات عنيفة، مع البوليس.

وقد عكست المذكرات شديدة اللهجة، التي قدمت إلى الوصي على

العرش من جانب القوى السياسية الوطنية في تشرين الأول 1952، المزاج المتوتر لدى الشعب تجاه تصرفات الاقلية الحاكمة. لقد أوضحت هذه المذكرات بصورة قاطعة أن:

«أسلوب الحكم يتحول إلى نظام بوليسي أكثر فأكثر لهدر الحريات العامة والخاصة، وخلق جو إرهابي أرادت به الفئة الحاكمة القضاء على كل معارضة شعبية».

وطالبت في «إطلاق الحريات السياسية، ومنح العمال وغيرهم من أصحاب المهن حرية تأليف النقابات... وإعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين الذين هم في الواقع ضحايا المجالس العرفية أو المحاكمات غير الأصولية»

وطالبت المذكرات بجلاء كل قوة أجنبية عن البلاد والتحرر من معاهدة 1930 الجائرة

«ورفض كل أنواع الدفاع المشترك لأن الشعب يرى في هذا المشروع الاستعماري الخطر كل الخطر على كيانه وسلامته».[1]

وقد أثير أن ابتعاد (الجبهة الشعبية)، التي ضمت عدداً ممن كانوا يحسبون في عداد الاقلية الحاكمة عن السير في ركاب هذه الاقلية ٠ تحملهم إلى صف المعارضة، وانضمامهم إلى جانب القوى الساخطة على الوضع، إلى أن أزمة الحكم تقترب بسرعة من حدود الانفجار. لكن الأقلية الحاكمة ظلت تكابر وترفض الإصغاء إلى أصوات الاحتجاج التي راحت تتعالى من كل الأوساط، وكاد أكثر العناصر صلافة قطبي الأقلية الحاكمة: الوصي عن العرش ونوري السعيد. وقد ظهر هذا بجلاء في اجتماع البلاط الذي دعا إليه الوصي في 1952/11/3، ودعي إليه، أغلب رؤساء الوزارات٠ رؤساء الأحزاب العلنية، ليبحث عن السبيل لإصلاح الوضع، فانتهى بفضيحة سياسية، بعد أن وجه الوصي الإهانات للجميع ولاسيما لطه الهاشمي، رئيس الوزراء الاسبق ورئيس الجبهة الشعبية، واضطر هذا ورئيسا الحزبين الآخرين إلى ترك الاجتماع.[2]

لقد بدا واضحا بعد الاجتماع ان الحكام لا يريدون الانصياع إلى

1. من مذكرات الحزب الوطني الديمقراطي، الجادرجي، المذكرات، ص 550.

2. المصدر السابق، ص ص 551-563.

المطالبة الشعبية بالإصلاح. فبرغم أنهم اضطروا إلى القول إنهم سيأخذون بمبدأ الانتخاب البرلماني المباشر بدلا من الانتخاب على درجتين، إلا أنهم حلوا المجلس النيابي القائم آنذاك - وهو ذات المجلس الذي جاءوا به بعد وثبة كانون الثاني 1948 وزيفوا فيه ما شاءوا - وأعلنوا أنهم سيجرون الانتخابات القادمة وفق القانون القديم ذاته.

إزاء هذه الحال بات عقد التحالف الوطني صورة من الصور لمجابهة الوضع السياسي المتأزم أكثر إلحاحا. بيد أن بعض عناصر الجبهة الشعبية أظهرت ترددها وخوفها من تصاعد النضال الشعبي، وكان يخيفها بوجه خاص نشاط الحزب الشيوعي والقوى المساندة له، ولهذا عارضوا أن يشارك أنصار السلام إلى جانب الآخرين في التحدث إلى اجتماع جماهيري اقترح عقده بحجة أن مشاركة أنصار السلام تنطوي على احتمال استيلائهم على الحركة المشتركة، كما يكتب الجادرجي إلى محمد حديد.[3] ولكن، إزاء إصرار الشعب على تعاون أطراف المعارضة الوطنية، تألفت في 1952/11/17 لجنة مشتركة بين الأطراف الأربعة للحركة الوطنية عرفت باسم (لجنة الارتباط)، ولكن دون الإشارة بشكل صريح في الإعلان عنها إلى الحزب الشيوعي العراقي أو حتى إلى أنصار السلام واكتفى بالقول: «تتألف لجنة الارتباط تمثل حزب الجبهة الشعبية المتحدة والوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وأية منظمة أخرى لتنظيم العمل وتقديم الاقتراحات فيما يتطلبه الموقف السياسي وفق النظم الديمقراطية وتعرض اقتراحات ومقررات اللجنة على الهيئات المسؤولة في كل حزب ومنظمة مشتركة في هذه اللجنة لإقرارها وتنفيذ ما يجمع عليه الرأي».[4]

في غمرة هذه الأوضاع المتأزمة يحدث إضراب في إحدى الكليات. لم يكن حدوث إضراب في الكليات يومذاك بالأمر غير المألوف وكان يمكن أن يمر الحادث دون أن يترك آثارا خطيرة كالتي حدثت لو لم يكن الشعب مستفزا ويبحث عن ثغرة في جدار الخصم. وكان الأمر كالآتي: ارتأت عمادة كلية الصيدلة والكيمياء في بغداد، وأغلب طلابها من ميسوري الحال، ولم تكن قوة الشيوعيين فيها تضاهي قوتهم في كليات أخرى كالحقوق والآداب ودار المعلمين العالية، أن تدخل تعديلا على نظام الكلية يلزم الطالب الذي أكمل في الامتحان النهائي في أحد الدروس أن يعيد الامتحان في كافة الدروس. فاحتج الطلاب و أضربوا عن الدراسة في 26 تشرين الأول 1952. وقد

3. المصدر السابق، ص 565.

4. انظر بشأن المداولات لتكوين لجنة الارتباط ما جاء في رسائل كامل الجادرجي إلى محمد حديد، المذكرات، ص ص 563-569.

التقت رغبات مختلف القوى الوطنية في الكلية على مواصلة الإضراب حتى يلغى التعديل المذكور ويقصى عميد الكلية الدكتور يحيى عوني الصافي. وأمكن التوصل إلى حل وسط يقضي بإلغاء التعديل وإبعاد العميد بإجازة مؤقتة وانتهى الإضراب في 1952/11/19. لكن أجهزة الأمن دبرت اعتداء على طلبة الكلية في داخلها، فأثار هذا الاعتداء مشاعر الطلبة ودفعهم إلى استئناف إضرابهم. وفي هذه المرة أضرب الطلاب بتوجيه من اتحاد الطلبة العام، في جميع الكليات. وبرغم مناشدة المسؤولين عن المعارف والكليات واصل الطلاب إضرابهم وراحوا يعقدون الاجتماعات الصاخبة ويندبون بسياسات الحكم. وتحولت الاجتماعات إلى تظاهرات طلابية حاشدة في 11/20، فهاجمها البوليس وارغمها على التفرق. لكن الطلاب عادوا واحتشدوا في كلية الآداب (وكانت عند باب المعظم آنذاك، وهي إحدى قلاع الحركة الطلابية الديمقراطية، وراح الطالبان الشيوعيان حمدي أيوب العاني وسافرة جميل الحافظ، يتبادلان الخطب و يحضان على مواصلة الإضراب والاحتجاج. وحمل وفد طلابي كبير، تتقدمه سافرة جميل حافظ، مذكرة إلى الجهات الحكومية المسؤولة وإلى الأحزاب الوطنية والصحف، و كرروا في اليوم التالي اجتماعاتهم وقرروا استئناف مظاهراتهم في اليوم التالي، السبت 11/22. وأعلن الطالب حمدي أيوب العاني الأمر داعياً إلى التجمع أمام كلية الآداب في الساعة الثامنة من صباح يوم السبت. في تلك الليلة راح الحزب الشيوعي يدعو جماهير بغداد من خلال منظماته الحزبية إلى الاستعداد لليوم التالي، وحدد الهتافين وحدد الهتافات، وأعد الشعارات واللافتات. وقررت قيادة الحزب من يشارك في المظاهرات من كوادر الحزب. وطبع في قصاصات من الورق الهتافات التي سمح بترديدها في المظاهرة وكانت تتضمن الشعارات الوطنية التي تدعو إلى السلام وإلغاء معاهدة 1930 وإطلاق الحريات الديمقراطية وإطلاق سراح السجناء السياسيين والمطالبة بالانتخابات المباشرة وبالخبز والعمل للكادحين.

وفي الموعد المحدد من يوم السبت 11/22 تحركت المظاهرة، كما هو المقرر، من أمام كلية الآداب متجهة صوب شارع غازي (شارع الكفاح لاحقا) [5] ، ولم تعد مظاهرة طلابية، فقد انضمت إليها أعداد كبيرة من أبناء الشعب. وراحت الجماهير تردد «يلّه يا شعب.. إنجدد الوثبة».. عجز البوليس عن تفريق المتظاهرين بالهراوات، فلجأ إلى استخدام القنابل المسيلة للدموع.. فتفرقت المظاهرة، لكنها عادت والتحمت من جديد،

5. أعيدت تسمية الشارع باسم شارع غازي أيام الحرب العراقية الإيرانية من قبل صدام حسين مغازلة للملك حسين. ملك الاردن.

وسارت في شارع غازي ثم عرجت على شارع الأمين فالمأمون متجهة نحو جسر الشهداء والعبور إلى الكرخ. وعند الجسر راح حمدي ايوب يخطب في الجموع مذكرا إياها بمأثرة شهداء وثبة كانون.. ثم سارت المظاهرة نحو الشواكة في الكرخ.. ومرت بالسفارة البريطانية، فتعالت الهتافات بسقوط الاستعمار البريطاني وإلغاء معاهدة 1930. وفي الساعة الثانية بعد الظهر وقفت المظاهرة في ساحة الصالحية وهناك أعلن قائد المظاهرة، حمدي أيوب تفرق المظاهرة على أن تستأنف تجمعها وانطلاقها عند المدرسة الجعفرية في الرصافة في الساعة السادسة من مساء اليوم ذاته. وبالفعل التحمت المظاهرات في الموعد والمكان المحددين وانطلقت تطوف في شوارع بغداد حتى الساعة التاسعة مساء، ليعلن حمدي أيوب انتهاءها على أن تتجدد في اليوم التالي أمام كلية الآداب. و بهدف حرمان الطلاب من فرص التجمع قررت الدوائر المسؤولة إيقاف الدراسة في جميع كليات ومدارس بغداد في ذلك اليوم.

إزاء تطور الأوضاع على هذا النحو أظهر رئيس الوزراء، مصطفى العمري، التردد. إذ لم يعد بوسعه السيطرة على الوضع في بغداد إلا باستخدام الرصاص على نحو واسع ويكرر ما فعله صالح جبر قبل خمس سنوات، وهو ما كان يرفضه. لذلك قدم استقالته. فكلف الوصي على العرش حكمت سليمان، لكن هذا رفض أن يؤلف الوزارة في مثل هذه الظروف. فلجأ إلى جميل المدفعي وأذيع تكليفه بتأليف الوزارة من راديو بغداد، فأثار هذا في الحال سخط الشعب، وتعالت الهتافات بسقوطه حتى قبل أن يشرع بمشاوراته، وعجز عن تأليف الوزارة.

وفي غمرة هذه الأوضاع تعالت هتافات الجماهير بسقوط الملكية وبحياة الجمهورية، إذاك ارتعب أقطاب النظام.

في صباح الأحد، 23 تشرين الثاني، استأنف الشعب مظاهراته بزخم أكبر بعد أن علم باستقالة العمري وتكليف المدفعي. وكما هو الشأن في اليوم السابق، عجز البوليس عن السيطرة على الشارع، بعد أن اتسعت المظاهرات، وصارت تخرج من كل أنحاء بغداد يتصدرها العمال وفقراء الشعب، وينفرد الشيوعيون بقيادة الجماهير. ويوعز بهاء الدين نوري إلى من يقود المتظاهرين بالدعوة للهتاف بشعار تشكيل وزارة وطنية ائتلافية برئاسة كامل الجادرجي. وراح إلى حد تسمية الوزراء من القوى التي تؤلف لجنة الارتباط وتحديد حقائبهم الوزارية ومن بين من أسماهم الجواهري وعبد الرزاق الشيخلي، واحتفظ للحزب الشيوعي بوزارتي الدفاع والداخلية وسمى لهما على التوالي الضابط الشيوعي المفصول سليم الفخري والمحامي

الشيوعي نائب نقيب المحامين، توفيق منير، وسارع إلى طبع تشكيلة الوزارة المطلوبة على قصاصات من الورق وزعت على المتظاهرين للهتاف بأسمائها.

ورداً على النيران التي صُبت على الجماهير المتظاهرة عند مركزي شرطة قنبر علي وباب الشيخ، هاجمت الجماهير المركزين المذكورين فأسكتت النار في الأول وأشعلت النار في الثاني ولكن بعد أن سقط 12 قتيلا من المتظاهرين والبوليس. وتندفع الجماهير صوب المركز الإعلامي الأمريكي في شارع الرشيد، وتضرم النار في محتوياته بعد أن كدستها وسط الشارع.

وفيما كانت الجماهير تطوف في الشوارع وتتعالى هتافاتها الغاضبة، كان ممثلو القوى الوطنية في لجنة الارتباط يجتمعون في مقر الحزب الوطني الديمقراطي للتداول بشأن الموقف دون أن يخرجوا بشيء.[6]

بعد أن هزمت قوات البوليس ليومين متتاليين، وفرضت جماهير بغداد سيطرتها على الشارع، ولم تعد هناك حكومة تدير البلاد، لجأت الأقلية الحاكمة إلى آخر ورقة تملكها ونعني بها الجيش، فعهدت بالحكم

---

6. ويروي عامر عبد الله، الذي شارك في الاجتماع إلى جانب عبد الوهاب محمود، ممثلا لانصار السلام (والحزب الشيوعي بالضرورة) أن قادة وممثلي الاحزاب الوطنية قد اجتمعوا في مقر الحزب الوطني الديمقراطي في مساء 23 تشرين الثاني- وأن حسين جميل (الوطني الديمقراطي) افتتح الاجتماع قائلا: إننا كأحزاب... ماذا نريد من الشعب؟ لقد اسقط لنا وزارتين... وهو يمسك الآن بالشارع.. والبلاد بدون وزارة.. دعونا نأخذ الأمور على مسؤوليتنا. ويعقب فائق السامرائي (الاستقلال). في اعتقادي أنه ينبغي أن نعلن من هذا الاجتماع وزارة من ممثلي الأحزاب، وتفرضها باسم الشعب على البلاط.. ويؤيد عبد الوهاب محمود الامر بحرارة، وأبدى الجادرجي وشنشل ارتياحهما للفكرة. ويستطرد عامر عبد الله فيذكر أنه اقترح من جانبه إعداد بيان باسم الأحزاب والقوى الممثلة في الاجتماع، يتضمن إعلان حكومة وطنية ائتلافية على أن يتم طبعه وتوزيعه في خاتمة الاجتماع.

ويتحفظ نجيب الصائغ (ممثل الجبهة الشعبية) على المشروع مشيرا إلى أن الجبهة الشعبية قد لا توافق عليه. ويدخل الاجتماع في حديث عقيم.. وخلاله كانت مدرعات الجيش تجوب الشوارع، وتعلن عن بيان رئيس أركان الجيش الذي يتضمن فرض الأحكام العرفية ومنع التجول.. الخ. وفي فجر اليوم التالي، كبس في مطبعة الأهالي بيان كان معدا للتوزيع تضمن ما توصل إليه النقاش، ولكن دون أن يتضمن أسماء التشكيلة الوزارية (نقلا عن كراس صغير لعامر عبد الله غفل عن تاريخ واسم المطبعة، تضمن مقالة نشرت له في صحافة الحزب الشيوعي العراقي في أوائل السبعينات).

إلى رئيس أركان الجيش، نوري الدين محمود، وطلبت إليه أن يعلن الأحكام العرفية. فسارع هذا في يوم 23 تشرين الثاني 1952 إلى إعلان الأحكام العرفية في منطقة بغداد. وعين العميد عبد المطلب الامين حاكماً عسكريا لها، وسارع هذا إلى إنزال المصفحات والدبابات إلى الشوارع وفرض منع التجول والتظاهر والتجمع، وألغى إجازات الأحزاب السياسية، وعطل 17 جريدة ومجلة.

في البداية، لم تتعرض قوات الجيش إلى الجماهير المتظاهرة. وقد سارع الحزب إلى طبع نداء يخاطب فيه ضباط الجيش وجنوده، ويذكرهم بأنهم تجندوا للدفاع عن الوطن، لا لضرب الجماهير التي تطلب بحرية الشعب والوطن. وارتقى الشيوعيون والشيوعيات العربات المصفحة، وسلموا النداء إلى الضباط والجنود الذين أبدى كثير منهم تعاطفهم مع الجماهير. كان هدف الحزب من ندائه أن يكسب حياد الجيش في المعركة ضد الأقلية الحاكمة.. إلا أن سعيه جاء متأخرا جدا. ومع أن الجيش لم يبادر ظهر يوم الأحد إلى تفريق الجماهير وتركها تطوف في الشوارع ويواصل الخطباء خطبهم والهتافون هتافاتهم، إلا أنه، كما ظهر، كان يعد للهجوم في مساء ذلك اليوم. ليلتها شن البوليس وقوات الامن أوسع حملة اعتقالات عرفتها البلاد حتى ذلك الوقت شملت أفراداً من كل قوى المعارضة، واستمرت الحملة لأيام تالية. وطبقا لإحصاءات وزارة الدفاع بلغ عدد الذين اعتقلوا 2999 شخصا، حكم من بعد على اثنين منهم بالإعدام وعلى 958 بالسجن، وبالغرامات والكفالات على المئات. وكان من بين المعتقلين عديد من الساسة، من وزراء ورؤساء أحزاب وقادتها ونواب وصحفيين..

في اليوم التالي، 24 تشرين الثاني، تجددت مظاهرات الشعب، وكان المتظاهرون يحسبون أن قوى الجيش ستقابلهم بنفس ما قابلتهم به بالأمس. إلا أن الجيش كان قد تلقى الأوامر بفتح النار على المتظاهرين ولم يتردد في تنفيذ الأمر، فوجه الجنود بنادقهم إلى صدور المتظاهرين مباشرة وسقط كثير من القتلى والجرحى.. ومع ذلك فقد ظلت الجماهير على هياجها حتى مساء ذلك اليوم.[7] وبغية تهدئة الناس عمدت الحكومة إلى الإعلان عن مرسوم يقضي بإلغاء قانون الانتخاب النيابي القديم ويقر بحق الشعب بالانتخاب المباشر، وهو ما كان يطالب به الساسة الوطنيون،

---

7. اعتمدنا في وصف ما حدث في أيام الانتفاضة على ما ورد لدى الحسني. ج 8، الطبعة الثالثة، ص ص 328 — 344، وجعفر عباس حميدي، ص ص711 — 726، ومذكرات بهاء الدين نوري ص ص 123 — 132، وما أورده عامر عبد الله في كراسه الصغير الذي أشرنا إليه في هامش رقم (6).

كذلك بادرت إلى تحديد أسعار الخضروات فأصبح هذا موضوعا يتندر به المواطنون.

أخفقت انتفاضة تشرين في تحقيق أهدافها. ولكن على خلاف ما كان يحلم به الحاكمون، لم يؤت ضرب الانتفاضة وإنزال الجيش إلى الشارع، وهو إجراء لم يسبق أن أقدمت عليه الفئة الحاكمة من قبل، إلى استكانة الجماهير وكسر معنوياتها. بل العكس، ظلت الجماهير تشعر أنها أرعبت الحكام، وأنها استطاعت في بحر ثلاثة أيام فقط أن تسقط وزارتين. وأنها جردت خصمها من كل ما يتستر به وبات يعتمد على آخر ورقة يملكها، أي الجيش. وأنها ورقة غير مضمونة، تماما، كما دلت الساعات القليلة التي احتك فيها الشعب بالجيش. وكانت تلك الساعات بالغة الأهمية في تثقيف عدد كبير من الضباط والجنود بأهداف الشعب، وأظهرت الأعوام التالية قيمة هذا. كذلك فقد خرجت القوى الوطنية منها وهي أكثر تقاربا من بعضها على خلاف ما حدث في وثبة كانون الثاني 1948.

كانت انتفاضة تشرين في تتابع أحداثها العاصفة، وفي العنف الذي سادها، أشبه بالإعصار الذي لم يترك لأحد فرصة للتردد أو التسويف.[8] وهذا هو بالذات ما دعا الأقلية الحاكمة إلى أن تركب المركب الخشن وتستعين بالجيش لقمع الانتفاضة.

والمهم بعد ذلك، أن إخماد لهيب الانتفاضة لم يقض على روح التحدي لدى الجماهير. إذ لم يمض سوى شهرين فقط، حتى اندلع إضراب عمال السيكاير شركة الدخان الأهلية (وكان أكبر معامل السيكاير آنذاك). ولجأ العمال إلى الاعتصام في المعمل، ووجد إضرابهم واعتصامهم، تأييدا جماهيرياً واسعا غير المألوف. وألف اتحاد الطلبة العام وقد ضم 150 طالبا جامعيا من مختلف الكليات، لمراجعة الدوائر المسؤولة في شبه مظاهرة للمطالبة بإطلاق سراح زملائهم المعتقلين. لكن الأخطر من كل هذا أن الحزب الشيوعي العراقي ظل قويا برغم اعتقال عديد من كوادره النشيطة أمثال عزيز الشيخ ومحمد راضي شبر وحمدي أيوب العاني وحيدر حاتم وغضبان السعد وآخرين واعتقال الكثير من أعضائه. وقد ظل يحتفظ

---

8. علق كامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي. على ليلة ضرب الانتفاضة في مقالة نشرتها (صوت الأهالي): «لقد كانت الفئة الحاكمة في تلك الليلة قلقة أشد القلق على مصيرها، لأنها لمست الطاقة الهائلة الكامنة في الجماهير، وأدركت بغريزتها، إن لم يكن بعقلها، ما تستطيع أن تعمله تلك الطاقة الهائلة إذا ما انطلقت من عقالها» (نقلا عن عامر عبد الله، الكراس الذي أشرنا إليه في الهامش رقم (6)، ص 21).

بزخمه رغم تعرضه بعد أشهر قليلة فقط إلى ضربة قوية تمثلت باعتقال سكرتيره، بهاء الدين نوري، في 13 نيسان 1952 ومعه عدد من كوادره البارزة.

كيف تقيم هذا الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في هذه الانتفاضة والسياسات التي رسمها لتطويرها؟ يقول بهاء الدين نوري في مذكراته أنه كتب بعد الانتفاضة بأيام كراسة صغيرة مكرسة لتناول هذا الأمر، ويعلق أنه يتعذر عليه عندما يكتب مذكراته (1991) إعطاء تقييم لتلك الكراسة التي لم يرها ثانية منذ أن صدرت في عام 1952، لكنه يعقب مشيراً إلى أن مآخذ عديدة قد أخذت عليها من جانب السجناء الشيوعيين في سجن بغداد، ويردف ذلك بقوله:

«ومن المرجح أن تحليلاتي للوضع في ذلك الوقت كانت تستند إلى خليط من المسائل الواقعية ومن الأفكار العقائدية الجامدة المأخوذة من الكتب، على الأقل بالنسبة لبعض الأمور».[9]

اندلعت الانتفاضة ومرت كالإعصار العنيف في ثلاثة أيام فقط، وقد تصرفت الجماهير فيها بعفوية بالغة، ومثلها تصرف الشيوعيون وقيادتهم إلى حد ما. كل الأمور، حتى أخطرها شأناً، كانت تطرح وتتخذ بشأنها القرارات وتوجه الجماهير لتنفيذها في ذات اللحظة التي تخطر فيها على البال، دون أن يحسب أي حساب للعواقب التي تترتب عليها. وما كان بالوسع أن يكون الأمر غير ذلك حين تزج كامل قيادة الحزب في غمرة المظاهرات العاصفة، ولا تعود هناك فرصة لتأمل الأحداث. ولأن الأمر جرى على هذا النحو فإن هذه القيادة عجزت عن أن تزج في المعركة في الوقت المناسب جماهير المدن الاخرى. فالجماهير هنا لم تتحرك إلا في اليوم الثالث والأخير من الانتفاضة، ودون أن تتلقى المنظمات الحزبية فيها التوجيهات الضرورية من مركز الحزب، حتى في المدن التي لا تبعد كثيراً عن بغداد. فيكتب مسؤول منظمة الحزب في النجف، وكانت يومها منظمة ذات نفوذ مؤثر في المدينة:

«كنا نلمس أن البلد كان في قبضة أزمة ثورية، ولكن لم تكن لدينا فكرة عن موقع الحزب في هذا... ولا أبقينا على علم بالتطورات.. لقد علمنا من الناس في الشوارع.. أن الجماهير دخلت نطاق الفعل في بغداد.. وشعرنا أن على تنظيمنا أن يشارك».[10]

9. بهاء الدين نوري، ص 133.

10. بطاطو، الكتاب الثاني، ص 333.

ومع أن الحزب الشيوعي كان يدخل في اتفاق مع الأحزاب الوطنية الأخرى في إطار (لجنة الارتباط)، ويجري معها المشاورات من خلال ممثليه في حركة أنصار السلام التي كانت ممثلة في (لجنة الارتباط) هذه، فإنه كان ينفرد في الشارع باتخاذ القرارات ويطرحها على الجماهير مباشرة حتى لو كانت هذه القرارات تتعلق بها مباشرة. إن هذا اللون من التعامل لا ينطوي على مراعاة الحلفاء ولا يساعد في تعزيز العمل الجبهوي والارتقاء به. فالهتاف بإسقاط النظام الملكي وبحياة الجمهورية على كونه يستجيب إلى مزاج الجماهير الغاضبة ساعتها، ويأتي في وقت يؤكد البلاط في كل يوم على فساده وتحوله إلى عقبة أمام تقدم البلاد، إلا أنه كان فوق ما تحتمله القوى التي يتحالف معها الحزب يومذاك، وكان ينبغي أن يراعى الحزب هذا الأمر، ويأخذ عواقبه بنظر الاعتبار.

وأمَر من هذا، تطرح قيادة الحزب على الجماهير للهتاف بشعار: نطلب بتشكيل وزارة وطنية ائتلافية يكون رئيسها كامل الجادرجي، وتذهب حتى إلى تسمية الوزراء من الأحزاب الوطنية والوطنيين المستقلين، والحقائب الوزارية التي يتعين أن تسند إلى كل واحد منهم.. كل هذا دون استشارة الجادرجي ذاته والأحزاب الأخرى، ودون أن يقلب الأمر على أوجهه المختلفة في اجتماع خاص، وإنما يتقرر كل شيء من جانب فرد واحد من على رصيف الشارع، فأي استهانة بالتعامل الديمقراطي مع الآخرين. [11]

11. يقول بهاء في مذكراته إنه أوفد عزيز الشيخ إلى كامل الجادرجي. فزاره وأبلغه أنه موفد من قيادة الحزب الشيوعي العراقي ليبلغه بأن الجماهير الثائرة في الشارع تطالب بإسناد منصب رئاسة الوزارة إليه – ونحن الشيوعيين ندعم هذا الطلب، وتأمل أن يدعمه الحزب الوطني الديمقراطي وسائر الأحزاب الوطنية لكي نفرضه بجهودنا المشتركة على البلاط. استمع الجادرجي باهتمام إلى ما قاله موفدنا ولم يعلق شخصيا بشيء. لكن رئيس تحرير جريدة الأهالي، عبد الله عباس، قد علق وأظن أنه عبَر بدقة عن رأي الجادرجي: في مذكرات أحزاب المعارضة إلى البلاط. ولم نرسل أحدا إلى قادة حزبي الاستقلال والجبهة الشعبية، باعتبار أن الجادرجي حلقة الوصل بيننا وبين هؤلاء. وفي الواقع كان هذا التجبجب في الصلات مع ذينك الحزبين ضربا من التطرف عندي، إذ كان الصحيح أن نوفد ممثلنا إلى الجميع مباشرة». (مذكرات بهاء الدين نوري، ص 128) مع العلم أن الحزب كان قد دخل مع هذين الحزبين في لجنة واحدة للتشاور والتنسيق.

5

الحزب الشيوعي ينشط بين الفلاحين

هذا فصل نخرج به عن السياق التاريخي الذي أخذنا به في بحثنا عن نشاط الحزب في عقده الثالث. كنا قد تحدثنا عن الخطوات الأولى في العمل بين الفلاحين في الجزء الأول. للحقيقة نذكر هنا أن النضال بين الفلاحين قد تأخر كثيراً، رغم أن جُل سكان البلاد كان يومذاك يسكن الريف، وكانت الأرض قد سلبت من غالبيتهم العظمى وباتوا يعملون كمحاصصين لدى ملاكين استحوذوا على الأرض بفضل سياسات الحكم المتعاقبة وأغلبها مما أوصى به البريطانيون منذ العشرينات. وكانت حصيلة هذه السياسات أن استولى شيوخ العشائر الكبار والساسة الذين يؤلفون الأقلية الحاكمة وبعض أثرياء المدن و «سادتها» على معظم الأراضي الزراعية حتى بات 2٪ فقط ممن يحوزون الأراضي عام 1958 يضعون أيديهم على ثلثي الأراضي الزراعية في البلاد، وهو أمر ربما لم يشهده بلد آخر إطلاقاً.[1]

ومع أن الحزب الشيوعي العراقي قد تأخر كثيرا في رسم برنامج زراعي شامل له يحدد فيه أهم قضايا الريف، وبشكل خاص المسألة الزراعية منها، والحلول التي يراها لها، إلا أنه، عملا بتوجيهات قائده، يوسف سلمان يوسف فهد في هذا الشأن، سعى إلى تحديد طبيعة النظام الاقتصادي- الاجتماعي القائم في البلاد، وتوقف بوجه خاص عند الريف محاولا أن يحدد الأوضاع والعوامل التي يجري في إطارها إفقار الفلاحين واستغلالهم. وعمدت بعض منظماته إلى إجراء دراسات أولية للمشكلات المحلية التي

---

1. للاستزادة، انظر كتابنا: الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، والموقع باسم سعيد الكاظمي، إصدار مركز الدراسات والأبحاث الاشتراكية في العالم العربي، 1987، الفصل السادس.

تعانيها الزراعة، وعالجت بوجه خاص ما يعرف بـ «العلاقات الزراعية» في لواء العمارة، أي المبادئ التي يقوم عليها تقسيم الحاصل، ومشكلات «التعابة» وأوضاع «التعابين» في بساتين البصرة، أي الزراع الذين يعمرون البساتين ويعتنون بها. وكانت تلك خطوات مهمة في طريق فهم المشكلات الزراعية. إذ المعروف أن القضايا الزراعية في العراق شديدة الخصوصية نظرا للتباينات الكبيرة في ظروف الزراعة العراقية الناجمة عن طبيعة ملكيات الأراضي واختلاف المحاصيل وأنواع التربة وطرق الإرواء واختلاف الأعراف الزراعية وتأثيرات المؤسسة العشائرية، إلى غير ذلك من الظروف التي تفرض الدراسات العينية المدققة لكل مشكلة زراعية على حدة، والتي لم يكن من الهين لحزب سري إجراؤها، في ظروف الريف العراقي عهد ذاك، الذي كان يعاني من اضطراب الأمن، ووعورة الطرق، وصعوبة المواصلات، والفيضانات وانعدام الخدمات الضرورية، ناهيك عن ملاحقات الأمن، والقيود التي تضعها المؤسسة العشائرية أمام الغرباء، وأشكال القيود والتقاليد الاجتماعية الأخرى التي تعرقل النفاذ عميقاً في مجتمع القرية، وروح الحذر والتحفظ التي يتسم بها تعامل الفلاح. في ضوء هذا يمكننا أن نفهم إذن صعوبات إدخال الوعي الحزبي إلى الريف من خارجه.

وبغية تخطي هذه الموانع وإيداع المهمة إلى الفلاحين ذاتهم، عمد الحزب إلى الاستفادة من العلاقات التي يقيمها المعلمون والموظفون الصحيون العاملون في الريف، ورجال الدين الذين يزورون القرى في مواسم معينة، والعلاقات التي يقيمها الفلاحون مع من يتعاملون معهم في المدينة، وتكوين ما أسماه بجمعيات أصدقاء الفلاح. ومع ذلك، فحتى نهاية الأربعينات لم يفلح في مد نفوذه إلى الريف إلا بقدر محدود جدا في بعض مناطق آل إزيرج وألبومحمد في لواء العمارة، وأبو الخصيب في البصرة، وحول بهرز في لواء ديالى وفي قرى سهل شهرزور وما حواليه في لواء السليمانية وفي قازي خانه (قاضي خانه) في سهل أربيل.

حتى الأربعينات ظلت النزاعات العامة في الريف تدور بين العشائر المتجاورة وليس داخل العشيرة ذاتها. وفي منتصف الأربعينات دافع الفلاحون الإيزديون (اليزيديون) في قرية رومبوس (شمال سنجار)، وكذلك عشيرة ألبومتيوت في جنوب سنجار حتى تلعفر ضد محاولات شيوخ شمر للتجاوز على أراضيهم. ومنذ عام 1947 دخل الفلاحون بتوجيه من الشيوعيين في (عه ربت) وباني خيلاني في لواء السليمانية في نزاع طويل مع ملاكي الأراضي أتينا على ذكره في الجزء الأول. وفي الجنوب شكلت حركة آل الفرطوس، وهم من العشائر المستضعفة في لواء العمارة، حلقة الانتقال من النزاعات

القبلية التي سادت المرحلة السابقة إلى (الشكل) الجديد من النضال في الريف، الذي تعمقت فيه السمات الطبقية. كانت القبائل المجاورة، ألبومحمد من جانب والعيسى والبدون من الجانب المقابل، و بتحريض من شيوخهم، يدفعون بآل الفرطوس صوب الأهوار أكثر فأكثر حارمينهم من بقع الأراضي التي تصلح للزراعة. غير أنهم تمردوا في عام 1949 وبادروا إلى السيطرة على أراضي (الكبية) إلى الشمال الغربي من المجر الكبير (لواء العمارة)، التي استحوذ عليها آل سكر، شيوخ العيسى والبدون. إلا أن قوات البوليس طردتهم منها بالقوة. ثم عادوا واحتلوها في عام 1950، ومرة أخرى بادرت قوات البوليس إلى قمعهم، ورحلتهم إلى لواء المنتفك. ومنذ ذلك الحين صارت النضالات الفلاحية تتجه نحو إقطاعيي العشيرة ذاتها، وشيئا فشيئا راحت دعاية الحزب الشيوعي تتسرب إليها، ويسعى إلى تنظيمها وتوجيهها.

في العقد الذي نتحدث عنه، عقد الخمسينات، تميزت أوضاع الريف بازدياد نهب الأراضي الزراعية وتعمق إفقار الفلاحين. ويمكن هنا أن نشير باختصار إلى ثلاث سمات ميزت الفترة:

1. توالي إصدار التشريعات الحكومية التي تصب جميعها في تسهيل عملية نهب الأراضي الأميرية والتي بدأت في الثلاثينات، ونعني بها منح الأراضي باللزمة للملاكين أو تفويضها بالطابو لهم وتمكينهم من وضع اليد على مقاطعات شاسعة باسم تشجيع إعمار الأراضي او باسم توطين القبائل الرحالة.

2. تعاظم استخدام المكائن الزراعية ونمو النشاط الرأسمالي في الريف، لاسيما في المناطق الديمية في الموصل. وقد شجع هذا النمو، بوجه خاص، أن شيوخ شمر الذين وضعوا أيديهم على مئات الألوف من الدوانم لا ينصرفون إلى الزراعة في الاساس. إذ اعتادوا الحياة البدوية غير المستقرة. بهذا كانوا يفضلون تأجيرها إلى أثرياء مدينة الموصل الذين صاروا يعرفون ب «أصحاب المصالح»، فكانوا يستخدمون المكائن الزراعية وتشغيل الأيدي العاملة الاجيرة في الريف، التي كانت تبحث عن العمل وتفتقر إليه. وكان هؤلاء يتدرجون من «أصحاب المصالح» الصغار، الذين يستخدمون ما بين ثلاثة أو أربعة تراكتورات إلى أثريائهم الذين كانوا يملكون العشرات منها.

3. تلاحم المصالح بين الأقلية الحاكمة وملاكي الأراضي. فمن

جانب كانت تشريعات الحكم وسياساته في مجلس الإعمار وقواته الأمنية تصب جميعها في خدمة ملاكي الأراضي، ومن الجانب المقابل كان هؤلاء الملاكون يؤلفون أغلبية ثابتة في مجلس النواب هي طوع بنان الأقلية الحاكمة توجهها لاتخاذ هذا القرار أو ذاك كما تشاء.

نشاط الحزب في الريف

مع تحفظنا على دقة الجداول التي يوردها بطاطو بشأن بنية الحزب الشيوعي العراقي وتكوينة لجانه القيادية، فإننا نتفق وإياه في أن عضوية الحزب كانت تعاني فقراً شديداً بين الفلاحين قياسا إلى سكان البلاد العام من جهة، وإلى عدد أعضاء الحزب الذين انحدروا من الطبقات والفئات الاجتماعية الأخرى من جهة اخرى ولذلك فهو محق تماما بنعته حزب مدن وبلدات في تلك الفترة والفترة السابقة لها بالطبع.[2] ومع ذلك، فكما قلنا آنفا، استطاع الحزب أن يوجد له ركائز ثابتة في بعض القرى. أما في الفترة التي نتحدث عنها فقد اتسع نفوذ الحزب في الريف حتى غدا نفوذا مؤثرا في بعض المناطق، واستطاع أن يجند أعضاء من بين صفوف الفلاحين، ويعبئ دوائر أوسع من أصدقاء ثابتين فلاحين. ومع ذلك لا يفوتنا هنا أن نشير إلى أنه ما من حزب سياسي في البلاد كان ينافسه في نفوذه بين الفلاحين في تلك الفترة، وبعضها ما كان يملك أي نفوذ بينهم.

كان الخط الذي سلكه الحزب في المسألة الزراعية، في عهد قيادة فهد، كما لخصه برنامج حزب التحرر الوطني، العمل لتخفيض بدل الملاكية وزيادة حصة الفلاحين من الحاصل، لاسيما الفقراء منهم، والمطالبة بتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين المحرومين من الأرض، ومنع اعتداءات الإقطاعيين على الفلاحين، ومنع الملاكين من فرض الضرائب والخاوات، وتنظيم الفلاحين في جمعيات تعاونية استهلاكية وإنتاجية في القرى، والإكثار من جمعيات أصدقاء الفلاحين في المراكز الإدارية والقرى لحل مشاكل الفلاحين، وإلغاء قانون دعاوى العشائر وقانون حقوق وواجبات الزراع، ومنع الشركات الأجنبية من مصادرة محاصيل الفلاحين بأثمان ضئيلة وتيسير تسويق منتجاتهم بأثمان معقولة، وتطوير سبل العيش في الريف.[3]

---

2. بطاطو، الكتاب الثاني، الفصل الخامس والعشرون، ص 373.

3. جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، (1941–1953)، مطبعة

وفي العقد التالي، أي العقد الذي سبق ثورة الرابع عشر من تموز، وفيه اتسعت التحركات الفلاحية، ركز الحزب خطه السياسي الموجه إلى الريف على جانبين أساسيين: الأول، تعبئة الفلاحين وتحريضهم للنضال ضد سياسات الحكم وقوانينه التي استهدفت تمليك الأراضي إلى الملاكين الكبار. أما الثاني فيتمثل في تحريك الفلاحين للنضال من أجل تخفيض بدل الملاكية، أي تحسين العلاقات الزراعية بما يتفق ووعي الفلاحين واستعدادهم للتضامن والنضال من أجل حقوقهم والدفاع عنهم.

وفي الميثاق المعدل الذي صدر عن الحزب في ربيع **1953** شدد الحزب على «مصادرة مقاطعات الإقطاعيين والملاكين الكبار وتوزيعها هي وجميع الأراضي الأميرية بقطع صغيرة على الفلاحين بدون بدل». وفي البرنامج الذي اقترحه في أيار **1955** على القوى الوطنية في سعيه لعقد الجبهة الوطنية اقترح:

> «هدم الملكيات العقارية الكبيرة وتوزيعها على الفلاحين بقطع صغيرة وإرجاع الأراضي المنهوبة إلى أصحابها وإلغاء الديون الإقطاعية ومنع الربا والتشريعات التي تتيح نهب الأراضي». [4]

كان لانتصار الثورة الصينية والدور الذي لعبه الفلاحون فيها أثره الكبير في شد انتباه الشيوعيين في العراق نحو الريف. ومع أن هذا الانتباه لم يخلُ، كما سنرى لدى معالجتنا سياسة الحزب في النصف الأول من الخمسينات وما شابها من اختلال وتطرف، إلا أنه جاء في توافق مع التغيرات البنيوية التي كانت تجري داخل مؤسسة العشيرة ذاتها. لقد بات واضحا في الخمسينات أن انقساما عميقا كان يجري داخل هذه المؤسسة، وأن الفلاحين باتوا على استعداد أكبر لمنازلة الملاكين.

و كمحاولة لتوجيه انتباه رفاق الحزب للعمل بين الفلاحين، بادر الحزب في عام **1951** إلى إصدار كراس ضمنه بعض توجيهات لستالين وخالد بكداش حول العمل بين الفلاحين.[5] وفي عام **1953** أصدر كراسة وضعها كريم أحمد (الذي ينحدر هو ذاته من عائلة فلاحية) حول المسألة

النعمان، النجف الأشرف، **1976**، ص **262**.

4. القاعدة، العدد 4، أوائل أيار **1955**.

5. من حديث لكريم أحمد إلى المؤلف في عام **1987**.

الزراعية حدد فيها موقف الحزب من ملكية الارض وتأميمها.[6] ويذكر كريم أحمد أيضا أن الحزب كلف كلا من سليم الجلبي وكان من رفاق مركز الحزب آنذاك، وعبد الجبار وهبي، لوضع دراسة شاملة عن المسألة الزراعية لكنهما لم يفلحا في وضعها. ومنذ صيف 1952 شرع الحزب في إصدار نشرة دورية داخلية موجهة إلى العاملين في المناطق الريفية كان يضمنها توجيهاته بشأن العمل في الريف. ويذكر أحمد بانيخيلاني، وهو أحد الكوادر الحزبية الذي انبثق من الريف وعمل بين الفلاحين طويلا وأسهم في قيادة الحركات الفلاحية في بانيخيلان والمناطق المجاورة لها، أن المنظمة الحزبية هناك أصدرت بالتعاون مع المنظمة الحزبية في السليمانية جريدة (ده نكي داس) – صوت المنجل – وكانت تطبع وتوزع سرآ وبشكل واسع في لواء السليمانية، وتبعث إلى الفلاحين في الألوية الأخرى. وقد ظلت تصدر بانتظام حتى عام 1952 حتى عام 1954. [7]

وقد حفزت النجاحات التي حققها الحزب في بعض مناطق الريف، وتنامي تحركات الفلاحين في الجنوب والشمال إلى أن يبادر إلى إصدار جريدة مركزية تعنى بشؤون الفلاحين ومشاكل الريف عامة دعاها (نضال الفلاح). وقد ظلت تصدر حتى عام 1957. وقد وُزع من العدد الأول ألف نسخة، ثم زيد العدد الثاني منها إلى ثلاثة آلاف نسخة حتى استقرت من بعد عند خمسة آلاف نسخة،[8] وهو رقم ضخم إذا أخذنا في الحسبان تفشي الأمية في الريف آنذاك. وكانت الجريدة تقرأ للفلاحين الأميين في جلسات خاصة. وابتداء من عام 1953 شرع الحزب في تكوين جمعيات فلاحية سرية للدفاع عن حقوق الفلاحين ومساعدتهم في حل مشاكلهم بعيدا عن تدخلات الإقطاعيين وأعوانهم وتدخلات ممثلي السلطة.[9] وكانت

---

6. من حديث كريم احمد المذكور.

7. من حديث بانيخيلاني إلى المؤلف في عام 1987.

8. من حديث كريم أحمد المذكور.

9. يقول أحمد بانيخيلاني في مذكراته: «أتذكر أن (رشيد أفندي) مأمور مركز شرطة وارماوه قال لي يوماً، رغم أواصر الصداقة بيننا: ألا قلت لي حقاً.. هل أنتم تعترفون بحكومة نوري السعيد؟ وسألته: لماذا؟ هل بدر منا ما هو غير قانوني؟! قال: إنني هنا منذ سنة ولم يأت إلينا فلاحين اثنين (كذا) لتقديم الشكوى.. أيعقل أن لا يكون هناك ابن كلب من الفلاحين قد تشاجرا خلال العام كله؟ قلت له: إن فلاحي المنطقة واعون ونادراً ما يحصل شجار بينهم. وهم حتى إذا ما حصل بينهم شيء من هذا القبيل فهم يحلونه فيما بينهم. فما كان منه إلا أن قال: حقاً.. هذا صحيح! إن «مسألة الوعي» قد وصلت إلى هنا أيضا، قسماً برأس النبي أنتم لا تعترفون لا بالملك

أول جمعية من هذا النوع قد تألفت في قرية مورتكة في أربيل. وفي المنطقة الجنوبية كانت تتولى جريدة (صوت الكادح) جريدة اللجنة المنطقية، الحديث عن نشاط هذه الجمعيات.

وحين تسلم سلام عادل مسؤولية منظمة منطقة الفرات الأوسط في مطلع عام 1954، ركز اهتماما خاصا لتطوير نشاط الحزب في المنطقة بين الفلاحين، وتكوين الجمعيات للفلاحين في القرى، وركز الجهد لتمتين الروابط مع العناصر ذات الأصول الفلاحية التي تقطن المدن لأغراض الدراسة وغيرها. كان يدرك ببعد نظر أن الفلاحين هنا ذوو تقاليد ثوريه عريقة توارثوها جيلا عن جيل، وأن بعضهم قد ساهم في شبابه في ثورة العشرين، والمنطقة تعج بالمشاكل الزراعية لانتشار الملكيات الصغيرة فيها. وهي، بعد هذا، أكثر تحضرا ووعيا بالقياس إلى المناطق الفلاحية الأخرى لقربها من النجف وكربلاء والكوفة والحلة، وجميعها معروفة بنشاطها الثقافي العام. وقد صدرت اللجنة المنطقية بمبادرة منه جريدة خاصة بالفلاحين إلى جانب جريدة (صوت الفرات)، جريدة الحزب في المنطقة. وكان يخاطب الفلاحين في صحيفتهم باللهجة (العامية) ليسهل على الفلاحين إدراك ما ينشده. وقد خطت لجنة المنطقه بوجه خاص إلى تكوين الكوادر الحزبية من بين الفلاحين.[10] وبفضل هذا الجهد الخاص المكثف تكونت للحزب قاعدة قوية في ريف الفرات الأوسط تطورت من بعد على النحو الذي يتحدث عنه زكي خيري في مذكراته عن أيام انقلاب شباط 1963.[11]

حركات فلاحية

التقى نشاط الحزب الشيوعي الدعائي بين الفلاحين، الذي كان يتسع عاما بعد عام، مع التطورات الموضوعية التي أشرنا إليها في أوضاع الخمسينات، فبدأ يعطي ثماره الأولية. ومع اغتناء تجربة الحزب عامة وتجارب كوادره في المناطق الريفية المختلفة، راحت الحركات الفلاحية تتوالى، وتنامى تأثير الحزب الشيوعي فيها. وراح الريف العراقي يتحول تدريجيا من احتياطي كامن للحكم الرجعي الى رصيد متطور للحركة الثورية. وإذا كانت

ولا بحكومة نوري السعيد، وإن لكم حكومتكم السرية!!».

10. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل – سيرة مناضل، الجزء الأول، دار المدى، دمشق 2001، ص 89.

11. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم. مركز الحرف العربي. السويد، 1996، ص 243/244.

وتائر هذا التحول تجري ببطء أولا وباحتراز معهود، كما هي عادة الفلاحين، فإنه في نهاية العقد صار يجري بوتائر أسرع في مناطق عديدة من البلاد، حتى إذا حلت ثورة 14 تموز وقف الفلاحون بحزم إلى جانب الثورة وحملوا بنادقهم في يوم الثورة للدفاع عنها بوجه أي تحرك رجعي مشبوه. [12]

وإذا عدنا لنتابع هذا التلاحم بين النشاط الواعي للحزب في الريف وتنامي الدوافع الموضوعية للتحرك لدى الفلاحين ذاتهم في الفترة التي ندرسها، أي في الخمسينات، سنجد هنا أن الريادة كانت لفلاحي جنوب السليمانية. يذكر القارئ ما أوردناه في الجزء الأول بشأن النزاع الذي دار في ناحية (عه ربت) بين الفلاحين والشيخ لطيف الحفيد قبيل وبعد وثبة كانون الثاني 1948، والنهاية الإيجابية التي انتهى إليها هذا النزاع في الظروف المواتية التي أعقبت الوثبة. كذلك يذكر أننا أشرنا إلى توالي امتدادات حركة الفلاحين في (عه ربت) إلى المناطق المجاورة، ومن بينها بانيخيلان و(ده ره دوين). لقد كان لرسوخ التنظيم الحزبي للشيوعيين في المنطقة وظهور عدد من الكوادر الحزبية بين الفلاحين ذاتهم، وفي مقدمتهم الأخوان أسعد و أحمد بانيخيلاني دور هام في تطور الحركة الفلاحية تطورا مطرداً.

في عام 1950 جرب الفلاحون في قريتي بانيخيلاني و(ده ره دوين) في صراعهم مع الملاك حسين فهمي الجاف، ومؤجر أراضي حاجى محمود هاروني، الإضراب عن الزراعة، واستغلوا حاجة الشركة التي كانت تبنى سد دربندخان القريب من القريتين إلى الأيدي العاملة غير الماهرة ونجحوا في إضرابهم. وقد اضطر الملاك أمام إصرار الفلاحين، ووعورة الأرض وتضامن فلاحي القرى المجاورة معهم بل والاقتداء بهم بالمطالبة إلى التسليم بمطالب الفلاحين. وكان لانتصارهم هذا أهمية لوقوع القريتين على الطريق التي تربط السليمانية بخانقين فبغداد، و لأن الفلاحين في كل المناطق المجاورة يتجهون إلى المطاحن المائية في بانيخيلان لطحن حبوبهم. لذلك شاع نبأ انتصار الفلاحين في عموم القرى المحيطة. [13]

حركة الفلاحين في هورين وشيخان ووارماوه

كان لانتصار الفلاحين الذي أشرنا إليه، ومن قبل انتصار فلاحي (عه ر

12. حين حاول عمر علي – قائد الفرقة الأولى في الديوانية، أن يتمرد على الثورة في يومها الأول، حاصرت الديوانية جموع الفلاحين المسلحة وأحبطت محاولته.

13. انظر التفاصيل في كتابنا: الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق،ص 187.

بت) صداه في نهوض الفلاحين في منطقة هورين وشيخان ووارماوه بعدهما. ففي هورين وشيخان وهي تضم ثماني قرى، وقف الفلاحون بقوة أمام تحايل الآغوات والسراكيل لسلبهم أراضيهم وتسجيلها بأسمائهم. إذ كان قد صدر قرار حكومي في عام 1941 يقضي بتمليك أراضي هذه القرى إلى الفلاحين الذين يزرعونها مقابل بدل بعشرة أقساط سنوية. إلا أن الآغوات وأعوانهم من السراكيل أخفوا هذا القرار عن الفلاحين وراحوا يسددون الأقساط لتسجيل الأراضي بأسمائهم هم. غير أن فلاحي القرى المذكورة راحوا، بتوجيه من الشيوعيين، يضغطون لعام ونصف العام. وسارعت المنظمة الحزبية في المنطقة إلى إصدار نشرة دورية خاصة للتعريف بقضاياهم باسم ده نكي دانس (صوت المنجل) كانت تكتب في البداية باليد ثم صارت تطبع بالرونيو لدى اللجنة الحزبية في كركوك. وأرشدتهم قيادة الحزب في بغداد للاتصال بلجنة معاونة العدالة لتتدبر أمر الدفاع عن قضاياهم في المحاكم، وقد تكفل المحاميان عامر عبد الله ومحمد بابان بالأمر. وحاول الآغوات تأليب الفلاحين على الشيوعيين والاستعانة برجل الدين علاء الدين بياره النقشبندي لهذا الغرض، إلا أن مساعيهم باءت بالفشل. وإزاء إصرار الفلاحين على استعادة أراضيهم، وتمسكهم بوحدتهم، وتعاطف فلاحي وأهالي القرى المجاورة، اضطر الآغوات إلى تسليم الأرض للفلاحين. إثر ذلك تعززت هيبة الحزب الشيوعي ورفاقه في أعين فلاحي هذه المناطق، وعزز تمسكهم بالجمعيات الفلاحية التي أسسها، كذلك رفعت التجربة من وعيهم كثيراً.

أثار انتصار فلاحي هورين وشيخان حماسة الفلاحين في منطقة وارماوه، ودفعهم إلى الوقوف بوجه تجاوزات الملاك عبد الرحمن بك فتاح بك، الذي كان يسخر وكلائه لاعتصار الفلاحين وانتزاع بدل الملاكية «المالكاني»، ليس فقط محاصيل الحبوب التي يزرعونها بل حتى في المحاصيل الأخرى التي يزرعونها ببقع صغيرة جداً لاستهلاكهم الشخصي، ويفرض عليهم السخرة، ونقل حصته من المحاصيل إلى حيث يقيم بعيدا عن المنطقة، بالإضافة إلى جمع الأحطاب وصنع الفحم له.

هنا ايضاً عمد الشيوعيون، جريا على تجربتهم مع القرى الأخرى، إلى عقد اجتماعات واسعة للفلاحين للتداول بشأن أوضاع الفلاحين، وفي أحد الاجتماعات حضر 74 فلاحاً يمثلون جميع فلاحي القرى التي تضمها المنطقة. وقد دار الحديث. عن أوضاع الفلاحين وعلاقتهم بالملاكين، ومتطلبات الوقوف بوجه تجاوزات هؤلاء.

وقد تعمدت منظمة الحزب الشيوعي ألا تثير المعارك ضد جميع

ملاكي المنطقة في وقت واحد. وإنما كانت تلجأ إلى شنها ضد هؤلاء واحدا بعد الآخر. وكانت تتشاور مع المحامين الشيوعيين وأصدقائهم المنتمين إلى لجنة معاونة العدالة في السليمانية. لإرشادهم إلى مواطن الضعف في مواقف خصومهم من الملاكين. على هذا النحو من السعي الدؤوب استمر الصراع ضد عبد الرحمن بك حتى أرغموه على الكف عن تجاوزاته.

لقد سهلت علاقات الاحترام التي بات يكنها الفلاحون للشيوعيين من نشاط هؤلاء وتطويره. فنجحوا في تكوين مجالس قرى يختارها الفلاحون لتتولى تحديد المطالب الاجتماعية للفلاحين والضغط على الجهات الحكومية لتحقيقها كافتتاح المدارس والمستوصفات والاهتمام بالعيون وأحواض الماء والمساجد. وكان الفلاحون أحيانا يجمعون التبرعات لتحقيق بعض هذه بأنفسهم. وإزاء تزايد نفوذ الحزب الشيوعي بين الفلاحين عمدت دوائر البوليس إلى تخصيص مفرزة متنقلة بهدف إرهاب الفلاحين[14] ، لكن ذلك لم يحل دون التفاف الفلاحين حول الشيوعيين الذين كانوا ينبثقون من بينهم ويجيدون فهم مشاكلهم والتعامل معها.

حركة آل أزيرج

فيما كان فلاحو السليمانية يصارعون الآغوات والملاكين في معركة بعد أخرى، تحرك آل إزيرج في العمارة، وكان لتحركهم هذا صداه البعيد. تحدثنا في مواضع عديدة سابقا عن مشكلة الأراضي في لواء العمارة. تكاد تكون جميع الأراضي الزراعية في هذا اللواء اميرية صرفة، وقد عرفت بخصوبتها وسهولة إروائها، ولأن معظمها يزرع بالرز كانت تدر أرباحاً عالية. وعندما احتل البريطانيون البلاد تعاملوا مع شيوخ القبائل هنا تعاملا خاصا بعد أن وقف هؤلاء الشيوخ إلى جانب قوات الاحتلال البريطاني ورفضوا الى المشاركة في ثورة العشرين. لم ينس الفاتحون لهم هذا الموقف، لذلك درجوا على أن يضعوا الأراضي تحت تصرفهم عاما بعد عام باسم الإجارة، وتواصل الأمر هكذا بعد استبدال الاحتلال بالانتداب ثم النظام الملكي. يعلن عن تأجير الأرض لمن يدفع أعلى العطاءات.. ولكن ما من أحد يجرؤ على منافسة الإقطاعيين لأن السلطات معهم. وسار هذا العرف عاما بعد عام حتى عام **1951**. و بموجب هذا العرف يعرف الشيوخ الإقطاعيون الذين «تؤجر» لهم الأرض بالملتزمين الأولين. وجرت العادة أن يوزع هؤلاء الارض

---

14. اعتمدنا في وصف هذا النشاط على أحاديث لأحمد بانيخيلاني للمؤلف وما أورده في مذكراته غير المنشورة.

على رؤساء الأفخاذ في العشيرة ويكاد جميعهم أن يكونوا من أقارب وأصهار الشيوخ، ويعرفون في اللوائح باسم «الملتزمين الثانويين». وهؤلاء يوزعونها بدورهم على الفلاحين بقطع صغيرة وفق نظام المحاصصة. لقد مكن هذا التعامل من هيمنة سبعة إقطاعيين على مقاطعات شاسعة ترتوي من دجلة أو فروعه، تتراوح مساحاتها ما بين 100 ألف و400 ألف دونم لكل واحد منهم وتسعة آخرين على مقاطعات تتفاوت مساحاتها ما بين 50 و100 ألف دونم.[15]

وقد فرض هؤلاء الإقطاعيون سلطانهم على الفلاحين، و أغرقوهم بالديون وحولوهم إلى ما يشبه الا قنان. وكان للواحد منهم شرطته الخاصة، «الحوشية»، وسجونهم الخاصة «الطوامير». وقد أعطت (القاعدة)، جريدة الحزب الشيوعي، في عددها 20-23 الصادر في أيلول 1944 في تقرير مطول لها بتوقيع «فلاح الكميت»، وصفا دقيقا للبؤس الذي كان يعيشه الفلاح، وألوان النهب التي كان يمارسها الإقطاعيون ضده.[16]

من بين هذه العوائل الإقطاعية كانت عائلتا شواي الفهد وسلمان المنشد تتصرفان ب 148،450 دونم 72،688 دونم على التوالي في المناطق المحيطة بالمجر الصغير حتى البتيرة. وهاتان العائلتان تتزعمان قبيلة آل إزيرج، وهي ثاني أكبر قبائل العمارة، وكانت تزرع الرز. وكانت قبيلة آل إزيرج هذه هدفا لنشاط الدعاة الشيوعيين في الأربعينات. وقد استطاع أن يجند من فلاحي هذه العشيرة أو من بين العشائر الأخرى التي تمارس الزراعة في اراضيها مناضلين شيوعيين لعبوا دورا مهما في الحركة الفلاحية من بينهم فعل ضمد وخلف الجمالي وسالم سريح وعبد الكريم كرم وصدام منحوش وصاحب ملا لازم وصاحب الفزع وحمود آل فياض.

في عام 1952، وفي إطار تشريعات الحكم لتمليك الأراضي الزراعية للملاكين، أصدرت الحكومة القانون رقم 42 لسنة 1952، منحت بموجبه أراضي لواء العمارة باللزمة مناصفة بين الملتزمين الأولين والملتزمين الثانويين. وكما لاحظنا آنفا، فإن من يدعون بالملتزمين الثانويين كانوا من أبناء الشيخ ذاته وأقربائه الوثيقين. وقد ترتب على هذا أن هيمنت العوائد

---

15. يعطي بطاطو صورة واضحة لمشكلة أراضي العمارة في الجزء الأول من كتابه، ص ص 148-165.

16. انظر نص هذا التقرير في كتابنا: الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية، هامش ١٥، ص 216 / 217؛ ويعطي صالح مهدي دكلة صورة حية لهذا التعامل في كتابه «من الذاكرة»، دار المدى، دمشق 2000، ص 25.

الإقطاعية ذاتها على معظم الأراضي الزراعية في اللواء. ولم تترك للفلاحين على اختلاف مراتبهم، وحتى للسراكيل الذين ليسوا من عوائد الإقطاعيين سوى الأراضي غير الصالحة للزراعة. هكذا وجدت العشيرة نفسها قد حرمت من الأرض التي عمرتها أبا عن جد، لذلك تحركت ككتلة واحدة، وراحت تتداول في شؤون الزراعة لا في «مضيف» الشيخ وإنما في مضايف السراكيل. لقد شمل السخط جميع فلاحي قضاء الميمونة، الذين يفلحون الأرض لدى الإقطاعي مطلك السلمان والإقطاعي مهاوي الفهد واولاده، فقاطعوا دواوينهم وامتنعوا عن تلقي الأوامر الزراعية عبر وكلائهم (أو كما يدعونهم بالمأمورين). وراحوا يديرون الزراعة بأنفسهم، وامتنعوا عن إعطاء بدل الملاكية إلى الشيخ. وأبدوا استعدادهم لتسليمه إلى الحكومة مباشرة، واتفقوا على تأليف الوفود لمراجعة الدوائر الحكومية المسؤولة لحملها على كفالة حق الفلاحين في الأرض.

لقيت حركة آل إزيرج تعاطفا واسعا من جانب الفلاحين الذين كانوا قد هاجروا من العمارة إلى بغداد. وكان هؤلاء يستضيفون وفودهم ويتولون إرشادهم إلى الدوائر المختصة. وقد ينضمون إلى وفودهم. وقد لعب عبد الواحد كرم في العمارة وفعل ضمد في بغداد دورا خاصا في مؤازرة الحركة وتوجيهها. وكان فعل قد ذهب إلى المنطقة ذاتها ليتعرف على الحركة وقيادتها. وتعبيراً عن تضامن العمال مع الفلاحين دفع الحزب الشيوعي عمال السيكاير في بغداد، وأغلبهم كان قد انحدر من فلاحي العمارة، إلى إعلان الإضراب عن العمل ليومين متتاليين تأييدا للفلاحين.

لقد حاول الإقطاعيون ثني الفلاحين عن مواصلة الحركة ولجأوا إلى التحايل و الإرشاء والدسائس، ووزعوا الطحين على بعض الفلاحين لشراء ذممهم.[17] وحين أحس الإقطاعيون بخطر انتشار الحركة لجأوا إلى الحكومة التي سارعت بإرسال قوة كبيرة من البوليس و باغتت الفلاحين في (أم كعيدة) وهم منشغلين بالحصاد والدرس. ودارت معركة مع الفلاحين في 5 تشرين الثاني 1952 دامت خمسة أيام. و انتهت باندحار الفلاحين وقتل عديد منهم بينهم إحدى الفلاحات. وزجت السلطة بحوالي 200 فلاح في سجن الكوت، وشردت أكثر من الفي فلاح واحرقت أكواخ المئات منهم،

---

17. وقد عبرت اهزوجة (هوسة) الفلاحين التي تقول: «برة يلبايع حظه بجيس طحين» (وتعني يا لبؤس من يبيع شرفه بكيس من الطحين) عن سخريتهم ممن يتعاون مع الإقطاعيين واستنكارهم لأساليب الشيوخ. اعتمدنا في عرض وقائع حركة فلاحي آل إزيرج على ما رواه عبد الواحد كرم للمؤلف وما أورده عبد علوان في رسالة له للمؤلف ايضاً، اضافة لما جاء في جريدة القاعدة كما أشرنا.

وحجزت أموال بعضهم. بعدها زاد الإقطاعيون من اضطهاد الفلاحين، ومن الضرائب التي راحوا يتفننون في مضاعفتها.

غير أن الدرس الذي تلقاه الفلاحون لم ينمح من ذاكرتهم. وأدركوا بوجه خاص أهمية تضامنهم. وقد التقى الفلاحون في سجن الكوت بالسجناء الشيوعيين هناك. وفي ربيع 1955 اتسعت بين فلاحي آل إزيرج من جديد حركة تمرد شملت ما يقرب من 20 ألف فلاح. واضطر الإقطاعي جثير المطلك السلمان أن يسلم بمبدأ المناصفة لسبعة آلاف فلاح كانوا يزرعون مقاطعات (باب الهوا) و(أم كعيدة) و(ام كصيبة) و (أبو نعيجة). وأجبر الإقطاعي فهد الهاوي على قبول مبدأ الثلثين للفلاح. وأضرب بعد هؤلاء عن الزراعة فلاحو (العطوانية) التابعة للإقطاعي إتكال الهاوي، و فلاحو منطقة (الهدام) و(الشاطي) التي يهيمن عليها الإقطاعي عبد الكريم شواي الفهد.[18]

كان لنشاط فلاحي آل إزيرج صداه الواسع في الأوساط السياسية في بغداد، وبسبب مقاومات الفلاحين لم تستطع الحكومة تنفيذ قانونها الذي شرعته، وظل مجمداً حتى أسقطه فيما بعد قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 الذي أصدرته ثورة 1958.

كذلك كان لنشاط الشيوعيين أثره المباشر في تحريك أكبر عشائر اللواء، ألبو محمد. ففي صيف عام 1954، وبتوجيه من الشيوعيين، عقد بعض فلاحي الكحلاء (مسيعيدة) اجتماعا للتدارس في شؤونهم والبحث في سبل تضامنهم للدفاع عن حقوقهم. وقد حاول الإقطاعيون فض الاجتماع و استنجدوا بقوات البوليس التي شنت حملة ضد فلاحي المنطقة اعتقل على إثرها أربعة عشر فلاحا.[19]

كانت نقطة الضعف الأساسية في حركة آل إزيرج تكمن في قيادة الفلاحين الأغنياء والسراكيل الحركة، وترددهم واستعدادهم للتساوم على حساب الفلاحين الآخرين.[20] كما أن الشيوعيين لم يقودوا الحركة بشكلها المباشر منذ أيامها الأولى، إلا أنهم سارعوا إلى التأثير فيها بعد اندلاعها. لكن تأثيرهم اتضح أكثر في الإضرابات التي شنها الفلاحون في الأعوام التالية.

---

18. من بيان للحزب الشيوعي العراقي في تأييد إضرابات آل أزيرج صادر في الأول من أيار 1955، والقاعدة، العدد 4، السنة 13، 1955.

19. القاعدة. العدد 7. السنة 12، أواخر حزيران 1954.

20. صالح دكلة، مصدر سابق، ص 34/ 35.

حركة فلاحي(دزه يي)

بعد أشهر من حركة آل إزيرج اندلعت حركة فلاحية واسعة في سهل أربيل، قادها الشيوعيون مباشرة وشملت عشرات القرى. ودشت أربيل، أي سهل أربيل، منطقة ديمية واسعة تمتد من كويسنجق شرقا حتى ديبكة ومخمور غربا، ومن طريق اربيل موصل شمالا حتى آلتون كوبري جنوبا. أغلب أراضي هذا الدشت (السهل) هي أراض أميرية صرفة، ونسبة الأمطار فيها تسمح بزراعة القمح بشكل مضمون في أغلب السنين. وقد اعتاد الفلاحون زراعتها بقطع صغيرة. وينتسب الفلاحون هنا إلى عشائر مختلفة، وقد توزعوا في عشرات القرى. وكان تضامنهم فيما بينهم يقوم على أساس طبقي وليس عشائريا. الآغوات بدورهم من أكراد إيران في الأصل، انتقلوا إليها في العهد العثماني من قرية في إيران تدعى دزه، من هنا جاءت تسمية المنطقة الجديدة التي استوطنوها في العراق، إذ صارت تعرف ب (دزه يي). ومنذ ذلك الحين سيطر هؤلاء الإقطاعيون على الأرض وشجعوا الفلاحين من مختلف الأصول على زراعتها بالمحاصصة. ومع توالي السنين وتزايد ثرائهم راحوا يتجاوزون على حقوق الفلاحين أكثر فأكثر ويفرضون عليهم ألوانا من أعمال السخرة.

نشطت الحركة الثورية الكردية بين فلاحي (دزه يي) منذ وقت مبكر قياسا إلى المناطق الاخرى لسهولة الوصول إلى هذه القرى من الجهات المختلفة. ونذكر هنا أن أول خلية شيوعية في أرياف كردستان قد تأسست هنا، في قرية قاضي خانة (قازي خانه) في عام 1945. وكان نفوذ الحزب الشيوعي في الفترة التي نتحدث عنها هو الغالب، يليه نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي).

بدأت انتفاضة الفلاحين في موسم الحراثة في خريف 1953 إثر مبادرة الآغوات في قاضي خانة والقرى المجاورة، حسين الملا وخدر باشا وعلى محمود كاكا خان وآخرون إلى التنافس فيما بينهم لشراء الساحبات لاستخدامها في حراثة أراضيهم. كانت الحكومة قد شجعت إدخال المكائن الزراعية في المناطق الديمية بشيئين: تسليف الملاكين بالمال لشراء الماكينات بعد أن عقدت اتفاقية المناصفة مع شركات النفط، وإصدار قانون رقم 24 لسنة 1951 الذي يقضي بتمليك الاراضي الاميرية الصرفة لمن يزرعها. كان الاندفاع إلى إدخال المكائن الزراعية مع الإبقاء على الملكية الفردية الواسعة للأرض وبقاء الريف على تخلفه يعني في واقع الحال الاستغناء عن الأيدي العاملة الريفية دون أن تتوفر لها فرصة للعمل في مجال آخر. وكانت هذه مشكلة حقيقية واجهت الفلاحين في منطقة دزه يي وأثارت جدلا واسعا.

اندلعت الانتفاضة أولا في قرية (قازي خانة) حين رفض الفلاحون تشغيل الساحبات واعترضوا سبيلها. وسرعان ما احتذى بهم الفلاحون في قرى سهل أربيل، قرية بعد أخرى، من مرتفعات (زه ركره زراو) قرب ناحية (دبس) في لواء كركوك حتى طريق الموصل – أربيل شمالاً وقضاء كويسنجق شرقاً. وكان يقود الانتفاضة الفلاحون الشيوعيون محمود عدو وعزيز غفور وملا نفطه وسليمان مورتكي ورحمانو شه له وغيرهم. وانضم إليها أكثر من ستة آلاف عائلة فلاحية، كما اشتركت فيها مجموعة من رجال الدين. وراح الفلاحون خلالها يظهرون ما كانوا يضمرونه من غضب دفين على الآغوات الإقطاعيين الذين كانوا يسومونهم سوء العذاب، على ترك دورهم في الريف والالتجاء إلى المدن. وصب بعض الفلاحين جام غضبهم على المكائن الزراعية، بينما استولى الواعون منهم عليها واستخدموها في حراثة أراضيهم.

سيطر الفلاحون على المنطقة برمتها قرابة الشهرين. واضطر بعض الآغوات إلى القبول بتخفيض بدل الملاكية وإلغاء بعض الضرائب التي كانوا يفرضونها على الفلاحين. إلا أن عتاة الآغوات، أمثال حسين الملأ وخدر باشا رفضوا الإذعان لمطالب الفلاحين وراحوا يعملون بالتعاون مع الحكومة على ضرب الفلاحين ويؤلبون الآغوات الآخرين على محاربتهم بزعم أن حركتهم حركة شيوعية. وبالفعل، سارعت قوات كبيرة من الشرطة السيارة إلى احتلال ثلاثين قرية في الدشت (السهل)، وأقامت في بعضها مراكز للشرطة، وسحقت مقاومة الفلاحين بالرصاص. وقتلت عشرة فلاحين. وساقت أعدادا كبيرة منهم إلى المحاكم الإدارية. واستغل متصرف أربيل صلاحياته الإدارية وزج بالسجون مئتي فلاح، ورحل عن المنطقة ما يقرب من ألفي عائلة فلاحية أو مناطق بعيدة كقلعة دزه ورانية وبتوين. واستباح الإقطاعي الآغا حسين الملا قرية (قازي خانة) بالتعاون مع البوليس الذي اعتقل عشرين فلاحا منها.[21]

بيد أن الفلاحين واصلوا نضالهم ضد الآغوات. واستمرت الحكومة من جانبها في الضغط على الفلاحين في الأشهر التالية وأعادت فرض الضرائب التي أجبرا الآغوات على إلغائها، والفلاحون يمتنعون عن دفعها وراحوا يألفون الوفود لمقابلة المنظمات الديمقراطية ولجنة معاونة العدالة.

لقد أثارت حركة فلاحي (دزة يي) جدلاً واسعا في اوساط الحزب الشيوعي، لاسيما وأن الشيوعيين هم الذين قادوها وحددوا أهدافها. لدى مقارنتها بحركة (عه ربت) وما حواليها يلاحظ المرء ان الشيوعيين الذين

---

21. القاعدة، العدد 10، أواخر تموز 1954.

قادوا تلك الحركات قد رسموا لها أهداف سار الفلاحون وراءها عن قناعه تامه، وتدرجوا وإياهم في العمل خطوة فخطوة، بينما قاد الشيوعيون حركة (دزه يي) دون أن يحددوا لها أهدافا يمكن ان تعبئ الفلاحين حولها حتى النهاية. إذ انصب الجهد على معارضة استخدام الجرارات. ودعوا إلى حمل السلاح بوجه الآغوات، دون قناعة كافية من جانب الفلاحين. لذلك وجدوا أنفسهم بعد مدة أنهم يحملون السلاح لوحدهم. كما أنهم لم يستطيعوا أن يقودوا الحركة بالضبط الكافي الذي يجنبها النشاطات العفوية الضارة. لقد صب الفلاحون حقدهم على الماكينات الزراعية وحطموا بعضها معتبرين إياها مصدر الشقاء الذي حل بهم.

انتقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التاكتيك الذي سار عليه رفاق الحزب الذين قادوا الحركة، لاسيما نسيانهم دورهم السياسي فيها، وانصرافهم إلى العمل العسكري فقط.[22] الحقيقة هنا أن علة التخبط لم يكن منشؤها أعضاء الحزب البسطاء الذين قادوا الحركة، وإنما تكمن في قيادة الحزب ذاتها التي لم تكن تحسن توجيه النضال الحزبي في الريف عامة آنذاك. فهذه القيادة حتى ذلك الحين لم تكن تتحسس بعد ما كان يطرأ على أوضاع الريف، وعمق الصراعات الطبقية فيه، أو تتأمل جيدا تجارب الفلاحين الثورية التي راحت تتزايد منذ نهاية الأربعينات، وإنما شغلت نفسها بترديد الجمل الثورية وتعيش في عالم خاص بها ترسمه في «إن الإقطاعية تتلقى الضربات من جميع الطبقات. فبالرغم من أن الاحتكارات والفئة البيروقراطية ترى من مصلحتها إبقاء العلاقات الإقطاعية والحطام شبه الإقطاعي في الريف إلا أنها مضطرة لاتخاذ خطوات من شأنها تهذيب أشكال السيطرة والظلم الإقطاعي وإلغاء جملة معالم من مخلفات القنانة في الريف» دون أن تقدم مثالا واحد لهذا التهذيب.[23]

أثار إدخال الآلات والمكائن في الزراعة وعلاقته، بالبطالة جدلا واسعا في الحزب، يومذاك، ليس فقط بارتباطه بحركة فلاحي (دزة يي) وإنما أيضا بارتباطه مع إدخال المكائن في أفران الخبز ودفعه كثيراً من عمال المخابز إلى التعطل. فبينما وقفت (صوت العمال) وهي جريدة سرية، كان الحزب الشيوعي يصدرها لترويج النشاط بين العمال، ضد إدخال المكننة الزراعية مشيرة إلى أن «حركة العمال الزراعيين تعارض إدخال التراكتورات وغيرها

22. القاعدة، العدد 13، أيلول 1954.

23. ملحق القاعدة، السنة الأولى، العدد 7، أواخر كانون الثاني 1955. ملاحظات خططية لقيادة المد الثوري.

24. المصدر السابق.

من المكائن الحديثة لأنها ستفاقم البطالة بين العمال الزراعيين وتخفض أجورهم» [24] ، وكان آخرون ينظرون إلى المسألة من زاوية مغايرة، قائلين إن المكننة الزراعية ليست مجرد تراكتورات، وإنما هي مضخات للإرواء أيضا، ومكائن لطحن الحبوب، ولرش المبيدات وللبذار وغيرها. وإن المعارضة الكلية لإدخال المكائن في الزراعة سيعني أن حزب الطبقة العاملة يدافع عن استخدام أدوات إنتاج بالية في الزراعة، ودعوا إلى ربط معارضة المكننة بحالات خاصة كتلك التي تتسبب ببطالة العمال الزراعيين ودون حاجة إلى اتخاذ موقف المعارضة العامة والكلية. [25]

بيد أن اللجنة المركزية للحزب ردت على هذا الرأي وذاك، مشيرة إلى أنه ليس من الصحيح الخلط بين الحاجة إلى إدخال المكننة الزراعية لصالح الفلاحين والمكننة الزراعية الواسعة التي يقوم بها الملاكون كوسيلة للتوفير بالعمل من أجل اضطهاد الحركة العمالية الزراعية في المناطق الريفية. ولخصت موقفها من الأمر على النحو التالي: إن اللجنة المركزية لا تعارض بإدخال المكائن الزراعية شريطة أن يربط الموقف من أدوات الإنتاج الحديثة بالمطالبة بتأميم الأرض.. ونبهت إلى أن الأرض إذا كانت في أيدي القوى الديمقراطية فإن المكائن ستجد الترحيب من جانب العامل الزراعي، لأنها ستسهل من شروط عمله. [26] وهكذا خرجت المسألة من البحث عن السبيل العملي الذي يساعد في تعبئة الكادحين حول الحزب إلى ثرثرة نظرية بينما يشرد الفلاحون وتسلب حقوقهم.

بدا واضحاً منذ منتصف الخمسينات أن الحركة الفلاحية بدأت تتخذ وضعا جديدا أفضل، كان ميدانها هذه المرة هو الفرات الأوسط، الذي تنتشر فيه الملكيات الفلاحية الصغيرة والملكيات المتوسطة إلى جانب الملكيات الواسعة لشيوخ القبائل والسادة. والمنطقة معروفة بتقاليدها الثورية العريقة، وكثير من فلاحيها مسلحون. ويلاحظ هنا أن التحركات الفلاحية هذه تحدث والحزب الشيوعي قد أفلح في مد نفوذه إلى الريف، وأقام له ركائز ثابتة فيه. كما أن تجربته النضالية العامة قد اغتنت، وشرع يعالج سياساته الانعزالية السابقة. وتوطدت علاقاته مع القوى الوطنية الأخرى. كما أنه اكتسب خبرة نضالية في العمل بين الفلاحين من النضالات التي خاضها مع الفلاحين في المناطق الأخرى، وقد مكنته خبرته هذه في رسم

---

25. (صوت العمال)، كانون الثاني، 1955.

26. القاعدة أيلول، 1956.

27. المصدر السابق.

الشعارات العملية هنا والمناسبة لوعي الفلاحين وظروفهم المحلية. وركز بوجه خاص على المطالبة بـ «المناصفة» في قسمة الحاصل، وكان شعارا واضحا ومفهوما من جانب الفلاحين، ويستجيب إلى ظروفهم في ذلك الوقت. لذلك استجابوا له بسرعة. وقد نشط الحزب بوجه خاص لتكوين الجمعيات الفلاحية السرية في القرى، وحشد لها العناصر الفلاحية النزيهة والحريصة على مصالح الفلاحين، وقد تحولت هذه الجمعيات إلى قيادات فعلية لنضالات الفلاحين.

وابتداء من عام 1954 حتى عام 1958 شهدت منطقة الفرات الأوسط تحركات فلاحية متواصلة لم يتردد الفلاحون في بعضها عن حمل السلاح، وتحدي قوات الحكومة التي هرعت لنجدة الملاكين الإقطاعيين للمطالبة بقسمة الحاصل بالمناصفة، كما كان الشأن مع فلاحي (الشامية) في عام 1954، أو فلاحي ال بدير والصلاحية في عام 1955، او لإيقاف نهب أراضيهم كما فعل (بنى أزيرج) والبوحسان في منطقة (الرميثة) مع الملاك الإقطاعي (خوام العبد العباس)، في عام 1955 [27] ، أو فلاحي بني عارض في (الحمزة). وكان آخرها تحركات الفلاحين من نيسان حتى حزيران 1958، والتي شملت مناطق واسعة من لواء الديوانية تمتد من (الدغارة) حتى (الرميثة) اشتركت فيها عشائر عديدة تطالب جميعها بتطبيق مرسوم المناصفة. وقد استعد الفلاحون لمجابهة الحكومة وشهروا سلاحهم لهذا الغرض كما فعل فلاحو (آل بدير) و(التحرير) وآل خليفة والساري والعماري والعفالجة في أيار 1958.[28] وقد لعبت الجمعيات الفلاحية التي كونها الحزب دوراً فعالاً في التحريضي على هذه التحركات وتنظيمها وقيادتها. وإزاء اتساع الحركة الفلاحية بهذا الشكل اضطرت الحكومة إلى التراجع عن الاصطدام مع الفلاحين. وظل هؤلاء يرفعون سلاحهم حتى صبيحة 14 تموز عندما طوقوا الديوانية للحيلولة دون تحرك عمر علي ضد الثورة.

يتضح مما عرضناه أن الحركات الفلاحية في الخمسينات قد اكتسبت سماتها الخاصة كحركة طبقية يحفزها تطلع الفلاح نحو الأرض، وأنها لم تعد تحركات موضعية تدفع إليها عوامل عرضية، طارئة، وإنما راحت تتوالى ويؤثر بعضها في بعض مع تنامى الوعي الطبقي الذي لعب الحزب الشيوعي دورا ملحوظا في نشره بينهم.

---

28. القاعدة. العدد 3. السنة 14. أوائل آذار 1956.

29. القاعدة. العدد 2. آذار 1956.

ويلاحظ هنا أيضا أن هذه التحركات لم تعد تنزوي في الريف كالسابق، بل راحت أصداؤها تنعكس في المدن، وشرعت تندرج تدريجياً في إطار النضالات الجماهيرية العامة للشعب، وتكتسب إلى جانب أهدافها الخاصة أهدافا وطنية وطبقية عامة، وانعكست عليها أكثر فأكثر إيجابيات حركة الشعب العامة، ووجدت النشاطات المشتركة للحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي، وكذلك بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردي (البارتي) انعكاساتها الإيجابية على هذه الحركات الفلاحية، وزادت من عزيمة الفلاحين على النضال.

كما أن هذه التحركات الفلاحية، الواسعة والعنيدة، أظهرت العزلة الخانقة التي انتهى إليها الملا كون الإقطاعيون في الريف، وكشفت عن طفيلية هذه الطبقة ودورها المعرقل لتقدم البلاد اقتصاديا واجتماعياً.

6

وللمنظمات الحزبية في السجون تاريخها

كونت المنظمات الحزبية في سجون العهد الملكي. ولفترة محدّدة تالية، حلقة هامة في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. وترجع أهميتها إلى أن تلك السجون أطبقت على أعداد كبيرة من أعضاء الحزب ومؤيديه. وكثير من هؤلاء كان كادر الحزب الأساسي، وقد تعرضوا إلى أحداث جسام هزت المجتمع هزاً. وأهم من كل ذلك، أن هذه المنظمات تبادلت التأثير السياسي والتنظيمي القوي مع جسم الحزب الأساس خارج السجن و اثرت بشكل عام في سياق مسيرته العامة.

مع أن كل سجون العراق يومئذ قد ضمت سجناء شيوعيين، إلا أن أغلب هؤلاء قد سيقوا إلى سجون معينة هي سجن نقرة السلمان في قلب الصحراء الغربية، وسجن الكوت وسجن بغداد و (الموقف العام) وسجن بعقوبة، وفي الفترة التالية، سجن الحلة والرمادي أيضا. ومر عديد من هؤلاء بالمنافي أيضا. إذ كان عادة الحكام والمجالس العرفية آنذاك أن تحكم الواحد منهم بالسجن لبضع سنوات. وتردف ذلك بإبعاده، لبضع سنوات أخرى، إلى بلدة أو قرية يختارها البوليس ليخضع هناك إلى مراقبة الشرطة. وقد اختير لهذه المراقبة مدن وقرى خاصة، منزوية في أغلب الأحيان مثل بدرة (لواء الكوت) وعين التمر (شثاثة) في لواء كربلاء والقرية المجاورة لسجن نقرة السلمان، وسامراء، أيضاً. ولأن معظم هؤلاء قد حكموا لسنوات طويلة،[1] قد الفت أعوام السجون شطراً هاماً من حياتهم، ولعبت دورا

1. كان من نصيب المؤلف أن يحكم عليه بالحبس والمراقبة مرتين. في العهد الملكي والعهد الجمهوري أمضى منها قرابة الخمسة عشر عاما في سجون نقرة السلمان وبعقوبة والموصل، وحوالي الثلاث سنوات منفيا في بدرة وسامراء.

هاماً في تكوينهم الفكري والنفسي.

يعود الفضل لفهد فيما غرسه من تقاليد في حياة السجناء الشيوعيين، ظلوا يتوارثونها بعده بقدر ما كانت تسمح به أوضاع السجون. لم يكن الحكام ينشدون من وراء سجن المناضلين، على اختلاف مذاهبهم السياسية، الانتقام منهم والحيلولة دون مواصلتهم الكفاح فقط، وإنما كانوا يريدون دفعهم إلى الإحباط واجترار الأحزان والانطواء لكي لا يعودوا إلى المقاومة بعدها. هذا عدا عن حرمانهم من فرص تطوير معارفهم وتنمية مواهبهم وجعلهم فريسة العلل والأسقام. لذلك سعى فهد إلى أن يعكس الأمر كله، ورسم نظاما خاصا لحياة رفاقه في السجن، يعيش فيه جميع السجناء الشيوعيين ومؤيديهم وحتى من غير هؤلاء من السياسيين إذا شاءوا حياة مشتركة. وبفضل هذا النظام توفرت فرصة التثقف ولو بحدود طبعا، وبقدر ما تسمح به ظروف السجن، وممارسة الرياضة والمعالجة الصحية بحدود، وتطوير المواهب الخاصة، وتنمية روح الود والتعاون فيما بينهم، وبقدر ما كانت تسمح به ظروف السجن أيضاً، أقيمت الاتصالات بالحزب، وكانت تهرب الكتب والكراريس والأدبيات الحزبية. لقد استطاع السجناء الشيوعيون بحياتهم المشتركة، وبما يتمتعون به من خبرة ومعارف ومواهب، أن يجعلوا من هذه الحياة أمرا محتملا في أغلب الاحيان، بل ممتعا أحياناً.

نتوقف هنا عند نقطتين جديرتين بالتمعن للآثار التي خلفتهما في حركة الحزب من بعد. الأولى هي أن حياة السجون باللون الذي وصفناه، إذا كانت قد وفرت لهم فرصا لتطوير ثقافاتهم ومعارفهم وخبراتهم، ولو بقدر محدود، ولا يعادل في قيمته سنوات الشباب الطويلة التي أمضاها كثير منهم داخل السجون، فإنها أورثتهم في المقابل سلبيات عديدة لا يصح التغافل عنها، وقد تبدت للعيان حتى واجهوا الحياة الحقيقية للمجتمع.

فهؤلاء السجناء، برغم ما بذله الحزب والمنظمات الحزبية من جهد لتوفير البيانات لإبقائهم في صورة الأوضاع، كان لابد أن تتخلف احكامهم عنها موضوعيا وتعجز عن اللحاق بالوتيرة التي كان يجري فيها تطور المجتمع. وقد انعكست هذه الحقيقة في بعض تقديراتهم ومناقشاتهم لبعض القضايا. وانعكست كثيرا في أفكارهم وتقييما تهم للأحداث حين واجهوها بعد خروجهم من السجون. ومع ذلك فإن هذا التخلف الموضوعي يمكن تداركه وبسرعة إذا ما انغمر المرء في الحركة العامة وسايرها بنفس وتيرتها

وأجهد نفسه في التعرف على ما فاته.

أما المسألة الثانية التي يحسن بنا أن نتوقف عندها هي أن هذه المنظمات الحزبية نقلت إلى السجون أيضا ما درجت عليه المنظمات الحزبية خارج السجن من طرائق في اختيار قياداتها وعامة تراتبها الحزبي. فمع أن مراكزهم الحزبية السابقة، ومواقفهم تجاه تحقيق البوليس، كادت أن تكون معروفة للجميع، أو على الأقل لدى الجمهرة الغالبة [2] ، وسلوك الجميع في السجن وسجاياهم غير خافية على أحد، فإن هذه المنظمات ظلت إما تحتفظ بالتراتب الحزبي القديم الذي كان عليه الرفاق خارج السجن، أو أنها اعتمدت أساليب غير ديمقراطية في اختيار اللجان القائدة فيها. ولم تكن هذه أو تلك مما يساعد في اختيار العناصر الاكفأ، وقد أضرت هذه الممارسة بالحزب. ونذكر هنا أن الإصرار على التراتب الحزبي السابق تحول إلى عقدة لم يكن من الهين حلها في فترة لاحقة، أعني في فترة نزوح الكثيرين إلى خارج البلاد بعد نهاية سبعينات القرن الماضي، حين كان يحل الواحد من هؤلاء في بلد ما ويشرع في الحال بالمطالبة بموقع حزبي في المنظمة المؤلفة هناك يناسب التراتب الذي كان عليه في الوطن.

لم تؤلف هذه مشكلة حين كان فهد ورفيقاه على رأس المنظمة الحزبية في سجن الكوت. إذ الجميع يقر قيادتهم عن طيب خاطر. والكل يتتلمذ عليهم ويستزيد من خبراتهم، هذا عدا عن الخصال والسجايا التي كانوا يتمتعون بها. ولكن بعد أن تجمع في سجن نقرة السلمان عدد كبيرة من السجناء القدامى والجدد، وجلهم من كادر الحزب المتقدم، برزت هذه المشكلة، وصار الحديث يدور عن أهلية هذا أو ذاك لكي يحتل الموقع القيادي. وكانت اللجنة التي تقود المنظمة تتألف من سالم عبيد النعمان، الكادر الحزبي المتقدم وعضو الهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني، رئيسا! ومحمد حسين أبو العيس، وهو الآخر من كوادر الحزب المتقدمة، وعضو للهيئة المؤسسة لحزب التحرر الوطني؛ وعلى شكر، رئيس نقابة عمال السكك؛ ويوسف هارون زلخة، رئيس عصبة مكافحة الصهيونية، ورشيد عارف، الكادر المتقدم! ونافع يونس، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي؛ وحسقيل إبراهيم صديق، العضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي. وقد ضمت هذه اللجنة إليها عزيز الحاج.

---

2. جمعت مديرية الأمن العام (التحقيقات الجنائية) وقائع تحقيقاتها وما أدلى به الموقوفون من معلومات أمام الهيئات التحقيقية وفي المحاكم وكتب الإحالة وما إليها في موسوعات خاصة (ستة أجزاء)، طبعتها ووزعتها بأعداد كبيرة، وقد تسرب بعضها إلى الحزب، واستفادت منها منظماته لما احتوته من وثائق وبيانات حزبية.

تفجر الصراع بعد أن جيء بحميد عثمان إلى سجن نقرة السلمان. لم تكن مواقف جميع الشيوعيين ومؤيدي الحزب الذين زجوا في السجون متماثلة أمام المحققين. فقد كان بينهم من وقف بصلابة، وأخفى كل ما يعرفه من أسرار حزبية، وتحمل كثيراً من التعذيب دون أن يتفوه بشيء يمكن أن ينتفع منه البوليس (رغم أن التعذيب يومئذ لم يبلغ فظاظة ما بلغه في عهود تالية). وبعضهم اعترف بعضويته في الحزب، إلا أنه رفض أن يدلي بأية معلومات ينتفع منها البوليس في ملاحقة آخرين. وبعضهم اقر بعضويته لكنه أدلى بمعلومات زائفة اختلقها، وبأسماء وهمية أو غير ذات شأن او جزئية. على العموم، فباستثناء من تعاون مع اجهزة الأمن امثال مالك سيف ويهودا إبراهيم صديق ورفيق جالاك وآخرين قلائل، فإن الذين ادلوا باعترافات ما، سعوا إلى أن يحصروا اعترافاتهم بأدنى ما يستطيعون.[3]

قبل أن ينقل حميد عثمان إلى سجن نقرة السلمان، سبقته شائعات تتحدث عن صموده في التحقيق، وكذلك عن الدور الذي لعبه في قيادة الحزب في تلك الأيام الصعبة كما ظهرت الشهادات التي أدلى بها الآخرون الذين ألقى القبض عليهم معه. لذلك، حتى قدم إلى سجن نقرة السلمان، استقبل باحترام كبير. إلا أن حميد عثمان، قد انتشى، كما يبدو، بهذا التبجيل، وراح يفكر في توظيفه لاستحصال تأكيد من الكادر المتقدم الذي يقبع في السجن، بزعامته للحزب. لذلك شرع يعمل على مهل، وبتشجيع من إبراهيم شاؤول، لإزاحة القيادة القديمة للمنظمة أولاً تمهيداً لفرض زعامته المقبلة. لهذا راح يحصي على سالم عبيد النعمان اخطاءه وعيوبه وسرعان ما دبَ الخلاف وراح يطفو على السطح، ودخلت المنظمة في دوامة من النقاش. وانتهى الأمر بإزاحة سالم عبيد النعمان ونافع يونس اولا، ثم بإبعاد محمد حسين أبو العيس وعلي شكر وحسقيل إبراهيم صديق ويوسف زلخة ويوسف حنا وآخرين. و انحازت الأكثرية إلى جانب حميد عثمان. وبهذا يكون الأخير قد دشن سلسلة من الأحابيل والمناورات السياسية التي عادت على الحزب بأضرار بالغة حتى انتهى الحزب إلى لفظه خارج صفوفه بعد سنوات.

فكيف وقفت قيادة الحزب، أو بالأحرى بهاء الدين نوري، الذي كان يقود الحزب، من هذه المشكلة الكبيرة، لاسيما والحزب لا يزال يعاني من الجراح التي أثخن بها؟ هل وقف موقفا مسؤولا يعيد للمنظمة وحدتها

---

3. هذا ما لم يأخذه بطاطو. للأسف، بنظر الاعتبار. وعامل المعلومات الواردة في الإفادات أو (الشهادات)، كما يدعوها، التي أدلى بها المعتقلون تحت التعذيب الجسدي والنفسي على علاتها، وبنى عليها عديدا من الاستنتاجات.

يُجنب الحزب مخاطر الانقسام بين صفوف الكادر الأساسي؟ لم يحدث هذا، بل أيد حميد عثمان. وكما يقول هو في مذكراته:

«كان زعيم المنشقين حميد عثمان المصدر الاول للمعلومات التي وصلتنا حول الحادث، وكان المفتاح في أيدينا، أو في يدي شخصيا، لإقرار من بغداد من يكون المنتصر ومن الخاسر في السجن. ولم أتردد كثيرا في التحيزإلى حميد عثمان. فالحزب يؤيده ضد الطرف الثاني وكفى. وعبثا حاول الطرف الثاني إقامة صلات وتنظيمات له خارج السجن».

ألم يكن في هذا الموقف ما يدفع إلى الظن بأن ما فعله حميد عثمان كان يستجيب إلى تطلعات ونوازع بهاء الدين ذاته المهم هنا، ان حميد عثمان ومن شايعه، وبهاء من ورائهم، بدلا من أن يغنوا تجربة الحزب في مسألة خطيرة كهذه باللجوء إلى الأساليب الديمقراطية في حل الخلاف، لجأوا إلى أساليب المناورات والدسائس، وارسوا تقاليد خاطئة تكررت بعد ذلك في مناسبات أخرى دون أن تعود على الحزب بأي نفع.

والأمر من هذا كله، أن بهاء ذهب في المسألة إلى حد التشهير بهذه الكوادر حتى بأسمائها الصريحة في صحافته السرية. فقد صدرت (القاعدة) وهي تحمل هذا النص:

«إن انحرافات منظمة نقرة السلمان لم تكن وليد الصدف بل جاءت امتداداً لانحرافات العناصر الاندحارية المتسترة في حزبنا...
إن هذه الانحرافات ليست إلا وجها لانحرافات زمرة سالم عبيد ويوسف زلخة الانتهازية الاندحارية. إذ حدث في الواقع قمع النقد والنقد الذاتي، وتشويه سمعة الحاقدين، تغذية أفكار القومية البورجوازية، تكوين نفسيات متباينة لدى عناصر منظمة واحدة، ضرب عنصر بعنصر، سياسة المصالحة تجاه المنهارين والخونة من أمثال هاشم عبد الله، ومحمد على الشبيبي وحساني على ورجب عبد الكريم والخائن جودت احمد ناجي»، وهاجم نافع يونس وعلي شكر ومحمد حسين أبو العيس واصفا إياهم بأتباع تيتو - رانكوفيج». [4]

4. القاعدة، عدد أواسط أكتوبر، 1950. نقلاً عن عزيز الحاج، ذاكرة تحت الطلب، باريس، 1997، ص 28.

من المألوف أن يواجه السجين الذي تحيط به القيود والحرمانات حالة من القنوط والميل نحو الانطواء. لكن السجناء الشيوعيين، كما مر بنا، واجهوا هذا الامر بشجاعة ووعي، وساعدتهم حياتهم المشتركة والتقاليد التنظيمية والتثقيفية والترفيهية التي ارساها فهد وسار عليها رفاقه بعده على تبديد حالة القنوط هذه. ورغم أن الحكام الرجعيين سعوا بقوة إلى الضغط عليهم حتى بلغ الأمر حد التقتيل أحيانا، أو بالإغراء بإلغاء الأحكام عنهم، والإفراج عن من يتخلى عن معتقداته السياسية، وإعلان براءته عن أفكاره الشيوعية، إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل الذريع وتحولت «البراءات» إلى عار وسبة كان يربأ الواحد منهم أن تمسه منها شيء ...

ولكن مقابل هذا الموقف، نشأت حالة معاكسة تماما أحيانا. ذلك أن الوافدين إلى السجون في السنوات الأولى من الخمسينات، صاروا يحملون معهم إلى المنظمات الحزبية في السجون النزوع نحو التطرف اليساري الذي كان يطبع سياسات الحزب وقتها. وشيئا فشيئا تشربت هذه المنظمات بهذه الروح وانعكست على تصرفاتها وتعاملها مع إدارات السجون. وفي عديد من المرات أعطت تصرفاتهم المتشنجة الفرصة للحكام لكي يمعنوا في فظاظاتهم إزاء السجناء الشيوعيين وتطبيق ما كانوا يضعون من خطط لصب جام حقدهم عليهم والانتقام لما كان يلحق بهم الشعب من إهانات في المعارك التي كان يخوضها ضدهم.

جاءت المناسبة الثانية لكي تتأزم العلاقة بين إحدى المنظمات الحزبية في السجن والحزب إثر الإعلان عن ميثاق وطني جديد للحزب يحل محل الميثاق القديم الذي صدر عن المؤتمر الأول للحزب عام 1945.

بدأ العمل لتبديل الميثاق الوطني للحزب في منظمة الحزب في سجن نقرة السلمان في خريف 1951. وقد نشأت الحاجة إلى إعادة النظر فيه بفعل عدد من المتغيرات السياسية والفكرية على النطاقين الاممي والمحلي. فقد أثار انتصار الثورة الصينية وتأسيس جمهورية الصين الشعبية، كذلك التغيرات العميقة التي جرت في بلدان أوربا الشرقية وتمثلت باستلام الأحزاب الشيوعية فيها السلطة، جدلا واسعا دار حول طبيعة الحكم في الأنظمة الجديدة التي ظهرت فيها والتي صارت تعرف بالأنظمة الديمقراطية الشعبية، وقيل إن ما ظهر في جمهوريات أوروبا الشرقية هو طراز خاص من دكتاتورية البروليتاريا. أما في الصين، فكما تذهب كتابات ماوسي تونغ، فإن العمل الذي انبثق بعد انتصار الثورة فيها يمثل دكتاتورية الطبقات الأربع، العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية المعادية للاستعمار. وإن جوهر هذا الحكم يقوم على تحالف

العمال والفلاحين، وقيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي هي الضمانة المؤكدة لهذا التحالف. وإن نظام الحكم هذا يقود في النهاية إلى الاشتراكية وإن الطبقات غير الاشتراكية ستتلمس بتجربتها الخاصة جدوى النظام الاشتراكي وضرورته وتنحاز إليه عن طواعية. وجريا على هذا، استبدلت الأحزاب الشيوعية في بلدان الشرق، ومنها الحزب الشيوعي العراقي، شعاراتها السابقة بشعار النضال من أجل النظام الديمقراطي الشعبي. على هذا الأساس شاع أن الحاجة تدعو الآن إلى استبدال شعار النضال من أجل النظام الديمقراطي حقاً الذي صيغ في المؤتمر الاول للحزب، أيام لم تظهر جمهورية الصين الشعبية بعد، بالدعوة إلى نظام الجمهورية الديمقراطية الشعبية. وإذا كان الميثاق الأول معنيا بالنظام الديمقراطي دون أن ينص على وصفه فإن النظام الداخلي الجديد ينبغي أن يؤكد على الدعوة إلى النظام الجمهوري، وذلك استجابة للمزاج الجماهيري المعادي للنظام الملكي والذي راح يتسع بحكم نفور الشعب المتزايد من تصرفات البلاط ومسايرته الدائمة للدوائر الاستعمارية، التي ما فتئت تتدخل في شؤون البلاد و تتناهى إلى الشعب أنباء هذا التدخل رغم أنها باتت عضوا في هيئة الأمم المتحدة، التي ينص ميثاقها على أنها اتحاد لدول مستقلة تامة الاستقلال.

يذهب بهاء الدين نوري إلى أن فكرة تعديل الميثاق قد خطرت بباله في أواخر 1951 [5] ولكن طبقا لما يرويه عزيز الحاج، فإن حميد عثمان كان هو الذي بدأ العمل لاستبدال الميثاق القديم، وكان يستعين به لهذا الغرض[6] وقد بادر إلى إصدار جريدة حائط باسم (السجين الثوري) ليستكتب فيها من يتوسم فيهم القدرة على الكتابة في الموضوعات التي يريد إدراجها في الميثاق الذي يريد وضعه. ولازلت أذكر المناقشات التي دارت على صفحة (السجين الثوري) التي كنت استنسخها أنا، حول مزايا النظام الجمهوري وغيرها. وبعد ان أتم وضع مسودة الميثاق عرضت على كوادر المنظمة ثم أرسلت إلى قيادة الحزب.

فيما عدا شعار الميثاق الجديد بشأن نظام الحكم، فإن التغيرات الأخرى التي طرحت لم تأت بشيء جديد ذي شأن. صحيح أن الميثاق الجديد قد نص على حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، وبهذا يكون قد جاء بصيغة أكثر تطورا من صيغة الميثاق القديم، إلا أن فهد في كتاباته التي تلت إعلان الميثاق القديم قد تضمنت، كما رأينا قبلا، تطويرا لما جاء فيه، وأشير بصراحة إلى حق الشعب الكردي في تقرير مصيره. أما القول

5. بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 112.

6. عزيز الحاج، ذاكرة تحت الطلب، ص 31.

بأن الميثاق الجديد قد تجاوز ما جاء في القديم بشأن الأراضي التي ينبغي أن توزع على الفلاحين، وطالب بتوزيع الأراضي الأميرية وحدها، وإنما أراضي الإقطاعيين وكبار الملاكين أيضا، فإن هذا القول خاطئ من أساسه.[7] إذ أن كليهما قد طالبا بتوزيع ذات الارض، ولم يأت الميثاق بشيء هنا. فكما أوضحنا أكثر من مرة، أن الأراضي المملوكة ملكية خاصة صرفة في العراق، أي تلك الأراضي التي ترسبت ملكيتها منذ العهد العباسي، كانت صغيرة، ومحصورة في بعض المناطق التي حافظت على الزراعة برغم تدهور مشاريع الإرواء واندثار القنوات القديمة وأغلبها يتركز قرب بغداد وديالى وأعالي الفرات وفي بعض وديان كردستان. وهذه لم تكن تدعى أراض أميرية، وليست هي المعنية حين نطالب بتوزيع الأراضي على الفلاحين. كذلك لم تكن هي أراضي الأوقاف بشكليها الوقف الصحيح والوقف غير الصحيح. وهي الأخرى لم تكن واسعة. إن الحديث كان يجري فقط عن الأراضي الأميرية، أي الأراضي التي تملكها الدولة، وبلغة القانون، الأراضي التي تملك الدولة رقبتها، وقد شرعت أنظمة الحكم المتعاقبة منذ أيام مدحت باشا بتمليكها إلى رؤساء القبائل وأثرياء المدن والأقلية الحاكمة، إما عن طريق منحها باللزمة أو تفويضها بالطابو. إن جميع الأراضي القابلة للزراعة إذن هي باستثناء تلك المملوكة ملكية صرفه أو الموقوفة، هي أراض أميرية وكانت على نوعين: إما أراض أميرية صرفة كأراضي لواء العمارة أو المناطق الديمية أو(الموات) القابلة للزراعة ولكن لم تدخل بعد حيز الزراعة لعدم توفر المياه، أو لأسباب أخرى وتتطلب الأعمار والإعداد للزراعة، والأخرى اراض اميرية، هي الأخرى منحت باللزمة إلى الملاكين أو فوضت لهم بالطابو لغرض إعمارها. وكان الحزب الشيوعي العراقي ينفرد لوحده بالدعوة إلى توزيع الأراضي الأميرية بنوعيها. أما الأحزاب الأخرى فأقصى ما كانت تطالب به هو توزيع الاراضي الاميرية الصرفة.[8]

فالقول إذن بأن الميثاق الجديد تضمن «فكرة توزيع أراضي الإقطاعيين وكبار الملاكين أيضا على الفلاحين» لا يختلف في شيء عن القول بتوزيع الأراضي الأميرية سوى انه فصلها أكثر. وقد نشأ الوهم هنا عن عدم دراسة

7. بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 113.

8. من يرغب في الاستزادة فليرجع إلى كتابنا: الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، والموقع بأسم: نصير سعيد الكاظمي، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، 1987. ونذكر هنا أن الأراضي المملوكة ملكية خاصة صرفة لم تزد عن 257،998 دونم فقط في عام 1958/1959 أي أقل من 1٪ من مجموع المساحات المزروعة في العراق.

المسألة الزراعية في العراق دراسة جدية من جانب صاحب المذكرات.

في كانون الأول 1952 كما يقول بطاطو[9] ، أو في ربيع 1952 كما يذكر بهاء الدين نوري[10] ، نشر الميثاق الوطني الجديد. وكما يقول بهاء الدين إن نشره تم من جانب اللجنة المركزية دون عقد أي مؤتمر أو كونفرنس لمناقشته وإقرار التعديلات التي جاء بها. ولكن أية لجنة مركزية هذه، تلك التي ناقشته وأقرته وهي لم تجتمع ولو لمرة واحدة؟! (انظر الفصل الثالث).

على أية حال، جاء نشر الميثاق الجديد، الذي صار يعرف بميثاق باسم، نسبة إلى الاسم الحزبي بهاء الدين نوري، سبباً في انفجار خلاف خطير بين الحزب والمنظمة الحزبية في سجن الموقف العام في بغداد التي كان يقودها كل من عزيز محمد وجمال الحيدري وإبراهيم شاؤول. أخذت المنظمة على الميثاق الجديد كونه يقفز على مرحلة التحرر الوطني، وأنه لا يعير أهمية لقضية تجميع كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار في جبهة وطنية، وأن الحزب يبالغ في تقدير قواه وفي التقليل من دور البورجوازية الوطنية (البرجوازية الحرة). كذلك لم تؤيد المنظمة الدعوة إلى الجمهورية بحجة أن هذه الدعوة تفرط بكثير من القوى التي لا تزال تتمسك بالنظام الملكي، أو لا تجرؤ على الدعوة إلى التخلي عنه. لم يصغ بهاء كلية إلى ملاحظات المنظمة المذكورة ودافع بقوة عن الخط الجديد الذي تبناه الحزب. وذهب، كما يقول زكي خيري، في مذكراته، إلى حد تحريف رسالة وجهها له (معين)، وكان هذا هو الاسم الحزبي يومذاك لعزيز محمد «بحيث تبدو انتهازية صريحة باعتراف كاتبها»[11] ، ونشرها في جريدة الحزب (القاعدة) مع رده العنيف عليها. فأثار بهذا حفيظة المنظمة الحزبية في السجن المذكور. وتعززت الخلافات ما بين الحزب والمنظمة بالنقاش الذي دار حول رسالة نشرها بهاء الدين قيم فيها انتفاضة تشرين الثاني 1952 وضمنها أفكارا دوكماتية. وقد تطورت الخلافات إلى انشطار المنظمة في شباط 1953 إلى اثنتين تعيش كل واحدة منهما في قاعة خاصة ولها لجنة قيادية خاصة. وقد انحاز إلى جانب عزيز محمد جمال الحيدري وإبراهيم شاؤول وحمزة سلمان وحسن عوينة وآخرون من بينهم عبد الرزاق الصافي وعدنان البراك وإبراهيم الحكاك وهادي عبد الرضا ثم تطورت الأمور بعد أن استطاع

---

9. بطاطو. الكتاب الثاني، ص 336.

10. بهاء الدين نوري، مذكرات، ص 113.

11. زكي خيري، ص 161. ونذكر هنا أن الاسم الحزبي لعزيز محمد يومذاك كان «مخلص» وحمل اسم «معين» بعد ثورة 14 تموز 1958. وقد عرفت رسالته المشار إليها باسم «الرسالة م».

جمال الحيدري الهرب وهو في طريقه إلى المستشفى. إذ اتجه إلى النجف حيث. كانت المنظمة الحزبية هناك بقيادة عبد الامير الصراف قد انحازت إلى جانب عزيز محمد واصحابه. وهناك أنشأ مركزا موازيا دعاه «المركز القيادي للحزب الشيوعي العراقي». وأصدر جريدة سرية خاصة بالمركز الجديد دعاها «راية الشغيلة» ، ولذلك صارت تعرف المنظمة الجديدة باسم (راية الشغيلة). وظلت تواصل نشاطها حتى عامٍ 1956. وعندما تولى سلام عادل سكرتارية اللجنة المركزية بذل جهداً خاصا لتصفية الخلافات الفكرية واستعاد وحدة الشيوعيين.

مجازر السجون

لابد لمن يؤرخ لمنظمات الحزب الشيوعي في السجون أن يتوقف عند المجازر الدموية المروعة التي دبرتها الرجعية الحاكمة في السجون السياسية انتقاما لما كان يلحق بها من هزائم في معاركها مع الشعب في الشارع. لقد تكررت حوادث الاعتداء على السجناء الشيوعيين مرات عديدة خلال تلك الفترة، لاسيما حين كانت الحكومات تشدد الإرهاب على الشعب. وكانت تلجأ إلى تدبير حوادث الاعتداء الفظ لتخلق جوا من الرعب في البلاد يساعدها في تمرير مشاريعها المعادية للشعب. ورغم أنهم كانوا يلجأون إلى سلاحهم الوحيد، أي الإضراب عن الطعام ولأيام طويلة، وذلك للاحتجاج على التعامل القاسي معهم، وللضغط على الحكومات من أجل أن تعاملهم معاملة تليق بسجناء سياسيين إلا أن الحكومات كانت ترفض الاستجابة إلى شكواهم وتعمل دائما على تجريدهم حتى من الحقوق التي كانت تمنحها للسجناء العاديين. وكان أخطر تلك الاعتداءات الوحشية مذبحتي سجن بغداد السياسي في 18 حزيران 1953 وسجن الكوت في 3 أيلول 1953. وقد جرت كلتاهما والأحكام العرفية معلنة منذ انتفاضة تشرين الثاني 1952. ومما يؤكد النية المدبرة لافتعال المذبحتين أنهما تجريان الواحدة بعد الأخرى بفترة قصيرة، وكلتاهما تجريان بعد إعداد قوات كبيرة من الشرطة المحلية والسيارة بذريعة نقل مجموعة من السجناء الشيوعيين إلى سجون أخرى، وفي كلتيهما استخدمت الرشاشات إلى جانب البنادق لضرب السجناء. كان الحكام يغيظهم أن يخرج السجين من السجن بعد أن يمضي محكوميته وهو اقوى عزيمة وأكثر صلابة وخبرة ليواصل نضاله من جديد. لذلك فكروا بتدبير هذه المجازر لكسر شوكتهم وفَل عزيمتهم.

في الأولى، وكانت في سجن بغداد السياسي، مهد الحكام للجريمة بتعيين عبد الجبار أيوب مديرا للسجن السياسي (وكان هذا السجن قد

فصل عن إدارة سجن بغداد وصار يعرف بالسجن السياسي دون أن تعطى للسجناء فيه حقوق السجين السياسي التي ينص عليها القانون). وكان عبد الجبار أيوب معروفا بعدائه للشيوعيين. فقد جرب مع السجناء الشيوعيين أساليب التعامل الفض معهم حين كان مديرا للسجن في سجن نقرة السلمان عام 1950، وكان السجناء الشيوعيون قد أدركوا بتجربتهم الخاصة أن وراء تعيينه مديرا للسجن السياسي في بغداد أمرا يدبر بليل. لم يخفِ عبد الجبار أيوب عداءه للسجناء الشيوعيين في الكتاب الذي أصدره بعنوان «مع الشيوعيين في سجونهم».[12] وكان زملاؤه في إدارات السجون يعرفون عنه حقده عليهم، حتى أن أحدهم، وهو صالح رشيد التكريتي، مدير سجن بغداد، قال له بصراحة:

«أنت في كل سجن تحل به تعمل لك ثورة ومذبحة».[13]

لقد دبرت خطة الاعتداء على السجناء الشيوعيين من جانب القيادة العسكرية وأشرف على تنفيذها المقدم صالح مهدي السامرائي ومتصرف لواء بغداد عبد الجبار فهمي، وأوكل تنفيذها إلى عبد الجبار أيوب. وحشدوا لها ما يزيد عن 400 شرطي مزودين بالبنادق والرشاشات، واستخدمت قوات البوليس القنابل المسيلة للدموع لكي ترغم السجناء على الخروج من قاعات النوم، وخراطيم المياه الضخمة لسيارات الإطفاء لهدم باب السجن، وراحت تطاردهم حتى قاعات النوم وتطلق عليهم النار هناك. وقد أسفر الهجوم عن قتل ثمانية من السجناء وجرح ما يزيد عن ثمانين آخرين. وذهبت فظاظة رجال السلطة وحقدهم إلى حد نقل السجناء وأغلبهم تنزف منه الدماء إلى سجن بعقوبة فورا ودون أن تضمد جراحهم أو تقدم لهم

---

12. فيكتب في ص 86 : «ودام إضرابهم ثلاثة وعشرين يوما بلياليها، وكم تقدموا إلي بمطاليب لفك الإضراب ولكنني ركبت رأسي مصراً معانداً، وقلت والله لا أنيلهم ما يطلبون ولا اظفرهم بما يبتغون، وإذا كانوا رجالاً فليثبتوا على إضرابهم. وكان ما توقعت، فانتهى الإضراب من نفسه بعد أن استمر ثلاثة وعشرين يوما كاملة». ويكتب في الصفحة 138 «قلت والله لو كان الأمر لي لما أبقيت على واحد منكم، فإنكم كالجراثيم الفاتكة في كيان هذه الأمة ويجب أن تستأصل شأفتكم وتقتلوا من اساسكم» .(المحكمة العسكرية العليا الخاصة. الجزء الثاني عشر. ص،126). وانظر أيضا حديثه مع بطاطو في حزيران 1958. (بطاطو، الكتاب الثاني، ص 358). ويذكر أن المحكمة العسكرية العليا الخاصة حكمت على هذا المجرم بالإعدام بعد ثورة 14 تموز، ونفذ الحكم فيه.

13. المحكمة العسكرية الخاصة، الجزء ١٢، ص 82.

الإسعافات الأولية، بعد أن كبلتهم بالسلاسل والقيود.

لقد أثارت هذه المجزرة الدموية الاستنكار من جميع القوى الوطنية. ففي اليوم التالي خرجت عوائل السجناء في مظاهرة احتجاجية فرقها البوليس بالرصاص. وأرسلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي مذكرة احتجاج إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان، وقدم الحزب الوطني الديمقراطي مذكرة احتجاج شديدة اللهجة إلى جميل المدفعي، رئيس الوزراء، أختتمها بقوله:

«والحزب الوطني الديمقراطي إذ يستنكر هذا العمل الفظيع الذي هز الضمير الإنساني فيه بقدر ما روع الرأي العام يحتج عليه بشدة ويطالب بإجراء تحقيق عادل نزيه بمحضر من ممثلي نقابة المحامين... الخ».[14]

و فندت جريدة (الدفاع) التي كان يصدرها صادق البصام الذرائع التي تعكزت عليها الحكومة لتبرير جريمتها وقالت:

«نحن نعتقد أن حجة مقابلة المساجين بالمثل التي تعكزت عليها سلطات الأمن في رمي السجناء هؤلاء بالنار حجة لا تبررها القوانين العامة، ولا تسوغها أيضا الشرائع السماوية، ولا تجيزها كذلك وثيقة حقوق الإنسان...».[15]

بيد أن الحكام الرجعيين تمادوا في سياستهم الإرهابية ومعاملتهم الفظة مع السجناء الشيوعيين. فبعد أن نقل السجناء من سجن بغداد السياسي إلى سجن بعقوبة وجردوهم هناك من كل مكتسباتهم وصاروا يعاملون بأدنى من معاملة السجناء الاعتياديين.

التفتت السلطات بعد شهر إلى إخوانهم في سجن الكوت، وراحت تعاملهم بذات الفظاظة واصطنعت مختلف الذرائع للتحرش بهم تمهيدا للهجوم عليهم. وطوال ما يزيد عن الشهر واصلت استفزازهم تارة باسم محاكمتهم على مذكرة قدموها الى الحكومة تدعى هذه أنهم أهانوها فيها، وتارة باسم إهانة مدير السجن وأخرى باسم الاعتداء على حراس السجن! وقطعت الأرزاق والماء عنهم، فاضطروا لحفر بئر ليتزودوا منه بالماء وراحوا

14. الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي ص 601.

15. الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص 41.

يتغذون بما كانوا يوفرونه من أرزاق مما كانت تحمله لهم عوائلهم من مواد غذائية قبلا، وقللوا تغذيتهم إلى الحد الأدنى. وبعد ايام سمع أهالي الكوت نداءات استغاثة من السجناء، فعمت المظاهرات الصاخبة مدينة الكوت في 4 آب، وسارعت الحكومة إلى إرسال القوات السيارة. وتلاها إطلاق الرصاص على السجناء وقتل اثنين منهم. فاضطرت الحكومة إلى إيفاد وزير الشؤون الاجتماعية، وقد تأكد لهذا أن حراس السجن هم الذين اطلقوا الرصاص وتسببوا في قتل السجينين. واتفق مع السجناء على إنهاء الإضراب وإدخال الأغذية لهم، ونقلهم إلى السجن الذي خصصته الحكومة للسجناء السياسيين. إلا أن إدارة السجن عادت بعد مغادرة الوزير إلى معاملتها القاسية السابقة. وفي ٢ أيلول 1953، دخلت قوات كبيرة من البوليس وحراس السجن إلى داخل باحة السجن بحجة إجراء التفتيش. ورغم أنهم اجروا «الجرد» الذي ينشدونه، والذي دام 13 ساعة، وكان يعني تجريد السجناء من كل شيء، وتم هذا بهدوء، فاجأتهم إدارة السجن بطلب نقل 15 سجينا من الشيوعيين اليهود إلى سجن نقرة السلمان. وفيما هم بين أخذ ورد انقطع التيار الكهربائي وعم السجن الظلام وراح البوليس والحراس يضربونهم بالرصاص.. وانتهت المذبحة بقتل ثمانية سجناء وجرح 94 سجيناً منهم، وهكذا لم ينج من السجناء المئة والواحد والعشرين سوى 19 سجينا باعتراف اللجنة الحكومية التي أرسلت للتحقيق في الامر.[16] وقد ظلت الحكومة تتستر على المجزرة أسبوعا كاملا حتى افتضح الأمر واضطرت إلى إذاعة النبأ. وفور إذاعته ثارت ضجة كبيرة، وكما يقول الحزب الوطني الديمقراطي في مذكرته الاحتجاجية:

«أخذ الناس يتناقلون أخبار هذا الحادث الجديد بألم بالغ حتى صار حديثهم الشاغل في كل مكان بالرغم من سكوت الحكومة وبالرغم من منع الصحف ووكالات الأنباء من نشر أي خبر عنه» [17]

وقال أيضا:

«إنه يستنكر استمرار هذه السياسة التعسفية، ويطالب بوضع حد لها، تلك السياسة التي وضعت العراق في مصاف أشد البلاد رجعية

---

16. نشر التقرير كاملًا في جريدة (الدفاع) في العدد 306 بتاريخ 23 أيلول 1953، الحسني، ج 9، ص 47.

17. الجادرجي. المصدر السابق، ص 604.

في العالم وأكثرها تنكرا لحقوق الإنسان»[18] .

واحتج حزب الاستقلال أيضا على المذبحة التي قال عنها إنها جاءت

« بشكل من البشاعة والفظاظة بحيث لم تستطع الحكومة ان تكتم أمرها أكثر من أسبوع واحد ولم تر مفرا من إذاعة بيان بشأنها في 9/9/1953 بعد أن انتشر خبرها بين الناس وأحدث استياء عاما».

وأنهى مذكرته بقوله:

«يستنكر حزب الاستقلال هذه السياسة التعسفية التي تكررت مظاهر تطبيقها في السجون بأشكال تزداد فظاعة مرة بعد أخرى»[19]

« وقد اضطرت وزارة جميل المدفعي إلى الاستقالة بعد أن زعزعت هذه المجازر الثقة بها»[20]

قبل أن نختتم الفصل، لابد لنا أن نتوقف عند لون آخر من مآثر الشيوعيين في سجونهم في تلك الفترة، ونعني بها محاولات الهروب المتكررة من السجون بأساليب حيرت خصومهم. لقد وجه اللوم الى فهد ورفيقيه لأنهم لم يفكروا بالهروب من السجن والالتحاق بالحزب وقيادته من جديد. وقد اشتد هذا اللوم بعد أن اعيدت محاكمتهم وحكم عليهم بالإعدام ثانية. ونفذ هذا الحكم فيهم. كان فهد يرى أن تحريك الجماهير ودفعها للمطالبة بأطلاق سراحهم، لاسيما حين لاحت امكانية كهذه بعد وثبة الشعب في كانون الثاني عام 1948، سيوفر للحزب وضعا أفضل للنضال، ويرغم الحكم على الاعتراف بشرعية نشاطه. أما وقد وجهت للحزب ضربة عنيفة وبات يتعذر تحقيق هذا الأمر بعد أن اعتقلت قيادة الميدان، وبانت له خيانة مالك سيف، وازداد احتمال محاكمته من جديد والتخلص منه، فقد تساءل عديدون لماذا لم يقدم فهد على الهروب بعد أن علم بما حَل للحزب!

بيد أن ما أحجم فهد عن فعله حققه تلامذته و بتكرار ملحوظ من

---

18. المصدر السابق، ص 605.

19. الحسني، ج 9، ص 49.

20. المصدر السابق، ص 50.

بعد. وكانت تحركهم إلى ذلك عدا عن فورة الشباب وشعورهم بحاجة الحزب إلى كوادر قيادية ذات مراس بالنضال، النزوع اليساري الذي أشرنا إليه من جانب وروح الإقدام والتحدي واسترخاص التضحية التي شاعت لديهم في تلك السنوات من الجانب الآخر. إذا كان عزمهم وجرأتهم قد مكنتاهم من تحقيق ما يشبه المعجزات في هذا الشأن، فإن روح المنافسة التي سادت العلاقات ما بين من انبرى لقيادة الحزب يومئذ، أيضا، قد أفسدت عليهم كثيرا مما حققوه.

كانت أول محاولة للهروب الجماعي[21] قد تمت في شباط 1952 من سجن الكوت. وقد تمت بحفر نفق تحت الأرض من داخل السجن إلى خارجه. وكان على رأس الذين تولوا الحفر آرا خاجادور وحميد عثمان ومهدي حميد وجاسم التاجي وآخرون. وقد خرج الذين تقرر هروبهم عبر النفق إلى خارج السجن، لكنهم لم يجدوا الدليل والسيارة التي كان من المنتظر أن تنتظرهم في المكان والموعد المحددين وتقلهم إلى الحدود مع إيران. فراحوا يسبرون في براري الكوت حتى وقعوا في أيدي البوليس على نحو ما يروي زكي خيري في مذكراته[22]، وعزيز الحاج أيضاً[23]. ولم ينجُ منهم سوى عزيز الحاج الذي وصل إلى بغداد وحاول أن يلتجئ إلى بيت أحد أصدقائه في الكرادة الشرقية لكن زوجة صاحب البيت ارتعبت وسلمته إلى البوليس. لقد برهنوا بحفر النفق أنهم يحسنون الإقدام والتنفيذ لكنهم يسيئون التقدير والتخطيط. فلم يحسبوا لكثير من الأمور المهمة والمحتملة حسابا جيداً. وهكذا فشلت العملية.

وكانت المحاولة الثانية للهروب الجماعي قد تمت من سجن بعقوبة بعد ثلاث سنوات من الأول وجرت، كما الأولى، من خلال نفق تم حفره من غرفة صغيرة كانوا يخزنون فيها موادهم الغذائية. وكانت هذه المرة أشق وأخطر. ففي السجن يزدحم ما يزيد عن المئتين والخمسين سجينا يدورون في ساحة مبلطة بالكونكريت لا تزيد مساحتها عن الألف متر مربع والحراس يطلون عليهم من فوق، وتنيرها المصابيح الكهربائية القوية.

لقد كان حفر النفق عملا هندسيا معقدا. فعدا عن أن النفق كان

---

21. كانت حالة الهروب الأولى قد أقدم عليها الكادر الشيوعي المتقدم رشيد عارف، نائب الضابط الذي كان قد شارك في المؤتمر الأول للحزب. وقد فر من القطار الصاعد إلى بغداد.

22. زكي خيري، ص 160.

23. عزيز الحاج، ذاكرة تحت الطلب ص 36-41.

أطول بكثير هذه المرة (قرابة 40 – 50 مترا)، والأرض إلى مسافة غير قليلة مبلطة بالكونكريت السميك، وكان يتوجب حفره تحت ثلاثة جدران، وعروق الأشجار الضخمة التي تحيط بالسجن تمتد في كل الاتجاهات والمياه الجوفية قريبة جدا من سطح الأرض. وكان على الذين يتولون حفر النفق أن يتخلصوا من تربته بصورة من الصور، وأن لا يبقوا لها أثرا يمكن أن يشك فيه الحراس الذين يتولون عد السجناء يوميا. والأخطر من كل هذا، كان على الذين يحفرون النفق أن يواصلوا عملهم دون أن يعرف السجناء ذاتهم ما يجري خشية أن لا يفشي أحدهم سر الأمر. ومرة أخرى تفشل خطة للهروب ويلقى القبض على الهاربين في أطراف بعقوبة، لأنهم لم يجدوا الدليل الذي تقرر أن يخصصه الحزب في الموعد والمكان المحددين. ولم يسلم سوى عبد اللطيف الرحبي الذي كان من أبناء المنطقة والذي أخذ طريقه نحو قريته، بهرز وحين زار قائد الفرقة العسكرية وحاكم التحقيق السجن، واطلعا على النفق، لم يستطيعا كتم إعجابهما بالعمل الهندسي الذي حققه السجناء بأدواتهم البدائية.

ومع ذلك، فلم تكن كل محاولات للهروب فاشلة. إذ أمكن تهريب بعضهم بوسائل أخرى برغم كل حذر السلطات. ولعل من أطرف عمليات للهروب من السجن ما جرى في السجن السياسي في بغداد عام 1952. إذ ادخل إلى السجن أثناء «المواجهة» الأسبوعية للسجناء ثلاثة من الشباب كان بينهم إبراهيم الحريري، ليحلوا محل ثلاثة من السجناء تقرر تهريبهم. ولدى مواجهة العوائل، اختلط السجناء الثلاثة بالعوائل بعد أن غيروا ملابسهم وهيئتهم وخرجوا معها من باحة السجن المخصصة للقاء بالعوائل. ولم يشك الحراس بشيء، فالتعداد الذي أجري للسجناء كان صحيحا. وأمضى الشبان الثلاثة أسبوعا كاملا في السجن ليخرجوا بعده في المواجهة الأسبوعية التالية مع العوائل، واكتشف الحراس الأمر ولكن بعد فوات الأوان. لقد دفعت محاولات السجناء الشيوعيين المتكررة هذه حكومة نوري السعيد في النصف الثاني من العقد إلى أن تبنى سجنا حصينا خاصا بالسجناء الشيوعيين في بعقوبة بالمواصفات التي أرادها الأمريكان [24]

24. جاء في تقرير بحثه مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة عام 1955 في إطار مناقشة الشيوعية في العراق وفي بلدان أخرى، حول السجون: طالما لا يوجد عزل بين السجناء السياسيين والسجناء المجرمين، وأن السجون في العادة قد غدت مدارس للتدريب الشيوعي، لذلك ينصح بمد الإصلاح إلى ميدان السجون في العراق. ويقتضي هذا إرسال ضباط السجون الواعدين إلى مدارس البوليس في الولايات المتحدة عن طريق برامج تبادل الأشخاص أو برامج الإدارة العامة. كذلك يوصي التقرير بأن تتكفل وكالة المخابرات المركزية C I A بالأمر، وخصصت له المبالغ اللازمة

، واختـارت لإدارتـه ضابطاً غايـة في الفظاظـة وسـوء الخلـق.

Foreign Relations of the United States. 1955--1957. Volume XII, p. 986

7

خطوة إلى الأمام و...

فيما كان الحزب ينصرف لتدارك آثار الاعتقالات الواسعة التي شملت أعضاءه وكوادره وأصدقاءه إثر ضرب انتفاضة تشرين 1952، وبينما كان ينشغل في صراع داخلي غير مبرر انجَر إليه بفعل السياسة اليسارية المتشددة التي سار عليها في إدارة الصراع الفكري لحل المسائل الفكرية والسياسية المختلف عليها والذي انتهى إلى انشقاق جماعة (راية الشغيلة) وتكوينها مركزا منافساً، وجه البوليس ضربة مفاجئة له تمثلت باعتقال سكرتيره بهاء الدين نوري، وثلاثة من كوادره في 13 نيسان 1952.

كان اعتقال بهاء الدين نوري مفاجئاً. وفي بادئ الأمر لم يكن البوليس يعرف هوية من اعتقلهم في الدار التي هاجمها في الأعظمية لمجرد الاشتباه. لكنه سرعان ما أدرك أنه قد نجح في اصطياد قائد الحزب. إلا أن هيبة الحزب، كما يبدو، والسمعة العريضة التي اكتسبها سكرتيره طوال الأعوام الأربعة التي قاد فيها الحزب، قد أرغمت البوليس على تجنب تعذيبه أسوة بالآخرين. إلا أن ذلك لم يمنع الحكام من التخطيط للانتقام منه ومن الحزب للهزائم التي ألحقها بهم طوال هذه الأعوام. لذلك شرعوا يعدون العدة للقضاء عليه على نحو ما فعلوا مع قادة الحزب السابقين. وكانت الأوضاع السياسية مناسبة لذلك. فمنذ بضعة أشهر أخمد الحكم انتفاضة شعبية خطيرة، والأحكام العرفية ما تزال تخيم على البلاد، والمعتقلات تزدحم بالمعتقلين، والمجالس العرفية ما انفكت تصدر الأحكام دون انقطاع، والنشاط يجري لإعداد الطبخة التي كان يهيأ لها لربط البلاد بمشاريع «الدفاع عن الشرق الأوسط». ويجري العمل حثيثا لتمهيد السبيل أمام النفوذ الأمريكي باسم «مساعدات الأمن المتبادل».

أدرك الحزب أن حياة رفاقه الأربعة في خطر. لذلك سارع إلى تنظيم حملة استنكار واسعة للدفاع عنهم وإنقاذهم من الإعدام. فعمد إلى إصدار بيان ضافٍ يفضح فيه نوايا الحكم. وأرسل مذكرة احتجاج إلى سكرتارية الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن والمنظمات والأحزاب الديمقراطية في العالم يدعوهم فيها إلى ممارسة الضغط على الحكومة العراقية، وراحت برقيات الاحتجاج تتوارد على الحكومة العراقية من الداخل والخارج. وتألفت الوفود من أبناء الشعب للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين. ورغم أن بعضهم كان يتعرض للاعتقال بدوره، إلا أن الوفود والاحتجاجات ظلت تتواصل.[1] وتطوع كثير من المحامين للدفاع عنهم، حضر منهم في يوم محاكمتهم 26 محاميا، بينهم نواب وشخصيات سياسية معروفة مثل عبد الرزاق الشيخلي وحسين جميل ونجيب الصائغ وتوفيق منير وغيرهم.

وفي المجلس العرفي العسكري دافع بهاء الدين نوري عن شعارات الحزب بقوة، وقال إن القضية التي يحاكم من أجلها لا تنفصل عن قضية حرية الرأي واعتناق المبادئ، ولا عن قضية طموح الشعب العراقي الكادح إلى السلم والتحرر. وقال أيضا إنها ترتبط بقضية الإرهاب. وهاجم سياسات الحكم التي تنافي مصالح الشعب. وأعلن أنه يفخر بكونه شيوعيا وأن المعاملة الفظة التي عومل بها في الاعتقال لم تزده إلا حباً للحزب والجماهير وتعلقه بهما. وحاول رئيس المجلس العرفي العسكري أن يستدرجه للقول بما يخالف ما ذهب إليه ميثاق الحزب بشأن النظام الملكي تحت طائلة التهديد المبطن بالإعدام طبقا للقوانين يومذاك، إلا أنه دافع بقوة عن برنامج الحزب وما فيه من أهداف.[2] ولكن إزاء اتساع حملة الاستنكار المحلية والإقليمية والعالمية، والموقف الجريء للمتهمين، اضطر المجلس العرفي العسكري إلى التخلي عن فكرة الإعدام واستبدالها بالسجن المؤبد. وكان ذلك نصرا للحزب الذي كان قبل أربع سنوات فقط قد خسر قيادته في محاكمة مماثلة.

تسلم كريم أحمد الداود، المعلم الكردي المفصول ذو الاصل الفلاحي، سكرتارية اللجنة المركزية للحزب، والتي كانت تضم إلى جانبه كلا من العامل من البصرة ناصر عبود والطالب المفصول من السليمانية عبد الله عمر محي الدين (كاكا فلاح)، والموظف من الكاظمية، سليم الجلبي.

---

1. القاعدة، العدد 33، السنة 11، أواسط أيار 1953.

2. مقتطفات عن (القاعدة) العدد 11، السنة 11، أواخر تشرين الثاني 1953؛ والعدد 12 لسنة 11 أواسط كانون الأول 1953.

مر الحزب في الفترة التي امتدت منذ اعتقال بهاء الدين نوري حتى منتصف عام 1955 في واحدة من أعقد فترات حياته. ففيما كان يواجه الحزب، والحركة الوطنية عامة، وضعاً صعباً نجم عن اندفاع الفئة الحاكمة في الانحياز بسرعة إلى ما كانت تسعى إلى تحقيقه كل من إنكلترا والولايات المتحدة من مشاريع عسكرية بدأت بتحالف تركيا وباكستان ويراد لها أن تضم كل دول الشرق الأوسط الأخرى على أن يلعب العراق فيها الحلقة الموصلة بين الدول العربية هنا والدول غير العربية، وأن يتم ذلك برغم المعارضة التي يبديها الشعب، كان الحزب يمر في أوضاع ذاتية مضطربة نشأت أولا عن السياسة اليسارية الانعزالية التي سار عليها طوال السنوات الأخيرة، كما نشأت كذلك بتأثير المناورات التي لجأ إليها حميد عثمان لتزعم الحزب. كما كان للانشقاق الذي أقدمت عليه مجموعة الكوادر الشيوعية في سجن بغداد والذي انتهى بتكوين مركز آخر منافس تأثيره السلبي في أوضاع الحزب التي نشير إليها.

لقد عمل حميد عثمان منذ أن دخل سجن نقرة السلمان على تدبير شتى المناورات لإزاحة من سبقه في قيادة المنظمة الحزبية في السجن وإشغال موقعه تمهيدا لفرض زعامته على الحزب. لم يكن حميد عثمان يمتلك ما يبرر هذا الطموح، لا خبرته السياسية ولا معارفه النظرية، حتى ولا معارفه العامة تؤهله لذلك. وأخيرا فإن تاريخه الحزبي لا يميزه بشيء. ولم تتوفر الفرصة لاختبار قدراته القيادية. فهو لم يترأس مركز الحزب إلا في أوضاع استثنائية مر بها الحزب ولفترة قصيرة جدا (من أوائل نيسان 1949 حتى 13حزيران 1949). أما حياته في السجن وتعامله مع الأحداث هنا فهي لا تبرر ذلك إطلاقا. فقد كان ميالا للتشنج والتطرف، وهو لا يتردد في دفع الأمور إلى حد التصادم دون أن يحسب للاحتمالات أي حساب. ولم يكن موقفه الجيد أمام محققي البوليس أمرا فريدا في بابه. فعديد من كوادر الحزب وقف موقفه.

لقد ظل حميد عثمان يسعى إلى تعزيز موقعه بين الكوادر الحزبية في السجن حتى بعد أن جاء بهاء إلى السجن وصار يتصدر المنظمة. حتى إذا جرد الأخير من مسؤولياته الحزبية القيادية بعد أن حوسب على سياساته اليسارية الانعزالية حين كان على رأس الحزب، وميله إلى الانفراد بالعمل القيادي، وهي محاسبة لم تجر بمعزل عن إيحاءات حميد عثمان ذاته، راح هذا، أي حميد عثمان، يعمل لا لآن يغدو منظما للمنظمة الحزبية في السجن وحسب، وإنما لكي يصبح قائدا للحزب. وراح يعمل بدهاء لإقناع الكادر الحزبي في السجون بذلك، ولم يتم هذا بالطبع بمعزل عن شيوع روح عبادة

الفرد التي كانت تتفشى يومذاك في الحزب وفي الحركة الشيوعية الأممية أيضا. لهذا فحين تسلم كريم أحمد سكرتارية الحزب كان قد آمن بأن قائد الحزب الفعلي هو حميد عثمان، وراح يشاوره في أهم الأمور. وتشاء الصدف أن ينقل حميد عثمان والكوادر التي التفت حوله في ذلك العام إلى سجن بعقوبة، حيث الاتصالات بالحزب أسهل وأكثر، ويصدر هنا مجلة (كفاح السجين الثوري) ليعالج من خلالها هو والآخرون مختلف الأمور فيزداد تأثيره في رسم سياسات الحزب.

لهذا السبب تأرجحت سياسات الحزب وخطابه إلى الجماهير في تلك الفترة بين الانشداد إلى سياسات الماضي المتياسر والمتفاقم الآن بتأثر حميد عثمان والتطلع الجاد إلى حَل العقد التي تعترض سبيله وفق خط جديد وعملي كان يدفع إليه عاملان: أولا تأثر الحزب بالانحسار الذي كان يطرأ على الاتجاهات اليسارية المتطرفة في سياسات الأحزاب الشيوعية في كل من سوريا ولبنان وإيران واستبدالها الدعوة إلى الأنظمة الوطنية الديمقراطية والجبهات الوطنية بدعوتها السابقة إلى الأنظمة الديمقراطية الشعبية، وبليغة الدلالة هنا إشارة جريدة (القاعدة) إلى تحول حزب توده في إيران من موقفه الخاطئ السابق المعادي لحكومة مصدق التي أممت النفط إلى موقف الدعم لهذه الحكومة وتأكيده على أن الجبهة الموحدة يجب أن تبنى على أساس شعارات الحد الأدنى الضرورية للنضال ضد الاستعمار في هذه الفترة.[3] أما العامل الثاني فيتمثل في تنامي نضج الكوادر الحزبية وتزايد تعرفهم على الأدب الماركسي. ففي تلك الفترة كثر عدد الذين عادوا إلى الوطن من أوربا بعد أن أنهوا دراساتهم وهم يحملون معهم صوراً عن تقاليد النضال الثوري في هذه البلدان. وتأثروا بنضال الأحزاب الشيوعية فيها، لاسيما في فرنسا وإنجلترا. وطرحوا أفكارا طموحة لتطوير الثقافة الثورية في العراق، كما يستدل من إصدار مجلة (الثقافة الجديدة) التي سرعان ما احتلت مكانة مرموقة لدى المثقفين والساسة الوطنيين. كذلك تنامت علاقات الحزب بالأحزاب الشيوعية، وتزايد اطلاع أعضائه على تجارب هذه الأحزاب من خلال ما تنقله القاعدة عن الصحافة الشيوعية الأجنبية ومطبوعات مكتب الإعلام الشيوعي (الكومنفورم) ومن خلال الاحتكاك المباشر في المهرجانات العالمية وغيرها.

إن تجربة انتفاضتين كبيرتين في بحر سنوات قلائل فرضت على الدوائر الاستعمارية البريطانية والأمريكية أن تنظر بجد إلى ضرورة إحداث

3. ملخص افتتاحية مردم بتاريخ 20 آذار 1954 المنشور في (القاعدة)، العدد 16 أوائل كانون الأول 1954.

تعديل في حكم العراق يؤمن لها و للأقلية الحاكمة دوام مصالحها، لاسيما بعد ان تنامى إنتاج وتصدير النفط، ونمت موارد البلاد كثيراً. وجاءت الإطاحة بالنظام الملكي المصري، والأحداث التي اقترنت بتأميم النفط في إيران، واندلاع انتفاضة تشرين في العراق لتؤكد لدى هذه الدوائر أهمية الإقدام على « تنفيس» معين في أوضاع العراق، برغم أنها ما فتئت تواصل التخطيط لجر العراق إلى مشاريعها العسكرية في المنطقة. و قد تزايد الحديث عن الإصلاح بوجه خاص بعد تنصيب فيصل الثاني على العرش وإنهاء وصاية عبد الإله في مساء أيار 1953.[4] وقد شجع الحديث عن «الإصلاح» و»التعمير» التزايد الكبير في عوائد النفط. وارتباطا بهذا نمت كثيرا قدرات الدولة على الإنفاق وما اقترن به من تحسن في مداخيل أوساط واسعة من الفئات الوسطية، وتزايد في أرباح الفئات البورجوازية. ويضع السفير البريطاني. تروتبيك، مسألة العلاقة ما بين استقرار الحكم والإصلاحات التي ترى الدوائر البريطانية ضرورة إدخالها على الحكم في العراق بوضوح تام في رسالة له إلى وزير الخارجية البريطاني، أنطوني إيدن، إذ يقترح:

> «إن حكومة جلالتها ينبغي أن تعلن على رؤساء الأشهاد اهتمامها بأن ترى الإصلاح والتقدم يسيران بسرعة أكثر في العراق. وأؤكد أيضا العلاقة الوثيقة بين الاستقرار في العراق وثباته في ترتيباتنا الدفاعية». [5]

على هذا الأساس جيء بحكومة فاضل الجمالي وأدخل فيها عدد من الذين يستوزرون لأول مرة بمن فيهم اثنان من «الجبهة الشعبية». إلا أن الأقلية الحاكمة، وعلى رأسها نوري السعيد، لم تحتمل حتى هذا التنفيس الجزئي، وما تمخض عنه في انتخابات أرشد العمري، لذلك عادوا سيرتهم الاولى، وشنوا هجوما واسعا على الحركة الوطنية قاده نوري السعيد بنفسه. في ظل هذه الأوضاع السياسية خاض الحزب صراعاته الداخلية لتحديد سياساته العامة والتي كانت موضع متابعة جادة من جانب الدوائر

---

4. انظر تقرير السفارة البريطانية الموجه إلى وزارة الخارجية البريطانية في 11 /ك 2, 1954. (مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 ـ 1958، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص 71).

5. British Foreign Office, FO 371 -63127-104665

الاستعمارية.[6]

انشغل الحزب في الأشهر الثمانية التي أعقبت اعتقال بهاء الدين نوري في مواجهة قضايا هامة. كانت هناك اولا حاجة إلى شن حملة واسعة لإنقاذ المعتقلين الاربعة من الموت الذي كان يدبر لهم. وقد شنها بنجاح، كما رأينا. كذلك خاض معركة مع السلطة دفاعا عن السجناء الشيوعيين الذين كانوا يتعرضون إلى اعتداءات خطرة أودت بحياة العديدين منهم. وقد استطاع أن يؤلب على الحكم كل القوى الوطنية والديمقراطية والرأي العام الشعبي والصحافة الديمقراطية في الداخل وفي عدد من بلدان العالم.

وكانت ثالثة المعارك تلك التي جرت في البصرة، وخاضها عمال النفط بتوجيه من المنظمة الحزبية الشيوعية هناك، التي كان يقودها حسين أحمد الرضي (سلام عادل). وقد ارتبطت هذه المعركة بروزه في مسرح الأحداث، وكانت اولى المعارك التي يقودها بنفسه. كان الرضي قد أنهى حكمه في سجن نقرة السلمان، وأرسل إلى الرمادي ليقيم هناك إجباريا عامين اخرين. وفور وصوله إلى الرمادي اتصل بالحزب عارضاً استعداده للهروب والالتحاق بالحزب. فدعاه الحزب ولبى هو دعوة الحزب في الحال.

وعهد إليه بقيادة لجنة المنطقة الجنوبية التي تقود المنظمات الحزبية في كل من ألوية البصرة والعمارة والناصرية. وعزز الحزب اللجنة أيضا بكوادر حزبية اخرى. إذ كان يعير أهمية خاصة للنشاط الحزبي هناك نظرا لمساهمة المنطقة الكبيرة في نضال الحزب طوال تاريخه. وسرعان ما دبَ النشاط في عمل الشيوعيين الذين يكثر بينهم العمال والكادحون الآخرون. وكان باكورة النشاط إضراب عمال باصات النقل، ثم إضراب لعمال اللاسلكي في ميناء البصرة. وفي 5 كانون الأول أضرب عمال النفط. وتولت لجنة من العمال تنظيمه والاستماع إلى آراء العمال لتحديد مطالبه، وأخرى لإجراء المفاوضات مع الشركة. ودارت مطالبهم الخمسة عشر حول تحسين شروط عملهم وتأمين المواصلات الضرورية لنقل العمال إلى مواقع العمل وزيادة الأجور. لقد حرص قادة العمال أن يجعلوا من الإضراب

---

6. جاء في تقرير سري لمجلس العمليات المشتركة مرفوع إلى مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة في 22 كانون الأول 1954 ما يلي: «هناك مؤشرات تدل على أن التقييدات الراهنة المفروضة على النشاطات السياسية قد يجري تخفيفها مما سيوفر فرصا أكبر أمام النشاطات العلنية (التاكتيكات المقلقة، الإضرابات، والمظاهرات.. الخ) من جانب الشيوعيين ومؤيديهم والتي ستسمح للحزب الشيوعي بزيادة تأييده الجماهيري».

Volume XII, p. 979 ,1957-Foreign Relations, 1955

مناسبة لتثقيف العمال بالنهب الذي تمارسه احتكارات النفط لثروة البلاد الأساسية. وقد حرصت لجنة الإضراب على تأمين الانضباط في صفوف العمال وتجنب كل ما يسيء إلى سمعتهم وإضرابهم. وقد التقى وزير الشؤون الاجتماعية، حسن عبد الرحمن، وهو عضو في الجبهة الشعبية، بالعمال وتوصل وإياهم إلى تحديد مطالبهم ووعدهم بالسعي إلى تأمين الاستجابة لها.[7] وقد اضطر أغلب أعضاء الحكومة إلى تأييد مطلب العمال في زيادة الاجور. إلا أن المسؤولين الإنكليز في الشركة سعوا إلى استفزاز العمال، وعمد أحدهم إلى إطلاق الرصاص على العمال وجرح أحدهم في يده، فأثار ذلك العمال، وسارع وزير الداخلية، سعيد القزاز، إلى الطيران للبصرة ليشرف بنفسه على كسر الإضراب، وعمد إلى توجيه البوليس لتفريق حشود العمال بالرصاص، وعلى الأثر سقط ثمانية جرحى من العمال توفي أحدهم في المستشفى. ولم يكتف بذلك، بل أصر على إعلان الأحكام العرفية في البصرة، وأغلق تسع صحف في بغداد كانت تنشر أنباء الإضراب. إزاء تطور الأوضاع في البلاد على هذا النحو، هبت حملة احتجاج واسعة أسهم بها إلى جانب الحزب كل من الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وأسرعت الجبهة الشعبية إلى سحب وزيرها في الحكومة احتجاجا على إعلان الأحكام العرفية وضرب العمال، وكانت تصل إلى جريدة الاهالي الاحتجاجات الجماهيرية التي تحمل مئات وآلاف التواقيع على حد قول كامل الجادرجي التي كان يجمعها الشيوعيون والتي تحتج على اضطهاد الحريات.[8] ومع أن الإضراب لم يحقق جميع مطالبه، إلا أنه هز البلاد هزاً، وزاد من هيبة الحزب والحركة الوطنية عامة.

أما بالنسبة إلى أهميته كتجربة نضالية للحزب فتكمن في التعامل الديمقراطي مع الحدث. فقد جرى التشاور لشنه مع القاعدة الجماهيرية من جانب والهيئات القيادية للحزب من جانب آخر وحسب لكل امر حسابه فقد جرى الاتصال بمجموعات العمال في المنشآت المختلفة التابعة للشركة. وتم تحديد المطالب بالتشاور مع كل مجموعة من العمال. وكل خطوة فيه كانت تتخذ بعد الاستماع إلى آراء العمال في المنشآت المختلفة والتنسيق فيما بينها. ولكيلا تنفرد اللجنة المنطقية وسكرتيرها حسين أحمد الرضي باتخاذ قرار الإضراب جرى التشاور مع قيادة الحزب فأوفدت هذه كريم احمد للاطلاع على الوضع مباشرة وإبداء الرأي.[9] إن الحرص

7. محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة. الجزء الثالث، ص 1047.

8. الجادرجي، المذكرات، ص 625-627.

9. بهاء الدين نوري، ص 136.

على هذا النوع من التعامل مع الأمر دفع العمال إلى خوض الإضراب حتى النهاية دون أن يفقدوا تماسكهم ومعنوياتهم رغم الهجوم الواسع الذي شنته الفئة الحاكمة ضدهم. أما بالنسبة إلى سكرتير اللجنة المنطقية فقد كشفت التجربة عن قدراته القيادية وأهلته لخوض معارك أكبر من بعد.

بيد أن أهم الصراعات التي خاضها الحزب يومذاك تلك التي جرت داخله لتحسين تركيب وضعه القيادي. كان قد جرى الإعلان منذ عام 1952 عن تكوين اللجنة المركزية للحزب بعد أن ظل بهاء الدين نوري ينفرد لوحده بالقيادة. وكما يذكر بهاء أنه قد اختار بنفسه أعضاءها السبعة، وأن تشكيلها لم ينه أسلوب القيادة الفردية البيروقراطية السائدة آنذاك وكونه قد بقي في الواقع «فوق اللجنة المركزية كما كان كل مسؤول آخر فوق هيئته التي كان سكرتيراً لها» وكما يذكر أيضا «لم يكن هناك قدر من الانتظام في اجتماعات اللجنة المركزية، ولم يكن اعضاؤها في المستوى الفكري والسياسي الذي يفترض ممارسة القيادة الجماعية».[10] وكما المحنا من قبل، أن هذه اللجنة لم تجتمع في الواقع ولو لمرة واحدة، وإنما كان بهاء يلتقي بكل واحد من أعضائها على انفراد ليستمع الى رأيه في القضية التي يطرحها هو. وكما يلاحظ سكرتير الحزب لاحقا، سلام عادل في اجتماع سكرتارية اللجنة المركزية في أيلول 1962 «إن إعلان تكوين اللجنة المركزية عام 1952 لم يمثل من وجهة النظر العملية خطوة إلى الأمام. إذ لم يعبر في حينه عن حقيقة قيام لجنة مركزية تأخذ على عاتقها مهمة القيام بقيادة الحزب، بل استغل هذا الإعلان لتجميد مطالب بعض المنظمات في الحزب بتشكيل لجنة مركزية، وبغرض تخدير يقظة تلك المنظمات وصرف انتباهها عن ذلك المطلب الهام وبالتالي لغرض تثبيت القيادة الفردية في الحزب».[11] لقد ظل الحزب أسير اليسارية الانعزالية في مجالي العمل السياسي والتنظيمي حتى أواسط عام 1953 برغم ما قام به من «إنجازات باهرة»، «ففي هذا التاريخ أدرك الحزب ما يعانيه من ارتباكات سياسية وتنظيمية وخططية وإيديولوجية».[12]

في الأشهر التالية، بدأ عمل جدي لتحسين الوضع القيادي في الحزب. ويفهم من ملاحظة سلام عادل في اجتماع سكرتارية اللجنة المركزية في أيلول 1962، أن هذا الموضوع قد صار هماً يشغل بال المنظمات الحزبية. لقد

---

10. بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 106 / 107.

11. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل، الجزء الثاني، ص 218.

12. القاعدة، العدد 1 و 2 (غير واضح طباعياً)، السنة 12، أواسط شباط 1954.

كانت هذه المنظمات قد تربت منذ أيام فهد على التمسك بأهمية الوحدة الحزبية والحرص على محاربة كل ما يسيء إلى هذه الوحدة أو يضعف من شأنها. وغدا هذا الأمر تقليدا أساسيا من تقاليد الحزب. واستنادا إلى هذا التقليد، التفت المنظمات الحزبية حول القيادات التي انبثقت من قواعد الحزب ذاته رغم أن هذه القيادات لم تبرهن دائما على أنها آهلة لأن تقود الحزب. وفي مسار العمل الحزبي واتساعه كثيرا وتعقده مع الأيام، وتشعب ميادينه وأدواته، بات تحسين الوضع القيادي للحزب أمرا ملحا. وقد دفع إلى هذا التحسن، كمل لاحظنا سابقاً، أمران: تغيرات في مواقف الأحزاب الشيوعية المجاورة من جانب، وتنامي النضج والوعي لدى كادر الحزب في أجواء النضالات المتواصلة التي كان يخوضها، وتزايد اطلاعه على الأدب الماركسي العالمي وخبرة الأممية الشيوعية من جانب آخر.

ومع ذلك، فإن خطابه الجماهيري ظل يتأرجح ما بين الانشداد إلى ما درج عليه من ترديد للمسلمات الإيديولوجية، والشعارات التي اعتاد استخدامها من قبل دون تمحيص، وطرح الشعارات العملية التي يمكن أن تفهمها الجماهير وتسير وراءها عن قناعة. ويظهر أن توفير القناعة بتعديل خط الحزب لم يكن بالأمر الهين مع استمرار تأثير حميد عثمان وهو في سجنه. فبمناسبة الاحتفاء بثورة أكتوبر الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، وكان من عادة (القاعدة) أن تكرس عددا خاصا بالمناسبة، يختتم مركز الحزب في بغداد تحيته بالهتاف بالشعارات التي تمجد الاتحاد السوفييتي ومن بينها الشعار التالي: «ليعش نضال شعبنا بقيادة الاتحاد السوفييتي الجبار من أجل الاستقلال الوطني والحرية والسلم»، وتنهي لجنة الفرع الكردي للحزب التي كان يقودها كاكة فلاح تحيتها بقولها:

> «إن ثورة أكتوبر ودروسها وانتصاراتها [...] الباهرة تدفعنا إلى الأمام أبداً لتحقيق الاستقلال الوطني والسلم والديمقراطية»

بينما ينادي سكرتير المنطقة الجنوبية في تحيته العمال والفلاحين والكادحين عامة وجميع أعداء الحروب الاستعمارية والناس الشرفاء من مختلف القوميات داعيا إياهم إلى رص الصفوف من أجل نقاباتهم المجاهدة وزيادة أجورهم ومن أجل الأرض والجمعيات الفلاحية وتخفيض بدل الملاكية، ومحاكمة المعتدين على السجناء السياسيين ومن أجل جبهة وطنية موحدة ضد الاستعمار الأنكلو- أمريكي والرجعية المحلية

السوداء.[13]

وبعد شهر تكتب (القاعدة) داعية إلى جبهة تجمع العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية (الحرة)، المؤهلة إلى تكوين حكومة ديمقراطية شعبية، حكومة تتألف من سلطة العمال والفلاحين والبرجوازية والبرجوازية الوطنية (الحرة) تحت قيادة الطبقة العاملة. أما القوى «التي يعول عليها الوطنيون الآمال فإنها غير ثابتة تتغير اتجاهاتها وأهدافها والتزاماتها بين لحظة وأخرى بمقدار ما ينجح المستعمرون من تدهين (زردومها) وأنها أيضا تنتمي إلى عائلة البورجوازية الصغيرة والوطنية ولكنها غير ثورية ولا تحمل اتجاهات طبقتها وسياستها الوطنية الديمقراطية، بهذا فمن الخطورة بمكان الإقدام للتعاون معها، باعتبارها أقرب الجماعات إلى المستعمرين بعد الفئة الحاكمة الفعلية».[14] ويهاجم المقال ذاته حزبي (الجبهة الشعبية) وحزب (الاستقلال). وهكذا تواصل قيادة الحزب تأرجحها تبعا للاتجاهات المتضاربة فيها.

في كانون الثاني 1954، دعا كريم أحمد، سكرتير اللجنة المركزية، إلى عقد اجتماع للجنة لمناقشة وإقرار تقرير أعده بالتشاور مع أعضائها بعنوان (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب). وفي هذه المناسبة دعي حسين أحمد الرضي إلى المشاركة في الاجتماع، كما يقول كريم أحمد، بعد أن قررت اللجنة ضمه إليها كعضو وليس مرشحا، وساهم مساهمة فعالة في إغناء التقرير.

سنتوقف عند التقرير بشيء من التفصيل لأنه يعكس الخط الذي قررت قيادة الحزب أن تسير عليه لتعديل الخط السابق. يوجه التقرير نقده إلى القيادات التي تعاقبت على الحزب منذ اعتقال فهد في 18 كانون الثاني 1947، ويتوقف بوجه خاص عند قيادة بهاء الدين نوري ويصفها بالبيروقراطية والفردية، وأنها انحرفت عن القيادة الجماعية والديمقراطية المركزية، وكانت تدخل المعارك دون أن تحدد الاتجاه الذي ينبغي أن تتوجه نحوه، ودون أن ترسم خطة لها. وتحدث عن المهمات السياسية التي تواجه الحزب ووضع على رأسها مهمة إقامة الجبهة الوطنية ضد الاستعمار وأعطى وصفا ضافيا الهيمنة الاستعمارية على البلاد وأشكالها، وقال إن سبيلنا للتخلص من هذه الهيمنة هو تحقيق اتحاد جميع القوى المناوئة للاستعمار والحرب في جبهة كفاح وطني عظيم. وشدد على تعبئة أوسع

13. القاعدة، العدد 10، السنة 11. أواخر تشرين الثاني 1953.

14. القاعدة، العدد 12، السنة 11، كانون الأول 1953.

قوى الجماهير فيها، لاسيما من العمال والفلاحين، وأنها لا تعني مجرد التوقيع على منهاج مشترك، وإنما هى مسألة الاتفاق على أعمال مشتركة.

وميز التقرير بين الحزب الوطني الديمقراطي والذي طالب بنقد خطواته المعرقلة والخاطئة باتجاه تقويته، وبين الأحزاب الأخرى التي وصفها بالرجعية والمساومة وخلط فيها بين جماعة نوري السعيد وجماعة صالح جبر ومن يسير في ركابيهما والأخوان المسلمين والبعث العربي وبين الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال.

وأكد على أهمية تعزيز قوى الحزب الشيوعي ذاته، وحذر من خطر توسيع الجبهة على حساب قوى الحزب. وهاجم الدعوة إلى الحياد وميز بين الحياد الذي تدعو له «عصابات جاسوسية مرتشية»، وأدخل في إطار هذه العصابات قادة حزب الاستقلال والبعث العربي و الإخوان المسلمين والجبهة الشعبية ووصفهم بأعداء السلم والديمقراطية، وأنهم بتبنيهم شعار الحياد يهدفون إلى تجميد قوى معينة من النشاط في حركة السلم، وتبريرالهجوم على الاتحاد السوفييتي وبين دعاة الحياد الذين يعادون الاستعمار والحرب، لكن ثقتهم ضعيفة بمعسكر السلام.

وتحدث بعدها عن الحكومة التي تنشدها الجبهة، وميز بينها وبين الحكومات الأخرى التي تصل إلى دست الحكم، والتي قد يضطر الاستعمار إلى الإتيان بها تنفيسا لوضع متأزم، وأعطى مقاييسه للموقف من ألوان الحكومات التي تؤلف على هذا النحو، ولخصها بموقفها هي من الاستعمار العالمي، أي من الاستعمار الأنكلو - الأمريكي ومن معاهدة 1930، ومن وجود الجيوش والشركات الاحتكارية، ومن حريات الشعب.

وتناول التقرير نشاط الحزب في الميدان الفكري وأشار إلى اهتمامه بإصدار الكراريس حول القضايا المهمة التي تواجه الحزب وإلى عنايته بنشر ما يصدر عن مكتب الأنباء الشيوعي. وتناول بوجه خاص موضوع ميثاق الحزب القديم والمعدل ونبه إلى أن فهد ركز على الأهداف الوطنية والديمقراطية الآنية آخذاً بالاعتبار المستوى الثقافي والسياسي لمجموع الحزب وتجنب الحديث عن أهداف الحزب البعيدة لكيلا يربك، أعمال الحزب ويعزله عن الجماهير. وعلى هذا الأساس أخذ التقرير على الميثاق المعدل كونه خلط بين الأهداف البعيدة والآنية وأدى إلى أخطاء مربكة.

وتوقف عند موقف الحزب من القضية القومية للشعب الكردي، وأكد أنه يعترف بحق الأكراد في تكوين دولة مستقلة لهم. لكنه عاد لينبه أن ما يواجه الشعبين، العربي والكردي الآن هو الحاجة إلى توحيد كفاحهم

للتخلص من الاستعمار والرجعية. وحين يجرى الحديث عن حق الشعب الكردي في تكوين دولته المستقلة، فينبغي ألا يغرب عن البال أن تكون هذه الدولة منفصلة أولا وقبل كل شيء عن الاستعمار. بهذا، فإن الحزب إذ يحذر العرب من الشوفينية العربية، يحذر كذلك الأكراد من الشوفينية الكردية، وهو يحذر كلا الشعبين. من الاتجاهات التي تشكك في وحدة الكفاح ضد الاستعمار والاضطهاد القومي، وفي سبيل السلم والاستقلال والأرض.

تناول التقرير باستفاضة موضوعة الانعزالية، وأكد أنها ثمرة السياسات اليسارية في السياسة والتنظيم. وارتباطاً بهذه ناقش مسألة الكادر وانتقد اختيار الكادر لا على أساس الكفاءة والمؤهلات والنضج السياسي والتنظيمي وسلامة الاتجاه السياسي والصفة الطبقية وإنما على أساس الرضا الشخصي. وأكد في هذا الشأن على أهمية مشاركة الكادر بالأعمال الإيجابية بغية تدريبه وتصليبه وتزويده بالخبرة العملية، فالجماهير هي المدرسة الكبرى التي تربي القادة. وشدد أيضا على أهمية الارتقاء بالمستوى النظري للكادر.

وكرس حيزاً للحديث عن أهمية النقد والنقد الذاتي، وأهمية رقابة القاعدة على القيادة والعكس كذلك، والحاجة الى بعث الشجاعة لدى أعضاء الحزب وأصدقائه لممارسة النقد والنقد الذاتي والارتقاء بيقظة أعضاء الحزب ومستوياتهم الفكرية لكي تصبح لديهم القدرة على تمييز الأخطاء وانتقادها.

وتحدث عن الانتهازية، وهاجم جماعة (راية الشغيلة) وأشار إلى الأضرار التي ألحقتها بالحركة بسبب انشقاقها. وأنهى التقرير حديثه في هذا الباب بالإشارة إلى ضرورة سيادة المسؤولية الجماعية، والقيادة الجماعية والحاجة إلى فرض رقابة حزبية واسعة ودقيقة على سلوك القيادة وبالعكس، ورفع اليقظة الثورية ضد الجواسيس ومحاولات الاندساس، وأهمية الضبط والتمسك بوحدة الحزب، والعمل على توسيع قاعدته. وكرس حيزاً للحديث عن احترام حقوق العضوية والآثار الضارة التي أحدثها عدم مراعاة هذا الأمر، وشدد على أهمية تنمية الثقة والشجاعة لدى العضو، والعناية بمستواه الثقافي والتنظيمي وإنقاذه من الخوف والتردد.

أقرت اللجنة المركزية تقرير (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب) واعتبرته أساساً لسياسة الحزب العامة ونشاطه. وخرجت (القاعدة) في أواسط شباط لتعلن عن الاجتماع والتقرير، واعتبرت إقراره انتصاراً للحزب، وقالت إنه ذو أهمية استثنائية في تاريخ الحزب. فهل استطاع الحزب أن يحول الأمر حقا إلى انتصار عظيم كما تقول (القاعدة)؟

كان عام 1954 عاماً حافلا بالأحداث والنشاطات. وكانت أمام الحزب مهمات كبيرة يتعين تحقيقها. كان هناك النشاط الأنكلو – أمريكي المحموم لتحقيق مشروعهم الذي ظلوا يسعون إليه طوال السنوات الماضية، والذي يتمثل بعقد حلف عسكري للمنطقة يربطون به كل دولها ويكون للعراق دور مركزي فيه. وبالمقابل كان على القوى الوطنية أن توحد جهودها لإحباطه، ويتعين على الحزب الشيوعي أن يلعب دورا مركزيا فيها، بحكم ما يتمتع به من أفضليات في التحرك. كما كانت هناك ضرورة ملحة لتطوير أوضاع الحزب التنظيمية والفكرية والسياسية وفق الخطوط التي رسمها التقرير.

اتجهت نشاطات حكومة الجمالي في اتجاهات متعددة تصب جميعها في ما يخدم ما تخطط له الدوائر الاستعمارية. خرج الجمالي أولا على الشعب العراقي والشعوب العربية المجاورة بما أطلق عليه اسم «الاتحاد العربي». وكان يريد منه تحت غطاء الاتحاد بين وسوريا والعراق، أن يغير نظام الحكم في سوريا، وجعله ملكيا بهدف إيجاد عرش يمكن لعبد الإله أن يشغله بعد أن انتهت وصايته على عرش العراق. وبغية إعطاء الأمر الشرعية المطلوبة في أعين الشعوب العربية، قدمه كمشروع اتحادي للجامعة العربية يدعو إلى الاتحاد بين الدول العربية تحت ذريعة الوقوف بوجه إسرائيل، كما هي الحال دائما، وكان يراد للمشروع أن يحظى بموافقة الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذا ما كشفته مراسلات فاضل الجمالي.[15] بيد أن المشروع فشل في الحصول على موافقة الدول العربية الأخرى. لكن الفئة الحاكمة واصلت تآمرها على سوريا، وشرعت تعمل لتدبير تدخل العراق عسكرياً، على نحو ما كشفت عنه محاكمات الجمالي والداغستاني وغيرهما أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة بعد ثورة 14 تموز.[16]

وردا على هذا النشاط المشبوه نشط الحزب لتبصير الجماهير العراقية بما يدبر لسوريا. وكتبت (القاعدة) محذرة من هذا النشاط، لكنها أرجعته إلى التناقض ما بين المصالح البريطانية والأمريكية.[17]

وعملت حكومة الجمالي لتمتحن العلاقة بالولايات المتحدة والسعي لعقد معاهدة الأمن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة. كانت المداولات لعقد المعاهدة تجري سراً منذ آذار 1953. قد استمرت المباحثات بشأنها طوال ذلك العام. وكان يدفع الولايات المتحدة إلى التماهل حرصها على

---

15. محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، الجزء الثالث، ص 1128.

16. انظر محاكمة فاضل الجمالي والداغستاني والآخرين في المصدر السابق.

17. القاعدة، العدد 10، السنة 12، أواسط شباط 1954.

تطمين مصالحها في العراق دون أن تتسبب في إثارة حساسية بريطانيا تجاه امتيازاتها الخاصة، هذا من جانب، ومن جانب آخر كانت تسعى إلى تطوير العلاقة بالعراق إلى حد ربطه بالحلف العسكري الأكبر الذي تعد له، والذي بدت بوادره بالحلف التركي – الباكستاني.

ولكي تتجنب حكومة فاضل الجمالي الإحراج في مجلس النواب، اتفق الطرفان، حكومة الجمالي والولايات المتحدة الأمريكية، على أن تأتي المعاهدة في صورة رسالة يوجهها السفير الأمريكي إلى رئيس الوزراء العراقي لا تحتاج إلى التصديق. وقد نصت الاتفاقية على أن تجهز الأسلحة والمعدات الأمريكية لأغراض الأمن الداخلي وحده، وبذا أمنت الولايات المتحدة عدم استخدامها ضد إسرائيل أولاً، وتوفير المعدات والأسلحة لأغراض قمع الشعب. وتكشف الاتفاقية من جانب ثالث عن جوهرها كجزء من مشاريع الغرب بقولها:

> «يساهم العراق مساهمة كاملة في حدود إمكانياته من الرجال والمعدات والمواد الاقتصادية في تطوير وصيانة قواته الدفاعية والقوة الدفاعية للعالم الحر».[18]

وفي إحدى فقراتها أعطت الولايات المتحدة الحق في إنتاج المواد الأولية الخام في العراق (أي تمكينها من إنتاج النفط). كذلك نصت على أن تشرف الولايات المتحدة على شؤون الجيش وتسليحه وتدريبه. وكما عبر أحد أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي، جول فوريز أن :

> «الولايات المتحدة تتسلم بالثمن البخس الهزيل لحما بشريا للمواقع التي ترسلها إلى بلاد الدنيا وسيكلفنا هذا البرنامج أقل من عشرة دولارات لكل جندي أجنبي». [19]

فضح الحزب الشيوعي هذه الاتفاقية والمداولات السرية التي تجرى بشأنها، في بيان أصدره إلى الشعب في 22 شباط 1954، وقال فيه:

---

18. انظر شهادة عامر عبد الله، الجزء الثالث من المصدر المشار إليه في الهامشين 15 و 16؛ وانظر أيضا، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزء التاسع، ص 90-93.

19. راجع شهادة عامر عبد الله أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة. المحاكمات، ج 3، ص 1067.

«إن شعبنا أمام كارثة. إننا ندعو للقيام بحملة احتجاجات واستنكارات جماهيرية واسعة ضد محاولة الحكومة في فرض هذه المعاهدة، ولنا كل الثقة أن شعبنا سيلبى نداء حزبه الشيوعي وينهض بوجه المستعمرين والفئة الحاكمة لإحباط هذه المحاولة الخائنة».

وقد ظلت الحكومة العراقية تتكتم على هذه الاتفاقية حتى وقعت تركيا وباكستان الاتفاقية العسكرية بينهما في 22 نيسان 1954. إذاك سارعت الولايات المتحدة وليس العراق، إلى الإعلان عنها في 21 نيسان 1954، وصارت هذه تعمل على المكشوف لتحقيق مشاريعها العسكرية.

في ربيع ذلك العام، تلقى الحزب من الحزب الشيوعي البريطاني دوره للمشاركة في مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الواقعة في إطار الكومنولث البريطاني في 21 نيسان 1954. وقد رحب الحزب الشيوعي العراقي بالدعوة، وقرر الاستجابة لها والمشاركة في المؤتمر، للاستفادة من خبرة بعض الأحزاب الشقيقة التي تناضل في ظروف قريبة من ظروف العراق، ومن أجل تعزيز روابطه مع هذه الأحزاب، والتعريف بقضايا بلادنا الوطنية والقومية، وبنضالات الحزب وكسب تأييدها لها. وقد انتدبت اللجنة المركزية للمهمة عضوها الجديد، حسين أحمد الرضى. وقد استطاع أن يصل إلى لندن، وأن يحضر المؤتمر ويلقى فيه تقريرا عن مسير ة النضال الشاقة التي قطعها الحزب، والتضحيات الجسيمة التي قدمها في مجرى هذه المسيرة وعن سياساته الراهنة كما عكسها تقرير (جبهة الكفاح الوطني)، والعمل الذي يبذله لتجميع القوى الوطنية ضد مشاريع الاستعمار والحرب. وقد لقيت كلمة الحزب الشيوعي العراقي ترحيبا حاراً. واتخذ ممثلو الأحزاب المشاركة قراراً بإرسال تحية حارة إلى الحزب الشيوعي العراقي، يعلنون فيها عن تأييدهم لسياسات الحزب ودعمهم لنضاله. وفي أيار من ذلك العام عاد الرفيق الموفد سالما إلى الوطن سراً.

في 4 أيار 1954، أعلنت حكومة أرشد العمري التي أعقبت وزارة الجمالي الثانية، عن إجراء انتخابات برلمانية في 9 حزيران 1954. كان واضحا أن الأقلية الحاكمة تريد كعادتها الإتيان بمجلس نيابي يتولى تمرير المشاريع التي تنوي عقدها لتحل محل معاهدة 1930 التي أوشكت على الانتهاء. وكان واضحا بعد التجارب العديدة أن الأقلية الحاكمة ستعمد إلى تزييف الانتخابات، رغم أنها ستجري هذه المرة على درجة واحدة، أي انتخابات مباشرة، ويعني هذا، أن هناك فرصة لفرض بعض العناصر الوطنية في بعض الدوائر الانتخابية في المدن. أما في الريف، حيث يسود التخلف، وفي

ظل سطوة الشيوخ على القبائل، وانعدام الحريات والأمن، فإن الانتخابات ستزيف لصالح الشيوخ والملاكين الكبار إلا في بعض المناطق حيث تنشط الحركة الوطنية بين الفلاحين، كما هي الحال في بعض مناطق الفرات الأوسط والحي وأربيل والسليمانية. لكن، ما كان يقلق الحكام أن تفرض الحركة الوطنية عددا من ممثليها في الانتخابات وحينذاك لا يعود بوسعها أن تمرر مشاريعها دون ضجيج.

بات واضحا لدى جميع القوى الوطنية أن الضرورة تستدعي توحيد قواها لخوض، الانتخابات وإيصال عدد من ممثليها إلى مجلس النواب. لذلك التقت رغبتها جميعا في تأليف جبهة وطنية تقتصر مهمتها على تنسيق جهودها لخوض الانتخابات.

أوكلت اللجنة المركزية للحزب مسؤولية العلاقات الوطنية إلى حسين الرضي إلى جانب مسؤوليته في قيادة منظمة بغداد الحزبية. وبعد مفاوضات بين أطراف الحركة الوطنية تقرر تأليف «الجبهة الوطنية»، وفي 12 أيار 1954، أعلن عن تأسيسها، ونشر ميثاقها في اليوم التالي. [20] تضمن الميثاق ثماني نقاط كان في مقدمتها المطالبة:

«بإطلاق الحريات الديموقراطية في مختلف جوانبها. وطالب بحرية الانتخابات، ودعا إلى إلغاء معاهدة 1930 والقواعد العسكرية وجلاء الجيوش الأجنبية ورفض جميع التحالفات العسكرية الاستعمارية بما فيها الحلف التركي – الباكستاني، ورفض المساعدات العسكرية الأمريكية، ودعا إلى التضامن العربي في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار لاسيما مصر والمغرب العربي، والعمل على تحقيق استقلال البلاد العربية المحرومة من استقلالها وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني وضمان حقوق وكيان شعبها العربي، هذا مع العلم أن الحل النهائي لمشكلة فلسطين مرتبط كل الارتباط بالقضاء على الاستعمار والصهيونية، فمن واجب الحكومات العربية عدم التعاون مع الاستعمار لحل هذه المشكلة والمشاكل المتفرعة منها، والعمل على مقاومة مشاريع الإسكان والإغاثة وغيرها من المشاريع ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالمشاريع الاستعمارية الرامية إلى إدامة تشريد اللاجئين العرب ومنعهم من العودة إلى ديارهم. ودعا الميثاق أيضا إلى العمل لإبعاد العراق والبلاد العربية الأخرى عن ويلات الحرب الاستعمارية واتخاذ العراق موقفا مؤيدا في الميدان الدولي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية. ونادى بالعمل على إلغاء امتيازات الشركات الأجنبية الاحتكارية، وعلى تحقيق العدل الاجتماعي، وإنهاء دور الإقطاع، وحل المشاكل الاقتصادية القائمة ومشكلة البطالة وغلاء المعيشة، ورفع مستوى الشعب بوجه عام، وتشجيع الصناعة الوطنية وحمايتها.

20. كامل الجادرجي، المذكرات، ص 634.

وأخيراً دعا الميثاق إلى العمل لإزاحة الآثار الأليمة التي خلفتها كارثة الفيضان». [21]

وقد وقع على البيان إلى جانب ممثلي حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال ممثلو العمال والشباب والفلاحين والمحامين والطلاب والأطباء، وكان هؤلاء في الحقيقة يمثلون الحزب الشيوعي العراقي.

وقد بلغ عدد مرشحي الجبهة الوطنية 37 مرشحاً موزعين على النحو التالي: 14 من الحزب الوطني الديمقراطي و8 عن حزب الاستقلال و 15 من الشيوعيين والمستقلين. وبالطبع لم تكن الأوضاع السياسية تسمح بالإعلان عن هوية المرشحين الشيوعيين، وترشح هؤلاء بصفة مرشحين مستقلين، وكان من بين هؤلاء الدكتور محمد الجلبي والمحامي توفيق منير والشيخ عبد الكريم الماشطة والدكتور خليل جميل جواد وترشح الشيخ محمد الشبيبي عن جماعة (راية الشغيلة).

نشط الحزب الشيوعي خلال الحملة الانتخابية كثيرا، وأصدر عددا من البيانات لتوضح الأهداف التي يسعى مرشحو الجبهة الوطنية من أجلها. كذلك أصدرت منظمة الشبيبة الديمقراطية في بغداد بيانا دعت فيه مؤيديها إلى دعم مرشحي الجبهة الوطنية التي عاهدت نفسها على إحباط كل المشاريع الاستعمارية وتعزيز استقلال العراق. [22]

وكما كان منتظراً، فإن مطابخ الحكم بدأت تعمل على التدخل والسعي للإتيان بأكثرية بلاطية كما يقول الشيخ علي الشرقي. [23] إلا أن الجبهة الوطنية تحدت الرجعية الحاكمة، لاسيما في، بغداد والموصل والبصرة. ففي تقرير لوزارة الداخلية حول النشاطات الانتخابية جاء! «من أكثر الفعاليات التي قامت بها الجماهير لنصرة الجبهة الوطنية.. تجمعا ضخما قرب جامع الأعظمية بلغ اعداده الآلاف. هتفت فيه الجماهير بحياة الجبهة الوطنية الموحدة بزعامة كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبه.. وبسقوط الأحلاف العسكرية كالحلف التركي - الباكستاني والمساعدات العسكرية الأمريكية). [24]

---

21. الجادرجي، المذكرات، ص 635/634.

22. محمد عويد الدليمي، كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية، بغداد، مطبعة الأديب، ص 181

23. علي الشرقي، الأحلام، ص 172 (نقلا عن الحسني، تاريخ الوزارات، ج 9، ص 109).

24. المصدر السابق.

وقد أثار نشاط الحركة الوطنية فزع الحكومة، لذلك لم تستطع أن تواصل دور المحايد المزعوم، فراح الموظفون الإداريون يكشفون عن حقيقتهم في محاربة مرشحي الجبهة الوطنية، وشرعوا بحملات التوقيف والتفتيش ضد مرشحي الجبهة، لاسيما في المدن الصغيرة. ورغم أن الحكومة تعمدت أن تضيق كثيراً ما بين الإعلان عن إجراء الانتخابات ويوم الانتخاب لكي تقلل من إمكانية اتصال المرشحين بالجماهير، والنشاط لتوضيح برامجهم، إلا أنها لم تكتف بذلك بل راحت تضيق ذرعا بالاجتماعات الانتخابية، رغم أنها حق يقتضيه مبدأ الانتخابات الحرة، ولذلك أصدرت متصرفية لواء بغداد، وبصورة مفاجئة، أمراً بمنع الاجتماعات العامة، وقيدت عقدها بتقديم طلب لعقدها وفق أحكام الاجتماعات العمومية العثماني الذي كان ينافي المبادئ الديمقراطية. وتمادت الحكومة في مضايقاتها إلى حد أنها رفضت طلبات عقد الاجتماعات حسبما أرادت هي، بزعم أن هذه الاجتماعات تقلق الأمن، مع أن الاجتماعات التي انعقدت في بدء الحملة الانتخابية لم ينشأ عنها أي حادث يقلق الأمن. وفي بعض المناطق لم تكتف السلطات بكل هذا، وانما راحت تشيع الإرهاب بين الناس وتزج بمؤيدي الجبهة الوطنية في المواقف والسجون وتلقي القبض على العشرات كما جرى في الحلة والكوت.[25]

وإزاء هذا قدمت الجبهة الوطنية في الأول من حزيران احتجاجاً مطولاً كشفت فيه المخالفات الدستورية التي تلجأ إليها الحكومة للتضييق على حقوق الجماهير التي تؤيد مرشحي الجبهة الوطنية. وعادت الجبهة الوطنية إلى الاحتجاج على التدخلات غير المشروعة في الانتخاب في مذكرة قدمت إلى الحكومة في الثامن من حزيران 1954.[26]

وكان يوم الانتخاب (9 حزيران) يوما مشحونا بالتوتر، وقد استنفرت السلطات فيه كل قوى البوليس بجميع صنوفها، ووضعت في حالة إنذار شديد، كما يقول السفير الأميركي في بغداد[27] وتعلق جينى سنغلتون، وهي مراقبة أمريكية:

> «إن الحملة الانتخابية جرت بحرية ودون تدخل، وكانت ثقة الجبهة عالية بنجاحها في الانتخابات. وفجأة في يوم الاقتراع أو نحوه تراجعت الحكومة عن موقفها تراجعا كبيرا ويبدو أن هذا التراجع كان ردا

---

25. مذكرة الجبهة الاحتجاجية، الحسني، ج 9، ص 109/ 119.

26. محمد عويد الدليمي، ص 182.

27. المصدر السابق، ص 183.

متأخرا على الشعبية التي كانت الجبهة تتمتع بها بينما كان حزب الحكومة المفضل وهو الاتحاد الدستوري يعاني من مشاكل داخلية، وكانت حملته الانتخابية ضعيفة نسبياً»

وتنقل عن مراقب آخر:

«يستنتج غراسموك من الأدلة المتوفرة له بأنه في يوم الاقتراع أمر البلاط – أو الموظفون المحليون الذين كانوا ينفذون ما فسروه على أنه أمر البلاط – بأنه يجب أن لا يفوز أي من مرشحي الجبهة. وينقل غراسموك أيضاً عن أحد مسؤولي الانتخاب قوله، أن الحكومة حاولت بشتى السبل الشرعية وغير الشرعية و بالتدخل وتدمير صناديق الاقتراع، وغير ذلك من الوسائل الفوز بالمقاعد لصالح أصدقائها». [28]

وكتبت صحيفة الأهالي عن عملية الانتخابات:

«ننشر فيما يلي وصفا سريعا لعملية الانتخاب، أو بالأحرى عملية التزوير التي جرت يوم أمس (9 حزيران) وذلك حتى ساعات المساء الأولى. أما بعد تلك الساعات فقد دخل التزوير في كل المناطق تقريبا – عدا المنطقة الثالثة – دورا أصبح تعقب وقائعه من الأمور التي لا فائدة منها لوضوح التزوير وعلانيته»[29]

ويذكر الجادرجي أن في بعض:

«المناطق خارج المدن، الريف، أجرت السلطات عملية الانتخاب في الليل، ولما حل يوم الانتخاب لم يجد الناخبون صناديق الاقتراع، فقد كانت ممتلئة وأرسلت لتصنيف الأصوات».[30]

---

28. جيني سنغلتون، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1999، ص 132.

29. الجادرجي، المذكرات، ص 636/637.

30. المصدر السابق.

ولكن، برغم ذلك كله فاز أحد عشر من مرشحي الجبهة.[31] وبعد أن فاز نجيب الصائغ، وهو من الجبهة الشعبية، في الموصل، أعلن انضمامه إلى الجبهة الوطنية. كما كان هناك:

> «عدد آخر من النواب منهم من كان ضمن كتلة النواب المستقيلين (1950) أو من أعضاء حزب الجبهة الشعبية، وهؤلاء يمكن حسابهم في صف المعارضة لو أتيح للمجلس العمل، وهذا ما لم يتح له على الإطلاق».[32]

في اليوم التالي للانتخابات صدرت (القاعدة) جريدة الحزب الشيوعي المركزية، وهي تفضح التزوير الذي رافق الانتخابات، وألوان الاضطهاد والتضييق التي مارسها الحكم لكي يحول دون تصويت الناخبين بحرية. وربطت (القاعدة) بين هذه الممارسات والأغراض التي يتوخاها الحاكمون من هذا المجلس بالذات. وحذرت الجريدة القوى الوطنية الأخرى التي أرعبها أن تبادر الجماهير الغاضبة على أعمال التزوير إلى الاحتجاج العنيف والتظاهر، واندفاعها إلى تحطيم صناديق الاقتراع فتحسن الظن بالحكام الرجعيين وتنخدع بمزاعمهم بشأن الحريات الشحيحة التي سمحوا بها على اضطرار في بعض الدوائر الانتخابية. ونبهت القاعدة هذه الأوساط الوطنية إلى أن الحكم الرجعي يتعمد إثارة مخاوف القوى الوطنية من التعامل مع الشيوعيين، وقال:

> «أما الزعم بأن التعامل مع حزبنا الشيوعي يصبغ المتعاونين معه بصبغة شيوعية فهو زعم باطل وماكر. فلا يمكن الآن لأى حزب وطني أو جماعة وطنية أن تستغنى عن التعاون مع حزبنا لأن حزبنا هو القوة المكافحة الجماهيرية الأساسية في البلاد».[33]

وقد التقى ممثل الحزب المسؤول عن العلاقات الوطنية، حسين أحمد الرضى، بكامل الجادرجي بعدها، وحمل له ملاحظات الحزب بشأن موقفهم من مظاهرة الجماهير الاحتجاجية.[34]

---

31. الحسني، تاريخ الوزارات، ص 111، الجزء التاسع.
32. الجادرجي، المذكرات، ص 636.
33. القاعدة، العدد 6. أوائل حزيران 1954.
34. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، الجزء الأول، ص 75.

لقد أعطت (الجبهة الوطنية) على قصر المدة التي عاشتها، ومحدودية النشاط الذي خاضته والأغراض التي توختها، درسا عملياً ذا أهمية كبيرة في تطور فهم الحزب الشيوعي للعمل الجبهوي وكيفية التعامل الملموس والبناء مع قوى سياسية تختلف معه في كثير من الجوانب. إن التأكيدات التي ما برح يرددها استناداً إلى مبادئه الإيديولوجية بشأن التحالفات الطبقية، أو التقيد بها كمسلمات لا يجوز الإخلال بها، شيء، والدروس العملية التي يخرج بها من ممارسة هذه التحالفات في الظروف المعنية شيء آخر. إن قوة الجبهة الوطنية تكمن في تعبئتها لأوسع الجماهير الكادحة حول شعاراتها، وقناعة هذه الجماهير بالخطط التي تسير عليها، كما تكمن في الالتزام الصادق بالتعامل الديمقراطي وتنامي الثقة بين الفصائل المكونة لها، وفي حسن تنظيمها واستعدادها للبذل والنشاط.

إن تقرير اللجنة المركزية المعروف باسم (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب) يشدد في أكثر من موضع على فضح القادة الذين يساومون الرجعية الحاكمة، وكذلك على انتقاد أخطاء الأحزاب والمنظمات الديمقراطية. فإلى أي حد أحسن قادة الحزب تعاملهم مع القوى التي تحالفوا معها وقادتها؟ وإلى أي حد ميزوا حقا بين النقد والفضح؟ هذا أولا، ثم كيف سوغوا الدخول مع قادة حزب الاستقلال في جبهة وطنية واحدة مع أنهم قبل أربعة أشهر هاجموهم بعنف في التقرير الذي أشرنا إليه؟ إن البورجوازية الوطنية تسعى إلى أن تفرض قيادتها على العمل الجبهوي، ولكن، إذا لم تنجح في فرض قيادتها فإنها في المقابل تعمل على إيجاد

> «الضمانات العملية الكافية التي تجعل العناصر الوطنية والمستقلة وسائر العناصر اليسارية وغيرها ممن تؤلف الجبهة مطمئنة على أنها لن تصبح آلة بيد جهة من جهات الجبهة، كما يجب أن تزول عن أذهان جميع تلك العناصر بأن البعض منهم - من الجبهة - يحاول أن يجرهم دائما إلى أوضاع أو وقائع لم يكونوا قد فكروا بها أصلا أو لم يكونوا قد اتفقوا عليها قبلاً. أي يجب على كل منظمة أو جهة أن تتجنب سياسة توريط غيرها أو استغلاله، مهما كانت الدوافع والتفسيرات والتأويلات».[35]

من هنا تكتسب (الجبهة الوطنية) التي أعلنت أهميتها بالنسبة للشيوعيين باعتبارها تجربة عملية ضرورية لكي يتعلموا منها التعامل مع الآخرين لا على أساس ما حفظوه من مسلمات إيديولوجية، وإنما على

35. كامل الجادرجي، المذكرات، ص 660/662.

أساس أخذ الواقع الملموس بعين الاعتبار وإيجاد جسور الثقة الضرورية بين الأطراف المختلفة. ومع ذلك فإن هذا النشاط الجبهوي وجد ما يعرقله بعد هروب حميد عثمان من السجن في 16 حزيران 1954.

8

... وخطوتان إلى الوراء

في 16 حزيران 1954، دبرت منظمة الحزب في سجن بعقوبة المركزي تهريب حميد عثمان من السجن. وبعد أسبوع أمكنها أن تهرب فرحان طعمة أيضا، ثم أتبعتهما بعد أيام بهادي هاشم، وكان في النية تهريب اخرين بنفس الوسيلة. ولم تستطع إدارة السجن اكتشاف الهروب المتكرر رغم إجراءاتها المتشددة، حتى جرت محاولة للهروب الواسعة عبر النفق الذي تحدثنا عنه في الفصل السادس.

كان حميد عثمان قد أعد نفسه حتى وهو في السجن للتصرف كقائد للحزب. فقد عهد بإدارة المنظمة الحزبية في السجن إلى لجنة يترأسها مهدي حميد، الضابط السابق في الجيش، وراح ينصرف هو إلى شؤون الحزب العامة. وفي هذا الإطار أيضا أصدر في نهاية 1953 مجلة (كفاح السجين الثوري) نصف الشهرية، ليتخذ منها أداة لتوجيه سياسات الحزب إزاء القضايا المختلفة التي تواجهه، و لتنشيط الحياة الفكرية بين السجناء الشيوعيين في ذات الوقت. وقد ظلت المجلة تصدر حتى آب 1954. [1]

ويبدو أن كوادر الحزب القيادية في خارج السجون وفي داخلها قد سلمت بقيادته للحزب. إذ ما أن وصل إلى بغداد حتى تنحي كريم أحمد الداود عن القيادة وأودعها بين يديه، فسارع هو أولا إلى إجراء التغييرات التي يراها في تركيبة قيادته. فضم إلى اللجنة المركزية كلاً من فرحان طعمة وهادي هاشم، وأصبحت تضم إلى جانبه كلاً من كريم أحمد وناصر عبود وسليم

1. صادر البوليس جميع اعدادها ونسخها في الحملة التي شنت على لجنة منظمة بغداد وفي الحملة على السجناء في سجن بعقوبة في صيف 1954، ولذلك يتعذر الرجوع إليها.

الجلبي وحسين أحمد الرضي وهادي هاشم وفرحان طعمة وكاكا فلاح وعطشان ضيول. ثم أعاد النظر في توزيع المهمات بين أعضائها. فعهد إلى كريم أحمد بقيادة منظمة بغداد. وعهد بقيادة المنطقة الجنوبية إلى فرحان طعمة، وإلى هادي هاشم بقيادة منظمة الحزب في كركوك، وقيادة منظمة الفرات الأوسط إلى حسين أحمد الرضي، واحتفظ بسليم الجلبي وناصر عبود وعطشان ضيول للعمل معه.. وهم نفس المجموعة التي اعتادت العمل مع بهاء الدين نوري، وتشربت بروح التياسر والعمل الفردي.

فبدلاً من الدعوة إلى حكومة وطنية ديمقراطية تعادي الاستعمار وتعمل من أجل السلم والديمقراطية، وتجنب إدخال البلاد في مشاريع الدفاع الحربية التي يخطط لها الاستعمار، عاد الحديث يجري عن

> «إن حزبنا الشيوعي المسلح بنظرية علمية يرى أن استقلالنا الناجز وحل مشاكلنا الاجتماعية لا تحل إلا بإقامة سلطة شعبية تحت قيادة الطبقة العاملة، حكومة شعبية تحدد علاقاتها الخارجية بنفس النهج الذي سارت عليه دول الديمقراطية الشعبية في أوربا وآسيا». [2]

كما عاد الحديث يجري عن أن «التجربة العالمية والتجارب الذاتية لحركتنا الوطنية تعلمنا بأن قيادة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي لتحالف العمال والفلاحين، وبأن إقامة الجبهة الوطنية التي قوامها هذا التحالف الثابت مع تحالف متنامي مع البورجوازية الصغيرة والبورجوازية (الحرة) هو الدعامة الأساسية لظفر الشعب باستقلاله الوطني وتحرره الاجتماعي وتقدمه المطرد». ولكي يدلل الكاتب على صحة ما يدعو إليه يستشهد بما سارت عليه الطبقة العاملة في الثورة الاشتراكية في روسيا والخبرة الروسية ويقول:

> «لذا تصبح الخبرة، والحالة هذه، الأنموذج الأول للخطة الثورية الكاملة الانسجام لكل حزب طليعي يحمل رسالة قيادة ثورة الشعب والمجتمع نحو الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية في مرحلتها الأخيرة». [3]

---

2. القاعدة، العدد 7، أواخر حزيران 1954.
3. ملحق القاعدة، العدد 5، أواسط تشرين الثاني، 1954.

وتحت عنوان (ملاحظات خططية لقيادة المد الثوري) ينشرها حميد عثمان في ملحق للقاعدة ويجرب فيها حظه في محاولة للتنحي ويقدمها بتبجح لرفاق الحزب كـ «ملاحظات هامة» «جديرة بالدراسة والعناية في اللحظة السياسية الراهنة» يتكشف فقره النظري حين يحاول أن يعطي أمثلة من واقع الحال في البلاد، فيقول:

«سيتدهور اقتصاد البورجوازية الوطنية كما ستتسع البطالة»

في وقت كانت فيه البورجوازية الوطنية تسجل نموا ملحوظاً في استثماراتها وفي الأرباح التي تحققها في مختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع الصناعي الذي كان يتلقى أقل الدعم. ففي حين كانت القيمة، الصافية من الاندثار، بالأسعار الثابتة لعام 1956 تبلغ 17 مليون دينار عام 1953 ارتفعت إلى قرابة 22 مليون وربع في عام 1955 وإلى 26 مليون و800 ألف دينار عام 1957 وإلى قرابة 28 مليون دينار في عام 1958.[4] وكدليل على تزايد قوة البورجوازية الوطنية نذكر هنا أن الصناعيين أقدموا في عام 1956 على الانفصال عن غرف التجارة وأقاموا لهم تنظيما خاصاً بهم هو (الاتحاد الصناعي) صحيح أن الحكومة لم تول التطور الصناعي ما أولته إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى من اهتمام، وأنها ظلت تفسح في المجال أمام القطاع التجاري، الأجنبي والمحلي على حساب احتياجات النمو الصناعي، إلا أنها اضطرت إلى فرض نظام الكوتا أمام البضائع الأجنبية وأصبح استيرادها يخضع إلى إجازة استيراد كما زادت من رأسمال البنك الصناعي من مليون دينار في الأربعينات إلى ثلاثة ملايين دينار في عام 1952 وإلى سبعة ملايين دينار في عام 1957 وإلى ثمانية ملايين في عام 1958.[5] وراح حميد عثمان يصطنع تناقضات اجتماعية دون أن يقدم عنها دليلا ماديا. فعلى سبيل المثال، يتوصل إلى أن التناقضات بين عملاء الانجليز والامريكان ستكون أشد من التناقضات بين الأمريكان والإنكليز ذاتهم. ولكي يبرر دعوته إلى التحول نحو العمل الثوري المسلح في الريف والسير على غرار الخط الذي سلكته الثورة الصينية، يؤكد أن التناقضات الطبقية في الريف ستصبح على رأس العوامل الطبقية التي تحرك الطبقات الشعبية وتنهضها، وأن نضال الشعب في المدن سيكون أكثر صعوبة بسبب تركيز

4. خير الدين حسيب، تكوين الدخل القومي في العراق، دار الطليعة، بيروت، جدول رقم 60، ص 254-255.

5. التقرير السنوي للبنك الصناعي، الصادر في 3\1\1958.

قوى الاستعمار والرجعية في المدن الكبيرة. وراح يتحدث عن الجيش الثوري الشعبي الذي سيتألف في غمار المعارك السياسية، لكنه عاد في خاتمة المقال ليتحدث عن الدور الذي لعبته المدن الروسية في الثورة البلشفية ويستنتج من هذا «أن بغداد محط أنظار كل الشعب الثوري فيجب أن يمارس الرفاق في بغداد نشاطاً استثنائيا وأن يرفعوا من مستواهم أكثر وأن يكونوا حقاً رفاق الطليعة».[6] وهكذا يعود الحزب إلى التخبط في تحديد وجهة نشاطه، والابتعاد عن الخط العملي في السعي لتحقيق التحالفات الضرورية في وقت كانت فيه الرجعية الحاكمة تكثف نشاطها للانخراط في المشاريع الأنكلو - أمريكية.

في 17 حزيران 1954 استقال أرشد العمري وسافر إلى الخارج ظلت البلاد بلا حكومة. فيتدخل السفير البريطاني ويشدد على الأمير عبد الإله بدعوة نوري السعيد لتأليف الوزارة وتدارك الوضع.[7] وطار هذا إلى باريس للالتقاء بنوري السعيد، وأقنعه بقبول الحكم. وعاد نوري السعيد إلى بغداد وهو ينذر ويتوعد، ويحمل في جعبته عدة شروط لقبوله تأليف الوزارة: أولها أن يحل مجلس النواب الذي شاركت فيه (الجبهة الوطنية) وفازت ببعض المقاعد، وأن تحل كل الأحزاب والمنظمات والجمعيات القائمة في البلاد، وأن ينهى معاهدة 1930 مع بريطانيا على أن تنظم العلاقات معها وفق اتفاقية جديدة يتوصل إليها الطرفان، وأن يجري انتخابات جديدة على طريقته الخاصة، وأن يقيم العراق علاقات وثيقة مع الدول المجاورة، وأن تطلق يده في مكافحة «المبادئ الهدامة»، وقد حظيت شروطه كلها بموافقة الملك.

وبالفعل حل نوري السعيد المجلس النيابي الذي لم يجتمع سوى مرة واحدة لانتخاب رئيس المجلس. كذلك حَل جميع الأحزاب السياسية المجازة، وألغى امتيازات جميع الصحف وأجاز ثلاث صحف موالية للحكم فقط، وحل جميع الجمعيات المجازة على اختلاف أغراضها، وأصدر سلسلة من المراسيم التي عطل بموجبها جميع ما تبقى من الحريات الدستورية على ضآلتها، بما فيها «مرسوم ما شاكل ذلك» الذي لا يراعي حتى مقتضيات الدقة في لغة القوانين، وهي جميعها مراسيم تعسفية مخالفة بشكل فاضح للقانون الأساسي الذي يقوم عليه النظام الملكي ذاته. وبادر

---

7. لم يكن لعبد الإله الحق دستوريا لدعوة نوري السعيد لتشكيل الوزارة بعد أن انتهت وصايته على العرش في 1953، ومع ذلك فإن السفير البريطاني تدخل قائلاً له بحزم وشدة: لابد من جلب نوري السعيد لتدارك الوضع، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، (ج 9 ص 117). وعلى هذا الأساس طار عبد الإله إلى باريس ليلتقي بنوري السعيد ويعود به.

إلى شن حملة واسعة من الاعتقالات بين صفوف القوى الوطنية، وفصل عددا كبيرا من أساتذة الكليات المعروفين بميولهم الوطنية والديمقراطية، والموظفين والطلبة. وأصدر مرسوما يلزم السجناء الشيوعيين الذين ينهون أحكامهم بالتخلي عن مبادئهم وإلا تسقط عنهم الجنسية العراقية، بل وأقدمت حكومته فعلا على إسقاط الجنسية عن عدد من الشيوعيين والديمقراطيين السجناء وغير السجناء، وشمل إجراؤها كلا من بهاء الدين نوري وزكي خيري وجاسم حمودي الزيدي وصادق جعفر الفلاحي وكامل صالح السامرائي، ومحمد عبد اللطيف الحاج محمد المطلب، وأكرم حسين وكانوا جميعا من السجناء وكلاً من المحامين المعروفين توفيق منير وكامل قزانجي.

وقد أعيد المسجونون منهم إلى سجونهم وأبعد توفيق منير، نائب نقيب المحامين، وكامل قزانجي، إلى تركيا، وظلا حتى أعادتهم إلى العراق ثورة الرابع عشر من تموز. وأسقطت الجنسية عن عدد من الوطنيين كانوا خارج البلاد وهم عزيز شريف وصفاء الحافظ وكاظم السماوي وعدنان الراوي. وراحت تطالب الطلاب، على اختلاف ميولهم السياسية، بتقديم ما عرف ب «البراءة» من المبادئ الشيوعية في حالة تقديم الطلب للدخول في الكليات، وكانت تلزم حتى المعروفين بميولهم «القومية» بتقديم مثل هذه البراءات.[8]

في مثل هذه الأوضاع، دعا نوري السعيد إلى إجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب، وكان واضحا أنه يريد منها الإتيان بمجلس نيابي يصادق على عجل على مشاريع أعد لها طويلاً. فكيف وقف الحزب الشيوعي العراقي من انتخابات السعيد هذه؟ كان واضحا أن الحركة الوطنية تواجه وضعاً صعباً. فعدا عن الحملة العنيفة التي شنها نوري السعيد لتصفية المعارضة المحتملة لخططه، فإن الحركة الوطنية وقفت من انتخابات نوري السعيد موقفا متباينا. فعدا عن حل (الجبهة الوطنية)، فإن الأحزاب الثلاثة التي ائتلفت فيها، الشيوعي والوطني الديمقراطي والاستقلال، لم توحد رأياً مشتركاً بشأنها. ففيما قاطعها الحزب الوطني الديمقراطي، فإن الحزبين الآخرين أعلنا مشاركتهما في هذه الانتخابات كل على انفراد– وإذا كان من المؤمل من حزب الاستقلال أن يبرر مشاركته فيها بلون ما كما فعل في مرات عديدة، فبماذا فسر الحزب الشيوعي مشاركته فيها بعد أن بات واضحا أن نوري السعيد سيفرض المجلس النيابي الذي يريده هو بأية صورة كانت. بدا واضحا أن قيادة الحزب لم تدرس الأمر بجدية، ولم تجتمع اللجنة

8. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، مؤسسة المنار، قبرص 1993.

المركزية، كما هو المنتظر، لتقرير أمر المشاركة أو المقاطعة، خاصة وأن تجربة الانتخابات السابقة لا زالت طرية في الأذهان، وإنما خرجت جريدة الحزب، القاعدة، على الشعب برأي غير مبرر تحت عنوان: «الانتخابات الجديدة ستسفر مرة أخرى عن رفض الشعب لسياسة التبعية»!!![9]

ويفهم مما أوردته الجريدة أن الحزب لا يؤمن البتة بما يشيعه نوري السعيد عن حرية الانتخابات ويحدد الشروط الضرورية لأية انتخابات حرة ثم يقول:

> «هذه هي المستلزمات الأساسية (في ظل النظام القائم) لانتخابات حرة، ولكن نوري السعيد لا يقصد بالحرية هذه المستلزمات بل يقصد الحرية التامة للعملاء. فهو مهد لهذا بهجومه على الحركة الوطنية وعلى القوى التقدمية في البلاد».

ومع كل ذلك يخرج بالاستنتاج التالي غير المبرر ويشدد عليه كذلك:

> «ورغم كل التعسف ونيات السوء فالقوى الوطنية قادرة تماماً على فرض حقوقها الوطنية والديمقراطية وانتخاب المرشحين الوطنيين الذين يناضلون في سبيل السلم والجلاء ورفض الأحلاف الحربية والحريات الديمقراطية وحقوق كاملة ضامنة لانتخابات حرة بعيدة عن التدخل الأجنبي، في سبيل مجيء برلمان يلبي مطلب الشعب الأساس في إقرار سياسة وطنية مستقلة في الشؤون الخارجية، وسياسة ديمقراطية تقدمية إنشائية في الشؤون الداخلية»![10]

وكأنما أراد نوري السعيد أن يبرهن للحزب الشيوعي أن الأمر الذي ينويه لا يحتمل الهزل فعمد إلى اعتقال «مرشحي الشيوعيين وأسقط الجنسية عن معظمهم ونفاهم وجرت الانتخابات بالشكل المعروف، أي أنها لم تجر إلا في مناطق قليلة، وجاء معظم النواب بالتزكية إلى المجلس».[11] للحقيقة نذكر أن تاكتيكات الحزب بشأن العلاقة مع القوى الوطنية الأخرى كانت تعاني في تلك الفترة من الاضطراب، وظل الخطاب الموجه لها يبنى على أساس المنطلقات الإيديولوجية التي تؤكد على قيادة الحزب الشيوعي

---

9. القاعدة، العدد 12، أوائل آب، 1954.

10. المصدر السابق.

11. الجادرجي، المذكرات، ص 644.

لتحالف العمال والفلاحين وأن البورجوازية لم تعد مؤهلة للنضال من أجل الاستقلال الناجز.. الخ. إن التسليم بقيادة الحزب الشيوعي لا تأتي من مجرد الادعاء بامتلاك الحقيقة. فجماهير الشعب هي التي تقرر لمن تسلم قيادتها، ولا يكفي أن تسلم بقيادة الحزب المعين في معركة أو معركتين.. وليس هناك ما يمنع من أن تتوقف عن مواصلة السير وراء هذا الحزب لعوامل معينة.. ويتطلب منه حينئذ أن يبذل جهدا كبيرا لاستعادة مواقعه السابقة بين الجماهير وتطويرها.. وقد يخسرها من الأساس ولفترة طويلة.

وإذا كان الحزب قد نجح في التوصل مع الوطنيين الآخرين إلى عقد (الجبهة الوطنية)، وكان عليه أن يطور علاقاته في الأشهر الماضية على أساس الرؤية العملية الموضوعة التحالفات، وما يمليه التحالف من ضرورات بين قوى متباينة المناهج والنظرات من تنازلات متقابلة، بحكم تباين المصالح، وميل البورجوازية الوطنية إلى الاستئثار بالمغانم على حساب الفئات الكادحة، فإن حميد عثمان عاد بالأمر إلى المواقع الإيديولوجية السابقة، وراح يطرح موضوعة قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي، بلجاجة، استنادا إلى خبرات الثورات في بلدان أخرى- وراح يسعى إلى جر الحركة نحو معارك هي أعلا من قدراتها، أو أنها عاجزة عن خوضها، في ذلك الظرف بحكم ما تعرضت له من ضربات قوية من جانب الرجعية، التي كانت تخوض المعركة بكل طاقاتها. وهكذا، إذا كانت الأحزاب البورجوازية تندفع إلى الإضرابات السياسية في بداية الخمسينات، فإنها تجاهلت دعوة الحزب الشيوعي لها للإضراب السياسي لإسقاط وزارة نوري السعيد، وهي تتلقى الضربات الآن. [12]

وإذا كان حميد عثمان يبدي بعض المرونة في دعوته الأحزاب الوطنية إلى العمل المشترك، ويذكرها بما صنعته في انتفاضة 1952 ووثبة 1948 [13]، فإنه في موضع آخر [14] يذكرها بأن لا جامع حقيقي يجتمع بين مصالحها الأنانية الضيقة وبين مصالح كل البشرية التقدمية، وأنها «لا تستطيع أن توحد كل الأمة في النضال الظافر ضد الاستعمار». لقد ظل حميد عثمان يؤكد على الطريق العراقي الخاص للسير نحو الاشتراكية، إلا أنه كان مهووسا في ذات الوقت ببناء «القلاع الثورية» على الطريقة الصينية ويسعى إلى جر الجميع وراءه لانتهاج الكفاح المسلح، وبناء الجيش الثوري

12. القاعدة، العدد 12، أواسط أيلول 1954.

13. القاعدة، العدد 15، أواخر تشرين الثاني، 1954.

14. القاعدة، العدد 14، تشرين الثاني، 1954.

والزحف من الريف على المدن.[15] ثم يعود بعد شهر من ذلك ليقول:

«إننا نعترف بالمواقف المتشددة الخاطئة بسبب الضعف في المراس السياسي فيما يتعلق بشؤون العلاقات بالأحزاب، كما نعترف بالخيبة السياسية الوافرة لإخواننا الوطنيين في الأحزاب».[16]

نوري السعيد يهيئ لعقد حلف بغداد

تواصلت حملة نوري السعيد لضرب الحركة الوطنية عامة والحزب الشيوعي بوجه خاص. واستخدم سياسة المراسيم التي أشرنا إليها لهذا الغرض. ورغم حديث سكرتير اللجنة المركزية في «ملاحظاته الخططية» التي حاول أن يعطى فيها صورة زاهية عن وضع الحزب ويذهب حتى للحديث عن «النهوض الثوري الجديد» «الموجه بالدرجة الأولى ضد المشاريع الأمريكية» الذي يسود البلاد، إلا أن واقع الحال كان يشير إلى خلاف ذلك. وبرغم محاولاته المتكررة إلى إنهاض الشعب ضد محاولات نوري السعيد لتجديد ارتباط البلاد بريطانيا بعد أن تقرر إلغاء معاهدة 1930، وللتحالف مع تركيا تمهيدا لانضمام العراق للحلف التركي–الباكستاني، مستخدما لهذا الغرض المظاهرات الخاطفة، وفرق الهتافات في تجمعات الناس في دور السينما والمقاهي وتجمعات الناس الأخرى، إلا أن الجماهير ظلت على ترددها وإحجامها عن النزول إلى الشوارع في مظاهرات كبيرة. صحيح أن الحزب كان لا يزال يحتفظ بقوة لا يستهان بها[17] وهي تثير قلق الدوائر الاستعمارية، إلا أنه كان عاجزا عن تحريك الجماهير لإحباط

---

15. ملحق القاعدة، العدد ٧، أواخر كانون الثاني، 1955.

16. القاعدة، العدد 1، أواسط شباط 1955.

17. طبقا لما نشرته جريدة القاعدة (العدد الاول، أواسط شباط 1955) فإن سبعة عشر عددا صدر من القاعدة في عام 1954/1955، وقد بلغ مجموع النسخ الموزعة منها 92 ألف نسخة، وصادرت دوائر البوليس منها قبل التوزيع قرابة عشرة آلاف نسخة، أي أنها كانت تصدر بمعدل ستة آلاف نسخة للعدد الواحد، علما بأن الجرائد العلنية كانت تتخلف كثيراً عنها. ف (البلاد) على سبيل المثال، وكانت من أوسع الجرائد انتشارا توزع 4500 نسخة من العدد الواحد. ونذكر أن تقرير وكالة المخابرات المركزية الذي نشير إليه هنا يقدر عضوية الحزب الشيوعي العراقي في عام 1955 ب 2000 عضو و400 كادر، وأن الذين يتعاطفون معه يؤلفون قرابة عشرة آلاف شخص.

مشاريع نوري السعيد في انتفاضة جديدة ثالثة. ولعل التقييم الذي تعطيه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) في تقريرها المرفوع إلى مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة في عام 1955 يقرب من الواقع كثيراً في تقديره للحال التي كان عليها الحزب الشيوعي في ذلك العام. إذ يلاحظ هذا التقرير أن إجراءات نوري السعيد القمعية قد حدت من فاعلية الحزب الشيوعي، لكن أدوات الحكم التي تهاجم الشيوعيين ليست من الفاعلية لكي تؤمن الهجوم المستمر على الحزب الشيوعي، وهو يحذر من أن هذا التوازن قد لا يمكن الاحتفاظ ما لم تتخذ الخطوات الكافية لزيادة فاعلية قوى الأمن الداخلي من خلال التدريب والتجهيز الأفضل، وهذا ما تعهدت به وكالة المخابرات المركزية.[18]

كانت مشكلة الحزب تكمن في قيادته. فلو قارنا وضع الحزب عام 1952 ووضعه في الفترة التي نتحدث عنها، نجد أن على رأس الحزب في الحالة الأولى كانت هناك قيادة متياسرة، وفردية المنحى، لكن حسها السياسي توافق آنذاك مع ارتفاع في مزاج الجماهير الثوري، وأعطى تياسرها لانتفاضة الجماهير في تشرين الثاني زخما خاصا أرعب الرجعية وأقلق دوائر الاستعمار. أما في المرة التالية، فكانت هناك قيادة لا تقل عن السابقة تياسراً، إن لم تفقه في تطرفها واندفاعها، إلا أنها جاءت ومزاج الجماهير الثوري في جزره، ولم تكن من الذكاء والفطنة ما يجعلها تلجأ إلى التاكتيكات الأذكى والأكثر احتراساً.

كانت شبيبة الحزب والمنظمات الديمقراطية التي تلتف حوله تناضل ببسالة رائعة ضد الحكم الرجعي، واغتنت تجربتها في مقارعة عدوها. كانت تثير الهلع لدى الرجعية بمظاهراتها الخاطفة التي كانت تنطلق في عديد من أنحاء بغداد والمدن والقصبات الأخرى، وبفرق الهتاف التي كانت تندفع إلى حيث يتجمع الناس دون خوف أو تردد، وقد سيق كثيرون منها إلى المواقف والسجون، واستشهد فيها العامل الشيوعي كامل طه في بغداد وبكر أحمد الخياط في السليمانية. ومع ذلك، فإن هذه المساعي جميعها لم تستطع أن تحرك الشارع على نحو ما كانت تتمناه قيادة الحزب، إذ كان مزاج الجماهير الثوري يميل يومها إلى الانحدار. وعلى أية حال لم تمر تلك الأيام الصعبة دون أن تلحق خسارة جدية بالحزب، فقد استنفرت كل قوى الأمن، واستطاعت في ملابسات غامضة أن تلقي القبض على كريم أحمد الداود في دار عبد الله علك في محلة (الطاطران) في بغداد وبمعيته عدد من أعضاء لجنة بغداد العاملين معه في 31 كانون الثاني 1955، من بينهم إلى جانب صاحب الدار

18. Foreign Relations 19551957-, Volume XII, p. 982

كل من مهدي عبد الكريم والمهندس عبد الجبار عوض وسامي سيدهم (مصري الأصل) وعدنان الديو. وفي اليوم التالي ألقت القبض في المنطقة ذاتها على عبد علوان، عضو لجنة بغداد، بعد أن حاول الفرار وأطلقت عليه النار فأصابته في ساقه.

لا يمكن إعفاء الأحزاب الوطنية الأخرى من مسؤولية ما لحق بالحركة الوطنية من انكسار. فلم تكن المعارضة التي أبدتها لما كان يبيته نوري السعيد لتزيد عن تقديم مذكرات احتجاج بعد أشهر من إجراءات الحكم القمعية وعقده اتفاقية حلف بغداد وغيرها.[19] وكعادتها في الأوضاع الصعبة لجأت البورجوازية الوطنية إلى الانكماش على نفسها. أو كما يقول كامل الجادرجي:

> «تلت ذلك فترة جمود في النشاط الحزبي بصورة عامة نظرا للاضطهاد السافر والكبت الشديد وملاحقة أعضاء الأحزاب العلنية والسرية بشدة، وفصل عدد هائل من الموظفين والطلاب، فضلاً عن السجن والنفي، حتى تم لنوري السعيد عقد حلف بغداد عام 1955 بدون معارضة يؤبه لها في العلن».[20]

وقد أثلجت هذه النتائج قلوب الدوائر الاستعمارية، ودفعت جون تروتبيك، السفير البريطاني في بغداد يومذاك، إلى التعليق بقوله:

> «على الرغم من أننا لا يمكن أن نأمل في إحياء موقعنا المسيطر السابق في العراق، غير أنه يجب أن يكون لنا مستقبل عظيم، وأنا آمل أن نتمكن من أن نقوم بهذا بانسجام مع حلفائنا الأمريكان.[21]

---

19. كانت المذكرات المشار إليها قد قدمت في كانون الأول 1955 وما بعده (الجادرجي. المذكرات، ص 645) بينما وقع نوري السعيد وعدنان مندريس، رئيس وزراء تركيا، اتفاقية التعاون العسكري بين العراق وتركيا في الرابع والعشرين من شباط 1955. وفي ٤ نيسان 1955، وقع نوري السعيد وأنطوني إيدن، وزير الخارجية البريطاني، الاتفاق العراقي – البريطاني الذي حل محل معاهدة 1930، وانضمت بريطانيا إلى الحلف العراقي – التركي في اليوم التالي. وفي 23 أيلول 1955 انضمت الباكستان إلى الحلف، وتبعتها إيران في الثالث من تشرين الثاني 1955

20. الجادرجي، المذكرات، ص 645.

21. مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944 – 1958 ص 198

بعد أن استتب الأمر لنوري السعيد وعقد المشاريع التي سعى إليها طويلاً، بات واضحا لجميع القوى الوطنية أنه لا يمكن للبلاد أن تخرج من المأزق الذي حشرها نوري السعيد فيه إلا بتضافر جميع القوى الوطنية وعقد جبهة تضم كل الأحزاب والمنظمات والشخصيات الوطنية. بيد أن العقبة التي كانت تعترض سبيل تحقيق هذه الجبهة تكمن في مواقف هذه القوى من بعضها. فالحزب الوطني الديموقراطي تحت ضغط الرجعية وإجراءاتها القمعية التي شملت أيضا حَل الحزب وإلغاء امتياز جريدته، بات قادته يميلون إلى التعامل بحذر مع الحزب الشيوعي والمنظمات الديمقراطية المساندة له، وإلى الانجذاب أكثر نحو اليمين الوطني متمثلاً بحزب الاستقلال، وقد تطورت العلاقات بين قادة الحزبين من بعد إلى حد الاتفاق على تقديم المذكرات بالاشتراك وتقديم طلب بتأسيس حزب واحد يجمع بينهما باسم «حزب المؤتمر الوطني» في 16 حزيران 1956.

أما الحزب الشيوعي فقد ظل في دوامة صراعه الفكري الداخلي، وتردده في الخروج من هذه الدوامة بانتهاج خط واضح يستجيب إلى الحاجات العملية التي بتطلبها تجميع القوى الوطنية، ويحول الحزب إلى رائد حقيقي لعملية التجميع هذه، رغم أنه ظل يواصل الدعوة لها.

ففي أوائل أيار 1955 خرجت القاعدة في عددها الرابع ببرنامج طرحه الحزب على القوى والشخصيات الوطنية للعمل سوية من أجل جبهة وطنية عامة. وقد عُرف هذا البرنامج لاحقا ب «إطلاقات أيار». ودعا الوطنيين عامة إلى «الوقوف موقف النبذ من جميع التيارات التي تنشر سموم التفرقة عن طريق المهاترات بين القوى الوطنية».[22] ومع أن حميد عثمان، وهو واضع البرنامج، لم يسمه باسم ميثاق أو برنامج للحزب أو للجبهة التي يقترحها، وإنما اكتفى بان يضعه تحت عنوان عريض جاء فيه:

> «هذا ما يريده الشعب العراقي وهذه هي مطالب الجماهير المناضلة في سبيل السلام والاستقلال»

إلا أن النقاشات التي دارت حوله بعد نشره أظهرت أنه كان يريد منه أن يكون ميثاقا للحزب يحَل محل المواثيق القديمة التي تبناها الكونفرنس الأول للحزب في عام 1944 والميثاق المعدل الذي عرف باسم ميثاق (باسم) والذي صدر في أوائل عام 1953.

---

22. القاعدة، العدد 4، أوائل أيار 1955.

لا يختلف هذا البرنامج أو الميثاق بشيء عما جاء به تقرير (جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب)، الذي أقرته اللجنة المركزية في مطلع عام 1954 من حيث الأهداف، سوى أنه جاء بتفصيل أكبر في المطالب التي عرضها، لاسيما تلك التي تتعلق بالاستقلال الوطني. فقد طالب بخروج العراق من الحلف التركي – العراقي – الإنكليزي، وتأكيد التعاون العربي في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وضد أي اعتداء من قبل الدول الغربية أو تركيا، وضد هيمنة الاحتكارات والتدخل الأجنبي، وضد أي تجاوز يعكر صفو الأمن في بلدان الشرقين الأدنى والأوسط. وأكد على مبادئ مؤتمر باندونغ بشأن عدم الانحياز، ودعا إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي (التي كان نوري السعيد قد قطعها في بداية استيزاره) وتوسيعها، وإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، وشدد على اعتبار كافة الاتفاقات مع الدول الاستعمارية والتي من شأنها أن تؤدي إلى تشديد حدة التوتر انتقاصاً من سيادتنا الوطنية. ودعا إلى فسخ اتفاقية نوري السعيد –إيدن التي عوضت عن معاهدة 1930 وإلى إلغاء اتفاقية النقطة الرابعة واتفاقية الأمن المتبادل مع أمريكا. وإلى إعادة النظر في امتيازات الشركات الأجنبية، لاسيما شركات النفط.

وشدد على إسقاط وزارة نوري السعيد والزمرة التي تلتف حول البلاط الرجعى، وإلى «إقامة حكومة ائتلافية قوامها الائتلاف السياسي بين الأحزاب الوطنية وتسعى للسير بالبلاد باتجاه مستقل». وحدد مهمات حكومة الائتلاف الوطني هذه بإطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية، وتطهير جهاز الدولة وأدواته القمعية من عملاء الاستعمار والمناهضين للشعب، وإطلاق سراح السجناء والسجينات السياسيين، ومحاكمة الذين قتلوا أبناء الشعب في السجون، وحل البرلمان وإجراء انتخابات حرة تشارك فيها المرأة، واتخاذ خطوات عملية لتحسين حالة الجماهير المعاشية والصحية والثقافية، من زيادة الأجور وإيجاد ضمان اجتماعي وتطبيق ثماني ساعات عمل في المدن والأرياف وتأليف النقابات العمالية، ومن خلال «هدم الملكيات العقارية الكبيرة» وتوزيعها على الفلاحين بقطع صغيرة وإعادة الأراضي المنهوبة إلى أصحابها، وإلغاء الديون الإقطاعية، ومنع الربا والخاوات والضرائب الإقطاعية ومحافظة حقوق النقابة، وتفصيلات أخرى كثيرة لتحسين أحوال الفلاحين.

وطرح مطالب عديدة لتحسين حياة الشعب الاقتصادية والصحية والثقافية، وللعناية بحياة الجندي، ودعا إلى وضع تشريعات للدفاع عن حقوق المرأة والنهوض بحياتها. وعالج بفقرات مطولة أوضاع الشعب

الكردي وحقه في استخدام لغته في الدوائر والمدارس، ودعا إلى إزالة العوائق التي تحول دون تقدمه، واحترام كافة حقوقه بما فيها الاستقلال الذاتي. كذلك دعا إلى احترام حقوق جميع الأقليات القومية الأخرى.

وأكد على السياسات التي تنهض باقتصاد البلاد وشدد على التصنيع بوجه خاص. واختتم المنهاج بالتأكيد:

> «أن الشعب العراقي يواجه عدواً جهنميا فتاكاً غير أن قوى العمال والفلاحين والكسبة والحرفيين والمثقفين وأصحاب المصانع الوطنيين والملاكين الأحرار وجميع الوطنيين، إن قوى هذه الملايين الغفيرة إذا اتحدت في جبهة وطنية موحدة واسعة، وإذا اعتمدت هذه الجبهة على النضال الجماهيري الثوري بمختلف أشكاله تستطيع إحراز النصر بكل تأكيد. ويتلقى شعبنا أوفر المساعدة والمساندة من معسكر السلم والديمقراطية والاشتراكية».[23]

أثار نشر هذا البرنامج الجديد ردود فعل حادة بين العناصر القيادية في الحزب. ويبدو أن الاعتراض الأساسي جاء على وضع ونشر هذا الميثاق (دون استشارة) الأعضاء الآخرين في قيادة الحزب، وقد وضع هذا الأمر مجمل السلوك السياسي لحميد عثمان والسياسات التي سار عليها موضع الرد والبدل، ويبدو أن أعضاء اللجنة المركزية الآخرين كانوا قد ضاقوا ذرعا بأسلوب القيادة الفردية التي سار عليها حميد عثمان. وعلى هذا الأساس عقدت اللجنة المركزية اجتماعا لها في حزيران 1955 في بغداد لمحاسبته حول المسائل التالية:

1. انفراده في معالجة القضايا الهامة التي تواجه البلاد.
2. تفريطه بكثير من كوادر وأعضاء الحزب في نشاطات تعتمد قوى الحزب وحده، كالمظاهرات الخاطفة ومجموعات للهتاف في المقاهي ودور السينما وغيرها.
3. اتباعه سياسات خاطئة و انعزالية في التعامل مع القوى الأخرى.
4. إقدامه على وضع ونشر برنامج جديد للحزب من دون مشاورة اللجنة المركزية واستحصال موافقتها عليه.

---

23. المصدر السابق.

لا نملك، للأسف، من الوثائق ما يوضح لنا كيف انعقد اجتماع اللجنة المركزية، ومن دعا إليه، ومن حضره من أعضائها. ولكن استنادا إلى ما تذكره السيدة ثمينة ناجي يوسف في رسالة إلى المؤلف، وحديث تلفوني معه أيضا وكانت يومها في الدار التي انعقد فيها الاجتماع، أن سليم الجلبي لم يكن من الحاضرين. وكما تذكر هي ونزار خالد في كتابهما عن سيرة سلام عادل، أن حسين أحمد الرضي، عضو اللجنة المركزية آنذاك، ومسؤول منطقة الفرات الأوسط، حين وصلته جريدة (القاعدة) التي نشرت البرنامج الذي أشرنا إليه. أو في توزيعها في المنطقة، وكتب إلى حميد عثمان يطلب موافقته على. اللقاء به في بغداد لمناقشته الوثيقة المطروحة، وأنه التقى بحميد عثمان فعلا وخطأه على نشرها دون عرضها على اللجنة المركزية لاخذ موافقتها على النشر، وطلب منه وقف توزيعها، ودعوة اللجنة المركزية إلى الاجتماع. وتم فعلاً اجتماعها في حزيران 1955، وقد حضره جميع أعضاء اللجنة المركزية عدا سليم الجلبي الذي كان خارج العراق يومئذ لشؤون عائلية.

وكما يتحدث المؤلفان فإن أعضاء اللجنة المركزية الحاضرين تحدثوا جميعا، وان حميد عثمان ادعى المرض وغادر الاجتماع للراحة بعد أن كلف الرضي بقيادة الاجتماع. وحين لم يحضر حميد عثمان في اليوم التالي، ذهب ناصر عبود، عضو اللجنة المركزية، إلى داره، فقيل له هناك إنه غادر مع أحد الكوادر العمالية (زامل حاتم) إلى كركوك. فكلفت، اللجنة المركزية ناصر عبود للحاق إلى كركوك والعودة به. وفعلا، عاد الاثنان، وحوسب حميد عثمان على أخطائه وعلى تركه الاجتماع والسفر إلى كركوك. واستنادا إلى ذلك قررت اللجنة المركزية تنحيته عن سكرتاريتها، وانتخاب حسين أحمد الرضي لها – لكنه – بدلاً عن أن يتقبل قرار اللجنة المركزية بمبدئية ويضع مصلحة الحزب أولا، راح كعادته يسعى للوقيعة وحاول ان يقيم من وراء ظهر الحزب علاقة بجماعة (راية الشغيلة)، وكانت هذه آنذاك تدخل في حوار مع الحزب للعودة إلى صفوفه، لكنها تجاهلت طلبه كما يبدو[24]، فعاد ينتقد نفسه امام الحزب لموقفه الجديد. فاتخذت اللجنة المركزية حينذاك قرارا بفصله من عضويتها، وأرسلته إلى كردستان للعمل في لجنة فرع الحزب الشيوعي في كردستان. وهناك شرع في عام 1957 يحرض لجنة الفرع للانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني. وقبيل 14 تموز تخلى عن عضويته في الحزب الشيوعي وانضم إلى الحزب الديمقراطي

---

24. انظر ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، الجزء الأول، ص 100.

الكردستاني[25] ، لكنه لم يستقر هناك أيضاً وانتهى بعد سنوات ليتحول إلى داعية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ويكرس نفسه له في الصحافة باسم (سليم سلطان)، وأخيراً توفي بعد أن تعرض إلى لوثة في دماغه.

و لأهمية القرارات التي اتخذت في اجتماع حزيران والاجتماع الآخر الذي انعقد في تموز 1955، سنتحدث عنها بشيء من التفصيل في الفصل التالي.

---

25. المصدر السابق، ص 101: وكذلك بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 185/186.

9

الحزب يلج طريقاً جديداً

سار الحزب في النصف الثاني من عام 1955، والأعوام القليلة التي تلته، سبيلاً جديداً مكنه من أن يعزز قواه ويهيئه لكي يلعب دوره في الإعداد لثورة 14 تموز وانتصارها. و رغم أن هذا السبيل لم يخل من عثرات وصعوبات لكنه، على العموم، استطاع أن يعالج أخطاء المسيرة السابقة ويعزز مواقعه بين الجماهير.

ومع أن الحديث ظل يجري كالسابق في التأكيد على دور العمال والفلاحين، وأهمية الاعتماد على تحالف العمال والفلاحين والحاجة إلى رسم السياسات الجدية في هذا الشأن، إلا أن هذه الفترة أكدت أهمية العمل بين الفئات المتعلمة من السكان والجماعات الوسطية عامة. كان الجهاز الوظيفي في السابق يمتص جمهرة المتعلمين و يروضهم على الانصهار في مكانة الدولة، إلا أن تنامي الإقبال على التعليم وعجز جهاز الدولة عن امتصاص الأعداد المتزايدة من الخريجين في الميادين المناسبة وإرضائه لطموحاتهم، وضيق مجالات الاستثمار البرجوازي الوطني، وتزايد هبوب رياح التحرر في كل مكان والتي كانت أنسامها المنعشة تنفذ إلى العراق عبر مسارب مختلفة، وكانت هذه الفئات المتعلمة تتلقفها قبل غيرها، كل ذلك زاد من وزن هذه الفئات وتأثيرها في الحركة وصار على الحزب أن يبحث عن السبل التي توصله إلى هذه الفئات وأن يوطد روابطه معها.

كرست اللجنة المركزية اجتماعيها في حزيران وتموز 1955 لكي تتأمل عامة سياسات الحزب، وتوقفت عند الاوضاع التنظيمية التي تسود الحزب والدور الذي لعبه حميد عثمان سكرتير اللجنة المركزية في الأخطاء التي عانت منها سياسات الحزب. وكان هذان الاجتماعان مناسبتين جديتين

أيضاً لتأمل علاقات الحزب بالقوى الوطنية الأخرى.

توقفت اللجنة المركزية في هذين الاجتماعين عند سياسات الحزب الجماهيرية، ولاحظت أنه يسير في سياسة يسارية انعزالية، نشأت عن القيادة الفردية وحرق المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحزب. وأعطت مثالاً على ذلك الموقف الذي وقفه الحزب من الحركة النقابية، ولجوئه إلى العمل السري في العمل النقابي، ونفور العمال الشيوعيين من العمل في النقابات العمالية المجازة لأن قياداتها لا تحظى باحترامهم في وقت تنعدم فيه فرص النشاط النقابي القانوني. ودعا تقرير اللجنة المركزية جميع الخلايا الحزبية في المعامل لتكريس جزءاً هاماً من نشاطها للعمل في هذه النقابات وتنشيطها، وفي ذات الوقت السعي لإجازة نقابات جديدة أخرى لاسيما في التحشدات العمالية الكبيرة كالنفط والسكك والميناء.

ودعت اللجنة المركزية إلى الاهتمام بتطوير كوادر فلاحية محلية تأخذ على عاتقها قيادة العمل الحزبي في الريف. واستحداث مدارس حزبية محلية لآماد قصيرة، وتعويدهم على تحمل المسؤولية وتنمية الاندفاع الذاتي لديهم. وعالجت اللجنة المركزية مسألة تكوين الجمعيات الفلاحية المحلية. وأكدت أن تكوينها هو الأسلوب الأكثر ملاءمة لمزاج جماهير الفلاحين. وشددت على أن من الضروري توجيه هذه الجمعيات لتحقيق المكاسب للفلاحين مهما كانت بسيطة. وأن تأخذ في اعتبارها مطالب مراتب الفلاحين المختلفة: الفقراء والمتوسطين والأغنياء. وأن تنظم هذه الجمعيات بأبسط أشكال التنظيم والروابط، فلا خلايا ولا حلقات، بل على أساس احتفالات واسعة وجلسة «المضيف» والدعوات و«المعونات»، وما إليها، وأن تتخذ من التقاليد الاجتماعية المحلية وسيلة للتنظيم ولضمان الروابط. أما أعضاء لجانها القيادية في القرى فيتم اختيارهم على أساس الثقة والاحترام الذي كسبوه في الدفاع عن إخوانهم الفلاحين وسجاياهم الاجتماعية.

وانتقدت اللجنة المركزية الأسلوب الآمري والبيروقراطي الذي سار عليه الحزب في السابق في العمل مع المنظمات الديمقراطية. وأكدت أن هذه المنظمات.

> «هي منظمات لا حزبية من حيث أيديولوجيتها وأساليب عملها. وأن توفير الديمقراطية الواسعة في هذه المنظمات هو شيء ضروري بالنظر لطبيعتها الجماهيرية».

وقال. القرار المتخذ بشأنها

«إن حزبنا يرغب من الصميم، وهو مخلص، في أن يرى هذه المنظمات تبني كيانها وتوطد نفوذها بين أوسع الجماهير من مختلف الاتجاهات السياسية وبين الجماهير البعيدة عن مجرى التيارات السياسية».

وأضاف

«أن كفاءات قيادية لا حزبية متوفرة بين هذه الجماهير الهائلة وهي آهلة لأن تلعب دورها القيادي في هذه المجالات.. إن حزبنا لن يقف في طريق انتظام هذه الجماهير، ولا في طريق تقدم هذه الكفاءات القيادية بل على العكس فإنه سيبذل أقصى المساعدات المخلصة التي يتوقف على مجموع رفاقنا استيعابها وتنفيذها».[1]

عكست الجدية والواقعية التي سادت مناقشات اجتماعي اللجنة المركزية نفسها في البيان السياسي الذي وجهته اللجنة المركزية إلى الشعب والذي صيغ بأسلوب هادئ يتوخى الإقناع والروح الإيجابية في تموز 1955. وكان البيان بعنوان (في سبيل الحريات الديمقراطية، في سبيل المصالح الحيوية لجماهير الشعب). وقد استهدف إقناع القوى السياسية الوطنية عامة بضرورة العمل الموحد.

حللت اللجنة المركزية في بيانها سياسة نوري السعيد وأظهرت التعاكس الحاد، ما بين هذه السياسة ومصالح الجماهير، وأوضحت بالأمثلة الملموسة كيف أن سياسة معاداة الشيوعية هي وجه آخر لسياسة معاداة حقوق الشعب ومصالحه، سياسية معاداة الحركة الوطنية عامة. ودافعت بصدق عن هذه القوى التي سلب منها حقها في العمل القانوني، لا لشيء إلا لأنها تعمل في مجالاتها الخاصة، وبأساليبها الخاصة، ضد ربط البلاد بالتكتلات العسكرية. واختتمت اللجنة المركزية بيانها بقولها:

«إن النضال في سبيل تطبيق بنود الدستور والحريات الديمقراطية نضال ناجح بكل تأكيد إذا جرى هذا النضال خلال الدفاع عن المصالح الحيوية اليومية للجماهير، وخلال توفير الجو الإنشائي اللازم لتطوير وحدة العمل الضرورية، على أساس التقدير الواقعي

---

1. نشرت قرارات الاجتماعين في (مناضل الحزب)، وقد اعتمدنا على ما اقتبسه زكي خيري وسعاد خيري منها في كتابهما (دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي).

السليم لالتزامات كل حزب سياسي تجاه الشعب». [2]

السعي لتحسين العلاقات الوطنية

سار الحزب في خطابه إلى الجماهير على هذا النهج في الفترة التالية. إذ توخى الملموسية في الطرح، والتدرج في عرض المطالب، والعناية بالمصالح الحيوية والمطالب الملحة للجماهير. وبات يلاحظ أن جريدة (القاعدة) صارت تعتني بالتقارير التي تردها من كل أنحاء البلاد، وتدعو مراسليها إلى توخي الدقة والوضوح في التعبير عما يجول في أذهان الجماهير الشعبية و مطامحها ومطالبها، وما تلاقيه من عنت السلطة واضطهادها، وهي تناضل من أجل هذه المطالب. [3]

في تشرين الثاني 1955 عادت اللجنة المركزية وأصدرت بيانا مماثلا لبيان تموز تحت عناوين:

«في سبيل سياسة وطنية عربية، في سبيل الحريات الدستورية، في سبيل إنقاذ اقتصادنا الوطني وتخفيف مشاكل الجماهير».

ويلوح لنا أن اللجنة المركزية أرادت من نشره إبقاء الموضوعات التي طرحتها في بيانها السابق حية في أذهان الجماهير وتأكيدها. لقد بات واضحا أن الحزب كان يستهدف من نشر هذين البيانين، ومن معالجاته الأخرى في جريدة (القاعدة) أن يبعث الثقة لدى الجماهير بقدرتها على مجابهة سياسات نوري السعيد والارتفاع باستعدادها النفسي للنزال، وأن يقوي من عزيمة الوطنيين الآخرين ويحذرهم للعمل المشترك، ويذكرهم بمسؤولياتهم. ولعل لجوء قادة الحزبين الوطني الديمقراطي والاستقلال إلى تقديم المذكرات إلى البلاط في أواخر 1955 قد جاء إلى حد ما بتأثير هذا التحفيز المتواصل للحزب الشيوعي[4] ويمكن للمرء أن يتلمس الروح الإيجابية التي صار الحزب يخاطب بها هذه القوى الوطنية من المناشدة الحارة التي تنهي بها اللجنة المركزية بيانها في تشرين الثاني 1955:

2. القاعدة، العدد 5، السنة 13، أواخر تموز 1955.

3. القاعدة، العدد 6, السنة 13، آب 1955.

4. القاعدة، العدد 10، السنة 13، أواسط تشرين الثاني 1955.

إن اللجنة المركزية لحزبنا ترى أن التعارف والتقارب والاتفاق والتعاون بين القوى الوطنية هو أمر ممكن وضروري، وهو الطريق الوحيد لإحراز النصر. وإذا كان الجميع يتمنون النصر تمنيا حقيقيا ويريدونه بالفعل، فليس هنالك من عائق لا يمكن تذليله في طريق التفاهم والتعاون، ومن جانبنا فإننا نرى أنه من المفيد تماماً، ومن الممكن أيضا، إجراء اتفاقات حتى مع الذين لا يعارضون سوى وجه معين، دون غيره، من أوجه السياسة السعيدية، وليس لدينا، أقل ميل لتجاهل فائدة الاتفاق في نقطة أو أكثر مع الذين يعملون من جانبهم للالتقاء معنا في النضال ضد هذه السياسة. وليس لدينا أقل ميل لفرض مناهجنا السياسية على الآخرين، فيما عن ا المسائل المتفق عليها معهم.

إن إعادة النظر وتقليب صفحات الماضي ينبغي أن لا يكون معرقلاً لوحدة النضال، بل يجب أن يخدمها ويساعد على تطويرها ويوثق لحمتها. إن طبيعة النضال الصادق الحازم ضد حكومة نوري السعيد تستلزم سيادة الروح الإيجابية العملية علاقات القوى الوطنية. وإن تنسيق الجهود المختلفة وصبها في مجرى واحد بروح المسؤولية تجاه الشعب، بروح تنشيط كفاحية القوى الوطنية والمعارضة وتقوية وحدتها الأخوية والثقة المتبادلة بينها هو الأسلوب الممكن الوحيد الذي يستطيع حقا أن يؤثر في تغيير السياسة القائمة المفروضة على البلاد... ومن وحدة عمل جميع هذه القوى، ومن الروح المتأهبة المقدامة لأوسع جماهير الشعب يجب أن نستمد الثقة بالنجاح.[5]

لم تذهب مناشدات الحزب الشيوعي سدى. فعدا عن المذكرة التي قدمها إلى الملك قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، وطالبوا فيها بتخلي نوري السعيد عن الحكم وتدارك أخطاء السياسة الخارجية التي سار عليها، والتحرر من حلف بغداد وتأمين الحريات الديمقراطية، قدم 142 شخصية من مختلف أنحاء العراق من منتسبي جميع الاحزاب السياسية والنواب السابقين وأساتذة الكليات والأطباء والمحامين والمهندسين والتجار والمثقفين والمهنيين وأرباب العمل مذكرة إلى الملك. وصدر بهذا المعنى أيضا بيان عن أنصار السلام في العراق وجهَوه إلى الصحف والأحزاب ووكالات الأنباء ودور الإذاعة في البلدان العربية والسفارات العربية والأجنبية. وفي هذا الشأن أيضا قدم أكثر من 700 مواطن من البصرة عريضة. وفي البرلمان الذي كونه نوري السعيد، بحسب

5. المصدر السابق.

ما يرغب، انبثقت معارضة ضمت عديداً من النواب أمثال توفيق المختار وإسماعيل الغانم وسامي باش عالم وحسن عبد الرحمن وعبد الغني الدلي وجمال عمر نظمي وآخرين. كما اشترك في المعارضة سبعة من أعضاء مجلس الأعيان.[6]

لم يكتف الحزب بمناشداته للقوى الوطنية غير بياناته وصحافته، وإنما أردف ذلك بالاتصالات المباشرة التي أجراها مع قادة الأحزاب الوطنية الأخرى. فقد أجرى مشاورات مع الحزب الوطني الديمقراطي من خلال عبد الوهاب محمود، رئيس منظمة أنصار السلام. ثم أتبعها بلقاءات مباشرة جرت بين سكرتير الحزب، حسين أحمد الرضي، وكامل الجادرجي، رئيس الحزب الوطني الديمقراطي. وتلتها لقاءات مباشرة أيضا مع قادة حزب الاستقلال. وكان لهذه اللقاءات أثرها في التمهيد إلى تكوين (جبهة الاتحاد الوطني) كما سنرى لاحقا.

وحدة الصفوف الشيوعية

شغلت موضوعة الوحدة بين صفوف الشيوعيين اهتماما خاصا من جانب اللجنة المركزية للحزب في اجتماعيها المشار إليهما آنفا. ورغم أنها أقرت بالضرر الذي أحدثته في حياة الحزب الداخلية سياسة تشديد الصراع الداخلي، ولاحظت أن هذه السياسة قد فرطت بعناصر حزبية مخلصة حافظ بعضها على مواقف شيوعية سليمة، إلا أنها ظلت محكومة في هذا الشأن بمنطلقات إيديولوجية صارمة، تشدد كثيرا على الوحدة على حساب مصالح الحزب والقضية ذاتها. وقد سبق لنا أن ناقشنا في الجزء الأول المنطلقات الإيديولوجية التي بني عليها فهد أفكاره بشأن الحزب الذي يعمل على بنائه وتعزيزه، وقلنا إن هذه المنطلقات استندت على الفهم الستاليني للمبادئ التي حددها لينين للحزب البلشفي منذ عام **1903** والتي هي بحد ذاتها صارمة تشدد كثيرا على المركزية داخل الحزب الذي نشأ وترعرع في ظروف القمع القيصري الروسي. وقد زاد من صرامتها في العراق أن الحزب كان يتعرض إلى الضغط. من جانبين: القمع البوليسي المتصل من جانب، وانعدام الفرص أمام الشباب المتعلم و المتعطش إلى النضال، دون أن يجد أمامه مخرجاً لتنفيس ما يعانيه من القهر في تنظيمات سياسية واجتماعية أخرى. إن الوحدة التي لا تبنى على القناعة الصادقة تظل وحدة هشة لا يمكن أن تصمد أمام الصراعات الداخلية، لاسيما إذا كانت تدور في

---

6. القاعدة، العدد **1**، السنة **14**، أوائل شباط **1956**.

أجواء متشددة. إن أغلب الانشقاقات التي مر بها الحزب الشيوعي حدث بسبب الاختلافات حول الدور الذي تلعبه الطبقة العاملة في الحركة الثورية. فقد قلل بعض أعضاء الحزب من أهمية هذا الدور آخذين في اعتبارهم ضعف حجم الطبقة العاملة العراقية، في وقتهم، أو تخلفها الناجم عن تخلف المؤسسات التي تعمل فيها، وتخلف معارف البلاد عامة، وحداثة تكوينها والتقييدات التي ظلت تفرض على حركتها النقابية، وحرمانها من تكديس خبرتها في هذا الشأن.. الخ، أو لتزايد الوزن النسبي للدور الذي تلعبه الفئات الوسطية المتعلمة في المجتمع، على العكس من هؤلاء كان المتشددون في الحزب يقيمون قناعتهم بأهلية الطبقة العاملة لكي تلعب الدور المركزي في الثورة على الإيمان المطلق بالمبادئ الإيديولوجية التي تقوم عليها اللينينية، ولا يعيرون وزناً كافياً لواقع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي كانت تمر به البلاد. وقد ذهب بعضهم في هذا المنحى إلى الحد الذي راحوا يضعون فيه قيودا صارمة عند اصطفاء الكوادر الحزبية استنادا إلى مجرد الانحدار الطبقي للعضو ليس غير. وقد قاد التطبيق الميكانيكي لهذه القاعدة إلى أن يتبوأ عديدون مواقع حزبية قيادية هم غير مؤهلين لها تماما. لقد كان يجري لي الواقع لياً لكي يلائم الموازين الإيديولوجية. وجاءت بعض هذه الانشقاقات بسبب الإصرار، أو عدم الإصرار على تحديد ورفع الشعار الاستراتيجي للحزب. وبلغ الأمر حد اتهام بعض أعضاء الحزب بالخوف من ذكر هذا الشعار أو التبجح برفعه من الجهة المقابلة. ولا يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما كان الجدل يدور حول الإقرار بقيادة الطبقة العاملة كشرط للتعامل مع الأحزاب الوطنية الأخرى. من السهل اليوم النظر لهذه المسألة بعين فاحصة تضع مصالح الشعب كشرط أولي في التعامل، وبعد أن غدت المنطلقات الإيديولوجية ذاتها موضع التمحيص. إلا أن الأمر لم يكن على هذا النحو يومذاك. لذلك حين نظرت اللجنة المركزية إلى هذه المسألة الملحة، عاملتها بحذر شديد لاسيما مع جماعة (راية الشغيلة).

أقرت اللجنة المركزية في البدء أنها

«ستبدي غاية المرونة لإرجاعهم إلى حظيرة الحزب على شرط نبذ أيديولوجيتهم الانشقاقية المعادية للحزب والاعتراف بصراحة الشيوعي وجرأته بتحملهم لمسؤولية الخروج على الوحدة التي هي أسمى مبدأ في الحزب، خصوصا وأن مرور ما يقرب من السنتين والنصف قد أوضح لهم بتجربتهم الخاصة النتائج التخريبية التي ترتبت على خطوتهم الانشقاقية. ومما يساعد في هذا المجال هو أن هذه الجماعة قد توصلت مؤخراً إلى نفس الخطوط العامة التي سبق أن رسمها حزبنا للظرف الراهن من مرحلتنا الوطنية الديمقراطية

وسلطة الديمقراطية الشعبية كشعار استراتيجي يضمن التصفية التامة للنظام شبه الإقطاعي شبه الاستعماري القائم»

أما من سيقود الحركة

«يجب أن يتحول إلى كفاح لإبداء الكفاءة القيادية الضرورية، والجماهير التي تسلم رايتها لمن تقتنع بكفاءته ونحن على ثقة تامة بأن حزبنا له كامل المميزات الموضوعية والذاتية التي تؤهله لهذا الشرف العظيم، شرف قيادة معركة الاستقلال والسلم والحرية».

كانت جماعة (راية الشغيلة) هي البادئة في الدعوة إلى وحدة الحزب. وكانت قد أرسلت رسالة إلى الحزب في هذا الشأن حين كان حميد عثمان لا يزال سكرتيراً للجنة المركزية. إلا أن هذا قد أهمل الدعوة، كما يبدو، ولم يطلع أعضاء اللجنة المركزية عليها.[7] ويفهم مما أورده حنا بطاطو، استنادا إلى تقارير بوليسية، بأن المنظمة المذكورة سعت للاتصال بأحزاب شقيقة لهذا الغرض. إلا أن هذه المساعي لم تفض إلى نتيجة إيجابية حاسمة.[8] وفي صيف 1955 صدرت (راية الشغيلة) وهي تحمل في صفحتها الأولى شعارات الوحدة.[9] ولكن منذ أن نُحي حميد عثمان عن قيادة الحزب، اتجهت اللجنة المركزية بجد إلى مسألة الوحدة، وبادرت إلى إرسال رسالة جوابية إلى جماعة (راية الشغيلة) تعلمها بقبول المباحثات في هذا الشأن. وفي ذات الوقت كتبت جريدة (القاعدة) محبذة المسألة، لكنها انتقدت (راية الشغيلة) لإصرارها على البقاء، ومحاولتها تبرير الانشقاق بذريعة سير الحزب في خط يساري. وشددت على أن الانشقاق كان خطوة غير صائبة في كل الأحوال. واستشهدت بمقطع من حديث للقائد الصيني ليو شاو شي الذي يؤكد أهمية وحدة الحزب، والأضرار التي تلحقها بمسيرة الحزب والثورة التكتلات والانشقاقات.[10] وختمت الجريدة حديثها قائلة:

---

7. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، مصدر سابق، ص 120.

8. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 15.

9. القاعدة، العدد 6، السنة 13، أيلول 1955.

10. يقول ليو شاو شي في كراسه (عن الحزب): «إن أي مظهر من فقدان الضبط والتفكك والانشقاق داخل الحزب سيؤثر تأثيرا خطيرا في قضية تحرر الشعب الصيني. ولهذا فمن واجب جميع أعضاء الحزب ومنظمات الحزب أن يصونوا ويعززوا وحدة الحزب بكامله، وأن يحاربوا كل نشاط معاد للحزب انشقاقي، استقلالي، تكتلي ذي

«إن طريق المبادئ، طريق مصلحة الحزب وخدمة قضية الشعب، طريق واضح ليس من مصلحة المخلصين تمويهه أو التستر عليه. فليس هناك سوى طريق واحد إذا أرادوا أن تكون أعمالهم منطبقة على ادعاءاتهم في الإخلاص لوحدة الحزب، وهذا الطريق النبيل لا يمكن أن ينفتح إلا بإقرار واعتراف صريح بالانشقاق والتخريب ومن ثم الرضوخ للحلول التي سيضعها الحزب والتي ستراعي المبادئ بأمانة وستقدر غاية التقدير كل المواقف المخلصة».[11]

سارت المفاوضات سيرا إيجابيا وتبلورت نقاط الخلاف في اثنتين: إقرار الحزب بالخط اليساري الذي كان يسود الحزب وقت الانشقاق، وهو أمر أقرت به اللجنة المركزية للحزب في قراراتها في حزيران وتموز 1955 ونشرته في (مناضل الحزب)، والثانية تتمثل في اعتراف كتلة (راية الشغيلة) من جانبها بخطأ العمل الانشقاقي الذي أقدمت عليه وضرره. وهو ما أقدمت عليه وإن بتردد في أول الأمر، وبعد جهد خاص أسهم به عدد من قادة الحزب لتوضيح خطورة الانشقاق. وانتهت المساعي بالنجاح، إذ أصدرت كتلة (راية الشغيلة) بيانا في 13 حزيران 1956 تعترف فيه بخطأ إقدامها على الانشقاق وتأسيس منظمة خاصة، وأقرت أن الخطوة التي أقدمت عليها والتي سمتها «انتشالاً»

«كانت مخالفة لمبادئ الماركسية – اللينينية التي توصي بالمحافظة على وحدة الحزب، وتقدم المناضلون الذين سبق لهم العمل في (راية) الشغيلة طلبات فردية للانضمام إلى الحزب مشفعين طلباتهم بالنقد الذاتي»[12]

«أصدرت اللجنة المركزية للحزب من جانبها بيانا في 17/6/1956

وجهين داخل الحزب، وكذلك كل خرق للضبط الحزبي؛ وبعبارة أخرى فمهما يوجد من نزاع مبدأي أو سياسي موقت، فإن الضبط الحزبي ينبغي أن يلاحظ والوحدة الحزبية يجب أن تصان، والنشاط المخرب لوحدة الحزب أو لتمزيق الحزب، أو غيره من الأعمال الاستقلالية والتكتلية والمنافقة يلزم ألا يتاح لها المجال. يجب أن يدعم مبدأ؛ وحدة الحزب السامي. على أعضاء الحزب والمنظمات الحزبية أن لا تسح وراء أي شخص يخرق الضبط الحزبي بسبب خلافات مبدئية سياسية مؤقتة، وإنما يجب أن تشق نضالا حازما ومناسبا ضده». (القاعدة، العدد 6، أوائل أيلول 1955).

11. القاعدة. العدد 6، السنة 13 ، أوائل أيلول 1955.

12. من حديث لسلام عادل إلى جريدة اتحاد الشعب في 26 / 1 / 1960.

رحبت فيه بعودة المناضلين الحزبيين، ودعت إلى تعزيز وتوطيد وحدة الحزب الشيوعي العراقي، وعرى البيان الأفكار الانشقاقية، وانتقد كذلك المقاييس البيروقراطية التي عولجت بها مشاكل الرفاق الفكرية والسياسية». [13]

نجح الحزب كذلك في احتواء المناضلين في منظمة (وحدة الشيوعيين). لقد أدرك هؤلاء المناضلون، الأعضاء في المنظمة المذكورة، أن ليس هناك من مبرر لانفرادهم في منظمة شيوعية خاصة بهم إلى جانب الحزب الشيوعي العراقي. وعلى هذا الأساس، وبعد مفاوضات مبدئية أعلنت المنظمة المذكورة في بيان مشترك لها مع الحزب في 25 نيسان 1956 ونشر في منتصف حزيران 1956 خطأ إقدام رفاق المنظمة على تأسيس تنظيم خاص بهم، والإبقاء عليه في وقت كان الحزب الشيوعي قائماً ويواصل نضاله. وعلى هذا الأساس قدموا طلباتهم للالتحاق بالحزب، ورحب هو بهم من جانبه. وفي هذه الأجواء الإيجابية أيضاً أعاد الحزب عديدا من الشيوعيين الذين كانوا يواصلون نضالهم على انفراد مثل يوسف متي وآخرين.

لقد كانت هذه الأجواء المشجعة التي سادت صفوف الشيوعيين على اختلاف انتماءاتهم السابقة تعبيرا عن إحساسهم عامة بالحاجة إلى تلاحم صفوفهم تمهيدا للانطلاق إلى العمل الحثيث لتوحيد صفوف الحركة الوطنية في جبهة وطنية واحدة ومتينة تصفي الحساب مع الحكم الرجعي وارتباطاته. وفي بيان أصدره الحزب في 17 حزيران 1956 دعا إلى أن يسود الجو المبدئي المتحرر من ترسبات الأوضاع الانقسامية في الحياة الداخلية بعيدا عن مظاهر «الانتصار» و«الانكسار»، وتعبيراً عن شعور الحزب بهذا الواجب قررت اللجنة المركزية تبديل اسم «القاعدة»، الجريدة المركزية للحزب، باسم «اتحاد الشعب» تعبيرا عن توطيد وحدة الحزب التنظيمية وعن المهمة الرئيسية للحزب في توحيد قوى الشعب الوطنية.

---

13. المصدر السابق.

10

الكونفرنس الثاني

بعد أن نجح الحزب في تصفية الانقسام في صفوف الحركة الشيوعية، وانضمت كتلتا (راية الشغيلة) و(وحدة الشيوعيين أو جماعة النضال) إلى الحزب، اتجهت همة اللجنة المركزية إلى عقد كونفرنس للحزب. لقد كان آخر مؤتمر للحزب قد انعقد بقيادة يوسف سلمان يوسف – فهد عام 1945. لقد شجع الحزب على عقد الكونفرنس الثاني (الأول كان قد انعقد عام 1944) أمران: أولهما النجاح الذي حققه في توحيد الشيوعيين؛ أما الثاني فكانت الأجواء الإيجابية التي سادت الحركة الشيوعية الأممية إثر انعقاد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. وقد حفزت اللجنة المركزية للإسراع بعقد الكونفرنس الحاجة إلى ترسيخ الوحدة الفكرية والسياسية في الحزب استعداداً للنضال الأكبر الذي كانت تتأهب لخوضه من أجل وحدة الحركة الوطنية.

فبرغم ما اعترض سبيل الحزب من صعوبات كبيرة نجمت عن تواصل سياسات القمع والتعسف من جانب، وما خلفته من سلبيات السياسات اليسارية والتصرفات البيروقراطية والفردية التي سارت عليها بعض قيادات الحزب، فإنه استطاع خلال العام الذي سبق الكونفرنس أن يتغلب على هذه الصعوبات، وأن يعالج في الوقت الملائم الآثار التي خلفتها في الحزب وفي الحركة الوطنية، ويرص صفوفه وينجح في إيجاد الوحدة السياسية والإيديولوجية بينها، ويمد نفوذه بين الجماهير. وكما تقول اللجنة المركزية في تقريرها إلى الكونفرنس:

> «إنه لمبعث فخر واعتزاز لنا، ومدعاة لاغتباط كل وطني غيور، أن يعرف الجميع أن حزبنا قد غدا اليوم أكثر جماهيرية، وأوسع تنظيما.

وأوفر كادراً، من أي وقت مضى على الإطلاق».[1]

لاحظ الحزب عن حق أن العالم اليوم هو أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. وأن الحركة الوطنية والقومية التحررية التي يؤلف هو أحد فصائلها الأساسية هي أكثر تفاعلاً بالحركة العالمية. لهذا السبب بالذات أعار الحزب انتباهاً خاصاً إلى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ووقائعه والوثائق التي طرحت فيه. وأهمية هذا المؤتمر، الذي انعقد في شباط من عام 1956 لم تتأت فقط من كونه قد حدد سياسة بلد له وزنه الكبير في السياسات العالمية، ومن بينها ما يتعلق بالشرق الأوسط وبلدان حلف بغداد المجاورة له بالذات، وإنما أيضاً لأنه جاء ليعيد النظر بكامل السياسات التي سار عليها الحزب الشيوعي الحاكم في الاتحاد السوفييتي طوال عشرات السنين، والتي كان ستالين فيها على رأس الحزب. وكونه وجه نقدا شديداً للتجاوزات الخطيرة والكبيرة على المبادئ الماركسية التي ألحقتها سياسات ستالين وتسلكاته في حياة الحزب والبلاد، ولسيادة روح عبادة الفرد التي أدت إلى طمس دور الحزب من حيث هو طليعة للشعب السوفييتي. إن تأكيد المؤتمر العشرين بأن «الشعب هو صانع التاريخ وهو الذي ينجب الزعماء والقادة والأبطال، وأن دور ومقام القادة والأفراد يتوقفان على مدى وعيهم لقوانين تطور المجتمع ولحاجات تنظم وتعبئة وقيادة جماهير الشعب من أجل مطامحها» يكتسب أهمية كبيرة لا في حياة الشعب السوفييتي وحده، وإنما في حياة المناضلين الشيوعيين في كل مكان ومنهم الشيوعيون العراقيون في كونه يشد من تصميمهم على مواجهة أخطائهم وتصحيحها.

انعقد الكونفرنس في أيلول 1956 في أحد دور تل محمد في بغداد، وضم ممثلين عن معظم اللجان المتقدمة والمحلية للحزب. كما ساهم فيه عدد آخر من كوادر الحزب. وكانت المادة الرئيسية المطروحة للمناقشة تقرير سياسي بعنوان «في سبيل تحررنا الوطني والقومي» أعده حسين احمد الرضي وجمال الحيدري وعامر عبد الله.[2] وكان التقرير قد وزع على معظم الذين حضروا الكونفرنس قبل أيام من انعقاده وتسنى لهم دراسته. وقد استمرت مناقشات أعضاء الكونفرنس طوال يومين متتاليين، وصادق الحاضرون، بالإجماع، على التقرير السياسي المذكور وعلى القرار الذي اتخذ بشأن المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

---

2. صالح دكلة، من الذاكرة، ص 50.

وقد حضر الكونفرنس إلى جانب. أعضاء اللجنة المركزية عديد من كوادر الحزب. وكان من بين الحاضرين حسين أحمد الرضي وناصر عبود وعامر عبد الله وجمال الحيدري وجورج حنا تلو ومحمد صالح العبلي وفرحان طعمة وعبد الرحيم شريف وصالح الحيدري وكاكا فلاح وصالح دكلة وصالح الرازقي وكمال فؤاد وعلي حسني الرشيد وداود الصائغ وحميد الناصر وحميد حمدي وحكمان فارس الربيعي وبيتريوسف.

وتوجهت اللجنة المركزية بتحاياها إلى العديد من الجهات، ولم توفر أحدا على غير المألوف. فقد حيت في الكلمة التي افتتحت بها الكونفرنس الأعضاء والمشاركين فيه ومن يمثلون من أعضاء ومرشحين و مؤازرين، كما حيت شهداء الحزب والوطن منذ ثورة العشرين، ووجهت التحيات إلى السجناء والمبعدين والمطاردين السياسيين. وحرصت على أن تحيي الأحزاب الوطنية وخصت بالذكر منهم الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان العراق، وحزب المؤتمر الوطني (الوطني الديمقراطي والاستقلال) وحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق. وحيت كذلك حزب التحرير والأخوان المسلمين، وكل الذين عارضوا حلف بغداد. وخصت بالتحية الحزب الشيوعي الشقيق في سوريا ولبنان، وكل الأحزاب الشيوعية والديمقراطية في الأقطار العربية والعالم، وكل الذين جاهروا حلف بغداد بالعداء من شعوب وحكومات عربية... وختمت تحاياها بتحية الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. هل كانت كل هذه التحايا مجاملات اقتضاها الموقف الاحتفالي، أم كانت مسعى خاصا من جانب الحزب لتعديل صورته بعد سنوات من التشنج اليساري الانعزالي، أم محاولة لتجميع القوى ضد حلف بغداد؟

ناقش التقرير السياسي الحجة التي استند إليها نوري السعيد في عقد حلف بغداد، وهي قرب الاتحاد السوفييتي من البلدان العربية جغرافيا. وأظهر بالأمثلة الملموسة أن قرب الاتحاد السوفييتي من العراق وسوريا وغيرهما كان ميزة لصالح العراق والبلدان العربية المجاورة في سعيها ضد الضغط الاستعماري في عديد من الحالات، وتحدث عن النهب الذي يتعرض له العراق سواء من خلال النفط، أو عن طريق الهيمنة على تجارته الخارجية، أو في مقاولات مجلس الأعمار. وتحدث عن المهمات الملحة التي تواجه الشعب. وأظهر أنها تتلخص بتبديل السياسة القائمة بسياسة وطنية عربية مستقلة، والإتيان بحكومة وطنية تعمل لتحقيق هذه المهمة، والسبيل إلى إحلالها يتمثل بالنضال الشعبي. ويحلل التقرير العوامل المحتملة التي تحيط بهذا النضال خارجيا وداخليا، ما له وما عليه، ويخلص

إلى أن:

> «تقدير وضع الطبقات على هذه الصورة، واستناداً إلى التجارب السابقة للحركة الوطنية، يعطي إمكانية الاستدلال على أن ميزان القوى بجانب الجماهير الشعبية على نحو قاطع، إذا ما أحسن تعبئتها وقيادتها، وأن أعداء الشعب ليسوا في وضع يستطيعون معه الوقوف بوجه إرادة الشعب الموحد الناهض. وتحديد القوى على هذا النحو، يحدد بدوره طبيعة المعركة المقبلة، باعتبارها معركة ذات طابع سلمي غالب، أو بكلمة أدق، شكلاً من النضال الثوري يمكن في المرحلة الحاضرة، وفي المستقبل من باب أولى، أن يكون ذا طابع سلمي قائم في الأساس على تعبئة القوى الوطنية في جبهة واسعة. والضغط بها على نحو مركز، وبأشكال مختلفة، مؤثرة، بغية تبديل السياسة القائمة بسياسة وطنية عربية مستقلة، ومتابعة السير بالبلاد في طريق التطور، ولا يمنع أن يكون طابع هذا النضال سلبا أيضا، إذا ما اتخذ في ظرف معين، شكل (وثبة شعبية)، هي من مفاخر الشعب العراقي وتقاليده الثورية المجيدة».[3]

لم تظهر القاعدة الحزبية ارتياحها لهذا الاستنتاج، وأثار الأمر اعترافات واسعة في الكونفرنس ذاته، وبين القاعدة الحزبية بعده.[4] وقد رفضته بعض الهيئات الحزبية بالإجماع واعتبرته «خاطئا فكريا وتكتيكا خطيرا لا ينم عن دراسة جدية لطبيعة الحكم في العراق».[5] وللحقيقة نشير هنا أن هذا الاستنتاج يخالف ما كان يتوصل إليه من خلال ممارساته السياسية الفعلية. فعدا عن أن الحكم الرجعي كان قد أوغل يومذاك في سياسة القمع الفظ تجاه تحركات الجماهير ولم يتورع عن استخدام الرصاص لضرب اجتماعات الجماهير وتفريق مظاهراتها، فإن الحزب كان قد اتجه بحزم للعمل من أجل كسب الجيش إلى جانب الشعب وشرع يطور ويوثق ارتباطاته ببعض التنظيمات الوطنية في الجيش. وجاء الرد واضحا من جانب الحكام الرجعيين بعد قرابة شهرين فقط في انتفاضة النجف والحى. لذلك سارعت اللجنة المركزية إلى عقد اجتماع طارئ لتصحح موقفها وتصدر بيانا في تشرين الثاني 1956 تعلن فيه:

---

3. تقرير «خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي»، ص 30–31.

4. صالح دكله، من الذاكرة، ص 50.

5. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 39.

«أن مسألة العنف بالنسبة لنا مسألة يقررها سلوك الخصم عندما لا يريد أن ينزل عند إرادة الشعب. ولذلك فإن (الأسلوب العنفي) هو الأسلوب الراجح في كفاح شعبنا وحركته الوطنية من أجل التغلب الحاسم على عدوانية وعنف الاستعمار وحكمه العميل في العراق.» [6]

وللحقيقة أيضا، نذكر هنا أن قيادة الحزب لم تتوصل إلى استنتاجها بشأن التطور السلمي استنادا إلى دراسة جدية للواقع الاجتماعي في العراق آنذاك. وهي لا شك تذكر كيف أن الحكم الرجعي لم يتردد في استخدام الرصاص لقمع انتفاضة الشعب. وإنما هي سارت على منوال ما توصل إليه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي بشأن إمكانية الانتقال السلمي إلى الاشتراكية. وبذلك يكون قد دشن نهجا سار عليه من بعد في التغير بالأفكار التي توصل إليها الشيوعيون السوفييت والتي أثارت جدلاً طويلا كطريق التطور اللارأسمالي وغيره.

وعلى غرار الثقة المبالغ فيها التي سادت المؤتمر العشرين للشيوعيين السوفييت غالى الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي في تفاؤله بشأن مستقبل المسيرة العراقية وقال:

«إن أول انتصار كبير سيحرزه الشعب، سيلهب طاقة الحماس الشعبي إلى حد كبير. وإن ظروفا جيدة تتيحها هذه الحكومة [أي الحكومة الوطنية التي ستعقب إزاحة حكومة نوري السعيد - المؤلف] لتمكين الشعب من اخذ مصيره بيديه، إلى جانب خيرات العراق وضخامة موارده، وسجية الاندفاع الثوري لدى الشعب العراقي، وقوة جاذبية أفكار التقدم والديمقراطية والاشتراكية في العراق، وميلان ميزان القوى لصالح العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين، يقدم الدليل على ان العراق لن يحتاج إلا إلى القليل من الوقت لكي يسير بخطوات واسعة في طريق الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ضمن الأسرة العربية المتحالفة، وأن يسير موحدا بقيادة الطبقة العاملة في طريق الانتقال السلمي التدريجي نحو الاشتراكية». [7]

---

6. بيان الحزب الشيوعي العراقي، 11 تشرين الثاني 1956.

7. التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المقدم للكونفرنس، ص 34.

يولي التقرير السياسي للكونفرنس عناية خاصة للأهداف التي يرى الحزب أنها كفيلة بتوفير الرفاه للشعب وتطور حياته المقبلة، وفي مقدمتها يأتي التحرر من الاستعمار. ويتمثل هذا بالانسحاب من حلف بغداد ورفض المحالفات الأجنبية، وفرض حكومة وطنية مخلصة تتعهد بالسير على سياسة وطنية عربية مستقلة، وتضع في رأس مهامها وضع حد لعزلة العراق عن شقيقاته الدول العربية، و «السير على سياسة عربية وفية تضمن للعراق شرف المساهمة في المحالفات العربية، وفي المساعي النبيلة المبذولة لتحقيق الوحدة العربية المنشودة. ويؤكد التقرير على توفير الحريات الديمقراطية، وعلى السياسة الاقتصادية الوطنية التي تضمن حماية وتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين ظروف الجماهير المعاشية والصحية والنقابية، وإقامة علاقات الصداقة والتعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي وبلدان المعسكر الاشتراكي الأخرى، والسير على مبادئ مؤتمر باندونغ في إقامة العلاقات السلمية، والتعاون المتبادل مع الشعوب. وأولى أهمية خاصة إلى مطالب الشعب الكردي، ورعاية حقوقه ومطامحه القومية، واحترام حقوق ومطالب الأقليات القومية، ونبه إلى العناية بالجيش وتوجيهه وجهة وطنية خالصة، وطالب بوقف تدخل شركات النفط في شؤون العراق السياسية وتطمين مصالحه في عوائد نفطه. واعتبر اتفاقية النفط لعام 1952 مخلة بحقوق العراق، وينتهي بعد كل هذا إلى القول: تلك هي المهام التي تقتضيها الفترة الراهنة من تاريخ البلاد، والتي يمكن أن تنهض بها حكومة تتعهد بالسير على نهج وطني عربي مستقل، جديرة بمساندة الشعب.

«والذي لا ريب فيه أن مثل هذه الحكومة ستحظى بتأييد ومؤازرة حزبنا الذي سيجد بأن من واجبه إسنادها دون أن يشترط اشتراكه فيها ما دامت تسعى بإخلاص وحماس لتنفيذ المهام المطروحة أمامها وتحترم إرادة الشعب.

وسيجد حزبنا أن من واجبه – كما هو من واجب أية جهة وطنية أخرى – أن يراقب، وينتقل، ويوجه هذه الحكومة لضمان عدم انحرافها عن النهج الوطني المستقل، كما سيجد من واجبه العمل على فضحها وإبعادها، إذا ما تنكرت للإرادة الشعبية، وذهبت إلى حد الإخلال الجذري بمسؤوليتها». [8]

8. المصدر السابق.

إن هذا القول، أو الالتزام، ذو أهمية تاريخية، في رأينا، للحكم على مسلك الحزب بعد عامين أو ثلاثة، بعد أن انتصرت ثورة 14 تموز وتولت حكومة عبد الكريم قاسم الحكم في البلاد مع أخذ الاوضاع التي استجابت بعد الثورة في الحسبان على نحو ما سنرى.

أعار التقرير السياسي للجنة المركزية الذي نوقش في الكونفرنس أهمية خاصة للجبهة الوطنية الموحدة. وقدم بشأنها مطالعة مستفيضة شرح فيها الدوافع الملحة لقيامها. انطلق من القول بأن حلف بغداد قد ركز، إلى ابعد الحدود، المصالح الاستعمارية في البلاد. وأن الشرور التي أوجدها الوضع الناشئ عن انضمام العراق إلى هذا التحالف تصيب الشعب كله، على اختلاف طبقاته الاجتماعية. على هذا الأساس تطرح الجبهة نفسها كاتحاد وطني شعبي شامل، يضم في إطاره كل أصحاب المصلحة في تغيير هذا الوضع وإصلاحه. ولأن عمل الجبهة لتحقيق الأهداف المشتركة التي ينشدها الشعب، بمختلف طبقاته وقومياته ومنظماته السياسية والاجتماعية، يصطدم بمقاومة خصم عنيد يغدو السبيل الذي ستسلكه الجبهة لتحقيق أهداف الشعب المشتركة سبيلا نضاليا.

ويتوقف التقرير عند مسألة حساسة للغاية كثيراً ما أثارت المتاعب في العمل الموحد وربما لانهياره. إن العمل الموحد في إطار جبهة وطنية تضم مختلف القوى من طبقات وفئات الشعب المختلفة لا يقطع من الاساس بعدم حدوث ما يثير الاختلاف بين القوى التي تؤلفها. فقد تنشأ الخلافات نتيجة أخطاء في تصرف هذه الجماعة أو تلك.. ولكن قد تدفع الصراعات الطبقية إلى ظهور وجهات نظر متعارضة في حل هذه الصراعات. هذه مسألة خطيرة تواجه كل عمل جبهوي. وكثيراً ما أدت إلى انهيار هذا العمل الجبهوي إذا لم يحسن حلها بشكل سليم، تراعى فيه المصالح المشتركة من جانب، والحاجة إلى تعبئة أوسع القوى الطبقية من جانب آخر، وتحكم فيه قواعد العقل وبعد النظر. ولا يمكن لحزب مسؤول طرح حل معين يتفق عليه ويسري على مختلف القضايا التي ستنشأ، إذ لكل قضية ظروفها ودواعيها الخاصة. ولا يمكن لأي حزب صادق مع نفسه ومع القوى التي يتعامل معها، أن يقيد نفسه بحل لمختلف القضايا مقدما. لذلك عالج التقرير الأمر بحذر شديد وقال:

> «وعندما تطرح طبيعة العمل في الجبهة الوطنية ضرورة توحيد النضال حول أهداف مشتركة، وتستبعد في الوقت نفسه، ما عداها من الأمور التي هي غير موضع اتفاق – كبعض الأهداف، وأسلوب العمل، وطراز التفكير – فإن العمل في الجبهة الوطنية لن يعني قط

ذوبان أي حزب أو حركة أو قوة في الجبهة الوطنية، كما لا يعني أي تدخل في شؤونها التنظيمية والإدارية، أو عرقلة نشاطاتها الخاصة واعمالها – خارج النطاق الرسمي للجبهة وبصورة غير متعارضة مع اتجاهها. ومثل هذا الوضع ينفي أساليب الإكراه والزجر والإحراج، ويجعل دستور العمل قائما على اساس الاختيار وحرية الإرادة، والاتفاقيات الطوعية الأجماعية، والمساواة في الحقوق».

«والجبهة الوطنية، باعتبارها أداة نضالية تعود للجميع وتهم الجميع، تنفى السلوك التخريبي الذي من شأنه إضعاف قوة ما في الجبهة الوطنية، أو استغلال عمل الجبهة ونشاطاتها للدعاية الضيقة أو استمداد القوة على حساب إضعاف الجبهة الموحدة. ولكن الجبهة باعتبارها أداة نضالية مشتركة يؤثر على الجميع أمر قوتها أو ضعفها، تراصها أو تفككها، تبيح في الوقت نفسه، بل تستلزم على نحو ضروري، تبادل النقد الأخوي البناء بين القوى العاملة فيها، وبطبيعة الحال، ينبغي أن يتجه هذا النقد دوما إلى تقوية الجبهة وتعزيز كفاحيتها، وأن ينبعث من روح مخلصة وشعور عميق بالمسؤولية. كذلك يستوجب العمل في الجبهة تجنب المسائل التي هي موضع خلاف. واستبعاد الذكريات السيئة، والتمسك بقوة بالأهداف المشتركة وبالنقاط التي هي موضع اتفاق».

«والجبهة الوطنية، بوصفها اتحادا اختياريا جهاديا مسؤولا أمام الشعب، يضع جميع القوى العاملة في موضع مباراة أخوية مشروعة – وذلك بإبداء النشاط والفعالية، والوفاء على الوجه الأتم بالالتزامات والواجبات، والتفاني في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة وخدمة الشعب. وقيام حالة من هذا القبيل، ينقل المسألة من نطاق الصراع التعسفي لأحد زمام التوجيه والمبادرة في الجبهة الوطنية، إلى مباراة أخوية مشروعة لإبداء الجدارة النضالية، والحصول على ثقة الشعب». [9]

أعطى التقرير كذلك أمثلة ملموسة عن التصرفات الخاطئة التي ارتكبتها القوى الوطنية في ميدان العمل الجبهوى وعلاقاتها ببعضها بما فيها ما اقترفه الحزب الشيوعي ذاته، وخلص إلى أن:

«الجبهة الوطنية حقيقة قائمة، وهي تنشأ وتنمو وتعزز في نار

---

9. المصدر السابق، ص 39/40.

المعارك الوطنية، وليس من سبيل قط إلى تجاهلها. فإذا كان يفتقر وجودها في أفضل الأشكال، إلى الاتفاقيات الرسمية من الأعلى، فإن هذا لا يغير من حقيقة وجودها فعلا باعتبار أن الحياة تفرضها في العمل. كما أن وجود هذا الخلل – وهو أساسي طبعاً – يرتب مسؤولية التقصير على من يقفون في طريقه. إن الجبهة موجودة، وإن لم تكن في أفضل أشكالها، ما دام التعاون بين قواعد الأحزاب في شتى الميادين بفرض نفسه – تحت ضغط الظروف كحقيقة لا سبيل إلى تجاهلها ونكرانها». [10]

الحزب والقضايا القومية

يعير التقرير اهتمامه إلى السياسة القومية التي يتعين على الحزب أن يسير عليها. ويؤكد على تصاعد نضال الشعوب العربية من أجل تحررها من نفوذ الاستعمار والإقطاعية والتخلف. ويلاحظ أن النضال ضد حلف بغداد يصب في مجرى سعي الشعوب العربية نحو وحدتها القومية. والعكس صحيح أيضا. فالنضال القومي العربي العام عامل مهم يعزز من نضال الشعب العراقي الوطني. وليس مصادفة أن يرتفع كثيراً نضال الشعب العراقي ضد المشاريع الاستعمارية، وتتسع دائرة الذين يلتفون حول راية هذا النضال في تلك السنوات التي يتعاظم فيها نضال الشعوب العربية عامة من أجل تحررها. والعكس بالعكس أيضا. وأكد الكونفرنس أيضا على الطابع التقدمي والديمقراطي لحركة الانبعاث القومي العربي من حيث المحتوى والشكل

«خاصة بعد أن راحت البورجوازية الوطنية العربية وبعض الأوساط العربية العليا، وبتأثير الأوضاع العالمية المستجدة، وبدافع من مصلحتها نفسها تتبنى أكثر مبادئ حق تقرير المصير والصداقة بين الشعوب والتعايش السلمى وبعد أن تشربت الجماهير الشعبية العربية بروح الديمقراطية والصداقة إزاء مختلف الشعوب والأقوام، وبعد أن تضاءل خطر استخدام هذه الحركة من قبل الدوائر الاستعمارية للإيقاع بالعرب ولبث روح البغضاء ضد الشعوب الأخرى». [11]

---

10. التقرير السياسي المقدم للكونفرنس، ص 46.

11. المصدر السابق، ص 53.

ويكتسب أهمية خاصة في ظل التشويش، الذي تحاط به مسألة الوحدة العربية، التأكيد في التقرير السياسي على «أن الطريق إلى الوحدة العربية ينفتح على أساس زوال الاستعمار عن العالم العربي وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية. وأن كل تعاون بين الأقطار على أساس زوال الاستعمار وبعيد عن نفوذه وتدخله وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية خطوة إلى أمام في طريق الوحدة العربية المنشودة التي يحاربها الاستعمار العالمي وصنيعته إسرائيل والصهيونية العالمية.[12]

ويعالج التقرير المسألة الكردية على هذا النحو من الوضوح والتدقيق. ويؤكد أولاً أن حركة الانبعاث القومي العربية والكردية تعزز إحداهما الأخرى. ولا مندوحة لأحدهما عن مساندة الأخرى.

«فمن دون مساهمة جماهير الشعب الكردي في العراق في الكفاح ضد الاستعمار وحلف بغداد، ومن أجل استقلال العراق وسيادته الوطنية لا يمكن أن يحقق العراق هدفه في اللحاق بركب العروبة المتحررة.

وكذلك ليس أمام حركة الشعب الكردي من أجل التحرر القومي والوحدة سوى سبيل المشاركة الإيجابية الفعالة في حركة الشعب العربي وسائر الأقليات القومية في العراق. وليس أضر على جماهير الشعب العراقي، عرباً وكرداً، من نظرة الانعزال القومي في حركة الشعب الكردي ونظرة تجاهل حقوق ومطالب الشعب الكردي من قبل حركة الشعب العربي». [13]

وبعد أن يعطى شرحا مفصلا للأسباب التي دفعت إلى تمزيق كردستان وظهور المسألة الكردية يؤكد أهمية مشاركة الشعبين العربي والكردي في النضال ضد الاستعمار. ويشدد على أن :

«الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية، وإدراك حقيقة أن الاستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والأكراد لأمانيهما القومية هو الأساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية في

---

12. المصدر السابق.

13. المصدر السابق، ص 53.

كفاح مشترك ضد الاستعمار». [14]

شغلت قضية فلسطين مكانا بارزا في التقرير السياسي. ويلوح لنا أن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي تعمدت أن تفرد حيزاً خاصا للقضية بهدف تصفية بعض جوانب خاصة من موقف الحزب منها عانت من التخبط والارتباك والمعالجة غير المسؤولة وأساءت الى نضال الشيوعيين العراقيين القومي، وإلى علاقاتهم ببعض القوى الوطنية. ولكن اللجنة المركزية، وهي تسعى لإجلاء بعض الصفحات الماضية، انزلقت تحت ضغط الحافز «العروبي» إلى كيل الاتهام دون حذر. يمهد التقرير في حديثه عن هذه المسألة بالإشارة إلى أن الدور الذي يلعبه حلف بغداد ضد العرب مفهوم تماما. ويريد بهذا أنه مفهوم تماما لدى الديمقراطيين والشيوعيين قياسا لما بعده، والذي يقول:

> «ولكن ما هو غير مفهوم لدى الكثيرين من الديمقراطيين في العراق ومن بينهم أعضاء في حزبنا هو خطر الصهيونية، ربيبة الاستعمار وحصيلتها إسرائيل المحكومة من عملاء الاستعمار. هل حقا غاب هذا الأمر عن فهم الشيوعيين العراقيين أو بعضهم؟ ألم يكونوا هم أكثر من حلل هذا الخطر وكتب عنه؟ وكم نال الشيوعيون العراقيون وهم يناضلون ضد هذا الخطر من انتقام الاستعمار والرجعية؟»

لا ننفي أن الحزب قد انزلق إلى مواقف خاطئة وضارة بشأن هذه القضية سواء بنشره وثيقة «ضوء على القضية الفلسطينية» التي عالجناها في الفصل الخامس عشر من الجزء الأول، عام 1948، أو دعوته من بعد إلى الصلح مع إسرائيل في أوائل الخمسينات أيام قيادة بهاء الدين نوري وحميد عثمان... وسواء جاءت هذه المواقف بفعل تسريب «عناصر مشبوهة» لسياسات ومفاهيم تنافي الخط السليم الذي رسمه يوسف سلمان فهد، أو جاءته بفعل الانسياق وراء الدعوات «الأممية» التي صدرت عن الاتحاد السوفييتي أو الحزب الشيوعي الفرنسي، أو تحت رد الانفعال من السياسات المنافية لمصالح الشعوب العربية التي سارت عليها الحكومات العراقية، والتعصب الشوفيني الذى سارت عليه القوى القومية وفوتت تحت تأثيره كثيرا من الفرص المناسبة، فالنتيجة واحدة- ومع ذلك، فالتقرير يشخص عن حق أن خطة تحويل فلسطين إلى «وطن قومي لليهود» على

14. المصدر السابق، ص 57.

حساب العرب كانت من الأساس خطة استعمارية، كما ينبه بصواب إلى أن «الحرب الفلسطينية» عام 1948 قد رسمت ونفذت وفقا لما خططه الاستعمار. ونجم عنها أن إسرائيل اغتصبت مزيدا من الأرض وشردت مليون فلسطيني عن ديارهم. وينهي التقرير حديثه عن المسألة بقوله:

«إنها لن تُحل حلاً جذرياً عادلاً إلا بالقضاء على الاستعمار في الشرق الأوسط وعلى حكم عملائه وصنيعته الصهيونية المجرمة»

وكحل سياسي واقعي نادى بأن:

«ما يطالب به العرب اليوم، كخطوة هامة في سبيل تسوية سلمية ديمقراطية عادلة لمشكلة فلسطين، هو تنفيذ قرارات الأمم المتحدة. هذه القرارات التي أيدتها 29 دولة آسيوية - أفريقية في مؤتمر باندونغ التي رفضتها إسرائيل بتحريض من الاستعمار، بغية حمل العرب للرضوخ للأمر الواقع».[15]

يكرس الفصل الرابع والأخير من التقرير المقدم للكونفرنس للحديث عن المسائل الداخلية للحزب. ويشار هنا إلى النجاحات التي حققها سواء في اجتماعي اللجنة المركزية في حزيران وتموز 1955 والخطوات المتخذة في ضوء قراراتهما لتصحيح سياسة الحزب في عديد من الجوانب، أو تلك التي تحققت في استعادة وحدة الحزب. وأشار التقرير إلى التدابير التي تتخذ لتقويم الحياة الداخلية للحزب وإصلاح أخطائه السياسية والفكرية، وتلك التي تضمن الحقوق الشرعية للأعضاء، ولإرساء القيادة الجماعية على أسس عملية وسليمة، وإرساء النقد المبدئي الصحيح والتدابير العملية للنهوض بالعمل الفكري والتثقيف الذاتي.

بعد مناقشة التقرير والمصادقة عليه أجرى الكونفرنس انتخاب أعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها. وانتخب كلا من حسين أحمد الرضى وجمال الحيدري وعامر عبد الله ومحمد صالح العبلي وناصر عبود وعطشان الأزيرجاوي وجورج حنا تلو وفرحان طعمة إلى عضوية اللجنة المركزية. وانتخب كمرشحين لها كلا من عزيز الشيخ وعبد الرحيم شريف وصالح دكله وصالح الحيدري و حكمان فارس الربيعي وداود الصائغ وصالح الرازقي. وأجرت اللجنة المركزية فيما بينها انتخاب المكتب السياسي

15. المصدر السابق، ص 60.

وتألف من حسين الرضى وجمال الحيدري وعامر عبد الله. وبعد عام ضم إلى اللجنة المركزية كل من عزيز الشيخ وعبد الرحيم شريف وشريف الشيخ، ونحي عنها في ذات الوقت عطشان الأزيرجاوي. كذلك ألغي ترشيح داود الصائغ إلى اللجنة المركزية عام 1957 وحكمان فارس الربيعي عام 1958 (قبيل الثورة). وفي عام 1957 أصبح كاكا فلاح عضوا كاملا في اللجنة المركزية إلا أنه استقال من الحزب وتركه في ذات العام. كذلك ألغي ترشيح صالح الحيدري إلى اللجنة المركزية في عام 1957 بعد أن أعلن خلافه مع الحزب وانضم إلى الحزب الديمقراطي الكردي كما سنرى.

11

الحزب وانتفاضة تشرين 1956

سيظل المراقبون، الذين يدرسون ثورة الرابع عشر من تموز 1958 في العراق، يولون انتباها خاصا للسنوات الثلاث التي سبقت اندلاع الثورة. يومها بدا أن العجوز الماكر، نوري السعيد، قد استطاع فعلا، بما عرف عنه من دهاء ومراوغة، أن يحقق ما رسم هو والدوائر الاستعمارية البريطانية والأمريكية من مشاريع لربط العراق بالأحلاف العسكرية الأجنبية في المنطقة، وأن يقيَد من تحرك القوى الوطنية على اختلافها، العلنية منها والسرية. ويمنعها من إرباك ما عزم على تنفيذه، لتجديد ارتباط العراق ببريطانيا. ويضمن لها وجودها العسكري الاستراتيجي في العراق، مع إلغاء معاهدة 1930، التي ظل الشعب العراقي يناضل طويلاً لإلغائها. وكادت هذه الأعوام الثلاثة أن تكون مثالية بالنسبة للمصالح البريطانية في العراق، إذ استحوذت الشركات البريطانية على نسبة مهمة من مشروعات مجلس الإعمار، واستقدم اللورد سودم من بريطانيا ليقدم مشورته بشأن «التنمية» التي تناسب العراق. وشرع نوري السعيد بمغازلة الولايات المتحدة لتزويد العراق بالمعدات العسكرية من طائرات ودبابات وغيرها، يحفزه في هذا زيادة موارد العراق من النفط، ورغبته في منافسة مصر وسوريا اللتين حصلتا على ما تحتاجه من سلاح من الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا.

وكان لأجهزة الدعاية الحكومية ما تتباهى به، بصورة ما، وهي تتحدث عن «العراق في تقدم». ففي صيف 1956 شغل مصفى النفط في الدورة! وتسلم العراق أخيراً؛ إدارة شركة كهرباء بغداد. بعد أن ظلت تستحوذ عليها وتديرها شركة بريطانية – بلجيكية منذ عقود طويلة؛ ولأول مرة في الشرق الأوسط تشغل محطة بث تلفزيوني في بغداد. وفي ذات العام أيضا افتتح مشروعا سد الثرثار وسد الحبانية، وأحس سكان بغداد بالاطمئنان لأول

مـرة بـأن مناسـيب المياه الـتي ترتفـع في دجلـة أو الفـرات لـن تهددهـم بالغـرق بعـد الآن ويـأتي موسـم الحصـاد في عـام 1956 باعثـا علـى الارتيـاح بعد موسـم سيئ اضطـرت الحكومة معه إلى اسـتيراد القمـح، بكميات كبيرة من أسـتراليا. كانـت كل الأمـور باعثـة علـى الأمـل بالنسـبة إلى الأقليـة الحاكمـة وإلى زعيمهـا بوجـه خـاص، نـوري السـعيد. ولهـذا فحـين اجتـاز أزمـة السـويس وهتـف من راديـو بغـداد «دار السـيد مامونـة» كان يشـعر بالاطمئنـان حقـا. لقـد بـدا لـه يومهـا أنـه اسـتطاع أن يحجـم المعارضـة؛ وأكـثر من هذا صـارت أطماعـه تغريه أكـثر بالتآمـر علـى سـوريا، وراح يسـعى بنشـاط لإسـقاط الحكـم الوطـني فيهـا بانقـلاب يدبـره مـع بعـض الأعـوان السـوريين، وضمهـا إلى العـراق، المشـروع الـذي ظـل يعمـل لـه منذ سـنوات طـوال.

كانـت هـذه ظواهـر الأمور، أمـا في بواطنها، فـإن كل العوامـل الـتي دفعـت الشـعب إلى الانتفـاض سـابقا والنضـال الذي لـم ينقطع قد ظلـت قائمة، وزاد فيهـا أن سياسـة نـوري السـعيد قـد عزلـت العـراق عن شـقيقاته العربيـة، وراح يتآمـر علـى المكشـوف ضدهـا. ورغـم أن الحكم الرجعـي كان قد شـدد كثيرا من التضييـق علـى القـوى الوطنيـة، إلا أن هـذه واصلـت نشـاطها بتصميـم أكـثر ضـد تمـادي الحـكام في مشـاريعهم. فلقـد اسـتطاع الحـزب الشـيوعي، كمـا تقـول جريدتـه المركزيـة، اتحـاد الشـعب، الـتي حلـت محـل (جريـدة القاعـدة) بعـد الكونفرنـس الثـاني للحـزب، أن يحقـق في تلـك الأشـهر:

> «تقدمـاً ملموسـاً في تصحيـح سياسـته الوطنيـة، وشـخصت جميـع منظماتـه لنفسـها اتجاهـا إنشـائيا سـليما بفضـل تعزيـز صلتهـا بالجماهـير، وتطـور العمـل الجماعـي فيهـا ممـا أدى إلى توسـيع الثقـة الجماهيريـة بالحـزب، وإلى تعزيـز وحدتـه بانضمـام المناضلـين المخلصـين في المنظمـات الأخرى وتصفيتهـا كتيـارات انقسـامية، كمـا سـاعد في إنضـاج اتجـاه إنشـائي عـام في الحركـة الوطنيـة». [1]

وجـاء رد الحكومـة علـى طلـب مؤسـسي (حـزب المؤتمـر الوطـني) بالرفـض ليثـير موجـة واسـعة مـن الاسـتياء والاسـتهجان شـملت جميـع الأوسـاط الوطنيـة، وعمـق إلى درجـة أكـثر سـخط الشـعب واحتجاجـه علـى السياسـة العدوانيـة الـتي يسـير عليهـا الحكـم، كمـا تلاحـظ (اتحـاد الشـعب). [2] وقـد شـهدت هـذه الأشـهر، بصـورة خاصـة، تنـامى الشـعور الوطـني والقومي

1. اتحاد الشعب، السنة 14، تموز 1956.
2. المصدر السابق.

في الأقطار العربية، وظهور حركة تحررية قوية تسعى إلى قلع الركائز الاستعمارية حيثما وجدت، وكانت معركة الشعب الجزائري، بوجه خاص، تلهب مشاعر العرب في كل مكان. وكان هذا التطور في الحركة القومية العربية يأتي معززا للتوجه الذي أخذ به الحزب الشيوعي منذ أن عدل مسيرته في صيف 1955. وكما يضع هو الأمر:

> «إن اعتزازنا بعروبتنا وشعورنا بالأخوة مع الشعوب العربية يشكلان حافزاً هاماً.. في نضالنا ضد سيطرة الإمبريالية والرجعية».[3]

ويعطينا إضراب الموصل مؤشرا واضحا على اتساع السخط تجاه الحكم الرجعي. ففي الأول من أيلول 1956 فرضت بلدية الموصل رسوما إضافية على ذبح الأغنام في المدينة، فزاد ذلك من سوء أوضاع القصابين الذين كانت الضرائب تثقل على كواهلهم. ولم تجد شكاواهم الكثيرة أذناً صاغية لدى الحكام. إذاك قرروا الإضراب عن ذبح الأغنام، وكان يقودهم الشيوعي عبد الرحمن القصاب. وسرعان ما اتسع الإضراب ليمتد إلى فئات أخرى من سكان الموصل وغدا إضرابا عاما أهاج المدينة كلها، وقد دام أسبوعا كاملاً. ولم تستطع الحكومة وقف الإضراب إلا بإعلان مرسوم الطوارئ في المدينة وشن حملة واسعة من الاعتقالات وحكمت على مئتين من أبناء المدينة، كان من بينهم عدد من المحامين والنواب السابقين[4]، ودفعت بهم إلى سجن نقرة السلمان. وكان الإضراب قد جاء في وقت كانت فيه المشاعر القومية، لاسيما في مدينة كالموصل المعروفة بتعاطفها الحار مع القضايا العربية، قد تأججت إثر إعلان عبد الناصر تأميم قناة السويس. وكان مناسبة لتكشف المدينة عن مشاعرها القومية وحقدها على نوري السعيد وحلف بغداد. وقد عزز الإضراب كثيرا من مواقع الشيوعيين والقوى الوطنية الأخرى في المدينة.

على خلاف ما كان يطمح إليه نوري السعيد، فإن النشاط الاحتجاجي على عقد حلف بغداد لم يتوقف، بل على العكس، فقد راحت الحركة الجماهيرية الاحتجاجية ضد الحلف والنظام تتصاعد. وكما يكتب صالح دكله:

---

3. مناضل الحزب، السنة الثانية، آب 1955. ص 7 (نقلاً عن بطاطو، الكتاب الثالث، ص 57).

4. الحسيني، تاريخ الوزارات، ج 10. ص 36.

«واضطلعت منظمة بغداد [ويقصد بها منظمة الحزب الشيوعي في بغداد - المؤلف] بدور هام في الأعمال الاحتجاجية وفي قيام سلسلة واسعة من الإضرابات الاعتصامية الطلابية في كليات بغداد ومدارسها. وبذلك تحولت قيادة بغداد في هذه الفترة إلى هيئة أركان لقيادة التحركات الجماهيرية فلا يفوت أسبوع إلا وتنطلق مظاهرة في الكرخ، تعقبها مظاهرات أخرى في مناطق مختلفة من بغداد».[5]

إن إلحاح نوري السعيد على جر البلدان العربية في المشرق العربي إلى حلف بغداد، ونشاطه المحموم في هذا الشأن للضغط على مصر، دفع إلى نتائج معاكسة لما كان ينشد. في هذا يلزم أن نشير إلى بعض الوقائع ذات الأهمية هنا. من المعروف أن قيادة الجمهورية المصرية سلكت سبيلا متعرجاً في تحديد علاقاتها الخارجية في بادئ الأمر، وكان هذا سببا في اضطراب أحكام القوى والمراقبين بشأنها. كانت مصالح الفئة القائدة للثورة هي التي تملي السير في هذا السبيل أو ذاك، وعلى هذا الأساس صار ينعت عبد الناصر بالبراغماتية.[6] فلقد ظلت منذ ثورة يوليو (تموز) 1952 ولفترة تالية على علاقات ودية مع الولايات المتحدة، وكانت هذه تمد مصر بالمساعدات الفنية بموجب النقطة الرابعة. وكانت هناك مجموعة أمريكية أبرزها ثلاثة من كبار الخبراء الأمريكان في الشؤون الخارجية ووكالة المخابرات المركزية (CIA)، وهم جيمس إيكلرجر — الذي غدا وزيراً للخارجية الأمريكية فيما بعد — وكرميت روزفلت — من كبار خبراء وكالة المخابرات المركزية، ومايلز كوبلاند، على علاقة وثيقة بعبد الناصر والقادة الآخرين. وبتكليف من عبد الناصر وضع إيكلرجر تقريرا مطولا ينصح فيه عبد الناصر بالسبيل الذي كان يتعين عليه أن ينتهجه في حكمه.[7] وكان عبد الناصر يستعين بعلاقاته

---

5. صالح دكلة، من الذاكرة، ص 51/52.

6. انظر في هذا الشأن مقال عبد الوهاب محمود المصري، الرئيس عبد الناصر براغماتياً، مجلة النهج، العدد 38، خريف 2001، ص 90.

7. انظر:
The Game of Nations: The Amorality of Power Politics, Miles Copeland Simon & Schuster 1969

وقد ترجم الكتاب إلى العربية بعنوان (لعبة الأمم) مروان خير ونشر في عام 1970 في بيروت. وينظر في. هذا الشأن أيضا مقال الدكتور عبد العليم آنيس: أمريكا وثورة يوليو ومحاولات الاقتحام الأولى، جريدة الأهالي، القاهرة، الصادرة في 5-7-1989. و مقالة عبد الوهاب محمود المصري، الرئيس عبد الناصر براغماتياً، مجلة النهج، العدد 28. خريف 2001. ويمكن الرجوع كذلك الى:
Ian J. Bickerton, Carla L. Klausner. Arab Israeli Conflict. Prentice Hall.

مع الولايات المتحدة للضغط على بريطانيا في المفاوضات التي أجراها حول معاهدة 1936 والجلاء عن قناة السويس.

ومع أن عبد الناصر لم يكن يضمر الود لبريطانيا لكن ذلك لم يمنع من أن يتوصل في مفاوضاته معها إلى اتفاق يقضي بإلغاء المعاهدة وجلاء القوات البريطانية عن مصر ومنح السودان استقلالها شريطة (أن تسمح مصر بعودة القوات البريطانية إلى القناة إذا ما تعرضت مصر أو الدول العربية المجاورة أو تركيا إلى الاعتداء من طرف ثالث). وسنرى أن هذا الشرط هو ما استندت إليه بريطانيا في إنزال قواتها في قناة السويس أثناء العدوان الثلاثي.

لم يكن للضباط الذين قادوا الثورة في مصر برنامج أو نظرية يهتدون بها. كان ما يجمعهم هو معاداة الاستعمار والسراي. وكان عبد الناصر يميل إلى حل قضية فلسطين بالطرق السلمية. وكانت له اتصالات سرية تجري في باريس حول هذا الأمر.[8] بيد أن عوامل عديدة تضافرت لكي تدفع بالأمور في اتجاهات مغايرة. إن الموقف المعادي الذي وقفته حكومة المحافظين من الثورة المصرية، والموقف المماثل الذي وقفته الحكومة الفرنسية من مصر لتأييدها الثورة الجزائرية ومدها بالسلاح والدعاية لها، وتزويد فرنسا لإسرائيل بالأسلحة وتحريضها للاعتداء على مصر، واعتقاد الدولتين بأن إزاحة عبد الناصر عن الحكم هو السبيل الأفضل لحماية مصالح الدولتين في الشرق الأوسط، ورفضت أمريكا وبريطانيا تسليح الجيش المصري في الوقت الذي كان يجري فيه دعم إسرائيل والسكوت على تجاوزاتها وتهديدها جيرانها العرب بمختلف الذرائع.. كل هذه العوامل أوجدت هوة واسعة في العلاقات ما بين مصر وأمريكا وبريطانيا.

هنا تدخل عوامل أخرى. في نيسان 1955 يحضر عبد الناصر مؤتمر باندونغ في إندونيسيا لدول عدم الانحياز. ويلتقي هناك بقادة دول معادية للاستعمار، أمثال تيتو ونهرو وشو إن لاي وسوكارنو وآخرين– وفي المؤتمر يدافع عبد الناصر عن قضايا الشعوب العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين. ويلقى دفاعه الدعم من قادة دول عدم الانحياز. ويصبح هو من كبار الداعين إلى الحياد الإيجابي ومبادئ عدم الانحياز.

وهناك يلمح إلى شو إن لاي، رئيس وزراء الصين، عن رغبته في ابتياع

---

p 120

8. أحمد حمروش، جمال عبد الناصر كان معبراً عن إرادة الأغلبية الساحقة من الجماهير العربية ·النهج، العدد 38، خريف 2001، ص 14.

السلاح من بلدان أوروبا الاشتراكية، فيشجعه رئيس الوزراء الصيني ويعينه على تحقيق هذا الأمر.[9] وتتم صفقة السلاح الشهيرة التي عقدت مع تشيكوسلوفاكيا التي أعلن عنها في أيلول 1955 وكانت الأسلحة سوفييتية بقيمة 400 مليون دولار تقريبا. وتشمل طائرات نفاثة ودبابات ومدافع ومدمرتين وغواصتين وكاسحات ألغام ورشاشات وبنادق وغيرها. وكان لهذه الصفقة تأثيرها الكبير لدى الأوساط الشعبية العربية في كل الأقطار. كما كان لها صداها السلبي لدى الدوائر الاستعمارية التي ظلت ترفض تزويد مصر بالسلاح.

ويأتي الموقف السلبي من مشروع السد العالي الذي وقفته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ليكون ثالثة الأثافي. لقد سلكت الولايات المتحدة مع مصر سياسة ذات وجهين – فهي تمالئ إسرائيل، وتغض الطرف عن تجاوزاتها على الحدود المصرية، وتواصل دعمها بالمال، وتؤيدها دبلوماسياً في ذات الوقت الذي كانت تزود مصر بالمعونات الفنية بموجب النقطة الرابعة من مشروع ترومان. لكنها تماطل بتزويد مصر بالسلاح، كما ظلت تماطل بدعمها ماليا لبناء السد العالي. وتدفع البنك الدولي إلى رفض إقراض مصر بالأموال اللازمة لبناء السد، ما لم تساهم كل من بريطانيا وفرنسا بالتمويل. وهاتان ترفضان ذلك لموقفهما غير الودي من مصر. ويأتي اعتراف الحكومة المصرية بجمهورية الصين الشعبية لتكون القشة التي كسرت ظهر الجمل. إذ سارع جون فوستر دالاس، وزير خارجية الولايات المتحدة إلى إعلان رفض بلاده تزويد مصر بقرض مالي لبناء السد العالي في 16 تموز 1956. حينذاك لم يعد أمام مصر من سبيل سوى أن تؤمم قناة السويس وتكرس مواردها إلى بناء السد، وهذا ما أعلنه عبد الناصر في خطابه التاريخي في 26 يوليو تموز 1956. وقد أصاب إعلان التأميم الدول الاستعمارية بالذعر. فعدا عن أن مصر باتت تهيمن على شريان المواصلات البحرية العالمية الحيوي، ووقف استحواذ هذه الدول على عشرات الملايين من الجنيهات سنويا من مشروع بناه المصريون بدماء وعرق عشرات الألوف منهم، فإنها، أي هذه الدول، كانت تخشى أن تحتذي دول عربية أخرى حذو مصر فتتقدم على تأميم المشاريع الاجنبية في أراضيها، لاسيما مشاريع النفط. كما كانت بريطانيا تحقد على مصر للدور الذي كانت تلعبه يومها في إثارة الشعوب العربية ضد وجودها العسكري ونفوذها السياسي في العراق والأردن وغيرهما وعرقلة مشاريعها «الدفاعية» في المنطقة، في الوقت الذي كانت فرنسا تبحث فيه عن أية فرصة لتنتقم من مصر لدعمها الثورة

9. المصدر السابق.

الجزائرية بالسلاح والعمل الدعائي.

سارعت الحكومتان البريطانية والفرنسية إلى الاحتجاج على تأميم قناة السويس، واعتبرتاه «عملا تعسفيا ينطوي على تهديد خطير للملاحة في قناة السويس»، وجمدتا الأرصدة المصرية في البنوك البريطانية والفرنسية. وحذت الولايات المتحدة حذوهما، إذ اعتبرت قرار مصر «خطر النتائج لأنه يؤثر على الدول التي تعتمد على المنتجات التي تنقل بطريق السويس» وجمدت الأرصدة المصرية في البنوك الأمريكية. [10] ودعت بريطانيا 24 دولة إلى مؤتمر يعقد في لندن في 16 آب 1956 لبحث موضوع التأميم، وتأسيس إدارة دولية للقناة. وكانت مصر والاتحاد السوفييتي من بين الدول المدعوة. إلا أن مصر رفضت الحضور. واقترح الاتحاد السوفييتي من جانبه أن لا يتخذ أي قرار بغياب مصر. إلا أن المؤتمر انعقد واتخذ قرارات لا تتفق ومصالح مصر. وحمل رئيس الوزراء الأسترالي مقررات المؤتمر إلى الحكومة المصرية، لكنه عاد من القاهرة دون أن يحصل على شيء وعقد مؤتمر دولي آخر في 19 من أيلول 1956 وأنشأ هذا ما دعي بجمعية المنتفعين من القناة، لكن مصر رفضت الاعتراف بهذه الجمعية والتعاون معها.

في العراق تنادت القوى الوطنية لاتخاذ إجراءات لدعم مصر أسوة بكل قوى التحرر العربي، وأعلنت أن يوم 16 آب يوم للتضامن مع مصر في أرجاء الوطن العربي، وهو اليوم الذي سيعقد فيه مؤتمر لندن الأول- واتفقت على إعلان إضراب عام في العراق. في 13 آب أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً يدعو فيه الى الإضراب العام وقال فيه:

> «لنجعل من يوم التضامن مع مصر، يوم الإضراب العام، يوما جديرا بشعورنا القومي وشرفنا الوطني».

واستجابة لدعوة القوى الوطنية كافة، أضربت في اليوم المحدد بغداد والموصل والرمادي والحلة ومدن عديدة أخرى. وسارت في ذلك اليوم مظاهرات شعبية تحمل شعارات التضامن مع الشعب المصري وحكومته. وقد أظهر الإضراب السياسي أهمية اتحاد القوى الوطنية، وحاجتها أكثر إلى تعميق شعور التضامن فيما بينها.

إلى جانب النشاط الدبلوماسي، كانت الحكومتان البريطانية والفرنسية تدبران خطة للهجوم عسكريا على مصر واحتلال قناة السويس

---

10. الحسيني، تاريخ الوزارات، ج 10، ص 91.

بالقوة. ووجدتا ضالتهما في هذا الشأن في إسرائيل ودفعها إلى الاعتداء. وكانت هي من جانبها تتعطش لفعل ذلك انتقاما من إقدام مصر على منعها من المرور في خليج العقبة. قررت الدول الثلاث أن تبادر إسرائيل إلى الهجوم على سيناء باتجاه القناة بحجة مطاردة البدو الذين يعتدون على الحدود الإسرائيلية، إذاك تسارع الدولتان البريطانية والفرنسية إلى إنزال قواتهما في قناة السويس طبقاً (للشرط الذي أدخلته بريطانيا في اتفاقية الجلاء مع مصر والذي يعطى بريطانيا الحق في عودة قواتها إلى القناة في حالة اعتداء دولة اخرى على مصر وتهديدها الملاحة في قناة السويس). وهذا ما تم فعلاً. إذ شنت إسرائيل هجومها حسب الاتفاق ودفعت بدباباتها صوب القناة. فسارت بريطانيا وفرنسا إلى إنذار كل من مصر وإسرائيل بسحب جيوشهما إلى مسافة عشرة أميال عن القناة للسماح لقوات الدولتين البريطانية والفرنسية بالدخول إلى بورسعيد والإسكندرية والسويس- وإذا رفضت مصر ذلك فستدخلها هذه الجيوش بالقوة. خلال 12 ساعة. فرفضت مصر الإنذار وحذرتهما من مغبة التدخل. حينئذ راحت، طائرات وبوارج بريطانيا وفرنسا تهاجم المدن المصرية من الجو والبحر وأغرقت مصر سفينة في القناة عند فردان وتعطلت الملاحة في القناة.

أثار العدوان الثلاثي سخطاً واسعاً في العالم العربي، واستنكرته حتى المعارضة البريطانية. واقترح الاتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة أن يتخذا إجراء مشتركا لإنهاء القتال الدائر في مصر إلا أن هذه رفضت هذا الاقتراح. حينئذ قرر الاتحاد السوفييتي أن يتصرف لوحده حيال الأمر، فأرسل بولغانين، رئيس الوزراء السوفييتي، إلى الرئيس الأمريكي، ورئيس الوزراء البريطاني، إنذاره الشهير في 5 تشرين الثاني، 1956، وهذا نصه:

> «إن الحكومة السوفييتية ترى من الضروري لفت، أنظاركم إلى الحرب العدوانية التي تشنها الآن بريطانيا وفرنسا على مصر، هذه الحرب التي يترتب عليها أخطر النتائج على السلم العالمي... ماذا كان يحدث لو أن ببريطانيا وجدت نفسها معرضة لهجوم دول أكثر منها قوة؟ دول تملك كل نوع من أنواع الأسلحة المدمرة الحديثة؟ هنالك الآن دول ليست بحاجة إلى إرسال أساطيل بحرية أو قوات جوية إلى السواحل البريطانية، ولكن في مقدورها استعمال وسائل أخرى كالصواريخ. لقد عزمنا عزماً أكيداً على سحق المعتدين، وإعادة السلام إلى الشرق الأوسط عن طريق استعمال القوة، ونحن نؤمل في هذه اللحظة العصيبة أن تظهروا الحكمة اللازمة، وتستخلصوا من

هذه النتائج المناسبة».[11]

رحب الشعب العراقي ترحيباً حارا بقرار التأميم ورأى فيه نصراً لكل العرب.. وعجزت القوى السياسية المختلفة عن تأييدها للتأميم- كذلك أثار العدوان الثلاثي -على مصر غضب الشعب وأهاجه بشكل خاص موقف الحكومة العراقية من العدوان، إذ عمدت حكومة نوري السعيد، حليفة بريطانيا في حلف بغداد، إلى تجزئ موقفها، ففصلت ما بين العدوان الإسرائيلي والعدوان البريطاني الفرنسي، وفصلت ما بين بريطانيا وفرنسا. فقد سمت الاعتداء الإسرائيلي بالعمل الذي «لا يتفق مع العدل ومبادئ هيئة الأمم المتحدة» بينما سمت العدوان البريطاني - الفرنسي ب «الإجراءات»، واكتفت بالاحتجاج فيما كانت المدن المصرية تتعرض إلى التدمير وتجرى المعارك بضراوة في بورسعيد. كان ما يشغل بال الحكومة العراقية هو أن تؤمن سلامة النظام والحيلولة دون تحرك الشعب، وسارعت لهذا الغرض بإعلان الإدارة العرفية، وهو إجراء اعتادته كلما تعرض وضعها للاهتزاز- وذهبت صلافة الحكم الرجعي إلى حد قطع العلاقات السياسية مع فرنسا مع الإبقاء على علاقاتها السياسية مع بريطانيا شريكة فرنسا بالعدوان. وقد زاد هذا الموقف من تأزم الوضع في العراق. هرعت الأحزاب الوطنية، الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال وعدد من الديمقراطيين المستقلين إلى الاجتماع ودراسة الموقف الذي يتعين عليها للوقوف ضد العدوان وضد الحكم الرجعي. وألفت قيادة موحدة لقيادة النشاطات الاحتجاجية- إلا أنها اعتقلت في مساء يوم تأليفها. وفي إطار النشاط الطلابي تكونت لجنة طلابية عليا. ضمت كلاً من ثابت حبيب العاني عن الحزب الشيوعي ورسمي العامل عن الوطني الديمقراطي وصادق الحسني عن حزب الاستقلال وحبيب محمد كريم عن الحزب الديموقراطي الكردي وحازم جواد عن حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد أشرفت هذه اللجنة على قيادة المظاهرات وتعبئة الطلبة[12] . وكان الطلبة في الكليات والمدارس الثانوية في بغداد هم البادئون بالتظاهر، وكانت، قوى الأمن والبوليس تقابل مظاهراتهم بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع مثلما حدث في يومي 2 و 3 تشرين الثاني 1956 وتسبب في استشهاد طالبين وطفلة صغيرة.[13]

---

11. تاريخ الوزارات، ج 10، ص 93، نقلًا عن The Suez WarK Paul Johnson, p. 115

12. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة. مؤسسة المنار، مطبعة مهر، 1993، ص 75.

13. الحسيني، تاريخ الوزارات، ج 10، ص 111.

نشطت منظمات الحزب الشيوعي لتنظيم المظاهرات الاحتجاجية. وزجت قيادة منظمة بغداد كل كوادرها في هذا النشاط، وكان قادتها يشاركون في المظاهرات ويقودونها بأنفسهم. فقد كان حمزة سلمان على رأس مظاهرة خرجت في الكرخ، وتقدم صالح دكلة مظاهرة في الرصافة، ويذكر ان الكادر الشيوعي عضو لجنة بغداد عواد الصفار قد استشهد بين يديه برصاص رجال الأمن، وقد نشط في هذه المظاهرات بوجه خاص ثابت حبيب العاني وعبد الرزاق الصافي وحسين جواد القمر وعديد من الكوادر النسائية [14]. وكان محمد صالح العبلي عضو اللجنة المركزية يشرف بنفسه على قيادة المظاهرات.

ويروي أحد الذين شاركوا في المظاهرات التي كانت تنطلق من ثانوية الكرخ. أن الطلبة الشيوعيين في ثانوية الكرخ تلقوا تعليمات، من منظماتهم الحزبية توصيهم بتنظيم المظاهرات، لإسناد مصر. ويصف الصدامات الدامية التي خاضوها في يوم 21 تشرين الثاني 1956 مع مجاميع البوليس التي طوقت الثانوية منذ الصباح، وكيف أن المظاهرات التي خاضها طلاب ثانوية الكرخ وطالبات ثانوية الكرخ للبنات المجاورة للأولى وكيف تحولت إلى معارك نزال حقيقية استخدم فيها البوليس الرصاص والغازات المسيلة للدموع، فيما كان الطلبة يلجأون إلى الحجارة والطابوق (الطوب)، للدفاع عن أنفسهم، وقد استمرت معارك الكر والفر حتى الساعة الثالثة بعد الظهر، وقد أصيب فيها أحد عشر طالباً بالجروح، ولجأت إدارة الثانوية إلى فصل 67 طالباً [15]. وفي مساء ذلك اليوم أصدرت، الحكومة بياناً قالت فيه:

> «في صباح هذا اليوم تسرب بعض الشيوعيين وفريق من دعاة الفتنة والتخريب إلى بعض المدارس الثانوية، واندسوا في صفوف الطلاب، مستغلين عواطفهم وبساطتهم ووطنية نفوسهم، وحرضوهم على الأضراب والتظاهر بقصد إشاعة الفوضى والإخلال بالأمن».

وتختتم بيانها بالقول:

> «إن الحكومة إذ تعلن هذا النبأ المؤسف تود أن تؤكد بأنها ساهرة على المحافظة على أمن الدولة وسلامتها» [16].

وهكذا صار ما يشغل بال نوري السعيد وسعيد قزاز وأضرابهما هو

14. صالح دكلة، من الذاكرة، ص 52.

الحفاظ على سلامة النظام الحاكم وأمنه، وليس نصرة مصر وشعبها. ولم تكتف الحكومة بذلك، وإنما عمدت إلى إيقاف الدراسة في الكليات والمعاهد والمدارس الثانوية ودور المعلمين والمعلمات إلى إشعار غير محدد. ووجدت زمرة نوري السعيد تأييدها من الدول المتحالفة معها في حلف بغداد وهي تركيا وإيران وباكستان، وزار رؤساء هذه الدول العراق في تلك الايام لرفع معنويات نوري السعيد.

عمت مظاهرات الاحتجاج أغلب مدن العراق (خرجت الجماهير بحوالي 200 مظاهرة في ثلاثين من مدن العراق)[17] . وكان أهمها واخطرها تلك التي حدثت في النجف والحي. بادرت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي العراقي، ذات النفوذ الواسع في المدينة، إلى الاتصال بالمسؤولين عن مركزي، حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي في النجف، واتفقوا وإياهم على التنسيق فيما بينهم لتنظيم المظاهرات الاحتجاجية.

تحركت جماهير النجف بعد يومين من بغداد. ومنذ بداية تشرين الثاني 1956 بدأت تتجمع القوى الوطنية في المدينة. وراحت تعبر عن سخطها في كتابة الشعارات، وتنشط لإعداد الناس إلى التظاهر. وفي الثالث والعشرين من تشرين الثاني خرجت جماهير المدينة في مظاهرة صاخبة، شارك فيها حتى رجال الدين، عبر فيها المشاركون عن تعاطفهم الشديد مع الشعب المصري، وعن سخطهم على حلف بغداد وعاقديه. وفي اليوم التالي استعدت الجماهير للتظاهر، غير أن البوليس سارع إلى تطويق المدارس لمنع الطلبة من التظاهر، ولم يكتف بذلك وإنما بادر إلى الهجوم على المدارس واقتحامها. في مدرسة (الخورنق) المتوسطة، وكانت، إدارتها قد أقفلت الأبواب لحماية الطلبة الذين لا تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة. حطم البوليس الأقفال والأبواب، واندفع يطارد الطلبة حتى صفوفهم، وكان أفراده يتسلحون بالبنادق والرشاشات والهراوات والخناجر[18] ، وراح يطلق الرصاص في كل الاتجاهات. وقد أسفر الهجوم عن قتل طالبين هما عبد الحسين محمد جواد الشيخ راضي، حفيد رجل الدين الكبير سيد حسين الحمامي، وأحمد علي الدجيلي، وجرح 42 طالبا، بينهم أحد عشر طالبا كانت جروحهم بالغة، ونقلوا إلى المستشفى فوراً بأمر من حاكم تحقيق النجف. وقد حاولت الدوائر الرسمية أن تموه على الجريمة وأن تلقي

17. المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، انتفاضة 1956 ومهامنا في الظرف الراهن، شباط 1956.

18. من شهادة حاكم تحقيق النجف، باقر كمال الدين، أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج 10، ص 139.

تبعاتها على الطلبة وجماهير المدينة ذاتها إلا أن التحقيق الذي أجراه الحاكم باقر كمال الدين بنفسه فور وقوع الاعتداء أظهر أن البوليس كان يطارد الطلبة حتى صفوفهم وأن دماءهم انتشرت على رحلاتهم التي احتموا بها - وتكتب (اتحاد الشعب) عن وحشية بوليس نوري السعيد، أن التقرير الطبي قد ذكر أن عدد الإصابات في جسد الطالب الصغير أحمد الدجيلي الذي لم يبلغ من العمر سوى 14 عاماً كانت 14 إصابة، خمس منها بالرصاص، وتسع كدمات وكسور في العظام. فالبوليس لم يكتف، بالرصاص لقتله، وإنما أجهز عليه بالهراوات وأخامص البنادق أيضاً.[19] أثار اعتداء البوليس على الطلبة مشاعر سكان المدينة. وقد عبرت برقيات الاحتجاج التي بعثها كبار رجال الدين إلى الملك عن سخط الناس واضطرت الحكومة إلى سحب البوليس واستبداله بقوات من الجيش، وإلى محاولة استرضاء رجال الدين ومحاولة توسيطهم لتهدئة الحال في المدينة إلا أنهم رفضوا ذلك - واصلت المدينة مظاهراتها في الأيام التالية، وتكرر إطلاق الرصاص في إحدى المظاهرات التي كانت تطوف حول مرقد الإمام على بن أبي طالب، قُتل فيها اثنان هما عبد الأمير ناصر الصايغ وأموري بن علي الفيخراني - وكما يروي باقر كمال الدين، حاكم تحقيق النجف، أن الإضرابات والمظاهرات دامت أكثر من شهرين في المدينة، وفي بعض الأيام كانت تتكرر التظاهرات في اليوم الواحد.[20]

أثارت أحداث النجف الدامية مشاعر الجماهير في المدن الأخرى، لاسيما في مدن الوسط والجنوب. ففي بغداد أضربت المدينة يوم 11/28، وتظاهرت جماهير الكوفة في اليوم ذاته، وتبعتها بعد أيام الديوانية والناصرية والحلة وكربلاء، ثم الناصرية والبصرة والعمارة والكوت. وتسامعت كركوك والسليمانية وأربيل والموصل وعانه بأنباء الجرائم المروعة التي ارتكبت في النجف، فعمت المظاهرات والإضرابات فيها.[21]

انتفاضة الحي

إذا كانت حدة الصراع في النجف قد عكست التناقض الحاد بين فظاظة النظام وسلوكياته المتخلفة المبنية على ما ترسب في عقول حكام بغداد الرجعيين من عنجهية السلاطين العثمانيين والصلف البريطاني

19. اتحاد الشعب، العدد 1، السنة 15، أواسط شباط 1957.

20. محاكمات محكمة الشعب، ج 10، ص 147.

21. الحسيني، تاريخ الوزارات، ج 10، ص 216.

الموروث عن الهيمنة الاستعمارية في الهند، وعراقة الثقافة في النجف والتسامي الروحي لتقاليدها المذهبية والنزوع الأصيل للتحرر الذي ورثته منذ القدم، فإن حدة الصراع الآخر الذى تلاه مدينة الحي عكس هو الآخر تناقضاً لا يقل عنه فظاظة دفع إليه توق الشعب للتحرر والتقدم من جانب والغلاظة الإقطاعية والتسلط الفظ القائم على الظلم والتعسف والجهل.

الحي مدينة صغيرة لا يزيد سكانها آنذاك، عن 35 ألف نسمة، تستقر عند الضفة اليسرى لشط الغراف، على مسافة تقارب الـ45 كم من مدينة الكوت، مركز لواء الكوت المعروف بإقطاعيته الضخمة. وهي محاطة بقرى وأراضي عشيرة المياح، التي تترأسها العائلة الإقطاعية المعروفة بيت آلـ ياسين، والتي يتزعمها عبد الله آلـ ياسين وأخوه بلاسم آلـ ياسين وابنه مهدي البلاسم آلـ ياسين، وقد تملكت هذه العائلة ما يزيد عن 270 ألف دونم. وإلى الشمال الشرقي منها تمتد أراضي محمد الأمير شيخ ربيعة التي يؤلف المياح أحد فروعها.

ولأن المدينة تقع وسط أراض يتحكم فيها إقطاعيون كبار معروفون بقساوتهم وتسلطهم، تعرضت دائماً إلى مظالم الإقطاع وطغيانه الذي بلغ حد أن بنى الشيخ عبد الله آلـ ياسين سوراً رمزياً حول المدينة لا يسمح للمدينة أن تتخطاه مهما زادت حاجتها إلى التوسع العمراني، رغم أن الاراضي كانت اميرية في الأصل ولا تزال، تتملك الدولة رقبتها. وقد حرم على قاطنيها حتى أخذ التراب من خارج السور من الأراضي غير المزروعة لتعمير بيوتهم الطينية أو لـ(رشك) سطوح منازلهم، كما حرم على ساكنيها دفن موتاهم في أية بقعة خارج السور. لقد عمل الإنكليز أيام احتلالهم على تسليط آل ياسين وأمراء ربيعة على الفلاحين، ومكنوهم من الاستحواذ على أراضي شاسعة لأنهم وقفوا إلى جانب الاحتلال، وحالوا دون امتداد ثورة العشرين إلى مناطقهم، والى، جنوب دجلة. ومن وبعدهم سار الحكم الرجعي في دعم هؤلاء الشيوخ الإقطاعيين الكبار، وزادوا في الأمر أن وفروا لهم المياه الكافية في الغراف لإحياء المزيد من الاراضي على جانبي الشط وضمها إلى أراضيهم.

لكن هذه المدينة غدت منذ الأربعينات واحدة من بؤر النشاط الثوري. وترسخت فيها، بوجه خاص، تنظيمات الحزب الشيوعي. وامتد تأثيرها للقرى المحيطة بها. وكان هذا يقض مضاجع الشيوخ الإقطاعيين. وقد أعطى شمران الياسري سورة حية للنشاط الثوري في أرياف الحي في رباعيته المعروفة (بلابوش دنيا). وكان أول نشاط واسع ومكشوف للمدينة المظاهرة التي خرجت احتجاجاً على الاعتداء الذي دبر ضد السجناء السياسيين في سجن الكوت عام1953. ودارت المعركة المكشوفة الأولى مع

الإقطاعيين أثناء انتخابات عام 1954. لقد درج التقليد أن «ينتخب» عبد الله آل ياسين عن مدينة الحي وأريافها. إلا أن جماهير المدينة رفضت هذا «التقليد» في تلك الانتخابات ووقفت إلى جانب. مرشح الجبهة الوطنية. فدفع عبد الله آل ياسين ابن أخيه، مهدي بلاسم آل ياسين، إلى تجريد حملة من حوشيته» (أتباعه المسلحين) لمهاجمة المدينة. وهذا ما تم بالفعل ودارت معركة في سوق المدينة سقط فيها عدد كبير من القتلى والجرحى من سكان المدينة بينهم كاظم مانع وعبد شمخي[22] إلا أن سكان المدينة ردوا على رجال الشيخ مهدي بلاسم آل ياسين وأجبروهم على الفرار من المدينة. بعدها تحرك البوليس لا ليحمي سكان المدينة، وإنما ليعتقل عدداً من أبنائها. إذاك أضربت المدينة 14 يوماً وأرغمت، الإدارة الحكومية على إعادة التحقيق وإدانة القتلة. ومن يومها سلطت سيف الإرهاب على جماهيرا لمدينة. لكن ذلك لم يضعف من عزيمة أبنائها.

حين بدأ العدوان الثلاثي على مصر أدرك الإقطاعيون ورجال الحكومة أن المدينة ستتحرك ولا شك، لذلك شرعوا يتهيأون لمجابهة الموقف. جاء المدينة ضابط المخابرات حسن على زكي ليتعرف على المدينة ومداخلها ليضع خطة لتطويقها ومهاجمتها. وفي مساء 16/12 وكانت المدينة تغلي بتأثير الأنباء التي سمعتها عن انتفاضة النجف، قدمت قوات إضافية من البوليس. وشرعت بعد منتصف تلك الليلة بالتحرش بالأهلين، وهاجمت بعض الدور مستعينة بالرشاشات لفتح أبوابها، فهب السكان وقد هالهم هذا الاستهتار، ولاذت الشرطة بالفرار، إذ كانت تعرف بأسهم. وفي صباح اليوم التالي (17 / 12) أعلنت المدينة الإضراب. وبادرت الشرطة إلى اعتقال أحد المواطنين مهددة إياه بالرصاص فرد هذا على البوليس وساندته الجماهير الغاضبة ودارت معركة اضطر البوليس إلى الانسحاب بعدها. فانطلقت الجماهير بمظاهرات صاخبة متواصلة حتى المساء عجز البوليس عن صدها. في اليوم التالي، عززت قوات البوليس بقوات إضافية وبالمدافع والرشاشات والسيارات المسلحة، وأقامت المتاريس والاستحكامات. وجاء متصرف اللواء وطالب الأهالي بتسليم 40 شخصاً دون أن يحددهم، وأنذرهم بأن البوليس سيدخل السوق ليرابط هناك ويعتقل من يشاء، وإلا فإن المدينة ستضرب بالمدافع- وكانت قوات البوليس قد بلغت 1500 شرطي وضابط، وعزلت المدينة عزلاً تاماً. ورغم أن قادة المدينة قد تحلوا بالصبر وسعوا إلى تجنيب المدينة حماقات السلطة، إلا أن هذه قد تمادت

22. اتحاد الشعب، العدد 1، السنة 15، أواسط شباط 1957؛ وشهادة كرم علش، المحكمة العسكرية الخاصة, ج 10، ص 206.

في سلوكها العدواني. إذاك قررت الجماهير أن تدافع عن مدينتها وصارت تتنادى بجعل الحي بورسعيد ثانية. وهذا ما حدث إذ هاجم البوليس المدينة وهو يطلق سيلاً من النيران، وراحت، المدافع تضرب المدينة. إلا أن الجماهير قاومت بضراوة وأرغمت، القوة الغازية على التراجع. وقد أسهم في الدفاع عن المدينة الرجال والنساء وحتى الأطفال. وقد واصل المدافعون عنها مقاومتهم حتى فجر اليوم التالي. وكان البوليس يطلق النار على كل من يصادفه دون تحديد وراح يسلب وينهب كل ما تقع عليه يداه. وراح يفتش المدينة داراً بعد أخرى ولأكثر من مرة أحياناً. واعتقل وعذب حتى النساء والأطفال، وشوهد البوليس وهو يجهز على الجرحى أحياناً. وكان الإقطاعيون من آل ياسين يقيمون الولائم للبوليس طيلة أيام العدوان. وأنذرت الحكومة 250 عائلة كردية فيلية بوجوب مغادرة المدينة، وسفرت 11 عائلة منها إلى إيران. وهرع المجلس العرفي العسكري إلى الكوت ليصدر أحكامه بالجملة على المواطنين من أهل المدينة، وحكم على قائدي الدفاع عنها الشيوعيين علي الشيخ حمود وعطا مهدى الدباس بالإعدام ونفذ الحكم في الحال.[23]

أثارت أحداث الحي وبطولات، أهلها صدى واسعا في البلاد، وغدت مثلاً يضرب على تحدي الجماهير للحكم الرجعي والإقطاع. وقد أصدر الحزب الشيوعي في 21 كانون الأول 1956 بياناً بعنوان: « انهضوا دعماً لجماهير الحي الشجاعة في انتفاضتها المسلحة»، دعا فيه الجماهير إلى العمل لإسناد المدينة المناضلة والدفاع عن أبنائها من تعسف الحكم الرجعي والإقطاعيين الكبار.

بماذا تميزت انتفاضة تشرين 1956

تميزت انتفاضة تشرين 1956 عن الانتفاضتين السابقتين لها (1948، 1952) بسمات خاصة يحسن الوقوف عندها لأهميتها وقيمتها في التطور اللاحق للحركة الثورية أبرزها:

1. تباعد المعارك الرئيسية لنضالات الجماهير من حيث مواقعها وأوقاتها- ففي الانتفاضتين الشعبيتين السابقتين كانت، بغداد بوزنها السكاني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الكبير مركز الأحداث التي دارت في الانتفاضة، وجرت في أيام

23. من يبغي الاستزادة عن ملحمة الحي يمكن العودة إلى شهادتي محسن الحاج هويش وكرم على علش في محكمة الشعب. المحاكمات، ج 10، ص 199-214.

معدودات رمت الحركة الثورية والوطنية العامة كل ثقلها فيها محدثة تأثراً سياسيا مركزاً وهائلاً كان له تأثره الكبير في جبهة الخصم. أما في انتفاضة 1956، فقد تعددت المراكز وتباعدت الأوقات، وأهم معاركها جرت في الأطراف مما سمح للعدو أن يحرك قواه لضربها بوضع أفضل، ولذلك لم تستطع أن تكون بؤرة واحدة لإحداث التأثير المركز المطلوب، لاسيما وأن العدو ذاته قد اكتسب خبرة أكبر في قمع تحركات الشعب، وزادت إمكاناته القمعية كثيراً.

2. على خلاف الانتفاضتين، السابقتين، تنوعت أساليب الكفاح في انتفاضة 1956 كثيراً، وتدرجت من المذكرات والإضرابات، حتى المناوشات المسلحة. وقد ساعد هذا التنوع في إغناء التجربة الكفاحية للشعب، كما ساعد الحزب الشيوعي في اختبار تاكتيكاته وأساليب نضاله، وأعانه أيضاً في التخلص من بعض الأوهام بشأن أساليب الكفاح الضرورية والتخلص من وهم التطور السلمي. كما أنها أعانت الأحزاب الوطنية الأخرى على التخلص من الوهم الذي كان يشدها إلى الوراء ويدفعها إلى التردد، وهم الشرعية.

3. جرت الانتفاضة إلى نشاطاتها فئات اجتماعية لم تكن تشارك في النضالات المباشرة من قبل. ففي النجف تصدر رجال الدين الكبار بعضاً من مظاهراتها و «أضربوا» عن أداء فريضة الصلاة في الروضة الحيدرية، مرقد الإمام على بن أبي طالب، وأرسلوا برقيات الاحتجاج ضد الحكم. وكان من بين المعتقلين في بغداد جعفر الشبيبي، رئيس غرفة تجارة بغداد. وشارك نواب من نواب المجلس السعيدي ذاته في احتجاجات الشعب، مثل سامي باشعالم وتوفيق المختار وقد أعتقل الأول منهما أيضاً.

4. وضعت الانتفاضة التي جرت نشاطاتها الاحتجاجية ضد بريطانيا مباشرة وهي الشريك المباشر مع الحكام الرجعيين العراقيين في حلف بغداد، الحكم الرجعى، لاسيما نوري السعيد، في وضع سياسي صعب. وكان عليه أن يجمع بين المراوغة والمناورة والكذب من جانب والقمع الفظ من جانب آخر. ورغم أنه استطاع تخطي الأزمة إلا أنه فقد هيبته كثيراً وتعرى كثيراً في أعين الجماهير واشتدت عزلته عن الشعب، وكان هذا تمهيد لسقوطه بعد عامان. لقد دفع وضع السلطة المتأزم إلى أن يمتد

قمعها إلى جماعات كانت تتحاشى في السابق أن تمسهم بسوء أمثال كامل الجادرجي وصديق شنشل وفائق السامرائي وعبد الرحمن البزاز، عميد كلية الحقوق، وجمهرة كبيرة من أساتذة الجامعة، وغيرهم. وقد ساعد هذا في نزع أوهام «الشرعية» لدى العديد منهم وزاد في استقطاب المجتمع.

5. صحيح أن انتفاضة 1956 لم تستطع أن تسقط حكومة نوري السعيد، كما فعلت الانتفاضتان السابقتان مع الحكومات القائمة آنذاك، إلا أن هزيمة بريطانيا في العدوان وإرغام المعتدين على سحب قواتهم، وإلى حد كبير تحت طائلة تهديد دولة أقوى هي الاتحاد السوفييتي بالذات، وبأسلحته، أضعف من بأس حاكم صلف كنوري السعيد الذي بنى كل ساسته على معاداة الاتحاد السوفييتي و «جبروت» الاستعمار البريطاني.

بعد أن تراجعت الانتفاضة اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لمناقشة الانتفاضة ودور الحزب فيها. وبعد التداول مع عدد من كوادر الحزب صدر عن المكتب السياسي للحزب في 1957/5/1 تقرير بعنوان «انتفاضة 1956 ومهامنا في الظرف الراهن». لاحظ الحزب في تقريره أن المطالب التي نادت بها الجماهير كانت، لا تقبل التجزئة أو التلطيف أو المساومة، «فقد كان يكفي أن يرفع شعار الانتصار للعروبة او مساندة مصر أو مجرد الهتاف بحياة جمال عبد الناصر لكي يفهم الخصم وتفهم الجماهير الواثبة أن المطالبة هنا إنما تنصب على ضرورة الاستجابة للمطالب الأساسية في التحرر الوطني والقومي. وكان يكفي رفع شعار إسقاط الحكومة أن المتصور من ذلك هو الخروج من حلف بغداد، وبالتالي الانضمام إلى السياسة التحررية العربية»، ولاحظ التقرير أن مواقع الاستعمار في العالم العربي قد تداعت، لذلك كانت مقاومة الاستعمار وعملائه بالغة الشدة. ويلاحظ الحزب أيضاً أن القوى الغالبة التي ساهمت، في المعركة كانت من الطلبة، ولم تستطع أن تجذب قوى العمال والفلاحين، أي القوى الرئيسية والحاسمة. كذلك كانت، مساهمة الشعب الكردي فيها ضعيفة. وأشار إلى أن الحركة الوطنية لا تستطيع أن تحقق نصراً حاسماً دون أن تجتذب جماهير الشعب الكردي. وشدد على ضرورة تدقيق هذا الجذب وهي حقيقة يجب أن يستوعبها جميع أقسام الحركة الوطنية والقومية. يشير بعدها إلى أثر الأحكام العرفية التي امتدت طويلاً في نمو وتطور الحزب الشيوعي وحرمانه من كوادره الأساسية، وكذلك الأثر

المعرقل الذي أحدثته في اتساع وتطور الأحزاب الوطنية الأخرى التي هي في حاجة ، ولو إلى الحد الأدنى، من الحرية لكي تعمل وتؤدي دورها في تعبئة الجماهير. ولاحظ التقرير بعدها الأثر السلبي الذي أحدثته هيمنة رأس المال الأجنبي والإقطاع على مراكز النشاط الاقتصادي الرئيسية مما عرقل نمو الصناعة الوطنية ونمو القاعدة الاجتماعية للبورجوازية الوطنية.

نبه التقرير إلى انعدام الخطة الموحدة الواضحة في تحرك ا لجماهير خلال الانتفاضة، وأرجع ذلك إلى مواقف بعض الأحزاب الوطنية. صحيح أنها أدركت ضرورة العمل الموحد والخطة المشتركة إلا أن هذه الخطوة جاءت متأخرة. ومع ذلك، تظل الحاجة قائمة وملحة للجبهة الوطنية. وسيسعى الحزب بكل ما يملك من جهد لتحقيقها. وكرس حيزاً من التقرير لمناقشة أسلوب النضال، ونبه هنا إلى ضرورة تطوير أساليب الكفاح والتنظيم ورفعها إلى درجات أكثر حزماً وفاعلية، لمواجهة الأساليب العنيفة التي شرع العدو في استخدامها دون تردد. وببعد نظر أنهى التقرير حديثه بالقول:

> «إننا حقا على أبواب نصر قريب. فعندما تبدو أستار الظلام وهي ترتعش أمام موكب النور الزاحف مع الفجر فلابد للشمس أن تطلع لتبدد بسياط شعاعها الباهر ظلمات الليل البهيم».

حقاً لقد نبهت، الانتفاضة القوى الوطنية جميعها إلى نقاط، ضعفها تعبئة وتنظيماً وخبرة وتفكيراً. لكنها حفزت الحزب الشيوعي العراقي إلى تأمل كامل وضعه وتشخيص نقاط الضعف والخطأ فيه، ومن بينها كما لاحظنا، تدقيقه لأسلوب الكفاح الذي سار عليه في مواجهة خصم شرس كالذي ظهر أيام الانتفاضة. ولكن، من الجهة الثانية، دفعت إلى التشويش أحيانا بسبب قصورها وتعقيبها. فعبء النضال الباهظ دفع معظم قادة الحزب الشيوعي إلى التشوش في تحديد أسلوب الكفاح الأمثل، وانجرفت غالبية اللجنة المركزية وراء فكرة العمل لتصفية نوري السعيد بصفته العقبة الأساسية التي تقف في وجه مد الحركة الثورية والسند الأساس للحكم الرجعي والنفوذ الاستعماري في البلاد الذي تنبغي إزاحته عن طريق الحركة. وتحدثنا ثمينة ناجي يوسف عن الجهود التي انصرفت إليها كوادر الحزب الأساسية لتدبير أمر اغتيال نوري السعيد وإعداد القوى والمواد الضرورية لتنفيذ هذا الأمر. كما تلاحظ أيضاً أن حسين أحمد الرضي، سكرتير الحزب، وقف بحزم ضد هذا الطرح الخاطئ، ورد عليه برسالة يوضح فيها خطورة مثل هذا التوجه وقال إنه يتسم بقصر النظر، ودعا الكوادر الحزبية إلى الانصراف إلى ما هو أجدى، إلى تعزيز الحزب وتماسكه

الداخلي، والسعي بجهد أكبر إلى تحقيق الجبهة الوطنية، والعمل بين صفوف الجيش.[24]

---

24. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل – سيرة مناضل، الجزء الأول صفحة 183.

12

عامان حاسمان

في العامين اللذين سبقا اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز، تتضح على نحو خاص الشروط الموضوعية والذاتية التي دفعت إلى انفجار الثورة. إن العملية المتواصلة التي بدأت منذ أعوام طوال والتي تابعنا فصولها ولاحظنا كيف تطورت قليلاً قليلاً وبين مد وجزر تكثفت في هذين العامين، وبات جلياً لكل ذي عينين بصيرتين أن المجتمع العراقي مقبل على تحول نوعي جديد. ولفهم حدود هذه العملية يتعين أن يميز المرء الحال التي انتهى إليها التناقض الطبقي في المجتمع عبر كل السنوات الطويلة من عمليات التحضير المؤلمة، والحال التي انتهت إليها أيضا الأدوات التي شهرها كل طرف في هذا الصراع.

على خلاف ما توقعته الأقلية الحاكمة، ومن ورائها الدوائر الاستعمارية، من أن تدفق أموال النفط بعد اتفاقية المناصفة سيساعد في استغلال هذه الأموال لتلطيف التناقضات الاجتماعية، وأن مع إحداث «التقدم المنشود» ستزول الأسباب التي دفعت إلى الانفجارات الكبيرة التي شهدتها البلاد، سيتيسر للفئة الحاكمة أن تنعم براحة البال ولن يقض مضاجعها بعد الآن اندفاع الرعاع في تظاهرات و «قلاقل» تسير على إيقاع عنيف من «يسقط» و «يعيش». وبات الجدل يدور في أوساطها حول أيهما الأصلح: الوتيرة السريعة التي قد تنطوي على شيء من المخاطر لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكنها تلبى ما يطالب به «الشباب» من هذه الأقلية الحاكمة، أم العملية البطيئة ولكن الواثقة لإدخال التطويرات «الدستورية» المنشودة على نحو ما كان ينادي به البلاط وشيوخ الرجعية الحاكمة. أما الدوائر الاستعمارية، فكان لها ما يشغلها على كل حال: كيف تجني أقصى المنافع من هاتين العمليتين، وكيف يمكن ضمان ديمومة هذه

المنافع؟

بات واضحاً أن الأقلية الحاكمة تعاني من انقسام حيال السياسة التي سار عليها نوري السعيد. وظهر أن قسماً ليس بالقليل من أفراد هذه الأقلية ذاتها بات يخشى من سياسة الاندفاع دون تحسب في السبيل الذي يدفع إليه نوري السعيد في معاداة حركة التحرر العربية في الخارج، وسياسة البطش المتزايد إزاء الشعب والقوى المعارضة. وذهب هذا البعض إلى حد البحث عما يقربه إلى هذه المعارضة دون أن يتخلى عن وشائجه السابقة. جدير بالملاحظة هنا أن الجهاز الحاكم قبل الثورة قد افتقد من يشد مؤسساته إلى بعضها. إذ لم يعد البلاط يحظى بالاحترام حتى لدى عديد من أفراد الجماعة الحاكمة. وباتت معروفة للجميع الخلافات الشخصية الحادة بين نوري السعيد وعبد الإله. والجميع لم يعد يطيق صبراً على السلوك السياسي لنوري السعيد، ولم يعد هو يحتفظ بالهيبة لدى أوساط الأقلية الحاكمة. ولم يكن هناك من يستطيع أن يستقطب العناصر التي ما عادت تساير نوري السعيد من أمثال مصطفى العمري، وعلي جودت الأيوبي وجميل المدفعي وصالح جبر وخليل كنه، او حتى من ظل يسايره حتى النهاية أمثال توفيق السويدي وفاضل الجمالي وعبد الوهاب مرجان وسعيد قزاز وضياء جعفر وغيرهم.

وازداد عدد الذين صاروا يجاهرون بالانحياز إلى جانب القوى الوطنية البورجوازية من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين والنواب في الاحتجاج على سياسات نوري السعيد، ويشاركونها في مذكرات الاحتجاج التي كانت تُقدم للبلاط أو للحكومة أمثال مزاحم الباجه جي وناجي شوكت وتحسين علي وغيرهم. [1]

لقد نمت القاعدة الاجتماعية للبورجوازية الوطنية كثيرا في الخمسينات دون أن يقابل هذا النمو اتساع مماثل في مشاركتها في تسيس أمور البلاد. وظلت الأقلية الحاكمة وجملة الملاكين الكبار الذين يتحصنون في مجلس الأعيان والنواب يسيرون شؤون البلاد على هواهم، وبما يرضي المصالح الاستعمارية، دون أن يعبأوا بمصالح هذه القاعدة الاجتماعية ومصالح البلاد العامة. أما جمهرة شباب الفئات المتوسطة التي أغلقت في وجهها منافذ التقدم الاقتصادي والسياسي فقد ازداد سخطها كثيراً، وأصبحت تجاهر السلطة العداء. وينعكس هذا في ازدياد مشاركة ممثليها

1. الحسني، تاريخ الوزارات، ج 10، ص 207-209، وكذلك ج10 ، ص 134-135.

في مذكرات الاحتجاج وعدد المفصولين من أساتذة الكليات وغيرهم.[2] وكان يستفزهم بوجه خاص انحياز العراق الرسمي أكثر فأكثر إلى المشاريع الاستعمارية المناهضة للبلدان العربية المتحررة والتآمر المكشوف ضد سوريا. وجاء الاتحاد الهاشمي، الذي جمع ما بين العراق والأردن كرد على الوحدة ما بين مصر وسوريا، ليزيد كثيراً في هذا السخط.[3] وراحت الدوائر الاستعمارية تحس بالحال التي لا تبعث على الارتياح بالنسبة للوضع الذي انتهى إليه حكم نوري السعيد.[4] أما عبد الإله فكان كل ما يشغل باله في تلك الأيام هو السعي لإسقاط النظام الجمهوري في سوريا وإيجاد وضع يساعده على إقامة عرش له فيها.[5]

لعل من سوء طالع الجماعة الحاكمة في العراق أنها وقعت في تلك الأيام بين ضغطين متقابلين كانا يزدادان مع الأيام: الضغط الإمبريالي العالي الذي تمثل باشتداد الحرب الباردة وما كانت ترسمه وتنفذه من مشاريع حربية وسياسية في إطار هذه الحرب، وضغط الثورة العالمية المعادية للإمبريالية والنضال العربي المتعاظم من أجل التحرر. وكان لابد للأقلية الحاكمة في العراق أن تنحاز إلى جانب الضغط الأول بحكم مصالحها الطبقية وتتحمل تبعاته راضية أو مكرهة.

في تلك الفترة بالذات، وتماماً بعد أن فشل العدوان الثلاثي، وبسبب هذا الفشل ذاته سارعت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة إلى احتلال ما اعتبرته «فراغاً» نشأ بعد اندحار العدوان الثلاثي، وانحسار النفوذ البريطاني والفرنسي في المنطقة العربية، غير عابثة بطموح الشعوب العربية ذاتها نحو أخذ أمورها بيدها، وإشغال كل المساحات التي توفرت لحركتها نحو التحرر

---

2. الحسني، المصدر السابق، ص 209 و 132.

3. يقول كالمان، سفير أمريكا في بغداد تعقيبا على الوحدة ما بين العراق والأردن: «إن كره الناس هنا نحو النظام القائم من الشدة بحيث يصعب عليه أن يقدم على شيء ويحظى بقبول الرأي العام ولا يثير شكوكه» من برقية للسفير إلى وزارة الخارجية الأمريكية في 21 شباط 1958
Foreign Relations. 19551957-. Volume XII. p 294

4. يكتب مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (دالاس) في مذكرة له إلى وزارة الخارجية الأمريكية: «إن حكومة نوري السعيد الموالية للغرب، والتي هي رمز التعاون ما بين العراق مع بريطانيا وحلف بغداد، قد اهتزت اهتزازاً شديداً»
Foreign Relations. 19551957-. Volume XII. p 1012

5. محاكمات محكمة الشعب، شهادة علي جودت الأيوبي، ج 4، ص 1515 و 1522.

الكامل والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فخرجت على الشعوب العربية بمشروع آيزنهاور.

لم تكن نذر الأخطار الجديدة خافية على الحزب الشيوعي العراقي، كما لم تخف على القوى الوطنية الأخرى. ففي بيان حول نتائج العدوان الثلاثي أصدره الحزب إلى الشعب قال فيه:

> «... أما الولايات المتحدة التي وقفت موقف المرائي الحاقد إبان الاعتداء على مصر، فإنها تنظر إلى مجمل الوضع من خلال مصالحها العدوانية والاستغلالية الجشعة.. وإنها تسعى بجذر ودهاء إلى أخذ مكان بريطانيا في حلف بغداد، كما تسعى إلى استغلال الانتكاسات التي منيت بها بريطانيا في العالم العربي لمصلحتها الأنانية الخاصة وإحلال نفوذها محل النفوذ البريطاني المندحر». [6]

في 5/1/1957 وجه الرئيس الأمريكي، آيزنهاور، رسالة إلى الكونغرس طالبا فيها منحه سلطات استثنائية لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية في الشرق الأوسط. وقد وافق الكونغرس على ذلك. وعُرف هذا باسم «مشروع آيزنهاور»، فسارعت دول حلف بغداد، وكذلك إسرائيل، إلى تأييد المشروع الأمريكي بعد أن فشل العدوان الثلاثي واضطرت الدول المعتدية الثلاث إلى سحب قواتها العسكرية تحت إنذار سوفييتي ثان هددها باستخدام القوة إذا لم تنسحب قواتها، صدر في 28/3/1957 [7]، إذ وجدت الدول الثلاث المعتدية أن المشروع يشجعها على المضي في نهجها العدواني. وعقدت دول الحلف اجتماعا في أنقرة أعلنت فيه رسميا تأييدها لمشروع آيزنهاور وكلفت عبد الإله، ولي العهد العراقي، بأن يحمل وجهات نظرها إلى المسؤولين في الولايات المتحدة ويستحثها إلى إعلان حمايتها للحلف، وهذا ما حدث.

فضح الحزب الشيوعي العراقي المشروع في صحافته ونشرت (اتحاد الشعب) افتتاحية مطولة في هذا الشأن، تحدثت فيها عن الظروف التي يُطرح فيها المشروع، والذرائع التي اعتمدها، والخطط التي ينتهجها، والأخطار التي تهدد الشعوب العربية من ورائه. كذلك تحدثت الصحيفة عن القوى التي تمتلكها الشعوب العربية لإحباطه، ونبهت إلى أن المشروع يشق طريقه متعكزا على ذريعتين: الخطر الشيوعي، وتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية. وناقشت الأمرين وأظهرت أن ما يدعى بالخطر

---

6. من بيان للحزب الشيوعي العراقي في 11/6/1956.

7. (اتحاد الشعب)، العدد 2، السنة 15، أواسط نيسان 1957..

الشيوعي ليس سوى العلاقات السياسية والاقتصادية التي تقوم وتتعزز بين البلدان العربية ودول المعسكر الاشتراكي، والتي تقوم على التعاطف مع نزوع الشعوب العربية نحو التحرر التام ودعمها سياسيا، وبالسلاح لحفظ استقلالها، والمواقف الوطنية والرغبة في التقدم التي يبديها القادة العرب الأحرار والصحافة والأحزاب والحركات العربية التحررية. أما المساعدات الاقتصادية والعسكرية «فهي ليست إلا الطعم السام الذي تصطاد به الولايات المتحدة البلدان فتوقعها في شباك سياستها العدوانية، وتجردها من سيادتها واستقلالها». وتختتم الجريدة افتتاحيتها بالعبارات الواثقة التالية:

> «لقد بدا نوري السعيد وشركاؤه في حلف بغداد وكأنهم يستردون العزم على المضي في نهجهم العدواني، بعد أن وجدوا لهم أسياداً جدداً، والتمسوا الملاذ والحماية في المشروع الأمريكي الجديد. ولكن الشعب العراقي، ومعه كل الشعوب العربية، قد عزم هو الآخر، عزما صادقا، على التخلص من حلف بغداد ونوري السعيد، وعلى استرداد حريته وكرامته وكسب شرف الالتحاق بالموكب العربي الظافر ولسوف يحقق ذلك دون ريب». [8]

فعلى ماذا استند الحزب وهو يتحدث بهذه اللهجة الواثقة؟

كانت للحزب في هذا ثلاثة منطلقات: أولها ثقته بالنجاحات التي يحققها في تعزيز صفوفه ورصها، والنهوض بنشاطه بعزم رغم ما كان يتعرض له من ضربات لم تكن قليلة كما سنرى. وانطلاقه لتعبئة الجماهير في مختلف الميادين. رغم أن قوى الحزب الذاتية لم تكن قد نمت كثيرا حتى ذلك الحين. إلا أن صفوفه قد تلاحمت بقوة أكبر وارتفعت فاعلية كوادره وأعضائه. لقد صلبتهم كثيرا، المعارك المتصلة التي خاضوها أيام العدوان الثلاثي. ومع أن المعركة التي خاضها الشعب، وفي مقدمته الشيوعيون، ضد نوري السعيد، لم تستطع أن تحقق نصرا حاسما وتسقط حكومة نوري السعيد وحلف بغداد، إلا أن الشعب كان يشعر بأنه لقن عدوه درسا قاسياً، ولم تهن عزيمته. واعتبر الانتفاضة التمرين الأخير لثورة كبرى تطيح بالنظام. بهذه المشاعر كان ينشط الشيوعيون آنذاك. وكما يشير صالح دكله – وكان آنذاك يرأس لجنة منظمة الحزب في بغداد – فإن كل أعضاء المنظمة، منظميها وكوادرها، ما كانوا ليزيدوا عن 300 عضو ومرشح. بيد

---

8. اتحاد الشعب العدد 1، السنة 15، أواسط شباط 1957.

أن المنظمة كانت تطمح لأن توسع القاعدة الحزبية لتصل إلى 500 عضو ومرشح.[9] بيد أن المنظمة كانت تتمتع بتماسك قوي وبمعنوية عالية حتى أن منظمها، عبد الرحيم شريف، اعتقل في مطلع 1957 دون أن تتخلخل أو يرتبك نشاطها. وتلا ذلك مداهمة مطبعة جريدة الحزب واعتقال مسؤولها دلي مريوش. وفي هذه الفترة أيضا يداهم البوليس مطبعة الحزب الأساسية إثر اعتراف أحد العاملين في الجهاز الطباعي للحزب، ويعتقل عددا من العاملين في تنظم طباعة الحزب وتوزيع المنشورات، وعلى رأسهم منظم العمل الأساسي، صبيح سباهي، ويضطر الحزب إلى إصدار جريدته، مطبوعة بالرونيو لبعض الوقت.[10] وفي فترة تالية يعتقل البوليس فرحان طعمة، عضو اللجنة المركزية، ويدلي هذا ببعض الاعترافات. وفي كانون الثاني 1958، يعتقل البوليس عزيز الشيخ، المرشح للجنة المركزية للحزب، وممثله في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني. وفي مساء 12 تموز 1958 ألقي القبض على حكمان فارس الربيعي، المرشح للجنة المركزية للحزب وأحد المسؤولين عن تنظيمات الحزب في المجال العسكري، فانهار وأدلى باعترافات تسببت في اعتقال حمزة سلمان المرشح للجنة المركزية أيضا وعضو اللجنة الحزبية المشرفة على النشاط الحزبي في الجيش، وفي اعتقال الرئيس فاضل البياتي، عضو اللجنة المشار إليها. إلا أن هذين صمدا وصانا أسرار الثورة. غير أن هذه الاعتقالات أوقفت تبليغ الشيوعيين العسكريين المرتبطين بهما، وقللت من مساهمات بعضهم في الأعمال الأولى للثورة.[11]

كانت تلك أيام تزخر بالنشاط. ولعل في مشاركة منظمة الشبيبة الديمقراطية والحزب الشيوعي في مهرجان موسكو للشباب عام 1957 ما يدلل على الثقة التي كان يعمل بها الحزب. فلأول مرة يشارك شباب العراق في مهرجان دولي بوفد كبير من داخل الوطن يزيد تعداده عن 120 شابا وفتاة، برئاسة محمد صالح العبلي، عضو اللجنة المركزية للحزب ومعه عدد من كوادر الحزب المهمة أمثال د. صفاء الحافظ وصبيح سباهي وعبد الجبار وهبي (أبو سعيد) وغيرهم، وضم عدداً من الفنانين المعروفين بينهم يوسف العاني ومحمد سعيد الصكار وغيرهما. كانت مشاركة الشبيبة

9. صالح دكلة، من الذاكرة، ص 54.

10. كان صبيح سباهي، قد نجح، وهو في مديرية الأمن العامة، في أن يبلغ الحزب بوجود رونيو كان يخفيها في أحد خانات أسواق الشورجة، واستطاع الحزب أن يعثر عليها، ويستخدمها في طبع جريدته. وقد كرر الأمر فيما بعد حين كان يعذب في (قصر النهاية) بعد انقلاب شباط 1963.

11. ثابت حبيب العاني، رسالة العراق، العدد 8، تموز 1995.

العراقية بهذا الحجم وفي تلك الأيام بالذات تحدياً كبيراً للسلطة. ومع أنه قد ألقي القبض على بعضهم عند عودتهم إلى البلاد، إلا ان الكوادر الحزبية عادت سراً لتواصل عملها.

كان على الحزب أن يواجه أربع مهمات كبيرة تطرح نفسها بقوة استعدادا لحسم المعركة مع العدو. كان عليه أن يفرغ من مهمة جمع القوى الوطنية في جبهة وطنية متينة، وأن يعزز هو مواقعه الخاصة في الجيش، وينظم روابطه مع المنظمات الوطنية العاملة في صفوفه، أي في الجيش، وأن يصفي حسابه مع الارتباكات التي حدثت في إطار لجنة فرع الحزب في الإقليم الكردي؛ وأن يوسع قاعدته الجماهيرية في منطقة حساسة هي الريف. وقد أضيفت إلى هذه المهمات الأربع الملحة مهمة خامسة من بعد تطلبها الاستعداد المباشر للثورة، كما سنرى لاحقا.

نحو جبهة الاتحاد الوطني

رغم أن الظروف كانت مواتية لتوحيد القوى الوطنية إلا أن الأوضاع التي استجدت خلال انتفاضة تشرين وما بعدها تطلبت٠ من الحزب أن يبذل جهداً خاصاً لتحقيق هذا الامر. لقد جمعت انتفاضة تشرين حقاً بين قواعد القوى الوطنية في الشارع. وفي مجراها توصلت الأحزاب التي كانت تنظم مظاهرات الشعب إلى أشكال من العمل المشترك. وتألفت، كما أشرنا سابقا، قيادة ميدان مشتركة، ولجنة طلابية مشتركة. ولكن مع انحسار الانتفاضة كشفت البورجوازية الوطنية عن ترددها، وراحت تستميلها تلك الأجنحة التي أبدت نوعا من التعقل بين صفوف الفئة الحاكمة. ويتحمل كامل الجادرجي، زعيم البورجوازية الوطنية، مسؤولية خاصة في جر الحزبين، الوطني الديمقراطي والاستقلال، إلى مغازلة تلك الأجنحة بدلاً من استكمال ما دفعت إليه حاجات النضال الفعلي أيام الانتفاضة من العمل المشترك. ويعود هذا في تقديرنا إلى الجزع الذي أصاب البورجوازية الوطنية إثر ضرب الانتفاضة، وعجزها٠ عن تحقيق الأهداف المباشرة التي توختها. هذا من جانب، أما الجانب الآخر فإلى طبيعتها الطبقية، وميلها إلى التوافق مع الأقربين في المصالح. ومثلما لاحظنا في بداية الفصل كانت صفوف الفئة الحاكمة قد تخلخلت. وأبدى عديد من الساسة، رؤساء وزارات ووزراء سابقون، نفورهم من السياسة العنيفة الموالية للغرب التي كان يسير عليها نوري السعيد والبلاط. وراح هؤلاء الساسة يجرون مشاورات فيما بينهم ليكونوا، كما يقول الجادرجي، نوعا من أنواع الهيئات المعارضة

وذلك في بداية عام 1956.[12] وكان حكمت سليمان، هو الذي يجري ترتيب هذه المشاورات. وقد انقسم هؤلاء الساسة بين من يستبعد التعاون مع الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال مثل مصطفى العمري، وبين من يحبذ التعاون معهما مثل صالح جبر. وإلى جانب هذين الاتجاهين، كان عديد من الساسة بينهم حكمت سليمان ورضا الشبيبي ومحسن أبو طبيخ وفخري الجميل ومصطفى العمري يجرون مشاورات يحضرها أحيانا صالح جبر والسيد عبد المهدي، انتهت إلى الاتفاق على أن تنحصر معارضتهم في مجلس الأعيان.[13]

أغرت هذه النشاطات السياسية الأحزاب البورجوازية الوطنية المعارضة، ولم تجد في التعاون مع هؤلاء الساسة ضيراً. فعدا عن القرابة الطبقية التي تجمعهم مع هؤلاء الساسة، فإنهم في مرات عديدة سبق أن عملوا سوية. وأبعد من هذا، فإن الأحزاب المذكورة ذهبت حتى إلى مجاراة صالح جبر في إغفال الإشارة إلى معارضته لحلف بغداد في المواد التي احتواها الميثاق الذي جرى الاتفاق عليه معه، والذي اقتصر على احترام أحكام الدستور بشأن الحريات العامة والخاصة، وإلغاء المراسيم التي أصدرتها حكومة نوري السعيد، وحَل المجلس النيابي وإجراء انتخابات حرة[14]، لكن صالح جبر وجماعته هم الذين تخلوا عما اتفق عليه وانقلبوا على التعاون.

لقد ظل حزب البورجوازية الوطنية باستمرار يفضل العمل مع الآخرين على العمل مع الشيوعيين رغم أنه يصنف نفسه في جبهة اليسار ويرفع شعار الاشتراكية الديمقراطية.[15] ورغم أن الحزب الشيوعي هو أول من نادى بالجبهة الوطنية الموحدة في تاريخ العراق الحديث، إلا أن الحزب الوطني الديمقراطي، ولاسيما الجادرجي، كان يستثني الحزب الشيوعي من التحالفات التي دخلها بذرائع مختلفة. هكذا كانت الحال في الأربعينات، وكذا كان الأمر في الخمسينات في المناسبات المختلفة التي جرت

---

14. المصدر السابق، ص 668.

15. يقول الجادرجي: «إن اللجنة الإدارية المركزية قررت مبدئيا في اليوم السادس والعشرين من سنة 1950 قبول مبدأ الاشتراكية الديمقراطية مذهبا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، بعد أن درست الموضوع دراسة شاملة، ولاسيما بعد أن لمست لدى الكثير من الأعضاء رغبة ملحة في تعيين فلسفة تقدمية للحزب». ويستطرد «وكان هذا القرار في الحقيقة إقرارا للمواقع. وقد قامت اللجنة بتعديل المنهج وبالأحرى وضع منهج جديد يهتدي بهذه الاشتراكية الديمقراطية بصراحة، وهذا ما سنعرضه على حضراتكم في هذا المؤتمر لاتخاذ قرار بشأنه». (كامل الجادرجي، المذكرات، ص 51).

فيها نشاطات مشتركة. واستمر يفضل التعاون مع حزب الاستقلال ومع «الجبهة الشعبية» على التعاون مع الحزب الشيوعي، ويشترط ألا يشترك مع الأخير في تحالف إذا لم يشترك فيه حزب الاستقلال بزعم أن الحكومة ستلحق الوطنيين الديمقراطيين بتهمة الشيوعية إذا انفرد بالتعاون مع الشيوعيين – وبقي لفترة ما يرفض التحالف مع الحزب الشيوعي باسمه الصريح، ويفضل عليه التعاون تحت واجهات أخرى كمنظمة أنصار السلام والمنظمات المهنية.. الخ. وظل الجادرجي في تعامله مع الشيوعيين يطرح نفسه كمرجع لليسار.

جاءت انتفاضة تشرين لعام 1956 لتؤكد أن لا مناص من العمل الجبهوي، وأن التعاون مع الحزب الشيوعي بات أمراً لا يمكن تجاهله لشعبية هذا الحزب وللهيبة التي اكتسبها بفضل جهاديته. والأهم من ذلك أن قواعد الأحزاب الوطنية اطمأنت للتعاون مع الشيوعيين من خلال نضالاتهم اليومية. ولم تأت هذه القناعة اعتباطا، وإنما لأن الحزب قد شدد منذ قرارات 1955 والكونفرنس بعدها على تجنب كل ما يسيء إلى سمعته من سلوك متياسر وانعزالي، وأن يعمل بحرص على تطوير أشكال التعاون مع القوى الوطنية الأخرى لما فيه مصلحة الشعب والبلاد.

سعى الحزب الشيوعي إلى أن يطور ما أمكن تحقيقه خلال الانتفاضة إلى تعاون جبهوي راسخ على مستوى قيادة الأحزاب. وكمثال على سعيه لتشجيع أجواء التعاون نذكر أن (اتحاد الشعب) في عددها الثاني لعام 1957 كرست ما يزيد عن ثلث مساحاتها لاستعراض العدد الخاص من جريدة (الاشتراكي) لسان حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، بشأن ما كتبته عن مشروع آيزنهاور، ولخصت بياناً أصدره الحزب المذكور حول المشروع، والبيان الذي أصدره حول هذا الأمر أيضا حزب التحرير في القدس ونشره في العراق وخطابي النائبين سامي باشعالم وتوفيق مختار اللذين هاجما حكومة نوري السعيد وحلف بغداد في مجلس النواب، ودفاعي كامل الجادرجي وصديق شنشل في المحكمة، وما نشرته جريدة (خه باتي كردستان)، جريدة الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان، عن موقف الشعب الكردي لتأييد النضال التحرري الذي تخوضه الشعوب العربية.

لم يكتف الحزب الشيوعي بالعمل الدعائي للجبهة، وإنما شرع يتصل بقادة الأحزاب لهذا الغرض. وألف الوفود لزيارتهم وحثهم على عقد الجبهة. وللحقيقة، نذكر هنا أن الحزب الشيوعي كان هو المبادر إلى فكرة تأسيس جبهة الاتحاد الوطني منذ نيسان 1955. وقد زار وفد من الشيوعيين برئاسة عزيز الشيخ كامل الجادرجي وطرح عليه الأمر. ورغم أن الوفد لم يعلن عن

هويتـه الشـيوعية إلا أنـه، أي الجـادرجي، قـد خمـن أنـه موفـد مـن الحـزب كمـا يقـول هـو في مذكراتـه.[16] وقـد صـاغ الجـادرجي شـروطه وأطلـع الوفـد عليهـا حـين عـاد لزيارتـه في اليـوم التـالي. وتتمثـل هـذه الشـروط في أن تجمـع الجبهـة كل القـوى الوطنيـة، أجنحتها الديمقراطية والقومية، وأن العناصر اليسـارية في الجبهـة، والـتي يعتبرهـا نـواة الحركـة، هـي في حاجـة إلى مرجـع، ويفهـم مـن حديثـه أنـه يطـرح نفسـه كمرجـع، وأن يلـتزم الجميـع بعـدم توريـط الأطـراف الاخرى في مواقـف لـم تفكـر فيهـا أصـلا أو لـم يكـن قـد تـم الاتفـاق عليهـا.[17] كذلـك ينبغـي تجنـب اختلاق التهم أو التشـنيع بالغير عند وقـوع أي اختلاف في الـرأي أو الخطـة. كذلـك تجنب الحديـث عـن المراحل – وأخيراً مـن الضروري أن يسـعى اليسـاريون إلى التعريـف باهتمامهـم بالقضايـا القوميـة. ويلاحظ هنا أن بعـض مـن الشـروط التي طرحهـا الجادرجي قد جاءت انعكاسـا للسياسـات الانعزاليـة المتياسـرة الـتي سـارت عليهـا قيادتـا بهـاء الدين نـوري وحميد عثمان بينمـا جـاء بعضهـا الآخر نابعاً مـن نـزوع البورجوازيـة الوطنيـة نحو انـتزاع قيادة العمـل الجبهـوي انطلاقـا مـن موقفهـا الطبقي.

وكمـا رأينـا في الحديـث عـن الكونفرنـس الثـاني للحـزب، أن الكونفرنس في تقريـره الـذي حمـل عنـوان «خطتنـا السياسـية في سـبيل التحـرر الوطـني والقـومي»، رد علـى الشـروط والافكار التي طرحهـا كامل الجـادرجي وغيره مما يتعلـق بالجبهـة وتصـورات الحـزب الشـيوعي حولهـا في فصـل خـاص بعنـوان «الجبهـة الوطنيـة الموحـدة» قـال فيـه:

> «الجبهـة الوطنيـة باعتبارهـا اتحـادا جهاديـا أخويـا، تجعـل فـروض التعـاون الأخـوي والسـلوك الـودي أمـراً طبيعيـاً في العلائـق النضاليـة بـين القـوى الـتي تعمـل في الجبهـة. كمـا تصبـح الانتصـارات والمواقـف الموفقـة لأي مـن هـذه القـوى، بمثابـة مكاسـب مشـتركة، ومصـدر اغتبـاط وتأييـد مـن جانـب القـوى الاخـرى».

> «وعندمـا تطـرح طبيعـة العمـل في الجبهـة الوطنيـة ضـرورة النضـال حـول أهـداف مشـتركة، وتسـتبعد في الوقـت نفسـه، مـا عداهـا مـن الأمـور الـتي هـي موضـع اتفـاق – كبعـض الأهـداف، وأسـلوب العمل، وطـراز التفكـير – فـإن العمـل في الجبهـة الوطنيـة لـن يعـني قـط ذوبـان أي حـزب أو حركـة أو قـوة في الجبهـة الوطنيـة، كمـا لا يعـنى أي تدخـل في شـؤونها التنظيمية والإدارية، أو عرقلة نشـاطاتها الخاصة وأعمالها

16. المصدر السابق، ص 660.

17. المصدر السابق، ص 661.

– خارج النطاق الرسمي للجبهة وبصورة غير متعارضة مع اتجاهها. ومثل هذا الوضع ينفي أساليب الإكراه والزجر والإحراج، ويجعل دستور العمل قائما على أساس الاختيار وحرية الإرادة، والاتفاقيات الطوعية الاجتماعية، والمساواة في الحقوق».

«والجبهة الوطنية، باعتبارها أداة نضالية تعود للجميع وتهم الجميع، تنفى السلوك التخريبي الذي يكون من شأنه إضعاف قوة ما في الجبهة الوطنية، أو استغلال عمل الجبهة ونشاطاتها للدعاية الضيقة أو استمداد القوة على حساب إضعاف الجبهة الموحدة. ولكن الجبهة باعتبارها أداة نضالية مشتركة يؤثر على الجميع أمر قوتها أو ضعفها، تراصها أو تفككها، تبيح في الوقت نفسه، بل تستلزم على نحو ضروري، تبادل النقد الأخوي البناء بين القوى العاملة فيها. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يتجه هذا النقد دوماً إلى تقوية الجبهة وتعزيز كفاحيتها، وأن ينبعث من روح مخلصة وشعور عميق بالمسؤولية. كذلك يستوجب العمل في الجبهة تجنب المسائل التي هي موضع خلاف. واستبعاد الذكريات السيئة، والتمسك بقوة بالأهداف المشتركة وبالنقاط التي هي موضع اتفاق»:

«والجبهة الوطنية، بوصفها اتحادا اختياريا جهادياً مسؤولاً أمام الشعب، يضع جميع القوى العاملة في موضع مباراة أخوية مشروعة – وذلك بإبداء النشاط والفعالية، والوفاء على الوجه الأتم بالالتزامات والواجبات والتفاني في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة وخدمة الشعب. وقيام حالة من هذا القبيل، ينقل المسألة من نطاق الصراع التعسفي لأخذ زمام التوجيه والمبادرة في الجبهة الوطنية، إلى مباراة أخوية • مشروعة لإبداء الجدارة النضالية والحصول على ثقة الشعب».

وبشأن المراحل قال التقرير:

«والجبهة الوطنية التي تحرص على أن تستوعب في صفوفها كل القوى ينبغي أن تحسب حسابا للتبدلات التي تطرأ على مواقف بعض الطبقات والفئات الاجتماعية، نتيجة للتبدلات التي تطرأ على الظروف المحيطة بها – فمن المسلم به، أن بعض الطبقات والفئات لا تستطيع أن تبقى بمعزل عن المؤثرات المستجدة التي تحيط بها، ولذلك فهي تبدل مواقفها وتهجر مواقعها، طبقا لمقتضيات الوضع الجديد واستجابة لنداء المصالح وحسن التفكير بالعواقب. وعلى

هذا الأساس يرفض الشيوعيون الجمود على الماضي، أو الحكم على هذا أو ذاك من ممثلي مختلف الطبقات والفئات، حكما ذا طابع عقائدي، وإنما بالعكس يغتبطون لكل موقف جديد يجري في صالح حركتنا التحررية القومية».

قلنا إن تعاونا وثيقا جرى خلال انتفاضة تشرين 1956 بين الأحزاب الوطنية لتعبئة وتنظيم الجماهير في المظاهرات والإضرابات والنشاطات الأخرى التي شهدتها البلاد احتجاجا على العدوان الثلاثي في بغداد والنجف والموصل وغيرها. ولم يتخل الحزب الشيوعي عن نشاطه لعقد الجبهة رغم انصراف الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال إلى المشاركة في المشاورات التي كانت تجري بين الساسة البرجوازيين على نحو ما رأيناه سابقا. وقد تكثفت اللقاءات بين الحزب الشيوعي والوطني الديمقراطي بعد اعتقال كامل الجادرجي في 1956/11/29 والحكم عليه بالحبس بعد شهر من ذلك بسبب برقية احتج فيها على العدوان الثلاثي. وفي البدء، كما يقول محمد حديد [18] ، كانت اللقاءات تجري بين هذا الحزب أو ذاك، ثم استدعت بعض المواقف أن تجري مداولات بين هذه الأحزاب جميعا إلى أن تطور الأمر إلى تأليف الجبهة الوطنية فعلاً باتفاق الأحزاب الأربعة على منهج مشترك وتكوين لجنة عليا في شباط 1957 وأطلق عليها اسم (جبهة الاتحاد الوطني). وفي 9 آذار 1957 صدر البيان الأول عن اللجنة العليا، وكان قد وضعه إبراهيم كبة.[19] وقد تضمن البيان خمسة أهداف هي:

1. تنحية وزارة نوري السعيد وحل المجلس النيابي.
2. الخروج من حلف بغداد وتوحيد سياسة العراق مع سياسة البلاد العربية المتحررة.
3. مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله ومصادره وانتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي.
4. إطلاق الحريات الديمقراطية الدستورية.

---

18. من حوار (الثقافة الجديدة) مع محمد حديد، العدد الرابع، تموز 1969..

19. انظر نص البيان في دفاع إبراهيم كبه أمام محكمة الثورة، هذا هو طريق 14 تموز، دار الطليعة، بيروت ص 229؛ أو ليث عبد الحسن الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1982، هامش 27، ص 92.

5. إلغاء الإدارة العرفية وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين والموقوفين السياسيين وإعادة المدرسين والموظفين والمستخدمين والطلاب المفصولين لأسباب سياسية.

وإلى جانب اللجنة العليا تم الاتفاق على أن يكون للجبهة لجنة تنظيمية مركزية مؤلفة من ممثلي الأحزاب، إلى جانب بعض العناصر المستقلة التي تمثل القوى الوطنية والتنظيمات الشعبية، على أن تكون هذه اللجنة هي الاداة المباشرة للاتصال بين اللجنة العليا والقوى المؤيدة لها، والأداة التنفيذية للمقررات التي تتخذها اللجنة العليا. وأن يكون للجبهة جهاز طبع خاص بها لطبع منشوراتها على أن يكون سريا جداً ولا يعلم به إلا القليل. وقد هيأ الحزب الشيوعي العراقي المطبعة المطلوبة والكادر الطباعي الخاص بها.[20]

وتألفت لجان عديدة، محلية ومهنية، تمتد إلى معظم أنحاء القطر وتتصل بلجنة التنظيم المركزية، من هذه لجان العمال والمهندسين والمحامين والأطباء وأساتذة الكليات والأدباء والمعلمين، وكذلك لجان رئيسية في معظم الالوية. وكانت قرارات اللجنة العليا تبلغ عن طريق ممثلي الأحزاب في اللجنة العليا ولجنة التنظيم المركزية.[21]

وقد توالت بيانات اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني وتناولت مختلف القضايا الوطنية والقومية الملحة. وكان يمثل الحزب الشيوعي في اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني عزيز الشيخ، المرشح للجنة المركزية للحزب، وبعد اعتقاله في كانون الثاني 1958 حل كمال عمر نظمي بدلا عنه. وكانت المقررات التي تتخذها اللجنة وتوصي بتنفيذها تقوم على أساس مبدأ الإجماع ما بين الأحزاب الاربعة.

لم تضم جبهة الاتحاد الوطني كل الأحزاب الوطنية العاملة آنذاك. فقد استثني منها الحزب الديمقراطي الكردي. وتعطى الأطراف المختلفة تفسيرات متباينة لهذا الرفض. فعزيز الشيخ، ممثل الحزب الشيوعي في الجبهة، يرجع الأمر لأسباب فكرية وسياسية عديدة ويقول: «ولما لم تضم جبهة الاتحاد الوطني، الحزب الديمقراطي الكردستاني لأسباب فكرية وسياسية عديدة، سواء كانت تتعلق بمواقف الأحزاب القومية العربية؛ و بالحزب الديمقراطي الكردستاني نفسه، فقد أقام الحزب الشيوعي العراقي

20. محمد حديد، مصدر سابق والزبيدي، المصدر السابق، ص 91.

21. الزبيدي، المصدر السابق.

مع الحزب المذكور علاقات وشيجة ومحادثات ضافية، أدت إلى قيام جبهة ثنائية بينهما لها ميثاقها الذي تضمن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي والتي لم ينص عليها ميثاق جبهة الاتحاد الوطني، وبذلك كان الحزب الشيوعي العراقي صلة الوصل بين جبهة الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني في تحديد المواقف السياسية ضد حلف بغداد ومواثيقه وفي سبيل الحريات الديمقراطية، حيث نص عليها ميثاق الجبهة الثنائية إلى جانب الحقوق القومية للشعب الكردي». [22] بينما يؤكد هاني الفكيكي – وكان من قادة حزب البعث العربي الاشتراكي – «أن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد استثني عن الدخول الى الجبهة بسبب «الفيتو» الذي وضعه حزب الاستقلال والبعثيون. إذ بينما كان الشيوعيون يؤكدون على كردية الشعب الكردي ويطالبون بحقوقه القومية، كان بعضنا يبحث عن مراجع وكتب تؤكد على الأصل العربي البعيد للأكراد، وكان السبب المعلن ل «الفيتو» الطابع الانفصالي للحركة الكردية والشكوك حول البارزاني كما شاع حينذاك. وكان الاعتقاد عندنا كبعثيين أن إثارة هذه المسألة دعوة إلى إيجاد تكتل عنصري ضد الأمة العربية وعمل على تمزيقها. فالمادة الحادية عشرة من دستور الحزب والذي ألغي في 1963؛ في المؤتمر القومي السادس، تدعو إلى أن «يجلى عن الوطن العربي» كل داع إلى «تكتل عنصري» يناهض العرب أو منضم إليه». [23] أما ليث الزبيدي، الذي كتب عن ثورة 14 تموز، فيقول:

> «لم تكن جبهة الاتحاد الوطني تضم كل القوى السياسية. فقد عارض في البداية ممثلا حزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) إلى الجبهة، ولكنهما تراجعا بعد ذلك عن موقفهما. غير أن هذا الحزب نفسه تلكأ في إرسال ممثليه إلى الجبهة في حينه»

ويقتبس من على صالح السعدي، قائد البعث العربي الاشتراكي في العراق عام 1963 قوله:

> «إن حزب البعث العربي الاشتراكي رفض ضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جبهة الاتحاد الوطني بسبب الطبيعة العشائرية لقيادته وكذلك لعمالة الملا مصطفى البارزاني للمخابرات البريطانية

---

22. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ص 192.

23. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص 76.

والـذي كان الرئيـس الاسـمي للحـزب». [24]

لكـن محمـد حديـد يـرد علـى تسـاؤل (مجلـة الثقافـة الجديـدة) بشـأن موقـف الجبهـة مـن الحـزب الديمقراطـي الكـردي قائـلاً:

«أمـا فيمـا يخـص حـزب البـارتي فلـم يكـن تنظيمـه ونشـاطه في ذلـك الحـين قـد وصـل إلى مسـتوى جميـع القطـر. كمـا كانـت هنـاك بعـض الحساسـيات في الفئـات القوميـة تجاه البـارتي الذي لم تكـن أهدافه قد توضحـت آنـذاك». [25]

غير أن مسعود البارزاني يعطى من جانبه تفسيراً آخر للأمر، ويقول:

«لم يدخل الحزب الديمقراطي الكردسـتاني الجبهة في البداية بسـبب معارضـة البعـث كمـا أن موقـف الحـزب الشـيوعي العـراقي لـم يكـن مشـجعا لدخول الحـزب الديمقراطي الكردسـتاني إلى الجبهة. وعندما طلـب إلى الحـزب الانضمام إلى الجبهة قبل ثورة تموز بفترة آثر الحزب، وبالأخـص سـكرتيره وكان آنـذاك حمـزة عبـد الله [المؤلـف] التريـث في اتخـاذ قـرار الانضمام لحين اسـتشـارة الرئيـس جمال عبـد النـاصر. ومع كل هـذا بقـي الحـزب علـى علاقـة تنسـيقية مـع الجبهـة.» [26]

وفي موضع آخر يقول البرزاني:

«آمـن الحـزب بالنضـال الجبهـوي لذلك سـعى حثيثـا إلى المسـاهمة في جبهـة الاتحـاد الوطـني، ورغـم أنه لـم ينضم إليهـا في بداية تأسيسـها إلا أنـه نسـق مـع الجبهـة مـن خـلال الحـزب الشـيوعي». [27]

ويورد جلال الطالباني المسألة ويكتفى بشأنها بالقول:

---

24. ليث الزبيدي، ص 97.

25. محمد حديد، الثقافة الجديدة، العدد الرابع، تموز 1969.

26. مسـعود البـارزاني، البـارزاني وحركـة التحـرر الكرديـة، كردسـتان، 199/12/15، ص 28.

27. المصدر السابق، ص 46.

«وقد استبعد البارتي من هذه الجبهة»، ولم يعط تفسيراً للأمر، لكنه يستطرد مشيرا إلى أن علاقات الحزب المذكور كانت حسنة مع الحزب الوطني الديمقراطي، وأنه كون علاقة مع حزب الاستقلال، وأن الحزبين بحثا موضوع إرسال وفد كردي إلى القاهرة لمقابلة الرئيس جمال عبد الناصر لشرح القضية الكردية له والاتفاق معه على تنسيق العلاقة بين الحركتين التحررية، العربية والكردية.[28] ويضيف أيضاً أن الميثاق الذي تم التوصل إليه بين الحزب الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردي قد جاء بعد انتصار ثورة الرابع عشر من تموز، وبعد ذلك انضم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى جبهة الاتحاد الوطني».

في اعتقادنا أن ما يشير إليه البارزاني في كون موقف الحزب الشيوعي لم يكن مشجعاً، والذي يبنيه على معلومات على عبد الله، نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردي (انظر الهامش 4 في ص 155 من المصدر – المؤلف) قد نجم عن كون العلاقات بين الحزبين كانت تمر يومذاك بشيء من التأزم بسبب ما نشأ عن موقف بعض أعضاء لجنة الفرع الكردي للحزب الشيوعي العراقي على نحو ما سنراه بعد قليل.

مشاكل فكرية بشأن القضية الكردية

كان لعقد جبهة الاتحاد الوطني أثره الكبير والحاسم في دفع مسيرة النضال لإسقاط النظام الحاكم يومذاك والتمهيد لثورة 14 تموز. فعدا عن كونها قد بلورت الأهداف التي يناضل من أجلها الشعب، وسرعت في تعبئة أوسع الجماهير لهذا الغرض، فإن عقدها عمل على تنسيق وتوحيد النشاطات وتركيزها حول شعارات موحدة، وتوجيهها نحو بؤرة واحدة، ورفعت كثيراً من معنويات مختلف القوى، ومنحتها الثقة المؤكدة بانتزاع النصر. وكان لها أهميتها الكبيرة، بوجه خاص، في تحفيز الضباط الأحرار ودفعهم إلى تنسيق تحركاتهم حول ذات الأهداف التي أعلنتها الجبهة ووحدت بين فصائلهم ومنحتهم الاطمئنان بالعمل مع القوى الوطنية المدنية. وكذلك أوجدت لديهم الثقة بالنصر القريب.

لم تكن العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي

---

28. جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، منشورات النور، بغداد، 1970، ص 104.

الكردي في العراق والمنظمات التي انبثقت عنه بعدئذ، تجري بيسر دائماً. إذ شهدت أحياناً توترات وتأزمات عادت بالضرر على كلا الحزبين وعلى حركة النضال الوطني العامة في البلاد ككل، وفي كردستان بوجه، خاص. وقد لعب بعض الأفراد في هذا الشأن دوراً خاصاً وسلبياً.[29] كما لعبت الدسائس التي كانت تحيكها الدوائر الاستعمارية والقوى الرجعية دورها في تعكر الأجواء وتغذية الشكوك وإشاعة النفور في العلاقات بين أطراف الحركة الوطنية وتشجيع المشاعر العنصرية. ولا يمكن للمرء أن يتجاهل الآثار السيئة التي كانت تحدثها الأفكار والمواقف الشوفينية والتعصب القومي، العربية والكردية على السواء. ٠ وليس صحيحا أيضا تجاهل التصرفات والسياسات الخاطئة من هذا الجانب أو ذاك وأثرها في انتظام هذه العلاقات. ومع ذلك فإن العلاقات كانت تنتظم في أغلب الأحيان بما يتفق ومصلحة الشعب العراقي عامة، ومصلحة كلا القوميتين الرئيسيتين في البلاد بوجه خاص. والأمر المؤكد الذي يستحق التنويه هنا، هو أن الحزب الشيوعي العراقي وقف، منذ يوم تكوينه، إلى جانب مطامح الشعب الكردي. وكان موقفه هذا يغتني من حيث محتواه الديمقراطي باغتناء تجربة الحزب، وارتفاع وعيه، وباكتساب الحركة الكردية الثورية مع الأيام مضامين أكثر ديمقراطية. وقد سبق كل القوى الوطنية الاخرى في دفاعه عن حقوق الشعب الكردي، وظل يرتقي بمطالباته وصولا إلى حد الإقرار الواضح والقاطع بحق تقرير المصير للشعب الكردي. ومع ذلك، فكما قلنا، إن العلاقة ما بين الحزب الشيوعي والحركة القومية الثورية الممثلة بالحزب الديمقراطي الكردي لم تخلُ من التأزم أحيانا.

لقد عالج الكونفرنس الثاني للحزب الشيوعي العراقي المسألة الكردية بأقصى ما يمكن من الوضوح في تقريره المعنون:

«خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي».

وكشف عن العوامل التي تجعل من حركة الانبعاث القومي العربية

---

29. يعلق جلال الطالباني على الموضوع ويقول: «إن الأشخاص الذين تنقلوا بين الحزبين كانوا يعكسون أسوأ ما لدى الحزب الآخر. ونادرا ما كانوا يؤكدون على الجوانب الإيجابية فيه» ويضيف بوجه خاص «إن المشورات التي كان يقدمها بعض الديمقراطيين العراقيين للحركة القومية الكردية كانت تغذي التحامل على الحزب الشيوعي العراقي» ويشير بوجه خاص إلى زكي خيري حين كان يرأس اللجنة الوطنية الثورية في الأربعينات وعزيز شريف في أوائل الخمسينات. (من حديث له مع المؤلف في مقره في قه له جوالان – السليمانية عام 1999).

والحركة القومية الكردية حليفين لبعضهما، وحاجه كليهما للتآزر والتعاون والتنسيق المشترك، والاخطار التي تنجم عن شيوع نظرة الانعزال القومي لدى الشعب الكردي، وتجاهل مطالب الشعب الكردي من جانب الشعب العربي. وأكد أن الاستعمار الذي مزق كردستان، مثلما مزق البلاد العربية، ما انفك يواصل الدسائس، بالتعاون مع الرجعية العربية والكردية على السواء، لأضعاف وحدة نضال الشعبين. واعترف تقرير الكونفرنس بمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية. ودعا إلى أن يمارس الشعب، الكردي في العراق حقه في الاستقلال الذاتي، وقال:

> «فالاستقلال الذاتي (وفق اتحاد اختياري كفاحي) هو بهذا المعنى تدبير موقوت بظروفه، تقتضيه مصلحة الشعبين، وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه. وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة الكردية ولا يمكن أن يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للأمة الكردية، وإنما سيكون عاملاً في تحرير الأمة الكردية وتحقيق وحدتها القومية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية لحقها في تقرير مصيرها، بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها».[30]

في عام 1956، جرت مفاوضات بين الحزبين الشيوعي العراقي والديمقراطي الكردي لبحث مسالة التعاون السياسي وتكوين جبهة بينهما، وقد دعي إلى المفاوضات كذلك مندوبون عن منظمة (راية الشغيلة) و(وحدة الشيوعيين) قبيل حل المنظمتين وانتماء أعضائهما إلى الحزب الشيوعي (إذ كانت تجري مع المنظمتين ·مفاوضات في هذا الشأن). وفي الاجتماع التفاوضي طرحت مسألة الوحدة وموضوع تأليف حزب ديمقراطي في كردستان. في هذا الاجتماع أوضح مثلاً الحزب الشيوعي موقف حزبه تجاه العناصر المؤمنة بالماركسية اللينينية التي تعمل في صفوف البارتي (شاع في تلك الأيام وبعدها استخدام مصطلح البارتي أو البارت للتعبير عن الحزب الديمقراطي الكردي) ويتمثل الموقف بدعوتهم إلى الانضمام إلى الحزب الشيوعي تطبيقا للشعار الذي رفعه آنذاك بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لتأسيس الحزب والقائل:

> «لنضم إلى صفوف الحزب كل المناضلين المخلصين للماركسية

---

30. تقرير الكونفرنس الثاني، ص 5.

اللينينية من أجل تصفية التيارات الانقسامية».[31]

في ذات الوقت أوضح ممثل الحزب الشيوعي أن الحزب يؤيد إقامة تنظيم سياسي ديمقراطي واسع في كردستان يتعاون مع تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي العاملة في كردستان العراق - وكانت الأجندة المركزية للحزب الشيوعي قد اتخذت في تموز 1955 قراراً بالعمل من أجل حزب ديمقراطي في كردستان. إلا أن الحزب الديمقراطي الكردستاني رفض الشق الاول من العرض، أي انضمام من يؤمن بالماركسية اللينينية من أعضاء الديمقراطي الكردستاني إلى صفوف الحزب الشيوعي لكنه وافق على فكرة قيام تنظيم سياسي ديموقراطي في كردستان ومقابل التعاون في إقامة هذا الحزب الديمقراطي حل المنظمات الشيوعية في كردستان. وكان أن رفض الحزب الشيوعي هذا الشرط انطلاقاً من أن وجود الحزب الشيوعي في كردستان هو حجر الزاوية في نشاط واستمرار الحركة الثورية هناك. وأنه يتصدر الصفوف في الدفاع عن حقوق الشعب الكردي. وأنه ظل يواصل نضاله في الدفاع عن هذه الحقوق رغم المصاعب التي واجهها الشعب الكردي، بينما لم تصمد المنظمات الكردية أمثال هيوا وشورش ورزكاري كرد...الخ.

الشيء المهم هنا، أن الحزب الشيوعي العراقي، وبرغم هذا الموقف السلبي من جانب البارتي، ساند بقوة توحيد الحزب الديموقراطي الكردي الذي كان يعاني من الانقسام آنذاك، وتمسك بالنقطة التي تم الاتفاق عليها، وهي تأليف الحزب الديمقراطي في كردستان. واقترح على زميله التعاون في البداية، ووافق مندوب البارتي على عرض اقتراح الحزب الشيوعي هذا على قيادة الديموقراطي الكردي لدراسته. وعاد الحزب فقدم مضمون هذا الاقتراح في عدة مرات فيما بعد على الحزب الديمقراطي الكردي بناء على طلب الأخير... ولكن دون أن يحصل على جواب صريح بشأنه.

في حزيران 1957، أي بعد عام من المفاوضات المشار إليها آنفا، تلقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عددا من الرسائل والتقارير من بعض العاملين في قيادة المنظمات الحزبية في كردستان تشير إلى أن اثنين من إحدى منظمات الحزب هناك قد دخلا دون تخويل من قيادة الحزب أو من لجنة فرع الحزب في كردستان في مفاوضات مع ممثلي الحزب الديمقراطي

31. مناضل الحزب، أوائل نيسان 1956؛ و «رد على مفاهيم بورجوازية قومية تصفوية» (انظر نص الوثيقة لدى ثمينة ناجى يوسف ونزار خالد، سلام عادل، الجزء الأول، ص 363).

الكردي (البارتي) من أجل الوحدة، ولكن بدلا من أن تقف لجنة الفرع موقفا حازما، باعتبارهما قد دخلا مفاوضات لم يخولا بإجرائها، وتوضح لهما أنهما يتصرفان بما لا يتفق وموقف الحزب من المسألة، انساقت هي الأخرى وراءهما وأيدتهما وأرسلت تقارير ومحاضر ورسائل بهذا الشأن إلى قيادة الحزب طالبة إقرار الأمر وتبنيه. وكانت قيادة الفرع تتألف من جابر (صالح الحيدري) وشاكر (حميد عثمان) وشريف (مام قادر) وقه له غان (كمال فؤاد) وقه لا (؟).

لم تفاجأ قيادة الحزب بصورة عامة بهذا الموقف. فللمسألة جذور تاريخية. وقد سبق للحزب في الاربعينيات أن واجه في علاقاته مع الحركة الثورية الكردية ذات الموقف. وقد لعب صالح الحيدري بالذات دورا مماثلا أو قريبا من دوره في عام 1957. ولم يكن حميد عثمان بأفضل من صاحبه.

كان الحزب الشيوعي العراقي يأخذ على الحركتين القوميتين في العراق، العربية والكردية، كونهما يميلان في مجرى النضال، لاسيما في أيام احتدامه، إلى الاضطراب والانغلاق القومي. وكان يحذر القوميين الأكراد، بوجه خاص، من دسائس الدوائر الاستعمارية التي ما برحت تغذي الحركة الكردية بما يدفعها إلى الانعزال عن الحركة الوطنية العراقية العامة. بهذا السبب كان يعول كثيرا على كوادره الكردية لكي تلعب دورها التاريخي في التعبير عن مصالح الشعب الكردي القومية، وأن يجنوا الأكراد الآخرين المحبين لشعبهم على تلمس الخط الصحيح في النضال الذي يخوضونه، إلا أن بعضاً من هذه الكوادر لم تحسن فهم خطوط الحزب الأساسية هذه.

وقفت اللجنة المركزية موقفا حازما مما طرحه هؤلاء. وردت عليهم برسالة مطولة حملت عنوان «رد على مفاهيم بورجوازية وتصفوية» تقول ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد إنها من وضع سكرتير اللجنة المركزية آنذاك، حسين أحمد الرضي (سلا م عادل). ولكن طبقا لمعلومات كريم أحمد الداود، فإن شريف الشيخ هو الذي كتب الرسالة المذكورة، وأن سلام عادل أشرف عليها لتحسين محتواها [32]، كذلك التقت بهم أو ببعضهم،

---

32. يجد القارئ نص هذه الرسالة في الجزء الأول من سيرة حياة سلام عادل، تأليف ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، توزيع دار المدى.2001، ص 339. وبشأن واضع الرسالة أود أن أشير إلى نقد وجهته ثمينة ناجي يوسف إلى المؤلف لكونه نسب الرسالة إلى جمال الحيدري في كتابه (الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق) والذي نشره باسم (نصير سعيد الكاظمي) وذلك في الصفحة 225 من الكتاب المذكور. الكتاب قد وضع في الجزائر عام 1983 ونشر في عام 1987 عن (مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي) وكنت اطلعت أثناء وضع الكتاب على مقالة

ومناقشتهم بشأن الآراء التي طرحوها في جو ودي كما يلاحظ صالح الحيدري في رسالته إلى الحزب.

تناقش الرسالة الأفكار التي جاء بها قادة فرع الحزب، لاسيما أفكار قه له غان، وكان آنذاك مسؤول منظمة الحزب الشيوعي في السليمانية، في تقريره الخاص الذي أرفقه مع محضر لجنة الفرع، والذي ينطلق فيه من أنه وأصحابه «لا يؤمنون بكون البارتي حزباً وطنيا وحسب ولكن كحزب يؤمن بالماركسية اللينينية رغم النواقص الموجودة فيه والتي نستطيع أن نقضي عليها بوجودنا في هذا الحزب»[33] ، فترد (رسالة الحزب) أن الحزب المذكور لم يكن كذلك لا في ماضيه ولا في حاضره.[34] وإذا وجد فيه من يؤيد الماركسية اللينينية، فإن التأييد غير الاعتناق للنظرية والعمل بإرشادها.. وهم ليسوا كل أعضاء البارتي، وليسوا هم حزب البارتي، ولا يمثلون نظريته وسياسته مهما كانت مراكزهم ووزنهم فيه. وإذا كان البارتيون ماركسيين لينينيين حقاً، أي شيوعيين، فقد كان عليهم – إن هم رغبوا في تجنب سبيل

في صحيفة لا اذكرها الان نشرها ممتاز الحيدري أو جمشيد الحيدري، تقول إن واضع الرسالة هو جمال الحيدري، فاستندت إليه، آخذا بالاعتبار أن القائل هو أخ جمال الحيدري. واعتمدت لهذا السبب صدقيتها. وتعود اليوم السيدة ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد فينسبانها إلى سلام عادل، وخشية أن لا أعتمد صدقية العلاقة وحدها وأقع في الخطأ ثانية رجعت إلى كريم أحمد الداود الذي اعتمد درايته في هذا الشأن لاسيما وأنه عاصر تلك الفترة، فنسبها إلى شريف الشيخ المرشح للجنة المركزية.

33. انظر ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل، ص 345.

34. لعل من المناسب أن نشير هنا إلى رأي مسعود البارزاني، قائد الحزب الديمقراطي الكردستاني في الوقت الراهن، إلى هذه المسألة: «إن الشعب الكردي يرى الاستعمار البريطاني مسؤولاً مباشراً عن الغبن التاريخي الذي لحق به ومسؤولاً عن تقسيم كردستان على الضد من إرادة أبنائها. لذا كان من الطبيعي جدا في تلك الفترة أن ينظر شعب كردستان إلى الاتحاد السوفييتي نظرة الصديق المنقذ باعتباره كان الند الأقوى للاستعمار الغربي. وهذا ما دفع بالتنظيمات الكردستانية أن تتبنى أو أن تسير في ضوء الماركسية اللينينية في مناهجها وهي مسألة يمكن اعتبارها نكاية ببريطانيا أكثر من مسألة عقيدة، هذا بالنسبة للبعض، وبالنسبة للبعض الآخر فكانوا يعتقدون بها» (البارزاني والحركة التحررية الكردية، ص 45). ويعلق جلال الطالباني على نواقص الحزب الديمقراطي الكردي لدى تأسيسه قائلاً: «إن أهم النواقص في نظري كان عدا فرض عضوين مالكين هو عدم وجود نص عن الإصلاح الزراعي واستئصال شأفة الإقطاعية وعدم وجود سياسة ثورية تعتمد على العمال والفلاحين والكادحين والمثقفين الثوريين ثم عدم ورود نصوص صريحة عن الدعوة إلى وحدة وطنية لجميع القوى الديمقراطية والثورية في العراق» (جلال الطالباني، كردستان والحركة القومية الكردية، ص 89، هامش 67).

الانشـقاق الانتهـازي – أن لا يؤلفـوا حـزب البـارتي بـل أن يحاولـوا الانضمـام إلى الحـزب الشـيوعي العـراقي، الـذي كان منـذ زمـن بعيـد وقبـل تأليفهـم لحزبهـم موجـوداً ويعمـل. وقـد أبدى في السـنتين الأخيرتين اسـتعداده الكامـل لضم كل المخلصـين العاملـين مـن أجل رفـع رايـة الماركسـية اللينينية وتوحيـد الحركة الديمقراطيـة في كردسـتان.

وتنطلـق الرسـالة أيضـا مـن المبـدأ الـذي كان معمـولاً بـه في الحركـة الشـيوعية العالميـة محتذيـة بمـا سـار عليـه الحـزب الشـيوعي السـوفييتي ويتلخـص بـأن البروليتـارية في البلـد الواحد حزبا شـيوعيا واحدا يمثلها كطبقة واحـدة ذات مصلحـة واحـدة وأهـداف واحـدة، مهمـا تعـددت قوميـات هـذا البلـد. وأكـدت الرسـالة أن الماركسـية اللينينيـة كانـت ومـا تـزال تقـول بمبـدأ الجمـع بـين الأمميـة البروليتـاريـة والـروح الوطنيـة لـدى كل شـعب. فيجـب علـى الأحـزاب الشـيوعية في جميع البلـدان أن تربي أعضاءها علـى روح الأممية البروليتـاريـة نظـرا إلى أن المصالـح القوميـة الحقـة لشـعوب جميـع البلـدان تتطلـب تعاونـا وديـاً بـين الأمـم. وعلـى الأحـزاب الشـيوعية في جميـع البلدان، في الوقـت ذاتـه، أن تغـدو الناطقـة الوطنيـة الحقيقية بلسـان مشـاعر شـعبها القوميـة. وتلاحـظ الرسـالة أن البـارتي يحصر نفسـه فكرياً وسياسـياً وتنظيمياً وفي مواقفـه العمليـة في نطـاق قـومي ضيـق وتعطـى أمثلـة علـى هـذا الـنزوع القـومي مـن صحافـة الحـزب المذكـور.

وتـرد الرسـالة علـى شـكوى رفـاق لجنـة الفـرع مـن أن انضمـام مناضلـي منظمـة شـورش [منظمـة كانـت قائمـة في الأربعينـات – المؤلـف] إلى الحـزب الشـيوعي وتأليـف الحزب الديمقراطـي الكردي – البارتي إلى جـواره قد أدى إلى «انشـقاق» الحركـة الكرديـة إلى شـطرين، وتقـول:

> «لـو كنتـم عنيتـم توحيـد الحركـة الثوريـة في كردسـتان بإقامـة جبهـة الحـزب الشـيوعي والبـارتي علـى أسـاس التعـاون مـن أجـل حقـوق وأهـداف الشـعب الكـردي الـتي لا تتنـاقـض ولا تتجـزأ بـل تنسـجم وتتوحـد مـع حقـوق وأهـداف الشـعب العـراقي بأسـره ولـو كنتـم عنيتـم التعـاون بـين حزبنـا والبـارتي وكل القـوى والعناصـر الوطنيـة والديمقراطيـة في كردسـتان لتأليـف جبهـة أو لتكوين حزب ديمقراطي واسـع مـع بقـاء الاسـتقلال التنظيـمي للحـزب الشـيوعي ولـو كنتم قد عنيتـم انضمـام من يبدي اسـتعداده للانضمـام إلى الحزب الشـيوعي، مـن المخلصـين للشـيوعية والعاملـين في سـبيلها لكنتـم (مصيبـين إصابـة تامـة) وكنتـم قـد التزمتـم سياسـة الحـزب فتلـك هي سياسـته كمـا تعلمـون جيـداً.

ولكن آراءكم في الجانب المعاكس وملتصقة به».

وتستطرد الرسالة، ويرى (قه له غان) الذي يؤيده الآخرون فيما يراه أنه لا يمكن تحقيق الوحدة في الحركة الكردية إلا بحل منظمات الحزب في كردستان لأن البارتيين لم يبدوا أي تنازلات حول موقفهم من هذه المسألة. ولا يعتقد أن من الممكن التوصل معهم إلى نتيجة أخرى!! وينتهي (قه له غان) إلى أنه ما داموا هم يصرون على أن نحَل منظماتنا، أي منظمات فرع الحزب الشيوعي في كردستان، وأنهم لا يقدمون أية تنازلات بشأن منظماتهم هم، إذاك فليس هنالك من مخرج سوى أن نعترف بالحقيقة ونخطو الخطوات الإيجابية، دون إبطاء، وذلك بحَل منظمات الحزب في كردستان.

ومع أن لجنة الفرع في كردستان هي جزء من الحزب الشيوعي العراقي، ويفترض أن تؤلف سياستها جزءاً من سياسة الحزب العامة ذاته، إلا أنها. خرجت برأي مغاير معتبرة أن كل ما يتعلق بكردستان هو من شؤون الفرع ولجنته وليس لأي جهة أخرى، حتى قيادة الحزب ذاته، حق التدخل فيها- وهي ذات الأفكار التي كان قد اشترطها صالح الحيدري في عام ١٩٤٦ حين كان يفاوض يوسف سلمان - فهد بشأن انضمام منظمة الفرع الكردي من (وحدة النضال) إلى الحزب. ورفض فهد ذلك مشيراً إلى أن للحزب قيادة واحدة وليس قيادتان. وناقشت اللجنة المركزية في رسالتها موضوع من كان يحكم العراق أهي الرجعية العربية بتوجيه من الدوائر الاستعمارية أم الرجعية العراقية بتوجيه من هذه الدوائر؟ ولكي تسهل لهم إدراك ذلك قدمت لهم مجموعة أسماء الحكام الأكراد الذين يشاركون الحكام العرب في حكم العراق بما يتعارض ومصالح شعبه وكونوا جميعاً الأقلية الحاكمة أمثال أحمد مختار بابان وسامي فتاح وجلال وجمال بابان وعمر نظمي وسعيد قزاز ورفيق عارف وماجد مصطفى وغيرهم.

في الأخير لخصت اللجنة المركزية مناقشتها لأعضاء لجنة الفرع آخذة عليهم:

- الوقوع في تفسيرات خاطئة للقضية القومية تتعارض مع سياسة الحزب الشيوعي.
- التفسير الخاطئ لطبيعة الحزب الديمقراطي الكردي الموحد (البارتي).
- تبنيهم اراء انتهازية تصفوية مناهضة للحزب الشيوعي

والماركسية اللينينية ولدور الطبقة العاملة في الحركة الوطنية.

- تبنيهم آراء مخالفة للضبط الحزبي والوحدة الحزبية.
- الرفيق (قه له غان) قد خرق الضبط الحزبي بالفعل وبشر بآراء مخالفة لسياسة الحزب وخطا خطوات في تحدٍ بين لقيادة الحزب ومركزية العمل فيه ومهدده لوحدة الحزب.

ودعتهم إلى دراسة الرسالة بروح التواضع والنقد الذاتي. كان للرسالة أثرها الكبير في مساعدة هؤلاء في تعديل موقفهم من المسألة، وتدارك بعضهم موقفه. فقد رد حميد عثمان منتقدا نفسه بقوة وأقر بأنه لم ينجح في تصليب نفسه قائلاً:

> «وأنا أشعر بأني رغم ذلك في إمكاني لو كنت جاداً أن أتحرر من أخطاء يبدو أن أغلبها أخطاء فكرية»...

> «وعلى كل حال إن الإقرار بالغلطة الكبيرة هذه يساعدني جدياً؛ على التقدم وعلى نبذ سلوك الموتورية تجاه الحزب»

بيد أنه كما أثبتت الأيام من بعد لم يستطع أن ينبذ سلوك الموتورية تجاه الحزب، وانتهى به الأمر إلى معاداة الحزب. وقد توفي عام 1991 وكان قد أصيب بالجنون. وعاد صالح الحيدري ليؤكد على «الموقف الحكيم والجريء الذي وقفتم فيه تجاه الآراء الخاطئة التي عرضت عليكم» كما يقول. وكتب للحزب رسالة ينتقد فيها موقفه ويقول:

> «وأنا الآن وكأني صحوت من النوم، وأقول لنفسي كيف نسيت هذه السنين الطوال من النضال في سبيل مبادئ الحزب... لقد نسيت كل شيء وأنا أعرف نشأة البارتي».

ومع ذلك فقد عاد صالح الحيدري إلى موقفه المخالف للحزب وخرج عليه بعد ذلك.

وأبدى شريف (مام قادر) ارتياحه للأفكار التي تضمنتها رسالة اللجنة المركزية ورأى فيها جوابا كافيا على التساؤلات التي طرحها، وهو لهذا لا يبدي أية تحفظات على المسائل الفكرية والتنظيمية. وواصل

نضاله في صفوف الحزب الشيوعي ولا يزال. أما (قه له غان) و(قه لا) فقد أعلنا أنهما يلتزمان بسياسة الحزب وبما ورد في الرسالة إلا أنهما يحتفظان بوجهات نظرهما الخاصة المخالفة في المسائل المطروحة، وقد انضم (قه لا غان) (كمال فؤاد) من بعد إلى الحزب الديمقراطي الكردي، وهو الآن من قادة الاتحاد الوطني الكردستاني (أوك).

الحزب يعمل في الجيش

يبدو أن لغة الثقة والتحدي التي صار يتحدث بها الحزب بعد انتفاضة تشرين 1956 لم تنشأ فقط عن تنامي قوة الحزب وسمعته وتخطيه المصاعب التي واجهته، وانبثاق جبهة الاتحاد الوطني، بل ونشأت بوجه خاص أيضا عن تزايد وزن القوى الوطنية في صفوف الجيش، والتفاف بعض قواه حول الحزب الشيوعي العراقي، وعزم هذه القوى عامة على العمل الجاد للتخلص من الحكم الرجعي الموالي للاستعمار.

منذ زمن بعيد كان الحزب الشيوعي يعمل على مد نفوذه إلى الجيش. ورغم أنه لم يضع كالآخرين خطة لتوسيع هذا النفوذ وتوجيهه نحو المواقع الأكثر حساسية والأكثر حسما، وغلب عليه، إلا في الآونة الأخيرة، طابع العمل العفوي... إلا أن هذا النفوذ بات يوحي، على أية حال، بالأمل.

كان الحزب الشيوعي من أوائل القوى الوطنية التي توجهت لإيجاد مواقع قدم لها بين صفوف الجيش. فمنذ عام 1935 كان الحزب قد خاطب الجيش، جنوداً وضباطاً ومراتب، للوقوف إلى جانب الشعب، وتحويل بنادقهم إلى صدور الحكام لا إلى أخوتهم من الفلاحين. وذلك في البيانات إلى قوات الجيش التي أرسلت لضرب تمردات الفلاحين في سوق الشيوخ والفرات الأوسط. وخطا بعد ذلك خطوة أبعد، إذ عمل على تنظيم الجنود والمراتب في معسكر الكرنتينة في بغداد وفي كركوك عام 1936-1937. وكنا قد لاحظنا في الجزء الأول، كيف انتهى هذا النشاط واعتقل أبرز العاملين فيه بعد أن افتضح أمره. وعلى أثر هذا النشاط، عمدت الأقلية الحاكمة بتوجيه من دوائر الاستعمار البريطاني إلى إجراء تعديل في قانون العقوبات البغدادي يسمح بإصدار أحكام ثقيلة تصل حد الإعدام على الذين ينشرون الدعوة إلى الشيوعية في صفوف القوات المسلحة عام 1938.

ومع هذا، واصل الحزب الشيوعي نشاطه بين صفوف الجيش، لاسيما بين الجنود وضباط الصف، وبوجه خاص بين الفنيين منهم في الطيران والمخابرات والصناعة العسكرية. ومع ذلك لم يتردد، حيثما أمكن،

عن السعي في كسب الضباط، لاسيما صغارهم. وكان يعمل في دعايته على الدفاع عن حقوق الجنود، وعلى توفير التعامل الديمقراطي في الجيش. وكان يحفز أبناء الشعب المجندين، ضباطا وجنوداً، إلى الانحياز إلى جانب الشعب في نضاله ضد الاستعمار والحكام الرجعيين، وكان يذكرهم بواجبهم الوطني هذا حين تحتدم المعارك في الانتفاضات الوطنية. ومنذ وقت مبكر استطاع أن يجند في صفوفه عددا من الضباط أمثال غضبان السعد وسليم الفخري وحسين خضر الدوري وضباط الصف أمثال رشيد عارف وعمر محمد الياس وعجيل ومحمد هديب وعبد الله علك وآخرين.

وكما تذكر ثمينة ناجي يوسف عن نشاط سلام عادل أنه في عام 1954 نشط بشكل خاص حين كان يرأس لجنة منظمة بغداد، ودون تخويل من الحزب، لإيجاد ركيزة شيوعية في الفرقة العسكرية الأولى التي تتخذ من الديوانية مقراً لها، واتصل لهذا الغرض بالضابط كاظم عبد الكريم [ويلوح لنا هنا أن حسين أحمد الرضي (سلام عادل) الذي كان آنذاك يوجه اللوم والنقد الشديد لحميد عثمان على تصرفه الفردي، كان مدفوعاً بهاجس أهمية العمل في الجيش، على الخروج عما كان ينادي به].

الجيش العراقي، شأن كل الجيوش، يتألف من قاعدة عريضة من جنود وضباط صف، ومجموعة من الضباط تتولى قيادة القاعدة العريضة. وتزداد مجموعة الضباط هذه باتساع القاعدة، وبتعدد الجوانب الفنية والوظائف العسكرية في الجيش. وإذا كانت القاعدة العريضة تتألف من قاعدة المجتمع ذاته، أي من أبناء الفلاحين والعمال وشغيلة المدينة الآخرين، فإن الضباط الذين يقودونهم يتألفون بحسب تقاليد المجتمع الخاصة أو طبقا لما يرسمه حكامه. في العراق تألفوا أولاً من عناصر غير عربية الأصل لكنهم استعربوا تدريجيا وعناصر عربية تتركت بحكم دراستها التركية أو مصاهرتهم للأتراك أو وقوعهم في الأسر. وكان الحس القومي والوطني لدى أغلب هؤلاء يتراجع أمام الخيار الطائفي والتسلطي.[35] ومع توسع قاعدة الجيش وتأسيس الكلية العسكرية والمدارس الأخرى، ولاسيما بعد إدخال مبدأ التجنيد الإجباري في تكوين الجيش في منتصف الثلاثينات، ظهرت الحاجة إلى التساهل في قبول الطلاب في الكلية العسكرية، سواء من حيث المنشأ الطبقي أو الطائفي وحتى المستوى العلمي. ومع ذلك، فقد ظل للطائفية والإقليمية والدين وعلاقات القرابة والانتماء العشائري دور مؤثر في تكوين مجموعة الضباط وتقدمهم، ولعبت الدوافع السياسية

35. العميد الركن نجيب الصالحي، الجيش والتحول الديمقراطي في العراق، (الثقافة الجديدة) العدد 300-301 أيار - آب 2001، ص 75.

من بعد دوراً هاماً أيضاً، حتى باتت هي القاعدة في مراحل متأخرة ليحل بدلاً عنها أخيراً الانتماء والقرابة من العائلة الحاكمة وعشيرتها. على هذا الأساس، جاء كثير من الضباط، لاسيما في العقود الثلاثة الأخيرة من الحكم الملكي، من وسط اجتماعي متوسط، وليس قليل منهم من انحدر من عوائل فقيرة، ولم يكن هؤلاء بعيدين عن الوسط الذي اتجهت إليه دعاية الحزب الشيوعي العراقي. ولم يكن لأعداد غفيرة من الضباط ما يشدهم أساساً إلى الفئة الحاكمة من حيث المصلحة والفكر والمشاعر الوطنية. وفي فترة ما، في الثلاثينات بوجه خاص، سعت هذه الفئة إلى جر أبناء العوائل الإقطاعية إلى قاعدة الضباط من أجل أن تودع لدى أصحاب المصلحة ذاتهم مهمة حفظها.. إلا أن هذه العوائل ما كانت تميل إلى أخذ المهمة في أيديها وتأنف من ضبطها ومشاقها وهي التي اعتادت الكسل والتبطل وحياة الملذات.

على الرغم من حرص الحكام على إبعاد الجيش عن السياسة، إلا أن جنوده وضباطه وضباط صفه كانت تتفاعل مع الأحداث الوطنية، ووجدت النشاطات الجماهيرية، الوطنية والطبقية، صداها لديهم، كما كانوا يتأثرون بالأحداث الوطنية والقومية. وذهب بعضهم إلى حد التضحية بأنفسهم استجابة للدوافع الوطنية والقومية، على الضد مما كانت تريده الفئة الحاكمة والدوائر الاستعمارية التي ظلت تشرف على الجيش العراقي وتوجيهه إلى الأيام الأخيرة من الحكم الملكي. وقد تحمل الجنود، لاسيما المجندون إجبارياً، عبء التقاليد غير الديمقراطية التي تعمد الاستعماريون والحكام الرجعيون، الذين ورثوا تقاليد الغطرسة العثمانية، غرسها في الجيش وتحويلها إلى ما يشبه القوانين الملزمة. وكان يفرض عليهم حتى الخدمة في المنازل. لذا لم يكن غريبا أن تتجه دعاية الحزب الشيوعي إلى الدعوة إلى نشر التعامل الديمقراطي والحياة الكريمة اللائقة للجندي. على هذا الأساس، ورغم الأحكام الثقيلة التي تنتظر من يقترب من دائرة الشيوعية المحرمة، ظَل ينجذب إليه كثير من صغار الضباط وأضعافهم من الجنود وضباط الصف. وقد لعبت انتفاضة تشرين 1952 وقبلها الحرب الفلسطينية، وإسقاط الملكية في مصر على أيدي الضباط الأحرار دوراً كبيرا في تحريك الضباط وتنبيههم للدور الذي يمكن أن يلعبوه في تحرير البلاد. منذ ذلك الحين بدأ الضباط، وأغلبهم من الضباط ذوي الرتب العسكرية المتوسطة، ينظمون أنفسهم في خلايا سرية، تطورت بعد ذلك إلى ما عرف باسم منظمة الضباط الأحرار وقد تكونت لها لجنة عليا خاصة لقيادة نشاطها وتخطيط محاولات قلب الحكم. وبرغم كل الحذر الذي أبداه الحكام وأجهزة أمنهم، وكذلك أجهزة حلف بغداد لمكافحة «النشاط الهدام» لم يفلحوا في الكشف عن الحركة ويتحسسوا نشاطاتها. وقد

لعبت في هذا تناقضات الأجهزة الأمنية مع بعضها. فبينما كانت الأمن العامة تتلمس خطورة نشاط الضباط الأحرار ونبهت الوصي عليه، كان الوصي ورئيس أركان الجيش والاستخبارات العسكرية لا يعرون اهتمامهم لهذا التنبيه.

تنبه الحزب الشيوعي منذ انتفاضة تشرين 1952 ونزول الجيش إلى الشوارع لإيقاف تظاهرات الجماهير إلى أهمية العمل لكسب الجيش. لكن سياسات الحزب المضطربة التي أعقبت الانتفاضة وحتى عام 1955 حالت دون رسم سياسة عامة في هذا الشأن واتخاذ خطوات عملية لتحقيقها، باستثناء ما بادر إليه سلام عادل بشكل فردي ودون تكليف من اللجنة المركزية كما أشرنا سابقا. وقد شهدت الديوانية، حيث مقر الفرقة الأولى، بداية النشاط المنظم. كانت واسطة التحرك المباشرة في هذا الشأن عدداً من الضباط، وأغلبهم من الضباط الصغار، من الذين ينتمون إلى عوائل شيوعية أو كان من بين أفرادها كوادر شيوعية معروفة، من هؤلاء الرئيس كاظم عبد الكريم (أخ مهدي عبد الكريم)، والرئيس جبار خضير الحيدر (أخ ستار خضير) والرئيس إحسان البياتي (أخ الرائد فاضل البياتي).[36] وقد توفقت المجموعة إلى كسب عدد من الضباط إلى جانبها، بعضهم ذوي رتب عسكرية عالية أمثال الزعيم إسماعيل علي، آمر مدفعية الفرقة الأولى، والزعيم إبراهيم حسين الجبوري، والمقدم إبراهيم الموسوي، وآخرين وبعضهم ضباط صغار مثل النقيب حسين الوائلي، والأخوين طارق وخالد درويش. وتعاطف وإياهم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف. وحدث هنا أن انتقل الزعيم إبراهيم حسين الجبوري (وكان لا يزال آنذاك عقيداً) إلى مدرسة الأسلحة الخفيفة في معسكر الوشاش في بغداد. هنا طور الحزب نشاطه نحو تكوين منظمة عسكرية ديمقراطية تعمل بتوجيه من الحزب الشيوعي، وعهد إلى الجبوري أمر تكوينها وقيادتها. وقد أصدرت المنظمة التي أطلق عليها اسم (اتحاد الضباط والجنود) صحيفة سرية دعيت (حرية الوطن) وكانت تكتب باليد في بادئ الأمر، ثم صارت تطبع وتوزع في معسكرات بغداد وغيرها. وقد فتح باب الانتماء إليها لكل العسكريين الديمقراطيين من الضباط والجنود وضباط الصف. لكن هذه المنظمة لم تحصل على تأييد واسع لدى الضباط ذوي الرتب المتوسطة والعالية.[37] وحين عرفت منظمة (الضباط الأحرار) بوجود منظمة (اتحاد الضباط والجنود) سعت للاتصال بها، وكان وسيطها في هذا الشأن العقيد وصفي

---

36. نفضل ان نصف الضابط المعنى بالرتبة العسكرية التي صار يعرف بها كثيراً.

37. صالح دكه، من الذاكرة، ص 53.

طاهر، الذي كان يعمل في صفوف حركة الضباط الأحرار، وفي الوقت ذاته كان على علاقة بالحزب الشيوعي العراقي. وقد وافقت كلتا المنظمتين على التعاون فيما بينهما، وأوقفت منظمة اتحاد الضباط والجنود إصدار جريدتها، حرية الوطن، نزولا عند طلب منظمة الضباط الأحرار، خشية أن تثير فضول وانتباه أجهزة الأمن إلى النشاط الوطني المعارض في الجيش.[38]

ومع اتساع نشاط ونفوذ الحزب في السنوات الأخيرة من الحكم المحلى في الجيش، تكونت له إلى جانب علاقته بمنظمة اتحاد الضباط والجنود، علاقات واسعة، مباشرة وغير مباشرة، مع الضباط.[39] وفي هذه الفترة أكد الحزب على أعضائه إجراء «جرد لأقاربهم وأصدقائهم من العسكريين». وكان الحزب على دراية تامة بما تنوى فعله حركة الضباط الأحرار من خلال صلاته المختلفة بها- وكما روى ثابت حبيب العاني مسؤول التنظيم العسكري في الحزب، فإن قيادة الحزب كانت «على علم بجميع المحاولات التي سبقت الرابع عشر من تموز للإطاحة بالحكم. وقد بلغت ست محاولات، وأهمها محاولة العقيد الركن عبد الوهاب الشواف في 11/12 أيار 1958 حيث اتفق مع ضابط الركن اللواء الخامس عشر تسليم مقاليد

---

39. تكونت للحزب في تلك الفترة علاقات مباشرة أو غير مباشرة بعدد كبير من الضباط، من بين هؤلاء الزعيم الطيار المتقاعد جلال جعفر الأوقاتي، وقد عمل بوجه خاص في صفوف حركة أنصار السلام، والزعيم الركن محي عبد الحميد وكان في شبابه من مؤيدي جماعة حسين الرحال، والزعيم الركن ناظم الطبقجلي (وكان الحزب يستأجر منه داراً كان فيها سلام عادل وجمال الحيدري ليلة الثورة) والعقيد الركن عبد الوهاب الشواف، والزعيم الركن داود الجنابي، والزعيم الركن هاشم عبد الجبار، والعقيد حسن عبود، والعقيد عبد الرضا عبيد، والزعيم إبراهيم الجبوري، والمقدم الركن موسى إبراهيم (أخ عبد الفتاح إبراهيم) والعقيد طه السلطان، والعقيد سلمان الحصان، والعقيد المتقاعد طه الشيخ أحمد، والعقيد فاضل المهداوي، والعقيد الركن ماجد محمد أمين، والعقيد الركن كافي النبوي، والزعيم الركن عبد الله سيد أحمد، والعقيد جلال بالطة، والرئيس الأول المتقاعد فاتح الجباري، والرئيس رسول مجيد، والمقدم لطيف حسن، والمقدم محمد عبد الغفور، والمقدم إبراهيم الغزالي، والرئيس غازي الدخيل، والرئيس الأول كاظم مرهون، والرئيس الأول عربي فرحان، والرئيس جبار خضير الحيدر، والمقدم عدنان الخيال، والعقيد وصفي طاهر، والعقيد عبد الباقي كاظم، والعقيد الركن مجيد علي، والمقدم محمد علي كاظم، والمقدم جواد كاظم التعيسي، والمقدم كاظم عبد الكريم، والمقدم إبراهيم كاظم الموسوي، والمقدم عمر فاروق، والمقدم عبد الرزاق غصيبة، والرئيس الأول سعيد مطر، والمقدم على شريف، والرئيس الأول مصطفى عبد الله، والرئيس حامد مقصود، والرائد فاضل البياتي، والرئيس إحسان البياتي، والرئيس الأول نوري الونَة، والملازم الأول رشاد سعيد، وغير هؤلاء عديدين لاسيما من الضباط الشباب ذوي الرتب الصغيرة.

اللواء إلى الضباط الوطنيين الذين تجمعوا في بيتي عبد اللطيف الدراجي وخليل إبراهيم العلي»، وينقل عن العقيد محمد مجيد، وهو ضابط قومي ذو ميول إسلامية، أنه قد «تجمع في ذلك اليوم أكثر من مئة ضابط، جاءوا من مختلف المعسكرات حتى من خارج بغداد، وكان أكثرهم يساريين وشيوعيين، وبينهم من لم نشاهدهم ولم نسمع بهم طوال المدة التي مضت على التنظيم. ولابد أن الحزب الشيوعي كان على علم بالحركة، وقد اتخذ الاحتياطيات كافة للسيطرة عليها بعد التنفيذ والزج بكل ما يستطيع من المرتبطين به والمؤيدين له».[40]

إن كل هذا النشاط الواسع لم يجذب انتباه الدوائر الحاكمة بالقدر الذي تتحسس فيه الخطر المحدق بها برغم الدعم الذي كانت تجده من (لجنة مكافحة النشاط الهدام) في حلف بغداد. فحتى في الثالث من تموز 1958 يكتب نائب مدير الخطط في وكالة المخابرات المركزية (CIA) في الولايات المتحدة في مذكرة له مقدمة إلى مدير المخابرات والبحث في الوكالة عن النشاط السياسي في العراق: «إنه باستثناء حزبي البعث والشيوعيين، فإن الآخرين سيئ التنظيم. أما البعث والشيوعيون فلديهم منظمات فعالة. وإنه ليس هناك من دليل على وجود تعاون فعال ما بين الجيش والمعارضة. وهكذا فبرغم أن المعارضة قادرة على إحداث اضطرابات، إلا أنها تفتقر إلى القدرة المباشرة على إسقاط النظام».[41]

أخيراً، نشير إلى نفوذ الحزب في الجيش. على سعته آنذاك، لم يكن هو الذي يحدد وجهة عمل القوى الوطنية في الجيش أو يقرر لحظة الحسم ويرسم الخطط لها، ويعود ذلك، في الأساس، إلى أن غالبية الضباط الكبار الذين كانوا يقودون الحركة، والذين يقودون القوى العسكرية الفاعلة، لم تكن ذات علاقة بالحزب، لذلك فإن توجيه اللوم للحزب في هذا الشأن غير مبرر.[42]

نشاط مكثف بين الفلاحين

كانت المهمة الرابعة التي تواجه الحزب في السنوات الأخيرة من الحكم الملكي، هي العمل لتوسيع قاعدته بين الفلاحين وكسبهم إلى جانب نضاله

40. ثابت حبيب العاني، الثقافة الجديدة، العدد 266.

41. Foreign Relations. Volume XII. 1957. p 305

42. زكي خيري وسعاد خيري، تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ص 362.

الوطني. لقد ظلت مشاركة الفلاحين في النضال الوطني العام محدودة جداً، أو بالأحرى لا تكاد تذكر. وبرغم أن العشائر لم تعد، كالسابق، هي السند الاجتماعي للحكم، وأن نظام الحكم بات يعتمد على قوة البوليس لحمايته، رغم أن غالبية أفراد البوليس يجندون من بين فقراء الفلاحين، وأن فترة الخمسينات قد شهدت تحسنا ملحوظا في بعض المناطق في دفاع الفلاحين عن حقوقهم، إلا أن جر الفلاحين إلى النضال الوطني العام، وتحويلهم إلى رصيد فعال لإسناد حركة الشغيلة في المدينة ظل مهمة جدية تنتظر التحقيق.

عزم الحزب أن يلج هذا الميدان، واتجه إلى الفرات الأوسط لهذا الغرض. إن كسب فلاحي المنطقة كان هو الأيسر. فعدا عن أن الفلاحين هنا ذوو تجارب بالتمرد على السلطة، ويؤلف المساحون منهم نسبة عالية قياسا إلى فلاحي المناطق الأخرى، وهم أكثر وعيا، والوصول إلى قراهم أيسر- وفي المنطقة كثير من الملاكين المتوسطين والصغار الذين يكابدون سطوة الإقطاعيين الكبار الذين تساندهم الحكومة. وعديد من هؤلاء يحتفظ بذكريات عزيزة عن ثورة العشرين ويمقتون الاستعمار البريطاني، والسلطة التي أقامها. أضف إلى هذا فإن التمردات الفلاحية هنا يمكنها أن تعرقل تحركات القوات المسلحة للنظام وتربك خطوط مواصلاتها.

اتجه الحزب إلى تحريك الفلاحين للمطالبة بتحقيق مرسوم المناصفة في توزيع الحاصل باعتباره شعارا مفهوما ومقبولا من الفلاحين ولديهم الاستعداد للنضال من أجل تحقيقه. وكان الفلاحون في بعض أنحاء الفرات الأوسط قد شرعوا فعلا في النضال لتحقيق الشعار منذ بضع سنوات. واستغل استقالة حكومة نوري السعيد ومجيء حكومة على جودت الأيوبي في حزيران 1957 لينشط من أجل التعبئة الواسعة. وقد جاء في نشرة داخلية أصدرها في 8 آب «إن حركتنا الوطنية تستطيع ويجب أن تستفيد من هذا الوضع وتركز خطتها أولا في تعبئة الجماهير وزجها في نضالات موضعية وعامة لحمل السلطات الرجعية على التراجع إلى أبعد الحدود الممكنة، وتحقيق بعض المطالب الجماهيرية، وثانياً تثبيت هذه الخطوات وتعزيزها، وثالثا التأكيد على المطالب الوطنية مثل الخروج عن حلف بغداد وفك الارتباط مبدأ آيزنهاور».

وبادر الى تكوين الوفود التي تضم كوادر حزبية وشخصيات عشائرية، كانت مهمتها ان تتجه الى رؤساء العشائر المعروفين بنزوعهم الوطني، وهي تحمل بيان اللجنة العليا لجبهة الاتحاد الوطني وتحثهم على تأييد الأهداف والمساعي التي تدعو لها الجبهة. وعرض خطته بشأنها على اللجنة العليا

للجبهة، فوافقت عليها وأبدت قوى الجبهة الأخرى استعدادها لمساندتها. ويذكر هنا بوجه خاص، ان للحزب الوطني الديموقراطي نفواً مؤثراً أيضا في بعض أنحاء المنطقة بفضل الدور الذي لعبه هديب الحاج الحمود، وهو ملاك متوسط من شيوخ (الحميدات) في الديوانية.

شرع الحزب بتحريك الفلاحين للانتفاض المسلح مبتدئاً كما اشرنا، من المطالبة بتنفيذ (مرسوم المناصفة) في مناطق مختلفة، وصولاً الى تحويلها الى حركة مسلحة واسعة. وقد بدأت الحركة فعلاً بـ **300** فلاح مسلح من منطقة الدغارة والرميثة في ربيع **1958**، وتلاهم في التحرك **350** فلاح آخر من منطقة خيري من العماريين والعفالجة في صبيحة **29-05-1958**، ثم توسعت «الهوسات» في عموم المناطق في شمال وشرق الديوانية. وكانت الحركة تلاقي تأييداً واسعاً من مختلف أوساط الشعب[43] ، ويتعاطف معها بعض ضباط وجنود ومراتب الفرقة الأولى في الديوانية.

إن قيمة هذا التحرك تكمن في كونه قد عبأ في اللحظة المناسبة قوى واسعة ومسلحة من الفلاحين، ورفعت من مزاجهم الثوري، وجعلتهم على أهبة الاستعداد لمواجهة الأوضاع المنتظرة. وقد سارع هؤلاء الفلاحون يوم اندلاع الثورة إلى تطويق مدينة الديوانية وقطعوا على آمر الفرقة الأولى فيها، عمر علي، سبل التحرك صوب بغداد أو الاتصال بأعوان السلطة من الإقطاعيين الكبار.

... ويعمل لكسب التأييد الخارجي الثورة

بدأت الجهود المتعددة التي بذلت من الأطراف المختلفة للحركة الوطنية، المدنية منها والعسكرية، تعطي ثمارها. لقد بات واضحا أن النظام الحاكم لن يعمر طويلاً. وأن «مستلزمات انتصار الثورة في الداخل باتت مضمونة» كما ينقل عامر عبد الله عن عبد الكريم قاسم.[44] وكانت دوائر الاستعمار البريطاني والأمريكي تتحسس هي الأخرى الأخطار التي باتت تحيق بالنظام الملكي. ففي برقية بعث بها وزير الخارجية الأمريكي من مانيلا (الفيليبين) في **11** آذار **1958** إلى وزارته في واشنطن، يذكر أنه بعد وصوله إلى هناك بقليل اتصل به سلوين لويد، وزير الخارجية البريطاني، وقد كان مهموما إلى حد بعيد بعد مروره ببغداد في طريقه إلى مانيلا. وقد

---

43. اتحاد الشعب، أواخر حزيران 1958 .

44. عامر عبد الله، الغد الديمقراطي، العدد 57، 1988

عكس الوزير الأميركي في برقيته نقلاً عن زميله البريطاني أن «قادة العراق قلقون جدا إلى حد أنهم يتوقعون لا يبقوا لأكثر من ستة أشهر».[45]

تجاه هذه الحال، بات الحزب الشيوعي العراقي يفكر في تأمين الشروط الخارجية ضرورية لانتصار الثورة. لقد كانت الدوائر الاستعمارية البريطانية والأمريكية على سواء، تنشط من جانبها لمواجهة احتمالات الوضع. ويذكر الوزير الأمريكي في برقيته المشار إليها أنه أكد لقرينه البريطاني «أنه يتفق وإياه تمام الاتفاق على أن من الأهمية مكان أن يحفظ للعراقيين معنوياتهم»، «وأنه ينظر في أمر التعجيل بتزويد العراق الطائرات المقاتلة في الحال». وكان الضباط الأحرار يدركون عظم المخاطر التي تتهدد الثورة القادمة، وقد عكس عبد الكريم قاسم مخاوفه هذه للحزب الشيوعي العراقي كما ينقل عامر عبد الله:

> «كان قاسم يؤكد لنا أن مستلزمات انتصار الثورة في الداخل باتت مضمونة-.. وكان يرى أن الثورة المصرية كانت بسيطة وميسورة التنفيذ على خلاف الثورة التي يجري إعدادها في العراق. وكان أخطر ما في الأمر بالنسبة لمصير الثورة في العراق هو خطر التدخل العسكري من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وتركيا، بحكم وجود العراق في حلف بغداد... كان مطلب قاسم بتأمين موقف إسناد مسلح من جانب الاتحاد السوفييتي وجيها وصائبا وضروريا إن لم نقل شرطا حاسما لضمان انتصار الثورة في ظروف العراق».[46]

كان الحزب يدرك الأخطار التي تتهدد العمل المنتظر لهذا قرر أن يتحرك بسرعة لتأمين الدعم الخارجي للثورة من جانب الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى فضلاً عن تأييد الجمهورية العربية المتحدة. وجاء طلب عبد الكريم قاسم في هذا الشأن ليحفزه للتحرك العاجل. على هذا الأساس تقرر إيفاد عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي، إلى الاتحاد السوفييتي لمقابلة المسؤولين السوفييت لهذا الغرض. وكان من محاسن الصدف، أن يدعى الحزب الشيوعي العراقي لحضور مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الذي تقرر عقده في موسكو بمناسبة الذكرى الأربعين لثورة أكتوبر وقد تقرر أن يكون على رأس وفد الحزب إلى المؤتمر سكرتير اللجنة المركزية، حسين

45. Foreign Relations, Iraq, January-July, 1958K p. 295

46. عامر عبد الله، المصدر السابق.

احمد الرضي. وبعد المؤتمر أجرى وفد الحزب محادثات مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي حول الأمر، والتقى بالسكرتير العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، نيكيتا خروشوف، وأعاد طرح الأمر عليه، فأجاب هذا بأن الاتحاد السوفييتي «سيقف إلى جانب الشعب العراقي ويساند ثورته المقبلة ضد الاستعمار ومن أجل تحرره وسيادته الوطنية».[47] كذلك أجرى الوفد مباحثات في هذا الشأن مع قادة البلدان الاشتراكية الأخرى الذين حضروا المؤتمر، وطار سلام عادل إلى الصين والتقى بماو تسي تونغ، سكرتير الحزب الشيوعي الصيني، وبالمسؤولين الآخرين، وحصل منهم على وعد مماثل بتأييد الثورة المقبلة. وحين قفل راجعاً التقى في سوريا حسين أحمد الرضي (سلام عادل) وعامر عبد الله وعزيز شريف بكمال رفعت نيابة عن الرئيس جمال عبد الناصر، وأجرى الطرفان مباحثات حول إمكانيات التعاون، وكانت تلك أول مرة يلتقي فيها وفد عن الحزب الشيوعي بالمسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة.

---

47. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل – سيرة مناضل، ج 1، ص 210.

13

وتنتصر الثورة في 14 تموز

منذ عام 1956، نشط الضباط الأحرار لتحقيق مشروعهم للإطاحة بالحكم الملكي، وتكررت محاولاتهم لتنفيذ «الثورة»[1] لكنهم كانوا يؤجلونها المرة بعد الأخرى، إما لعدم كفاية القطعات العسكرية المتوفرة لتنفيذ العملية، أو لأن الثلاثة الكبار الذين يتزعمون النظام، ويقصدون بهم الملك، وولي عهده عبد الاله، ونوري السعيد. لا يوجدون سوية حين التنفيذ، إذ كانوا يخشون أن ينجو أحدهم، ويغدو بؤرة لتجمع القوى المضادة للثورة و لإحباطها، أو يتم التأجيل لاعتبارات أخرى، فنية أو إنسانية ... الخ.

لكن صدرت الأوامر في الثالث من تموز 1958 إلى اللواء العشرين، الذي يتخذ من معسكر جلولاء في لواء (محافظة) ديالى مقرا له، بالتحرك من هناك نحو الأردن لإسناد نظام الملك حسين. وكان على اللواء المذكور أن يمر ببغداد ويقطعها من الشرق إلى الغرب- وتوفرت للضباط الأحرار ظروف أفضل، إذ أرجئ تحرك اللواء المذكور حتى تكتمل نواقصه. وفي هذه الأيام التأم شمل زعماء الحكم الثلاثة في بغداد و تهيأوا للسفر في 14 تموز إلى اسطنبول لحضور اجتماع حلف بغداد المقرر عقده هناك في ذلك اليوم.

واللواء المذكور، العشرون، كان يقوده الزعيم الركن أحمد حقي وهو من الضباط الذين لم تكسبهم حركة الضباط الأحرار. وإلى جواره في معسكر المنصورية اللواء التاسع عشر الذي يقوده الزعيم الركن عبد الكريم قاسم، رئيس اللجنة العليا لمنظمة الضباط الأحرار. وكلاهما يتبعان الفرقة الثالثة التي كان يقودها أمر اللواء الركن غازي الداغستاني، أحد أعمدة الحكم

1. سنلجأ إلى حصر كلمة «الثورة» بالقويسات حتى يحولها تدخل الجماهير الواسعة لتأييدها، من انقلاب عسكري إلى ثورة حقيقية طبقا للمفهوم الذي نحمله.

البارزين. وكان اللواء العشرون المقرر تحركه يتألف من ثلاثة أفواج الأول والثالث منها بقيادة العقيد الركن عبد اللطيف الدراجي والعقيد الركن عبد السلام عارف على التوالي، وكلاهما من الضباط الأحرار، أما الفوج الثاني فكان يقوده العقيد ياسين محمد رؤوف ولم يكن من الضباط الأحرار. وكانت الخطة أن تنضم القطعات العسكرية التي يقودها ضباط أحرار وتتخذ من معسكرات بغداد مقرات لها إلى اللواء الزاحف وتعينه في احتلال المواقع المهمة في بغداد. وكان على الضباط الأحرار الذين يقودون التنفيذ أن يؤمنوا ثلاث مهمات حاسمة؛ الأولى إقناع قائد اللواء الزعيم الركن أحمد حقي بسبق اللواء المتحرك وانتظاره في الفلوجة على نهر الفرات، وبذلك يتسنى للعقيد الركن عبد السلام عارف أن يصبح هو الآمر الفعلي للواء قبل أن يدخل بغداد بصفته أقدم ضابط في اللواء بعد آمره. وقد تم ذلك بالفعل بعد أن جرى إقناعه بانتظار اللواء في الفلوجة ومشاغلته من بعض الضباط الأحرار الذين يرافقونه.

أما المهمة الثانية فهي إقناع آمر الفوج الثاني، ياسين محمد رؤوف، بالانضمام إلى «الثورة» حين يقرب الركب من بغداد، وإذا ما رفض فيعتقل ويودع في أحد العربات بحراسة ضباط موالين للثورة. وهذا ما حدث فعلاً بعد أن رفض الاقتناع بالانضمام إلى الثوار برغم ما بذله عبد السلام عارف من جهد معه.

أما المهمة الثالثة والأخطر فكانت تأمين العتاد الضروري للواء الزاحف. إذ كان من الإجراءات الاحترازية الشديدة للنظام الملكي هي أن لا تزود القطعات العسكرية التي تخترق بغداد بالعتاد حتى تغادرها. وكانت مخازن العتاد في العادة بعهدة ضباط خاصين موثوقين من جانب النظام. وقد تحققت هذه المهمة بفضل الضابط الشيوعي الملازم الأول رشاد سعيد آمر مخازن العتاد في منصورية الجبل حيث يعسكر اللواء التاسع عشر. إذ بادر هذا الى توفير صناديق العتاد المطلوب سراً خلافاً للأوامر المشددة، وأخفاها في عربة كبيرة تحت الخيم.[2]

وإلى جانب هذه المهمات الثلاث وتأمينا لنجاح الخطة، بادر اللواء التاسع عشر، الذي يقوده عبد الكريم قاسم، إلى اعتقال غازي الداغستاني،

2. نفى هاني الفكيكي أن يكون حزب البعث قد زود الضباط الأحرار بالأسلحة والعتاد عند زحفهم من جلولاء صوب بغداد كما ورد لدى بعض الذين كتبوا عن الثورة، ويقول في هذا الشأن: «وقد تأكد لي لاحقاً أن ما ذكره بعض الكتاب عن إسناد الحزب للحركة بالأسلحة والعتاد ليس صحيحا»
(أوكار الهزيمة، ص 85).

قائد الفرقة، في مقره.

وطبقا للخطة الموضوعة، دخل اللواء العشرون بغداد في الساعة الخامسة من صباح الرابع عشر من تموز، وتوجهت أفواجه وسراياه كل نحو أهدافها المحددة يتقدمها الإدلاء المخصصون من الضباط الأحرار، وسارعت القوات العسكرية والضباط في معسكرات بغداد، الرشيد والوشاش وأبو غريب وغيرها الذين تلقوا التعليمات بالتحرك لإسناد اللواء الزاحف حسب الخطة المرسومة. تمت السيطرة على معسكرات الجيش والشرطة السيارة ودوائر البرق واللاسلكي والجسور ودار الإذاعة وقواطع المدينة. وعند قصر الرحاب، حيث تقيم العائلة المالكة، دخل ضباط وجنود «الثورة» في معركة قصيرة مع القوات العسكرية التي تحمي العائلة المالكة، حسمها الدعم الذي تلقاه ضباط وجنود «الثورة» من ضباط ومراتب وجنود مدرسة المشاة في معسكر الوشاش القريب من القصر، والذين كان قد هيأهم للمعركة منذ الليل الضابط الشيوعي مصطفى عبد الله وتزودوا بالسلاح والعتاد. وقد جرح الرئيس مصطفى عبد الله في المعركة، كما تلقوا الدعم من مفرزة ومدرعات كتيبة صلاح الدين التي قادها الضابط الشيوعي أيضا عبد الرزاق غصيبة التي سارعت إلى الإحاطة بالقصر وفتحت النار عليه. وانتهت المعركة بالاستيلاء على القصر والقضاء على الملك وولي عهده وبعض أفراد العائلة الآخرين. وقد استطاع نوري السعيد أن يفلت من السرية التي اتجهت لاعتقاله في داره، لكن أبناء الشعب ميزوه في اليوم التالي وهو يتنكر بزي امرأة وقضوا عليه في الحال.

وفي الساعة السادسة من صباح 14 تموز 1958، ومع بدء موعد البث الإذاعي المعهود من إذاعة بغداد، قرأ العقيد الركن عبد السلام محمد عارف بصوته البيان الأول للثورة معلنا نهاية الحكم الملكي وقيام الجمهورية العراقية. ودعا البيان أبناء الشعب إلى الوحدة للمحافظة على النصر الذي حققته الثورة من مؤامرات الاستعمار وأذنابه ونوه البيان إلى أن الحكم سيعهد به إلى حكومة تنبثق من الشعب وتعمل بوحي منه. كما أعلن أنه سيتم تأليف جمهورية شعبية، تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة، وترتبط بروابط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية، وتعمل بمبادئ الأمم المتحدة، وتلتزم بالعهود والمواثيق، وفق مصلحة الوطن وبقرارات مؤتمر باندونغ. وأعلن البيان إسناد رئاسة الجمهورية بصورة مؤقتة إلى مجلس سيادة يتمتع بسلطة رئيس جمهورية، ريثما يتم استفتاء الشعب لانتخاب الرئيس. وهكذا أسدل الستار على نظام للحكم نصبه الاستعمار وفق ما يشاء وظل يعمل بوحي منه طوال أكثر من ثلاثة عقود وعانى الشعب منه

كثيرا.

وفور الاستماع إلى نبأ «الثورة» انطلق الضباط الأحرار في معسكراتهم إلى الاستيلاء على القطعات العسكرية وسارع من كان منهم في الإجازة إلى الالتحاق فوراً بقوات «الثورة». وقد حاول عمر علي، قائد الفرقة الأولى في الديوانية، أن يتحرك ضد «الثورة»، واتصل لهذا الغرض بأمر اللواء الأول في المسيب التابع له، وفيق عارف، أخ رئيس أركان الجيش رفيق عارف الذي اعتقل في داره في معسكر الرشيد، وكان هذا اللواء مكلفا بخطة أمن بغداد، وفقا لترتيبات النظام الملكي. وأمره بالتحرك إلى بغداد لتنفيذ الخطة وضرب «الثورة». كذلك اتصل بآمر حامية البصرة والناصرية للغرض ذاته، وضرب في الديوانية مظاهرة شعبية انطلقت لتأييد الثورة وفرقها بالرصاص. إلا أن الضباط الأحرار في المواقع الثلاثة، بادروا إلى السيطرة على القطعات العسكرية فيها، واعتقال الضباط المتمردين على «الثورة»، وتسلَم قيادتها. كما سارعت حشود الفلاحين المسلحة في الفرات الأوسط، وبدفع من منظمات الحزب الشيوعي، إلى الإحاطة بالديوانية وشل رؤساء العشائر، ودعم الضباط الأحرار.

وفي كركوك تلكأ قائد الفرقة الثانية، الزعيم الركن عبد الوهاب شاكر، في تأييد «الثورة»، بل وأعطى أوامره بالاستعداد للزحف نحو بغداد لضرب القوات الثائرة. غير أن الضباط الأحرار الموجودين في كركوك أحبطوا تحركه وسيطروا على الفرقة. أما بالنسبة للفرقة الرابعة عند الحبانية، فقد أسرع العقيد الركن محي الدين عبد الحميد، وهو من اللجنة العليا لمنظمة الضباط الأحرار، إلى انتزاع قيادة الفرقة وتجريد القوات البريطانية في الحبانية من أسلحتها وحصر تنقلها في معسكر واحد وضرب طوقاً حولها.

وفي الأردن، حيث كان يعسكر رتل الهادي، القوة العسكرية العراقية المرابطة هناك، كان الضباط الأحرار في الرتل (وعددهم اثنان وعشرون ضابطا) قد تبلغوا بأمر «الثورة» في ليلة اندلاعها (**13/14** تموز)، وقد استعدوا للأمر وقرروا العودة بالرتل إلى العراق فور إعلان «الثورة»، من محطة إذاعة بغداد – رغم أن السلطات الأردنية قد حاولت السيطرة على اللواء بالإغراء والتهديد، وبالتعاون مع العقيد صالح عبد المجيد السامرائي، الملحق العسكري العراقي في عمان، إلا أن الضباط الأحرار استطاعوا العودة به إلى إيتش تري **H3** داخل الحدود العراقية، قبل أن تنزل بريطانيا قوات المظليين في الأردن.

الجماهير تنطلق لتأييد الثورة

منذ لحظة إعلان «الثورة» في الصباح الباكر، ومع النداءات التي كان يطلقها عبد السلام عارف من الإذاعة لدعم «الثورة»، انطلقت الجماهير الشعبية في كل مكان وفي جميع أنحاء البلاد، وهي تعلن عن فرحتها بالثورة، وعن عزمها على إسنادها وحمايتها. ومع أن الأحزاب الوطنية جميعها قد علمت بعزم الضباط الأحرار على تحقيق «الثورة» وموعد إعلانها، وقد أعدت قواها ومؤيديها لدعمها، واتخذت كل منها خططها الخاصة في هذا الشأن، إلا أن الجماهير الشعبية انطلقت فور سماعها البيان الأول إلى الشوارع، وهي تجمع ما بين الفرح العارم بالثورة والسخط على الحكام السابقين لتتظاهر، وبأعداد غفيرة كانت تتعاظم مع الساعات التي تمر على الثورة، وتثير الهلع والخوف لدى قوى النظام السابق ومؤيديه. وكما يعلق بطاطو عن حق:

> «لقد عرقلت هذه الحركة أية أعمال مضادة معادية ممكنة بسدها الشوارع والجسور، لا في بغداد فحسب بل في مدن أخرى أيضاً. والأهم من هذا هو أنه كان للجماهير، بفضل عنفها، تأثير نفسي هائل، إذ أنها زرعت الرعب في قلوب مؤيدي الملكية، وأسهمت في شَل إرادتهم، وأعطت الانقلاب طابع العمل الذي لا سبيل إلى مقاومته، وهو ما شكل الحصن الحصين له».[3]

لم يكن غريباً، والجماهير في هذه الحال، أن ينفجر حقدها الذي تراكم طوال السنين على الذين. ظلوا يذيقونها مُر العذاب، حتى اللحظات الأخيرة من حكمهم. وأن يعبر بعض بسطائها عن هذا الحقد في غمرة الحماسة والغليان العاطفي بأعمال عنيفة. وهي أمور ألفتها كل ثورات العالم. ولكن الأمر المثير للانتباه هنا، أن هذا العنف القاسي لم يلق الاستنكار والاستهجان من جانب قادة الثورة الذين أمسكوا بالسلطة، أو من جانب الأحزاب السياسية وقادتها، بل وباركه بعضهم. فقد راح عبد السلام عارف نفسه يوجه نداءاته إلى الجماهير عبر الإذاعة داعياً إياها إلى الخروج إلى الشوارع لنرى «جثث عبد الإله وسيده في الطريق. إن أبناء الشعب يجرون هذه الجثث إلى الشارع جر الكلاب».[4] وذهبت الأحزاب جميعها بعد أن اشتد الاحتراب فيما بينها إلى السكوت عن الفظاعات التي ارتكبت تحت أعذار

---

3. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 115.

4. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص 20.

واهية مختلفة وبدا أن الحرية ستنحر عند أقدام كل الطامعين في السلطة.

لقد دللت السرعة التي تمت فيها عمليات الثورة وسيطرة القوات الثائرة على أهدافها منذ لحظاتها الأولى وتحقيقها النصر الكامل على النظام الذي استهدفته، وتخاذل القوى المضادة من الجانب المقابل وعجزها عن إبداء مقاومة جدية للقوى المهاجمة في كل مكان، أن الثورة كانت قد نضجت تماما، وأن قوى النظام قد توصلت عن قناعة تامة أن لا نفع في مقاومتها لإرادة الشعب الثائر وسلمت بالقدر المحتوم. أن الشعب قد انطلق أخيراً ولا يمكن كبحه.

شبيهة بهذا كانت الانعكاسات الأولى للثورة في الخارج. فبرغم أن الدوائر الاستعمارية والدوائر الرجعية الحاكمة في المنطقة التي تتعاون وإياها قد هالها جميعا سقوط النظام الملكي في العراق، الذي كانت تعتبره إحدى الركائز الأساسية في المشاريع الإمبريالية، وشرعت تتحرك ضد الثورة، وسارعت الولايات المتحدة إلى إنزال قواتها في لبنان وكذلك أسرعت بريطانيا إلى إنزال مظلييها في الأردن... إلا أن هذه الدوائر كانت أميل إلى اتخاذ موقف الدفاع عن الأنظمة الرجعية الأخرى الموالية لها في المنطقة، والتي اهتزت بفعل الثورة، من التحرك الفوري والمباشر لضربها في بغداد ذاتها. وكان لهذا الموقف دوافعه. كان أول ما فخرت فيه الدوائر الاستعمارية هو معاينة تأثير الثورة على البلدان المجاورة للعراق، وإلى أي مدى ستمتد آثار الزلزال الذي كانت بغداد مركزه. على هذا النحو لاحظ دالاس، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية فور استماعه إلى أنباء الثورة في بغداد في ساعتها الأولى:

> «أن الانقلاب العراقي إذا ما نجح سيبدو أنه سيثير ولا شك سلسلة من ردود الأفعال التي ستودي بالحكومات الموالية للغرب في لبنان والأردن والعربية السعودية، وستسبب مشاكل عميقة لتركيا وإيران». [5]

إن الدوائر الاستعمارية في واشنطن، وإلى حد ما في لندن، كانت أبعد نظراً في ردة فعلها حيال الثورة من الحكومات الموالية لها في الشرق الأوسط. ففيما كانت الرجعيات المحلية تخشى من سريان الثورة إلى الشعوب التي تتحكم فيها وتهديد عروشها، كانت الدوائر الاستعمارية تدخل في حساباتها السبل الأجدى للتعامل مع الثورة حفاظاً على مصالحها، من جانب كما

5. Foreign Relations, Volume XII, p. 308

كانت تأخذ في الحسبان توازنات القوى الدولية وما يمكن أن تجره تحركاتها من ردود أفعال دولية، تشجعها في ذلك اللغة الموزونة والمعتدلة التي صيغت. بها بيانات الثورة الأولى، وتأكيدها الإيجابي على التعامل مع جميع الدول وفقا للمصالح المشتركة.

هكذا عمد الملك حسين، ملك الأردن، إلى إعلان نفسه رئيساً لـ «الاتحاد العربي الهاشمي» بعد مقتل فيصل. وراح يدعي لنفسه «السلطات الدستورية» للاتحاد المذكور، وبصفته هذه كقائد أعلى للقوات المسلحة لحكومة الاتحاد العربي الهاشمي، أمر القوات العسكرية الموالية للنظام السابق – إن وجدت – في العراق إلى التحرك ضد الثورة. وألح الملك سعود على السفير الأمريكي في جدة على تدخل حلف بغداد لتصفية الثورة، واستعادة العرش الهاشمي (الذي لم يكن معه على وفاق تاريخيا)، ويقول: «ما فائدة هذه الأحلاف إذا لم تتدخل في حالة كهذه».

ولا تقلُ ردة الفعل في إسرائيل عن هذه- ويصرح رئيس وزرائها بن غوريون «إن أمن إسرائيل قد تأثر تأثراً خطيراً بسبب ثورة الشعب العراقي». وطالب بمزيد من الأسلحة. ناشد الولايات المتحدة أن تساند تركيا وإيران لقمع الثورة. أما دول حلف بغداد الإسلامية الثلاث، فقد سارعت الى تدارس أمر إنقاذ الحلف فيما بينها، وراحت تمارس الضغط على تركيا للتحرك ضد الثورة. إلا أن هذه كانت تخشى بحكم جوارها للاتحاد السوفييتي، أن تتحرك دون ضمانات كافية من الولايات المتحدة، وهذه كانت تدرك «أن الاتحاد السوفييتي سيرد بقوة ولا شك على أي عمل عسكري من جانب تركيا وإيران».[6]

وتنظر واشنطن إلى الأمر كله من زاوية مصالحها الخاصة، وتجد، كما يلخص الرئيس ايزنهاور الأمر في يومياته بعد ثمانية أيام من إعلان الثورة، أن

> «العراق لم يقدم على عمليات غوغائية يمكن للمرء أن يتوقعها بصورة طبيعية كهذه. فلم تدمر أنابيب النفط، ولم يجر التدخل في إنتاج النفط في المنطقة. وهناك ما يشير، ولو بصورة طفيفة. أنهم قد يبقون على علاقات التعامل (البزنس) الطيبة مع الغرب، وإن كنت أفترض أنهم سيسعون أو إجراء مفاوضات لعقد تعاقدات أفضل على غرار امتياز ستاندرد أويل أوف أنديانا».[7]

---

6. المصدر السابق؛ وكذلك ليث الزبيدي، مصدر سابق،ص 213.

وقد شجع واشنطن ولندن التطمينات التي حصل عليها الدبلوماسيون البريطانيون والأمريكان من وزير الخارجية ووزير المالية لحكومة الثورة على مصالحهما ومصالح رعاياهما في العراق، واللهجة المعتدلة التي صيغت بها البيانات الحكومية.[8]

بماذا نفسر قوة الحسم الذي جاءت بها الثورة منذ يومها الأول، وأحدثت هذه الهزة العظيمة في المنطقة وأثارت هلع الحكام الرجعيين والدوائر الاستعمارية التي تساندهم؟ لقد حدثت الثورة في بلد هو ذاته كان قد تحول إلى قاعدة أساسية للتآمر على البلدان العربية الأخرى، وكانت من القوة والسرعة التي جرت فيها أحداثها، وسعة استجابة الجماهير لها بحيث أنها صفت رموز النظام الرجعي جميعهم بضربة واحدة إلى الحد الذي دفع وزارة الخارجية البريطانية إلى الاعتراف في اليوم الثاني:

> «إن الحقيقة المتمثلة في تصفية جميع أفراد العائلة المالكة بضربة واحدة، وإلقاء القبض على جميع الأشخاص السياسيين القياديين (الإشاعة تدور بأن عددا منهم قد لقي حتفه)، تعني أنه لا يوجد شخص مرموق يستطيع أن يرفع صوتا للمقاومة بشكل مباشر وفوري». [9]

وتكتشف الدائرة الاستعمارية ذاتها سر الثورة الكاسحة من جانب وطبيعتها من جانب آخر حين تقول:

> «ففي حين كانت الحكومة الجديدة تشجع على الحماس من أجل أهداف الثورة، فإنها من الناحية الأخرى تعمل على إرجاع المارد الغوغائي إلى قمقمه تدريجياً، وذلك من خلال الإجراءات من قبل الجيش وتوجيه الطلبات إلى الشعب لإقناعه بأن تلك الإجراءات تنسجم وتتوافق مع الشعور الثوري العميق».[10]

هنا يكمن سر الثورة: الشعب في كل مكان، «المارد الغوغائي»، على حد تعبير وزارة الخارجية البريطانية، ينطلق إلى الشارع ويضع حداً لأي احتمال مضاد. وكانت بحق ثورة شعبية أصلية وليس انقلابا عسكرياً على

---

8. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص 78/79.

9. العراق في الوثائق البريطانية، ص41.

10. المصدر السابق.

النحو المعهود. ولكن بحس الخبير المتمرس أدركت الخارجية البريطانية أيضا أن الثورة لن تجاري الشعب باندفاعه وأنها ستعمل على الحد من هذا الاندفاع.

لثورة 14 تموز حقيقتها الهامة الأخرى، وهي أن الثورة، بصفتها حلا للتناقضات الأساسية التي تأصلت في المجتمع العراقي، كانت تؤلف موضوعيا جزءا من الثورة العالمية ضد الإمبريالية، وبصفتها ثورة معادية للاستعمار الذي يهيمن على أجزاء واسعة من الوطن العربي ويعمل على تجزئته وتمزيق روابطه القومية، كانت تؤلف أيضا من الناحية الموضوعية جزءا من حركة الأمة العربية نحو تحررها ووحدتها، وكانت في واقع الأمر جزءاً ذا أهمية كبيرة نظراً إلى أهمية العراق الاقتصادية والسياسية، ولكونها نقلته من مكون أساسي في ظل التآمر على تطلع الأمة العربية نحو التحرر والوحدة إلى سند فعال لهذا التطلع. ولهذا لم يكن السيد فرحات عباس، رئيس جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مغالياً حين صرح غداة نجاح الثورة:

«إن هذا يساوي عشرين فرقة عربية مدرعة دخلت الجزائر».[11]

لهذا السبب، قابلت قوى الحرية في العالم كله، وفي الوطن العربي خاصة، هذه الثورة بالدعم منذ لحظة انبثاقها. كما لهذا السبب أيضاً قابلتها الدوائر الاستعمارية جميعها بالعداء والدس. تأكيداً لهذه الحقيقة، كان أول تحرك للثورة في العراق على الصعيد العربي، أن بادرت بعد ثلاث ساعات فقط من انتصارها إلى الاعتراف بالجمهورية العربية المتحدة، التي كان نوري السعيد قد رفض الاعتراف بها من قبل.. فأجاب الرئيس جمال عبد الناصر بعد ثلاث ساعات ببرقية يعترف بها بالجمهورية العراقية. وبهذا تكون الجمهورية العربية المتحدة أول دولة تعترف بالنظام الجمهوري الجديد في العراق.

وسارع الاتحاد السوفييتي من جانبه إلى الاعتراف بالجمهورية العراقية وإلى دعمها بأشكال مختلفة. فرداً على تهديدات تركيا ودول حلف بغداد والإنزال الأمريكي والبريطاني في لبنان والأردن على التوالي، أعلن عن أجراء مناورات عسكرية ضخمة بالسلاح الحي عند الحدود البلغارية – التركية وفي القفقاس.

---

11. ليث حسن الزبيبي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1981، ص 206.

وخرجت تظاهرات كبيرة في موسكو تأييدا للثورة، وأصدرت الحكومة السوفييتية في يومي 16 و 18 تموز بيانين في تأييد الحكم الجديد في بغداد. وفي 19 تموز وجه خروشوف، رئيس الوزراء السوفييتي رسالة إلى الولايات المتحدة وبريطانيا حذر فيها من أي عدوان يشن على العراق. وندد فيها أيضا بإنزال القوات الأمريكية في لبنان والبريطانية في الأردن- وعاد في 20 تموز وحذر الدول الغربية من جديد من مغبة تدخلها في البلدان العربية. كما حذر بوجه خاص كلأ من ألمانيا الغربية وإيطاليا وإسرائيل من اتخاذ أراضيها وأجوائها ممراً لنقل القوات العسكرية للتدخل في البلدان العربية. وسارعت صحيفة (برافدا) لسان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي إلى الإعلان عن فتح باب التطوع للدفاع عن الثورة في العراق. وفي 19 تموز تدفقت الطائرات السوفييتية المقاتلة إلى مطار دمشق، كما نقلت الى دمشق أيضا شحنات السلاح السوفييتي، وفي 22 و 24 تموز وجهت الحكومة السوفييتية تحذيراً الى الحكومة التركية من مغبة أي عمل عسكري ضد ثورة العراق.. وقطع جمال عبد الناصر رحلته إلى يوغوسلافيا وطار إلى موسكو ليجري مباحثات مع خروشوف، رئيس الوزراء السوفييتي. كذلك أبرق إلى نائبه عبد الحكيم عامر بتأييد الثورة، وتسخير أجهزة الدعاية المصرية لدعمها، ووضع الجيش في حالة إنذار قصوى تحسبا لكل طارئ. وتبادلت الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة الاعتراف في الساعات الأولى للثورة كما قلنا.

لا نريد هنا أن نعطي تقييما كاملاً لثورة 14 تموز. إذ الثورة لم تكشف عن كامل أبعادها منذ أيامها الأولى، فقد ظلت تتواصل وتحقق أبرز منجزاتها في الأشهر التالية، كانت خلالها تتكشف أكثر فأكثر خصائصها السلبية والإيجابية. وإنما نكتفي هنا فقط بالحديث عن تلك السمات التي أظهرتها في أيامها الأولى فقط تاركين الحديث عن تطوراتها اللاحقة إلى الفصول التالية.

وإذ نشير إلى عظمة الثورة، والتي بدت جلية منذ لحظة انطلاقها، والأثر المباشر الذي أحدثته في ساعاتها الأولى، داخلي؛ وإقليمي؛ وعالمياً، لا ينبغي أن ننسى أن هذه الثورة، ومنذ لحظة انطلاقها أيضا، قد حملت معها عوامل ضعفها الأساسية، والتي ستدفع بها لاحقا أو هلاكها، وضياع الكثير من منجزاتها، وما كانت مؤهلة لتحقيقه لو سارت في طريق قويم. في رأس هذه العوامل كون الدكتاتورية كانت كامنة في صلب الحكم الثوري الجديد، ومنذ لحظة ولادته. لنتذكر هنا أن مجموعة صغيرة من الضباط الأحرار هم الذين وضعوا خطة الثورة ونفذوها وأشرفوا على ولادة الحكم الثوري

الجديد وصاغوا واذاعوا بيانه الأول، وحصروا أمر البث في جميع القضايا الأساسية التي تتعلق بأمن الدولة بهم وحدهم. وبهذا كرسوا وضعاً ثورياً استثنائياً لا تشاركهم فيه أية هيئات قيادية شعبية. ولا تتوفر فيه فرصة إقامة مؤسسات ديمقراطية على الفور، تضمن رقابة الشعب على مسيرة الحكم. صحيح أن منظمة الضباط الأحرار، والأصح المجموعة الصغيرة من الضباط الأحرار التي خططت ونفذت الثورة بمعزل حتى عن اللجنة العليا للضباط الأحرار، قد أقامت صلات بجبهة الاتحاد الوطني، واستعانت بها في تنفيذ الثورة، وضمان انتصارها الحاسم. إلا أنها انفردت بقيادة الحكم وتحديد توجهاته وسياساته العامة. ورفضت حتى تشكيل مجلس قيادة الثورة الذي كانت قد قررت تشكيله اللجنة العليا للضباط الأحرار، والذي كان من شأنه أن يزيد من دائرة الذين سيتشاورون لقيادة الحكم وتوجيهه، ويحد، على الأقل، من فردية عبد الكريم قاسم ونزعته الدكتاتورية. ويخفف من حدة الصراع بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. وإن كان من المتوقع أن يجر المسيرة، لو تألف، نحو اليمين المحافظ أكثر، بحكم أن غالبية أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار الذين سيتألف منهم مجلس قيادة الثورة هم من القوميين المحافظين الذين تشربوا بروح العسكرة وينفرون من الشيوعية والتقاليد الديمقراطية.

ولم تكن المجموعة العسكرية الصغيرة التي أقدمت على الثورة قد ارتبطت ببرنامج معلن للشعب قبل الثورة يمكن للجماهير الشعبية أن تمنحها الثقة على أساسه. كما لم تكن قد جربت في مجرى النضال ضد النظام الرجعي ليجري التأكد من صدق التزامها بالعهود التي تقطعها. ولم ترتضي أن تجعل من نفسها الذراع العسكري المنفذ لجبهة الاتحاد الوطني وحسب، وبالتالي تمنحها الجماهير الثقة استناداً إلى ثقتها بهذه الجبهة. ولم تعمل الجبهة من جانبها على بسط هيمنتها على المجموعة العسكرية. وإنما تصرفت هذه المجموعة منفردة وفق فهمها ومنظورها الخاص للحكم وكرسته منذ البداية لإرضاء نزوعها الفردي، والذي طغت فيه الجوانب السلبية على الجوانب الإيجابية. فبدلاً من أن تعهد مجموعة الضباط الأحرار هذه بالحكم إلى جبهة الاتحاد الوطني وتنصرف هي إلى مهمة الحفاظ عسكرياً عليه، أخذت هي كامل الحكم الجديد بين يديها، وقررت مَن مِن القوى الوطنية التي تشارك أو لا تشارك في السلطة. وعلى هذا الأساس استثنت الحزب الشيوعي، وهو أكبر القوى السياسية، وأبعدها نفوذاً بين الجماهير، من المشاركة في الحكومة. ومع أنها تذرعت بالحاجة إلى عدم إثارة القوى الإقليمية والأجنبية، وهي ذريعة متهافتة من الأساس، إذ أن القوى الاستعمارية والمحافظة عامة وقفت موقفاً معادياً تجاه الثورة حتى قبل أن

تتبين هويتها بوضوح كاف، فإنها كانت محكومة بنظرتها الخاصة المحافظة تجاه الشيوعية. ولقد تصرفت هذه المجموعة العسكرية الصغيرة، مدفوعة بحسها الطبقي الذي لا يميل إلى الشيوعية من. الأساس. صحيح أن عبد الكريم قاسم قد أقام صلات بالحزب الشيوعي عبر وسطاء عديدين، إلا أنه كان محكوماً في هذه بحاجته التاكتيكية. إذ كان يعرف مدى هيمنة الحزب الشيوعي على الشارع السياسي الذي كان هو في حاجة إليه. كما كان يميل سياسياً، كما يؤكد كل الذين تابعوا علاقاته، إلى حزب البورجوازية الوطنية، الحزب الوطني الديمقراطي، حتى قيل إنه كان قد عرض على كامل الجادرجي منصب رئاسة الحكومة قبل الثورة، إلا أن هذا رفض هذا العرض.[12] مدفوعاً بتجربته غير المشجعة مع بكر صدقي في عام 1936. ربما كان قبول الجادرجي لو تحقق سيحل من النزعة الفردية لدى القادة العسكريين ويخفف من حدة الصراعات فيما بينهم، وتدهور العلاقات داخل جبهة الاتحاد الوطني، إلا أن هذا كله لم يحدث بسبب السلبية الشديدة والحذر المفرط الذي عرف به زعيم البورجوازية الوطنية. أما عبد السلام عارف، فإنه كان يمقت الشيوعية ولا يخفي نفوره من الحزب الشيوعي، ولم يتردد في الكشف عن هذا النفور منذ الأيام الأولى للثورة. [13] وحسه المحافظ هو الذي دعاه إلى أن يعدل في صيغة البيان الأول للثورة الذي أعلن فيه نبأ الثورة، فيساوي فيه الرابطة التي تجمع العراق بالدول العربية بالرابطة ما بين العراق والدول الإسلامية علماً بأن أقرب دولتين إسلاميتين تجاوران العراق كانتا من دول حلف بغداد وهما تجاهران بالعداء للثورة و الشعب يطالب بإلغاء الحلف. [14]

والطريقة التي جرى فيها تأليف مجلس السيادة الذي كان يراد به أن يحل محل رئيس الجمهورية، واختيار الوزراء في حكومة الثورة الأولى، عكست هي الأخرى روح الانفراد بالحكم لدى عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. فأعضاء مجلس السيادة الثلاثة، نجيب الربيعي ومحمد مهدي كبه وخالد النقشبندي جاء اختيارهم من جانب الضباط الثلاثة الذين خططوا ونفذوا الثورة في صباح 14 تموز وهم: عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف وعبد اللطيف الدراجي. وكان أعضاء مجلس السيادة قد عينوا في مناصبهم

---

12. المصدر السابق، ص 229.

13. رفض على سبيل المثال أن يستقبل وفدا من السجناء السياسيين في وزارة الداخلية جاء لتهنئته بالثورة والتعبير عن شكر السجناء السياسيين للثورة على إطلاق سراحهم، وكان يتألف من نافع يونس وعبد علوان والمؤلف.

14. انظر ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز في العراق، ص 219.

حتى دون مفاتحتهم بالأمر والاستئناس بآرائهم، وكان اثنان منهم لا يرغبان في ذلك.[15]

ووضع عبد الكريم قاسم بالتشاور مع صاحبيه قائمة بأسماء الوزراء في حكومة الثورة استناداً إلى اطلاعه الشخصي ودون أخذ رأي المعنيين، ذاتهم، وقد لعبت في اختيارهم عوامل الصداقة والقرابة والتقديرات الشخصية. ولم يكن هناك، كما قلنا، برنامج معلن تلتزم به الحكومة أمام الشعب، وصار يسعى أعضاؤها كل من جانبه إلى إدخال ما يحبذه هو والجماعة التي تسانده. واكتشفوا بعد لأي أنهم إذا كانوا يتفقون في بعض القضايا ففي غيرها يختلفون كثيراً. إن افتقار الحكم الجديد إلى رقابة الشعب، أو حتى إلى دائرة أوسع من رقابة الضباط الأحرار الذين ساهموا في التحضير للثورة، أوجد الوضع المناسب لطغيان الخصال الشخصية السلبية لقائدي الثورة على مسيرتها وإلى انفلات الصراع فيما بينهما والتعالي على الشعب وقواه الوطنية، وحكم البلاد بطريقة فردية دكتاتورية بعيدة عما كان ينشده الشعب. وزاد في الآمر سوءاً احتدام الصراع بين القوى الوطنية على النحو الذي سنراه في الفصول القادمة.

---

15. تردد خالد النقشبندي الضابط المتقاعد ومتصرف لواء أربيل عند اندلاع الثورة في قبول المنصب. إذ كان يخشى أن لا تنجح الثورة. وقد أشار عليه عبد الوهاب شاكر، قائد الفرقة الثانية في كركوك، بالعودة إلى أربيل وحذره من ان نوري السعيد لا يزال حيا، وكاد ان يعود لولا أن المناضل الكردي عوني يوسف الذي كان في يومها يرأس إحدى محاكم كركوك قد شجعه على قبول المنصب والتوجه نحو بغداد لهذا الغرض. كذلك كان محمد مهدي كبة، زعيم حزب الاستقلال، مشمئزا من تعيينه عضوا في المجلس المذكور (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ص 32).

14

الحزب الشيوعي العراقي يستقبل الثورة

في مساء العاشر من تموز بلغ الحزب نبأ استعداد الضباط الأحرار للزحف صوب بغداد وإعلان، الثورة ربما عن طريق المقدم وصفي طاهر الذي كلف بمهمة الدلالة أمام اللواء العشرين حالما يقترب من بغداد أو من خلال الضابط الشيوعي في معسكر المنصورية حامد مقصود. وعلى أية حال، فالمؤكد أن عبد الكريم قاسم ذاته أبلغ الحزب الشيوعي، عن طريق؛ رشيد مطلك صديق الجانبين، بموعد التحرك العسكري. ثم عاد واكد ذلك من خلال كمال عمر نظمي، عضو الحزب وممثله في لجنة جبهة الاتحاد الوطني [1] ، وكان قد طلب إليه عبد الكريم قاسم أن يتولى في يوم **13** تموز تبليغ أطراف الجبهة بالأمر.

بادر سكرتير اللجنة المركزية، سلام عادل، وعضو المكتب السياسي جمال الحيدري، إلى إجراء تبليغات عاجلة في **12** تموز إلى أعضاء اللجنة المركزية والكادر الأساسي في بغداد بأن عملاً خطيراً يتطلب دعم الحزب الشيوعي ومؤيديه والجماهير عامة، وطلب من الجميع أن يعمدوا إلى تنظيف بيوتهم ومن يتصل بهم من الوثائق والأدبيات الحزبية واتخاذ إجراءات الصيانة المعهودة، وتبليغ جميع الكوادر في الخطوط الحزبية التي يقودونها بالاستعداد والعمل على تعبئة كل قوى الحزب ووضعها في حالة الاستنفار. وزود جميع الكادر الأساسي بتوجيه خاص بهذا الأمر ودون أن يوقع بتوقيع. وقد وزع هذا التوجيه إلى الكادر الأساسي في جميع منظمات الحزب. وقد توخى التوجيه أن يحصر انتباه أعضاء الحزب ومؤيديه عامة في موقف موحد إزاء القضايا الأساسية التي تواجه البلاد والتأثير على الجماهير

1. بطاطو، الجزء الثالث، ص **113**.

الواسعة التي ستندفع إلى الشارع، ولا شك، للتحرك في الاتجاهات المحددة التي يريدها الحزب، وتجنب الشعارات المتطرفة وغير الواضحة أو تلك التي تبرز الأفراد على حساب الجماهير. ولأهمية هذه الوثيقة التاريخية ندرجها هنا بنصها:

توجيه عام

نظرا للأوضاع السياسية المتأزمة، الداخلية والعربية، ووجود احتمالات تطورها بين آونة وأخرى.. وبغية ضمان وحدة النشاط السياسي لمنظمتنا الحزبية في الظروف الطارئة أو المعقدة نرى من الضروري التأكيد في الوقت الحاضر على أن شعاراتنا الأساسية هي: الخروج من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا والوقوف ضد مبدأ آيزنهاور.

إطلاق الحريات الديمقراطية لجماهير الشعب (حرية التنظيم الحزبي والنقابي وحرية النشر والاجتماع... الخ) وإعلان العفو العام عن المحكومين السياسيين وإطلاق سراحهم، والغاء المراسيم والقوانين الدستورية التي تستهدف ضرب الحركة الوطنية.

اتخاذ التدابير الفعالة لحماية ثرواتنا الوطنية واقتصادنا الوطني والعمل على حل المشاكل المعاشية لجماهير الشعب.

قيام حكومة تنتهج سياسة وطنية عربية مستقلة تدعم نضال الشعب اللبناني وسائر الشعوب العربية وتخدم السلم... وتحول «الاتحاد العربي» إلى اتحاد حقيقي بين العراق والأردن يضمن مصالح شعبنا ويخدم النضال ضد الاستعمار والصهيونية، ومن أجل الوحدة العربية، وإقامة اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة.

ونرى من المناسب التأكيد على؛ (1) ضرورة تجنب إبراز شعارات مبهمة أو متطرفة أو تلك التي تمجد هذا الزعيم أو ذاك من قادة الحركة الوطنية أو العربية على حساب طمس شعاراتنا الأساسية، والتقليل من شأن نضال الجماهير الشعبية والجبهة الوطنية. (2) ضرورة إبداء اليقظة السياسية العالية تجاه مختلف المناورات والمؤامرات، وتجاه نشاط عملاء الاستعمار، والعمل بحزم وبأمانة تامه لسياسة الحزب. واعتبار أن واجبنا الأساسي في كل الظروف هو تعبئة أوسع الجماهير الشعبية ولفها حول الشعارات الصائبة في اللحظة المعنية، وحول الشعارات الكبرى لحركتنا الوطنية الديمقراطية. 12

تموز 1958. [2]

كادت، كما يذكر ثابت حبيب العاني [3] ، عضو اللجنة المركزية للحزب آنذاك والمسؤول آنذاك في الحزب عن تنظيم الخط العسكري، أن تقع الكارثة التي ربما كانت تحول دون قيام الثورة أساساً. ويتلخص الأمر في أن الصدف شاءت أن يلقى القبض على حكمان فارس الربيعي، المرشح للجنة المركزية للحزب، وأحد المسؤولين عن تنظيمات الحزب في المجال العسكري في يوم 12 تموز، فانهار وأدلى باعترافات خطيرة كان من نتائجها أن اعتقل الرئيس فاضل البياتي، أبرز الشيوعيين العسكريين الناشطين في ميدان العمل الحزبي في الجيش، وكذلك حمزة سلمان المحامي، المرشح للجنة المركزية وأحد المسؤولين البارزين في مجال العمل في الجيش، وكان كلاهما قد بلغ بالحدث القادم وكانا يعملان على تبليغ المنظمات العسكرية التي ينشطون فيها بتوجيه الحزب. إلا أنهما صمدا رغم التعذيب الفظ واحتفظا بسر الثورة، وفوتا الفرصة على أجهزة الأمن الملكي لاكتشاف ما كان يدبر حتى انقضى اليومان وانفجرت الثورة. بيد أن اعتقالهما أوقف حركة تبليغات الشيوعيين العسكريين الذين يرتبطون بهما وبالتالي قلل هذا من مساهمة العديدين من الضباط والمراتب، وتحركوا فقط حين استمعوا إلى بيان الثورة من الإذاعة. وقد أسهم الشيوعيون العسكريون، ولاسيما الضباط منهم، بكل ما يملكون من قوة لدعم الثورة، وفي بعض المواقع كان لهم دور متميز وحاسم. ونشار هنا بوجه خاص إلى مساهمة الرئيس سعيد مطر الاستيلاء على معسكر الرشيد واعتقال رفيق عارف، رئيس أركان الجيش، ودور الملازم الأول رشاد سعيد في توفير العتاد للواء العشرين الزاحف إلى بغداد، ومساهمات الرئيس مصطفى عبد الله وستار العبوسي وعبد الرزاق غصيبة في الاستيلاء على قصر الرحاب، ووقوف الرئيس جواد كاظم التعيسي والملازم الأول إحسان البياض والرئيس الأول كاظم عبد الكريم وطارق درويش في وجه تمرد عمر علي في الديوانية. والدور الذي لعبه العقيد إبراهيم الجبوري في تنظيم ميليشيا محلية مسلحة في الناصرية للسيطرة على المدينة، بعد ان تردد العقيد رشيد مصلح في تأييد الثورة، إثر تمرد عمر علي. بين أن مساهمة الحزب الشيوعي في تعبئة وتحريك المظاهرات الجماهيرية يوم الثورة هي الأهم والأكبر.

على الصعيد الرسمي، كان أول عمل قام به الحزب، في ذلك اليوم

---

2. ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص 204.

3. ثابت حبيب العاني. الثقافة الجديدة، العدد 266، تشرين الأول والثاني 1995.

المشهود، البرقية التي بعث بها حسين أحمد الرضي (سلام عادل) سكرتير اللجنة المركزية للحزب، إلى رئيس الوزراء ومجلس السيادة. ففي الصباح الباكر من، يوم 14 تموز وبعد أن استمع إلى البيان الأول وهو يذاع من إذاعة بغداد، ارتدى بدلته لأول مرة، بعد أن ظل يلبس الملابس العربية الشعبية (العباءة والدشداشة والكوفية والعقال) واصطحب الكادر الشيوعي دلي مريوش، واتجه صوب بريد الأعظمية ليرسل من هناك برقية إلى مجلس السيادة ورئيس الوزراء قال فيها:

بغداد – مجلس السيادة للجمهورية العراقية

رئيس مجلس الوزراء السيد عبد الكريم قاسم

نهنئكم من صميم قلوبنا على خطواتكم المباركة التي وضعت نهاية حاسمة لعهد طويل من المآسي والمحن التي قاسى منها شعبنا المجاهد النبيل على يد الاستعمار وأعوان الاستعمار.

إننا نعبر عن تفاؤلنا بأن هذه الخطوة الحاسمة ستكون فاتحة عهد جديد، عهد حرية وتطور عراقنا الحبيب، وتبوؤ شعبنا البطل مركزه في الموكب الظافر، موكب العروبة المتحررة الناهضة المحبة للسلام، وموكب الإنسانية العاملة من أجل تحررها وإلى الأبد من أنيار الاضطهاد والاستعمار.

إن شعبنا العراقي، بعربه وأكراده، سيسجل لكم بفخر جرأتكم وتفانيكم من أجل تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، وهو يحمي ويصون بدمائه الغالية جمهوريته الوطنية الفتية. إنه لعلى ثقة كبرى من قدرته على القيام بهذا الواجب المقدس، ومن مساندة القوى التحررية العربية في جميع ديارها وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة، ومن قوى الحرية والسلام في جميع أنحاء العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي.

وإن اللجنة المركزية لحزبنا الشيوعي العراقي تضع قوى الحزب إلى جانب مؤازرتكم وللدفاع عن جمهوريتنا البطلة.

سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي [4]
14 تموز 1958

---

4. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل – سيرة مناضل، ص 224.

وأردف الحزب الشيوعي برقيته هذه ببيان وجهه إلى الشعب العراقي قيم فيه الثورة وقال إنها «حدث تاريخي جليل جدير بالترحاب العظيم والتأييد الواعي الذي قابلته به جماهير الشعب وقواه الوطنية». وقال إن الشعب «سيحمي جمهوريته الفتية كثمرة عزيزة لنضاله الطويل المرير ضد الاستعمار والرجعية»، وأكد فيه من جديد «عزم الحزب على وضع قواه إلى جانب مؤازرتهم من أجل الدفاع عن جمهوريتنا البطلة وصيانة انتصار الشعب». ونبه الحزب إلى أن قوى الاستعمار وأعوانه ستنشط للتآمر على الجمهورية. وأن الثقة بالشعب ينبغي أن لا تدفع إلى الاستهانة بالاستعمار وعملائه ومؤامراته والغفلة عما يجرى حولنا. وأكد أهمية اليقظة التامة و «اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بإحباط كل مسعى استعماري لنسف انتصاراتنا». ونبه البيان إلى أن العناصر الأساسية في خطة مجابهة تآمر الاستعمار هي الاعتماد على الشعب وتسليحه، وافساح المجال أمام تنظيم الجماهير نفسها والتعبير عن إرادتها، وإعلان سياسة خارجية حازمة بالخروج فورا من ميثاق بغداد وإلغاء الاتفاقيات الاستعمارية، والإسراع بإقامة اتحاد فدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. ودعا البيان إلى إتباع سياسة صارمة تجاه كافة الخونة وعملاء الاستعمار وتطهير جهاز الدولة منهم، وتجنب فتح أية ثغرة بين الشعب وقواه المناضلة وبين السلطة، وإلى إطلاق سراح السجناء السياسيين وإعادة من أسقطت الجنسية عنهم.

ثم خاطب البيان جماهير الشعب، مذكرا إياها بضرورة اليقظة، ودعاها إلى تأليف لجان الدفاع عن الجمهورية وتنظيم فصائل المقاومة، كما فعلت مصر وسوريا أثناء العدوان الثلاثي الغادر على مصر عام 1956، والتهديدات التركية لسوريا عام 1957، ونبه إلى ضرورة الاستفادة في هذا الشأن من تجربة إيران والأردن في تجنب الأخطاء التي ارتكبتها حكومتا مصدق والنابلسي في كلا البلدين. وذكّر البيان بأن الشيوعيين الذين كان لهم شرف الدعوة إلى الجمهورية (ويقصد بها الدعوة التي تعالت في انتفاضة تشرين 1952، والدعوة التي نادى بها ميثاق الحزب في قيادة بهاء الدين نوري – المؤلف) يعاهدون الشعب على شرف النضال مع سائر القوى الوطنية من أجل تحقيق الأهداف التي قامت الجمهورية من أجلها. وإنهم سيمضون، إلى آخر قطرة من دمائهم، لصيانة الجمهورية، ومن أجل

> «اجتثاث آخر بقايا الاستعمار، وتطهير أرض الوطن الحبيب من عملائه، وفي سبيل حياة حرة ديمقراطية كريمة لجماهير العراق، ومن أجل الوحدة العربية والسلم والتقدم».

وبعد ساعات من إعلان الثورة وجه سكرتير اللجنة المركزية باسم المكتب السياسي تعليمات مستعجلة إلى كوادر وأعضاء الحزب جاء فيها:

أيدوا الجمهورية بالبرقيات، أكدوا فيها على الجبهة والاتحاد الفدرالي مع ج ع م،

نظموا المظاهرات،

شكلوا لجان الدفاع عن الجمهورية ومساندة الانقلاب،
اليقظة وعدم زج الرفاق الكوادر والمختفين،
اليقظة.. حافظوا على سرية المنظمات،
اليقظة.. نظموا صلتكم بنا،
تمسكوا بتعليمات الحزب وخطه السياسي،
نظموا الجماهير العمالية والفلاحية.

المكتب السياسي / صباح 14 تموز[5]

في اليوم التالي: 15 تموز 1958، بعث الحزب إلى رئيس الحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم، مذكرة اضافية ضمنها ملاحظاته حول سلوك الثورة في يومها الأول وتوجهات الحكم عامة كما بدت في ساعاتها الاولى. ويبدو أن المذكرة جاءت عن قناعة قادة الحزب بأن -الفراغ السياسي الذي نشأ عن انهيار نظام الحكم الملكي ستعمد القوى السياسية المختلفة على ملئه كل من جانبها بسياساتها الخاصة. ولابد أن البرجوازية الوطنية، ستطرح، كما هي عادتها مع حالات التوتر الشديد في الأوضاع السياسية مفاهيمها المألوفة في الهدوء والسكينة والانتظار وتجنب ما يستفز الدوائر الاستعمارية، والحاجة إلى ضبط حركة الجماهير والحد من اندفاعتها. هل قصد الحزب منها أن يوقف البورجوازية الوطنية عند حدها وهي في أولى خطواتها في توجيه السلطة؟ هل أخذ بالحسبان ردة الفعل لدى عسكريين ما زالوا في نشوة النصر ويتمتعون بمزاج خاص؟ ثم هل كان على دراية بمزاجهم فعلاً، أم كان يريد منها جس نبض هؤلاء؟ على أية حال، دل إرسال المذكرة على سعة النشاط السياسي الذي أقدم عليه الحزب. من جانب مقابل جاء رد السلطة الجديدة في شكل تشديد على منع تحرك الجماهير وفرض منع التجول. ولأهمية هذه المذكرة نطرحها هنا بنصها:

---

5. المصدر السابق. ص 228.

رئيس مجلس الوزراء الزعيم عبد الكريم قاسم

تحية حارة

لا شك أن برقيتنا قد وصلتكم أمس. مرة أخرى نحييكم ونرجو لكم الخير والنجاح في المهمة النبيلة التي أخذتموها على عاتقكم، ولا يسعنا الآن سوى أن نبين بعض ملاحظاتنا العاجلة التي نعتقد بأهميتها في اللحظة الراهنة.

إن الحركة قد سجلت نصرا سريعا حاسما. ومن البديهي أن كسب النصر أسهل من المحافظة عليه وتعزيزه. ولنا ثقة بأن الجرأة والحزم اللذين رافقا النصر ولعبا دورا أساسيا في تحقيقه، ستتوقف عليهما في المستقبل أيضا المحافظة على هذا النصر وتعزيزه.

إن الذي يدعونا الى تأكيد هذه البديهية هو أننا خبرنا كثيرا من الساسة. هو أننا نمر الآن معركتنا وفي ذاكرتنا تجارب مريرة من تاريخ كفاح شعبنا ومن تاريخ شعوب أخرى، فهناك من يسوقنا دائما إلى ما يخدر يقظتنا وعزمنا باسم المحافظة على الهدوء والسكينة وباسم قطع الطريق على (الفوضى) وهم يشعرون. أو لا يشعرون، يريدون أو لا يريدون يسوقون حركتنا إلى مزالق يستغلها الخصم لينفذ إلى صفوفنا محاولا تشتيتها والى مواقعنا محاولا إرغامنا على التخلي عنها.

لنتذكر جيداً أمثلة قريبة إلى ذاكرتنا. لنتذكر ماذا كانت نتائج مثل هذه الدعوة التي صدرت خلال وزارة محمد الصدر عام 1948، والتي أدت الى هجوم انتقامي شامل قام به عملاء الاستعمار على حركتنا الوطنية بمجموعها وذهب ضحية ذلك الهجوم حتى أولئك الذين يدعون إلى الهدوء والسكينة. أو لنتذكر حكومة مصدق التي هي الأخرى حاولت أن لا تستفز الخصم، وبخلت بثقتها على الشعب، وامتنعت عن تسليحه ودعته إلى الهدوء والسكينة، فكانت نتيجة ذلك أنها سقطت تحت ضربة حفنة من السُراق والأوباش. أو لنتذكر مثالا هو أقرب إلينا من هذا، لنتذكر حكومة النابلسي التي هي الأخرى، كما هو معلوم، حاولت أن لا تستفز الخصم وبخلت هي الأخرى بثقتها على الشعب، وامتنعت عن تسليحه وكانت النتيجة المعروفة حفنة من البدو تسقط حكومة وطنية تتمتع بتأييد الغالبية الساحقة من الشعب.

هذه أمثلة من المفيد أن نتذكرها الآن ونحن في نشوة النصر.

قديماً، حيث كانت مصائر بلادنا العربية وسائر بلدان المشرق المستعبد تقرر في لندن وباريس، وفي وزارات المستعمرات، كانت عقليات كثير من الساسة - حتى الوطنيين - تتجه إلى تجنب استفزاز دوائر الاستعمار. إذ أنها كانت تعيش على إرضاء تلك الدوائر، وتدين بوجودها إلى هذه الفئة أو تلك من فئات الاستعمار، وكانت عقليات هؤلاء الساسة تتجه لكبت الشعب خوفا من أن يستفز من بيدهم مصائرهم. ولم تكن الشعوب على ما هي الآن من وعي لصالحها، ومن حرص على الدفاع عنها، ومن استعداد للتضحية في سبيلها. أما اليوم فالوضع يختلف من كل وجوهه. فالاستعمار لم يعد سيد مصيره، بل يرغم على كبت إرادته. وتبوء بالفشل مؤامراته الواحدة بعد الأخرى وتدك من الأساس مصالحه الاستغلالية هنا وهناك. وبالبديهية لم يعد سيد مصائرنا نحن شعوب العرب، شعوب الشرق، لا المستعبد، بل الناهض.

اليوم تنتفي المبررات جميعها التي تحاول تهدئة الاستعمار أو كسب رضاه. فكل حركة وطنية قادرة حتما على الانتصار في ما لو سلكت سبيلا وطنيا واضحا لا لبس فيه ولا غموض. وبهذا السبيل فقط تستطيع أن تعبئ حولها جماهير شعبها الواعي المقدام وتستطيع بهذا السبيل وحده أن تكسب تأييد الرأي العام العالمي ومساندة قوى الحرية فيه، التي هي اليوم كفة راجحة في الميزان الدولي. أما إذا سلكت سبيلا غامضا فسيلتف الشعب حولها باندفاع أقل، وبذلك تتعرض هي نفسها إلى المخاطر، وربما إلى الخذلان، أمام ضغط الاستعمار المستشرس الذي يدافع عن آخر أوتاده في أرضنا.

إننا نعتقد بأن أخذ الملاحظات الواردة بنظر الاعتبار في سبيل صيانة جمهوريتنا الفتية يقتضي:

أولاً - سياسة وطنية واضحة وحازمة. وهذا يستوجب في الظرف الراهن إعلان انسحاب العراق فورا من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقية الثنائية مع بريطانيا، وإعلان الاتحاد الفدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن، وإعادة النظر في علاقات العراق الخارجية على أساس مستقل، وتبادل التمثيل السياسي مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الصديقة والوفية في الملمات.

ثانياً - سياسة تعتمد على الثقة بالشعب وعلى يقظته ووعيه

وطاقاته الخلاقة وهذا يقتضي إطلاق سراح السجناء السياسيين، وتشجيع قيام اللجان الشعبية للدفاع عن الجمهورية وتكوين فصائل المقاومة الشعبية وتسليحها حالاً. ولنا من تجربة إقليمي الجمهورية العربية المتحدة مصر وسوريا، ولبنان وغيرها خير دليل على أهمية وجود مثل هذه الفرق وتسليحها.

ثالثاً – فرض رقابة سريعة وحازمة على مؤسسات شركات النفط والبنوك والموانئ والمخازن والمؤسسات الاقتصادية الكبرى غايتها حماية ثروتنا واقتصادنا الوطني وقطع الطريق على المؤامرات المحتملة. [6]

رابعاً – إن تجربة اليوم الأول من قيام الجمهورية تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير سريعة أيضا في نطاق التوجيه والإذاعة بما يضمن تعبيرها تعبيراً صحيحاً عن أهداف الحركة ومحتواها الوطني الديمقراطي. وتجنب كل ما من شأنه فتح ثغرات في صفوف الشعب. وقد لاحظنا خلال اليوم الأول تجاهلاً صارخا للشعب الكردي وموقفا متعسفا من عشرات ومئات البرقيات التأييدية بسبب من طابعها الوطني الديمقراطي.

إننا نعتقد بالأهمية الكبيرة لتسليم جهاز الدعاية والإذاعة إلى أيد وطنية ديمقراطية تحسن التعبير عن إرادة حركتكم المباركة، وتكشف وجهها الناصع للشعب في العراق والبلدان العربية والعالم أجمع، إلى أيد تستطيع فعلاً أن توجه إلى ما فيه ضمان وحدة شعبنا وتضامنه ورفع اليقظة للوقوف، كرجل واحد، بوجه مؤامرات الاستعمار وأعوان الاستعمار.

وأخيراً نكرر قولنا في برقيتنا التأييدية بأن نضع كامل قوى الحزب وامكانياته لمساندتكم وللدفاع عن جمهوريتنا البطلة.

وتقبلوا تحياتنا القلبية وتمنياتنا لك بالظفر.

اللجنة للحزب الشيوعي العراقي

بغداد 15 تموز 1958

---

6. في 30 تموز شب حريق هائل في مستودعات النفط في الباب الشرقي في بغداد. تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ص 134.

سارعت حكومة الثورة إلى اتخاذ عدد من الإجراءات ذات علاقة بما ورد في مذكرة الحزب. وسواء كانت هذه الإجراءات قد جاءت رداً على المذكرة أو أن الحكومة قد اتخذتها بمبادرة منها، فإن عديداً منها قد تطابق مع ما كان ينشده الحزب، بينما جاء بعضها الآخر مغايرا لما كان يريد.

فقد أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي. وقررت الحكومة الانسحاب من «الاتحاد العربي»، أي الاتحاد مع الأردن. وتألفت لجان لصيانة الجمهورية في دواوين الوزارات ودوائر الدولة والوحدات العسكرية والكليات والمعاهد. واتخذت إجراءات صارمة لحفظ منشآت النفط، وصدر قانون بتشكيل المقاومة الشعبية في 19 تموز، وصدر قانون لتطهير الجهاز الحكومي وآخر لتطهير الجهاز القضائي. واتخذت قرارات حازمة لتخفيض أسعار كثير من الحاجيات التي يحتاجها الشعب كالخبز واللحوم والخضر والفواكه والبنزين وحددت أسعار العديد من وسائل الإنتاج.[7] ولكن في المقابل، اتخذت قرارات لمنع المظاهرات الشعبية، وأعلنت الأحكام العرفية وصدرت الأوامر العسكرية بمنع التجول في 15 تموز. وفرضت الرقابة على المطبوعات والصحف، وألغيت مكاتب التطوع التي أقامها الحزب الشيوعي للمقاومة الشعبية و استعيض عنها بمكاتب حكومية لهذا الغرض.

وبعد أسبوع من الثورة، وتحسبا تجاه نشاط عناصر الأمن التي تربت في أجواء معاداة الشعب ومحاربة حرماته، قدم الحزب الشيوعي العراقي في 20 تموز 1958 مذكرة إلى رئيس الوزراء طالب فيها بإلغاء جهاز الأمن مشيراً إلى:

> «أن عجلة هذا الجهاز قد اعتادت أن تدور باتجاه معين فمن المستحيل جعلها تدور باتجاه معاكس... إن الحل الوحيد هو تصفية هذا الجهاز باعتباره ركنا هاماً من أركان النظام القديم، ولا يمكن للشعب أن يطمئن ما لم ير هذه الدعامة تهدم وتدمر.. والشعب بملايينه العديدة هو القوة الوحيدة القادرة على صيانة مكاسب الثورة وسحق كل نشاط عدواني... وليس القبض على نوري السعيد بهذه السرعة المذهلة إلا بادرة واحدة على قوة الرقابة الشعبية وعمق إخلاص الجماهير».[8]

---

7. انظر في هذا الشأن ما ورد في المصدر السابق، الجزء الأول.

8. زكي خيري وسعاد خيري، ص 269.

إلا أن حكومة الثورة، رغم إقرارها بأن هذا الجهاز كان دعامة يرتكز عليها الاستعمار وركيزة كان يستند إليها النظام الملكي الفاسد لضرب الشعب وقواه الوطنية، وفي كنفه كانت تحاك الدسائس ضد الأحرار العرب في الأقطار العربية الأخرى، وحاكمت على هذا الأساس رموزه في المحكمة العسكرية الخاصة، وحكمت بالإعدام على رئيس هذا الجهاز[9]، إلا أنها احتفظت به بعد إجراء بعض التغييرات الفوقية فيه، لتستخدمه من بعد ضد خصومها على اختلاف اتجاهاتهم السياسية، وفي مقدمتهم الشيوعيون، برغم افتضاح بعض عناصره وحتى ضباطه في التآمر عليها. وهي في هذا سلكت مسلك غالبية البورجوازيات الأخرى التي حملتها الثورات إلى الحكم.

وأردف مذكرته هذه بأخرى في 27 آب 1958 أعرب فيها عن رأيه في الحاجة ألى تطهير جهاز الدولة. وكسر احتكار تسليح الجيش المفروض من الدول الإمبريالية وتسليح الشعب. كذلك دعت المذكرة إلى إطلاق الحريات الديموقراطية مؤكدة أن:

> «دور الأحزاب الوطنية والمنظمات الجماهيرية والصحافة الحرة في تثقيف الشعب وتوعيته وتنظيمه هو السبيل الوحيد لتحويل إرادة الشعب وطاقاته الى قوة جبارة تضمن الانتصار والتقدم».

ورداً على محاولات القوى الرجعية والشركات الأجنبية العاملة في البلاد لإرباك الوضع الاقتصادي، وجه الحزب الشيوعي نداء إلى الجماهير الشعبية في الأول من آب 1958 داعيا إياها إلى اليقظة تجاه التخريبات الاقتصادية. كما دعا الحكومة إلى اتخاذ الإجراءات الحازمة إزاء الذين يتلاعبون بقوت الشعب. ودعا الحكومة إلى فرض سيطرتها على المصارف والشركات التي تتحين الفرص لنشر الفوضى وإرباك الحالة الاقتصادية في البلاد. وقد استجابت جماهير الشعب إلى نداء الحزب هذا، وتضافرت جهود الأعداد الغفيرة من جماهير المدن والأرياف التي استجابت لنداء الحزب لحراسة المنشآت الاقتصادية والمؤسسات العامة.

كان لهذه المذكرات والنداءات من جانب الحزب والزخم الثوري للثورة وتكاتف القوى الوطنية آثارها البعيدة في الحقلين السياسي والاقتصادي في الأيام الأولى للثورة. فقد ألغيت أغلب المراسيم التي أصدرها نوري

---

9. انظر محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة، محاكمة بهجت العطية ورفيق توفيق، الجزء الثامن.

السعيد. وأطلق سراح المعتقلين والسجناء السياسيين. وألغيت قرارات نزع الجنسية عن بعض الوطنيين. وأعُيد من أبُعد منهم إلى خارج الوطن. وأطلقت إلى حدود معينة الحريات العامة والنشاطات الحزبية. وألغيت سيطرة الأمن على سياسة التوظيف التي كان يسير عليها النظام السابق. وأصدر قانون للمقاومة الشعبية. وشرع بسياسة التطهير. وصدر بيان بشأن السياسة النفطية يقوم على المطالبة بعدد من المطالب الوطنية. وشرع قانون للإصلاح الزراعي. وألغي مجلس الإعمار وأعلنت مقاطعة فرنسا اقتصادياً، دعما لنضال الشعب الجزائري، وجرى التحرر من المنطقة الإسترلينية. وقد لعب الوزير الماركسي في الحكومة، إبراهيم كبة، والذي شغل وزارة الاقتصاد، دورا مرموقا في رسم هذه السياسات وفي مساندة مطالبات الحزب ومذكراته.

برغم أن الحزب الشيوعي العراقي لعب دورا كبيراً في النضالات التي مهدت للثورة، كما أسهم، بشكل مباشر، وبأساليب مختلفة، في تحقيقها وضمان النصر والاستقرار لها، وبرغم أنه كان القوة السياسية الفاعلة الأولى في جبهة الاتحاد الوطني، التي كانت السند السياسي للثورة وللحكم الوطني الذي انبثق عنها، برغم هذا كله فقد استبعد عن المشاركة في السلطة دون أن يكون هناك سبب جدي لهذا الموقف سوى نزوع البورجوازية الوطنية على اختلاف فصائلها او الاستئثار بالحكم والتردد في إطلاق طاقات الجماهير والقوى الراديكالية فيها ولاسيما الحزب الشيوعي، جريا على تقاليد البورجوازية في كل مكان، وتقاليد البورجوازية الوطنية في العراق بالذات.

لم يتسبب هذا الموقف غير المبرر سياسياً في نكوص الحزب، عن مساندة الثورة أو فتوره، على الأقل، في دعمها. بل العكس، كان يرى في مهمة صيانة الثورة الوليدة بكل ما يملك من طاقات نضالية وقوة جماهيرية وخبرة سياسية ومعارف عامة هي قضية الساعة في تلك الأيام، وكانت بياناته ومن مذكراته التي أشرنا إليها تنطلق من هذا الالتزام.

لكنه إذ حُرم من المساهمة المباشرة في قيادة السلطة، أسوة بالقوى السياسية الأخرى، فإنه عزم على أن يمد في نفوذه بين الجماهير، ويعمل على تعبئتها في مختلف مواقعها، ويستخدم هذا النفوذ للمساهمة في توجيه الثورة من الأسفل. وكانت خطته في هذا الشأن تقوم على شقين: الأول توسيع القاعدة الحزبية التي تتولى التوجيه، والثاني القاعدة الجماهيرية العريضة في المنظمات الديمقراطية الجماهيرية. وقد جرت العمليتان في آن واحد.

في السنوات الطويلة السابقة ظل الحزب يناضل في ظروف قاسية

بثبات وجرأة ولم يتردد عن بذل أغلى التضحيات، وكان دائما يتقدم الصفوف دفاعا عن حقوق الشعب. فكان طبيعيا، والحال هذه، أن يكسب نفوذا واسعا بين الجماهير، ويحظى باحترامها وتقديرها، ولكن في ظروف قاسية كهذه لم يكن من الهين الانتماء إلى صفوفه. لذلك لم تتسع تنظيمات الحزب لتجاري حدود نفوذه السياسي او قريباً منه. وكما لاحظنا قبلا أن أعضاء ومرشحي كل منطقة بغداد قبيل ثورة 14 تموز لم يتجاوزوا 300 وكان الطموح يومها أن يبلغ عددهم 500.[10] أما بعد الثورة، وبعد أن انكسر السد القمعي الذي يحول دون اندفاع الجماهير صوب الحزب، باتت مهمة توسيع القاعدة الحزبية يسيرة من جانب وخطيرة من جانب آخر. باتت عشرات الألوف تطرق أبوابه، بين من هو راغب حقا في الانضمام إلى هذه المجموعة الخيرة من المناضلين عن إيمان بالقضية التي يناضلون من أجلها، وبين من كان يجارى الموجة العارمة، أو مسترشدا بحاسة الشم الانتهازية بحثا عن المكاسب الشخصية. لكنها كانت بحق مهمة خطيرة حين تطرح على الحزب مهمة فرز وانتقاء من هو أهل لعضوية الحزب والارتقاء بوعيه واستعداده النضالي وتربيته على تقاليد الحزب، وإعداده لخوض المعارك الوطنية والطبقية من بين الآلاف من طالبي العضوية. وكانت العقبة الأساسية التي تعترض سبيل هذه المهمة تكمن في أن من يقوم بعملية الفرز والتطوير هو ذاته في حاجة إلى التطوير، وأن قلة عدد هؤلاء ستغدو معضلة ولا شك.

وكما هو الشأن في حالة دقيقة وواسعة كهذه أن يبرز من يطالب بالتشدد الكبير في وجه المطالبة الواسعة باسم صيانة مستوى الحزب من التدني، ومن يطالب بالمقابل بفتح الأبواب، على مصاريعها أمام كل من يطلب العضوية، باسم الاستفادة من الظروف الثورية لتعزيز قوى الحزب وممارسة الضغط على الحكم من الأسفل، وقبول كل من يعطف عليه ويقرأ أدبياته. وكما يقول الحزب في نشرة داخلية بهذا الشأن. إن هذا الاتجاه «يهدد الحزب بالإغراق وبضياع حدوده، أي إزالة الحد الفاصل بين الجهاز الحزبي المكون من الأعضاء والمرشحين وحدهم، وبين جيشه الاحتياطي المكون من جمهور المؤازرين والأصدقاء».[11] إن جماهير واسعة لم تكن قد مارست الحياة السياسية من قبل تجرفها أجواء الثورة الآن إلى النشاط السياسي، وتتجه أعداد غفيرة منها نحو الحزب الشيوعي بالذات. وكما تقول النشرة الداخلية المشار إليها :

---

11. نشرة داخلية للحزب (أواسط أيلول 1958) بعنوان «لأجل توسيع وتقوية تنظيماتنا الحزبية، لأجل حل مشكلة الكادر»، (انظر كراس: في سبيل استيعاب سياسة الحزب، م 24).

«إن الألوف من الناس، وخصوصا من الفلاحين، أخذوا يرسلون الطلبات والرسائل إلى حزبنا طالبين منه إرسال مرشدين وموجهين ومنظمين ليعلموهم ما يجب عمله. إن لحزبنا نفوذا شعبيا واسعا لا يقاس به نفوذ أي حزب سياسي آخر في البلاد. وهناك مناطق كثيرة، مدنية أو ريفية مغلقة لحزبنا أو تكاد، ليس لأي حزب آخر نفوذ يذكر فيها» .[12]

حررت الثورة عدداً كبيراً من كوادر الحزب وأعضائه الذين كانت السجون والمنافي تطبق عليهم. وعادوا إلى مدنهم... وكان نصيب بغداد منهم كبيراً. وكان عدد منهم يشغل مراكز قيادية في الحزب قبل سجنهم.. كان التحاقهم بالمنظمات الحزبية دعما كبيرا للحزب كان هو في أمس الحاجة إليه. ولكن أغلبهم كان قد انقطع عن النضال الفعلي، الإيجابي، للحزب منذ سنوات طويلة. وكانوا في حاجة إلى التفاعل الحي مع المحيط الاجتماعي الذي انضموا إليه وتفهم الظروف الاجتماعية والسياسية التي باتت تحيط بهم من جديد. ولكي يتيسر للكوادر التي عادت إلى بغداد التعرف على الأوضاع السياسية في بغداد بعد الثورة، وعلى الحياة الحزبية في الظرف الجديد، عقد الحزب اجتماعاً في بغداد بعد قرابة أسبوعين من الثورة في دار أحد رفاق الحزب في الأعظمية (كريم الحكيم) ضم ما يربو على الأربعين رفيقا من هؤلاء ومن كوادر الحزب الآخرين. وقد حضر الاجتماع حسين أحمد الرضي (سلام عادل) في سكرتير اللجنة المركزية، وجمال الحيدري، عضو المكتب السياسي. وقد أعطى سلام عادل في هذا الاجتماع تقييما عاما لطبيعة السلطة التي جاءت بها الثورة، وتعريفا عاما للأوضاع السياسية وتوزيع القوى، ودور الحزب في الأحداث التي تشهدها البلاد، والتناقضات الأساسية بين القوى السياسية. وتحدث باختصار عن حياة الحزب الداخلية، وحاجته إلى القدرات النضالية المتاحة والدور الذي يمكن أن ينهض به الرفاق الذين

12. المصدر السابق، ص 20. ويكتب هاني الفكيكي: «بدأت تتضح لي الرقعة الصغيرة والمحدودة التي يشغلها الحزب [يقصد حزب البعث - المؤلف] في الشارع العراقي. حتى في مدينتي الاعظمية التي كانت دائما معقلا لحزب الاستقلال، وبالتالي متعاطفة للبعث، بدأ الشيوعيون أقوى منا» (أوكار الهزيمة، ويقول في موضع آخر حول اجتماع في وزارة الدفاع حشد (البعث) كثيراً من القوى له «حشدنا ما استطعنا حشده وتوجهنا إلى الوزارة لنجد أن الحزب الشيوعي ملأ ساحتها بجماهيره. فيظهر لنا جليا ذلك التفاوت المخيف بين قدرتهم على الحشد وتخلفنا عنه. صحيح أن ضربات كثيرة كيلت للشيوعيين وأضعفتهم قبل 14 تموز، لكن الانقلاب وما أعقبه من نهوض جماهيري، اكسباهم زخما عظيما وطاقة على التعبئة يندر مثيلها» (أوكار الهزيمة، ص 88).

أطلق سراحهم. وبغية دمجهم أكثر في الحياة الحزبية، وتعريفهم بالميادين التي سيعملون فيها، رتب بعد هذا اجتماعات أخرى للعمال والمثقفين قادها جمال الحيدري وعامر عبد الله، عضوا المكتب السياسي، جرى فيها الحديث بتفصيلات أكثر عن القضايا المختلفة التي تواجه الفئات الاجتماعية، والطرائق التي يتعامل بها الحزب مع مشاكل الجماهير.

وفي أيلول 1958 تألفت لجنة مركزية خاصة بتنظيم الحزب دعيت بلجنة التنظيم المركزي تقرر أن يقودها أحد أعضاء المكتب السياسي. وقد ترأسها في بادئ تشكيلها بهاء الدين نوري الذي ضم إلى المكتب السياسي فور إطلاق سراحه. ثم عهدت قيادتها من بعد إلى عزيز محمد. وقد اتخذت هذه اللجنة قرارا بمنح عضوية الحزب لجميع الذين كانوا مرشحين قبل الثورة ولم تنته بعد فترة ترشيحهم، وآخر حددت بموجبه نسب القبول من العمال والفلاحين بغية تجنب إغراق الحزب بالمثقفين والفئات الوسطية، وقرارا خاصاً بتطوير كادر الحزب. وأقامت اللجنة لهذا الغرض دورات قصيرة واجتماعات مكرسة لأغراض التثقيف وحده، وطورت الإشراف المركزي على المنظمات لأغراض التنظيم وتحسينه. ولتسهيل الاتصالات والحركة داخل المنظمات استخدمت مكاتب أعضاء الحزب من المحامين والأطباء وغيرهم كأشباه مقرات للمنظمات الحزبية لمواصلة العمل اليومي ولعقد الاجتماعات واللقاءات والتثقيف.[13]

وفي الميدان الديمقراطي

وقد حظي العمل الجماهيري باهتمام كبير من جانب الحزب. لقد كانت الجماهير تقبل على التنظيم في أي لون كان ففي ظل النهوض الثوري الفريد الذي جاءت به ثورة 14 تموز كان يفرح الناس أن يلتقوا ببعضهم، وأن يتوحدوا للدفاع عن حقوقهم. وكان الحزب الشيوعي مؤهلاً أكثر من غيره لاستثمار هذا الوضع الجديد، بحكم خبرته الطويلة في هذا الشأن، ولأنه كان يملك منظمات خاصة بالعمل الجماهيري في معظم ميادينه، كانت تعمل سراً ولديها برامجها وأنظمتها الداخلية، وما كان عليها سوى أن تخرج إلى العلن وتقيم مقراتها وتدعو الجماهير إلى الانضمام إليها، وهذا ما حصل فعلا. إذ شرعت منظمات المقاومة الشعبية ونقابات العمال واتحادات الطلبة ورابطة الدفاع عن حقوق المرأة واتحادات الشبيبة الديمقراطية والجمعيات الفلاحية والنقابات المهنية تنشئ مقراتها في بغداد والمدن

13. بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 187.

الاخرى وتنشط لتعبئة الأعضاء.

كانت الحاجة إلى تنظيم وتعزيز الدفاع عن الجمهورية تجاه الأخطار التي راحت تتهددها مع تحركات الإمبرياليين وبلدان حلف بغداد، قد دفعت الحزب الشيوعي إلى التأكيد في بياناته ومذكراته الأولى عن أهمية تسليح الشعب وتأليف فرق المقاومة الشعبية. فقد دعا بيان الحزب في ١٤ تموز ومذكرته إلى رئيس الوزراء في 15 تموز إلى ذلك. ولم يكتف المناشدة وحدها، وإنما عمد إلى فتح مكاتب لتسجيل المتطوعين للمقاومة الشعبية وشرع في تدريبهم. إلا أن هذا النشاط اصطدم بالخلافات التي نشبت بين العسكريين الذين قادوا الثورة. وبدأت تحاك الدسائس ضد المقاومة الشعبية. لذلك أصدر الحاكم العسكري العام أمرا في السابع عشر من تموز يحذر من الاستجابة للتطوع بدعوى أن المبادرة جاءت من طرف واحد من أطراف جبهة الاتحاد الوطني. وفي 20 تموز صدر بيان من الحاكم العسكري يعلن فيه غلق مراكز التطوع. إلا أن الحكومة عادت وأصدرت قانونا للمقاومة الشعبية في الأول من آب 1958، ودعت الشباب إلى التطوع فيها وكان الإقبال عليها كبيراً.[14] وقد وجه الحزب الشيوعي العراقي في 6 آب 1958 نداء إلى الشعب دعاه فيه إلى الانخراط في جيش المقاومة الشعبية وأعلن فيه عن تأييد الحزب القاطع لخطوة الحكومة لتشكيل جيش المقاومة الشعبية، وأنه يضع كل قواه تحت تصرف الجمهورية.

لقد دار حديث كثير حول النشاط الذي مارسته فرق المقاومة الشعبية لاحقا، واختلفت التقييمات بشأنها. وكان لابد أن يظهر هذا التباين في الموقف منها بحكم كونها قد تحولت إلى واحدة من الأدوات التي استخدمت في حسم الخلافات السياسية. ومع أن ما قيل عنها من جانب خصوم الحزب لم يكن دقيقا دائما، ولا يخلو من المبالغة وحتى الافتراء أحياناً، وقد دس عليها أحيانا أخرى، إلا أن المرء لا يمكن أن يعفيها من كثير من التجاوزات التي أقدمت عليها، وبعضها بتشجيع من قيادة السلطة ذاتها أو بعلمها على الأقل.

وتشكلت في دوائر الدولة بتشجيع من الحزب «لجان صيانة الجمهورية» منذ الأيام الأولى للثورة أيضا. ولم تكن مهمات هذه اللجان واضحة تماما. وكما يذكر الدكتور رحيم عجينة فإن هذه اللجان:

> «اقتصر عملها على الرقابة والتصدي للأعمال التخريبية في المؤسسات الحكومية. وظهرت بعض البوادر والأخطار من أن

14. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ص 151.

تتحول هذه اللجان إلى أجهزة أمنية استخباراتية».[15]

بيد أن الإنجاز الأكبر للحزب في حقل العمل الجماهيري الديمقراطي جرى لتعبئة الجماهير وتنظيمها في المنظمات الديمقراطية كنقابات العمال والنقابات المهنية واتحادات الطلبة ورابطة المرأة والجمعيات الفلاحية وغيرها. ومنذ الأيام الأولى للثورة انطلق العمل لتشكيل الهيئات التأسيسية للاتحادات المختلفة ولتعبئة القوى للالتفاف حولها ومساندتها. وما أن أجيزت قانونيا حتى تدفق عشرات الألوف للانضمام إليها من العمال والفلاحين والنساء والطلاب وأصحاب المهن على اختلافهم، حتى لم تعد هناك فئة في المجتمع لم تكوّن اتحادها الخاص. وقد قدر عدد الذين انضموا إلى هذه المنظمات بما يقارب المليون مواطن، وهو رقم كبير بالنسبة إلى نفوس العراق يومذاك إذ لم تزد عن ستة ملايين و 330 ألفا.

وقد شرعت الحكومة لهذه التنظيمات قوانين تحرم تعدديتها. لقد جرى نقاش في الحزب بشأن هذا الأمر. وكان من رأي معظم الحزبيين الذين ناقشوا أمر التعددية في النقابات أن الأخذ بالتعددية سيضعف من وحدة الطبقة العاملة وهو أمر يتنافى ومبادئ اللينينية. لكن الجدل حول التعددية والوحدانية تجاوز العمل النقابي بين العمال ليشمل العمل النقابي المهني عامة وإلى التنظيمات الأخرى أيضا. وقد أظهرت الحياة بعدئذ خطأ الرأي الداعي إلى الوحدانية. فبأسم الوحدانية هذه جرى التجاوز على حقوق الأعضاء المخالفين في الرأي السياسي. وقد استخدمتها الحكومات لاحقا لتجعل منها منظمات حكومية فعلاً تساعد في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع، بل وتحولت إلى أدوات لاضطهاد أعضائها المخالفين.

كلما تقدمت الأيام بالثورة كانت علائم الانقسام تظهر في صفوف القوى الوطنية وفي السلطة ذاتها. فبرغم أن البورجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة هي التي انفردت بالسلطة، واستطاعت أن تبعد عنها ممثلي العمال والفلاحين والكادحين الآخرين، إلا أنها لم تكن موحدة المصالح والأهداف. وكانت تناقضاتها تنمو مع الأيام. وقد لعبت، في هذا الأمر، الأمزجة الخاصة للقادة العسكريين، لاسيما عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف. إلا أن هذه التناقضات لم تنشأ بمعزل عن دسائس القوى الخارجية، لاسيما دسائس الاستعمار والقوى الرجعية التي هزمت في الثورة. إذ شرعت هذه القوى المعادية تعمل بهدوء وتطبخ مشاريعها

---

15. الدكتور رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 59.

على نار هادئة. وإذا كانت في الأيام الأولى تخشى أن تنكشف تحركاتها، فإن قوى اليمين البورجوازي قد وفرت لها الغطاء الضروري الذي يسمح لها بالتحرك. فبطرح مسألة الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة وشروع فصائل القوى القومية بالعمل بلجاجة في هذا الاتجاه وسعيها إلى تجميع أية قوى لتحقيق هذا الهدف، تلقفت العناصر الموالية للاستعمار وعملاؤه، وكل الذين تضررت مصالحهم بالثورة، نداء القوى القومية «يا أعداء الشيوعية اتحدوا»، ولبست جميعها لبوس القوى القومية، ودخلت في صفوفها وراحت ترفع عقيرتها مطالبة بالوحدة الفورية. وكانت هذه القوى تزداد ضراوة ويشتد سعيها من أجل الوحدة الفورية كلما زاد نفوذ الحزب الشيوعي، وتعاظمت الجماهير التي تلتف حوله، وحول المنظمات الديمقراطية التي شرع بتكوينها. وشيئاً فشيئاً، غدت راية محاربة الشيوعية هي الراية التي يلتف حولها القوميون والجماعات المشبوهة التي كانت تلتحق بهم. لن ندخل هنا في بحث موضوع النزاع حول «الوحدة الفورية» و «الاتحاد الفدرالي» وسنكرس له الفصل القادم، لكننا سقنا هذه المقدمة للحديث عن موقف قيادة الحزب الشيوعي من السلطة كما عكسه الاجتماع الموسع للجنة المركزية في أيلول 1958.

موقف الحزب من مسألة السلطة في أيام الثورة الأولى

في الفصل العاشر الذي تحدثنا فيه عن الكونفرنس الثاني للحزب، والذي انعقد في أوائل 1956، أعطينا تلخيصاً للتقرير السياسي للكونفرنس. يهمنا هنا أن نتوقف عند نقطتين هامتين وردتا فيه، لما لهما من علاقة بالقضية الأساسية التي عالجها الاجتماع الموسع لأيلول 1958. إن الحزب أشار في التقرير السياسي للكونفرنس إلى أن أول انتصار كبير سيحرزه الشعب سيلهب طاقة الحماس الشعبي إلى حد كبير. وأن ظروفاً جيدة تتيحها هذه الحكومة لتمكين الشعب من أخذ مصيره بيديه، إلى جانب خيرات العراق وضخامة موارده، وسجية الاندفاع الثوري لدى الشعب العراقي، وقوة جاذبية أفكار التقدم والديمقراطية والاشتراكية في العراق، وميلان ميزان القوى لصالح العمال والفلاحين والمثقفين الوطنيين، يقدم الدليل على أن العراق لن يحتاج إلا إلى القليل من الوقت لكي يسير بخطوات واسعة في طريق الازدهار الاقتصادي والثقافي والاجتماعي ضمن الأسرة العربية المتحالفة، وأن يسير موحدا بقيادة الطبقة العاملة في طريق الانتقال السلمي التدريجي نحو الاشتراكية.[16] وفي موضع تال قال تقرير الكونفرنس

16. راجع الفصل العاشر.

ذاته: «والذي لا ريب فيه أن مثل هذه الحكومة ستحظى بتأييد ومؤازرة حزبنا الذي سيجد بأن من واجبه إسنادها دون أن يشترط اشتراكه فيها ما دامت تسعى بإخلاص وحماس لتنفيذ المهام المطروحة أمامها وتحترم إرادة الشعب. [17]

فلننظر الآن كيف وقف الحزب من هاتين المسألتين بعد أن تحقق انتصار الثورة.

حين اندلعت الثورة كان يقود الحزب حسين أحمد الرضى (سلام عادل)، سكرتير اللجنة المركزية، وجمال الحيدري وعامر عبد الله، وكان الثلاثة يؤلفون المكتب السياسي للجنة المركزية. وكان عامر عبد الله في خارج البلاد يومها ولم يعد إلا في 18 تموز 1958. وإلى جانب هؤلاء الثلاثة، كان هناك أعضاء اللجنة المركزية: صالح دكلة، ومحمد صالح العبلي (وكان يومها يدرس في موسكو) وثابت حبيب العاني، وجورج حنا تلو، ورحيم شريف، وعزيز الشيخ، وهادي هاشم الأعظمي، وعطشان ضيول الإزيرجاوي، وناصر عبود، وصالح الرازقي (وكان هذا معتقلاً). وإلى جانب هؤلاء كان المرشحون إلى اللجنة حسين سلطان وحمزة سلمان وكلاهما كان معتقلاً حين انتصرت الثورة، وحين أطلق سراح السجناء السياسيين (وقد أفرج عنهم بوجبات تواصلت حتى نهاية تموز) ضم بهاء الدين نوري إلى المكتب السياسي، كما ضم عزيز محمد وكريم أحمد الداود وزكي خيري ومحمد حسين أبو العيس وعبد السلام الناصري إلى اللجنة المركزية بعدئذ.

في أوائل أيلول 1958، عقدت اللجنة المركزية اجتماعا اتخذت فيه قرارات تتعلق بتحسين العمل القيادي في الحزب. ولم يصدر عنها ما يوضح طبيعة هذه القرارات، ولكن عرف من بينها موافقة اللجنة المركزية على اقتراح قدمه المكتب السياسي يدعو إلى عقد اجتماع موسع للجنة المركزية. وكان آخر اجتماع موسع قد عقد في أيلول 1956.

قدم سكرتير اللجنة المركزية إلى الاجتماع الموسع تقريرا سياسيا تناول فيه تقييم ثورة 14 تموز وقال إنها:

> «أعظم انتصار حققته حركتنا الوطنية منذ نشوئها» وإنها «ثورة وطنية ديمقراطية موجهة ضد الاستعمار وضد الإقطاع»
> وإنها «جزء من الثورة الوطنية الديمقراطية العربية التي تستهدف إقامة جمهورية عربية اتحادية ديمقراطية شاملة».

---

17. راجع الفصل العاشر.

ويتحدث التقرير عن أساليب الاستعمار والرجعية في مجابهة الثورة ويؤكد، بوجه خاص، على استخدامهم سلاح تفريق القوى الوطنية عموما، وعلى الحزب الشيوعي بوجه خاص. ويعدل المهمات التي تواجه الحركة ويقول إنها صيانة الجمهورية وانسحاب العراق من ميثاق بغداد والاتفاقيات الاستعمارية الأخرى وإطلاق الحريات الديمقراطية، حرية التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي، وحرية النشر والصحافة، واحترام الحقوق القومية للشعب الكردي، والقضاء على الاستغلال شبه الإقطاعي في الريف، ومصادرة أراضي الخونة من الإقطاعيين وكبار الملاكين الذين ثبت ويثبت تعاونهم مع الاستعمار وتآمرهم على البلاد، وتوزيعها، مع الاراضي الاميرية الصرفة والمنهوبة على الفلاحين، وتحديد ملكية الأرض تحديداً يضمن مصالح الفلاحين وصغار الملاكين، وتحسين أوضاع الطبقة العاملة وحمايتها من البطالة، وإلغاء الضرائب غير العادلة، والعمل لتوثيق الروابط مع البلدان العربية المتحررة والعمل لانضمام العراق إلى اتحاد الجمهورية العربية المتحدة واليمن، وأخيراً العمل لتقوية التضامن مع قوى الحرية والسلم في العالم.

أخيرا يصل التقرير إلى النقطة الجوهرية في تحليله وهي مسألة طبيعة السلطة التي أوجدتها ثورة الرابع عشر من تموز ويلاحظ أنها :

> «سلطة بورجوازية وطنية ثورية تمثل مختلف فئات البورجوازية الصغيرة والوسطى والكبيرة. إنها لا تمثل كافة القوى الوطنية».

ومن هنا نجد التناقض بين واقع أن القوى القائدة للحركة الوطنية والمساهمة فيها هي قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية وبين واقع أن القوى التي أخذت بيدها زمام السلطة إثر ثورة 14 تموز هي البورجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية.

إن هذا التناقض هو السبب الرئيسي الذي يؤدى إلى إيجاد وتعميق الخلافات داخل الحركة الوطنية ذاتها بين الأحزاب والفئات الوطنية.

ومن الخطأ اعتبار هذا الوضع – وجود هذا التناقض – أمرا طبيعيا. كما لا يصح الاستسلام له والوقوف مكتوفي الأيدي تجاهه، إنه يمس صميم الاتجاه الوطني الشعبي السليم لجمهوريتنا الفتية. إن بإمكاننا، بالاستناد على تعبئة الجماهير، تخفيف هذا التناقض ومن ثم إزالته إلى حد بعيد. إن مهمة صيانة الجمهورية وضمان تقدمها وقيادتها ليست ملقاة على عاتق الحكومة وحدها، ولا على عاتق البورجوازية وحدها، إنها مهمة كل القوى

الوطنية. فالقوى الوطنية التي تعاونت بالأمس في النضال ضد الحكم الرجعي البائد هي التي يمكن ويجب أن تتعاون اليوم أيضا لأجل صيانة الجمهورية وتطويرها وقيادتها.

إن العائق الرئيسي في طريق معالجة هذا التناقض هو نشاط عملاء الاستعمار المتسترين الذين يقفون لجمهوريتنا بالمرصاد ودعاياتهم المكارثية الفاشية الدنيئة. ومن المؤسف جدا أن تتأثر بعض القوى الوطنية من القوميين اليمينيين، فيقفون موقفا معاديا للديمقراطية والذي سيؤدى دون أدنى شك، في حالة سيادته واستمراره، إلى التأثير على الاستقلال الوطني لبلادنا. ويجرها، بهذا الشكل أو ذاك، وراء عجلة الرجعية والاستعمار».

يعيدنا التقرير هنا إلى الاستنتاجات التي توصل إليها الكونفرنس الثاني. فبينما كان هذا الأخير قد طرح مهمة إسناد الحكومة التي تجيء بها الثورة طالما هي تسعى إلى تحقيق المهمات المطروحة وتحترم إرادة الشعب دون اشتراط مشاركة الحزب الشيوعي فيها، ويكتفي بالضغط والنقد، يطرح الآن الاجتماع الموسع أن هناك تناقضا ومن الخطأ اعتباره أمرا طبيعيا ولا يصح الاستسلام له. إذا كان يفهم من هذا أن يواصل الحزب ضغطه بالأساليب الديمقراطية لتعديل التناقض الذي يشير إليه فالأمر مفهوم والحزب لا يناقض نفسه، ومن حقه أن يمارس ذلك. أما إذا كان الأمر على غير هذا النحو، فالتقريران يناقض أحدهما الآخر. وعلى أية حال، فإننا لن نستبق الأحداث، وسنرجئ إعطاء رأينا في الأمر إلى فصل تالٍ حين تغدو هذه المسألة في جدول العمل، كما سنرى. ومع ذلك، فإن التقرير يشخص بحق أن مهمة صيانة الجمهورية وضمان تقدمها هي مهمة كل القوى الوطنية.

15

الحزب الشيوعي والإصلاح الزراعي

من شاء الاستزادة بشأن قضايا الإصلاح والمسألة الزراعية في العراق عامة، فليرجع إلى كتابنا: (الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق) وقد أصدرناه باسم (نصير سعيد الكاظمي)، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العرب، 1987.

حظيت مسألة الإصلاح الزراعي بانتباه خاص من جانب الحزب. فعدا عن أن المسألة كانت تمس مباشرة ما يزيد عن 65٪ من سكان البلاد في عام 1958، فإنها كانت في واقع الحال عاملا حاسما في تحديد اتجاه تطور حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية عامة. لقد كان الفلاحون يؤلفون القسم الغالب من جيش الثورة الوطنية. وكانت الثورة في الجوهر تعني تحرير هذه الجمهرة الغالبة من السكان مما كانت عليه من بؤس. ومن دون تطوير الزراعة وتحسين حياة الفلاحين كان يعني الإبقاء على محدودية السوق الوطنية، وبالتالي عرقلة نمو الصناعة الوطنية. والإبقاء على التملك الواسع للأرض الزراعية كان معناه الإبقاء على فئة طفيلية ضمت إلى جانب العوائد الإقطاعية عددا من الملاكين الكبار من سكان المدن. وكانت هذه الفئة في الواقع السند الرئيسي للهيمنة الاستعمارية على البلاد. كان الحزب الشيوعي العراقي قد شخّص منذ أيام فهد العوامل التي تحكم على الاقتصاد الوطني بالتخلف، والدور الذي يلعبه استحواذ الملاكين الكبار، لاسيما الشيوخ الإقطاعيين، على الأرض الزراعية، وما يجره تخلف الزراعة والفلاحين، بسبب ذلك، من علل اجتماعية واقتصادية. لذلك جعل القضاء على أسلوب الاستغلال شبه الإقطاعي في الريف واحداً من المهمات الكبرى التي تجابه البلاد بعد الثورة. ففي ميدان المهمات الاقتصادية الأساسية أكدت اللجنة المركزية للحزب في اجتماعها الموسع الذي انعقد في أوائل أيلول

:1958

«القضاء على أسلوب الاستغلال شبه الإقطاعي في الريف، مصادرة أراضي الخونة من الإقطاعيين وكبار الملاكين الذين ثبت ويثبت تعاونهم مع الاستعمار وتآمرهم على البلاد وتوزيعها هي مع الأراضي الأميرية الصرفة أو المنهوبة لحساب الإقطاعيين وعملاء الاستعمار على الفلاحين، وتحديد ملكية الأرض تحديداً يضمن مصالح الفلاحين وصغار الملاكين». [1]

وقد مر بنا في الجزء الأول، وفي الفصول السابقة من هذا الجزء، النضال الذي خاضه الحزب لتثقيف الفلاحين بأهمية العمل في هذا الشأن، وحفزهم إلى خوض معارك متواصلة في مناطق عديدة من البلاد لهذا الغرض. وقد ارتقى وعي الفلاحين وتطورت نضالاتهم وشعاراتهم، وتحولوا تدريجيا من قوة لمساندة النظام الملكي السابق إلى قوة لها وزنها في مساندة الثورة كما لاحظنا في وقوف فلاحي الديوانية في وجه تمرد عمر علي على الثورة. لذلك ما أن اندلعت الثورة وتحقق انتصارها حتى هبّ الفلاحون في كل مكان مطالبين بالأرض، وفي بعض المناطق، كالعمارة، فرّ الشيوخ الإقطاعيون والتجأوا إلى بغداد، ووضع الفلاحون أيديهم على الأرض.

في السابع والعشرين من تموز صدر الدستور المؤقت، وقد تضمن مادتين لهما علاقة بما نتحدث عنه هنا، ونعني بهما المادة 13 التي تقول «الملكية الخاصة مصونة وينظم القانون أداء وظيفتها الاجتماعية ولا تنزع إلا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للقانون». والثانية، المادة 14 والتي تنص على:

أ – «الملكية الزراعية تحدد وتنظم بقانون»

ب – «تبقى حقوق الملكية الزراعية مصونة بموجب القوانين المرعية إلى حين استصدار التشريعات واتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ ها». [2]

---

1. الحزب الشيوعي العراقي، في سبيل استيعاب سياسة الحزب، (كراس داخلي للتثقيف)، بغداد، ص 10.

2. تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج 1، ص 126.

ويشار هنا، على الخصوص، أن من وضع الدستور المؤقت كان لجنة من رجال القانون تألفت من حسين جميل، وحسين محي الدين، وعبد الأمير العكيلي، وأن هذه اللجنة اعتمدت الدستورين المصريين، الدستور المؤقت الذي صدر في شباط 1953، ودستور 23 حزيران 1956. وقد قيل في ذلك إنها اعتمدت التشريعين المصريين للتشابه بين وضع الجمهوريتين بعد الثورة وتشابه حاجات الحكم في أعقابها.[3] أي أن الموقف من الملكية الخاصة أملته إيديولوجيا البورجوازية الوطنية في كلا البلدين والتي تنظر إلى الملكية الخاصة بتقديس خاص وأن «المصلحة العامة» تعني المنفعة التي يقضيها توطيد وتطوير النظام البرجوازي. كما أنها قطعت السبيل على أية مبادرة من جانب الفلاحين لانتزاع الأرض.

إثر صدور الدستور المؤقت، تألفت في 2 آب 1958 لجنة خاصة لوضع قانون للإصلاح الزراعي برئاسة هديب الحاج حمود، وزير الزراعة، ضمت في عضويتها كلاً من طلعت الشيباني وعبد الرزاق الظاهر وفريد الأحمر وعبد الرزاق زبير ومسعود محمد وجوهر دزه يي وخالد تحسين وباقر كاشف الغطاء ويوسف الحاج الياس وأنور الجاف، على أن يكون لطفي الدليمي سكرتيراً لها. وإلى جانب هؤلاء ضمت اللجنة ممثلين عن وزارة المالية والإعمار والعدل والصحة والشؤون الاجتماعية. كذلك ضمت خبيرين من مصر.

عكست اللجنة طبيعة السلطة ذاتها وتكوينتها. فعدد من أعضائها كانوا هم أنفسهم من الملاكين. فهديب الحاج حمود، وهو من الوطني الديمقراطي، كان من رؤساء الحميدات وملا كيها، وكان من بين من شملهم قانون الإصلاح الزراعي.[4] كذلك كان عبد الرزاق الظاهر وطلعت الشيباني ومسعود محمد وجوهر عزيز دزه يي وأنور الجاف من الملاكين أو من عوائد ملا كين.[5] وقد اضطر الوزير، رئيس اللجنة، إلى اختزال عدد أعضاء اللجنة لتسهيل عملها، فصارت تضم ستة أشخاص فقط هم: طلعت الشيباني، ومسعود محمد، وعبد الرزاق الظاهر، وعبد الرزاق زبير، وفريد الأحمر، وجوهر عزيز دزة يي. غدا الإصلاح الزراعي موضع صراع سياسي جدي اتخذ أشكالا عديدة، وامتد أواره من الوزارة إلى القوى السياسية والريف حتى الصحافة، وميادين اجتماعية وإيديولوجية. واصطفت القوى المختلفة فيه بشكل واضح وراء المصالح الطبقية المتباينة للطبقات والفئات الاجتماعية.

---

4. إلى جانب هديب الحاج حمود، كان كل من محمد حديد وبابا علي الشيخ محمود. وكلاهما من وزراء الثورة، من الملاكين الذين شملهم قانون الإصلاح الزراعي وخضعت أراضيهم لا حكامه.

5. تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج 1، ص 230.

وبدأ الصراع منذ تشريع القانون حتى تطبيقه وإلى سنوات تالية. وأظهر أنه كان الميدان الأكثر حسماً في تقرير تطور الثورة والمنحى الذي سيأخذه هذا التطور.

برزت الخلافات أولا حول الموقف من الحد الأعلى المسموح به للملكية الزراعية داخل اللجنة المكلفة بوضع القانون. ثم انتقل هذا الخلاف إلى الحكومة ذاتها. كان الصراع يدور في الجوهر حول منطلقين: أيهما ينبغي أن يوضع في الحسبان أولاً، الحاجة إلى توفير الأرض لأكبر عدد من الفلاحين الذين يفتقرون إلى الأرض كما كان ينادي إبراهيم كبه وعبد الرزاق زبير وفريد الأحمر وثلاثتهم ممن يؤيدون وجهة نظر الحزب الشيوعي، أم توفير الوضع الأنسب لتوسيع وتطوير الاستثمار الرأسمالي في الريف، كما يذهب الآخرون؟ اقترح الوزيران القوميان محمد صديق شنشل وأيده عبد الجبار الجومرد في مجلس الوزراء أن يكون الحد الأعلى (5000) دونم. وكان من رأي هديب الحاج حمود وطلعت الشيباني، أن يكون الحد الأعلى (1000) دونم في الأراضي المروية سيحا و(2000) دونم في الأراضي الديمية- بينما ذهب إبراهيم كبه إلى جعل الحد الأعلى (500) دونم في الاراضي السيحية و (1000) دونم في الاراضي الديمية [6] ، وهذا الحد يزيد قليلا عن ملكية الفلاحين الأغنياء ويقارب ما اقترحه الشيوعيون. فإذا أدخلنا في الحسبان التطور الذي ستقود إليه عملية الإصلاح، فإن الحد الذي اقترحه هديب الحاج حمود، والذي كان يغلُ يومها ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف دينار سنوياً تبعا لنوع المحصول يمكن أن يعطي لأصحابه أضعاف هذا المبلغ بعد إدخال المكائن والأسمدة والطرق الزراعية الحديثة. وهذا ما يستجيب بالطبع إلى تطلعات البورجوازية الوطنية التي ترغب في الاستثمار الرأسمالي في مجال الزراعة. كما أنه يستجيب إلى حاجات التقدم الزراعي بوجه عام- لكنه في الجانب المقابل يقلل من مساحات الأراضي التي تتيسر للتوزيع على الفلاحين المعدمين، وبالتالي سيحرم كثيرا من الفلاحين المعدمين من نيل الأرض، وهكذا تبقى المسألة الفلاحية قائمة. لهذا السبب كان يميل الاقتصاديون المعنيون بحاجات التطور الزراعي من جانب وبحَل المسألة

---

6. يروي محمد حسين ابو العيس أن أحد أعضاء اللجنة التي وضعت مسودة القانون رقم 30، ذكر أن

اللجنة قد توصلت بالإجماع بعد المناقشة أن يكون الحد الأعلى للملكية في الأراضي المروية (500) دونم

وفي الأراضي الديمية (1000) دونم. لكن القانون خرج من مجلس الوزراء وقد تضاعف الحد الأعلى في الحالتين. ومحمد حسني أبو العيس، الثورة الزراعية في العراق، بغداد، دار بغداد، 8-4-1959، ص 22.

الفلاحية بما يستجيب إلى روح الثورة الديمقراطية من جانب آخر إلى الحل الذي اقترحه إبراهيم كبه.[7] إلا أن اتجاه الوسط هو الذي تغلب في النهاية، وكما عبر عبد الكريم قاسم في خطابه يوم صدور القانون:

> «تبين لنا أن جانبا من الأراضي الزراعية إنما يعود إلى عدد كبير من أفراد الطبقة الوسطى. لذلك ستبقى هذه الأراضي لأصحابها ما دامت ضمن الحد الأعلى للملكية الزراعية. أما الملكيات الضخمة، أو ما يسمى بالإقطاعيات الكبيرة فستحدد بنفس الحد الأعلى على أن تستولي الحكومة على ما يزيد عن الحد المذكور بتعويض عادل».[8]

في السابع والعشرين من آب ألغت حكومة الثورة قانون دعاوى العشائر الذي كانت فرضته سلطات الاحتلال البريطانية لخدمة المؤسسة القبلية وهيمنة رؤساء العشائر. وفي 30 أيلول 1958 صدر قانون الإصلاح الزراعي. وبذلك تكون الثورة قد خطت إحدى أهم خطواتها لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وضرب الأساس الذي كان يستند إليه الاستعمار في تحقيق هيمنته على البلاد.

كان الحزب الشيوعي العراقي هو الحزب السياسي الوحيد الذي طرح مشروعا متكاملا بشأن الإصلاح الزراعي. فإثر انتصار الثورة، ألف الحزب لجنة من خبراء الحزب في هذا الشأن برئاسة زكي خيري. وقد توصلت اللجنة بعد مناقشات مستفيضة إلى تصور شامل للمسألة طرح في شكل تقرير قدم إلى لجنة الإصلاح الزراعي في أوائل أيلول 1958 بعنوان: (ملاحظات أولية عن الإصلاح الزراعي المنشود في العراق).

نبّه التقرير الى أن الغالبية العظمى من مساحة الأرض الزراعية في العراق هي ملك الدولة. أو ما يُصطلح عليه بالأراضي الأميرية. وأن الملكية الخاصة المطلقة (والتي تعرف باسم ملك صرف) وأراضي الأوقاف (وهي الملكية الخاصة المقيدة بشروط دينية أو خيرية) لا تزيد عن 10٪ من مجموع مساحة الأراضي. وأن عملية نهب الأراضي قد بدأت مع إدخال نظام الطابو التركي في عام 1869. إلا أنها قد تسارعت مع الاحتلال والانتداب البريطاني لاسيما منذ عام 1922 حين صدر قانون التسوية والقوانين الأخرى التي صدرت قبله بقليل، إن 90٪ من الأراضي لا زالت رقبتها بيد الدولة، أي أنها أراضي الدولة حتى ولو فوضت بالطابو أو منحت باللزمة. إذا

7. انظر محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص 47.

8. تاريخ الوزارات في الجمهوري. ج 1، ص 231.

كان الملاكون على أصنافهم قد تصرفوا بالأرض إما بالإجارة أو بالتجاوز، فإن الفلاحين من جانبهم كانوا يحتفظون بحق التصرف في الأرض التي توارثوها عن المشاعة (الديرة) التي كانت عرفاً سائدا لدى المؤسسات العشائرية، ولم يكن رؤساء القبائل أو العشائر سوى وسطاء بينهم وبين المالك الأعلى، أي الدولة، وجباة لخزينة الدولة لقاء عمولة – وإذا كان نظام الطابو قد جرد الدولة من ملكيتها للأرض فإنه في الجانب المقابل قد جرد الفلاحين من حقوق التصرف بالأرض الموروثة عن الآباء والجدود. وكذا الأمر مع الأراضي الممنوحة باللزمة التي لا تختلف إلا اختلافاً جزئيا.

ثم يناقش التقرير رصيد الدولة من الأرض عند الثورة. ويلاحظ استناداً إلى الإحصاء الزراعي والحيواني لعام 1952 أن مساحة الأراضي الزراعية بلغت 25 مليون دونم، 10٪ منها قاحلة تتخلل الملكيات الزراعية ذاتها و40٪ يزرع منها سنويا، و44٪ يترك بورا. إن 70٪ من الأراضي تدخل في مختلف أصناف الملكية و30٪ لا تزال أميرية صرفه حتى عام 1952.

ويلاحظ أن 1٪ من سكان الريف يستحوذون على ثلاثة ارباع الاراضي. وأن عدد الملاكين الذين يملكون 400 دونم (وهي الحد الأعلى لملكية الفلاح الغني في أقل الأراضي خصوبة) بلغ 7700 مالك حسب الإحصاء الزراعي والحيواني لعام 1952/1953. ثم يستعرض بعدها اوضاع الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً، أو يملكون منها ما هو دون الكفاية لإعالة عوائلهم، ويتوصل إلى أن تحرير الفلاحين يتطلب إلغاء الملكية الكبيرة للأرض.

إن الملاكين الذين يملكون ألف دونم أو أكثر لا يتجاوز عددهم 3619 ملاكاً ونسبتهم إلى مجموع العوائد الريفية لا يزيد عن 0.43٪، أي أقل حتى من نصف الواحد بالمئة. وهم يملكون 68٪، من المساحات الداخلية في الاستثمار الزراعي. وهذا يعني أن تجريد من هم أقل من نصف الواحد بالمئة من سكان الريف من «ملكياتهم» الزراعية وتوزيعها على فلاحيها ذاتهم، يحقق تحرير ثلثي الفلاحين الحاليين من العبودية والاستثمار الإقطاعي. أما إذا جعلنا الحد الأعلى للملكية الزراعية 400 دونم فقط (وهو ما يملكه أكثر من 7732 ملاكا) ووزعنا ما يزيد عنه على الفلاحين مع الأراضي الأميرية الصرفة سنكون قد حررنا ثلاثة أرباع الفلاحين. فإذا أضفنا إلى هؤلاء 15٪ من الفلاحين الذين يملكون الأراضي الصغيرة ويمارسون الزراعة نكون عندئذ قد أنجزنا الإصلاح الزراعي بدرجة أساسية.

ثم يلاحظ التقرير أن عملية نهب واسعة للأراضي الاميرية الصرفة قد حدثت منذ عام 1952 حتى الثورة. وعلى هذا لا ينبغي التقيد بكون

الأرض اميرية صرفة أو ممنوحة باللزمة أو مفوضة بالطابو إلا في حالة دفع التعويض للمالكين وحينئذ يمكن أن تطبق نصوص القوانين الحالية في هذا الشأن.

ويناقش التقرير بعدها بعض المسائل الفنية كالخوف من إجراء الإصلاح الزراعي بسرعة بزعم أنه يدفع إلى هبوط الإنتاج. ويلاحظ هنا أن التملك الواسع للأرض لا يعني أن الزراعة في العراق قد تحولت إلى الإنتاج الكبير، وبالتالي يخشى أن تفقد الزراعة العراقية. مزاياها مع الإصلاح الزراعي. إن الزراعة العراقية ظلت تقوم على الإنتاج في وحدات فلاحية صغيرة ومتخلفة تقوم على أساس استئجار الفلاح الأرض من الملاك بقطع صغيرة وفقا لنظام المحاصصة. أما بالنسبة إلى المضخة الزراعية فيمكن التوصل إلى تسوية مع الفلاحين الذين توزع لهم الأرض لقاء أجور يدفعونها. ويشدد على ضرورة توفر القناعة لدى الفلاحين في تنظيم الجمعيات التعاونية، وتجنب أخطاء الزراعة التعاونية في البلدان الاشتراكية، وتجنب توزيع الأرض على أساس الملكية المشاعة للتعاونية. ويبدي رأيه في العلاقات الزراعية في الأراضي التي يجري الاستيلاء عليها وثم توزع من بعد، أو في الأراضي التي لم يتم الاستيلاء عليها بعد رغم إعلان خضوعها للاستيلاء، ويقترح حدوداً منصفة للجانبين لبدل الملاكية ولضخ المياه. وفي لواء العمارة طالب بإلغاء جميع عقود الإيجار للملتزمين الأولين والثانويين الذين يؤلفون العوائل الإقطاعية وتأجير الأراضي للفلاحين الذين يزرعونها مباشرة حتى يتم توزيعها.[9]

رغم أن القانون رقم 30 لم يُلّب مطالب الحزب الشيوعي في جوانب عديدة، لاسيما في مسألة الحد الأعلى للملكية، إذ رفعها من 400 دونم كما أراد الحزب الشيوعي إلى 1000 دونم و2000 دونم تبعا لكونها مروية سيحاً أو ديمية، فإن الحزب اعتبره مساومة يمكن القبول بها في ظل الأوضاع التي نشأت بعد الثورة، واحتدام الصراعات الداخلية والتأليب الخارجي المستمر. وعده «خطوة تقدمية في مجمله».[10] في التطبيق تكشفت الثغرات المخُلة في القانون رقم 30 والتي أريد بها تطمين مصلحة الملاكين الكبار، لا الفلاحين وأضافت إلى الصعوبات الموضوعية صعوبات إضافية. فعدم التمييز بين الملاكين العشائريين، أي ممن يدعون بالإقطاعيين، والملاكين الكبار في المدن، ألحق الضرر بالإنتاج الزراعي، كما ساعد في عرقلة تنفيذ القانون. لقد هجر كثير من هؤلاء الإقطاعيين الريف وتركوا الإنتاج سائبا في

9. الحزب الشيوعي العراقي: ملاحظات أولية عن الإصلاح الزراعي المنشود في العراق ، أوائل أيلول 1958.

أراضيهم، سواء في تلك التي أعلن خضوعها للإصلاح الزراعي أو في تلك التي جُنبّت • (خصصت) لهم بموجب القانون، إضافة إلى أنهم ما كانوا يقدمون، في الأساس، خدمة حقيقية للإنتاج. وقد ظهر أن القانون لم يراع أساسا مشكلة صيانة الإنتاج الزراعي أثناء عملية الاستيلاء وخلال الفترة التي عرفت بمرحلة الإدارة المؤقتة، أي بين المباشرة بالاستيلاء والبدء في التوزيع الفعلي. ولقد ظهر أن الأغلبية الساحقة من خرائط المسح (الكاداسترو) أو خرائط التسوية، أي خرائط كل ما تمت تسويته ما بين 1934 و 1950 تقريبا كانت قديمة غير صالحة لأغراض الاستيلاء. إلا أن أخطر ما واجه الإصلاح الزراعي كانت المقاومة الضارية التي أبداها الملاكون الكبار والمساندة التي لقيتها هذه المقاومة من بعض عناصر الحكم.

ويعطينا الدكتور إبراهيم كبّه، الذي قاد عملية الإصلاح الزراعي في بدايتها ولبضعة أشهر، بصفته وزيرا للإصلاح الزراعي، نماذج من العراقيل التي وضعت أمام الإصلاح الزراعي في دفاعه الشهير في المحاكمة التي أجريت له عام 1964، وفي مقدمتها يشير إلى النشاط المعرقل للإقطاع وبعض الأوساط اليمينية. فقد عملت هذه الأوساط على شلّ جهاز الإصلاح الزراعي بتقديم شكاوى مفتعلة ومضايقه خيرة الموظفين واتصال الإقطاعيين بعبد الكريم قاسم مباشرة في جميع شؤون الإصلاح، وتهجير الفلاحين برغم البيانات الرسمية التي كانت تمنع ذلك، والاعتداء على حصصهم خلاف النسب القانونية، والحجز على حاصلاتهم خلاف القانون، مما اضطر الوزارة إلى تعديل القانون للحيلولة دون ذلك، كذلك بتخريب أدوات الإنتاج، وإقامة دعوى مفتعلة على الفلاحين، خاصة بدعوى الديون القديمة، والتدخل؛ للسيطرة على انتخاب جمعيات الفلاحين، ومحاربة المزارع الحكومية، ومحاولة العمل لسحب الاختصاص القضائي و جعله إداريا في قضايا الإصلاح. [11]

كذلك شنت الصحافة اليمينية وصحافة البورجوازية الوطنية حملة ضارية ضد وزارة الإصلاح الزراعي، معتبرة إياها وزارة شيوعية لحرصها على التمسك بأحكام القانون ومراعاة مصالح الفلاحين، وعلى اتحاد الجمعيات الفلاحية، وحملت الصحافة القومية بشدة على الإصلاح الزراعي وعلى الشيوعيين، متهمة إياهم بانخفاض الإنتاج، برغم أن هذا الهبوط كان جزئيا (10٪ في حقول القمح و 25٪ في مزارع الشعير) وكان أمرا لا يثير الدهشة في تلك الأجواء المضطربة. ولكن المهم هنا أن هذا الانخفاض في الإنتاج قد جرى في الأراضي التي تقع خارج مناطق الإصلاح الزراعي وتلك التي لم يهيمن

11. إبراهيم كبه، هذا هو طريق 14 تموز، دار الطليعة، بيروت، ص 96 .

عليها الإصلاح الزراعي بعد رغم إعلان شمولها، وتؤلف جميعها أربعة أضعاف الأراضي التي خضعت للإصلاح الزراعي. كذلك لم تراع التهمة الموجهة الأوضاع المناخية والتي هي مألوفة وكثيراً ما تؤدي إلى هبوط الإنتاج في الزراعة العراقية المتخلفة.

منذ كانون الثاني 1959 بدأت تتدفق مذكرات الفلاحين التي تطالب بالإسراع بإجازة الجمعيات الفلاحية والاتحاد العام للجمعيات الفلاحية. وكان هذا النشاط يتعالى حيثما كان للحزب الشيوعي العراقي ركائز قوية بين الفلاحين. ومن بين هذه المذكرات مذكرة قدمها فلاحو العمارة حملت حوالي 70 ألف توقيع. وفي السادس والعشرين من شباط 1959 عممت لجنة التنظيم المركزية في الحزب رسالة خاصة إلى اللجان المحلية في الألوية ضمنتها توصياتها بشأن تأسيس الجمعيات الفلاحية. وأكدت الرسالة تأسيس ما لا يزيد عن ثلاث جمعيات في الناحية الواحدة على أن تؤسس لها فروعا في القرى. كذلك جرى التأكيد أيضا على ضرورة العناية باختيار قيادات هذه الجمعيات من العناصر المخلصة لمصالح الفلاحين، لاسيما من بين فقراء الفلاحين. ولكن بدون أن يخطر ببال لجنة التنظيم المركزية أن تستغل هذا الأمر لتعلم الفلاحين الطرائق الديمقراطية في اختيار قياداتهم، فتحثهم على انتخاب من يرون هم أنهم الأجدر بقيادة الجمعيات.

أجاز قانون الإصلاح الزراعي رقم 30 لسنة 1958 تأسيس الجمعيات الفلاحية، وأناط بها مهمات أساسية في عملية تطبيق القانون في الأراضي الخاضعة للإصلاح الزراعي والأراضي المجنبة للملاكين. وقد نشط الحزب، كما رأينا، لتنظيم الفلاحين. وجاء هذا النشاط منسجما مع تصاعد المزاج الثوري في البلاد، وتعاظم الإقبال على الانتظام في المنظمات الديمقراطية.

وحيثما كانت للحزب ركائز قوية بين الفلاحين وفي القرى، جاءت حملة تأليف الجمعيات سريعة ومنظمة. وقد نشطت في تأليفها العناصر الشيوعية المتعلمة في الريف من معلمين وموظفين صحيين وغيرهم، وكوادر الحزب في المناطق. وكانت باكورة هذا النشاط في لواء العمارة. فمنذ الأسابيع الأولى للثورة بادرت لجنة الحزب المحلية في اللواء، بعد أن هرب الشيوخ الإقطاعيون من مناطق آل إزيرج في (الميمونة)، إلى عقد اجتماع فلاحي ضم خمسة وعشرين فلاحا من رفاق الحزب وأصدقائه القدماء في المنطقة ومشاركة بعض كوادر الحزب في اللواء بينهم عبد علوان وخيري يوسف الحيدر لتدارس خطة العمل وتوزيع الأراضي، والمشكلات والمهمات التي تتعلق به وذلك قبل وصول لجان الإصلاح الزراعي إلى المنطقة. وراحت منظمات الحزب تعقد الاجتماعات في اللواء لتعبئة الفلاحين وتوعيتهم

بمهمات تطبيق القانون. وانعقد اجتماع جماهيري في الملعب الرياضي في مدينة العمارة، دعت إليه منظمة الحزب في اللواء، وحضرته جموع كبيرة من فلاحي اللواء، وقد تحدث فيه محمد حسين أبو العيس، عضو المكتب السياسي للحزب، عن الدور الذي ينبغي أن ينهض به الفلاحون لتحقيق الإصلاح الزراعي. وقد ارتبط هذا النشاط بالسعي الذي بذلته منظمات الحزب هناك لتحشيد الجماهير الفلاحية في عامة اللواء، لمجابهة التهديدات التي نجمت عن تحشيدات القوات الإيرانية ضد الثورة في العراق. وكان يقود النشاط قائد الفلاحين في الكحلاء صاحب الملا خصاف وقد ظل هذا الفلاح الشيوعي الجريء يقود حملة الاستنكار ضد هذه التحشيدات برغم تهديدات الإقطاعيين حتى استشهد في كمين نصبته له القوى المعادية للثورة، بتحريض من الإقطاعي محمد العريبي. وقد أثار استشهاده حركة احتجاج عارمة في ريف العمارة تغنى بها الشاعر مظفر النواب في قصيدته المعروفة التي يقول فيها:

صويحب من يموت المنجل يداعي   دم صويحب يوج نار لا تفرح يا الكطاعي

وتحت ضغط الأخطار والمؤامرات التي باتت تهدد الحكم في ربيع 1959، اضطر عبد الكريم قاسم إلى الاستجابة لمطالبة الفلاحين بعقد مؤتمرهم العام وإصدار قانون الجمعيات الفلاحية. وفي 15 نيسان 1959 انعقد المؤتمر الأول للفلاحين، الذي كان إقرارا عمليا من جانب السلطة بشرعية الجمعيات الفلاحية واتحادها العام. وقد اتخذ المؤتمر عددا من القرارات التي دعت إلى إيداع مهمة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي إلى الفلاحين ذاتهم، وإلى مشاركتهم في لجان الاستيلاء على الأراضي. ودعت القرارات إلى أن يعهد إلى الجمعيات بمهمات توزيع الأراضي على الفلاحين، ومهمة الإدارة المؤقتة في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، ولم تتوفر بعد إمكانية توزيعها على الفلاحين، وإلى وساطتها في قضايا التسليف وتزويد الفلاحين بالبذور والآلات وغيرها. ودعا المؤتمر في أحد قراراته إلى تسليح الفلاحين للدفاع عن الجمهورية. وكان يرأس المؤتمر كاظم فرهود، أحد كوادر الحزب الشيوعي، وقد اختاره الحزب الشيوعي ليرأس الهيئة المؤسسة للاتحاد العام للفلاحين، و ليصبح رئيسا له من بعد. وكاظم فرهود، أبو قاعدة، من شيوعي الديوانية القدماء، ولد لعائلة فلاحية فقيرة. عمل فلاحاً في شبابه، ولكن اضطهاد الملاكين اضطره للبحث عن ميدان آخر للعمل، فعمل كفراش في أحد مستوصفات الديوانية في إحدى قرى الديوانية وتدرب فيه ليصبح مضمدا، وهناك أصبح شيوعيا ثم كادرا

للحزب وأمضى بضع سنوات في سجن، نقرة السلمان. وقد وجه للحزب نقداً شديداً لاختياره، وهو الذي لم يعد فلاحاً كرئيس للهيئة المؤسسة. لاتحاد الجمعيات الفلاحية وكرئيس له بعدئذ. وكان الحزب في غنى عن هذا النقد لو كان قد هيأ كادرا فلاحياً ألصق بحياة الفلاحين، وعديد منهم كان في لواء العمارة وغيرها، برغم أن كاظم فرهود لم يكن غريبا على الوسط الفلاحي.

في 9 أيار 1959 صدر القانون رقم 78 الخاص بالجمعيات الفلاحية، وتتلخص أغراضه بالمساهمة في صيانة الجمهورية ونظامها الديمقراطي والدفاع عن مصالح الفلاحين ورفع مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية. وتندرج مستويات الجمعيات الفلاحية من الجمعيات الفلاحية على مستوى الناحية إلى مستوى القضاء فاللواء وأخيرا الاتحاد للجمعيات الفلاحية. وتديره لجنة تنفيذية، وقد منح القانون اللجنة التنفيذية للاتحاد العام حق إجازة الجمعيات الفلاحية، وزودها بالصلاحيات لرفض أي طلب إذا لم يستوف الشروط المنصوص عليها في القانون العام لعموم البلاد. ونصّ القانون على أن يعقد الاتحاد مؤتمرا سنويا.

انبثقت الجمعيات الفلاحية في كل مكان في الريف. وكانت عونا حقيقيا في تنفيذ الإصلاح الزراعي. وكانت في بادئ الأمر تؤلف تحالفا غير مدون بين الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي في بعض المناطق. لقد بررت الجمعيات الفلاحية التي قادها الشيوعيون الثقة التي منحت لها. وكما يقول مدير عام المكائن الزراعية آنذاك، المهندس عبد الجبار عوض:

> «إن جميع موظفي الإصلاح الزراعي الذين عملوا في الريف لمسوا بصورة لا تقبل الجدل مدى أهمية الجمعيات الفلاحية، التي بدونها ما كان يمكن إنجاز ما تحقق من تطبيق القانون. لقد سارت أعمالنا بهدوء ونظام وسرعة حيثما كانت الجمعيات الفلاحية قائمة، منظمة، ولاقينا المشاكل والصعوبات والتأخير وتعذر علينا تحصيل المعلومات الصحيحة حيثما لم توجد الجمعيات الفلاحية، أو كانت هناك جمعيات لا تمثل الفلاحين بل مؤلفة من عملاء الإقطاع والسراكيل والمختارين. ولدى أمثلة واقعية على ذلك شاهدتها أثناء تجوالي في الشمال والجنوب». [12]

تألفت قرابة أربعة آلاف جمعية فلاحية بموجب القانون في أراضي

12. عبد الجبار عوض، مجلة المثقف، العدد 10 . السنة الثانية، تموز 1959.

الإصلاح الزراعي وفي الأراضي غير الخاضعة للإصلاح الزراعي. وكان هذا العدد يقل في الواقع كثيرا عن العدد الأمثل للجمعيات الفلاحية التي ينبغي أن تؤسس في الريف، والذي قدره الاختصاصيون بما يتراوح ما بين عشرة آلاف و خمسة عشر ألفا جمعية. بالإضافة إلى أن أكثر الجمعيات المؤلفة كانت خارج الأراضي التي شملها قانون الإصلاح الزراعي.[13]

إن نقطة الضعف الأساسية في قانون الجمعيات الفلاحية التي أغفلها الحزب الشيوعي العراقي ولم يسع إلى تنبيه الحكومة لتداركها، هي أن القانون لم ينتبه إلى التباين في أغراض الجمعيات الفلاحية في المناطق الخاضعة للإصلاح الزراعي، وتلك التي في المناطق غير المشمولة بالإصلاح الزراعي. إن الجمعيات في القطاع الأول كانت تتألف أساساً من فلاحين فقراء ومتوسطين كانوا محرومين من الأرض كلياً أو جزئياً وأصبحوا الآن بعد الإصلاح الزراعي من مالكي الأرض أو من المتعاقدين عليها مع الدولة. وكانت، مهمات الجمعية الأولى هنا، بعد أن يتأمن الاستيلاء على الأرض أو توزيعها إن أمكن تنحصر في عملية تنظيم الإنتاج وتحسينه. على هذا النحو كانوا ذوي مصلحة مشتركة ومتماثلة. بينما لا تزال تتباين مصالح الفلاحين في الأراضي المجنبة للملاكين ومن يملك الأراضي الصغيرة. فبين هؤلاء الفلاح الفقير الذي لم يحصل بعد على وحدة من الأرض، والفلاح المتوسط، وكلاهما إما يعمل أو يتحاصص مع الملاك الكبير. كما بينهم الفلاح الغني الذي يستأجر فلاحاً أو أكثر لمساعدته والملاك الصغير. وفيهم من لا يزال يرتبط بالملاك الكبير ومن في خدمته.

وكانت مشاكلهم تدور في الأساس حول علاقاتهم ببعضهم، أي حول شروط الإنتاج وتوزيع الحاصل طبقا لهذه الشروط، وهي ما تعرف بالعلاقات الزراعية. وكان ما يهم كل واحد منهم أن يحصل على أكبر قدر من المحصول. في هذه الحالة لا تعود الجمعية موحدة المصالح، وتغدو ميدانا حقيقيا للصراع يستهدف الاستيلاء عليها وتوجيه نشاطها بما يخدم مصالحه. وهنا كان على الحزب الشيوعي أن يتوصل إلى السياسات التي تضمن التحالف الطبقي المناسب للظروف التي كانت تمر بها الثورة، وهو ما لم يحصل دائما بشكل صائب.

لا يمكن، بالطبع، في غمرة الحماسة الكبيرة التي كانت تلّف الريف، وضعف الوعي السياسي العام الذي كان يسود الفلاحين، والدسائس التي كان يحيكها الإقطاعيون لعرقلة مسيرة الإصلاح الزراعي، والتوسع الكبير

---

13. محمد سلمان حسن، مصدر سابق، ص 39 .

الذي حدث في عضوية الحزب الشيوعي في الريف، أن نبرّئ منظمات الحزب الشيوعي من التجاوزات هنا أو هناك، والريف يعج بالمشاكل العويصة. إلا أن ما حدث من تصادم في المصالح بين الحزبين، الشيوعي والوطني الديمقراطي من جهة والانعكاسات الضارة للارتداد في سياسة الحكم تجاه الإصلاح الزراعي وتجاه العلاقة مع الحزب الشيوعي، والتحركات والدسائس الإقطاعية، لم يكن في صالح الحزبين والطبقات والفئات الاجتماعية التي يمثلانها. كما لم تكن في صالح الفلاحين. وكان على الحزبين أن ينتبها إلى هذا الأمر ويتداركا المشاكل بالتعاون فيما بينهما بغية قطع خط التدخل أمام القوى المناوئة للمسيرة الديمقراطية في الريف وفي البلاد عامة.

تحرك الإقطاعيون لعرقلة الإصلاح الزراعي منذ أسابيعه الأولى. واتخذ هذا أشكالاً وطرائق عديدة، وبوجه عام وقفوا إلى جانب القوى المعادية للخط الديمقراطي في مسيرة الثورة. واصطفوا إلى جانب اليمين القومي. ودفعوا بأبنائهم المتعلمين إلى الالتحاق بقوى اليمين القومي، لاسيما البعث. ولم يترددوا في دعم عمليات التآمر على الجمهورية. وقد بان هذا واضحا في مشاركة الإقطاعي عبد الرضا عبد الكاظم الحاج سكر، من رؤساء الفتلة في مؤامرة رشيد عالي الكيلاني التي افتضح أمرها في كانون الأول ١٩٥٨. وفي مشاركة أحمد عجيل الياور وآل الفرحان وأغوات باب البيض ورؤساء العشائر في عقرة في تمرد الشواف.

ومنذ ربيع 1959 زاد شيوخ العشائر الإقطاعيون من نشاطهم المعادي للفلاحين وجمعياتهم، يعاونهم في هذا رؤساء الوحدات الإدارية. ويذكر تقرير للقنصل البريطاني في البصرة الذي كان على علاقة وثيقة ببعض شيوخ (المدينة) قرب القرنة، أن الشيخ دهام الوادي والشيخ خلف الثامر والشيخ حمود الحمد، النائب السابق في العهد الملكي، والشيخ جبار عبد العزيز، كانوا يعتدون على الفلاحين، ويمنعون أولادهم من الذهاب إلى المدارس، ومن المشاركة في الاحتفالات التي تدعو لإسناد الجمهورية، كما منعوا إقامة الجمعيات الفلاحية وقطعوا الماء عن أراضي الفلاحين، وراحوا يسلمون أنفسهم وأتباعهم.[14] وارتباطا بالنشاط المعادي للحركة الفلاحية الثورية، سعت بعض العناصر من رؤساء العشائر الإقطاعيين في الفرات الأوسط إلى استحصال فتوى دينية لتحريم العمل الشيوعي والانتماء إلى الحزب الشيوعي لاستخدامها سلاحا في وجه الفلاحين الثوريين، مستغلة، في هذا الشأن، تمسك الفلاحين بموروثهم الاجتماعي. وقد جاء هذا التحرك

---

14. من تقرير القنصلية في البصرة في 9 أيار 1959 (عن تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج 1، ص 232).

من جانب الإقطاعيين، بتوافق مع استقطاب شديد شهدته مدينة النجف في العام الأول للثورة. في ذلك العام عمّ النجف وكربلاء مزاج ثوري عالٍ ولم يكن هذا الأمر غريبا على النجف. فقد كان الشيوعيون ينشطون في المدينة منذ زمن بعيد، حين كان علي الشبيبي وعبد الحسين فرج الله ينشطان في بداية الثلاثينات للدعوة إلى الشيوعية. ولم يكن مصادفة أن يبرز من بين أبناء النجف بعض قادة الحزب الشيوعي كحسين محمد الشبيبي. عضو المكتب السياسي للحزب في الأربعينات وحسين أحمد الرضي، سكرتير الحزب قبل وبعد ثورة 14 تموز. وقد انضم كثير من شباب النجف وكربلاء إلى الحزب الشيوعي، وكانت منظمة الحزب في النجف على رأس الجماهير التي انتفضت في حكم نوري السعيد، عام 1956، انتصارا إلى الشعب المصري الذي كان يرد على العدوان الثلاثي.

ومنذ أن شرع عبد الكريم قاسم في مخاصمة الحزب الشيوعي في منتصف 1959 نشطت القوى القومية والرجعية لتجميع قواها في استقطاب مضاد. وكان لهذا أثره في مواقف رجال الدين في المدينة. فقد وقف بعضهم أمثال السيد حسين الحمامي والشيخ علي كاشف الغطاء وآخرون إلى جانب الصف الديمقراطي، بينما ناصر السيد محسن الحكيم وآخرون القوى القومية.

في هذه الأجواء جاء تحرك رؤساء العشائر، واستغلوا، لهذا الغرض، علاقة السيد محمد رضا الحكيم، ابن السيد محسن الحكيم، بالبعث. وقد استجاب السيد محسن الحكيم لطلب هؤلاء، وأصدر فتواه المعروفة في 17 شعبان 1379 هـ (خريف 1959) والتي قال فيها!

«بسم الله الرحمن الرحيم، لا يجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي، فإن ذلك كفر وإلحاد أو ترويج للكفر والإلحاد، أعاذكم الله وجميع المسلمين عن ذلك، وزادكم ايمانا وتسليما، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وقد هللت لهذه الفتوى كل القوى القومية والرجعية، وبالمقابل، لم تلق الفتوى ارتياحا لدى الجماهير الشعبية في البلاد، وحتى لدى بعض الأوساط الدينية. فقد عارضها الشيخ محمد الشبيبي في النجف، وعلماء الدين من آل الماشطة في الحلة. وفي البصرة امتنع السيد سعيد الحكيم، وكيل السيد محسن الحكيم، عن إذاعة الفتوى، إذ خشي من ردة فعل الجماهير العمالية الواسعة في المدينة الموالية للحزب الشيوعي. وعارضها، في بغداد، رجل الدين عبد الجبار الأعظمي، أحد أعضاء هيئة الإفتاء السني. وجدير بالذكر هنا أن عديداً من آل الحكيم كانوا أو ما يزالون شيوعيين معروفين أو ذوي علاقة

بالحزب الشيوعي أمثال السيد ضياء الحكيم، والسيد محمد الحكيم، الذي كان سجينا مع فهد وصديقا شخصيا له، والسيد حسين الحكيم، عضو لجنة أنصار السلام في النجف، والسيد صاحب الحكيم، وكان عضوا في اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في النجف، والسيد عبد الرزاق الحكيم. وسنرى، لاحقا، كيف استغل البعثيون بعد انقلابهم في شباط 1963، هذه الفتوى أبشع استغلال.[15]

صراع في الريف

ومنذ أن شرع عبد الكريم قاسم في صيف 1959 في مجافاة الحزب الشيوعي واليسار الديمقراطي شرع في التضييق على نشاط الشيوعيين بين الفلاحين، ولجأ في هذا إلى تشجيع منافسيهم في انتزاع قيادة الحركة الفلاحية. فشجع عراك الزكم، الفلاح الغني من أرياف بغداد، والعضو في الحزب الوطني الديمقراطي، ونائب رئيس الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، في تكوين هيئة مؤسسة غير قانونية لمنافسة الاتحاد العام في إجازة الجمعيات الفلاحية، وتكوين حركة فلاحية منافسة لتلك التي يقودها الحزب الشيوعي. وبعد ثلاثة أشهر ونصف من إصدار قانون الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية الذي يخوله أمر إجازة الجمعيات الفلاحية، أصدر عبد الكريم قاسم القانون رقم 139 لسنة 1959، والذي يعطي حق إجازة الجمعيات إلى أجهزة الإدارة الحكومية المحلية. وطالب حتى الجمعيات المجازة سابقا باستحصال إجازتها من جديد من الأجهزة الحكومية التي تربت في خدمة الملاكين. وراحت هذه الأجهزة تتعامل مع الفلاحين بفظاظة، وتزّيف انتخابات الجمعيات واتحاداتها في الألوية، وحيثما يوجد نفوذ للحزب الشيوعي لا ينفع معه الضغط، لجأت إلى رفض طلب إجازة الجمعية الفلاحية. مقابل ذلك، أطلقت يد عراك الزكم وأعوانه لتجميع «الأنصار» وتأسيس الجمعيات الفلاحية الموالية. وتحقيقاً لهذه السياسة رفضت إجازة 3260 جمعية فلاحية بعذر أو بآخر[16] . وكان معظم الطلبات المرفوضة قد قدمت من فلاحي الحلة وكربلاء والعمارة والبصرة والناصرية. إن مجموع ما أجيز في هذه الألوية الخمسة لا يعادل نصف مجموعها في لواء الديوانية وحدها حيث يؤثر نفوذ وزير الزراعة، هديب الحاج حمود.

وتأتي هذه التطورات في وقت كانت فيه العناصر البورجوازية

---

15. انظر في هذا الشأن ما نشره السيد مرتضى أحمد في جريدة (الحياة) في 19 و 20 من نيسان 1996.

الديمقراطية في الحكم ممثلة بمحمد حديد وهديب الحاج حمود وأصحابهما قد ساروا بعيدا في خلافهم مع الحزب الشيوعي العراقي بشأن تجميد الحياة الحزبية، ودخلوا في خلاف حتى مع رئيسهم كامل الجادرجي حول الحياة الديمقراطية مسايرين بذلك عبد الكريم قاسم الذي صار يهاجم الشيوعيين دون تردد ويهاجم كل منحى ديمقراطي في حركة الشعب ممثلة بالحركة الفلاحية ونقابات العمال والتنظيمات الديمقراطية الأخرى. وقد استغلت الصحافة البورجوازية والقومية اعتداء قامت به عناصر محسوبة على الحزب الشيوعي ضد وفد فلاحي من مناصري عراك الزكم أمام بوابة وزارة الدفاع كان يهتف بهتافات استفزازية معادية للاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، لتشن حملة ضارية ضد الحزب الشيوعي ولتأليب عبد الكريم قاسم ضد الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية.

وفيما كانت البورجوازية الحاكمة تعمل جاهدة لوقف الاندفاع الثوري في الريف، والسعي لوضع يدها على تحرك الفلاحين لمصلحة الاستثمار الرأسمالي في الريف٠ كان الإقطاعيون يراقبون الصراع الجاري في المدينة والريف وشرعوا يصبون حقدهم جهارا على الفلاحين ولم يعودوا يخفون عداءهم للفلاحين الشيوعيين والنشطاء في الجمعيات الفلاحية. ففي الناصرية أطلق الملاك محمد نصر الله النار على الفلاحين أثناء قسمة الحاصل وأردى منهم خمسة قتلى.[17] وتكرر إطلاق الرصاص على الفلاحين في الحي وسوق الشيوخ والديوانية. وبدلاً من أن تلقى هذه الادعاءات الرد الحازم من جانب الحكومة، فإنها على العكس كانت تلقى التغاضي بل والتشجيع أحياناً، برغم الاحتجاجات الواسعة التي عكستها الصحافة الديمقراطية. ورغم أن قانون الإصلاح الزراعي قد منع إخراج الفلاح من الأرض، فإن الملاكين الكبار كانوا يطردون العناصر الفلا حيه النشيطة، لاسيما الشيوعيين، بتشجيع من الأجهزة الحكومية المحلية. وكانوا يطردون الذين يرفضون التجاوز على النسب التي حددها البيان رقم (3) بشأن توزيع الحاصل. وباسم استعادة الديون الزراعية استحصل الإقطاعي الكبير في الحي، مهدي بلاسم الياسين، أمراً بإلقاء القبض على (400) فلاح. وأرغم معظم الفلاحين على الهروب من المنطقة.[18] وتكرر الأمر مع أحد الملاكين في الدَوّاية. وقد تحول البيان رقم (3) إلى ذريعة لاعتقال أعداد كبيرة من الفلاحين.

---

17. تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج 2، ص 263

18. مكرم الطالباني، في سبيل إصلاح زراعي جذري، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1969 ص 61.

ويورد سلام عادل، سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، في الكراس الذي عالج فيه المشاكل التي بات يواجها الفلاحون بعد الثورة بعنوان (الإصلاح الزراعي)، أمثلة عديدة من الاضطهاد الذي بات يلحق بالفلاحين جراء سياسات الحكومة، التي صارت تمالئ الملاكين، فيقول:

«وبلغ الحال بالسلطات المحلية، أن أصبحت تعرقل إجراءات أجهزة الإصلاح الزراعي الحكومية.

وقد رافق ذلك، محاولات التحايل على قانون الإصلاح الزراعي، وتفسير مواده لصالح الملاكين. كما حصل في إعطاء وكالة الإصلاح الزراعي لنفس مالك الأرض المستولى عليها مثل آل ياسين في الكوت، وأعطيت في الناصرية للسراكيل، لكل منهم في الأرض التي كان سركالاً فيها، مما يسر إمكانية واقعية للعودة لظلم الإقطاعيين ضد الفلاحين واستغلالهم وإعادة السيطرة القديمة عليهم. كما شجع من الناحية الأخرى، حوشيتهم أي أتباعهم السابقين للالتفاف حولهم من جديد. وبذلك أخذت تعود مجددا مظاهر الحياة الإقطاعية البالية وأساليبها البغيضة.

وقد طبق القانون لصالح الملاكين فيما يتعلق باستبدال الأراضي، كما جرى بالنسبة لأولاد عبد المنعم الخضيري، وآل مرجان، وآل عراك الزكم، رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية!!! وغيرهم من محسوبي السلطة. وتتخذ أشد الإجراءات التعسفية ضد الفلاحين الذين يقاومون، كما حدث لفلاحي التويثة والعريفية مع آل الخضيري».

ويقتبس من جريدة البيان، لسان الحزب الوطني التقدمي (محمد حديد وجماعته)، قولها في 2 حزيران 1961 بشأن التشريع المتعلق بالحجوزات الإدارية..

«يستغل لصالح المالك، وللمالك فقط.. لغرض مضايقة الفلاح واستغلال مجهوده والحصول على أكبر كمية خلافا للقسمة المحددة نسبتها في القانون...».[19]

إن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا: هل يمكن القول بأن الانتكاسة

19. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد. سلام عادل. الجزء الأول، ص 464.

التي واجهتها الحركة الفلاحية الثورية، قد تمت بمعزل عن الخط السياسي للحزب الشيوعي العراقي، إن البورجوازية لا تفتأ تصارع الحزب الشيوعي في كل مكان وزمان على قيادة الجماهير وتسخر لهذا الغرض كل ما تملكه من قدرات، وفي مقدمتها ما تمنحه السلطة من قدرات على التحكم. كذلك فإن الموروث الاجتماعي في ريف كريف العراق يمنحها إمكانيات إضافية. ومع ذلك فإن للخط السياسي الذي يسلكه الحزب الشيوعي أهمية خاصة في هذا الصراع. ويمكننا أن نلاحظ هنا ثلاث نقاط مهمة:

أولاً: لقد جرت انتكاسة الحركة الفلاحية في إطار انتكاسة عامة لحقت بالحركة الثورية.

لا شك أن عبد الكريم قاسم ومن سانده من البرجوازيين الديمقراطيين يتحملون المسؤولية الأولى في الارتداد الذي حصل. إلا أن السياسات المرتبكة للحزب قد لعبت دورها في هذا الارتداد. وكان لها بوجه خاص أثرها في تردد وتشوش الفلاحين وهم بطبعهم يميلون إلى التردد والحذر.

ثانياً: لقد اتجه الحزب إلى توسيع الحركة الديمقراطية في الريف كثيراً، دون أن تتوفر لها قاعدة حزبية متينه بهذه السعة والمتانة. إن التقرير الذي وضعه زكي خيري عام 1960 بعنوان (تقرير عن مساوئ في الإصلاح الزراعي) يقر هذا الأمر ويقول:

> «بالنسبة لقواعدنا في الريف يجب أن تبنى بالدرجة الأساسية على فقراء الريف، وهم أكثرية سكان الريف. وهذه القواعد الحزبية هي المحرك للحركة الفلاحية عموما وللتنظيم الجماهيري الواسع في الريف. ومن دونها لا يمكن أن تدوم وتصمد منظمات الفلاحين الجماهيرية ولا الحركة الفلاحية من أجل الأرض والديمقراطية. وهذا ما علمتنا إياه الانتكاسة التي أصابت الحركة في النصف الثاني من 1959».

ثالثاً: ونقطة الضعف الأساسية الأخرى في سياسة الحزب في الريف تمثلت في العجلة التي سارت فيها تاكتيكات الحزب هناك لإزاحة الفلاحين الأغنياء، بل حتى متوسطيهم أحياناً عن قيادة الجمعيات الفلاحية بصورة قسرية و مفتعلة، وقبل أن يقتنع بذلك أوسع جماهير الفلاحين. وكما يقول التقرير المشار إليه آنفا فإن هذا الخط الانعزالي

> «لعب دورا مساعدا للبورجوازية في شق الحركة الفلاحية. فقد ألقى بأغنياء الفلاحين، وحتى بعض المتوسطين، في أحضان المنشقين،

وجروا جماهير فلاحية كانت لا تزال تثق بهم» [20]

، وكما يؤكد التقرير عن حق، فإن اختيار الفلاحين لقادتهم من بين فقرائهم يستلزم وعياً طبقياً عميقاً. وهذا الوعي لم يكن متكاملاً لحداثة الحركة. وهو لا يتحقق بالدعاية والتثقيف، وحدهما، بل وبالتجربة أيضا.. تجربة أوسع جماهير الفلاحين... فعندما يجد الفلاحون أن الفلاح الغني يعوزه الثبات والحزم والامانة في الدفاع عن الفلاحين، وخاصة أمام الصعوبات.. سيقتنعون تماما عندئذ بضرورة اختيار أصلب الفلاحين لقيادتهم، دون النظر إلى هندامه وذلاقة لسانه.

في السنوات التالية، واصلت قوى اليمين هجومها على الإصلاح الزراعي، وركزت النار على دور الشيوعيين الذين عملوا على تطبيق القانون. واستغلت كون القانون قد حدد فترة خمس سنوات لإنجاز عمليات الاستيلاء والتوزيع، وأن عمليات التوزيع تتخلف عن عمليات الاستيلاء، فراحت تتهم الشيوعيين بأنهم يتعمدون ذلك وتؤلب الفلاحين عليهم. إن عمليات الاستيلاء والتوزيع تختلفان عن بعضهما ولكل منهما شروطها الفنية. ولقد كان للتعجيل بالاستيلاء دوافعه. إذ كان من المتوقع أن يعمد الإقطاعيون إلى إهمال الزراعة في الأراضي التي ينتظر الاستيلاء عليها وأن يعرقلوا زراعتها طالما بقيت بأيديهم نكاية بالفلاحين. وأن يعمد أصحاب المضخات التي ترويها سواء كانوا من الملاكين ذاتهم أو من أثرياء المدن إلى وقف العمل بها، بأي عذر كان، في أوضاع مضطربة كهذه. كذلك كانت هناك حاجة ملحة للتعجيل بعمليات الاستيلاء لإضعاف القاعدة التي يستند إليها النشاط المعادي للنظام الجمهوري. بالمقابل، فإن عمليات التوزيع، خاصة تلك التي لا تعتمد على مبادرات الفلاحين وجمعياتهم، تتطلب عديداً من المستلزمات الفنية المترابطة والمعقدة ما كان يمكن توفيرها بسرعة من خرائط ومسح ومعاينة للمناطق وإجراءات قانونية تتعلق بنقل الملكية والتحقيق فيها ودراسة أوضاع الفلاحين لتحديد من يستحق منهم الأرض.[21] لذلك كان لابد أن ينشأ فارق في الزمن بين العمليتين. حتى أن الخبيرة البريطانية بشؤون الارض في الشرق الأوسط، لاسيما في العراق، دورين ورنر، وهي ذاتها

21. محمد سلمان حسن، مصدر سابق، ص 57. ونذكر هنا أنه كان من رأي محمد سلمان حسن، الخبير الاقتصادي المعروف، أن تحديد مدة خمس سنوات للاستيلاء على الأراضي الخاضعة للإصلاح الزراعي كان من أضعف نقاط القانون. إذ ينبغي أن لا تزيد هذه المدة على سنتين كحد أقصى. وبصرف النظر عن المدة المطلوبة لتوزيع هذه الأراضي على الفلاحين. (ص 47).

ممن أسهم في إثارة الضجة، كتبت في هذا الشأن:

«... ولو أصاب عملية انتزاع الملكية بعض التردد أو الإبطاء، لحاول كبار الملاك ونجحوا في استثناء ملكياتهم من الانتزاع، ولاستعادوا سريعا سيطرتهم. ومن المحتمل أن التاريخ المعروف للثورات المضادة بعد الثورة، كان سيعيد نفسه لو لم يسيطر الشيوعيون على الإصلاح الزراعي في مراحله الأولى». [22]

وزعم كُتّاب اليمين القومي أن الشيوعيين لا يناصرون التوزيع أصلا، لأنهم يدعون إلى تأميم الأرض والاستثمار الواسع لا الفردي الفلاحي. فيكتب عبد الصاحب العلوان، وكان أحد أعضاء لجنة الإصلاح الزراعي قبل تقليصها والذي أصبح وزيرا للإصلاح الزراعي في عام 1964:

«أما أولئك المسؤولون عن تطبيق القانون فقد كانوا لا يؤمنون بمبدأ الملكية الصغيرة، كما كانوا يهدفون إلى إبقاء الفلاحين تحت نفوذ الحكومة تستغلهم لمنافع حزبية ضيقة». [23]

وتكتب دورين ورنر بنفس التحزب غير الموضوعي:

«مما لا شك فيه أنه كان في الإمكان تعجيل إجراءات التوزيع. ولكن الاستيلاء جاء بمساحات واسعة جدا من الأراضي تحت تصرف وزارة الإصلاح الزراعي، مما أعطى الشيوعيين سيطرة عليا تحكمية عزموا على استعمالها في الاستراتيجية المزارع الجماعية. فتوزيع الأرض إلى ملكيات فردية وتكوين تعاونيات أصلية بين المستلمين للأراضي لم يكن ينسجم مع هذا الهدف. وإذا ما تدنى، خلال ذلك، الإنتاج الزراعي، فإن هذا أفيد لاستعماله دليلاً على عدم كفاءة الزراعة الفلاحية الفردية. ولهذا فليس من التجني القول بأن فشل تطبيق الإصلاح الزراعي في جوانبه الإيجابية يجب أن يعزى إلى درجة ما إلى الاستراتيجية الشيوعية»!!

وقد رد الشيوعيون على هذه المزاعم مظهرين أن التذرع بحجة

---

22. دورين ورنر، الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق. ترجمة خير الدين حسيب وحسن احمد السلمان، دار الطليعة، بيروت، 1975، ص99.

23. المصدر السابق، ص 120

هبوط الإنتاج في ظل الإصلاح الزراعي غير وارد تماما. إذ أن هذه المزاعم تتغافل عن حقيقة تقلبات الإنتاج المعروفة في الزراعة العراقية المتخلفة بين سنة وأخرى بفعل انحباس الأمطار والعوامل المناخية الأخرى. إضافة إلى أن القانون ذاته انطوى على أحكام تعرقل الإنتاج. فقد ترك القانون للملاك حق اختيار الأراضي التي يراد تجنيبها له بموجب القانون، ونجم عن هذا أن الملاكين تعمدوا اختيار الأراضي التي تقع عند صدور الجداول أو قرب المضخات، وصاروا يتحكمون بالمياه وحرمان أراضي الفلاحين منها، وبذلك تقلصت المساحات المزروعة. كذلك فإن كثيراً من الملاكين تركوا الريف وأهملوا الزراعة في أراضيهم في العامين الأولين للثورة. وظل الفلاح بدون سلف أو بذور، وعديد منهم كان يتعمد حجب هذه الخدمات عنهم. وقد ظلت الأجهزة الحكومية التي تتعامل مع الزراعة تتواطأ مع الملاكين ضد الفلاحين. فقد استمر شيوخ شمر الذين انتزعت منهم ملكياتهم الأسطورية يفرضون على الفلاحين نسبا عالية من الحاصل لقاء تشغيل ساحباتهم وحاصداتهم، خلافا للقانون، برغم افتضاح دورهم في تمرد الشواف. ولسنوات عديدة ظل محروت الفهد الهزال، رئيس قبيلة عنزة، يعرقل الاستيلاء على أراضيه في (الرحَالية) في لواء كربلاء.

لكن الشيوعيين لم يذعنوا للضغط، بل واصلوا دفاعهم عن حقوق الفلاحين. فقد فرضوا على الوزارة إصدار بيان خولت بموجبه الفلاحين زراعة الأراضي التي يمتنع الملاك عن زراعتها بحلول الشهر العاشر من الموسم الزراعي. وهو آخر موعد للبذار الخريفي.[24] وربما على محاولات الملاكين بمطالبة الفلاحين بمبالغ كبيرة لقاء السماح لأغنامهم بالرعي في الأرض بعد حصادها طبقاً لما ورد في البيان رقم 5 لسنة 1960 الصادر عن الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، دفعوا الوزارة إلى إضافة فقرة إلى البيان تدعو للأخذ بالتعامل المحلي في أراضي قطاع الإصلاح إذا كان هذا التعامل لصالح الفلاحين.[25] وفي آذار 1962 طالب الحزب الشيوعي العراقي في تقرير وقعه حول حل المسألة القومية الكردية بوضع حد أعلى للملكية الزراعية في كردستان، وكان لم يوضع بعد حتى ذلك الحين، وأن تعالج مشكلات فلاحي وزراع التبوغ.[26] وقدم .مكرم الطالباني، الذي كان يشغل آنذاك منصب المفتش العام للإصلاح الزراعي، مذكرة إلى الهيئة العليا للإصلاح الزراعي ناقش فيها الحيف الذي يلحق بالفلاحين جراء التعويضات التي تجبى منهم باسم بدل الأرض الموزعة عليهم لتدفع إلى الملاكين في صورة تعويضات عن الأراضي المستولى عليها. واقترح إلغاء التعويضات عن الأراضي الأميرية التي

24. مكرم الطالباني، في سبيل إصلاح زراعي جذري، ص 74.

ملكت للملاكين تفويضا بالطابو ومنحا باللزمة، ما لم تكن الأرض قد آلت إلى الملاك فراغا (أي بيعا وشراء) كما اقترح أن لا يزيد التعويض للملاك في الأنواع الأخرى عن 20 ألف دينار. وقد ألفت الهيئة العليا للإصلاح الزراعي لجنة لدراسة المقترحات. ولكن اللجنة لم تناقش المذكرة وأهملتها، حتى وجدت هذه المقترحات سبيلها إلى القانون رقم 65 لسنة 1963 الذي صدر في صيف ذلك العام واعتبرتها حكومة الانقلاب البعثي من منجزاتها. وبمناسبة الذكرى الرابعة لثورة 14 تموز أصدر الحزب الشيوعي بيانا، هاجم فيه تلكؤ تنفيذ الحكومة لقانون الإصلاح الزراعي، وهناك من يسعى إلى إيقافه بذريعة استكمال تكوين الجمعيات التعاونية في الأراضي الموزعة. وفي مناطق عديدة لا يجري الالتزام به بالنسبة لقسمة الحاصلات، ولا تتوفر للفلاحين المساعدات الكافية لتطوير إنتاجهم، وتشن العناصر الإقطاعية هجوما معاكسا بتشجيع وحماية السلطات الحكومية لاستعادة مواقعها المفقودة. [27]

وفي عام 1960، ألف الحزب الشيوعي لجنة خاصة عهد إليها بدراسة تجربة الإصلاح الزراعي ودور الحزب فيها. وقد خرجت اللجنة من دراستها بتقرير صاغه زكي خيري. وبعد مناقشات مستفيضة للتقرير صدر بشكله النهائي في جريدة (اتحاد الشعب) في أواخر شباط وأوائل آذار 1960. وقد جاء التقرير تطوير الأفكار التي وردت في التقرير السابق الذي قدم للجنة الإصلاح الزراعي في أيلول 1958، وملخصاً مكثفاً لتجربة الإصلاح الزراعي وتعامل الحزب معها على نحو ما رأينا. ونذكر أخيراً أنه منذ ربيع 1960 وحتى إغلاق (اتحاد الشعب) وبديلتها (صوت الشعب) في خريف 1960، دأب الحزب الشيوعي العراقي على تخصيص أربع صفحات من كل أسبوع لشؤون الفلاحين وللدفاع عن حقوقهم، تحرر وتطبع بشكل خاص يناسب قدرات الفلاحين على القراءة. وقد عمل على إعداد هذه الصفحات محررون مختصون في شؤون الريف وفي مقدمتهم الكاتب الشيوعي المعروف شمران الياسري (أبو كاطع).

وقد ظل الحزب يدعو إلى الدفاع عن حقوق الفلاحين. وينادي الفلاحين بأن يأخذوا قضيتهم بأيديهم، ويناضلوا لإلغاء التعويض ولتوزيع

27. كمثال هنا، نذكر أن المصرف الزراعي اجرى 3499 معاملة تسليف بمبلغ مليون (1،82،119) دينارا للملاكين والفلاحين الأغنياء ممن يستطيعون أن يضمنوا السلف بملكياتهم مقابل إحدى عشرة معاملة فقط أجريت للفلاحين بكفالة الهيئة العليا للإصلاح الزراعي بمبلغ (16،100) دينار ر(د. عبد الحسين وادي العطية، الإصلاح الزراعي في العراق، بغداد، مطبعة المعارف، 1965، ص 60).

الأرض عليهم دون بدل حتى آخر بيان له في تلك الفترة.[28]

عاد الحزب في السنوات التالية إلى دراسة المسألة الزراعية في ضوء ما تكشفت عنه تجربة الإصلاح الزراعي. وكتب حسين أحمد الرضي، سكرتير اللجنة المركزية للحزب، في هذا الشأن دراستين نشرهما الحزب في أوائل تموز 1962 وفي كانون الأول 1962 على التوالي.[29] كانت الأولى بعنوان (الإصلاح الزراعي)، وقد سعى فيها إلى إعطاء صورة معززة بالأرقام عن توازن القوى في الريف. وتوصل إلى أن الإصلاح الزراعي لم يكن جذرياً حسبما تقتضيه مصلحة مجموع الفلاحين. فهو لم يصف ملكية أي من الملاكين، بل جعل لها حداً أعلى فقط، وهو مرتفع جدا. وفي ضمن هذا الحد حتى للإقطاعين الخونة من عملاء الاستعمار. كما ضمن لهم تعويضا يدفعه الفلاح في الواقع في صورة بدل عن الأرض التي توزع له. علماً بأن علاقة كليهما، الملاك والفلاح، بالأرض كانت في الأصل واحدة باعتبارهما فردين في مؤسسة واحدة، هي العشيرة. إلا أن قوانين الحاكمين، هي التي ميزت بينهما، وأعطت للملاك حقا خاصاً على حساب الفلاح والقانون الذي يلزم الفلاحين الذين توزع عليهم الأراضي بدفع تعويض للملاكين يقسط عليهم خلال عشرين سنة، أي أخضع «الفلاحين – بصورة جديدة – لاستغلال الملاكين كل هذه المدة الطويلة، بمن فيهم الخونة عملاء الاستعمار، الذي كان المنطق يقضي بحرمانهم من أي شبر من الأرض وبطردهم من الريف».

كما يلاحظ على القانون كونه يجبر الفلاحين على الانتساب إلى الجمعيات التعاونية التي يقضي القانون بتشكيلها في الأراضي الموزعة على الفلاحين، وبعضها تحت إشراف السلطة عن طريق الناظر الحكومي، ومن ورائه دوائر التعاون الزراعي الحكومية. «إن إجبار الفلاحين على الانضمام إلى الجمعيات التعاونية، فضلاً عن وضعها تحت إشراف السلطة، أمر يتنافى مع أبسط المبادئ الديمقراطية، وبالتالي مع مستلزمات نجاح مثل هذه الجمعيات». ويرى أن الصحيح هو إيكال أمر تشكيلها وتقرير مهامها وأنواعها إلى الفلاحين أنفسهم، وعلى الحكومة أن تقدم لهم العون المادي والإرشاد الفني والعلمي فقط.[30]

ويلاحظ الرضي أيضاً أن الإجراءات المشوهة والمعرقلة للإصلاح الزراعي هي بمجملها مظهر من مظاهر الصراع الطبقي الذي تشنه القوى

29. أنظر نص الدراستين لدى. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل، الجزء الأول– ص 455 و 477.

30. المصدر السابق، ص 467.

العميلة للاستعمار والرجعية وبتأييد بعض الفئات البورجوازية الوطنية اليمينية، لمصلحة هذه الجهات، وبالضد من إرادة ومصالح ملايين الفلاحين، وخاصة الفقراء، وكذلك صغار الملاكين، وضد الثورة ومصالح التقدم الاجتماعي العام. ومظاهر الردة في الريف هي جانب من جوانب الردة في مسيرة الثورة. ويحدد الرضي للفلاحين الأهداف التي يتعين النضال من أجلها، وهي تؤلف برنامجا شاملاً وعملياً لتطوير حياة الفلاحين والريف عامة.[31] وأكد في النهاية على أهمية وحدة الفلاحين بمختلف صنوفهم، والسبيل الذي يتعين أن يسلكوه لتحقيق أهدافهم.

عاد الرضي إلى دراسة المشكلة ثانية كما قلنا في كانون الأول **1962**، مركّزاً هذه المرة على تحديد وجهة نضال الحزب في الريف في الظروف التي انتهت إليها البلاد بعد خمس سنوات من تطبيق الإصلاح الزراعي من هنا يأتي عنوان الكراس «وجهة نضالنا في الريف». ويؤكد أن فقراء الريف هم قاعدة نشاط الحزب. وأن الجزء الأساسي من جهوده ينبغي أن تنصرف إلى هؤلاء. ويميزهم، استنادا إلى لينين، بأنهم يتألفون من البروليتاريا الزراعية، الذين يكسبون وسائل معيشتهم من العمل بأجرة في المشاريع الزراعية، سواء كانت هذه الأخيرة سنوية أو يومية أو مقطوعة لمدة معينة، وأشباه البروليتارية، وهم الفلاحون الذين يعملون بالمحاصصة في أراضي الإقطاعيين، وكذلك الفلاحون الذين يستثمرون قطعة من الأرض (تملكاً أو استئجاراً)، ولكنها لا تكفي للقيام بأود عيالهم، فيعملون في الوقت نفسه بالأجرة في المشاريع الزراعية أو الصناعية. وأخيرا، الفلاحون الصغار الذين يملكون أو يستأجرون قطعة صغيرة من الأرض، يكفي ناتجها لإعاشة عيالهم وتوفير ما يتطلبه استثمار أرضهم دون أن يلجأوا إلى استخدام أياد عاملة بالأجرة.

وحدد سكرتير الحزب المطالب العامة التي يمكن جمع مختلف فئات الفلاحين حولها بـ: النضال من أجل السلم العالمي، ومن أجل صيانة الاستقلال الوطني وضد خطر مؤامرات الاستعمار، وضد بقايا الإقطاع وخطر عودته، وضد تعسف الأجهزة الحكومية وانحيازها إلى جانب الإقطاعيين والملاكين، ومواصلة تنفيذ الإصلاح الزراعي، وتوفير المياه، وتشكيل الجمعيات التعاونية، وعدم إعطاء التعويض للإقطاعيين والملاكين وإعفاء الفلاحين منه، ومن أجل مطالب مختلفة لتطوير الريف والزراعة. وخص كردستان بانتباه خاص وشدد على أن يؤخذ واقع كردستان عند تصنيف مراتب الفلاحين، وتحديد مطالب الفلاحين هناك، على أن

---

31. المصدر السابق.

تراعى سياسة الحزب الوطنية، وسياسته في حل المسالة القومية الكردية.

وأكد على أن جميع التقارير الحزبية تلاحظ في الآونة الأخيرة أن انعطاف الفلاحين، ولاسيما الفقراء منهم، نحو الحزب آخذ بالتنامي، ويضرب على ذلك مثلاً، بتزايد طلبات الانتماء للحزب، وإعادة الصلات مع معظم الخلايا الحزبية والرفاق والفلاحين المنقطعين، وانعزال الكثير من الهيئات الإدارية للجمعيات الفلاحية التي تصّر على استمرار خضوعها لنفوذ الإقطاع والبرجوازية، وتوجه الفلاحين إلى الالتفاف حول قادة الجمعيات التي تألفت في العام الأول للثورة، وما تعكسه أحاديث الفلاحين. وشدد على ضرورة العمل في الجمعيات الفلاحية التي لم تنل الإجازة من الحكومة والتي يبلغ عددها قرابة الثلاثة آلاف جمعية، والتي تضم في الأساس فقراء الفلاحين وجزءاً من متوسطيهم. لكن هذا لا يمنع العمل داخل الجمعيات المجازة، الواقعة تحت نفوذ الفلاحين الأغنياء والملاكين، والدفاع عن حقوق الفلاحين، وأكد على أهمية تعزيز تنظيمنا الحزبي في الريف.

إن أهمية هذه الوثيقة تكمن في كون سكرتير الحزب، قد حدد بالملموس المطالب التي يتوجب على المنظمات الحزبية أن ترفعها من أجل أن تكسب الفلاحين الفقراء أولاً، وتضمن تحالفهم مع الفلاحين المتوسطين ثانيا، وأخيراً من أجل بناء الجبهة الوطنية الثورية في الريف ثالثا. فلكل من هذه الأغراض الثلاثة حدد أهدافاً خاصة دون أن تتعارض مع بعضها.

16

وحدة فورية أم اتحاد فيدرالي

لم تنل مسألة من المسائل التي واجهت ثورة 14 تموز، من الجدل والصراع، قدر ما نالته مسألة الوحدة الفورية والاتحاد الفيدرالي. فهل كانت حقا مسألة خطيرة وملحة بهذا القدر؟ وهل كان يتعذر، حقا، إيجاد حل تجتمع عليه كلمة الشعب؟ وهل كانت من الإلحاح بحيث لم يعد بالوسع التريث في إعطاء الرأي بشأنها؟ وإذا كانت هي بهذا القدر من الإلحاح، فلماذا لم تجد لها حلا حين تيسر لمثيريها أن يبسطوا سلطانهم على البلاد فيما بعد؟ وأمرّ من هذا كله، لماذا يعمد عديد من الناس، ممن كانت لهم علاقة بالأمر إلى المغالطة والإصرار على تزييف الحقائق بعد أن مضت عقود من السنين توضحت فيها حقائق كثيرة وأدليت بشأنها اعترافات خطيرة؟ أليس من مصلحة الأمة أن يصُار إلى الحقيقة والمسألة لم تحل بعد؟

حديث الوحدة ليس بالأمر الطارئ على الشعب العراقي وقواه السياسية. فمنذ عشرات السنين، والقوى السياسية، على اختلافها، تناقشه وتكون لها آراء بشأنها، وطرحت بصددها مشاريع مختلفة وفي السنوات الأخيرة التي سبقت ثورة 14 تموز، ولاسيما بعد العدوان الثلاثي على مصر، والصراع الذي تلاه بين قوى التحرر العربي وتلك التي سارت في ركاب الدوائر الاستعمارية، وفي المقدمة منها الأقلية الحاكمة في العراق الملكي، ازداد كثيراً الحديث حول العلاقات بين الدول العربية. وحتى أقدمت الرجعيتان الحاكمتان في العراق والأردن على الاتفاق فيما بينهما حول ما دعي بـ «الاتحاد العربي»، وسعت حكومة العراق إلى ضم الكويت لهذا «الاتحاد العربي» قبل أن ينال استقلاله، رداً على تكوين الجمهورية العربية المتحدة، حينذاك بات على كل منظمة سياسية في العراق أن تكون لها رأيا خاصا بشأن هذه المسألة وتعلنه على الملأ.

منذ زمن بعيد والشيوعيون في العراق يتحدثون عن الوحدة والاتحاد، وعن المشاريع التي دارت حولها. ولم يكن الأمر غريبا عنهم. فلقد كانوا ولا يزالون يشعرون بمشاعر الأمة، ولديهم ذات الهواجس بشأن التقطيع الذي لحق بروابط الأمة، وبالعوامل التي أدت إلى التجزئ، وأخطرها وآخرها، ما حملته قوى الاستعمار الحديث والصهيونية. وكانوا من أوائل من فكر بشكل عملي في مواجهة هذه الحال. فمنذ عام **1931**، راح الحزب الشيوعي في سوريا ولبنان (وكان الشيوعيون في القطرين يؤلفون حزبا واحدا) والحزب الشيوعي الفلسطيني يتدارسان في ما بينهما أمر الوحدة والاتحاد. ونادى الحزبان بإقامة (اتحاد عربي) لا على أساس تجميع الانظمة الرجعية التي لم تتحرر من الاستعمار على نحو ما كان يدعو له آخرون وإنما على أساس تحررها من الاستعمار ونيل استقلالها الوطني، كشرط لاتحادها الحر بمعزل عن نفوذ الاستعمار والأنظمة الملكية الإقطاعية وقتذاك. وكان قرارهما في هذا الشأن «واضحاً تماما في أن الوحدة التي يجب أن يتجه الشيوعيون إليها هي وحدة «طوعية» و«فيدرالية» تحفظ «الاستقلال التام للدولة الوطنية» الخاص بالبلدان العربية المنتمية إليها».[1]

ويبدو أن الشاب الشيوعي العراقي، يوسف سلمان يوسف (فهد) كان يتابع هذا الأمر بحمية حتى قبل أن يتأسس الحزب الشيوعي العراقي. وكانت أول بياناته إلى الجماهير في الناصرية التي كتبها ووزعها في عام **1932**، والتي أثارت ضجة كبيرة في حينها، قد حملت في صدرها شعار «عاش اتحاد الجمهوريات العمالية والفلاحية للبلدان العربية» وفي هذه أيضا، كان من رواد الداعين إلى الجمهورية.

وفي عام **1935** انعقد كونفرنس للأحزاب الشيوعية في الأقطار العربية في المشرق لتدارس هذه المسألة الحيوية. واتخذ قراراً يدعو الى الأتحاد العربي كتب عنه يوسف سلمان يوسف (فهد) بعد ثماني سنوات في جريدة (القاعدة) لسان الحزب الشيوعي العراقي، تحت عنوان «الوحدة والاتحاد العربي» قائلاً:

> «لم يكن الشيوعيون أقل حماسة ورغبة صادقة لفكرة التقارب والتعاون فيما بين الأقطار العربية. اجتمع مندوبون من مختلف الأحزاب الشيوعية العربية في خريف عام **35**، ودرسوا هذه القضية من جميع وجوهها، وارتأى مندوبو المؤتمر الشيوعي العربي، عدم الأخذ بشعار الوحدة العربية واستبداله بشعار عملي ممكن التطبيق ومناسب للظروف التي تجتازها آنذاك البلدان العربية (سنة **1935**)

1. بطاطو. الكتاب الثالث. ص 132.

وهذا الشعار هو (الاتحاد العربي) أي على الدعوة إلى اتحاد طوعي فيدرالي يضم بلدانا عربية مستقلة».[2]

ويعطي تفسيراً لاختيار (الاتحاد العربي) دون الوحدة الاندماجية التامة في كون الفروق في تطور الأقطار العربية وشكل الحكم والظروف الداخلية الخاصة بكل قطر عربي تدفع إلى اختيار الأول، إضافة إلى عدم رغبة الملوك والأمراء في التخلي عن عروشهم.

وحين شرع أنطونى إيدن، وزير خارجية بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، بالتعاون مع نوري السعيد وأضرابه، في السعي عام 1942 لتأسيس الجامعة العربية، لم يهلل الحزب الشيوعي العراقي لهذا النشاط اسوة بالآخرين. وإنما رأى في مقالاته عن الوحدة والاتحاد العربي التي أشرنا إليها، أن رجال «القضية العربية» في العراق، قد انصرفوا عملياً عن فكرة الوحدة العربية. فبعضهم احتفظ بشعار الوحدة العربية لعلاقته بماضي نضالهم، أو اتخذوه وسيلة لتعبئة انصارهم ودعاتهم في الأقطار العربية الأخرى أو كوسيلة لاجتذاب أولئك الدعاة للعمل في العراق، كما استعمل في الدعاية لبعض الأمراء العاطلين عن العمل الراغبين في سد شواغر العروش في سوريا وفلسطين. هكذا كان موقف رجال النهضة العربية ورجال الوطنية العربية الذين سيروا أو ساهموا في تسيير سياسة الدولة العراقية من «الوحدة العربية»، ومع ذلك احتكروا شعارها! وهو في هذا يغمز أولئك الذين يحسبون أنهم وحدهم المخولون بالمناداة بالوحدة العربية، وتقرير شكل هذه الوحدة، وليس من حق غيرهم أن يزاحموهم في الميدان القومي!

وفي عام 1956 أشار كونفرنس الحزب الشيوعي العراقي الثاني، في تقريره السياسي، إلى

«أن رغبة شعوب الأمة العربية في التقارب والتعاون، ليست رغبة عرضية أو طارئة، وإنما هي رغبة طبيعية، ووليدة العوامل المادية الموضوعية التي ينبثق عنها ويتوطد على أساسها شعار الوحدة. إن الطريق إلى الوحدة العربية ينفتح على أساس زوال الاستعمار عن العالم العربي وتحقيق الإصلاحات الديمقراطية».[3]

2. القاعدة، السنة الأولى، العدد 8، 8 أيلول 1943.

3. الحزب الشيوعي العراقي. خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي، 1956، ص 53.

لقد ربط الشيوعيون العراقيون دائماً بين التقدم صوب الوحدة بالتحرر من الهيمنة الاستعمارية والموالين لها، ومن ثم السير عبر الروابط الاتحادية الممكنة بين بلدان مستقلة حقاً نحو الهدف المنشود، أي الوحدة. وبهذا لم يكونوا يعالجون المسألة بروح حالمة، كما فعل الآخرون ولم يخرجوا بشيء، وإنما وفق منهج علمي وعملي في آن واحد.

وفي التوجيه العام الذي وزّع على الكادر الأساسي في الحزب قبل ثورة 14 تموز بيومين، والذي يهيئهم لتلقي الثورة، جرى التأكيد على المطالبة بحكومة تنتهج سياسة وطنية عربية وإقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة[4]. وعاد الحزب، وأكد مطالبته هذه بالإسراع في إقامة اتحاد فيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة في البيان الذي وزعه في صباح 14 تموز، وفي المذكرة الذي قدمها إلى رئيس الحكومة، عبد الكريم قاسم، في يوم 15 تموز[5]. وفي التقرير السياسي الذي قدمه السكرتير إلى الاجتماع الموسع للجنة المركزية الذي انعقد في أيلول 1958 أكد الموضوع من جديد.[6]

من هذا يتضح أن شعار الحزب الشيوعي بشأن المطالبة بالاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن لم يكن طارئا، أو جاء رداً على شعار رفعه الآخرون، وإنما جاء عن تقدير دقيق للأوضاع التي تمر بها البلدان العربية، ولم يصدر كرد فعل آني على هذا أو ذاك من الداعين إلى الوحدة الفورية كما يذهب إلى ذلك بعض المؤرخين[7]. وجاء حتى قبل أن يكتب للثورة النصر. وقد أعلن الحزب الشيوعي العراقي دعوته إلى الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة قبل أن يعلن «القوميون» على اختلاف ألوانهم وفصائلهم دعوتهم إلى الوحدة الفورية فهو لم يدخل، إذن، في مزايدة سياسية مع آخرين، ولم يكن رده انفعالياً قصد منه المناكدة، كما يصور البعض.

ولم ينفرد الحزب الشيوعي العراقي لوحده بالدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي مع الجمهورية العربية المتحدة. إذ كان حزبا الوطني الديمقراطي والاستقلال قد أوردا في المنهاج الذي وضعاه بصورة مشتركة للحزب الذي تقرر أن يجمع بينهما (المؤتمر الوطني)، والذي أرفقاه مع الطلب الذي تقدم به لأجازة الحزب في 16 حزيران 1956، الدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي في المادة الرابعة من المنهاج المذكور، والتي تقول:

«لما كان المؤتمر يقر كون العرب أمة واحدة فرقها الاستعمار وأعاق

---

7. انظر في هذا الصدد (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري)، الجزء الأول، ص 124.

توحيدها، فإن المؤتمر يهدف في سياسته العربية: أ - على إقامة اتحاد عربي فيدرالي شامل يكون خطوة فعّالة لتوحيد الأمة العربية في وطنها الواحد» [8]

وكان الموقعون على الطلب يومئذ كل من: كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وجعفر البدر وهديب الحاج حمود عن الحزب الوطني الديمقراطي، ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي وصديق شنشل ومحمد أمين الريحاني وعبد الشهيد الياسري عن حزب الاستقلال. ولم يغير هؤلاء موقفهم بعد انتصار الثورة. ففي أيلول 1958 أكد كامل الجادرجي في تصريح له لمراسل جريدة (التايمس) اللندنية، تأييده للاتحاد الفيدرالي بين الدول العربية في الوقت الحاضر كخطوة أولى نحو الوحدة في المستقبل [9] . كذلك احتفظ قادة حزب الاستقلال بموقفهم ذاته.

ولم يكن الضباط الأحرار قد تدارسوا، من جانبهم، أمر الوحدة أو الاتحاد قبل الثورة. وكان من رأيهم أن تمر البلاد بعد انتصار الثورة بفترة انتقال يقرر الشعب بعدها ما الذي يريده في هذه المسألة أو غيرها كانوا جميعهم ذوي ميول وحدوية، وأغلبهم قوميون، وكان من رأيهم أن تطور نضال الشعوب العربية سيفضي إلى الوحدة. ولا تأتي الوحدة عن طريق الارتجال والاستعجال. أما كيف يجرى هذا التطور، وكم مستلزم من الوقت، وما الشكل الذي ستأخذه الوحدة، وبأية خطوة تبدأ.. فتلك كلها مسائل لم يجر التداول فيما بينهم بشأنها، وتركت للظروف التي ستمر بها الثورة. وفي المحاكمة التي جرت لعبد السلام عارف أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة، فإن أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار الذين أدلوا بشهاداتهم، وغالبهم من الضباط الأحرار، قد أكدوا هذا الأمر. [10] كما أكده العقيد رجب عبد الجيد، سكرتير اللجنة العليا للضباط الأحرار في رسالته إلى صبحي عبد الحميد [11] .

---

8. كامل الجادرجي. المذكرات، ص 646.

9. محمد عويد الدليمي، 283؛ وجريدة الأهالي، العدد 24. الصادر في 26/ 12/ 1958.

10. انظر شهادات الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد أمام المحكمة العسكرية الخاصة، الجزء الخاسر، ص 238؛ وشهادة العقيد رفعت الحاج سري، ج 5 ص 251، والعقيد عبد الوهاب الأمين، ج 5، ص 256؛ و العقيد وصفي طاهر، ج 5، ص 270.

11. صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز في العراق، الدار العربية للموسوعات، ص 217.

ويزعم محمد حسنين هيكل في كتابه (سنوات الغليان) في الصفحة (343) أن عبد الناصر أكد، وهو في يوغسلافيا، على نائبه المشير عبد الحكيم عامر

> «استقلالية الثورة العراقية عن كل الأطراف، بما فيها الجمهورية العربية المتحدة، وعدم التسرع بإبداء اتجاهات وحدوية، حتى لا تثور ثائرة الغرب ضد الثورة في مرحلة التعرض الأولى للخطر». [12]

إذا كان الأمر على هذا النحو فلماذا طرحت هذه المسألة بالشكل الحاد الذي طرحت فيه لتؤدي إلى احتراب القوى السياسية مع بعضها؟ ومن تسبب في هذا الإشكال الخطير؟ من المناسب هنا أن نسترجع تسلسل الأحداث. حين تظاهرت الجماهير لدعم الثورة في يومها الأول، كان طبيعيا أن تبادر الجماهير، سواء بعفوية أو بغيرها، إلى المناداة بالأهداف والشعارات التي تؤمن بها، وتتمنى أن تحققها الثورة. على هذا الأساس، سمع الناس نداءات وهتافات بعض الجماعات «القومية» أو غير «القومية»، وهي تدعو إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، أو إلى الاتحاد معها. وكانت هذه كلها نشاطات دعائية ليس غير.

في مساء 17 تموز 1958، قرر مجلس الوزراء في العراق إرسال وفد للالتقاء بجمال عبد الناصر في دمشق برئاسة عبد السلام عارف. وقد ضم الوفد، إلى جانب عارف، كلاً من محمد حديد وزير المالية وصديق شنشل وزير الإرشاد وعبد الجبار جومرد وزير الخارجية، وعددا من الضباط. وقد قوبل الوفد في العاصمة السورية بترحيب شعبي كبير. وتمخضت الاجتماعات التي انعقدت بين الجانبين عن توقيع اتفاقية بين الجمهوريتين أكدت التعاون فيما بينهما، لاسيما في الميدانين الاقتصادي والثقافي. وكان لهذه الاتفاقية أثرها في تعزيز مواقع الثورة في العراق. وقد اجتمع عبد الناصر بصديق شنشل على انفراد، وعكس الأخير لعبد الناصر الحال في بغداد، وطبيعة القيادة التي جاءت بها الثورة، والخلافات ما بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، وإن لم تتطور بعد وتزداد سوءاً. وكما ينقل عن شنشل ومحمد حسنين هيكل، فإن عبد الناصر، بعد أن استمع إلى عبد السلام عارف وهو يشكو من عبد الكريم قاسم، أبدى عدم تحمسه لأي عمل وحدوي مع العراق في هذا الظرف [13] .

---

12. تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج 1، ص 95.

13. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص 90.

وفي اجتماع جماهيري انعقد في دمشق، تكلم جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف وعدد من ممثلي الطرفين، وأكد الجانبان على التعاون فيما بينهما. ثم قرئ الاتفاق الموقع. ونقل إن عبد السلام عارف كان يشدد في أحاديثه في دمشق على انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، وأن عبد الناصر وعد بذلك، وحين تساءل عبد الناصر عن مصير عبد الكريم قاسم في هذه الحال أجاب عبد السلام عارف في الحال وبحزم:

«سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب» .[14]

وقد عاد عبد السلام عارف إلى بغداد ليشن حملة من الخطابات في عدد من المدن العراقية، ويرافقه في جولاته فؤاد الركابي، سكرتير حزب البعث. وكانت خطب عبد السلام عارف هذه تتسم بالضحالة والتخبط وغدت موضوعا للتندر العام، كما أثارت كثيرا من الاستياء. وقد استغلها ليمهد إلى الدعوة للوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة. كذلك شنت جريدة الجمهورية التي كان يرأس تحريرها سعدون حمادي، أحد قادة حزب البعث، والناطقة باسمه، حملة هي الأخرى للدعوة إلى الوحدة الفورية.[15]

وفي 24 تموز 1958، أي بعد عشرة أيام فقط من الثورة، وصل إلى بغداد وفد لجنة الاتصال للمؤتمر الشعبي العربي. وكان في عداد الوفد ميشيل عفلق. ويذكر هاني الفكيكي، وكان من قادة حزب البعث في العراق وقتذاك، أنه كان من بين الذين زاروه في فندق بغداد، حيث نزل الوفد. ويلاحظ الفكيكي، أن عفلق كان شخصيا هو:

«من طرح شعار الوحدة الفورية، وألح عليه رغم تحفظ فؤاد الركابي وبعض الشخصيات القومية العراقية كصديق شنشل وعبد الرحمن البزاز، هذا حتى لا نشير إلى ضعف الحزب والتيار القومي

---

14. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص 125.

15. كان حزب البعث بتشجيع من عبد السلام عارف قد سيطر على جريدة ومطبعة الشعب لصاحبهما يحيى قاسم، وأبدل اسمها إلى (الجمهورية) وصار يصدرها بالتعاون مع عبد السلام عارف، وحملت في أول أيامها اسمه لبعض الوقت. وكان يرأس تحريرها سعدون حمادي. لكن عبد السلام عارف حال دون أن يضع الحزب الشيوعي يده على جريدة (الأخبار) لصاحبها جبران ملكون.

عموما والاعتماد الكامل على ضباط الجيش». [16]

ولم يكتف ميشيل عفلق بتصريحاته تلك لزائريه في الفندق، بل عقد اجتماعا لقادة البعث في العراق دعاهم فيه إلى العمل من أجل الوحدة الفورية الكاملة مع الجمهورية العربية المتحدة. وعندما أعرب بعضهم عن مخاوفه من حَل الحزب (أي حزب البعث - المؤلف) على غرار ما حدث في سوريا حين تمت الوحدة، أجاب عفلق:

«لا أظن أن الرئيس عبد الناصر يشترط لتحقيق الوحدة حل: الأحزاب كما هي الحال في سوريا، خصوصا حَل الحزب - ولكن على افتراض أن توقيف نشاط الأحزاب، بما فيها حزب البعث، يعتبر ضرورة لإتمام هذه الوحدة، فإن الوحدة يجب أن تتم بصرف النظر عن أي اعتبار آخر» [17] .

لقد تحولت مسألة الوحدة الفورية إلى هاجس أولى لدى حزب البعث، ولدى «القوميين العرب» والقوميين الآخرين أيضا. لقد كان حزب البعث، كما يعكس هاني الفكيكي [18] ، يشعر بضعفه في الشارع السياسي، لذلك فضل أن يحسم الأمر من خلال الوحدة الفورية. إذ أصبحت هذه، كما يقول:

«بمعزل عن المبررات العقائدية الأخرى، إنقاذ من الضعف في قيادة البلد والتفاف على الخطر الخارجي أو الصعود الشيوعي. وبرغم أن الوضع في سوريا كان مختلفاً نسبياً من حيث اتساع نفوذ الحزب في الجيش والريف، إلا أن حدة الخلافات داخله، وتراجع مركز عفلق القيادي لصالح الحوراني، لم يغير من حقيقة الضعف والتبعثر. إلى ذلك اصطدمت قواعد الحزب وجماهيره بمسألة لم تكن مهيأة لها، وهي المسألة الكردية والشعارات التي تطالب بالحكم الذاتي لكردستان، علما أن كلمة كردستان نفسها كانت مبعث استفزاز للبعثيين وعروبتهم. وتداخل إحساسنا بالعجز وإلحاحنا على الوحدة

---

16. هاني الفكيكي، مصدر سابق: ص 97/98.

17. من مقابلة لمصطفى الدندشلي مع محسن الشيخ راضي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث آنذاك (مصطفى الدندشلي، حزب البعث العربي الأشتراكي، الجزء الأول، ص 240، وكذلك تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص 123.

18. هاني الفكيكي، ص 89-90.

طريقا للتقدم ليخلق عندنا استعدادا للقفز من فوق الجماهير وتحقيق ذلك بالنيابة عنها». [19]

إن معارضة حزب البعث للاتحاد الفيدرالي، وإصراره على الوحدة الفورية، لم تنبع كلها من قناعة مبدئية. كما أنها لا تدل على رغبة حقيقية في التقدم، لأنها لا تقيم وزناً إلى الشروط الموضوعية من حيث الانتباه إلى التباينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهي لا تقيم وزنا أيضا إلى وعي الشعب وقناعته، ورغبته في التمتع بالحريات الديمقراطية، بعد أن طال حرمانه منها. ومن حق المرء أن يبدى شكوكه إزاء الدوافع التي كانت تدفع بميشيل عفلق إلى الحقد على الشيوعية، ويصطنع من مسألة الوحدة ذريعة لتأليب القوى عليها، وهو الذي يرطن بالاشتراكية وبمعاداة الاستعمار أيضا.

إن حزب البعث قد أيد قبل ثلاثة أو أربعة أشهر من ثورة 14 تموز، وكان نوري السعيد لا يزال في الحكم، قرار جبهة الاتحاد الوطني الداعي إلى الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة باتحاد فيدرالي. [20] فما الذي دفع به بعد الثورة إلى الانقلاب على موقفه ويندفع إلى الإلحاح على الوحدة الفورية ؟ ثم، من يا ترى سيقرر الوحدة والبلاد لا تملك برلمان كالبرلمان السوري، يمكن الرجوع إليه ليتخذ قراره بشأنها وهل يحتكم إلى الشعب مباشرة في استفتاء عام، والشعب ما فتئ يعبر بمظاهراته الهائلة عن رفضه لمشروع الوحدة الكاملة الفورية، أم يرجع إلى الحكومة والأحزاب السياسية، وجميعها، باستثناء البعث، ترفض الوحدة الفورية ؟ لقد أظهرت المظاهرة الهائلة [21] التي نظمها دعاة الاتحاد الفيدرالي في 5 آب 1958 (وليس 7 آب كما ترد في بعض المصادر) من الأحزاب الديمقراطية، العربية والكردية، أن جماهير الشعب الغالبة هي مع الاتحاد الفيدرالي وليست مع الوحدة الكاملة والفورية. بيد أن «القوميين» على اختلاف فصائلهم، قد ركبوا رؤوسهم، وما عادوا يقيمون وزنا لرأي الجماهير.

ويعطينا موقف (حركة القوميين العرب) نموذجا في هذا الشأن. فالحركة التي لم تكن كل خلاياها عشية ثورة 14 تموز 1958 لتضم أكثر من

19. المصدر السابق.

20. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 139

21. قدرت جريدة (البلاد) المشاركين بالمظاهرة بمئات الألوف، وحددتهم المصادر الحكومية بنصف مليون متظاهر، (بطاطو، الكتاب الثالث، ص 139)

عشرين عضوا أو سبعة وعشرين، كما في تقدير آخر، وبعضهم كان لا يزال حتى ثورة 14 تموز يقيم في بيروت، وينحدرون جميعا باستثناءات محدودة، من «طبقة الأعيان» وأقرانهم من الموظفين الكبار في إدارة الحكم الملكي، ظلت، تصر على الوحدة الفورية التامة حتى برغم التسوية المؤقتة التي توصلت إليها جبهة الاتحاد الوطني في تشرين الأول 1958، وراحت تشارك في التحريض على الجمهورية العراقية، وعلى الحزب الشيوعي العراقي، وكان كادرها البارز نايف حواتمة يلعب دورا كبيرا في هذا التحريض.[22]

لقد فجر ميشيل عفلق، ومن ورائه جمال عبد الناصر ورجل مخابراته في سوريا عبد الحميد السراج، وأبواق دعايته الكبيرة، وضعا خطيرا في البلاد والثورة لا تزال في أسابيعها الأولى، ورغم أن رئيس الحكومة، عبد الكريم قاسم، قد أشار بوضوح في 27 تموز 1958 إلى أن الوحدة العربية «ليست شيئا يقرره إنسان بمفرده بل يجب أن تقرره شعوب الدول العربية»[23]. أضف إلى هذا، فإن البلاد كانت تفتقر إلى برلمان يحتكم إليه في هذه الحال. وزاد في الأمر، أن الحكومة، كهيئة رسمية، مسؤولة عن إدارة البلاد، لم تناقش هذه المسألة، لهذا فقد دخل العراق في مأزق حقيقي كان في غنى عنه. وانطلقت القوى السياسية في صراع حام لممارسة الضغط على الشارع السياسي وعلى الحكم مستخدمة كل ما تملك من أدوات الدعاية والتحريض. حتى ذلك الحين، كان الحزب الشيوعي العراقي لا يملك صحيفة خاصة به[24]، لكنه كان يحصل على تأييد عدد من الصحف اليومية كصوت الأحرار والبلاد وغيرها. بالمقابل، فإن القوى «القومية»، وإن كانت لا تملك نفوذا واسعا في الشارع السياسي كالذي يملكه الحزب الشيوعي، إلا أنها تتمتع بتأييد أغلب الضباط الكبار، الذين باتوا يحتلون مواقع مهمة في الدولة، ويتعاطف وإياها عدد من الوزراء، والأهم من هذا، أنها تجد الدعم الواسع والمؤثر من أجهزة الدعاية الكبيرة في الجمهورية العربية المتحدة، وشبكة مخابراتها وارتباطاتها الواسعة، وتحظى بتعاطف كل القوى المعادية للشيوعية التي تمتد من العناصر المرتبطة بالاستعمار ورجال الإقطاع وأعوانه؛ والأجهزة الديموقراطية التي تربت في خدمة النظام السابق وأسياده إلى العناصر المخدوعة بالدعايات الغربية المضللة المعادية للشيوعية، وكل الموروث الإيديولوجي المحافظ والمنادين به.

وكان أخطر ما في الأمر، أن تفشل القوى المتصارعة في تحقيق أهدافها بوسائل الدعاية والإقناع والعمل الجماهيري فتلجأ إلى الأساليب اللاديمقراطية وافتعال المشاكل وتدبير المؤامرات، دون أن توضع في

---

22. محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص 121 و 124

الحسبان مصلحة البلاد، وحاجتها إلى الاحتفاظ. بزخم الثورة، ومصلحة الأمة العربية، وحاجة الشعب إلى السير الرصين والواثق في ركاب التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحاجة البلاد إلى ممارسة الديمقراطية وتمكين الجماهير من الاعتياد على التعامل بها عن ثقة، لاسيما وأن البلاد لا تزال تعج بعملاء الاستعمار ولم تتم تصفيتهم بعد.. وهذا ما سنعالجه في الفصل القادم.

في 3 أيلول 1958، نشر الحزب الشيوعي العراقي بيان؛ حول الاتحاد الفيدرالي، أشار فيه إلى ما يجري من صراع. ولاحظ فيه:

«أن دعاة الانضمام لم يتركوا دعواهم، بل بالعكس، استثمروا مشاركتهم في السلطة، واستخدموا الصحافة والإذاعة وكل الإمكانات الأخرى للاستمرار في دعوتهم. وتصلنا معلومات مؤكدة،ونسمع تصريحات منوعة، تشير في أنهم سائرون فعلاً في اتخاذ التدابير الممهدة لتحقيق مشروع انضمام العراق للجمهورية العربية المتحدة برغم عدم وجود قرار أو اتجاه رسمي من حكومة الجمهورية، ومن قادة الجيش. وهم لا يمارسون هذا النشاط بأسلوب ديمقراطي يحترم الآراء المخالفة ويناقشها بصورة متجردة، موضوعية، ويعتمد على إرادة الشعب، بل بأسلوب يحرم الآخرين من إبداء آرائهم والدعوة لها والعمل بمعزل عن الشعب، بغية مفاجأة القوى الوطنية والجماهير، ووضعها أمام الأمر الواقع خلال مدة قصيرة قادمة».
«وأمام هذه الحقائق، وهذا الأسلوب اللاديمقراطي الخاطئ، لم يجد حزبنا مناصاً من إصدار هذا البيان العاجل، آملاً عرض وجهتي النظر بصورة مفصلة في (جبهة الاتحاد الوطني) لمناقشتها و محتفظاً بحقه في نشر وجهة نظره الكاملة على جماهير الشعب في الوقت المناسب».

وأشار البيان إلى تطلع الشعب إلى حرياته الديمقراطية وأن قواه الوطنية يقلقها أن يوضع مسيرها في «اتحاد قومي» ثبت فشله في إقليمي مصر وسوريا. ونبه إلى أن الشعب الكردي يطمح إلى تحويل ما نص عليه الدستور المؤقت من شراكة بين العرب والأكراد إلى واقع عملي. وأكد على أن الانضمام، في ظل التباين الاقتصادي الكبير بين البلدين لن يوفر للاقتصاد الوطني والرأسمال الوطني العراقي فرصا كافية للازدهار والتطور. وأشار أيضا إلى أن العمل على أساس الاتحاد الفيدرالي

«لا يحمل معه أية نتائج سلبية مهما كانت، ويخطو بنا خطوة كبرى

> تفتح آفاقا أوسع وأرحب نحو اتحاد عربي شامل من الخليج العربي حتى المحيط الأطلسي في جمهورية عربية اتحادية ديمقراطية. وأن احترام إرادة الشعب في هذه المسألة، كما في أية مسألة أخرى، شرط لا مناص منه للتوصل إلى حلول صائبة. فالشعب هو مصدر السلطات وسيد مصيره، الذي سيقرره، دون شك، على أساس من مصلحته ومصلحة الأمة العربية.»

وفي ختام بيانه شدد على أهمية المحافظة على وحدة الصف الوطني، وعلى وحدة قومياته وطبقاته وأحزابه، ووحدة الشعب والجيش، على أساس ديمقراطي سليم. بهذا الشكل يمكن إنضاج فكرة الاتحاد العربي الشامل دون عثرات. وقد برهنت الأيام على صدق هذا التوجه.

وإزاء اشتداد الصراع نشط الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الديمقراطي للعمل من أجل إحياء (جبهة الاتحاد الوطني)، وعقد الطرفان اجتماعا في دار كامل الجادرجي لبحث موضوع الوحدة والاتحاد الفيدرالي، وأيهما ينبغي أن تتبناه القوى الديمقراطية. وانتهيا إلى الاتفاق على الاتحاد الفيدرالي. وعلى هذا الأساس سافر الجادرجي إلى القاهرة في يوم 14 أيلول 1958 والتقى بجمال عبد الناصر. لكن الرئيس المصري تهرب من إعطاء جواب حاسم حول عرض الجادرجي بعقد اتحاد فيدرالي بين الدولتين، وادعى أنه لا يمكن أن يحث على الوحدة أو الاتحاد، بينما كانت صحف القاهرة وإذاعة صوت العرب تحرض على العمل من أجل الوحدة الفورية. وعملت الدوائر المصرية على عزل الجادرجي أثناء إقامته في القاهرة، و تجاهلته الصحف المصرية باستثناء جريدة (المساء)، التي كان يرأس تحريرها خالد محي الدين والتي أشارت إلى مقابلته مع عبد الناصر.[25]

بعد عودة الجادرجي جرت محاولات لإحياء جبهة الاتحاد الوطني. وأثمرت المساعي عن عقد اجتماع مشترك للأطراف الأربعة المكونة للجبهة المذكورة. ويروي عامر عبد الله الذي مثل الحزب الشيوعي في هذا الاجتماع:

> «في خريف 1958 وصل إلى بغداد من القاهرة، السيد فائق السامرائي (سفير العراق يومذاك في القاهرة)، فطلب من حزبنا والأحزاب الوطنية الأخرى إجراء لقاء مشترك، وقد تم هذا اللقاء عصرا في حديقة داره في (شارع طه) ببغداد، بحضور الشيخ محمد مهدي كبة، وصديق شنشل (عن حزب الاستقلال) والمرحوم كامل

---

25. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الأول، ص 216 / 217.

الجادرجي ومحمد حديد (عن الحزب الوطني الديمقراطي) والسيد فؤاد الركابي وأحد زملائه القياديين (عن حزب البعث) وكنت أمثل (الحزب الشيوعي العراقي) في هذا اللقاء مع رفيق آخر.

افتتح فائق السامرائي الحديث بأن ذكر أنه التقى الرئيس جمال عبد الناصر في عشية قدومه إلى العراق وبحث معه مسألة العلاقة بين العراق ومصر، فأعرب عبد الناصر عن استعداده لقبول أية علاقة مع الجمهورية العربية المتحدة تتفق عليها الأحزاب السياسية في العراق ويوافق عليها عبد الكريم قاسم.

فأعرب قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال عن التزامهم بمبدأ (الاتحاد) الذي نص عليه البرنامج المشترك للحزبين اللذين كانا قد قررا قبل ذلك، الاتحاد في (حزب المؤتمر الوطني). ومن جانبي أكدت على موقف حزبنا.. إن ثلاثة من الأحزاب الرئيسية في العراق – فضلاً عن الحزب الديموقراطي الكردي – تتخذ موقفاً واحداً من مشروع الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة، ولم يبق، إلا أن يتخذ حزب البعث موقفا مماثلا كي نخرج بمشروع مشترك نعرضه على عبد الكريم قاسم (الذي لن يعارضه بالتأكيد) ثم نسافر جميعا إلى القاهرة لعرضه على عبد الناصر (الذي لن يعارضه هو الآخر ما دام قد أعرب عن موافقته المسبقة كما أكد فائق السامرائي). وأضفت أننا بذلك سنحسم في آن واحد مسألتين على جانب كبير من الأهمية والخطورة. أولاهما، مسألة الرابطة الاتحادية مع الجمهورية العربية المتحدة، ثانيتهما، تقويم ومعافاة العلاقة بين القاهرة وبغداد التي اتخذت صورة خصومة تنذر بأوخم العواقب بالنسبة للبلدين الشقيقين.

(كان فائق السامرائي قد تحدث عن هذا اللقاء فيما بعد من راديو صوت العرب). اتجهت الانظار بعد ذلك إلى فؤاد الركابي الذي شعر بالحرج الشديد، واكتفى بالوعد بأنه سيعرض هذا الأمر على قيادة حزبه!» [26]

26. (الثقافة الجديدة)، العدد 152، آذار 1984. وأعادت (الثقافة الجديدة) نشره في عددها 293 في آذار – نيسان 2000. وانظر كذلك المقابلة التي أجراها حازم صاغية مع عامر عبدالله، والمنشورة في مجلة (أبواب)، العدد 3 شتاء 1995 الصادرة عن دار الساقي، بيروت.

وبذلك انتهى اللقاء بخيبة أمل بدت واضحة للجميع. بعد سنوات، أي في عام 1965، التقيت بفؤاد الركابي الذي أكد في معرض استذكاره لهذه الواقعة، بأنه كان وآخرين من قيادة حزبه قد توصلوا هم أيضا، إلى أن أفضل ما كان يمكن فعله بعد انتصار ثورة 14 تموز، هو إقامة رابطة اتحادية مع الجمهورية العربية المتحدة،باعتبارها الرابطة الوحيدة والمناسبة، وأنهم عرضوا هذه الفكرة على ميشيل عفلق لدى زيارته للعراق بعد ثورة تموز، فرفضها بشدة وعنف، ودعا من التقى بهم إلى العمل من أجل وحدة اندماجية «حتى ولو اقتضى الأمر ربع قرن من الكفاح ضد الشيوعيين» حسب ما ذكر لي فؤاد الركابي نصاً.

كاد ينتهي عام 1958 وهذه المعضلة لم تجد حلاً. كما استفحلت الخلافات بين الضباط العسكريين الذين قادوا الثورة، لاسيما بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف حتى وصلت بينهما إلى باب مسدود، وكانت هذه الخلافات تعكس نفسها على العلاقات ما بين القوى السياسية. ولم يصغ عبد الكريم قاسم إلى الكثير من الملاحظات التي قيلت له ولم يتكشف عن مزايا قيادية عالية. ولم يطرح مسألة الوحدة أو الاتحاد على مجلس الوزراء ليخرج بها برأي حكومي موحد. من جانبها لم تبد الأطراف السياسية المتصارعة على اختلافها المرونة الكافية لتجنيب البلاد مخاطر الاصطدام، وغلبت جميعها روح الاستئثار. وزاد في الأمر سوءاً أن عبد الناصر بما يملك من أجهزة مخابرات ودعاية واسعة واصل ضغطه لفرض الوحدة الفورية والتدخل في شؤون البلاد باسم المصالح القومية رغم أن الجمهوريتين سعتا إلى تطوير العلاقات فيما بينهما ونجحتا في عقد اتفاقيات عديدة للوحدة الثقافية والتكامل الاقتصادي والتعاون التجاري والتعاون الفني في الميدان الاقتصادي، وكان الأفق ينفتح على خطوات أبعد في اتجاه الاتحاد فيما بينهما أكثر فأكثر. بجانب كل هذا كانت الدوائر الاستعمارية تزيد من نشاطها لتعقيد الأمور ودفع عملائها لتأليب القوى المتصارعة رغم أن كل القوى السياسية تتحدث عن نشاط هذه الدوائر وتحذر منه. في غمرة هذا الوضع يعود عبد السلام عارف بعد أن أرسل إلى الخارج كسفير للعراق في بون دون إذن من قاسم تسبقه شائعات واسعة عن مؤامرة تدبر لقلب الحكم، ويعتقل عارف. وتنظم القوى المؤيدة لقاسم، ومنها الشيوعيون، مظاهرة 5 تشرين الثاني الهائلة والتي لم تخل من شعارات استفزازية ضد دعاة الوحدة.

إزاء هذا قدم المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي مذكرة ضافية إلى عبد الكريم قاسم أبدى فيها ملاحظاته بشأن تركيبة الحكومة وما يراه

هو لإصلاح الوضع السياسي الآخذ بالتدهور، أشار فيها إلى أن في الحكومة عناصر لا تملك تجربة جهادية تمكنها من معرفة حقائق الوضع الشعبي، وأخرى مشبوهة وضعيفة القدرة على مجاراة سير الثورة الحثيث، وقد خلقت للحكم وله شخصيا صعوبات عانى منها كثيرا وقد أدى هذا إلى زيادة أعباء رئيس الحكومة، وإلى أنه يحمل نفسه فوق طاقتها.

وبعد أن تطرح المذكرة الدور الذي لعبته الحركة الديمقراطية والخبرة الكبيرة التي كدستها، وكونها قد برهنت في مجرى النضال الطويل والعنيد على إخلاصها للشعب، وأنها كانت ولا تزال وستظل حتى النهاية الأساس المتين للحكم.. تلاحظ أن الحل الوحيد لقضية الحكم يتمثل في إعادة النظر في تشكيلات السلطة :

> «على أساس الاستناد إلى مبدأ التعاون بين قيادة الحكم العليا من جهة وبين الجبهة الشعبية المكونة من الحزب الشيوعي والحزب الوطني الديمقراطي والقوى الديمقراطية الجديدة في الجيش والأوساط الديمقراطية الأخرى والعناصر القومية الشريفة».

وتلاحظ المذكرة أن هناك من له مصلحة في إبعاد البلاد عن السير في هذا السبيل، وإيجاد هوة بين السلطة والجماهير الواسعة من الشعب، وأن الذين يضربون على وتر «الخطر الشيوعي» إنما هم يرددون شعارات الاستعمار. ونبهت إلى أن هناك من يفتري على الحزب، ويدس عليه المنشورات والشعارات والسياسات، ويزعمون أنه يسعى إلى اغتصاب السلطة وفرض النظام الشيوعي. وفندت المذكرة هذا الادعاء وأكدت أن دفاع الحزب عن حياد الجمهورية ودعم قيادة عبد الكريم قاسم وسياسته، إنما ينبع عن «إيمان بأن في عملهم هذا خدمة كبرى لمصالح شعبنا». وانتقدت من يدعو إلى «الاعتدال». وقالت إن هؤلاء رغم نياتهم الحسنة يلتقون مع الفريق الأول- وإن ذريعة تحاشي استفزاز الاستعمار مردودة أساسا، لأن الاستعمار قد استفز منذ فجر 14 تموز، وأن

> «عدوهم اللدود الذي استفزهم هو عبد الكريم قاسم وصحبه. وليس الشيوعيين وحدهم - ولذلك فقد عملوا وسيعملون كل ما في وسعهم لتحطيم النظام الذي قام على أنقاض نظامهم البائد».

وتختتم المذكرة حديثها:

«إننا أيها الأخ الكريم إذ نضع أمامكم هذه الحقائق نرجو أن تكونوا على يقين أننا لا نفكر قط بأنفسنا ولا نجني أية مكاسب حزبية وإنما نفكر أولاً وقبل كل شيء، وفوق كل شيء، بمصلحة البلاد، بنجاح الثورة وبترصين الحكم الوطني والسير معكم نحو الظفر النهائي».[27]

في العاشر من تشرين الثاني 1958 جرت مباحثات بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردي لتنظيم التعاون في ما بينهما وتعزيزه وتحديد الأهداف المشتركة لنضالهما. وكانت تسود المباحثات الرغبة المشتركة في التفاهم وتطوير العمل المشترك، وكان يحفز ذلك الأجواء الثورية التي كانت تعم الشعب الكردي. وقد توصل الطرفان إلى الاتفاق ومهد هذا إلى انضمام الحزب الديمقراطي الكردي إلى جبهة الاتحاد الوطني والتوقيع على ميثاقها الجديد.

في تشرين الثاني من عام 1958 عادت الأطراف الأربعة في جبهة الاتحاد الوطني إلى التشاور في ما بينها أملاً في إيجاد تسوية للوضع السياسي المتأزم في البلاد، وتوصلت في 12 تشرين الثاني 1958 إلى إصدار بيان مشترك ذكّرت فيه بالانتصار الكبير الذي تحقق للشعب في 14 تموز بتضافر كل قوى الشعب، وقالت إنها قد أخذت على عاتقها توحيد الصفوف ونبذ الخصومات. وإنها اتفقت على أن تدرس بأناة وعمق وبروح أخوية وبشعور عال بالمسؤولية إزاء شعبنا وأمتنا العربية السياسة الجديرة بالاتباع لخدمة القومية العربية و«تحقيق أفضل وأمتن شكل من أشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة الشقيقة». ودعت إلى نبذ الخصام وقالت:

«إن الخلاف في الرأي هو من صميم الحياة الديمقراطية. ولكن هذا الخلاف حينما يؤدي إلى خصام، فإنه يلحق أذىً جسيما بالحياة الديمقراطية نفسها»

وذكّرت أن الاستعمار يحاول أن ينفذ من كل ثغرة في القوى الوطنية ودعت إلى الكف عن التظاهر وتجنب الإشاعات. ولم تكتف بذلك، وإنما اتفقت على أن يقدم كل طرف مشروعه الميثاق الجديد للجبهة. وبعد دراسة المشروعات والتداول بشأنها، تم الاتفاق على صيغة معينة للميثاق في التاسع عشر من تشرين الثاني، وجرى التوقيع عليه من جانب الأطراف

---

27. الحزب الشيوعي العراقي , في سبيل استيعاب سياسة الحزب »كراس داخلي للتثقيف» ص 39

الأربعة [28] ، كما وقع عليه أيضا ممثل الحزب الديمقراطي الكردي.

وفي التاسع والعشرين من كانون الأول وإثر زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي راونتري إلى بغداد، أصدرت جبهة الاتحاد الوطني بيانا للشعب تدعوه فيه للتصدي إلى المؤامرات الاستعمارية وطالبت فيه بالانسحاب من حلف بغداد.

في الوقت الذي كانت فيه القوى السياسية في العراق تسعى إلى إعادة الحياة لجبهة الاتحاد الوطني، والحيلولة دون تصدعها، كان عبد الناصر يحرض على الشيوعية ويصفها بأبشع النعوت لخلافه مع الحزب الشيوعي السوري، الذي عارض السياسات، غير الديمقراطية التي سار عليها عبد الناصر بعد الوحدة في سوريا ومنعه النشاط الحزبي فيها. ورغم أنه تظاهر بإدانة الشيوعيين السوريين وحدهم، إلا أن خطبه وتصريحاته المضادة للشيوعية والشيوعيين، كانت تثير ضدهم، القوميين المتعصبين في العراق وغيره. وكما يلاحظ محمد جمال باروت، فإن النشرة – الكراس التي أصدرتها (حركة القوميين العرب) في العراق في شباط 1959 رداً على محاضرة عامر عبد الله (الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية) كانت «نموذجا مدرسياً لهذا التحريض» [29] .

وسعيا لإيجاد أجواء أفضل في العلاقات، والسعي لتدارك التجاوزات التي كان يتعرض لها القوميون وغيرهم، والتي تنسب إلى أناس محسوبين على الحزب الشيوعي ويحمل هو جريرتها، وجه الحزب في تلك الأيام نداءات وتوجيهات إلى الجماهير، حذر فيها من عمليات الدس وتسريب المفاهيم والشعارات الخاطئة، والسعي لتفريق صفوف الحركة الوطنية. لكنه سعى في ذات الوقت إلى أن يوضح الأسس التي تقوم عليها دعوته إلى وحدة الصفوف. ففي بيان أصدره المكتب السياسي للحزب في الأول من أيلول 1958، أكد على أهمية وحدة الصفوف، واعتبرها ضرورة وطنية وقومية كبرى. ولكن وحدة الصفوف هذه، تقتضي احترام وجهات نظر كل القوى الوطنية المخلصة. وأوضح أنها لا تتحقق في «الاتحاد القومي»، كما يدعو البعض، بل في جبهة وطنية موحدة. وحذر من ترسبات العداء للشيوعية التي أوجدها وغذّاها الاستعمار في أذهان بعض الوطنيين حتى بعد الثورة.

ونبهت قيادة الحزب في نشرة داخلية في 13 أيلول 1958 إلى تجنب الهتافات الاستفزازية في المظاهرات، وضربت مثلاً على ذلك، بالهتافات

---

28. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ص 315.

29. محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص 125 .

الاستفزازية المتكررة عن الصداقة السوفييتية، وعن الصين الشعبية، ومن قبيل «وصانا فهد من مات دولتنا اشتراكية» وغيرها من الهتافات التي لا يجمعها جامع مع ما ينادي به الحزب. وهددت النشرة بمحاسبة من لا يلتزم بتوصيات الحزب هذه. ومع ذلك، يظل التساؤل قائماً: هل جرى جهد جدي لمتابعة تطبيق هذه التوجيهات!؟

وفي توجيهات خاصة إلى لجان الحزب في 19 أيلول 1958 بمناسبة الاحتفاء بمولد حكومة الجزائر العربية المجاهدة، أكد المكتب السياسي على ضرورة تجنب أي احتكاك، وبأي شكل كان، مع القوى القومية، وتفادي أي احتكاك مع الاستفزازيين، وتبصير الجماهير بخطورة الأعمال الاستفزازية التي تفرق الصفوف. ورداً على محاولات الدس اللئيمة على الحزب، التي تقوم بها عناصر أو جهات موالية للاستعمار، وتبغي من ورائها تفريق الصفوف والإساءة للحزب الشيوعي، عمدت لجنة التنظيم المركزية للحزب نشر نموذج لهذه المحاولات (يجد القارئ الكريم صورته في الصفحة المقابلة).

وعاد المكتب السياسي للحزب، فأصدر في 1958/10/18 نداء إلى الشعب والجيش وقادة الحكم والأحزاب الوطنية، دعاهم فيه إلى الوقوف صفاً واحداً، في وجه المؤامرات التي تحاك ضد الجمهورية، والعمل يداً بيد لصيانة ما حققه الشعب وجيشه.

لم يكتف الشيوعيون بالمساعي التي بذلوها لتهدئة الصراع بشأن الوحدة والاتحاد، واستعادة وحدة القوى الوطنية في إطار جبهة الاتحاد الوطني على نحو ما رأينا آنفا، وإنما شرعوا بنشاط فكري هادئ يستهدف توضيح الأسس الفكرية والسياسية التي أقاموا عليها دعوتهم للاتحاد الفيدرالي. إذ ظل الكتاب المصريون يواصلون هجومهم على الحزب الشيوعي وعلى الدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي ويصورونها على أنها دعوات معادية للوحدة العربية و للأماني القومية. وقد تطوع عديد من الكتاب العرب للنفخ في هذا الاتجاه. فإلى جانب كتابات محمد حسنين هيكل المتواصلة في الأهرام، وتعليقات أحمد سعيد التي ثم تنقطع من (صوت العرب)، انضم أحمد بهاء الدين في (روز اليوسف) والوزير البعثي الأردني السابق عبد الله الريماوي في (روز اليوسف) أيضاً والشاعر المصري صلاح عبد الصبور، كما انضمت إلى الحملة مجلة (الفجر) الكويتية.

والحزب الشيوعي الذي يصور من جانب خصومه على أنه استحوذ على مفاصل السلطة أو يكاد، وبات يهيمن على كل شيء ظل لا يملك صحيفة مجازة تنطق بلسانه حتى 25 كانون الثاني 1959 حين صدرت

(اتحاد الشعب) لأول مرة بصورة علنية، وبعد مماطلات دامت طويلا. وتطّلب الأمر أن يقدم الحزب عريضة جماهيرية الى رئيس الصحف المجازة كصوت الأحرار والبلاد والزمان كانت تتنافس فيما بينها لنشر ما يكتبه الشيوعيون لتسهيل ترويجها. على هذا الأساس نشر عزيز الحاج، المرشح للجنة المركزية للحزب يومذاك سلسلة من المقالات في جريدة (الزمان) لصاحبها توفيق السمعاني-بتوقيع (ع.ح) تحت عنوان «ثورة العراق بين الريماوي وأحمد بهاء الدين» نشرت في كراس فيما بعد بعنوان (ثورتنا). وقد توخى أن يأتي حواره مع الكاتبين هادئاً وودياً، منطلقا من مبدأ أن التناقضات الرئيسية هي مع الاستعمار أما ما بين الوطنيين فتظل ثانوية، وكان هاجسه فيما كتب هو الدفاع عن الديمقراطية.

يدافع عزيز الحاج عن ثورة 14 تموز ويؤكد أنها ثمرة التناقضات الأساسية في المجتمع العراقي والتي نشأت أساسا عن السيطرة الاستعمارية وهيمنة النظام شبه الإقطاعي في الريف. وردا على الكتاب العرب الذين يغفلون البواعث الداخلية للثورة ويركزون على تأثير الانتصارات القومية العربية، أوضح أن الشعب العراقي يتأثر حقا بصدق بانتصارات أشقائه في كل أقطارهم، لكن هذا التأثر لن يشعل ثورة إذا لم تحتدم التفاعلات الداخلية العميقة في رحم المجتمع العراقي، وتبلغ ذروة نضوجها حتى الثورة. وفي حلقة أخرى يركز على الأساليب التي يلجأ إليها الاستعمار لتفتيت الصفوف العربية وإضعاف تضامنها وتفتيت الصفوف داخل القطر الواحد. وفي ثالثة يكثف حديثه حول أهمية الحريات الديمقراطية في نضال الشعب لتطوير الوطن وسعيه للوحدة مع أشقائه. ويناقش مفهوم الشيوعيين للديمقراطية وما يميز ديمقراطيتهم عن الديمقراطية الليبرالية. وأكد في هذا الشأن خطأ من يطالب بتأجيل الديمقراطية حتى تتحقق للشعب أهدافه الأخرى وأن مبادئ الثورة مرابطة مع بعضها.

وعاد عزيز الحاج وأكد في محاضرة له في قاعة الشعب نظمتها جمعية الخريجين على المبادئ التي يقوم عليها فهم الشيوعيين للقومية، وعلاقته بفهمهم لحرية الشعب، والترابط ما بين النضال من أجل التحرر الوطني والقومي، والأهداف التي يطرحونها للنهوض بالمستوى المعاشي والاقتصادي والثقافي للشعب، وعلاقة هذه كلها بممارسة الحريات الديمقراطية السياسية. ونبه إلى أن «القومية العربية الحقة هي تحريرية ديمقراطية. وأن القومية والوطنية ديمقراطية لأنهما حركة ملايين الجماهير».

وفي 13 شباط 1959، قدم عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، يومذاك، محاضرة عامة في قاعة الشعب، عمق

فيها نظريا موقف الحزب من مسألة الوحدة العربية، ولماذا يؤكد على موقفه في الدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي. وقد أخذ على هذه المحاضرة، التي قدمت بعنوان: «الطريق التاريخي لوحدة الأمة العربية» كونها لم تعر اهتماما كافياً لنكوص المسار، فجاء ديالكتيكية هيغلياً وليس ماركسياً[30] على حد قول بطاطو.

نبه المحاضر إلى أن التطور للبلدان العربية، ومسيرتها نحو الوحدة، لا يسيران على وتيرة واحدة، بحكم تباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والعوامل التاريخية الأخرى في هذه البلدان. وكل الدلائل تشير إلى أن هذه البلدان ستسلك سبلاً متعددة ومتباينة شطر الاتحاد الشامل. وشدد على أن توحيد الأمة العربية عملية مركبة، ينبغي أن تعالج في ضوء واقعها المادي. وأن من يحاول تبسيطها وتجريدها إنما يسيء إليها، ويساهم، شاء أم أبى، في وضع العقبات في طريق تطورها التاريخي. وضرب مثلاً بما جرى لمصر وسوريا. فسوريا مثلاً، كانت قد سبقت في تطورها الديمقراطي، سواء في أسلوب الحكم أو في السياسة الداخلية، أو في علاقاتها الدولية. لكن الذي حدث أن سوريا هي التي أرجعت إلى وراء لتقف في صف مصر، والذريعة كانت توحيد الأوضاع وتمتين الوحدة. فيما يؤكد المنطق أن يتجه البلد المتخلف للاقتداء بالبلد الأكثر تقدما.

وأشار إلى أن التجزئة قد فرضت حقا على العرب.. ولكن استطال أمد هذه التجزئة، واتساع الرقعة الجغرافية للعالم العربي، وأوضاع وعوامل تاريخية أخرى أخلّت، جميعها، بنمط سير الأمة العربية في تطورها العام.. ولهذا فإن التوحيد، في حالة كهذه، سيكون عملية معقدة ومشروطة موضوعيا. ,وستكون هذه البلدان جاهزة للوحدة في لحظات زمنية مختلفة، وستختلف أشكال الاتحاد في ما بينها، في قوتها ودرجة شموليتها. ويتعين أن يجري البحث في كل حالة عن الأشكال «الأكثر طبيعية» في الظروف القائمة، أي تلك التي تساعد في «إطلاق أقصى الطاقة من أجل مسيرة البلد العربي المعين إلى الأمام. وبالتالي مسيرة الموكب العربي كله. ولن تكون هذه الأشكال المختلفة، متصلبة أو ساكنة. وإنما ستنمو تدريجيا وتتطور إلى أشكال أرقى، تقرب الواحد للأخر، وصولاً في النهاية، وفي ظل شروط دولية ملائمة، إلى تحقيق اتحاد عربي يضم الجميع. وأكد أيضا على أن النضال من أجل الوحدة العربية هو (حركة كل العرب)، وليس احتكارا لأحد. ولن يكون له مركز واحد. ولن يحل مسألته حزب واحد، أو زعيم واحد أو إيديولوجيا واحدة.. وإنما. تتم الوحدة نتيجة لنضال شاق تشارك فيه كل الشعوب العربية

---

30. بطاطو، الكتاب الثالث، 142.

وكل طبقاتها وأحزابها وقادتها، بغض النظر عن أيديولوجيتهم وبرامجهم السياسية ». [31]

---

31. نشرت المحاضرة في (اتحاد الشعب) في أعدادها 19 و 21 و 23 و 26 الصادرة في 16 و 18 و 22 و 25 شباط، 1959 ثم جمعت لاحقا في كراس واحد بعنوان «الطريق التاريخي لوحدة الامة العربية».

17

من الصراع السياسي الى التآمر والتمرد العسكري
مؤامرة الشواف

مع الأيام، أخذ الصراع السياسي بعد الثورة يزداد سخونة وخشونة، وراحت الأطراف السياسية تتباعد عن بعضها، وتبحث لنفسها عن اصطفافات سياسية جديدة. لقد أخذت الجميع زهوة النصر. ولم تعد القوى السياسية، على اختلافها، ودون أن نستثني أحداً، وإن كان يجري ذلك بشيء من التفاوت، تضع موضع التساؤل، الأفق الذي تتجه إليه، وتتثبت من الخطوات التي تخطوها، وتتفحص جيداً طبيعة «المكاسب» التي تحققها. وشيئاً فشيئاً، بات الصراع يتخذ أبعاداً واضحة وقاطعة، وانتقل من الاختلاف والتنافر، إلى العمل لتصفية الخصوم من الأساس.

كيف حدث هذا؟ ولماذا حدث؟

قبل الثورة، كانت القوى السياسية التي تحالفت في جبهة الاتحاد الوطني قد أقامت في ما بينها علاقات تعاون حقيقية. ولم تعد الحساسيات السابقة فيما بينها هي التي تطبّع علاقاتها ببعضها. كل هذه الظواهر الإيجابية اختفت، وعاد التنابز فيما بينها إلى سابق عهده، بل وتحول هذه المرة إلى عداء سافر. هل حدث كل هذا لمجرد الاختلاف على شكل العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة؟ لا نعتقد أن الأمر كان هكذا، رغم أننا نعير أهمية كبيرة إلى هذا. لقد ظلت القوى المختلفة تخفي دوافع تحركاتها، وتنفي من الأساس، ما يتهمها به الخصوم، وتسعى إلى إلقاء تبعات الصراعات على أكتافهم حتى السنوات الأخيرة حين راح عديد من الذين أسهموا في أحداث الأمس يكشفون عن خفايا بعض ما حدث.

إن قراءة متأنية للأحداث يومذاك، تكشف أن الدوافع العميقة والأساسية، التي كانت تنزوي في القعر، بحكم عمق التأثيرات التي أحدثتها

الثورة، أخذت تطفو، شيئاً فشيئاً، على السطح، وتفعل فعلها في تحريك الجماعات والأفراد. ويمكننا أن نلاحظ هنا:

1- إن المصالح الأجنبية والمحلية التي ضربتها الثورة، شرعت بعد أن تداركت صدمتها الأولى، وتخلصت من هول الضربة التي وجهت لها، تسعى في البحث عن سبل وأدوات ورموز جديدة للتعبير عنها. إن النشاط السياسي الكبير الذي أعقب الثورة، لا يعود كله إلى أن الثورة قد رفعت الغطاء الذي كان يكبح نشاط الجماهير، وأباحت لها حرية التحرك. وإنما يرجع كثير منه إلى أن أصحاب المصالح المتضررة راحوا ينشطون لإعادة النظر في الاصطفافات السياسية القائمة يومها... والبحث عن مسارب وطرائق مناسبة للتعبير عنها. وحين يؤكد راونتري، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، بعد المحادثات التي أجراها مع جمال عبد الناصر في القاهرة في 8 كانون الأول 1958 وما بعده، أن بوسع الولايات المتحدة أن تطمئن إلى أن جمال عبد الناصر قادر على مواجهة التغلغل الشيوعي في العراق، وأن جهد المجموعات القومية هو الذي يستطيع أن يقاوم التغلغل الشيوعي، ويكتب إلى آيزنهاور:

> «إن ناصر قرر العمل في العراق، فهو يرفض النفوذ الشيوعي المتزايد على قاسم»، فإن من حقنا أن نتشكك في «عروبية» الكثير من الضجيج القومي الذي انطلق يومذاك منادياً بـ«الوحدة الفورية» مع الجمهورية العربية المتحدة».[1]

لقد اهتم عبد الناصر بحرية الوطن، ودافع ببسالة عن استقلال مصر، واكتسب مجده في الدفاع عن حق العرب في العيش في دول مستقلة تسعى إلى الوحدة فيما بينها. والشيوعيون هم أكثر من يمجد عبد الناصر في

---

1. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 1، ص 286. وينقل المصدر عن هارفي أوكونور (الأزمة العالمية في البترول، ترجمة عمر مكاوي، بيروت 1967، ص 385) ما يلاحظه عن صحيفة (وول ستريت جورنال) قولها إن العراق ينزلق انزلاقاً خطيراً نحو الشيوعية. وكان الظن أن الخطر هو خطر الناصرية، ولكن تبين أنه الخروشوفية. و رأوا من الأفضل دفع العراق نحو القاهرة لتفادي موسكو. كما ينقل عن (نيويورك تايمس) قيام «إن فيضاناً أحمر في العراق، ولذلك يجب أن يتم غزوه لا بالسلاح ولكن بالانقلاب، بينما يقف قاسم لا حول له ولا قوة، عاجزاً عن وقف أو تغيير اتجاه الفيضان الأحمر الذي انطلق من عقاله. إن الدرس الذي تعلمته الولايات المتحدة، هو أن من الواضح أن لابد من اتخاذ إجراءات دفاعية جديدة، وأن الانقلاب ينبغي مواجهته بإجراءات لا تقل عما يواجهه فيه العدوان، وبدا أن المهمة المطلوبة هي بعض واجبات وكالة المخابرات المركزية لا وزارة الدفاع».

هذا. لكنه في المقابل، لم يعر أهمية لحرية الفرد في هذه الأوطان، ولا للحريات السياسية فيها. ولم يعط قيمة لانتهاج السبل الديمقراطية للوصول إلى الوحدة. وإنما اعتبر الخطاب الديماغوجي، وشكليات الديمقراطية لا جوهرها هي الوسيلة الأجدى. وكان براغماتياً حقاً في نهجه السياسي. وقد ناصب الشيوعيين العراقيين العداء بوجه خاص، لأنهم باتوا يؤلفون قوة كبيرة لا يمكن أن يزيحها كما يشتهى بمجرد خطابات يثير فيها العامة. كما حقد على عبد الكريم قاسم، لأن هذا زاحمه على الزعامة، ولم يكن ليوضع في الجيب بمجرد إضفاء لقب ما عليه كالآخرين. ولهذا السبب شجع سبيل التآمر. وقد كشفت المؤامرات المتتالية على الحكم في العراق، و المحاكمات التي جرت لمدبريها، أنه كان وراءها جميعا. وإذا كانت أجهزة الدعاية في العربية المتحدة تنفي يومها أنه زود المتآمرين بالمال والسلاح وأجهزة الدعاية وحتى الرجال، فإن بعض «القوميين» العراقيين، وحتى بعض ساسة مصر الكبار، الذين ظلوا يحتفظون بموتورية الماضي، لم يكتفوا بإقرارها اليوم، بل أصبحوا يمجدونها، ويحسبونها من مآثر عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. ويتناسون أن هذه المؤامرات كانت تجرى ضد دولة شقيقة مستقلة، تحررت تواً من إسار الاستعمار، وأن مثل هذه السياسة لا يمكن أن تقبل في عرف التعامل الديمقراطي بين الدول، ناهيك عن أن الأمر كان يجري ضد دولة شقيقة ارتبطت وإياه، قبل أيام، بعديد من الاتفاقيات للتعاون الثقافي والاقتصادي والعسكري، والتي تبشر جميعها في تطور العلاقات فيما بين الدولتين نحو الوحدة.

وأمرّ من هذا إن عبد الناصر لم يتردد في الاستعانة بالأمريكان لضرب الجمهورية العراقية، والحزب الشيوعي العراقي. ولعل في ما ورد في تقرير لمجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة (الذي رفع عنه الحظر) ما يدفع إلى التأمل والأسف كذلك. يقول التقرير الذي وضع في 22 كانون الأول 1958 تحت عنوان (اعتبارات مجلس الأمن القومي بشأن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق):

> «إن المعلومات المتيسرة لنا حاليا، تشير إلى أن نمو النفوذ الشيوعي في حكومة قاسم كان من السرعة والكثافة بحيث بات يسبب إزعاجاً جدياً لكل من القوميين غير الشيوعيين في العراق وللجمهورية العربية المتحدة».

ويستطرد:

«والسؤال الأساسي هو ما إذا كان الوضع في العراق، سواء في ذاته وفي آثاره المحتملة في الشرق الأدنى ككل، على نحو يجعل من الضروري البحث عن ميدان للتسوية المتبادلة مع عبد الناصر فيما يتعلق بالعراق».

ويتوصل التقرير إلى أن:

«حديث عبد الناصر مع مساعد وزير الخارجية راونتري فيه ما يدل على الدعوة الصريحة إلى التعاون بشأن العراق» [التأكيد من جانبنا - المؤلف].

ويقول التقرير بعدها:

«واضح أن الأرض قد مهدت لاستكشاف الإمكانيات مع ناصر إذا أردنا أن نخطو تلك الخطوة».[2]

لقد كان جمال عبد الناصر تواقاً إلى التعاون مع الولايات المتحدة لضرب الحزب الشيوعي في العراق، وقد عبر عن ذلك بوضوح حين تساءل عما يمكن أن يقدموه في هذا الشأن[3] .

لقد غدت محاربة الشيوعية في العراق هي الراية التي يلتف حولها جميع الأطراف. وكان طبيعياً أن يلتفت «القوميون» صوب بريطانيا أيضاً. فوفقاً إلى رسالة سرية بعث بها السفير البريطاني في بغداد، مايكل رايت، الى وزارة الخارجية في لندن، في 30 تشرين الأول 1958، أنه اجتمع في اليوم السابق لتاريخ الرسالة، مع وزير الخارجية العراقي، عبد الجبار الجومرد (وهو قومي من الموصل). ووصف له الجومرد الأوضاع السياسية في العراق، والصراع الدائر بين القوى السياسية. وأخبره بأن أجهزة الحكومة تراقب النشاط الشيوعي، وستعالجه بطريقتها الخاصة، وفي الوقت المطلوب، إلا أنها، أي الحكومة، لا ترغب في الوقت الحاضر أن تبدأ بسلسلة من عمليات إلقاء القبض، وخاصة بين أوساط الطلبة. وأكد على حقيقة أن الحكومة قد عزمت بشكل مقصود بعدم إلغاء التشريع الذي أصدره نوري السعيد

---

2. Foreign Relations of the United States, Vol. XII, Washington, D.C, p. 368

3. 511-Ibid, Vol. XIII, pp, 505

والذي يجعل من الشيوعية أمراً محظوراً وغير قانوني، وبالأمكان تطبيقه في أي وقت. ثم ينقل السفير رايت عن الجومرد كون الحكومة راغبة في تلقي المساعدة من البريطانيين ومن الأمريكيين للحفاظ على سياسة الوسط ومقاومة أي من الجناحين المتطرفين، وان الحكومة ستتصل بنا وبالأمريكيين خلال أيام بهذا الخصوص. [4]

2 – إن التوسع الكبير في عضوية ونشاط المنظمات السياسية، وظهور واجهات ورموز جديدة، والتواصل والوتيرة السريعة التي كانت تجري فيها الأحداث، لا ينبغي فصله عن الحافز الذي تحدثنا عنه تواً، إن ظهور أسماء جديدة في واجهة الأحداث يومذاك، كان لا يعني سوى أن هؤلاء هم مقدمة لجهد أوسع يجري تحشيده ودفعه لأداء الأدوار الجديدة في التعبير عن المصالح التي أشرنا إليها، واذا كانت الأسماء التي برزت لا تملك تاريخاً يُعتدّ به، فإن لديها ما يسندها من مصالح عريقة وواسعة لم تُقتلع جذورها بعد، وشبكة واسعة من العملاء والعلاقات.

لقد شخّص الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، في أوائل أيلول 1958، عن حق، أن عملاء الاستعمار سيعمدون إلى سلاح تفريق القوى الوطنية تمهيداً لإمرار مؤامراتهم، وأنه «كلما انحسرت إمكانيات العدوان الخارجي في أيدي المستعمرين، اتجهوا بنشاط وجنون أكثر إلى المناورة، وإلى الاعتماد على حبك الدسائس والمؤامرات الداخلية»، وأن في أيدي أعداء الشعب أسباباً وأدوات وشبكات وافرة للتآمر، وعناصر لا تستهان بها من الشركاء والعملاء المرتزقة من الإقطاعيين وكبار الملاكين والمتمولين... الخ. كذلك شخّص، عن حق أيضاً، أن التهويش ضد الشيوعية واستغلال الحساسية تجاه الحزب، التي أوجدها وغذّاها الاستعمار، وتركها إرثاً بغيضاً، يمكن أن يتستر به النشاط الاستعماري والرجعي ضد الجمهورية.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالحزب الشيوعي ذاته، فإن لجنة التنظيم المركزية للحزب، قد أحست، كما يبدو، بهذا الخطر. فتكتب أن عملاء الاستعمار و دوائر التجسس البرجوازي يصرفون كل ما في طاقتهم:

> «لدس عناصر إلى صفوف الأحزاب الشيوعية تعمل لخرق الضبط ولتشويه سياسة الحزب أثناء المناقشات والأحاديث المتبادلة بين

---

4. وليد محمد سعيد الاعظمي. ثورة تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية، المكتبة العالمية، بغداد 1989، ص 141.

الناس، وعلى صفحات الجرائد والمجلات، وأثناء المظاهرات». [5]

ولكن يظل التساؤل هنا قائماً: ما الذي بذله من جهد خاص، لتدارك ما كان يحذر منه؟ وهل كان ما يبذله يوازي ما كان يتحسّسه من مخاطر؟ وهل كان للتوسع الهائل في عضويته في تلك الفترة، والذي ازداد في الفترة اللاحقة، ما يبرره؟ وماذا كان يقصد من وراء هذا التوسع الهائل غير المنضبط؟ وما الغاية من المظاهرات التي ما كانت لتنقطع بمناسبة وغيرها [6]؟ وهل خضعت (المقاومة الشعبية) و(لجان صيانة الجمهورية) إلى رقابة حزبية فعالة طالما كان هو وراء تأليفها، وتتألف معظمها من أعضاء الحزب وأصدقائه [7]؟

3 – إن السهولة والسرعة التي تمت فيهما الثورة على النظام الملكي وإسقاطه، أغرتا عشاق المغامرة والطامعين في السلطة. إن هؤلاء لم يروا من الثورة سوى قسماتها الخارجية. ولم يفطنوا إلى أنها كانت عملية اختمار اجتماعي طويلة، عملية صراع طبقية بعيدة الغور، وقد خاضتها الجماهير في معارك متعددة، وصولاً إلى 14 تموز ذاتها، وأنها – أي الجماهير – هي التي حسمتها، بالرعب الذي أحدثته بين أوساط الفئة الحاكمة وأدواتها، والتي كانت قد عزلت وتحولت إلى أقلية تكرهها الجماهير. لقد كانت النظرة السطحية التبسيطية للثورة هي السبب في تحرك الطامعين بالسلطة منذ أيام الجمهورية الأولى، لاسيما وأن الأسلوب الذي اتبع في اختيار المسؤولين إلى مراكز السلطة الهامة، والتعامل غير الديمقراطي والفردي والمتقلب في تسيير شؤون البلاد وإشغال المواقع المهمة في الدولة، كان يستفز هؤلاء ويثير حفيظتهم وأهواءهم الشخصية. ووجدت الأطماع الفردية، ما يحركها من الخارج، وكذلك الأجواء السياسية والتبريرات الإيديولوجية المناسبة.

4 – أخيراً، فإن التاريخ لن يعفي ممثلي البورجوازية الوطنية،

---

5. الحزب الشيوعي العراقي، في سبيل استيعاب سياسة الحزب (كراس داخلي للتثقيف)، 1958، ص 31. وبالمناسبة، تكتب لجنة التنظيم المركزية في النشرة ذاتها: «إن لجاننا الحزبية على اختلاف درجاتها، تجهل أحياناً أو تكاد تجهل حدود الحزب»!

6. أقيمت مظاهرة في 9/9/1958 لمجرد الاحتفاء بعودة عبد القادر إسماعيل وأخرى لعودة عزيز شريف.

7. يعترف رحيم عجينة، وكان يرأس يومها دائرة في وزارة الصحة، أن مهمات لجان صيانة الجمهورية غير واضحة، وظهرت بوادر تحولها إلى جهاز أمني استخباراتي. (الاختيار المتجدد. ص 59).

الديمقراطية واليمينية، الذين أسهموا في السلطة، من مسؤوليتهم في تدهور الأوضاع السياسية، واستمتاعهم بلعبة التوازنات، ويشار هنا بوجه خاص إلى كل من هاشم جواد وعبد الجبار الجومرد وحتى محمد حديد. لقد أسهم هؤلاء في تزيين لعبة ضرب اليمين باليسار، وضرب اليسار باليمين، بهدف إضعاف الطرفين المتنافسين من أجل أن ينفرد الوسط، العاجز والمتردد، بالحكم ومنافعه، دون أن يعيروا الاهتمام الجدي لما ستلحقه هذه اللعبة من أضرار على البلاد، بما فيها المصالح البرجوازية التي يمثلونها.

منذ الأيام الأولى للثورة، بدأت تظهر نشاطات مضادة بطرائق مختلفة. كان بعضها يقتصر على تحركات عناصر عسكرية من العاملين في الاستخبارات العسكرية والقيادة العامة، أو من الذين يرأسون الوحدات العسكرية، بينما اتسع نطاق تحركات أخرى لتضم عناصر مدنية وعسكرية. وقد اتخذت جميعها من قضية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، ومحاربة الشيوعية و الحزب الشيوعي العراقي، راية لها. وفي جميعها تكررت مشاركة شخصيات عسكرية معينة أمثال رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وطاهر يحيى وآخرين، مما يدل على أن هذه العناصر قد انتهت إلى القناعة بضرورة التخلص من عبد الكريم قاسم ونفوذ الحزب الشيوعي العراقي، بأي طريق كان.

ولما كان عبد الكريم قاسم يحظى بدعم قوي من جانب الحزب الشيوعي العراقي في الأشهر الأولى للثورة، ويتبادل الطرفان التعاون لصيانة الثورة والجمهورية من الأخطار الخارجية والداخلية، لم تتجه النشاطات المضادة إلى التفريق في ما بينهما، بل اعتبارهما جهة واحدة.

كان عبد السلام عارف أول من نشط في هذا المنحى، وقد مر بنا ما فعله في دمشق حين ترأس الوفد الذي زارها في اليوم الرابع للثورة والتقى فيها بجمال عبد الناصر ومساعيه هناك لفرض الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة. وبعد عودته واصل تحركاته وخطبه للدعوة إلى الوحدة. لكنه لم يقف عند حدود الدعوة وحدها، وإنما راح يقرنها بنشاطات خاصة تستهدف تجميع القوى لإزاحة عبد الكريم قاسم. وحاول أن يوظف لهذا الغرض علاقاته السابقة بضباط اللواء العشرين، وبعض ضباط الفوج الأول من هذا اللواء، على الخصوص، وفي مقدمتهم أحمد حسن البكر، وكذلك علاقاته ببعض الضباط القوميين في وزارة الدفاع أمثال صبحي عبد الحميد وعبد الستار عبد اللطيف ومحمد خالد. لكن أمره قد افتضح في مناسبتين: الأولى، في البرقية التي بعثت بها السفارة المصرية إلى عبد الناصر، والتي لخصت ما ينوي عبد السلام عارف فعله في هذا المنحى. وكان أحد

العاملين في السفارة المصرية، زغلول عبد الرحمن، قد اوصلها عن طريق عزيز شريف إلى الحزب الشيوعي العراقي، والذي سلمها بدوره إلى عبد الكريم قاسم [8] . جاءت المناسبة الثانية التي يفتضح فيها أمر عبد السلام عارف، في الحديث التلفوني الذي أجراه خطأً مع العقيد الركن صبيح علي غالب، وكان يهم هذا بالمغادرة إلى أنقرة، وهو يحسبه الضابط صبحي عبد الحميد، والذي كان هو الآخر في المطار ساعتها ويهم بالمغادرة إلى القاهرة. ذلك لأن الضابط المسؤول في المطار الذي كلفه عبد السلام باستدعاء صبحي عبد الحميد ليكلمه في التلفون، دعا صبيح علي غالب بدلاً عنه. واسترسل عبد السلام عارف في الحديث معه دون أن يعرف أنه يكلم شخصاً آخر، وأفشى له سر ما ينوي القيام به للتخلص من قاسم، وإن كان بشيء من الترميز. [9]

مع ذلك، فإن عبد السلام عارف لم يكف عن نشاطه، وظل يُجري الاتصالات بمن يؤيده من الضباط للعمل من أجل إزاحة عبد الكريم قاسم أو تصفيته عند الحاجة.

وفي يوم اعتقاله في 5 تشرين الثاني 1958 وأعلن عن اكتشاف مؤامرة أخرى قادها رفعت الحاج سري وأسهم فيها كل من صبحي عبد الحميد ومحمد مجيد وعبد الستار عبد اللطيف وصالح مهدي عماش، وقد انكشفت الخطة بعد أن حاول صالح مهدي عماش ضم ضباط آخرين إليها، فوشى أحدهم بالأمر. وتلتها محاولة أخرى قادها أحمد حسن البكر، آمر الفوج الأول في اللواء العشرين، بالتعاون مع بعض ضباط الفوج، ومنهم فاضل الساقي وثامر الشاوي وآخرين. وكان هؤلاء قد ضمنوا دعم ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري والآخرين، واتخذوا من العداء للشيوعية شعاراً لتحركهم. لكنها هي الأخرى قد اكتشفت قبل الشروع بالتنفيذ، حين حاول صالح مهدي عماش أيضاً أن يضم إليها ضباطاً آخرين. فاعتقل المتآمرون، لكنهم لم يكشفوا كل خيوطها. لذلك واصل الضباط الكبار نشاطهم. [10]

---

8. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 1 ، ص 224؛ وهاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص 91. وينقل هاني الفكيكي عن عامر عبد الله، ان أجهزة الأمن المصرية قد اختطفت زغلول عبد الرحمن في إحدى العواصم الأوروبية بعد سنوات، ونقلته إلى القاهرة، حيث حوكم وأعدم لأسباب لم يكشف عنها.

9. تاريخ الوزارات، ج 1، ص 224/225، نقلاً عن صبحي عبد الحميد، ص 139.

10. تاريخ الوزارات، ج 1، ص 281/282.

وجاءت الفرصة التالية مع عودة رشيد علي الكيلاني. كانت حكومة الثورة قد كرمته تقديراً لموقفه المناوئ للاستعمار البريطاني في حركة أيار 1941. وأصدرت قراراً في 4 أيلول 1958، يعتبر الحركة التي تزعمها، حركة وطنية، معادية للاستعمار. لكنه كما ظهر كان يبيت أمراً، وأنه التقى بعبد الناصر لهذا الغرض قبل عودته إلى العراق. إذ ما إن وطئت قدماه أرض الوطن بعد غياب 17 عاماً حتى شرع في جمع الأعوان والمريدين، وراح يؤلب من كان يزوره ضد الوضع، وبوجه خاص ضد الإصلاح الزراعي. وقد استغلت الجهات المختلفة، التي ناصبت الحكم العداء، نشاطه هذا لتنظيم حركة واسعة للإطاحة بعبد الكريم قاسم. وقد ظهر من سير المحاكمات التي أجريت للمشاركين في الحركة، ومن اعترافاتهم الصريحة، أنهم كانوا ينسقون مع الجمهورية العربية المتحدة، وأنهم تلقوا الدعم المالي منها. وفد وفرت لهم الأسلحة المطلوبة في نقطة تدعى (صوصة) عند الحدود السورية - العراقية. كما أقاموا لهم علاقات بالدوائر البريطانية والأمريكية. وكان من بين المساهمين فيها إقطاعيون من الفرات الأوسط ومن الحويجة وغيرها، ممن تضرروا بقانون الإصلاح الزراعي.

وكانت خطة الحركة تقوم على أساس القيام بأعمال تخريب واسعة تنهض بها عشائر آل فتلة تقطع فيها خطوط التلفون والتلغراف وسكك الحديد. وتحريض العشائر للتمرد على الدولة، واخراج مظاهرات نسائية معادية للحكومة يزج فيها الاطفال بهدف إحداث فوضى تدفع إلى تدخل العسكريين، إذاك يتحرك الضباط الكبار الذين سبقت الإشارة إليهم ليرغموا عبد الكريم قاسم على الاستقالة، أو قتله حين يرفض الإذعان إلى طلبهم، وهنا تؤلف حكومة برئاسة الكيلاني. وتعلن انضمامها إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد حدد موعد الشروع بتنفيذ الخطة في مساء التاسع من كانون الأول 1958. لكن السلطات الأمنية كانت قد اكتشفت المؤامرة بكل تفاصيلها، بعد أن رتبت مديرية الخطط العسكرية بالتعاون مع بعض الضباط الشيوعيين، خطة مضادة للتغلغل في صفوف المتآمرين والتعرف على تفاصيل تحركهم وعلاقاتهم. وقد تعمدت مديرية الخطط العسكرية أن لا تشترك الاستخبارات العسكرية أو الأمن في هذا النشاط المضاد، لأن قادة الجهازين كانوا ضالعين مع المتآمرين.

وقد ألقي القبض على المتآمرين وأحيلوا إلى المحكمة العسكرية الخاصة. لكن المحكمة حكمت على بعضهم بالإعدام وبرأ ت رشيد عالي الكيلاني لعدم كفاية الأدلة الثبوتية. بيد أن الذين حكموا بالإعدام، وكان من بينهم ابن أخيه، مبدر الكيلاني، عادوا وأدلوا بكامل المعلومات التي تدين

رشيد عالي الكيلاني أيضاً. فأعيدت المحاكمة من جديد على أساس توفر أدلة جديدة – وفي هذه المرة حكم رشيد عالي الكيلاني بالإعدام أيضاً..إلا أن الحكم لم ينفذ [11] .

على أن أخطر المؤامرات، وأكثرها إثارة ومداراً للجدل، كانت مؤامرة الشواف في الموصل، لأنها دخلت حيز التنفيذ أولاً، ولأن أحداثا دامية وفاجعة قد اقترنت بها، ولأنها كشفت عن سعة الخلافات وعمقها بين الأطراف المتخاصمة يومها. ونظرا إلى أن الحديث عنها يمس مباشرة، أيضا، الحزب الشيوعي العراقي، باعتباره طرفا رئيسيا في أحداثها، سنتوقف عندها طويلاً.

هل كانت هذه ثورة أم مؤامرة أو تمردا عسكريا مضادا أو محاولة انقلابية؟ على العموم، فإن أجهزة الدعاية القومية والكتاب القوميين درجوا على تسميتها بالثورة. فيما وصفها مخالفوها، على تباين مدارسهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية، بالمؤامرة أو التمرد أو الانقلاب... الخ. إن الانقلابات لا تعدو أن تكون سوى تغيرات تستند إلى القوة لاستبدال الحكام أو الجماعات التي تقود المجتمع بآخرين من داخل الطبقة الاجتماعية ذاتها. وفي هذا لا يختلف تمرد الشواف عن غيره من التمردات العسكرية المألوفة. بل، وكما سنرى، أنها استهدفت تنصيب العناصر التي كان بعضها ينوي العودة بالبلاد إلى الأوضاع التي سبقت ثورة 14 تموز باسم الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. ولأن الإعداد لها تطلب مشاورات طويلة واتصالات مع أطراف عسكرية ومدنية عديدة في الموصل وكركوك وبغداد وغيرها، وجرت بشأنها لقاءات مع أطراف أجنبية، من الجمهورية العربية المتحدة، وربما من غيرها [12] ، وزودت الجمهورية العربية المتحدة القائمين بها بالمال والسلاح وقوات محاربة وأجهزة بث إذاعي. وجرى التدخل لإسنادها بأشكال مختلفة سنأتي على ذكرها. كل هذا يجري ضد دولة مستقلة وحكومتها القائمة التي تحظى بتأييد غالبية السكان.. فإننا لن نتجنى على أحد إذا وصفناها بالمؤامرة – ولا عبرة للزعم بأن الدعم قد جاء من دولة عربية أو التذرع بالمطامح القومية.. إن عبد الناصر وعبد الحميد السراج وأصحابهما أعطوا لأنفسهم حقا في التدخل الفظ في شؤون العراق الداخلية، دون ان يمنحهم أحد هذا الحق، مهما كانت الذرائع التي تذرعوا بها. لكي ندرك بعمق البواعث التي دفعت إلى التمرد، والقوى التي أسهمت فيه، يلزمنا أن نقف ملياً إزاء التكوينة الاجتماعية والاقتصادية لمدينة

---

11. للاطلاع على تفاصيل أكثر بشأنها. راجع الجزء الخامس من محاكمات المحكمة العسكرية الخاصة؛ وإسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز ص 375-377: وليث الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص 427-430.

الموصل، والمناطق المحيطة بها، حين نشجب التمرد. الموصل هي إحدى المدن الكبيرة في البلاد. وتقع على ضفتي دجلة، ولأنها في منطقة تسقط فيها الأمطار بما يكفي للزراعة الديمية، امتدت فيها الأراضي التي تزرع بالقمح، بوجه خاص، لمساحات شاسعة وامتدت فيها المراعي. حتى ذلك الحين، كان لواء الموصل يمتد إداريا لموازاة نهر الزاب الكبير، حتى عقرة والعمادية وشمالاً حتى زاخو، أي كان يشمل أيضا جل محافظة دهوك الراهنة. وغرباً. حتى الحدود السورية. وكان نهر دجلة ينصف اللواء، وفي خط موازٍ للنهر تقريبا تسير سكة الحديد حتى تركيا. وإذا كان القسم الشرقي من اللواء تكثر فيه الروابي والجبال، فإن القسم الغربي يتألف من أرض منبسطة تمتد حتى الحدود السورية، ينفرد فيها جبل سنجار عند الغرب.

كان معظم سكان القسم الشرقي من الأكراد، وتتناثر في هذا القسم أيضا مدن صغيرة وقرى أغلب سكانها من المسيحيين الكلدان والآشوريين ومن الكرد الإيزديين. أما في القسم الغربي من اللواء فيتألف السكان من قبائل عربية وتركمانية وكردية، ويتجمع الإيزيديين في منطقة سنجار. وكان للمدينة، منذ القدم، وضع خاص، بصفتها المركز التجاري الأساسي لشمال العراق، الذي يربط البلاد بكل من سوريا والأناضول. وعبر هذا المركز كانت تتم تجارة تصدير الأغنام والصوف و(العفص) إلى حلب وتصدير ما تنتجه المدينة ذاتها من أقمشة و(يشاميغ) وجلود الأغنام. ومن خلالها كان يستورد العراق الصابون والحرير والمناشف والكلبدون. كما كانت المعبر الرئيس لتجارة الترانسيت. وكانت المركز الرئيس لتجارة الحبوب في شمال العراق، وتسيير القوافل وتجارة الأغنام.

من هذا يتبين. أنها، منذ القديم، كانت شديدة الارتباط بالريف الذي يحيط بها. وعبر هذا التعامل، وضعت العوائل المتنفذة يدها على الأراضي الزراعية بوسائل مختلفة. واحتفظت بنفوذها هذا في العهد الملكي، وزادت فيه بحكم اتساع الزراعة. وفي العقدين الأخيرين من العهد الملكي، استحوذ رؤساء القبائل المحيطة على أرض زراعية شاسعة عن طريق قوانين اللزمة التي شرعتها الحكومات الملكية. وهنا عمد تجار الموصل إلى تكوين ما اصطلحوا عليه اسم «المصالح»، أي ابتياع الساحبات والحاصدات، وضمان الأراضي من رؤساء القبائل، وتشغيل الفلاحين في زراعتها وجني محاصيلها. وعن هذا السبيل، ومن خلال التعامل برهن الأرض. وضع بعضهم أيديهم على الأراضي الزراعية وتملكوها في القرى المحيطة بالموصل على اختلاف الانتماء الديني أو القومي لفلاحيها. وانصرف بعض أثرياء الموصل إلى تربية الأغنام بقطعان كبيرة وإطلاقها للرعي في المراعي الواسعة

فيها. ويحدث كثيراً أن تتجاوز على أراضي الفلاحين.

وبمرور الزمن، نشأت علاقات خاصة بين أثرياء الموصل وشيوخ شمر. فقد كان رؤساء قبائل شمر من آل الياور والفرحان والشلال يبتاعون من الموصل الاقمشة والخيام والجلود المدبوغة. وكانوا في حاجة إلى من يؤدي الخدمات لهم لدى السلطات الحاكمة في الموصل. في المقابل كان تجار المدينة الكبار أصحاب القوافل فيها الذين يتعاطون التجارة مع سوريا وديار بكر في حاجة إلى من يضمن حماية قوافلهم. وجاء تكوين «المصالح»، التي أشرنا إليها، ليزيد من تشابك المنافع ما بين الطرفين. ومثل هذه العلاقات تلك التي نشأت ما بين أثرياء الموصل ورؤساء القبائل الكردية من الزيباريين والهركيين والريكانيين وغيرهم، ومع رؤساء الطائفة الإيزيدية في سنجار. وكانت هذه العلاقات تنعكس سلبا على أوضاع الفلاحين كلما ازدادت وثوقا بين أثرياء الموصل ورؤساء قبائلهم. ولهذا كان الفلاحون يضمرون الحقد لأثرياء الموصل. وفي هذا كان يتماثل موقف الفلاحين على اختلاف أديانهم وانتمائهم القومي. ومثل هذا أيضا كانت تقف حتى القبائل العربية التي تعاني من تجاوزات وتضييقات قبائل شمر ورؤسائها والجماعات التي تساندها في الموصل مثل قبائل ألبومتيوت والجحيش. وبفعل تنامى الاضطهادات الطبقية في الريف، ازداد عدد النازحين من الفلاحين البؤساء إلى المدينة ليؤلفوا فيها جماعات إثنية أو دينية فقيرة تبحث عن أية فرصة عمل، واتجه كثير من فلاحي القرى المسيحية صوب بغداد ليستقر فيها أو لينتقل منها إلى غيرها او إلى الخارج.

ومقابل هذا الاصطفاف الطبقي، برز توزع مماثل في محلات السكن في المدينة بين أثريائها وفقرائها. فنشأت للأثرياء محلاتهم، مثلما امتدت للفقراء محلاتهم أيضا. وكذلك الحال مع التوزع القومي أو الديني. فالأكراد يميلون إلى السكن في محلة النبي يونس، في القسم الشرقي من المدينة. ويحتشد الفقراء في الطيانة والمشاهدة والمكاوي، ويتجمع المسيحيون في الساعة والقلعة والميدان، بينما يقطن الأغنياء في الدواسة والمنقوشة وحتى في باب البيض.

وبسبب هذا التوزع الاثني والديني والطبقي. ولبعد المدينة عن المدن الأخرى، وضعف ترابطها وتفاعلها مع أجزاء البلاد الأخرى، وبفعل عوامل تاريخية طويلة كالحصارات والمجاعات وغيرها، مالت المدينة نحو روح المحافظة، واتخذت لها مزاجاً خاصاً، وحتى لهجتها الخاصة، وغلبت عليها روح التدين، حتى باتت تعرف بمدينة الأنبياء لكثرة الأضرحة التي تنسب فيها الأنبياء. وينتمي كثير من أثرياء الموصل إلى مجموعتين: آل العمري

والسادة. والسادة يتوزعون على ثلاث عوائل: العبيدي والفخري والمفتي.

وقد اتجه كثير من أبنائها نحو الخدمة العامة كضباط في الجيش، وقد احتل بعض أفراد عائلة العمري مناصب رفيعة في الجيش كأمين العمري وحسين العمري. وكان اثنان، من نفس هذه العائلة قد شغلا منصب رئيس وزراء في العهد الملكي هما أرشد العمري ومصطفى العمري.

حين انتصرت الثورة في 14 تموز عين عبد العزيز العقيلي قائدا للفرقة الأولى في الديوانية. كان ما يشد معظم ضباط الموصل إلى بعضهم، قبل الثورة، هو التعصب للمدينة. ومع أن هؤلاء الضباط، لاسيما الشباب منهم، كانوا يحملون ذات المشاعر الوطنية التي جمعت ما بين الضباط الأحرار، إلا أنهم لم يقيموا صلات مع الضباط الأحرار، وظلوا يفضلون، في الغالب، علاقاتهم الانعزالية الخاصة. وكان أبرزهم الرئيس الأول الركن محمود عزيز. أيد ضباط الموصل الثورة حين اندلعت. لكنهم أخذوا يشعرون بالمرارة بعدها لأن غيرهم استأثر بالمناصب الهامة. وحين بدأت تنكشف الصراعات في قمة السلطة، أحسوا بالحاجة إلى استعادة علاقاتهم السابقة، وحددوا موقفهم إلى جانب المناوئين لعبد الكريم قاسم. وكلما كانت السلطة تميل إلى جانب النهج الديمقراطي، ويزداد وزن الحزب الشيوعي العراقي في الشارع السياسي، كانوا هم يكثفون نشاطهم المضاد. وقد برز من بين هؤلاء الضباط محمود عزيز وخليل سلمان وعلي توفيق وخضر محمد ونافع داود وشكر الحنكاوي ويوسف كشمولة. ومع أن أغلب هؤلاء الضباط لم يكونوا من العوائل الغنية في المدينة، إلا أن هذه العوائل ساندت حركتهم بقوة، ووجدت فيها ما يستجيب إلى مصالحها التي تضررت كثيرا بما جاء به قانون الإصلاح الزراعي، إذ خضعت أراضيهم وأراضي رؤساء القبائل الذين يتعاملون معهم إلى الاستيلاء بموجب القانون[13] . (انظر الجدول) كذلك وجد تجار الموصل في الدعوة إلى الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة ما يغريهم، إذ كانت تثير أحلام الكثيرين منهم في استعادة الروابط التجارية المتينة التي كانت تشدهم إلى حلب في المقابل جاءت الإصلاحات والأجواء الديمقراطية التي حملتها الثورة لتنعش الآمال لدى الأقليات الدينية والقومية في المدينة وما

---

13. سعى اللواء حسين العمري إلى التأثير على هؤلاء الضباط من أجل ان يتبنوا زعامة مصطفى العمري، وهو أحد رؤساء الوزارات في العهد الملكي. إلا أن الشباب من هؤلاء الضباط رفضوا ذلك. و(أنظر شهادة عزيز أحمد شهاب – وهو ضابط من الموصل والعنصر المحرك في مقر الفرقة الثانية في كركوك – في الجزء الثامن عشر من محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة). وكذلك، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الثاني، ص 61.

حولها في نيل مكانة اجتماعية محترمة، بعد أن كانت تعامل معاملة جافية من جانب أثرياء الموصل

جدول بما كانت تملكه العوائل الإقطاعية والعوائل الموصلية الثرية من الأراضي

اسم العائلة		مساحة الأرض المملوكة (دونم)
عائلة الياور	شيوخ شمر	346,747
عائلة الفرحان	شيوخ شمر	310,314
عائلة الشلال	شيوخ شمر	62,367
عائلة الخضير	شيوخ جحيش	84,592
عائلة ناصر الميرزا	رئيس الأيزيديين	47,358
آل كشمولة	من أثرياء الموصل	42,178
أغوات باب البيض	من أثرياء الموصل	39,509
مصطفى العمري	رئيس وزراء سابق	12,732

ويمتلك آخرون من آل العمري (أرشد العمري – رئيس وزراء سابق، وسالم نامق العمري) كثير من الأراضي الزراعية في السلامية وغيرها. كذلك تمتلك عائلة المفتي (قاسم المفتي – رئيس فرع حزب الاستقلال)، والصابونجي. والبكري (وعادل البكري، مسؤول تنظيم البعث)، والعبيدي، وعبد النافع، مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.

في الموصل كان يرابط اللواء الخامس، ألذي كان يقوده عبد الوهاب الشواف، وهو من ألوية الفرقة الثانية التي تتخذ من كركوك مقرا لها، والتي يقودها ناظم الطبقجلي إلى جانب المقر في كركوك كان لواء آخراً من ألوية الفرقة. ويرابط في أربيل لواء أيضا وكان يقوده منير فهمي الجراح، ويرابط لواء كذلك في حامية عقرة وكان يقوده علي توفيق. وكان كثيراً من ضباط الموصل يتوزعون على هذه الألوية ويشغلون مواقع حساسة فيها، وقد برز من بينهم عزيز أحمد شهاب ضابط ركن الفرقة وعلى توفيق آمر حامية عقرة وداود سيد خليل ضابط استخبارات أربيل، وغيرهم.

لم يكن الضباط الموصليون هم الذين يقودون التحرك العام للمعارضة، رغم أنهم لعبوا بعدئذ دور المنفذ الأول فيه، وإنما قاده. وخطط له، القادة الكبار، ذوو الميول القومية. الذين كانوا قد ربطوا أنفسهم بكل التحركات التي سبقت تمرد الشواف، ونخص بالذكر منهم رفعت الحاج سري، وناظم الطبقجلي ومن سايرهما أمثال عبد العزيز العقيلي، وعبد

اللطيف الدراجي وطاهر يحيى، وعبد الوهاب الشواف والآخرين. ولم يكن الذين يحيكون المؤامرة قد انتهوا إلى أن يبدأ تحركهم من الموصل، ففي البدء كانوا يفكرون بعمل غير عنيف يستخدمون فيه ما تجمع لديهم من ضباط في وزارة الدفاع. وإذا لم يفلحوا فبعمل عسكري تتمرد فيه الوحدات العسكرية المرابطة في كركوك وأربيل والموصل وعقرة والمسيب والديوانية والحبانية. كما لم يكونوا قد انتهوا إلى تحديد شكل التحرك وموعد إعلانه. وكانوا لا يزالون يجرون اتصالاتهم بالعربية المتحدة، وينتظرون وصول ما وعدتهم به من أسلحة وقوات وغيرها، حين تسارعت الاحداث في الموصل، وشرع عبد الوهاب الشواف، آمر اللواء الخامس، يكثف من نشاطه.

وقد لعبت دوافع مختلفة للتعجيل بالتمرد. فالتحريك الناصري ظل يتواصل وبقوة واتخذ طابعا لجوجا في تأليب القوى القومية في العراق ضد الشيوعية والحزب الشيوعي وضد عبد الكريم قاسم ونهجه في الحكم. وافتضاح المؤامرات المتعاقبة، والدور الذي يلعبه بعض الضباط القوميين فيها، كان يدفع بقاسم والحزب الشيوعي إلى تكثيف جهدهما المشترك ضد هذا النشاط الخطير الذي يهدد بنسف ما حققته الثورة. وكان هذا يزيد في انفعال القوى القومية، ومن يقف وراءها، ويحملها على المقامرة بالأوراق التي لا زالت تمسك بها، ولم تكن بالقليلة على أية حال. ثم إن سياسات عبد الكريم قاسم الفردية في الاختيار الاعتباطي للقادة العسكريين إلى المناصب الحكومية الرئيسية، كانت هي الاخرى تؤجج المطامح الفردية، وكان هذا بالذات هو ما دفع عبد الوهاب الشواف إلى التحرك بسرعة.

لقد عومل الشواف معاملة قاسية لم تراع مزاجه العاطفي. فقد اختاره عبد الكريم قاسم في اليوم الثاني للثورة ليكون الحاكم العسكري العام، وأبلغه بذلك، وقد سر الشواف بهذا وأعد نفسه للأمر، إلا أن عبد السلام محمد عارف عارضه في ذلك، وأصر على إبعاده إلى الموصل، ليقود اللواء الخامس المرابط هناك، فترك في نفسه أثرا سيئا، وشرع في تكوين مجموعة خاصة به من أمراء وحدات عسكرية في الحبانية والمسيب ومعسكر الرشيد وغيرها. وأظهر موقفه المحايد تجاه النزاعات في الموصل والتنافس فيما بين القوى المختلفة [14]. وبدأ يغازل القوى القومية. وكان حتى ذلك الحين لم يقطع روابطه السابقة بالحزب الشيوعي. وقد رشحه الحزب الشيوعي العراقي ليشغل منصب وزير الداخلية بعد إبعاد عبد السلام عارف، وأبلغه بذلك ولم يكتم هو سروره بهذا الترشيح، وهيأ نفسه لهذا الغرض، إلا أن عبد الكريم قاسم فاجأ الجميع بتعيينه أحمد محمد يحيى، السفير العراقي

---

14. انظر تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 2، ص 61.

في السعودية، لهذا المنصب، الذي لم يكن قد أسهم بالثورة ولم يكن من الضباط الأحرار، فجن جنون عبد الوهاب، وهو الشخص العاطفي السريع الانفعال: والقليل الاتزان، كما يصفه عامر عبد الله [15] . فزاد في نقمته على الوضع. الرغبة في التمرد. فوجد فيه الضباط القوميون في الموصل، لاسيما قطبهم المحنك، الذي يحقد على الشيوعية كثيراً، محمود عزيز، ضالتهم التي يبحثون عنها، فالتفوا حوله وراحوا يزينون له الإقدام على التمرد.

لم يعد عسيراً التعرف على أحداث تلك الفترة. فإذا كانت أجهزة الدعاية الناصرية والصحف القومية في العراق وفي البلدان العربية الأخرى، والمتهمون في محاكماتهم قد نفوا تورط الجمهورية العربية المتحدة في الأحداث، وأنكر المتهمون الاتصال بها، وقيل بشأن التحقيق معهم ما قيل، واندفعت أجهزة الدعاية في الجمهورية العربية المتحدة تفتري على الشيوعيين ما تشاء، وصار كل ذلك، من بعد، «حقائق» لا تقبل الجدل... فإن مذكرات عبد اللطيف البغدادي، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، وما دونه صلاح نصر، رئيس مخابرات عبد الناصر، وأقوال عبد الحميد السراج وزير داخلية عبد الناصري في سوريا، والمذكرات التي أصدرها بعض القوميين في العراق، رفعت الغطاء عن كثير من الأمور.

يفهم اليوم، من مذكرات البغدادي وغيره، أن أكثر من جهة عسكرية عراقية كانت تجري اتصالاتها بالعربية المتحدة، وطلب دعمها بالمال والسلاح. حتى بات المسؤولون في القاهرة لا يميزون العلاقات بين الجماعات التي كانت تتحرك ويبدو أن كل واحد فيها كان يسعى الى أن يضمن زعامته للحركة المقبلة. إذ يكتب البغدادي:

> «ولكن لم يتضح من هذه الاتصالات مدى العلاقة بين ناظم الطبقجلي وقواته في شمال العراق، ورفعت الحاج سري وقواته في بغداد. كما وأن رفعت الحاج سري لم يكن قد ذكر سبباً لعبد المجيد فريد [وهو الملحق العسكري للجمهورية العربية المتحدة في بغداد – المؤلف] عن وجود تعاون بينه وبين أية قوات أخرى. وقد لوحظ أن طلب كل منهما المساعدة يختلف عن طلب الآخر».

ويستطرد البغدادي قائلاً:

---

15. عامر عبد الله، مجله أبواب، العدد 3، ص 203. وقد سعى المحامي جميل الشواف، وهو أخوه، وعضو في الحزب الشيوعي العراقي، أن يلتقي عامر عبد الله بعبد الوهاب. لكن عامر لم يستطع اللقاء به لاختلاف في العنوان كما يروي.

«ومع تلك الصورة، وجد أنه من الأوفق أن يأخذ كل من السراج وعبد المجيد فريد حذرهما، وأن لا يفصحا لأي من الطرفين عن وجود اتصال بيننا وبين آخرين، وأن يظل اتصال كل منهما بنا سراً على الأخر».[16]

ويشير البغدادي بعدها إلى أن عبد الوهاب الشواف بعث هو الآخر الضابط شكر محمد الحنكاوي ليلتقي بمندوب السراج عند الحدود السورية يطلب فيها هو الآخر، المساعدة العسكرية. وقد تم اللقاء في منتصف كانون الثاني 1959.

كيف تتابعت الأحداث، قبل التمرد بأسابيع، كثفت القوى القومية والقوى الرجعية من نشاطها، باتجاه تفجير الأوضاع. واحتدمت لهذا حرب الشائعات، وازدادت المشاحنات التي كانت قد أججتها زيارة عبد السلام عارف وفؤاد الركابي وجابر عمر إلى الموصل في آب 1958. إذ راح الخطباء في المساجد يهاجمون الشيوعيين في خطبهم أيام الجمع، وكان أكثرهم اندفاعا هاشم عبد السلام، إمام جامع الشيخ عجيل الياور. وسارع تنظيم حزب البعث في المدينة إلى تجميع كل القوى المحافظة فيما دعي بـ(التجمع القومي — الديني) الذي ضم ممثلين عن حزب البعث، وحركة القوميين العرب وجماعة الأخوان المسلمين، وعدد من المستقلين، للعمل ضد الشيوعيين في المدينة والى جانب هؤلاء نشط المحامي سامي باشعالم العمري وهو نائب سابق من نواب العهد الملكي، ومحمود إبراهيم، وعبد الرحمن داوود الملقب ب (أي، بي، سي)، في تكوين تكتل رجعي يدعو إلى إسقاط حكم عبد الكريم قاسم. وإقامة حكومة إسلامية، تقودها شخصيات من حكام العهد الملكي أمثال مصطفى العمري.[17] وكون أحمد عجيل الياور، شيخ شمر، جماعة خاصة به من الرؤساء الإقطاعيين، لاسيما قريبه، نوري الفيصل، الذي نشط كثيرا أيام التمرد. واتخذ الياور من الضابط المتقاعد محمود الدرة، مستشارا قانونيا وسياسيا له ضد الإصلاح الزراعي. كانت باكورة نشاطه في هذا الشأن تقديم مذكرة، أعدها الدرة. ويدعو فيها إلى إلغاء قانون الإصلاح الزراعي. وسن قانون جديد لصالح الإقطاعيين. وبدفع من عبد الحميد السراج وجمال عبد الناصر، التقى دهام الهادي، رئيس عشائر شمر في سوريا، برؤساء عشائر شمر في العراق، في دار وطبان الفيصل، من شيوخ شمر، في قرية عوينات، وأفهمهم بتعليمات السراج، وطلب منهم

16. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الثاني، ص 69.

17. المصدر السابق، ص 61.

أن يوحدوا كلمتهم. ومقابل هذا سيعفي كل من يؤيد التحرك من شمول أراضيه بقانون الإصلاح الزراعي. [18]

وكشف الضباط القوميون من جماعة محمود عزيز من نشاطهم، وشرعوا يتحركون على مختلف الجهات. فأجروا اتصالات برفعت الحاج سري، وطاهر يحيى، وفؤاد الركابي، وصبحي عبد الحميد، وأقاموا علاقات لتنسيق العمل مع محمد المصري والعقيد طلعت صدقي ومحمد كبّول العاملين في مخابرات سفارة الجمهورية العربية المتحدة في بغداد. والتقى محمود عزيز، ولاحقا شكري الحنكاوي، بعبد الحميد السراج وضباط مخابراته، وعلى رأسهم برهان أدهم [19] . واستطاع محمود عزيز أن يكسب في الأول من آذار، عبد الوهاب الشواف، إلى جانبه – ومن خلاله راح ينسق العمل مع ناظم الطبقجلي، قائد الفرقة الثانية. ولهذا الغرض، أرسل الأخير ضابطه المقرب، العقيد عزيز أحمد شهاب (وهو من الموصل أيضا)، إلى الشواف، وطلب منه أن يسهل ذهابه إلى سوريا للالتقاء بعبد الحميد السراج. وقد تم الامر وبصحبته إبراهيم عبد الرزاق كشمولة (وهو شخص مدني). ويروي عبد اللطيف البغدادي، أن هذا الضابط التقى بالسراج، وطلب ما يراد ضرورياً للتحرك. وأن السراج عرض الأمر على عبد الناصر، فوافق على مدهم بالسلاح، و بمحطة إرسال إذاعي، واتفق وإياه على أن توضع الأسلحة ومحطة الإرسال المطلوبة في نقطة قريبة من الحدود العراقية عند بلدة تل كوجك السورية لتكون تحت تصرفهم الفوري عند الشروع بالتحرك. [20] قد عهد محمود عزيز بمهمة نقل الاسلحة والإذاعة إلى أحمد عجيل الياور، وقد حقق هذا المهمة في الوقت المحدد.

من الأخطاء التي وقع فيها المتآمرون أنهم بالغوا كثيرا بقواهم، وقللوا من قوى الخصوم. فقد ظلوا يصفون الموصل بالمدينة المقفلة للقوى القومية. ولم يدخلوا في حسابهم ما سينجم عن التمايزات الطبقية والإثنية والدينية في حالة مصيرية كهذه. ولم يأخذوا في الحسبان أيضا، ما سينشأ عن التردد، لاسيما إذا لم تتحرك القوى العسكرية الأخرى التي وعدت بالتحرك في المدن الأخرى. وقللوا من أهمية تعلق الجنود والمراتب بعبد الكريم قاسم. كذلك أغفلوا تعلق الفلاحين بحقوقهم في الإصلاح الزراعي.

على أية حال، كانت هناك قوى لايستهان بها تعارض نشاط المتآمرين. فإلى جانب تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي التي كانت تقدر

---

19. المصدر السابق، ص 68.

ب 400 عضو[21] ، حسب ما يورد بطاطو استناداً إلى شخص يقول عنه إنه كان مقرباً من الشيوعيين، كان هناك أضعافهم من مؤيدي الحزب الذين كانوا يسكنون المكاوي والطيانة والمشاهدة وحتى باب البيض، وغيرها وفي الأحياء المسيحية والكردية. ويضرب عمر محمد الياس، عضو اللجنة المحلية للحزب في الموصل، المثل على نمو قوة الحزب بنمو تنظيم النساء الشيوعي. فلقد بدأ النشاط الشيوعي بين النساء بثلاث شيوعيات قبل الثورة، وظل يتسع ليضم 40 شيوعية بعد الثورة ويلتف حولهم ما يقرب من ألف امرأة رابطية.[22] وقد انخرط في صفوف المقاومة الشعبية، كما صرح عمر محمد الياس-أيضا، في الموصل، قرابة السبعة آلاف مقاوم. وكانت هناك قوى الحزب الوطني الديمقراطي والحديديين، الذين يؤيدون محمد حديد، وقوى الحزب الديمقراطي الكردي (البارت)٠ وعلى المستوى الشعبي غير المنظم، كانت هناك جماهير واسعة تعادي المتآمرين. فالأكراد الفقراء النازحون إلى المدينة من جور الملاكين الذين يتحالفون مع القوميين في الموصل، كانوا يعارضون التوجه القومي بحكم حسهم القومي والطبقي. ومثلهم وقفت جماهير المسيحيين الكادحين القادمين من القرى الكلدانية. وأغفل المتآمرون حساب الجنود وضباط الصف في اللواء الخامس، الذين كان أغلبهم من غير أبناء الموصل، وكثير منهم من الأكراد. وكان هؤلاء يناصرون عبد الكريم قاسم. أما في خارج المدينة، فقد وقفت مجاميع كبيرة من الفلاحين، ومن سكان القرى والقصبات في الجانب المعادي للتآمر. كانت هناك، مثلا، قبيلة ألبومتيوت، التي وقفت هي ورئيسها، رجل الدين الشيخ صالح، عضو المجلس الوطني لأنصار السلم، إلى جانب الحكومة. وكذا الأمر مع سكان المدن والقرى الكردية والمسيحية والقرى التركمانية في غربي دجلة. لقد نهض الفلاحون جميعهم دفاعا عن قانون الإصلاح الزراعي. ووقفت جماهير مدينة تلعفر وما يحيط بها من قرى ضد التمرد. وخرجت جماهير عقرة في مظاهرة لتعلن سخطها على المتآمرين في حامية عقرة.

ولم يكن جميع الضباط في اللواء الخامس في صف المتآمرين. فعدا عن وجود 18 ضابطا شيوعيا وعدد كبير من ضباط الصف في الصفوف الفنية كالمخابرات والهندسة والنقليات والطيران والطبابة والمشاة من أعضاء الحزب الشيوعي ومؤيديه[23] ، كان هناك عديد من الضباط من مؤيدي عبد الكريم قاسم كالمقدم عبد الله الشاوي، آمر كتيبة الهندسة،

---

21. بطاطو، ج 3، ص 186.

22. من مذكرات عمر محمد الياس المخطوطة.

23. إسماعيل العارف، ص 381.

وغيره.

ظل مكان وموعد البدء بالمؤامرة بين أخذ ورد بين قادة الحركة. وكان رفعت الحاج سري ومساعدوه في بغداد يلحون على استكمال استعداداتهم، فيما كان ضباط الموصل في اللواء الخامس يلحون على الشروع بالتمرد بسرعة. أخيرا استقر رأيهم على أن يبدأ التمرد العسكري في الموصل في 5 آذار 1959، لكنهم عادوا وغيروا الموعد إلى 20 آذار.

من الجانب المقابل، كان عبد الكريم قاسم والقادة العسكريون الموالون له، وكذلك الأحزاب الثلاثة، الشيوعي والوطني الديمقراطي والديمقراطي الكردي (البارت) يتابعون تحركات المتآمرين. وتذكر صحيفة (اتحاد الشعب) أن قوى الشعب الواعية، كانت قد أعلمت السلطات المسؤولة في بغداد بتاريخ 1959/2/23، بأنها علمت بصورة موثوقة بأن جمال عبد الناصر يهيئ انقلابا لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم... «وأن من المفروض أن تبدأ الاعمال المعادية خلال أسبوعين أو ثلاثة أسابيع».[24] كذلك أعلمت الجهات المسؤولة بتاريخ 1959/3/2 بأن حكومة الجمهورية العربية تشدد مساعيها في العراق، بالاستناد إلى (البعث) وبعض منتسبي الجيش... وأن الخطة الموضوعة للقيام بهذه المهمة في الأيام القليلة القادمة، هي قيام المتآمرين باضطرابات في المدن الكبرى في العراق. وجرت تأكيدات كثيرة على الموصل وغيرها وعلى نشاط إلشواف وغيره من المتآمرين. وأشارت بهذا الشأن إلى الاتصالات التي كانت تجرى مع المكتب الثاني والمباحث العامة السورية مع ضباط الموصل. بهذا فقد عزمت الأحزاب والقوى الديمقراطية على عقد مؤتمر لأنصار السلام في الموصل وحددوا له موعد 6 آذار 1959، وأن يحشدوا له أوسع القوى، وذلك لتحذير القوى المتآمرة في الموصل، وإشاعة التردد بين صفوف المناصرين لهم وبين جماهير الشعب هناك. وقد تعاطف عبد الكريم قاسم مع عقد المؤتمر، أملاً في أن تتنبه القوى المتآمرة إلى خطر ما تنوى الإقدام عليه. ولذلك رفض الإصغاء إلى رؤوس التآمر الذين طلبوا إليه منع انعقاده أو تأجيله على الأقل، لكي يتيسر لهم الإقدام على تنفيذ خططهم دون عائق وكان الحاكم العسكري العام، وبتأكيد من رئيس الوزراء، قد أجاز في 27 شباط عقد المؤتمر في موعده المحدد، 6 آذار، وأوعز إلى مدير سكك الحديد وأجهزة الأمن على توفير كل التسهيلات الضرورية التي يتطلبها عقد المؤتمر في وقته المحدد. وبعث رئيس الأركان برقية إلى الشواف تأمر بإبقاء القطعات العسكرية في ثكناتها في يومي 5 و6 آذار، ومنع خروجها إلى الشوارع.

---

24. اتحاد الشعب، 11 آذار 1959، العدد 38، السنة الأولى.

وقد ظل الحزب الشيوعي يتابع التحرك بانتباه. ففي 2 و 9 كانون الثاني 1959، أصدرت اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل بيانين الى جماهير الموصل، اشارت فيهما الى التحركات الجارية، وحذرت السلطات في بغداد مما يعد. ودعت إلى اليقظة والحذر والوقوف بوجه المتآمرين. وفي 27 شباط 1959، نشرت جريدة (اتحاد الشعب) مقالا افتتاحيا تحت عنوان «لإحباط مؤامرات الاستعمار ينبغي المزيد من الحزم والتطهير». وقالت:

> «منذ امد بعيد و الأنباء تتواتر عن وجود شراذم القوى القومية في الموصل تمارس بعض الفعاليات المناوئة للثورة برعاية بعض الموظفين غير الأمناء على مصالح الجماهير، إلا أن نشاط هذه الزمر اخذ يتفاقم لدرجة لم يعد من الصحيح السكوت عنه».

وحذرت المتآمرين بقولها

> «إن الشعب لن يتركهم يعبثون دون محاسبة، وإن الثورة العتيدة لهم بالمرصاد».

وذهبت إلى حد الإشارة بالاسم إلى الضباط الذين ينشطون في جلب الأسلحة من سوريا. وكتبت عن الاجتماعات التى عقدت بين رئيس المباحث العام عبد اللطيف ورئيس المكتب الثاني حكمت الميني من العربية المتحدة، والضابط العراقي محمود حيدران في دار ناحية تل كوجك. وفي اليوم الذي سبق إعلان التمرد قدم إلى الموصل من حلب، النقابي السوري محمد علي الخطيب، وهو رئيس نقابات العمال في حلب، ليطلع رفاقه في الموصل على الاستعدادات التي كانت تتخذها الجمهورية العربية المتحدة لدعم التآمر.[25]

منذ الخامس من آذار، راحت تتدفق الجماهير إلى الموصل من المدن والقرى المحيطة بها، ومن المدن الأخرى في البلاد لتحضر مهرجان السلام. وقد استخدمت كل وسائط النقل لهذا الغرض. ولم يتردد كثير من الفلاحين وسكان القرى المحيطة من القدوم سيراً على الأقدام. وفي اليوم المحدد، انعقد المهرجان في ملعب الإدارة المحلية في باب سنجار. وطبقاً للتقديرات الرسمية، شارك فيه حوالي ربع مليون شخص. كان أنصار السلام قد أقاموا

---

25. مما رواه للمؤلف. فخري بطرس. عضو اللجنة المحلية للحزب الشيوعي في الموصل أيام الأحداث وكان ممن أسهم في تنظم المظاهرات المضادة للتآمر.

مهرجانات مماثلة في مدن عراقية أخرى سابقا. وقد مرت جميعها دون أن يحدث ما يعكر الأمن. وكما هو الشأن في تلك المؤتمرات، فإن مهرجان السلام في الموصل قد تم هو الآخر دون حادث يذكر، و «سارت الأمور سيرها الطبيعي» على حد قول ناظم الطبقجلي، آمر الفرقة الثانية، فيما أدلى به أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة.[26] واتخذ المهرجان قرارات تؤكد على مسيرة الجمهورية العراقية في طريق الديمقراطية والسلام، ودعا إلى فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وإنهاء الحرب الباردة وتحريم القنابل النووية، وشجب الأحلاف العدوانية، وطالب بالخروج من حلف بغداد، ومن الاتفاق الثنائي مع بريطانيا فورا، ودعا الى تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الأجنبي في الجزائر وعمان وعدن، واسترجاع أراضي فلسطين السليبة. وبعد أن انتهى المهرجان قفل المشاركون عائدين في صباح يوم ٧ آيار. وقد تعرض أحد القطارات العائدة إلى محاولة تخريب في المنطقة الواقعة ما بين حمام العليل والشرقاط، إذ عثر على عبوات ناسفة هناك.

ولكن طبقا للخطة المرسومة، كما يبدو، شرع القوميون والرجعيون ومن يلتف حولهم يتحشدون في يوم 7 آذار، منذ الصباح. في ساحة النبي شيت، وفي المكتبات والمقاهي التي اعتادوا التردد عليها. وراحوا يتظاهرون في الشوارع. وساروا في شارع الفاروق، يتقدمهم البعثي فاضل الشكرة باتجاه المحلات التي يسكنها الشيوعيون وهاجموا المكتبات اليسارية ومقهى على الحجو، الذي اعتاد الشيوعيون التردد عليها وأحرقوها كلية. إذاك شرعت القوى الديمقراطية تتحشد. وانطلقت من محلة المكاوي، ويسير خلفها فصيل عسكري مسلح بالرشاشات وكان يقوده النقيب عبد الجواد عبد الحميد. وعند ساحة الساعة التقت بمظاهرة قومية كانت قد انطلقت من باب البيض يعززها أتباع كشمولة المسلحون. وبعد تبادل بعض الإطلاقات تفرقت مظاهرة القوى القومية. وتعززت المظاهرة الديمقراطية بأعداد غفيرة من الناس المسلحين بقضبان الحديد والعصي وكانت الحماسة قد بلغت بالجماهير إلى الحد الذي راحت تستهين بكل شيء. ولم تتردد عن فعل ما سبقها إليه القوميون. إذ أحرقت مكتبة فاضل الشكرة، ومكتبة آل كشمولة، ومحل محسن العاني وقتلت اخاه، جبوري العاني. وكان العسكريون الذين يرقبون هذه التظاهرة، وهم بقيادة المقدم خضر، يغضون الطرف عما تفعله الجماهير، ولم يتدخلوا لوقف إطلاق الرصاص.

إذاك، وبرغم الأمر الصادر عن رئيس أركان الجيش الذي يقضي بمنع الوحدات العسكرية من مغادرة ثكناتها، عمد الشواف إلى تطبيق ما

26. محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة. الجزء 18، ص 345.

دعاه ب «خطة الأمن»، وهي خطة أعدها بالتشاور مع الضباط القوميين وتقضي بإنزال القوات إلى الشوارع وإعلان منع التجول واعتقال الجماعات غير المرغوب فيها. وبحسب الخطة، سارعت القوات إلى وقف التظاهر، واستدعاء العناصر القومية وجماعات من عشيرة شمر إلى معسكر الغزلاني وتزويدها بالسلاح. وكانت جماعات منهم تطوف المدينة وهي تردد (هوسة) «حضرية وبيت» تعبيرا عن تصميمهم عن نهب المدينة واختطاف حرائرها. وكلفت جماعات مسلحة منهم بإلقاء القبض على كوادر الحزب الشيوعي والعناصر الديمقراطية البارزة، وفي مقدمتهم المحامي الديمقراطي البارز كامل قزانجي، وعبد الرحمن القصاب وعدنان جلميران، وكان الأخيران يفاوضان الشواف للحيلولة دون تدهور الأوضاع. كذلك اعتقل هاشم حسين، سكرتير اللجنة المحلية للحزب الشيوعي وآخرون. كذلك أيضا ألقى القبض على عدد من الضباط وضباط الصف الشيوعيين والمؤيدين لعبد الكريم قاسم، وفي مقدمتهم آمر كتيبة الهندسة المقدم عبد الله الشاوي. ثم شرع بتجريد كتيبة الهندسة والوحدات العسكرية الأخرى المشكوك بولائها للشواف. وللتمويه اعتقل أيضا بعض القوميين، ولكن أطلق سراح هؤلاء في المساء. وأرسل المعتقلون جميعا إلى الثكنة الحجرية [27] . وشنت في تلك الليلة حملة اعتقالات واسعة، شملت 60 شيوعيا ومؤيداً لهم. ولم يسلم منها سوى عمر محمد الياس وفخري بطرس من أعضاء اللجنة المحلية والمحامي حمزة سلمان ومهدي حميد، قائد المقاومة الشعبية.

في مساء 7 آذار، وبعد أن تمت السيطرة على المدينة، قرر الشواف والضباط القوميون الذين يلتفون حوله، التمرد دون انتظار موافقة شركائهم الآخرين في بغداد وكركوك وغيرهما، مستغلين ما وقع في ذلك اليوم من مصادمات بين الطرفين المتخاصمين. ودعا الشواف أمراء الأفواج والوحدات الذين كانوا قد تعرفوا على خطة التآمر، وبعضهم قد أسهم في وضعها، إلى تحقيق المهمات التي أنيطت بهم. وأمر بإرسال قافلة عسكرية لجلب الأسلحة والإذاعة من تل كوجك طبقا للاتفاق مع مخابرات الجمهورية العربية المتحدة. وفي تل كوجك، حيث كان الشيخ أحمد عجيل الياور بانتظارهم، سلمهم العقيد برهان أدهم، من المخابرات السورية، الاسلحة والإذاعة، ومعها مهندس من إذاعة دمشق يدعى يوسف أبو شاهين وقد وصلت القافلة في الساعة الثانية من صباح ٨ آذار، وبوشر بنصب الإذاعة في معسكر الغزلاني. تولت عشائر شمر نقل الأسلحة.

---

27. اعتمدنا في سرد الأحداث على ما أورده مؤلف تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الثاني، ص 81. وما ورد في مذكرات عمر محمد الياس المخطوطة. وما ذكره فخري بطرس في رسالته. وما جاء لدى بطاطو، الكتاب الثالث، ص 192.

وتدفق بعض مئات من أفراد شمر نحو المدينة، وجرى توزيع الأسلحة على العناصر القومية والموالين لها. وسارع رؤساء القبائل الكردية، فارس آغا محمد الزيباري وحكمي الريكاني ومحي الدين الهركي للاتصال بالمقدم علي توفيق، آمر حامية عقرة، مبدين تأييدهم للتمرد. وقد فشلت في بادئ الأمر الجهود التي بذلها المهندس يوسف أبو شاهين لتشغيل الإذاعة، لذلك استعين بمهندس بريطاني من شركة نفط عين زالة، وآخر عراقي يعمل في شركة النفط أيضا. ومع ذلك، ظل صوتها لا يسمع خارج الموصل. حينئذ اتصل محمود عزيز بضابط المخابرات السوري في القامشلي، النقيب حكمت الميني، وأنبأه بالأمر. فاتصل هذا بعبد الحميد السراج، ورتب أمر إذاعة بيانات التمرد وتعليقاته من إذاعتي دمشق وحلب باسم (إذاعة الموصل). وكان الضابط المتقاعد محمد الدرة، وهو من حزب الاستقلال، قد أعد بيان التمرد، وقد خفف الشواف من الفقرة التي تثير ارتباط الحركة بالجمهورية العربية المتحدة، كذلك خفف من الهجوم فيه على اليساريين، ووقعه باسم «العقيد الركن عبد الوهاب الشواف، قائد الثورة» [28] . وتم إنزال العلم العراقي، ورفع بدله علم الجمهورية العربية المتحدة على مقر الشواف. كما أنزلت صور عبد الكريم قاسم، وعلقت بدلاً منها صور جمال عبد الناصر.

لم يؤيد التمرد خارج الموصل سوى آمر حامية عقرة، المقدم الركن علي توفيق وعدد من ضباطه. وأقدم هذا على اعتقال بعض الضباط في الحامية من الشيوعيين ومن مؤيدي قاسم- وإذا كان رؤساء القبائل الكردية هناك قد أيدوه، فإن الفلاحين وجماهير المدينة وقفت ضده. سارعت الحكومة الى اتخاذ إجراءات حازمة وسريعة ضد التمرد. إحيل عبد الوهاب الشواف على التقاعد فوراً وأعلن تخصيص مكافأة بعشرة آلاف دينار لمن يسلمه الى الحكومة حياً أو ميتاً وأصدرت بياناً يدعو عشائر الموصل والمخافر قطع الطريق على المتمردين الهاربين إلى الحدود السورية. وأوقفت سير قطار طوروس حتى إشعار آخر، لكيلا يستخدمه الهاربون للوصول إلى الحدود. وتوالت برقيات قادة الفرق والوحدات العسكرية في كل أنحاء البلاد التي تستنكر التمرد. ووجه قادة المنظمات الديمقراطية النداءات التي تدعو الجماهير للعمل على سحق المؤامرة. ووجه جمال الحيدري، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، نداء باسمه يناشد فيه الشعب الكردي للوقوف بوجه المؤامرة. وأرسل الضابط الشيوعي مهدى حميد، الموفد إلى الموصل لقيادة المقاومة الشعبية. رسلاً إلى الأقضية الكردية يدعوها إلى تعزيز القوى التي تقف ضد التآمر. وجاءته قوى مسلحة من العمادية بقيادة

28. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الثاني، ص 87.

الشيوعي نعمان أمين ومن زاخو بقيادة الشيوعي محمد عبد العزيز (عزو)، ومن دهوك بقيادة صديق الشيوعيين عبد العزيز حاجي ملو. وقد هب قرابة خمسة آلاف مسلح كردي، من مختلف النواحي والقرى الكردية القريبة من الموصل، وعسكروا على تل نينوى، قرب الموصل. ووضعوا أنفسهم تحت تصرف السلطات الحكومية لقمع التمرد، ودخل ما يقرب من ألف مسلح منهم في شوارع الموصل، واشتركوا في مقاتلة القائمين بالتمرد. وجاء خسرو توفيق، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي، إلى الموصل، للتداول مع قادة الشيوعيين في المدينة بشأن مواجهة التمرد وقمعه.

في صباح اليوم التالي، 9 آذار 1959، أرسل المتمردون طائرتين هاجمتا مرسلات الإذاعة في أبو غريب (قرب بغداد) وقصفتها. إلا أن القصف لم يتسبب بتدمير المرسلات، وإنما ألحق بها أضراراً طفيفة، ولم ينقطع البث الإذاعي. لكن القصف تسبب في قتل بعض المواطنين. ولكن حين عادت الطائرتان وحطتا في مطار الموصل، سارع جنود الطيران إلى اعتقال الطيارين. فأحاطوا بأحدهما واعتقلوه، فيما أفلت الثاني وعاد للطيران متوجها صوب سوريا. إلا أن نفاد الوقود اضطره إلى الهبوط قرب الحدود السورية. لكن الفلاحين هناك أحاطوا به فأقدم على الانتحار. وحال جنود الطيران بعدها دون أية محاولة أخرى للطيران من جانب المتمردين. كذلك سارع هؤلاء الجنود إلى وضع المعوقات في المدرج للحيلولة دون هبوط الطائرات القادمة من العربية المتحدة. في ذات الوقت، طارت أربع طائرات نفاثة من معسكر الرشيد وحلقت في سماء الموصل وألقت المناشير عليها، وهي تدعو جماهير المدينة إلى مقاومة التمرد. ثم قصفت ثكنات الجيش، وضربت بالصواريخ مقر الشواف، وجرحته هو شخصيا، فهرع إلى مستشفى القوة الجوية للمعالجة، إلا أن الجنود الذين كانوا يهتفون بموته قضوا عليه، كما تقول بعض المصادر. إلا أن الطبيب الذي عالجه قال في شهادته أمام محكمة أمن الدولة في كركوك عام 1964 إن الشواف بعد أن حوصر في المستشفى أقدم على الانتحار [29] . ومع ذلك، كانت هذه المحكمة ذاتها قد حكمت على عدد من الجنود بالإعدام بتهمة قتل الشواف [30] . وأبلغت بغداد بمقتله، فأذاعت إذاعة بغداد النبأ في الحال. إلا أن محطة الإذاعة السرية التي كان السراج قد نصبها في غوطة دمشق، كذبت موته، وواصلت تحريضها على التمرد. كما واصلت بث برقيات التأييد المزعومة له. ويشير عبد اللطيف البغدادي، نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة، في مذكراته، أن عبد الناصر أسهم

29. المصدر السابق، ص 95.

30. من رسالة فخري بطرس.

في صوغ عدد من الأخبار المبالغ بها لتنشر في الصحف وتذاع بالإذاعات، بغية دفع جماهير الشعب إلى التنديد بإجراءات عبد الكريم قاسم. ويقول البغدادي، إن هذه الأخبار المفتعلة التي كان يكتبها عبد الناصر، تذاع من محطة إرسال سرية تذيع باسم ثوار الموصل، نصبت في (الغوطة) القريبة من دمشق، وقامت بإذاعة بيان الشواف وتعليقات أخرى ضد عبد الكريم قاسم [31] .

وبعد قصف مقر الشواف، هرع جنود وضباط صف كتيبة الهندسة، وهم مسلحون بالعصى وقضبان الحديد، تساندهم جماهير من المدينة، نحو السجن العسكري في الثكنة الحجرية لإطلاق سراح المعتقلين. ولكن حين تبين لمحمود عزيز نهاية التمرد الفاشلة، عزم على تصفية المعتقلين، فنادى على المحامي الديمقراطي المعروف كامل قزانجي، فلما خرج، قتله. فامتنع المعتقلون بعدها عن الخروج. وسارع محمود عزيز إلى الفرار. وقد دارت بعدها معركة بين الجنود العزل الذين هاجموا المعتقل وحراسه، واستطاع الجنود أخيراً للهيمنة على السجن وتحرير المعتقلين، ولكن بعد أن قتل المقدم عبد الله الشاوي والعريف حرز. وقيل إن الذين قتل المقدم الشاوي هو الملازم الأول خير الله عسكر. وإذ يئس المتمردون، فروا صوب الحدود. إلا أن الفلاحين وعمال النفط وسكان تلعفر هبوا لقطع الطريق على الفارين. واصطدم هؤلاء بحشود الفلاحين من ألبومتيوت والقرى التركمانية. وأمكن للفلاحين أن يعتقلوا بعضهم ويرجعوهم إلى الموصل. بينما تمكن بعضهم من الإفلات. واستجابة إلى نداءات عبد الكريم قاسم، تدفقت حشود من البارزانيين والإيزيديين إلى الموصل للمساهمة في قمع التمرد. وسارع الجنود من الكتيبة الثالثة، بقيادة الضابطين الشيوعيين غازي جميل وهاشم قاسم، إلى الاستيلاء على ترسانة السلاح في الكتيبة المذكورة، ووزعوها على أبناء الشعب.

لمدة ثلاثة أيام بعد قمع التمرد، عمت المدينة فوضى شاملة، واضطرب الأمن تماما. إذ تدفقت أعداد كبيرة من العشائر الكردية والعربية إلى داخل المدينة. وتحصن القوميون وملاك الأراضي في بعض البيوت ونصبوا عليها الرشاشات، كما هي الحال مع قصر شيخ شمر، وكانوا يزخون الجماهير التي تقترب منها بالرصاص. ولم يتمكن أحد من إسكات هذه الرشاشات حتى أحضر الجنود المعادون للتمرد الدبابات وراحوا يطلقون قذائفها على القصر. وتحولت الاصطدامات بين الطرفين ألى أعمال انتقام وأخذ الثأر وتصفية

31. عبد اللطيف البغدادي، المذكرات. الجزء الثاني، ص 77، نقلًا عن كتاب د. عقيل الناصري، تحت الطبع، ص 88.

الحسابات الشخصية المتبادلة سبيلها. ولعبت النعرات القومية والدينية والطبقية دورها في عمليات القتل والانتقام. وتعطينا إفادة الرئيس مهدي حميد. قائد المقاومة الشعبية في الموصل، أمام انقلابيي شباط 1963، صورة صادقة وحية للوضع الذي نشأ في الأيام القليلة التي تم فيها دحر التمرد:

«ازداد قتال الشوارع حدة ساعة بعد أخرى. وأطبق الرعب على الناس، وكانت هناك خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات، كما يحصل عادة في مثل هذه الظروف عند تلاشي السلطة والانضباط. في هذه اللحظة، حصل أنني ارتديت بزة عسكرية وحملت رتبة ملازم أول، خصوصا وأنني كنت، بعد خروجي من السجن [32]، قد قدمت طلبا لقبولي مجددا في الجيش... وتدبر صديقي، أسعد البامرني، صاحب فندق بغداد، [إحضار بزة الضابط] ولم يعثر على الرتبة المطلوبة إلا بصعوبة كبيرة. أخذت منه مسدسا صغاراً، وتوجهت إلى مخفر للشرطة، وعندما دخلت على رئيس المخفر. ياسين درويش، أخبرته أني ضابط من وزارة الدفاع وأني مكلف بالتعاون معه، فرحب الرجل بي وأبدى استعداده لمساعدتي بشكل تام، وزودني برجال شرطة وبالذخيرة اللازمة. وأثبت صاحب القريشي، مدير الأمن، تعاونه هو أيضا إذ وضع في تصرفي مكتبه وغرفة أخرى».

«وفي هذه الاثناء، كان رجال من الشعب، وأبناء قبائل بالآلاف، وجنود هجروا وحداتهم، وآخرون... يتدفقون إلى محضر الشرطة». «وكان أول، وأهم ما علي أن أفعل، هو أن أمسك بزمام الأمور، وأن أنظم المقاومة الشعبية، واحتواء إطلاق النار والتخفيف من الخسائر في الأرواح والممتلكات...».

«خلال وجودي في مركز الشرطة حصلت في المدينة أحداث مؤسفة جداً، إذ كانت هناك تهجمات على حياة الأشخاص بدافع الكراهية

---

32. كان مهدي حميد، ملازم أول مدفعي في عام 1945 حين أحيل على التقاعد لتأييده الثورة البارزانية. وفي عام 1949 كان من بين من عملوا في المراكز الحزبية بعد إعدام فهد، وألقي القبض عليه في ربيع ذلك العام وحكم بالسجن المؤبد، وأرسل إلى سجن نقرة السلمان. وظل في السجون حتى ثورة 14 تموز، حين أطلق سراحه. وأعيد إلى الجيش، وعين آمرا للمقاومة الشعبية في الموصل. وقد جاء الموصل قبل التمرد بثلاثة أيام. وتقديرا لبسالته ودوره رفع إلى رتبة رئيس وعين آمرا للمقاومة الشعبية لعموم المنطقة الشمالية من البلاد، ولكن بعد أن ساءت العلاقة بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي حكم عليه بالإعدام، ونفذ الحكم به بعد انقلاب شباط 1963.

الشخصية، أو انطلاقا من رغبة بالثأر أو بسبب نزاعات عائلية، أو على أساس أنهم حملوا السلاح ضد الحكومة، أو أنهم ساعدوا المتمردين. وارتكبت هذه الأفعال من قتل عناصر سيئة النية وغير ذات ارتباط سياسي، أو من قبل قطاعات من الجنود الذين خرجوا عن النظام والانضباط».

«وهكذا، فعندما كان شخص ما يعتقل في بيته، ويتهم بحمل السلاح، كان إما أن يقتل فوراً أو كان يصل سالماً إلى مركز الشرطة. وهو ما حصل نادرا. حيث كان معرضاً لأن يعدم بإطلاق النار عليه إذا ما صاح صوت واحد: «متآمر». وعندما دخل أحد الضباط – وأعتقد أن اسمه حازم الحمطاني – إلى مخفر الشرطة وهو يحمل رشاش «ستيرلنغ» صرخ جندي قائلا: «متآمر». أو ربما قال: «من جماعة الشواف»، فما كان من نائب عريف اسمه فيصل إلا أن أطلق النار عليه وقتله في الحال. وحاولت اتخاذ إجراءات صارمة بحق نائب العريف، ولكن، ترددت نظرا لأني لم أكن من الموصل وكنت غريباً عنهم، فقد ينقلب علي الجنود وأبناء الشعب. وبقي نائب العريف نفسه على عناده مكررا إن هذا مصير الخونة! وكان شديد الهيجان وعلى استعداد لأن يقتل كل من يقف في وجهه... كذلك، كان يكفي مجرد ذكر عائلة كشمولة... الذين كانوا قد بدأوا بتنظيم مقاومة مسلحة... للتسبب في أن يطلق حشد من الجنود والرجال المسلحين النار على بعض أفراد هذه العائلة لدى وصولهم إلى مخفر الشرطة، وجرح هؤلاء بشكل خطير وماتوا في طريقهم إلى المستشفى. وكنت عند حصول هذا الحادث في الخارج أجري اتصالاً مع مركز عسكري. وفي حالة أخرى، حاول الجنود وجزء من العامة الانقضاض على حوالي عشرة ضباط أحضروا من تلعفر، وكانوا ينوون الهروب إلى سوريا، ولكني تدخلت مهددا بقتل كل من يلمسهم وأنقذت حياتهم في الواقع، ولكن النار أطلقت في الليل على السيارة التي كانت تنقلهم إلى معسكر الحجرية عندما تخلف السائق عن الاستجابة لتحدي قائد الحرس، وقتل الرئيس عبد الجواد [حميد]. وآمل أن ينظر بعين الحق... وأن يجرى تحقيق حول هذه الحادثة بسبب أهميتها والضوء الساطع الذي ستلقيه على حوادث أخرى» [33] .

ويقول فخري بطرس، الذي عايش الأحداث بدقائقها إنه:

---

33. بطاطو. الكتاب الثالث، ص 196 / 197.

«قد لعبت الفوضى والاعتداءات المتقابلة، وتصفية الحسابات بين العوائل وبعض العشائر، دورا خطيرا. ومورست أعمال تخريبية باسم الدفاع عن الجمهورية».

ويقول في موضع آخر:

«جيوب كثيرة بقيت تقاوم. كان المتآمرون يصطادون أنصارنا خلال الأيام الممتدة من 9 إلى 15 آذار- وقد ارتكبوا أعمالاً شنيعة ولاإنسانية، قتلوا أطفالا ونساء وشيوخاً بشكل عشوائي، واستخدمت مآذن الجوامع لنصب الرشاشات الثقيلة».

ومع ذلك، لا يسعنا أن نتغاضى عن الجرائم التي ارتكبت بذريعة الدفاع عن الثورة والمحافظة على النظام التي مارسها بعض الشيوعيين المسؤولين في المدينة. ففي صباح 11 آذار جرى في الإعدادية المركزية، التي كانت تتخذ مقرا لمتابعة الأحداث وممارسة «سلطة» لم يمنحها لهم أحد، جرى تشخيص سبعة عشر من المعتقلين، قيل عنهم إنهم من رؤوس التآمر، وكانوا جميعهم من المدنيين ونقلوا إلى (الدملماجة)، شرقي المدينة، حيث جرى إعدامهم سرا. إلا أن أحد هؤلاء لم يمت، واستطاع أن يزحف الى الشارع العام ونقلته سيارة مارة إلى المستشفى، حيث روى عملية الإعدام هناك. ومع ذلك فإنه لم يسلم، إذ انتزع مرة أخرى، وجرى إعدامه ثانية خارج المدينة. لقد كانت فضيحة بحق. فقد كان هؤلاء موقوفين على ذمة التحقيق، ثلاثة منهم من بيت السنجري، سلموا أنفسهم بناءً على اتصالات ومفاوضات مع عبد الرحمن محمد سلطان، الملقب بالقصاب، عضو اللجنة المحلية للحزب. وكان يمكن الاحتفاظ بهم لتسليمهم إلى الأجهزة الحكومية المختصة حين يستتب الأمر.

ترى، كيف يمكن توزيع المسؤوليات عما حَل بالمدينة من مذابح ومآسٍ. لا شك أن كثيرا مما حدث قد تم في أجواء الفوضى والعنف والخوف المتقابل وروح الانتقام والغضب الوحشي والتحريض المتصل، وأن ما ظهر على السطح كانت له دوافعه العميقة المتأصلة في الزمن. ومع ذلك، فإنه لا يمكن التغافل عن آن تحقيقا نزيهاً، بعيداً عن التعصبات المتقابلة، ومحاكمات مجردة عن الأهواء وبعيدة عن التحريض والإثارة لم تجر لتحديد المسؤوليات عن حق. وحتى لو جرت كل هذه، فإنه من الصعب موضوعيا ضبط كل الاحداث في غمرة الفوضى الشاملة التي لفت المدينة، والكشف عن بواعثها.

المسؤولية الأول، بالطبع، تقع على العناصر التي أسهمت في التآمر وتلك التي حركتها ووفرت لها المستلزمات المادية والمعنوية لكي تقدم على ما أقدمت عليه، ويندرج في إطار هذه العناصر القوى القومية المتعصبة، التي اندفعت إلى التآمر دون أن تحسب للمصلحة العامة أي حساب، والقوى الرجعية من عملاء الاستعمار ورجالات الإقطاع، ومن ورائهم الدوائر الاستعمارية والجمهورية العربية المتحدة التي ذهبت إلى أبعد الحدود في دعمها للتآمر دون أن تضع في الحسبان المصلحة القومية العامة.

ولكن هذا لا يعفي بالطبع مسؤولية الجانب المقابل في دفع الأمور إلى حد الانفجار والتصادم. لقد كان كلا الطرفين يسعى إلى تأجيج الأمور وتفجيرها كما تنفجر (الدملة) كما عبر عبد الكريم قاسم عن مخططه الى وفد القوى الديمقراطية في المدينة الذي زاره قبل الأحداث. وكان كلاهما يفهم المرونة على أنها مناورة يراد منها خدع الخصم، وهدهدة يقظته تمهيدا لضربه. يقول عمر محمد الياس إنه همس في أذن الشواف قبل أيام من الانفجار، وكانا يجلسان إلى جانب بعضهما في النادي العسكري، «إن هذه المدينة الشبيهة بالعائلة أصبحت في مجابهة وأحتراب ينذران بالانفجار» فأجابه الشواف، يائساً «لا مفر من ذلك!».

أما بالنسبة للشيوعيين في الموصل. فقد كانت الأحداث فوق قدراتهم بكثير. وقد لعبت قلة الخبرة وضيق الأفق وبيروقراطية القيادة والتعامل غير الديمقراطي الذي مارسه كل من حمزة سلمان ومهد ى حميد، الموفدين من قيادة الحزب، دورها في جرهم إلى قرارات خرقاء أضرت بهما وبالحزب كثيراً. ولم تسع قيادة الحزب للإسراع إلى تدارك الأمر. وقد ظل حمزة سلمان يدفع عن نفسه تهمة التعامل بصرامة مفرطة بقوله إنه قد تلقى تعليمات من قيادة الحزب ذاتها في التعامل بصرامة مع رؤوس الخيانة والتآمر.[34] ويشير إلى جمال الحيدري بالذات. نحن نميل إلى تصديق ما ذهب إليه، ذلك أن مزاج قيادة الحزب كان يميل يومها إلى التعامل بقسوة مع الأمر. إذ انعكس هذا المزاج في اللغة التي كانت تتعامل بها (اتحاد الشعب) مع أحداث الموصل[35] .

---

34. من مذكرات عمر محمد الياس ورسالة فخري بطرس.

35. تكتب الجريدة في صدر الصفحة الأولى، تحت عنوان: آخر أنباء الموصل الباسلة في سطور: «...وتطارد فلول عصابات آل الياور من (شمر) الذين ولوا الأدبار فارين في نفس الوقت الذي امتدت يد الشعب إلى جحور الخونة العصاة فانتزعتهم منه كالجرذان المذعورة لتنزل بهم العقاب العادل الصارم»... «و بعد ان شهدت الموصل أمس (سحل) جثة زعيم الشرذمة الخائن عبد الوهاب الشواف، جاء الثلاثاء ليلاً دور الخونة الآخرين، فبدأت الجماهير الغاضبة منذ المساء (بسحل) جثثهم

ويبدو أن المكتب السياسي للحزب قد أدرك بعد فوات الأوان، أن القيادة الشيوعية في الموصل قد وقعت في خطأ كبير، وأنها قد ورطت الحزب في قضية خطيرة. لذلك بعث هادي هاشم، أحد أعضاء المكتب، إلى الموصل للاطلاع على ما جرى، وتدارك ما يمكن تداركه. ولكن لم يكشف عما توصل إليه. وأكثر من هذا، فإنه لم يجمع اللجنة المحلية ليبصرها بما ارتكبته، واكتفى بالانزواء مع حمزة سلمان، عضو اللجنة المركزية الموفد إلى الموصل، وبهاشم حسين، سكرتير اللجنة فقط – ولم يكشف عما دار في هذه اللقاءات.

هل كان عبد الكريم قاسم يريد أن تتطور الأحداث في الموصل على هذا النحو؟ وكم هي مسؤوليته الشخصية فيها؟ لاحظنا، قبلاً، أنه كان يصر على عقد مؤتمر السلام. وكان يرغب في الإمساك برؤوس التمرد وهم يمارسون الجرم المشهود، كما يقال. وعلى أية حال، ففي نقطة معينة من محاكمة مهدي حميد ورفاقه أمام المحكمة العسكرية الأولى في عام 1960، كما يروي بطاطو:

> «أوقفت الجلسات العلنية بطريقة مفاجئة ولسبب غير معلوم، وساد يومها انطباع عام بأن المحاكمة كانت تقدم دليلاً يورط قاسم نفسه» [36].

لقد ظل عبد الكريم قاسم يشيد بالدور الذي لعبه الشيوعيون في قمع تمرد الشواف. ولكن ما إن بدأت العلاقات تسوء ما بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي، حتى راح يستخدم محاكمات قادة الشيوعيين في الموصل، ورقة يشهرها بوجه الحزب، وتناسى أنه ظل يشيد بأبناء الموصل هؤلاء، حتى حكمت عليهم محاكمه العسكرية بالإعدام، وجاء انقلابيو شباط لينفذوا هذه الأحكام [37].

النتنة في الشوارع ليكونوا عبرة لكل من يجرؤ على الخروج على إرادة الشعب...» (اتحاد الشعب 11 آذار 1959).

36. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 199/200.

37. استقبل عبد الكريم قاسم أبناء الموصل في آذار 1959، وقد رحب بهم قائلا: «أنا واحد منكم – الشعب الموصلي قد قضى على المتآمرين بسرعة هائلة، ونحمد الله على مجيئكم إلى هنا – الكل يعلم أننا غير سفاكين. بل السفاكين هم الذين سفكوا دماء الأبرياء نتيجة الغدر والخيانة، ومن لطخوا أيديهم بدم المؤامرة. أرجو أن يكثر الله من امثالكم المخلصين».

وتتحمل القوى السياسية الكردية شيئاً من المسؤولية، وإن بدرجة تقل عما يتحمله الآخرون. فقد أسهم عدد من أعضاء ومؤازري الحزب الديمقراطي الكردي في عمليات القمع. وقد أشرنا إلى مشاركة خسرو توفيق في التداول بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها. وقد شارك الملا أنور المائي وعدد من البارزانيين وعلى رأسهم أحد أنجال الملا مصطفى البارزاني في عملية الإعدام.[38]

ولكننا، إذ كنا نأخذ على شيوعي الموصل أخطاءهم، فلا ننسى ما بذلوه لتدارك ما يمكن تداركه لإنقاذ العديد ممن أوقعهم حظهم العاثر في أيدي الجماعات الغاضبة. كذلك بذلوا جهودا كبيره لتوفير الشاحنات وتسفير المسلحين الذين قدموا إلى المدينة إلى مدنهم وقراهم بعد أن انتهى التمرد. وقد استمرت هذه العملية أربعة أيام كذلك، فإنهم رتبوا عملية حصاد المحاصيل في آلاف الدوانم من أراضي الجزيرة الشاسعة، والتي هجرها أصحابها وفروا إلى الجمهورية العربية المتحدة، وسلموها إلى الدولة. وقد أثارت العملية إعجاب المعنيين والخبراء في الزراعة.

أخيرا، نشير إلى أن أجهزة الدعاية المعادية نفخت كثيراً في الأحداث، وبالغت في ذكر الخسائر والضحايا، وشوهت من صورة الأحداث، وجرى تزييف الوقائع، ونسب إلى الشيوعيين كثير مما لم يرتكبوه، أو ارتكبه غيرهم. ولكن طبقاً لإحصائية قدمتها لجنة شكلت من الطرفين، وكان في عدادها فخري بطرس، أن عدد القتلى من جميع الجماعات بلغ 125 قتيلاً و 335 جريحاً.[39]

لم تنته الأحداث المأساوية، التي شهدتها الموصل، بانتهاء التمرد، وما اقترن به من إراقة دماء شملت كثيرا من الناس من كلا الطرفين المتصارعين، وإنما امتدت إلى سنوات لاحقة، مكونة بحد ذاتها قضية مروعة جديدة. لقد أدركت القوى القومية و العوائل الثرية المحافظة التي وقفت إلى جانب

وعاد وصرح أمام الوفد الرياضي اللبناني - الذي زاره في مستشفى السلام بعد محاولة اغتياله في شارع الرشيد: «إن المسؤولين عن مذابح الموصل، هم الذين تآمروا عليها، نحن لم نتآمر. المسؤول عن مجزرة الموصل هم اولئك كان السلاح بيد الجيش. وبيد بعض القادة الذين خانوا البلد وكان الأهلون عزلا من السلاح. فنادينا الآهلين وقلنا لهم الجمهورية في خطر، وأنتم ملزمون بالدفاع عن كيانها الذي تفانينا من أجله في ثورة». (من بيان للحزب الشيوعي، صادر في 1961/1/10 بعنوان «الحياة والحرية لأبناء الموصل المناضلين الشجعان»).

38. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 200.

39. من رسالة فخري بطرس للمؤلف.

التمرد، أن سياسة عبد الكريم قاسم قد اتجهت، منذ منتصف عام 1959، نحو التضييق على الشيوعيين واليسار عامة. وقد انعكست هذه السياسة في تعيين العقيد عبد اللطيف الدراجي متصرفا للواء الموصل، وإسماعيل عباوي، مديرا للشرطة، وتجريد حسن عبود، آمر اللواء الخامس، من صلاحياته السابقة، ونقل الضباط، وحتى الضباط الصف، الديمقراطيين تباعاً وبهدوء، وإرسال هيئة تحقيق خاصة للتحقيق فيما دعي بالأعمال التي ارتكبها «الفوضويون»، وهي مزودة بأسماء الشيوعيين الذين يراد اعتقالهم ومحاكمتهم.

لذلك سارعت القوى المعادية للشيوعية إلى تدبير الاغتيالات. وتألفت لهذا الغرض لجان خاصة سرية تتولى تعيين من يراد اغتياله ومن يتولى الاغتيال، وجمعت الأموال لهذا الغرض. وكانت الأسعار عالية في البداية. إلا أنه سريعاً ما اتسعت دائرة الاغتيال لتشمل أناساً على الشبهات، ثم دون تحديد، ولدوافع شخصية محضة، وللابتزاز، أو لدوافع دينية. ولم تعد تتجه إلى الشيوعيين أو مؤيديهم، أو لأقاربهم فقط، وإنما امتدت إلى عناصر من الحزب الوطني الديمقراطي مثل عبد الله ليون المحامي، أو لعناصر من الحزب الديمقراطي الكردستاني.. والى أناس لا علاقة لهم بالسياسة أساساً. وارتفعت معدلات القتل إلى مستويات مخيفة، حتى بلغت، في بعض الأوقات، ما بين 8 و 12 حادثة اغتيال في اليوم الواحد ولمدة أسبوعين متتالين. وقد قدر عدد القتلى ما بين 300 و600. واضطر كثير من العوائل إلى الهجرة عن المدينة، وقدر عدد العوائل المهاجرة ما بين عشرة آلاف وخمسة آلاف. وكان نصيب المسيحيين من التهجير هو الأعلى. وقد تأثرت الحياة الاجتماعية والاقتصادية كثيراً بالاغتيالات. وقد اشتهر من القتلة زغلول كشمولة، وطارق نانيك وطارق عبد كرموش، وأحمد جني، وعارف السماك، وصبار الدليمي، وطارق قباني، ونجم البارودي، وعجم فتحي، وقاسم بن العربية، وموفق محمود، وعدنان خمراوية، وجبل العاني.. وآخرين. وقد انتمى عديد من هؤلاء إلى الحرس القومي بعد انقلاب 1963.[40]

40. اعتمدنا، في الأساس، ما أورده جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، الفصل الثامن والعشرون، ص 793.

18

الحزب ومسألة السلطة في صيف 1959

ندخل في هذا الفصل حقل الألغام الإيديولوجية والحساسيات المفرطة التي أوجدتها النهايات المأساوية لكثير من الشخوص التي أسهمت في تطور الأحداث على النحو الذي تمّ. إن عديداً من الأحداث والمواقف التي جرت أو اتخذت في عام 1959 صارت تقرأ في ضوء الواقع المأساوي لعام 1963، بدلا من فهم ما حمله انقلاب شباط من آلام و مرارات. لقد ظل الشيوعيون مأخوذين بالجانب الزاهي من عام 1959، لكنهم لم يضعوا موضع التمحيص ما فاتهم أن يحققوه أو يدركوه في ذلك العام، ناهيك عما أسهموا به من قصور وأخطاء.

ستظل الفترة القصيرة التي أعقبت دحر التمرد العسكري في الموصل في 9 آذار، وحتى خطاب عبد الكريم قاسم في اتحاد نقابات العمال في الثلاثين من نيسان، حيةً في أذهان الشيوعيين والديموقراطيين الثوريين الذين عاشوا ثورة الرابع عشر من تموز وأمجادها. وقد أطلق على هذه الفترة، التي لم تمتد سوى خمسين يوما، اسم المدّ الشيوعي، أو المد الأحمر. وقيل بشأنها الكثير في ما دونه المؤرخون أو ما أورده السياسيون في مذكراتهم.

ففي أعقاب اندحار القوى المتمردة في الموصل، انطلقت جماهير شعبية هائلة، في المدينة والريف، على السواء، لتمارس حقوقها الديمقراطية، أو الأصح بعض من حقوقها الديمقراطية، بنشاط غير معهود، لاسيما في حقل التنظيم الشعبي، وفي السعي لتكديس الانتصارات الثورية. لقد أمكن خلال هذه الفترة القصيرة جر أعداد غفيرة، من شغيلة المدن والأرياف، إلى العمل السياسي، وتنظيمها في النقابات العمالية والجمعيات الفلاحية والاتحادات الطلابية، والمنظمات المهنية المختلفة. وامتد هذا النشاط السياسي إلى

كل زاوية في البلاد. وتواصلت المظاهرات والاجتماعات للمطالبة بتحقيق المطالب الشعبية المهمة التي لم تكن قد تحققت حتى ذلك الحين، وفي مقدمتها الانسحاب من حلف بغداد، وتطهير جهاز الدولة، و التعجيل بتطبيق الإصلاح الزراعي، لاسيما مصادرة أراضي الملاكين الخونة.

واستجابة إلى مطالبات الجماهير هذه، وردا على حملات عبد الناصر الدعائية، أقدمت حكومة عبد الكريم قاسم على فك ارتباط العراق بحلف بغداد في 24 آذار 1959، وعقدت مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والفنية والتجارية تساعد في نهوض البلاد الصناعي والزراعي، وألغت في 16 نيسان مجموعة من القوانين والمراسيم الرجعية التي كانت قد أصدرتها حكومات العهد الملكي في أزمنة أخرى...

في هذه الفترة، اتسع كثيراً نفوذ الحزب الشيوعي العراقي. و أنخرطت أعداد هائلة من الشبيبة في صفوف المنظمات الديمقراطية التي كان يوجهها الحزب، وفي صفوفه بالذات. واكتسب عمله في صفوف الجيش أهمية خاصة، وأثار كثيراً من التكهنات. لقد بات بوسع الحزب أن يعبئ وراء شعاراته جماهير شعبية واسعة، وأمكن لأجهزة دعايته أن تمد في نفوذ الحزب كثيراً. وعلى هذا الأساس، غدا الشعب معبأً سياسياً وفي أعلى مزاج ثوري.

من الجانب المقابل، باتت الشيوعية في العراق مصدر قلق حقيقي لدى قوى عديدة مختلفة، في العراق وخارجه. وصارت تواجه حربا دعائية ضروساً، تضافر لشنها طيف واسع من القوى، امتد من عبد الناصر والقوى القومية على اختلاف فصائلها، إلى الرجعيات العربية ودول حلف السنتو، وأخيرا أمريكا وبريطانيا ومن سار في ركابهما. وزجت الرجعية المحلية بكل ما تملك من طاقات في هذه المعركة الضارية.

وكان ما يجمع بين هذه القوى المختلفة، هو الخوف من زحف الشيوعيين إلى السلطة. يفُهم ويُصور كل تحرّك من جانب الحزب الشيوعي العراقي في الميادين المختلفة على أنه نشاط لتقريب الحزب من السلطة. ومن أجل توحيد الجهود في هذه الحرب الصليبية ضد الشيوعية في العراق، عمل الأمريكان ما وسعهم لمساندة القوى المشاركة فيها، وفي مقدمتهم عبد الناصر. فتكتب وزارة الخارجية الأمريكية في تقرير لها بعنوان (السياسة التي يتعين على الولايات المتحدة أن تسير عليها لمنع الشيوعية من فرض سيطرتها على العراق):

«اتخذنا من الخطوات ما يجعل من الواضح لعبد الناصر إلى أننا نوافق على كل ما يفعله، وأننا نؤيده في معركته. وإدراكا منا إلى أن أفضل الفرص في هذه الظروف لكبح جماح الشيوعيين في العراق تكمن في الإجراءات التي يتخذها العرب أنفسهم، فإننا سنتابع هذه السياسة، مزودين إياها بمثل هذه الخطوات التي يمكننا أن نتخذها من حين لآخر».[1]

وسرعان ما دخلت مسألة الوقوف بوجه الحزب الشيوعي في لعبة الصراع الدولي الذي كانت تخوضه الدول الكبرى، وباتت واحدة من الأوراق التي يستخدمها المتنافسون على المصالح. وفي هذا الإطار أيضاً، كانت تؤلف مواقف السلطة وإجراءاتها في تلك الفترة، وجها هاما من أوجه الصراع الطبقي الذي احتدم في المدينة والريف، وفي سعى الطبقة البورجوازية الوطنية إلى تعزيز سلطانها.

كانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قد حددت في اجتماعها الموسع الذي عقدته في 6 أيلول 1958 المهمات الكبرى التي تجابه الحزب والحركة الوطنية بعد الثورة. ووضعت في رأس هذه المهمات الكبرى صيانة الجمهورية وتوطيدها، وتعزيز اتجاهها الديموقراطي المعادي للاستعمار والإقطاعية، ولاحظت أن هذه المهمة تستلزم الاستمرار في تطهير جهاز الحكم بحزم من أعوان الاستعمار وعملائه وأنصار العهد البائد، وتقوية الجيش وتسليحه ورفع مستواه، وتعميم المقاومة الشعبية، واليقظة إزاء المؤامرات والدسائس الاستعمارية.

وأكدت اللجنة المركزية، بوجه خاص، على انسحاب العراق رسميا من ميثاق حلف بغداد، بعد أن ظلت عضوية العراق في الحلف مجمدة لبضعة أشهر لأغراض تكتيكية تطلبتها الحاجة، كما تزعم الحكومة، إلى عدم جر البلاد إلى مجابهة مع دول الحلف قبل أن تستتب الأمور للحكم الجمهوري. كذلك أكدت اللجنة على انسحاب العراق من الاتفاقية العراقية - البريطانية، واتفاقية الأمن المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية. وشددت على ضرورة إطلاق الحريات الديمقراطية، وبصورة خاصة، التنظيم الحزبي والنقابي والاجتماعي، وحرية النشر والصحافة لكل طبقات الشعب المناوئة للاستعمار. كما طالبت اللجنة المركزية باحترام الحقوق القومية للشعب الكردي. وحماية الاقتصاد الوطني، والاهتمام بمشاكل الجماهير المعاشية، وتحرير تجارة البلاد من قيود الكتلة الإسترلينية، وفرض

---

1. Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Vol. XII, p. 421

الرقابة الصارمة على شركات النفط وسائر الشركات والبنوك الاستعمارية، والقضاء على أسلوب الاستغلال الإقطاعي في الريف.

في سبيل هذه المطالب، عبّأ الحزب جماهير غفيرة في المنظمات الديمقراطية، وقادها في معارك متلاحقة، وبأشكال مختلفة لتحقيقها. ونشط لتعبئة الجماهير وتنظيمها وتدريبها عسكريا في إطار المقاومة الشعبية، للمشاركة في ضرب المؤامرات الى جانب الجيش، ووظف خبرته الواسعة لهذا الغرض. وكان الشيوعيون على رأس الجماهير العمالية والفلاحية في نضالاتها الاقتصادية، ولعب دورا حاسما في تحقيق الإصلاح الزراعي، وفي الدفاع عن الحقوق القومية للشعب الكردي، وأسهم في ضرب التحركات العشائرية الكردية الرجعية لرشيد لولان والآخرين. وخاض مع الجماهير، وفي مقدمتها، النضال من أجل حقوقها الديمقراطية في التنظيم السياسي والنقابي والاجتماعي، وفي الاجتماع والتظاهر والنشر. وكان في مقدمة الداعين إلى تطهير جهاز الدولة. وأسهم، من خلال لجان الدفاع عن الجمهورية، في تحقيق ذلك.

وكانت اللجنة المركزية للحزب، قد حددت في اجتماعها الموسع في أيلول 1958، طابع الثورة وقواها. وقالت إنها، ثورة وطنية ديمقراطية، قواها الرئيسية: العمال و الفلاحون والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية المعادية للاستعمار. وقالت إن السلطة فيها هي سلطة وطنية مناهضة للاستعمار والإقطاع، رغم أنها لم تمثل مجموع القوى الوطنية، إذ استثنى الحزب الشيوعي العراقي من مشاركة القوى السياسية الوطنية الأخرى في الحكم. ولم تكن مهمة صيانة الجمهورية والدفاع عن منجزات الثورة بالأمر الهين، لاسيما عندما تفاقمت أخطار التآمر عليها. وتنفيذا للقرار الذي اتخذه الاجتماع الموسع بشأن المساهمة في الدفاع عن الجمهورية، عقدت اللجنة المركزية اجتماعا اعتياديا، في أوائل تشرين الثاني 1958، توصلت فيه إلى أن :

> «أي عمل يستهدف إسقاط السلطة القائمة، لا يمكن أن يكون إلا مؤامرة استعمارية، يقف الحزب وراء الحكومة الوطنية للرد عليها بحزم». [2]

وتقديراً لطبيعة الثورة وقواها الرئيسية، رسم الحزب سياسته الثابتة على أساس وحدة القوى الوطنية المعادية للاستعمار والإقطاع والرجعية.

---

2. نص التقرير المنشور في (اتحاد الشعب) الصادرة في 29 آب 1959، انظر ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل – سيرة مناضل، ج ٢، ص 510

وكان من شأن تضامن الحزب مع قيادة السلطة أن يلعب دورا أساسيا في صيانة الجمهورية وتثبيت السلطة وتركيز قيادتها، وتطوير مكاسب الثورة، وتحقيق انتصارات كبرى متلاحقة.

هنا ينطرح سؤال ذو علاقة بما نحن بصدده: كيف تصرفت الطبقات والفئات الاجتماعية حيال بعضها البعض، بعد هذه الانتصارات المتلاحقة؟ وماذا كان موقفها من الوحدة الوطنية؟ وبأية دوافع كانت تتحرك تجاه هذه الوحدة؟

كان الاجتماع الموسع للجنة المركزية في 6 أيلول 1958 قد شخص طابع الثورة بأنها:

> «ثورة وطنية ديمقراطية، موجهة ضد الاستعمار وضد الإقطاع»،

وقال أيضا بشأن السلطة:

> «إن السلطة القائمة التي أسفرت عنها ثورة 14 تموز الظافرة سلطة بورجوازية وطنية ثورية تمثل مختلف فئات البرجوازية، الصغيرة والوسطى والكبيرة» لكنها «لا تمثل كافة القوى الوطنية»،

ومن هنا:

> «نجد التناقض بين واقع أن القوى القائدة للحركة الوطنية والمساهمة فيها هي قوى العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية، وبين واقع أن القوى التي أخذت بيدها زمام السلطة إثر ثورة 14 تموز هي البورجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية».[3]

وعاد الحزب وأكد رأيه في طابع الثورة هذا في افتتاحية أول عدد من (اتحاد الشعب) حين صدرت بصورة علنية في 25 كانون الثاني 1959 وأكد فيه أن «مهمات الثورة ليست ذات طابع اشتراكي».[4] وظل يلتزم بهذا التحديد من بعد، ففي أوائل كانون الثاني 1960 أكد في برنامج الحرب المعلن

3. الحزب الشيوعي العراقي، كراس (في سبيل استيعاب سياسة الحزب)، ص 6 و 11.

4. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سلام عادل – سيرة مناضل، ج 1، ص 315.

طبيعة الثورة هذه قائلاً:

«إن طبيعة المرحلة التاريخية التي تمر بها بلادنا تستلزم بالضرورة احترام الملكية الخاصة للمواطنين، والتركيز في التأميم على المؤسسات الأجنبية والخدمات العامة، وإقامة الصناعة الوطنية، وتشجيع رأس المال الخاص على التطور والازدهار، ومساهمة الدولة في تطوير الحياة الاقتصادية للبلاد، وزيادة الإنتاج وتعزيز الاقتصاد الوطني». [5]

ويلاحظ حسين الرضي (سلام عادل)، سكرتير الحزب

«أن أخذ المبادرة في الثورة الوطنية من جانب الجناح العسكري للبرجوازية الوطنية، هو الذي مكن البورجوازية من أخذ السلطة بيدها – فضلاً عن أن نسبة القوى ومستوى الوعي السياسي آنئذ لم يكن يسمح بإقامة سلطة أكثر تمثيلا للشعب»...

«وكان من شأن هذه العوامل، والمبادرة الحازمة التي قام بها ضباط الانقلاب في إسقاط النظام الملكي، وإقامة جمهورية وطنية، أن اكتسبوا شعبية واسعة مكنتهم من فرض مشيئتهم في تكييف شكل السلطة واستبعاد ممثلي الطبقة العاملة من المساهمة فيها».[6]

لقد أعطى الحزب الشيوعي مساندته اللاشرطية للحكومة الوطنية التي جاءت بها الثورة فيما يتعلق برد أخطار العدوان والتآمر على الجمهورية، ولعب دوراً كبيراً في إحباط المؤامرات التي حيكت أو نفذت ضدها. وبذلك يكون قد وفى بالعهد الذي قطعه على نفسه في الكونفرنس الثاني عام 1956. [7]

في كل الثورات البورجوازية الديمقراطية التي تقودها البورجوازية، تسعى هذه إلى أن تجري التحولات الديمقراطية الضرورية ببطء كبير،

---

5. حسين أحمد الرضي (البورجوازية الوطنية في العراق)، انظر المصدر السابق، ج 1، ص 315.

6. المصدر السابق.

7. انظر تقرير الكونفرنس الثاني لعام 1956، ص 34. انظر كذلك الفصل العاشر من كتابنا هذا.

وبتدرج أكبر، و باحتراس أكثر وبحزم أقل وعن طريق الإصلاحات. وتعمل على أن تحد من اندفاع الجماهير ونشاطها الثوري، وتسعى إلى أن تحصر النشاط في هذا الشأن في أجهزتها هي. لكن ما حصل في العراق، أن الثورة لم تجر بمعزل عن الدور الفعال للحزب الشيوعي العراقي، ونشاطه الكبير، في تعبئة الجماهير وتنظيمها ودفعها لمساندة الثورة، والضغط من أجل تحقيق مطالبها السياسية والاقتصادية – ولم يكن بوسع البورجوازية الوطنية الحاكمة أن تتجاهل هذا الدور، أو تحد من فاعليته، في وقت كانت هي في أمس الحاجة إلى دعم الجماهيري لمجابهة الضغوط الاستعمارية والرجعية الكبيرة التي راحت تنصب عليها.

كيف كانت توازنات القوى بعد الثورة؟ صحيح أن الثورة لم تدخل تحويلات جذرية شاملة في علاقات الإنتاج، وما أصدرته من قوانين، وما اتخذته من إجراءات اقتصادية [8] وسياسية لم يحدث قلبا في العلاقات؟ الإنتاجية السائدة. إلا أن ما اتخذته قد أجرى تبدلات ملموسة لصالح رأس المال الوطني، وبالنسبة لأوضاع الفلاحين أيضا. وقد أدخل تحسينات معينة في أحوال الجماهير المعاشية، رغم أن هذه المسيرة لم تُطرد بعد، بل راحت تتلكأ، واصطدمت بمقاومة بقايا النفوذ الاستعماري والإقطاعي.

إن البورجوازية الوطنية العراقية التي كانت، قبل الثورة، ضعيفة اقتصادياً وسياسياً، قد كسبت بضربة واحدة، كما يقول سلام عادل، نفوذا سياسيا كبيراً عندما أصبحت سلطة حاكمة. وقد ازداد نفوذها لدرجة أكبر – خصوصا خلال السنة الأولى من الثورة – نتيجة المنجزات العديدة والهامة التي تحققت لصالح الشعب، في ظل سلطتها، واتخاذها جملة من التدابير لصالح التطور الرأسمالي الوطني. كما وأنها، وهي التي كانت قبل الثورة تعاني من الاضطهاد، قد أصبحت بعدها طبقة حاكمة تهيمن، بشكل مباشر أو غير مباشر، على أهم قوى الإنتاج في البلاد، وتتمتع أكثر من غيرها من طبقات الشعب بحرية النشاط السياسي والاقتصادي والفكري.[9]

---

8. رغم أن الحكومة قد عمدت في صيف 1959 إلى رفع معدلات ضريبة الدخل على الدخول العالية، وفرضت ضريبة على تأجير الأراضي الزراعية، وأجرت تعديلات ضريبية أخرى، إلا أن الصناعيين حصلوا في المقابل على إعفاءات ضريبية لغرض تشجيعهم على الاستثمار. وتشير تقديرات الدخل القومي إلى أن مساهمة الصناعة التحويلية قد ارتفعت من 29.84 مليون دينار عام 1957 و بالأسعار الثابتة إلى 31.7 مليون دينار عام 1958 و38.4 مليون عام 1959 و47.5 مليون عام 1960. (خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق، ص 44–45).

9. سلام عادل، البورجوازية الوطنية في العراق. (انظر ثمينة ناجي يوسف ونزار

لكن الطبقة العاملة وحلفائها من الكادحين، بما تملك من رصيد نضالي حافل، والمبادرة السياسية والتعبوية التي يتمتع بها حزبها، وتجاربها النضالية ووعيها السياسي، اكتسبت بعد الثورة نفوذا متعاظماً، مستغلة الحريات التي حصلت عليها بعد الثورة. وأصبحت تلعب دورا طليعياً في تقدم الثورة، واستطاعت أن تفرض على الأحداث طابعها الثوري الواضح طوال العام الأول من الثورة.

كان عبد الكريم قاسم، بعقليته وأفكاره ومركزه الاجتماعي، أقرب إلى البورجوازية الوطنية منها إلى الطبقة العاملة، رغم أنه ينحدر من أب عامل كادح. وإذا كان قد أبدى في حكمه عطفاً على الفقراء والكادحين عامة، فإنه ظل مشدوداً إلى نوازعه الاجتماعية الأخرى التي تميل به إلى جانب رأس المال الوطني، ورسم سياساته - بقدر ما تسمح به الأوضاع لصالح المالكين. ولما كادت سياسة الحكم، وسياسة الحزب الشيوعي العراقي، في العام الأول من الثورة، تلتقيان وتنسقان في كثير من النقاط «إلى حد التمازج» كما يقول سلام عادل [10]، صار يصعب رسم خط فاصل بين الجماهير المؤيدة للحزب الشيوعي. وتلك التي تؤيد عبد الكريم قاسم. ويبدو هذا جلياً لدى القواعد الواسعة من الجيش وفي الريف، وبين بعض الفئات الهامشية في المدينة. ويمكن القول دون مجازفة بأن هذه الحالة قد وجدت لدى قواعد الحزب الشيوعي ذاته.

في هذه الحالة، كان يصعب تقدير النسبة الحقيقية لقوى الطبقتين الموحدتين والمتنافسين في آن واحد، الطبقة العاملة والبرجوازية الوطنية، مثلما كان من المتعذر رسم حد فاصل بينهما في تذليل النفوذ.

ولهذه الأسباب، ولعدم تعمق الحزب في إدراك العوامل الجديدة التي ضاعفت من قوة البورجوازية، لم يحسن تقدير ما طرأ على تناسب القوى من تغير. إذ بالغ في تقدير قواه الحقيقية، وتمسك بمقاييسه القديمة في تقدير قوة البورجوازية الوطنية،

> «متناولاً إياها من خلال أحزابها ومؤسساتها السياسية ونفوذها على المجتمع في الفترة السابقة للثورة. و بدون الاستناد إلى تحليل موضوعي عميق، ميز الحزب بشكل حاد بين قيادة السلطة البرجوازية وبين أحزابها وممثليها السياسيين الآخرين، مركَزاً جهده الرئيس على تعزيز تضامنه مع قيادة السلطة، وتعزيز مقامها بين

خالد، مصدر سابق).

10. المصدر السابق، ج 1، ص 317.

الجماهير وتحميلها من الصفات الديمقراطية أكثر من حقيقتها. وفي الوقت نفسه، لم يميز الحزب، بصورة واضحة، العوامل الحقيقية التي دفعت قيادة السلطة إلى الاستناد مؤقتا إلى القوى الثورية والجماهير الشعبية لمواجهة الأخطار المحدقة بها، ولتوطيد سلطتها. إن هذه التقديرات والمواقف قد أثرت على سلوك الحزب، وخاصة في الفترة الاخيرة من العام الأول للثورة، وأدت إلى وقوعه في خطيئات يسارية تناولها بالنقد، القرار الصادر عن الاجتماع الكامل للجنة المركزية في أواسط عام 1959، و استغلتها البورجوازية والرجعية لأغراض التهويش ومحاولة الإساءة الى سياسة الحزب ومكانته بين الجماهير». [11]

كذلك يعترف تقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز 1959 والمنشور بنصه الكامل في 29 آب 1959، أن الانتصارات الكبرى التي حققها التضامن ما بين عبد الكريم قاسم والحزب، في ضرب المؤامرات المتلاحقة، قد دفعت الحزب إلى التقليل من دور الأحزاب السياسية الوطنية الاخرى، وأهمية التعاون معها في مضمار الدفاع عن الحقوق والمكتسبات الديمقراطية للجماهير.

والآن، كيف تعامل الحزب مع قضية مشاركته في سلطة الثورة؟ كما لاحظنا سابقا، إن اللجنة المركزية للحزب نظرت إلى تركيبة السلطة بعد الثورة بعدم الارتياح، لأنها تنطوي على تناقض ناجم عن استبعاد الحزب عن المشاركة فيها. وتوصل الاجتماع إلى أن هذا التناقض لن يعود بالخير على مسيرة الثورة، وأنه يؤدي إلى إيجاد وتعميق الخلافات داخل الحركة الوطنية ومن الخطأ اعتباره طبيعيا، كما لا يصح الاستسلام له. [12]

ولكن الحزب اكتفى في هذه المرحلة بتاكتيك «الضغط من الأسفل» للتأثير على اتجاهات الحكم، أي اعتماد تحريك الجماهير. لكنه في الخامس من تشرين الثاني 1958 قدم مذكرة إلى عبد الكريم قاسم، عاد وطرق الموضوع فيها، مشيراً إلى أن الغالبية الساحقة من أبناء الشعب، وهم من الفلاحين والعمال والجماهير الكادحة، والتي تتمتع بتاريخ طويل من الجهاد، قد أولت الحزب الشيوعي ثقتها، وترى في كفاحه تحقيقاً لأمانيها في التحرر والازدهار و

12. الحزب الشيوعي، كراس في سبيل استيعاب سياسة الحزب. ص 11.

> «مما لا ريب فيه أن متابعة السير في إبعاد الممثلين الحقيقيين لهذه الجماهيرعن السلطة السياسية، سيوجد حالة من التناقض يستعصي حلها، وستنشأ من ذلك صعوبات حقيقية في تدوير شؤون السلطة، كما اتضح لكم من تجربة الأشهر الأخيرة». [13]

في 8 شباط 1959، كتب عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي للحزب يومئذ، مقالاً افتتاحيا في جريدة الحزب المركزية (اتحاد الشعب)، تناول فيه المغزى السياسي للاستقالة الجماعية للوزراء وبعض أعضاء مجلس السيادة من القوميين ومن سايرهم، والتي كان يراد منها إحراج عبد الكريم قاسم وإسقاط حكومته. وقد هاجم المقال بشدة هذه الاستقالة الجماعية، وإلى جانب هذا النقد. تضمن المطالبة بإشراك الحزب الشيوعي العراقي بالسلطة. وقد طالب حسين جميل، وزير الإرشاد، وهو من الحزب الوطني الديمقراطي، حذف بعض العبارات من المقال، وإلا فهو لن يوافق على نشره.

إلا أن أعضاء المكتب السياسي الموجودين في بغداد، رفضوا الأخذ بما أراد الوزير، وأبقوا على العبارات التي شطبها الوزير، واكتفوا فقط بحذف العبارة التي تطالب بإشراك الحزب في الوزارة، ونشروا المقال متحدين بذلك الوزير مما دفع إلى استقالة حسين جميل وقبول عبد الكريم استقالته. [14]

وعاد عامر عبد الله في 28 نيسان، إلى الموضوع، ونشر في (اتحاد الشعب) افتتاحية بتوقيع هيئة التحرير، بعنوان «اشتراك الحزب في الحكم ضرورة وطنية ملحة» وأردفها، بشكل ملفت للنظر – كما يقول محمد حسين أبو العيس – بافتتاحيتين أخريين بنفس الموضوع في الأيام

---

14. يقول جمال الحيدري، عضو المكتب السياسي والمسؤول عن الحزب لغياب السكرتير آنذاك، إن عامر عبد الله أرسل المقال قبل أن يطلع عليه الرفيق جبار (جمال الحيدري – المؤلف)، وحيث عاد المقال من الرقابة وعليه ملاحظات الوزير، حسين جميل، ارتأى المكتب السياسي الإصرار على نشره بعد ان حذفت منه العبارة التي تطالب بمشاركة الحزب الشيوعي في الحكم، لكيلا يقال إن الحزب قد تحدى حسين جميل بدافع المطالبة بالاشتراك في الحكم. (ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ج 2، ص 296). ويذكر أن حسين جميل طالب بتعطيل (اتحاد الشعب) خمسة عشر يوما، لمخالفتها اعتراضه على المقال، ونشرته دون أن تحذف العبارات التي أراد شطبها. إلا أن الجريدة تحدته وواصلت الصدور بتأييد من عبد الكريم قاسم. حينئذ استقال الوزير احتجاجا وقبل رئيس الوزراء استقالته.

التالية.[15] كذلك، وضع بهاء الدين نوري، عضو المكتب السياسي، مقالتين في هذا الشأن، نشرهما في (اتحاد الشعب) بعد مقالات عامر. وكانت هذه المطالبات قد جاءت بتوافق مع الاستعداد الذي أبداه رئيس الوزراء في تلك الأيام، لإجراء تعديل وزاري في حكومته وإدخال بعض الشيوعيين فيها، على أن لا تكون مشاركتهم تمثيلا للحزب في السلطة «أي دون أن يتنازل عن سلطاته الدكتاتورية الشخصية إلى الحكومة الائتلافية».[16]

إن الذي يلفت النظر حقا، عدا عن الإلحاح في المطالبة الصحفية بالموضوع، أن ليس هناك ما يدل على أن مباحثات في قيادة الحزب قد جرت لتحديد الموقف. ولهذا لم يعرف حتى الآن كيف انجر الحزب إلى دخول هذه المعركة مع السلطة. وفي كل الأحوال إن دخولها بهذا الشكل يعكس خرقاً للعمل الجماعي في قمة القيادة.

في صباح الأول من أيار نظم الحزب الشيوعي العراقي مظاهرة هائلة ضمت مئات الألوف من العمال والكادحين و مئات الشعب الأخرى الذين ملأوا شارع الرشيد بحشودهم من الصباح وحتى فجر اليوم التالي، وقيل إنهم زادوا على المليون متظاهر. وكان المتظاهرون يرددون شعارات حددها المكتب السياسي للحزب، ويتقدمهم أبرز قادة الحزب وفي موضع من شارع الرشيد، اختلف الرواة المشاركون في المظاهرة بتحديده، راحت الجماهير فجأة تردد شعاراً لم يكن قد أدرج ضمن شعارات المظاهرة، كان:

«عاش زعيمي عبد الكريم، حزب الشيوعي بالحكم مطلب عظيمي»

وسرعان ما طغى هذا الشعار على كافة الشعارات الأخرى، وصارت الجموع تردده بقوة تبعث على الرهبة. كيف انطلق هذا الشعار؟ ومن بدأه؟ ومن أوحى به؟ لا أحد يعرف حتى الآن. فهرع محمد حسين أبو العيس، المكلف بإدارة المظاهرة طبقاً لخطة قيادة الحزب، إلى سكرتير الحزب، حسين أحمد الرضي، الذي كان يطل على المظاهرة من شرفة مقر اتحاد نقابات العمال، الذي كان يشغل يومها شقتين في عمارة تطل على شارع الرشيد عند (باب الآغا)، لأخذ رأيه فيما يترتب بشأن ترديد الشعار، فوافق على مواصلة ترديده، بعدما عرف بموافقة قادة المظاهرة عليه. لقد صارت

15. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ج2، ص 276.

16. الحزب الشيوعي العراقي. تقييم الكونفرنس الثالث في عام 1967 لسياسة الحزب وخطه العام من 1958 وحتى عام 1967. (مناضل الحزب)، العدد الرابع، السنة 14، أواخر شباط 1968، ص 6.

تردده حتى الوحدات العسكرية ووحدات البوليس التي شاركت في التظاهر بإيعاز من عبد الكريم قاسم. ومع ذلك، فإن المظاهرة قد أثارت امتعاض عبد الكريم قاسم، وامتنع عن الخروج إلى شرفة وزارة الدفاع ليرد على تحية المتظاهرين كما كانت عادته.

في المساء الذي سبق المظاهرة، كان عبد الكريم قاسم قد هاجم، في خطاب له في اجتماع عقده الاتحاد العام لنقابات العمال، الحزبية. واعتبرها «...رجس من عمل الشيطان»، والآن تأتي المظاهرة لتؤكد بقوة على الحزبية، وتفرد الحزب الشيوعي وتطالب بإشراكه بالحكم.. فهل اعتبر الأمر تحديا له، وبشكل مباشر، أم كان هو الموحي بالدعوة إلى المشاركة والتمهيد لها بما قيل إنه لوح بإدخال الشيوعيين في وزارته، كما يذهب إلى ذلك بعض المؤلفين، للضغط على شركات النفط، ودفعها إلى التسليم بمطالبه، أو أن الحكام السوفييت، أو خروشوف بالذات، قد أوحى بذلك من أجل أن يتخذ من الدعوة إلى مشاركة الحزب الشيوعي في السلطة ورقة يضغط بها على الدول الغربية التي تشاركه في احتلال برلين لعقد مؤتمر قمة بشأنها والتنازل أمام مطالبه. وكانت الدول الغربية قد دخلت في نزاع دبلوماسي حاد مع الاتحاد السوفييتي حول برلين في تلك الأيام.[17] وعلى أية حال، فإن الضغط الذي أحدثته المظاهرة، والذي انصب على شعار واحد، بدا وكأنه كان ضغطا مقصودا استهدف رئيس الوزراء. ولهذا فقد قابل الآمر بجفاء واضح.

إزاء هذا التطور السلبي في الوضع السياسي، بادر المكتب السياسي للحزب إلى الاجتماع، وقد دعي إلى المشاركة في الاجتماع كل من حسين أبو العيس وزكي خيري اللذين لم يكونا حتى ذلك الحين عضوين في المكتب السياسي. وانصب النقاش حول شعار المشاركة في الحكم. كانت الأكثرية ضد توسيع الحملة للمطالبة بتحقيق هذا الهدف. لكن الاجتماع توصل، بعد مناقشات طويلة، إلى تبني شعار المطالبة باشتراك الحزب في الحكم، ولكن مع الاكتفاء بإجراء حملة «تثقيفية» جماهيرية بهذا الشأن. ولهذا انطلقت منظمات الحزب في المعامل والمعاهد والمحلات ووحدات الجيش والقرى إلى عقد اجتماعات عامة مفتوحة، يتناول فيها خطباء الحزب توضيح أهمية مشاركة الحزب في السلطة بالنسبة إلى صيانة الجمهورية وتحقيق أهداف الشعب. بيد أن قاسم والقوى البورجوازية عامة، في العراق والوطن العربي، لم تأخذ الجانب الإيجابي لهذه الحملة بنظر الاعتبار، ولم

---

17. نجم محمود، المقايضة برلين — بغداد. منشورات الغد، لندن، 1991، ص 204.

تتفهمها كتعبئة لا وسع القوى للدفاع عن الجمهورية الفتية وشد أزرها في النضال ضد الاستعمار وشركات النفط، وراحت تهول من قوة الحزب الشيوعي وتصورها على أنها إبراز للعضلات. وقد لعبت الدسائس الاستعمارية والرجعية دورها في تشجيع القوى البورجوازية الوطنية، وعلى رأسها عبد الكريم قاسم ذاته، وتأليبه ضد الحزب الشيوعي.[18]

وقد أدركت الدوائر الإمبريالية الأمريكية، أن فرصتها قد لاحت للتحرك، والضغط على عبد الناصر لتكييف سياسته تجاه العراق. ويلاحظ السفير الأمريكي في بغداد، جيرنيجان، أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تعمل لإيقاف هجمات عبد الناصر المباشرة على قاسم في الوقت الذي يواصل حملته العامة المعادية للشيوعية والحزب الشيوعي العراقي.[19]

يبدو أن الضغوط التي راحت تتواصل وتشتد وتتعدد مصادرها، لحمل قاسم على تعديل خطه في الحكم، بالنسبة إلى مختلف القضايا الوطنية، باتجاه دفعه نحو السياسات الوسطية، وتبعده عن تأثيرات الحزب الشيوعي العراقي واليسار عامة، دون أن تقربه من عبد الناصر ومؤيديه من القوميين، قد شرعت تعطي بعضاً من ثمارها، منذ أن راح عبد الكريم قاسم يجاهر بنفوره من الحياة الحزبية، ودعوته ألى تجميد الأحزاب، حتى انتهاء فترة الانتقال الذي حدده بعيد الجيش في 6 كانون الثاني 1960 حيث يصار إلى سن الدستور الدائم. وقد لعب هاشم جواد، وزير خارجيته، دوراً كبيراً في انتهاج سياسة الوسط هذه، والتخلي عن التعاون مع الحزب الشيوعي واليسار عامة. كذلك وجد الدعم في السير على هذا الطريق من بعض قادة الحزب الوطني الديمقراطي، وفي مقدمتهم محمد حديد.

في أوسط أيار، أوقف الحزب الشيوعي فجأة حملته التثقيفية للمطالبة بإشراكه في الحكم. وانتهج خط التراجع السريع. وقد تباينت التفسيرات في هذا الشأن الغامض. فقد أشار تقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية الذي انعقد في 15 تموز ونشرته (اتحاد الشعب) بنصه الكامل في 29 آب 1959 إلى أن:

> «طرح شعار المشاركة بالحكم بمعزل عن قيادة الحكم كان عملاً انعزاليا خاطئا لم يأخذ بنظر الاعتبار الواقع المذكور للثورة ولعلائق القوى الوطنية فيها، وكان من شأنه أن يخل بوحدة هذه القوى وتضامنها في الدفاع عن الجمهورية».

---

19. Foreign Relations of the United States, 1958-1960, Vol. XII. P 448

وجاء في حيثيات هذا القرار، أن الحزب بادر إلى طرح الشعار آخذا في اعتباره التعديل الوزاري المنوي إجراؤه آنذاك، وكون تعاون الممثلين السياسيين لجميع الطبقات الوطنية في (حكومة ائتلافية) هو الشكل، الأفضل من أشكال السلطة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، وأن تجارب بلدان عديدة تؤكد ذلك. وأن صيانة الجمهورية، وتعزيز مكتسبات الثورة، تستدعى مثل هذه الحكومة حتى في فترة الانتقال، هذا من حيث المبادئ. أما من الناحية العملية، فإن المطالبة لم تراع وضع وعلائق القوى الوطنية في البلاد، وظروف تطور الثورة بالارتباط مع الوضع العربي والعالمي. كذلك خطّأ التقرير الأسلوب الجماهيري الذي اتبع في المطالبة. وقال إنه عمّق النتائج السلبية في الوضع.

إن الحملة الصحفية، وتغاضي قيادة الحزب أو تشجيعها سريان هذه المطالبة في مظاهرة اليوم الأول من أيار لترديده مئات الألوف من المواطنين، وكذلك الحملة التثقيفية الواسعة، قد هولت من قوة الحزب الشيوعي، وشوهت مقاصده في أنظار السلطة وفئات كثيرة من البورجوازية المحلية والعربية، ومن القوى المعتدلة، ودفعتها إلى التطير- رغم أن سياسة الحزب تجاه المصالح الاقتصادية للبرجوازية الوطنية، وتجاه التعاون معها سياسياً، هي سياسة واضحة وصريحة، ومؤسسة على دراسة موضوعية لواقع مرحلة بلادنا التاريخية.[20]

وقد تباينت تقييمات قادة الحزب يومها للخط. الذي سار عليه الحزب. فيذهب حسين الرضي (سلام عادل) سكرتير الحزب، إلى أن أخطاء عام 1959 هي في جوهرها أخطاء تاكتيكية ترتكز على الفهم الخاطئ لطبيعة البورجوازية الوطنية، بما فيها عداؤها للشعب، وكذلك لوزنها آنئذ في الحياة السياسية في البلاد. وأنها أعطت مبررات كان من الممكن تجنبها، لتتعكز عليها السلطة لتستير حقيقة أغراضها المعادية للشعب وحقوقه وحرياته الديمقراطية.[21] لا نعرف ماذا تضمن ٠ النقد الذاتي لسكرتير الحزب الذي قرئ في اجتماع اللجنة المركزية الذي انعقد بعد الاجتماع الكامل لصيف 1959، والذي تضمن إقراره بمسؤولية الأخطاء التي ارتكبها المكتب السياسي. لكن يفهم من مطالعته في اجتماع 1962 أنه يعتبر تلك أخطاء تكتيكية كما قلنا.

---

20. انظر نص التقرير في (اتحاد الشعب) الصادرة في 29 آب 1959. وكذلك: ص 516 من الجزء الثاني من كتاب (سلام عادل - سيرة مناضل).

21. انظر مطالعة عمار (حسين الرضي) في اجتماعي س-ل-م في 3 و 6/9/1962 المنشورة لدى: ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، الجزء 2، ص 221.

ويفهم من النقد الذاتي الذي قدمه ثامر (محمد حسين أبو العيس) في الاجتماع المشار إليه، أن محمد (عامر عبد الله) ونهاد (بهاء الدين نوري) كانا يذهبان إلى اعتبار أخطاء الحزب تلك انحرافا يسارياً. لكنه، أي أبو العيس، كان يرى أن عامر وبهاء كانا على رأس الاتجاه اليميني المتطرف الذي يشدد على الأخطاء ويعتبرها انحرافاً خطيراً.

يبدو أن الحزب عاد الى تقييم الموضوع من جديد بعد أعوام، أي في الكونفرنس الثالث الذي انعقد في عام 1967. وكان يدفعه في هذا الشأن إلحاح القاعدة الحزبية وطموحها إلى انتزاع السلطة، أسوة بالقوى السياسية القومية، التي صارت تتبارى في ما بينها للقيام بالانقلابات وانتزاع السلطة. ويومها شاع التعامل مع هذه المسألة بتبسيط واضح. يكفي لأن تتحرك بضع قطعات عسكرية لتنتزاع السلطة. وقد توصل التقييم الذي صدر عن الكونفرنس إلى أن تقديرات الحزب الخاطئة لعبد الكريم قاسم وحكومته، التي تذهب إلى حد اعتبارها حكومة ديمقراطية ثورية، ساعدت في

> «تفشي ظواهر حسن الظن بحكومة قاسم ونواياها، وعلى وقوع بعض الأخطاء والتصرفات السياسية في الظاهر واليمينية في جوهرها ومنطلقاتها. وقد استخدمت الرجعية والبرجوازية هذه الأخطاء كوسيلة لإرعاب الحزب والجماهير الثورية، وانتقل الرعب إلى صفوفنا بفعل تغلغل الميول اليمينية، وبفضل ضعف التكوين النظري و التركيب الطبقي وقلة التجربة في القيادة السياسية».[22]

ويذهب التقييم إلى أنه كان على الحزب في الوضع الثوري القائم آنذاك، أن يواصل الهجوم وعدم التراجع أمام ضغط البورجوازية، وتعميق الوجهة التي جاء بها الاجتماع الموسع للجنة المركزية في أيلول 1958، بطرح شعار الحكومة الائتلافية وإبراز دور الطبقة العاملة القيادي (التأكيد منا – المؤلف)، وعزل الحكومة البورجوازية وتعريتها من خلال طرح سلسلة من الشعارات الثورية، والمطالب الشعبية التي من شأنها جر أوسع الجماهير للنشاط الثوري، والتي تكشف في نفس الوقت أنانية البرجوازية الوطنية وعلى رأسها قاسم.[23] ومقابل القول بأن الحزب قد قلل من وزن البرجوازية

---

22. تقييم سياسة حزبنا وخطه العام بين المجلس (الكونفرنس) الحزبي الثاني والمجلس الثالث 1967)٠ مناضل الحزب، العدد الرابع. أواخر شباط 1968, ص 6/ 7.

23. أنظر معالجة سلا م عادل: البورجوازية الوطنية، ج 1، ص 318، من كتاب

الوطنية السياسي الثوري، وأنه نظر الى نفوذها في المجتمع بمنظار نفوذها في الفترة السابقة للثورة، كما كانت تذهب تقييمات الاجتماع الموسع لصيف 1959، يقول تقييم 1967:

> «لقد وقع حزبنا في خطأ المبالغة بدور البورجوازية الوطنية، خصوصا في فترة تذبذبها وترددها».[24]

ويرى أن الحزب قد تخوف حين بدأت الانتكاسة في أواسط 1959، من احتمال الحرب الاهلية - وهو احتمال موضوعي وموجود دائماً، وقد ارعب الحزب به أعداؤه وحلفاؤه - في حين أن الحرب الأهلية، كما يقول لو فرضت على الحزب آنذاك لكانت في صالح الحركة الديمقراطية ودليله في هذا إن ما تجنبه في عام 1959 قد جاءه في شباط 1963. لقد ظل هذا الحنين اليساري الى فكرة انتزاع السلطة بعمل عسكري وبأي ثمن يراود القاعدة الحزبية ويغذيه الإحساس بالقهر والمرارة التي حملها انقلاب شباط 1963 والكوارث التي حلت بالحزب يومها وجر من بعد الى سلسلة تداعيات خطيرة كان من بينها انشقاق 17 أيلول 1967.

في الثلث الأخير من أيار 1959، شرعت (اتحاد الشعب) تهدئ من لهجتها، وتؤكد أن دعم الحزب لعبد الكريم قاسم غير مرهون بضمان مشاركته في الحزب. وأعلن المكتب السياسي وقف «الحملة التثقيفية» بالمطالبة بمشاركة الحزب في السلطة وفي تعميم داخلي أوضح المكتب السياسي أن سياسة الحزب ستكون منذ ذلك الحين قائمة على قاعدة: الكفاح - التضامن - الكفاح، وبدأت عملية التراجع، لاسيما بعد أحداث كركوك (التي سنعالجها بفصل خاص) وهي عملية تقتضي وقفة خاصة لما انطوت عليه من صراعات داخل قمة قيادة الحزب.

ما الذي دفع الحزب الشيوعي إلى هذا التراجع المفاجئ والسريع؟ يقول تقرير الاجتماع الموسع في 15 تموز 1959، إن الموجة العارمة من التهويشات والدسائس الاستعمارية والرجعية استثمرت تطير القوى الوطنية وارتعابها من تعاظم نفوذ الحزب الشيوعي العراقي، لتشدد من نشاطها لتفريق القوى الوطنية، ولتدقّ إسفينا بينها، وتؤلب بعضها على بعض. ولذلك، حرصا من الحزب الشيوعي على سلامة الجمهورية وتلافي الوضع، ومن

ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد: سلام عادل - سيرة مناضل، وكذلك تقرير الاجتماع الموسع في 15 تموز 1959 الصادر في اتحاد الشعب في 29 آب 1959.

24. التقييم الصادر في عام 1967 في مناضل الحزب، المصدر السابق.

أجل إرجاع التضامن المتين مع السلطة ومع كل القوى الوطنية، بادر إلى إيقاف الحملة التثقيفية، والعمل على تدارك بعض ردود الفعل السلبية لدى القوى السياسية الأخرى التي نشأت في غمار الحملة. [25]

بيد أن شائعات سرت آنذاك، تقول إن مذكرة من القيادة السوفيتية، حملها جورج تلو، عضو المكتب السياسي، الذي كان يعالج في موسكو آنذاك، أو قيادة الحزب الشيوعي العراقي، احتوت نقداً للحزب لطرحه موضوع المشاركة في الحكم وطلباً بوقف الحملة، والكف عن الأمر. ويؤكد هذا بهاء الدين نوري في مذكراته، إذ يقول:

> «كانت حملتنا مستمرة وسط حماس أعضاء الحزب ومؤيديه، عندما تلقينا مذكرة من قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، وهي توجه لنا النقد على مطالبتنا بالمشاركة في الحكم، وتعتبر موقفنا تطرفاً يسارياً، وتؤكد أن من الضروري دعم سلطة قاسم ضد ما تتعرض له من دسائس ومؤامرات إمبريالية هادفة إلى إسقاطها». [26]

نحن نميل إلى إرجاع التراجع المفاجئ إلى المذكرة السوفييتية التي يشُار إليها. لقد كان الاتحاد السوفييتي يواجه أزمة في برلين يومذاك. وكان يدفع باتجاه تحييد، ألمانيا والحيلولة دون تسلحها والانسحاب من برلين، وعقد مؤتمر قمة للدول التي تحتل ألمانيا أو للدول الكبرى باشتراك الهند، وكان رئيس الوزراء البريطاني، ماكميلان، يميل إلى عقد صفقة مع الاتحاد السوفييتي لقاء دوام مصالحه النفطية في العراق، والوقوف بوجه زحف الحزب الشيوعي العراقي نحو السلطة.[27]

في أجواء الصراع المحتدم في العراق هذه، يقدم محمد حديد ومؤيدوه في الحزب الوطني الديمقراطي على إعلان تجميد الحزب الوطني الديموقراطي استجابة لطلب عبد الكريم قاسم لوقف الحياة الحزبية، خلافا لرغبة مجموعة ليست بالقليلة من أعضاء الحزب البارزين، ودون استشارة زعيم الحزب، كامل الجادرجي، الذي كان يعالج في موسكو. وقد أظهر من بعد، حين عاد إلى الوطن، أنه ليس من مؤيدي وقف نشاط حزبه، والحياة الحزبية عامة.

وجد عبد الكريم قاسم، في موقف محمد حديد وأنصاره ما يدعمه في خلافه مع الحزب الشيوعي العراقي. ولذلك سارع في اتخاذ إجراءات

25. سلام عادل – سيرة مناضل، ج 2، ص 517.

قصد منها التقليص من نفوذ، الحزب الشيوعي في جهاز الدولة والجيش والإذاعة. وأطلق سراح مجموعة من القوميين المحكومين والموقوفين بهدف استعادة الموازنة في الشارع السياسي، وشد من أزر جماعة عراك الزكم (من الوطني الديمقراطي) الذين ينشطون في الريف لمناوأة الجمعيات الفلاحية التي يساندها الحزب الشيوعي.

دار حديث كثير بعد ذلك، وإلى سنوات عديدة، حول مسألة السلطة، في الهيئات القيادية وفي القادة، على السواء. واختلفت المواقف بشأنها. وكثيراً ما كان يجري تناولها بشيء من التبسيط وتغري في هذا الشأن تجربة 14 تموز ذاتها وزحف بعض من القطعات العسكرية لانتزاع السلطة. هذا النوع من التفكير، دفع بعض الشيوعيين، لاسيما من العسكريين، إلى النزوع لتجربة حظهم في الانقلابات. وراحوا يضغطون على الحزب لتبني مطامحهم. ويذهب ثابت حبيب العاني إلى أن أول الداعين إلى هذا كان فاتح الجباري، الرئيس المتقاعد، وهو كردي وصديق لعبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف منذ حرب فلسطين. فبعد أن زارهما للتهنئة بانتصار الثورة، عاد ساخطا ويدعو إلى إزاحتهما.

وفي أوائل 1959، دعا كل من الرئيس الأول خزعل السعدي، والرئيس الأول خليل إبراهيم العلي، وكانا على رأس كتيبتي الدبابات الثالثة والرابعة في أبو غريب على التوالي، إلى الإطاحة بقاسم وقاما بزيارة مكتب (اتحاد الشعب) بملابسهما العسكرية، وطرحا الأمر على من كان، يوجد في الكتب من قادة الحزب، ودون الرجوع إلى مسؤولهما الحزبي، ولما كانت الاستخبارات العسكرية تراقب المكتب، بلغ عبد الكريم قاسم أمرهما، فأمر باعتقالهما. [28]

كذلك ينقل عن أقوال الملازم الأول طارق طه درويش في التحقيق، أن العقيد إبراهيم حسين الجبوري، آمر الفوج الثالث في اللواء السابع والعشرين، والمقدم خزعل علي البدري، آمر فوج المثنى للدبابات في أبو غريب، طرحا في اجتماع حزبي، حضره كل من الرئيس الأول كاظم عبد الكريم، والملازم الأول طارق طه درويش، طرحا موضوع الاستيلاء على السلطة، وكان عطشان الإزيرجاوي، عضو اللجنة العسكرية التي تقود العمل الحزبي في الجيش، هو الذي يدير الاجتماع. فرد على اقتراحهما، مذكراً إياهما بشعبية قاسم. [29]

---

28. ثابت حبيب العاني، (رسالة العراق) العدد 8، تموز 1995.

29. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 213 / 214.

كما يروي ثابت حبيب العاني، أن التنظيم الحزبي العسكري كان في قلب الصراع الذي كان يجري بين قيادة الحزب حول وجهة التعامل مع عبد الكريم قاسم. وتزايدت المطالبة بإعداد خطة لإزاحة قاسم واستلام السلطة. ويلاحظ أن سكرتير الحزب أكثر من لقاءاته مع الضباط العسكريين في وحداتهم العسكرية، في حين دعا بعض أعضاء المكتب السياسي إلى حل تنظيمات الحزب في القوات المسلحة لتطييب خاطر عبد الكريم قاسم، الذي كان ينظر إلى الجيش كملك له، وكان عزيز محمد هو من اقترح الأمر وأيده هادي هاشم، الذي كان أكثر المتحمسين لهذا الاقتراح بوصفه مشرفا على لجنة التنظيم العسكري، التي كان ثابت العاني سكرتيراً لها. وقد ذهب الأمر بهادي هاشم إلى حل هذه التنظيمات حتى قبل أن يتخذ المكتب السياسي قراره بهذا الشأن، وكان الرفض.

ثم عادت فكرة الاستيلاء على السلطة إلى الظهور مع اشتداد الحملة التي شرع قاسم بها ضد الحزب. ومن هذه ما يشير له صالح دكله في مذكراته، وما أورده ثابت حبيب العاني في حديثه إلى (رسالة العراق) بشأن الرد على محاولة تنوي السلطة القيام بها، في الأيام الأولى من تموز 1959، لضرب الحزب الشيوعي العراقي، وتحويل هذا الرد إلى عملية للاستيلاء على السلطة. وكان الحزب قد شرع فعلا باتخاذ الإجراءات الأولية للرد، ومن هذه تسيير المظاهرات في شارع الرشيد حتى وزارة الدفاع وفي عدد من الشوارع الرئيسية الأخرى للمدينة، وتحصين مكاتب الحزب.[30] وفي عام 1961 طرح الزعيم الركن الشيوعي، جلال جعفر الأوقاتي، آمر القوة الجوية، على ثابت العاني، خطة للاستيلاء على وزارة الدفاع، وإزاحة عبد الكريم قاسم عن الحكم، مشيراً إلى أن كل ما يحتاجه لإسناد القوة الجوية، هو لواء مشاة. فطمأنه ثابت بأن اللواء السابع والعشرين للمشاة الذي يقود أفواجه الثلاثة ضباط شيوعيون وضابط ركنه شيوعي هو الآخر، وكثيراً من امراء سراياه وفصائله وضباطه والجنود فيه هم من الشيوعيين. ويذكر

---

30. انظر صالح دكله، من الذاكرة، ص59 وما بعدها وحديث ثابت حبيب العاني إلى (المجرشة)، في 5 شباط 1993 ، ونشرته بعد وفاته في كراس. وما ورد لدى ثمينة ناجي يوسف في الجزء الثاني، ويروي عز الدين مصطفى رسول في حديث خاص مع عبد الرزاق الصافي، ودونه بعنوان «شهادة للتاريخ» الوقائع التي عايشها بنفسه في مقر اتحاد الشعب في مساء 3/7/1959 (وكان يحرر آنذاك في جريدة (أزادي) التي تصدر عن لجنة إقليم كردستان الحزبية، وتشغل جناحا في مكتب اتحاد الشعب في شارع الكفاح، ما يشير إلى استعدادات الحزب في تلك الليلة للرد ضد ما يدبر للمكتب من تكديس للسلاح في كل منافذه، وإصدار التعليمات من جمال الحيدري للرد على أية نار توجه ضد المكتب. وقد ظل الأمر ساريا إلى ما بعد منتصف الليل.

العاني، أنه نقل المقترح إلى سكرتير الحزب، الذي وجد لديه تعاطفا مع المقترح وطلب منه أن يضع المقترح مع جرد بالقوى التي يمتلكها الحزب في الجيش، في صيغة تقرير مدون. ويذكر أنه قدم الخطة التي طلبها السكرتير باسم اللجنة العسكرية مع إحصائية شاملة بالقوات التي يمتلكها الحزب وتلك التي تمتلكها القوى السياسية الأخرى. ولكن رد المكتب السياسي في حزيران 1961 جاء مخيباً لآمال اللجنة العسكرية، ومقرونا بنقد اللجنة المذكورة لأنها تستهين بالجماهير.[31] ويقول عامر عبد الله، إنه قدم في عام 1961 تقريراً مطولاً للمكتب السياسي، دعا فيه إلى انتزاع السلطة، بعد أن راح نفوذ قاسم يذوي، خاصة بعد حربه ضد الاكراد، وما نجم عن موقفه بشأن الكويت، إلا أن اقتراحه قد رُفض.[32]

لقد كانت الحجة التي تذرع بها المكتب السياسي يومذاك، أن من الصعب فرز القوى المؤيدة للحزب في الجيش، عن القوى التي تؤيد عبد الكريم قاسم.[33] فهل كانت هي حقا السبب في رفض المقترحات التي توالت على المكتب السياسي في هذا الشأن، أو الإيحاءات التي وردت من الاتحاد السوفييتي؟

يلاحظ هنا، أن هذا الموضوع الخطير ظل ينحصر بحثه في المكتب السياسي وحده. وفي حالات معينة كان القرار قد صدر عن بعض أعضاء المكتب السياسي. ولم ينعقد اجتماع للجنة المركزية للتداول بشأنه، دع عنك التفكير بعقد مؤتمر للحزب لبحث هذه وغيرها من المسائل الهامة. وأكثر من هذا، فإن اللجنة المركزية في اجتماعها الموسع الذي عقدته في 15 تموز 1959 لم تجعل منه المحور الأساس لمداولاتها، لتخرج بشأنه بقرار محدد وملزم، مع أنه كان أخطر الموضوعات التي جابهت الحزب يومئذ. ولا يزال الموضوع بعد ما يزيد عن أربعة عقود، موضع جدل لم ينته – وأغلب الظن أنه لن ينتهي، لأن الذين أيدوا شعار الاستيلاء على السلطة، ظلوا يحكمون رغباتهم وقناعاتهم الإيديولوجية فيه، دون أن ينظروا جيداً إلى

---

31. ثابت حبيب العاني، رسالة العراق، العدد 8، تموز 1995.

32. عامر عبد الله، مجلة أبواب، العدد 3، 1994.

33. يروي عبد الرزاق الصافي، ان صحفياً سأله في عام 1976: ألم يفكر حزبكم في أخذ السلطة أيام عبد الكريم قاسم؟ فأجابه أنه في حدود علمه لا، ويستطرد، أنه عندما نقل هذا للرفيق عزيز محمد، قال له إن جوابه غير صحيح. فلقد بحث هذا الموضوع في المكتب السياسي، ولم يقر أعضاء المكتب فكرة الانقلاب العسكري لصعوبة فرز قوى الحزب عمن يتعاطفون مع عبد الكريم قاسم. (من رسالة خاصة الى المؤلف).

توازنـات القـوى، ودون أن يحسـبوا للنتائج حسـاباً دقيقا. إن النظـام الملكي انهار في 14 تمـوز بسـرعة، ودون تضحيـات جديـة، وتشـتت قدرة أنصـاره في الداخل والخـارج علـى الـرد، ليـس لأن بضـع قطعـات عسـكرية تحركـت لتحتـل بعض المواقـع في بغـداد، وتقـضى علـى رؤوس النظـام، وإنمـا كانت توازنـات القوى قد اختلـت من الأسـاس، ما بين أنصار الثورة ومعارضيها؛ لأن الفئات الاجتماعية ذات المصلحـة ببقـاء النظـام القديـم قـد أفلسـت كليـا، ولـم تعـد هنـاك قـوى اجتماعيـة واسـعة تسـندها،ولها القـدرة علـى الرد الجـدي. بينما كانـت الحال في عـام 1959 لا تماثـل ذلـك مطلقـاً. فقـد كان عبـد الكريـم قاسـم يتمتـع بشـعبية واسـعة. وكانـت الطبقـة البورجوازيـة الوطنيـة تلتـف حولـه لأنـه قد حقـق لهـا كثـيراً مـن المنافـع، ووضعهـا لأول مـرة في دسـت الحكـم. وفي مواجهـة الشـيوعية والحـزب الشـيوعي، كان سـيلتف حـول عبـد الكريـم قاسـم كل القوميـين علـى اختـلاف فصائلهم مـن ضبـاط، وتنظيمـات سياسـية. ويدافع عنـه في هـذه الحالـة أيضـاً كل القـوى القديمة التي ناصـرت الظلـم الملكي، وكل العمـلاء لبريطانيـا وأمريـكا، وشـركاتهما العاملة في البلاد. وسـيلقى الدعم من خـط عريـض مـن القـوى العربيـة والأجنبيـة الـتي تحيـط بالعـراق. وستسـارع بريطانيـا وأمريـكا لنصرتـه ضـد الشـيوعية، وتمده بمـا يحتاجـه للمقاومة، لأن المتحـرك لانـتزاع السـلطة هنـا هـو الحـزب الشـيوعي، العـدو الألـد.

وإذا كان الاتحـاد السـوفييتي والبلـدان الاشـتراكية الأخـرى، قـد سـاندت ثـورة 14 تمـوز بقـوة، وتأهبـت قواتهـا العسـكرية لحمايـة النظـام الجمهـوري الوليـد وحالـت دون مغامرة الدول الاسـتعمارية ودول حلف بغـداد للتدخل في العـراق وضـرب لثـورة الشـعب وهـي في أيامهـا الأولى، فـإن أيـاً مـن هـذه الـدول الاشـتراكية، لن يغامر في دعم تحرك شـيوعي يومذاك يسـتهدف إسقاط حكم وطـني بكل المقاييـس وتقيـم معـه علاقـات صداقـة وترتبـط وإيـاه باتفاقيـات تعاون.

ألـم يكـن مـن الواضـح تمامـاً، أن الشـيوعيين كانـوا سـيدخلون وحدهم، في تلـك الأجـواء المشـحونة العـداوات والأحقـاد، في حـرب أهليـة، تنفجـر فيهـا كل الاحتقانـات المتقابلـة، ويدفعـون فيهـا حـتى وإن لـم يشـاؤوا إلى التحـول نحو القمـع والبطـش؟ أمـا القـول بـأن الدمـاء قد سـالت، علـى كل حـال، في انقلاب شـباط 1963، وسـالت بغـزارة.. فهـذه تمـت علـى أيـدي قـوى لا تقيـم وزنـا إلى الشـعب والأمـة. فهـل يصـح أن يقـارن الشـيوعيون أنفسـهم بهـم؟ وسـيقال أيضـاً إن حديثـا كهـذا مـا كان ليقـال لـولا انهيـار الاتحـاد السـوفيتي والبلـدان الاشـتراكية الأوروبيـة. هـذا صحيح. أن أحد الدروس البليغـة التي أعطاها هذا الانهيـار هـو أنـه فتـح عيـون الشـيوعيين في كل مـكان. أو هكذا ينبغـي ان يكون،

على الواقع الذي يعيشون فيه فعلا، والانتباه إلى موازين القوى الواقعية لا تلك التي اصطنعها غيرهم، ورسم استراتيجيتهم الخاص لا انتظار ما يرسمه الآخرون لهم.

بصراحة، إن الحزب الشيوعي العراقي لم يحسن قراءة الواقع الذي كان يحيط به يومذاك، ولم يتبين جيدا الملامح الطبقية فيما كان يجري من أحداث، ولم يفهم ما كان يحرك عبد الكريم قاسم من دوافع طبقية، والسر في اقترابه أو ابتعاده عن الحزب الشيوعي. ولو أنه، أي الحزب، رمى بكل ثقله يومئذ وراء العمل لضمان الديمقراطية العامة للشعب، لا الاكتفاء بالحديث عن «الديمقراطية الموجهة» التي انتهت في كل مكان الى تسلط النخبة الحاكمة، لجنب نفسه والشعب ايضاً كثيرا من الآلام، ولقدم للبلاد قاعدة متينة للتقدم.

19

كيف وقف الحزب من أحداث كركوك؟

هذه مسألة ألحقت بسمعة الحزب الشيوعي العراقي، ولا تزال، ضرراً بليغاً، ولم يقف هو منها الموقف الأخلاقي ولا السياسي الذي تتطلبه. بل إن بعض قادته السابقين، تعامل معها بلا موضوعية وبلا شعور بالمسؤولية.[1] وفي أفضل الأحوال، فإن الحزب لم يجر، طوال العهود، تحرياته الخاصة، للكشف عن الأدوار التي لعبتها الجماعات المختلفة فيها، وتحديد مسؤوليته الخاصة فيها، إظهارا للحقيقة أولاً، ولتحمل مسؤوليته فيها، ومكاشفة الشعب بها- وما صدر عن بعض قادته، أو بعض كوادره، لا يعدو أن يكون تصريحات عابرة، أو عامة، لا تفي بما يحدد أو يرفع المسؤولية فيها عن الحزب، سواء كان مساهما فيها أو غير مساهم. وما صدر عن الحزب منها لتبييض صفحته لا يضاهي ما وضعه كتاب منصفون وموضوعيون عنها أمثال حنا بطاطو وجرجيس فتح الله.[2]

---

1. يكتب زكي خيري في مذكراته عنها قائلاً «إن جريدة الحزب المركزية في بغداد (اتحاد الشعب، قد تسرعت قبل التحقيق في الكارثة، فاستحسنت ما جرى في كركوك باعتباره عقابا عادلاً لعملاء شركة النفط!! والحال أن الجريدة لم تستحسن ذلك، وإنما سعت إلى أن تعطي تفسرا أو الأصح، تبريراً ما جرى، لمراجعة الأحداث إلى تدبير ودسائس عملاء شركة النفط، والفرق كبير بين الاستحسان والتبرير من الناحيتين السياسية والأخلاقية.

ويقول في موضع آخر: «وقام قائد الفرقة الشيوعي باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف الإجرام ومنع حشود الفلاحين الزاحفة إلى المدينة للقيام بأعمال السلب والنهب بغياب الزعيم داود الجنابي. إن الجنابي، قائد الفرقة العسكرية في كركوك، قد نُحّي عن قيادة الفرقة منذ 29 حزيران 1959. أي قبل أسبوعين من الأحداث. وحين وقعت، كان على رأس الفرقة محمود عبد الرزاق، ولم يكن موالياً للشيوعية. (انظر زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي مخضرم، ص 220).

2. انظر بطاطو، الكتاب الثالث، ص 223 وما بعدها. وجرجيس

لم تفاجئ الأحداث المشار إليها، الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان قد تنبه، وقبل وقتٍ كافٍ، إلى الوضع المحتقن في المدينة. ولكيلا نستبق الأمور، نتوقف قليلاً لنعطي صورة للمدينة، والدوافع التي كانت تحرك الهيئات الاجتماعية فيها.

المدينة تقع عند حافة إقليم يتميز بمزايا سكانية وطبوغرافية خاصة. فإلى الشرق والشمال منها يمتد إقليم كردستان. وطبقا لإحصاء السكان لعام 1957 كان يسكن كركوك 120،402 نسمة، يؤلف التركمان منهم قرابة 52 %. وثلث سكانها من الأكراد الذين صاروا يتكاثرون فيها بعد اكتشاف النفط في المنطقة، والشروع باستثماره. وإلى جانب هؤلاء هناك العرب. وكان ما يزيد عن 12.6 ألف نسمة من سكانها من المسيحيين. وإلى جانب هؤلاء كان يسكنها بضع مئات من الصابئة واليزيديين والطوائف الأخرى.

وبدافع السيطرة على إقليم كردستان الوعر، سعت السلطات التي تعاقبت على حكم العراق أن تتخذ من كركوك قاعدة لانطلاقها إلى بسط نفوذها هناك. وفي بعض الفترات، اتخذت منها الدولة العثمانية مركزا لولاية أو متسلمية * خاصة. وكما يقول جرجيس فتح الله. ليس لدينا ما يقطع في أصل وجود التركمان فيها. فثمة من يرجعهم إلى أن السلاجقة قد جاءوا بهم من الأناضول في القرن الثاني عشر الميلادي، وبعضهم يقول إنهم أحفاد أسرى الحرب الذين أعتق رقابهم تيمورلنك في القرن الرابع عشر. وقيل إن أجدادهم كانوا من الذين جاء بهم السلاطين العثمانيون في القرن السادس عشر لحماية الطريق السلطانية الممتدة حتى بغداد. وأرجعهم آخرون إلى الأذربيجانيين الذين جاء بهم الشاه الإيراني، اسماعيل الصفوي، أثناء احتلاله هذا الجزء من العراق في القرن السادس عشر، أو أنهم أحفاد الحاميات العسكرية التركمانية التي أقامها هناك نادر شاه في القرن الثامن عشر. [3]

كان التركمان أيام الحكم العثماني ذوي مكانة خاصة في المجتمع، فهم من نفس الجماعة الحاكمة. وكان الحكام العثمانيون يستندون إليهم كقوة

فتح الله، العراق في عهد قاسم، الجزء الثاني، ص 733 وما بعدها.

* المتسلمية اصطلاح عثماني في نظام الإدارة العامة يشير إلى ما دون (الولاية)، والمتسلم هو من كان يديرها، وهو دون الوالي في الرتبة. وقد ظلت كركوك تعتبر متسلمية، إلا في فترات قليلة اعتبرت فيها كولاية.

3. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص 20/21.

عسكرية محلية لإخضاع القبائل الكردية المتمردة. كما كانوا يستعينون بهم لتزويد جهاز حكمهم بالموظفين المدنيين. ومع الأيام نشأ بينهم تمايز طبقي. إذ ظهرت عوائل أرستقراطية ثرية صارت تهيمن على اقتصاديات المدينة. وظل التركمان يحتفظون بولائهم إلى تركيا حتى بعد نشأة الدولة العراقية الحديثة، وظلت اللغة التركية هي لغة المكاتبات الرسمية، ولا يرفع العلم العراقي في دوائر الدولة، واللواء بمجموعه يرتبط بالمندوب السامي البريطاني مباشرة، حتى اتخذت عصبة الأمم قرارها بضم ولاية الموصل إلى العراق 1925.

حظيت المدينة بعد اكتشاف النفط بأهمية خاصة، وازداد نشاطها الاقتصادي، وتحسنت أحوالها لذلك. وصارت مركزا لجذب الأيدي العاملة، لاسيما من الاكراد والعشائر العربية المحيطة بها. وازداد ثراء العوائل الأرستقراطية فيها. وكانت سلطات الانتداب البريطاني تفكر في الاحتفاظ بوضع إداري خاص في المدينة للحفاظ على مصالحها النفطية الكبيرة التي تتوقعها. وتأمينا لهذا الوضع الخاص تجاه التحركات الكردية المجاورة، عمدت دوائر الانتداب البريطاني إلى استقدام أفواج (الليفي)، التي كانت قد كونتها من الآثوريين، إلى المدينة لحراسة منشآت الشركات النفطية. وقد تسبب وجود هؤلاء في المدينة في عام 1924 واحتكاكهم بأهاليها في مذابح كبيرة سحبت على أثرها من المدينة.

ظلت العوائل التركمانية الغنية تتمتع بالوجاهة السابقة مع حلول شركة النفط. وبهدف الموازنة مع الأكراد الذين راح وزنهم الاجتماعي ينمو مع الأيام، عمدت حكومات العهد الملكي إلى الاحتفاظ بالمركز الاجتماعي الذي تحظى به العوائل التركمانية الثرية من جهة، وإلى تشجيع هجرة العرب إلى المدينة، لاسيما من عشيرة العبيد، لتكثير عدد العرب فيها. ومع أن غالبية التركمان ما كانت لتختلف حياتهم كثيراً؟ عن حياة إخوانهم الكرد والعرب، راح يسري بينهم ذات التمايز الطبقي الذي كان يسري بين الآخرين. وكثير منهم كان يعاني الفقر، إلا أن نفوذ القلة الميسورة، والوجاهة التي ظلت تتمتع بها في العهود السابقة، استمر قائما بين الجماعات التركمانية، بحكم كونهم يؤلفون أقلية قومية يقوم بينها ولاء خاص، يغذيه، إلى جانب تميزها الاقتصادي في ميادين التجارة والصناعة، وحظوتها لدى الدولة، الولاء لتركيا، والدعاية للوطن الأم، الذي ظلت تركيا تشجعه طوال العهود بألوان مختلفة.

ورغم أن النشاط الديمقراطي في المدينة كان قد بدأ منذ الثلاثينات بين صفوف عمال النفط، وفي الوحدات العسكرية.. إلا أنه لم يمتد بشكل

محسوس إلى الجماهير التركمانية، وظلت الحال هكذا حتى بعد إضراب كاوورباغي في صيف 1946. ومثلما يذكر بهاء الدين نوري في مذكراته، أنه على خلاف ما وجده في بغداد من حماسة ثورية، والتفاف جماهير واسعة حول الحزب الشيوعي العراقي، حتى في أيام نكسته عام 1949، لم يجد في كركوك حين نقل مركز نشاط الحزب إليها في ذلك العام، سوى السلبية والانكماش وانعدام أي اندفاع نحو النضال الثوري.[4] لقد كان للرجعية التركمانية نفوذها الكبير بين أوساط الجماهير التركمانية. وكان معظم نشاط الحزب يجري بين الأكراد والعرب والأقليات القومية والدينية في الأساس، ولم تتغير الحال كثيرا حين انتصرت ثورة 14 تموز 1958.

كانت كركوك بعد الثورة مركزاً لنشاط دعائي مكثف، وكانت الشائعات التي تبعث على التنافر ما بين الجماعات القومية نشطة بشكل ملفت للنظر. فطبقاً إلى تقرير وضعه موفد من التحقيقات الجنائية إلى المدينة لدراسة الوضع فيها، كان للمؤسسات البريطانية والأمريكية اليد الطولى في بث الشائعات التي تبعث الكراهية والتفرقة بين أبناء الشعب، لاسيما القنصلية البريطانية. كذلك يلاحظ أن شركات النفط كانت تساهم هي الأخرى في هذا المضمار.[5] وقد أكد هذا الأمر قائد الفرقة العسكرية الثانية، ناظم الطبقجلي، في إفادته أمام المحكمة العسكرية الخاصة، إذ يقول:

> «حين تسلمت قيادة الفرقة الثانية، قام ممثلو الهيئات القنصلية بفعاليات حيث خشيت ضررها على المصلحة العامة، وإشاعة الفرقة وحرب الأعصاب. وكانت أعمال هذه الهيئات يشوبها كثير من الشك والريبة، فحددت إقامتهم في المدن، وسعيت لغلقها، وخاصة بعد الاشتباك الأول الذي حصل في كركوك في أواخر الشهر العاشر سنة 1958، أي بعد حادث المظاهرات، حيث شوهد معاون القنصل الأمريكي عن بعد، عدا خروج بعض ممثلي القنصليات الأجنبية عن العرف الدبلوماسي وانحرافهم عن واجباتهم».[6]

حين انتصرت ثورة 14 تموز لم تندفع الأسر التركمانية الثرية في تأييدها في بادئ الأمر. واتخذ التركمان عامة موقفا انعزاليا منها. وحين

---

4. بهاءالدين نوري، المذكرات. ص 74 و 79.

5. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص 20/ 21.

6. محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج 18، ص 365.

تأسست المنظمات الديمقراطية، ترددوا في الانضمام إليها بأعداد كبيرة. لهذا كان أغلب الذين انتموا إليها من الأكراد والعرب والأقليات القومية. وصارت تميل للتعبير عن مشاعر الأكراد. وقد بذلت مساع جدية للتقريب بين أهالي كركوك على اختلاف قومياتهم. وتألفت لهذا الغرض، وبدفع من آمر الفرقة العسكرية، لجنة خاصة، دعيت لجنة الدفاع الوطني في منطقة كركوك، ضمت ممثلي الجماعات المختلفة، وفي مقدمتهم: عن الأكراد المحامون مكرم الطالباني وحسين البرزنجي وهما شيوعيان، وعمر مصطفى، وهو من الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)، والعقيد عبد القادر البرزنجي. ومن التركمان المحاميان محمد الحاج عزت، وتحسين رأفت، والرئيس الأول المتقاعد عطا خيرالله، والصيدلاني مجيد حسن.

وإثر اصطدام وقع في أواخر تشرين الثاني 1958، أصدرت لجنة الدفاع الوطني هذه بيانا، وزع بشكل واسع في كركوك والمدن والقرى المحيطة بها. وقد نبه البيان إلى المساعي التي يحيكها المستعمرون وعملاؤهم لبث سموم التفرقة والعداء بين القوميات، وإلى أن هذه المساعي تتجه بنحو خاص إلى مدينة كركوك التي تتعدد فيها القوميات، ودعا إلى وحدة وتآخي ويقظة الجميع. وختمت اللجنة بيانها بالقول:

> «يا جماهير كركوك لنتحد جميعاً، عرباً وأكراداً وتركماناً وأرمناً وآثوريين لصيانة جمهوريتنا الوطنية، وتثبيت مكاسب ثورتنا المجيدة وتطويرها. لنكون يدا واحدة تقف بالمرصاد لدسائس العدو، وتفضح عملاء المستعمرين وتقبر مشاريعهم».

ودعتهم إلى التآخي والتآزر والهدوء والسكينة والانصراف إلى أعمالهم الاعتيادية، ومحاربة الإشاعات التي يروجها عملاء الاستعمار.[7]

وحين أقدم الشواف على تمرده في الموصل، وما ورد في الإذاعة التي نسبت إلى التمرد عن تأييد آمر الفرقة العسكرية الثانية في كركوك، (ناظم الطبقجلي) له، اتجه الانتباه إلى كركوك، وأبدى الحزب الشيوعي اهتماماً خاصاً لما يحتمل أن يجرى في المدينة من نشاط معاد للثورة، وشدد، بوجه خاص، على اهمية وحدة الشعب فيها. وأصدرت اللجنة المحلية للحزب في كركوك، في 25 آذار 1959، بيانا تحت عنوان: (عاشت الأخوة بين العرب والأكراد والتركمان والآثوريين)، تحدثت فيه عن أهمية وحدة صفوف الشعب في القضاء على المؤامرات التي تحاك ضد الجمهورية، وضربت مثلاً

7. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص 22.

على ذلك اهمية وحدة جماهير العرب والأكراد والتركمان والأرمن والآثوريين في الموصل وعين زالة وتلعفر ودهوك والعمادية والقوش وتلكيف... الخ، في القضاء على تمرد الشواف في يوم واحد.

وذكر البيان أبناء كركوك، على اختلاف قومياتهم وأديانهم، بأن نوري السعيد والحركات الاحتكارية، لم تميز بين العربي والكردي والتركماني في استغلالها أو في اضطهاد سلطاتها، وأن رصاص أرشد العمري في كاوورباغي لم يفرق بين الآثوري والكردي والتركماني والعربي والأرمني، بل مزق صدور العمال من كافة القوميات، وأن جماهير كركوك، يومها، وقفت صفا واحدا، وحاولوا تحريك التركمان ضد الأكراد، والأكراد ضد التركمان، لكنهم لم يفلحوا ليقظة العمال والكادحين، ووقفت جماهير كركوك على اختلاف قومياتها ضد مؤامرة الشواف.

وبعد أن يكَبر البيان هذا الوعي، ينبه إلى ضرورة محاربة الميول الانعزالية بين القوميين، والمخربين الذين يثيرون العنعنات والنزعات العنصرية، والمخاوف بين جماعة ضد جماعة أخرى، والافتراء عليهم. واختتم نداءه بالدعوة مرة أخرى إلى الاتحاد، مؤكدا أن جماهير الشعب في كركوك ستبقى، كما كانت سابقا، الصخرة التي تتحطم عليها دسائس الاستعمار وعملائه المحليين.

كان من بين ما فكر به عبد الكريم قاسم لتدارك الوضع المشحون بالاحتمالات في المدينة، أن يعهد بمهمة إدارة اللواء إلى شخصية ديمقراطية تتصف بالرصانة والهدوء وسعة الأفق، فوقع اختياره على المحامي الشيوعي مكرم الطالباني، وهو شخصية محترمة في المدينة، ومن عائلة مرموقة في اللواء، والتحدث باسم لجنة الدفاع الوطني في منطقة كركوك، ليكون متصرفا للواء. فاشترط الطالباني أن يمنح صلاحيات إدارية كافية تمكنه من معالجة الأوضاع، وأن يصار إلى إطلاق سراح قسم من التركمان الذين اعتقلوا بأمر من آمر الفرقة الثانية، داود الجنابي، فوافق عبد الكريم قاسم على الطلب الثاني، وأطلق سراح المعتقلين المذكورين، لكنه رفض الطلب الأول، بزعم أن ذلك يقضي بإعطاء جميع المتصرفين الصلاحيات ذاتها. وقد حذر الطالباني عبد الكريم قاسم من حدوث مذبحة في كركوك [8]. كذلك اقترح على قيادة الحزب الشيوعي استبدال نافع يونس، سكرتير اللجنة المحلية للحزب في كركوك، وعضو لجنة الإقليم، بآخر من أهالي كركوك.

وقبيل الأحداث بأيام، أصدرت جبهة الاتحاد الوطني في المدينة،

8. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص 25.

وتضم الحزبين الشيوعي، والديمقراطي الكردي (البارتي)، والمنظمات الديمقراطية، بيانا أكدت فيه، على غرار ما ذهبت إليه اللجنة المحلية للحزب الشيوعي، في بيانها الذي أشرنا إليه، على الضرورة الملحة لوحدة الشعب بقومياته المختلفة. ودعت الجماهير العربية والكردية والتركمانية والآثورية والأرمن إلى التكاتف والتآخي، وشددت أن الصداقة بين هذه القوميات هي الكفيلة بتحطيم دسائس المستعمرين في هذه المدينة. ودعتهم إلى محاربة جميع الدعايات العنصرية.

يقول تقرير الهيئة التحقيقية التي ألفتها الحكومة: إن شائعات سادت في المدينة، تشير الى أن حادثاً ما سيقع خلال الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة 14 تموز. ومع أن شيئا من الاطمئنان قد شاع في المدينة إثر إطلاق سراح المعتقلين من التركمان، كما مر بنا، إلا أن هذا الاطمئنان لم يدم طويلاً. فقد لوحظ أن التركمان راحوا يبالغون في الاستعداد للاحتفالات، ولكن ليس في إطار الاحتفالات العامة، وإنما باسمهم الخاص، مما أثار الشكوك عند الجماعات المقابلة. كما يلاحظ تقرير الهيئة التحقيقية، أن الضبط العسكري كان قد تدهور في –الوحدات العسكرية. وقد زج بعض الضباط في الفرقة أنفسهم في النشاطات السياسية والحزبية في المدينة.

رغم المحاولات التي بذلت لتسيير مسيرة شعبية واحدة في يوم الاحتفالات، إلا أن التركمان أصروا على أن ينظموا مسيرة خاصة بهم إلى جانب المسيرة التي كانت المنظمات الديمقراطية قد هيأتها، فنشأت بذلك فرصة أو عقدة للاحتكاك، كان يمكن أن تقل الاحتمالات فيها للتصادم كثيراً لو لم تنشأ.

من الضروري للمرء، وهو يحاكم الأحداث، أن يضم نصب عينيه مجموعة من الحقائق:

1. ليس هناك اتفاق فيما بين التقارير الرسمية التي عالجت الحوادث، وهي ثلاثة، بشأن البادئ بالاستفزاز.

2. إن للتواريخ التي وضعت فيها التقارير المذكورة أهمية فائقة. فالتقرير الذي وضعه مدير شرطة اللواء، جاسم محمود السعودي، قد كتب في 17 تموز، أي بعد الأحداث مباشرة، وقبل أن يدلي عبد الكريم قاسم بتصريحاته في كنيسة ماريوسف في 18 تموز، والتي يوجه الاتهام فيها إلى جماعات بذاتها قبل أن تتجمع لديه الحقائق – وعلى هذا فإن تقرير مدير الشرطة لم يكن قد

تأثر فيما ترغب به السلطات العليا. بينما وضع تقرير مدير الأمن في كركوك، نوري الخياط، والذي يتحامل فيه على الشيوعيين، في 19 تموز، أي بعد أن هاجم قاسم في تصريحاته الشيوعيين تلميحا. وكما يلاحظ أوريل دان، أنه «كان لقاسم الدور الرئيسي في خلق هذه الصورة» أي كون الشيوعيين هم الذين دبروا الأحداث [9] .

3. ليس في الإمكان – كما يقول أوريل دان – التحقق في من كان البادئ بالاستفزاز في يوم 14 تموز 1959، وليس ثم دليل قانوني يثبت صدور أمر من الحزب الشيوعي العراقي في بغداد لتنفيذ مخطط مذبحة – ولكن يمكن، التأكيد وبصورة معقولة، أن أمرا كهذا لم يصدر قط [10] .

4. لقد عقد وكيل قائد الفرقة العسكرية الثانية، محمود عبد الرزاق، في ليلة 14 تموز، اجتماعا مع ممثلي كافة المنظمات والهيئات، ووجد لديهم التكاتف مع الجيش لصيانة الأمن وتنفيذ منهج احتفالات 14 تموز.

5. حدد للمسيرة سلفا الطريق الذي ستسلكه. وفي بادئ الأمر كان من المقرر أن تمر بطرق ضيقة يزدحم فيها التركمان، إلا أن قيادة الفرقة العسكرية عدلت هذا الطريق، وقررت لها المرور بطرق أفضل– وتقرر ألا تعبر المسيرة إلى (الصوب الصغير)، محلة المصلى، لتجنب الاحتكاك بالتركمان الذين يسكن كثير منهم هناك. ولكن يلاحظ أن مظاهرة التركمان مرت مرتين في شارع الاستقلال (أطلس) وشارع الأوقاف. في المرة الأولى كان في مقدمة المظاهرة عدد من الأطفال، ولكن في الثانية أبعد الأطفال عنها. الأولى لم تلتق بالمسيرة العامة، لكنها عادت من بعد إلى ذات الشارع والتقت بها.

6. وحددت للمسيرة الشعبية سلفا، أيضا، الشعارات التي ترفعها، والهتافات التي سيهتف بها المشاركون. وتقرر أن تسير المجموعات المشاركة وفق قائمة مرتبة للمواقع لا يجوز الخروج عليها. وكان يسير في مقدمتها أطفال بملابس بيضاء وهم يحملون

---

9. أوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي 1958 – 1962، نقله إلى العربية وعلق حواشيه جرجيس فتح الله، الجزء الأول، ص 282.

10. المصدر السابق.

الزهور[11] .

7. برغم حالة الإنذار التي أعلنها وكيل قائد الفرقة، إلا أن قسما من منتسبي الوحدات العسكرية لم يلتحقوا بوحداتهم وظلوا في المدينة. كما أن قسما من الأهلين لم ينفذ أمر منع التجول الذي أذيع من خلال مكبرات الصوت موضوعة في سيارات كانت تطوف في شوارع المدينة. إن الجنود قد أسهموا، وبملابسهم الرسمية، في توتر الوضع. ولم تقم سرية الانضباط بالسيطرة والضبط داخل المدينة، ومنع الجماعات العسكرية من الاحتكاك والاستفزاز. وإن قسما من القطعات العسكرية التي كلفت بالمحافظة على الأمن في (القلعة) في يومي 16 و17 تموز قد أسهمت هي ذاتها في حوادث الاضطراب فيها، ولم يستتب الأمن هناك إلا بعد سحب هذه القطعات.

8. اتخذ أعضاء جبهة الاتحاد الوطني ومسؤولو المنظمات الديمقراطية النادي العسكري مقراً لهم، ورابطوا فيه، لكي يكونوا قريبين من مقر قيادة الفرقة الثانية، ووضعوا أنفسهم تحت إمرة هذه القيادة. والتحق المقاومون الشعبيون بمقر قيادة المقاومة الشعبية. وقد قرر وكيل قائد الفرقة تسليحهم بالأسلحة، وعين لهم واجبات معينة، هي مسك مداخل الطرق المؤدية إلى المدينة للحيلولة دون تسرب العشائر والفلاحين إلى داخل المدينة خشية أن يزيد ذلك في اضطراب الآمن فيها[12] .

9. يقول مدير الشرطة في تقريره، إن المتظاهرين التركمان كانوا يركبون السيارات العسكرية. فمن أين حصلوا على هذه السيارات، وكيف تم ذلك، ولماذا؟[13]

10. ليس بالغريب، أن يوجه إصبع الاتهام إلى شركات النفط، فهي ذات مصلحة في إرباك الوضع في البلاد، كجزء من سعيها للضغط على الحكومة التي كانت تدخل وإياها في مفاوضات صعبة. ثم إنها قد اعتادت حبك الدسائس ضد الحركة الوطنية، وكركوك بالذات، قد عرفت مثل هذا النشاط في مرات سابقة. وقد نبه آمر حامية عقرة إلى أن الشركات تجلب الأسلحة وتوزعها

11. جرجيس فتح الله، مصدر سابق، ص 747.

12. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، ج 3، ص 34.

13. المصدر السابق، ج 3، ص 31.

على مأجوريها .[14]

11. والشيء نفسه يقال عن تركيا وصحفها التي كانت تواصل تحريض التركمان. وقد اضطر ناظم الطبقجلي، آمر الفرقة، إلى إصدار أمره بإغلاق القنصلية التركية ومنع دخول الصحف التركية (حريت) و(يني صباح) و (دنيا). وتلاحظ كتب قائممقامية العمادية ومديرية ناحية نيروا وريكان، وكذلك وثائق محافظة نينوى، أن الحكومة التركية أرسلت **500** قطعة سلاح إلى العراق كدفعة أولى، لبعض الجماعات للتمرد وإحداث الاضطرابات ضد حكومة الثورة في الأشهر الأولى من تكوينها [15] .

لننظر فيما حدث في كركوك في **14** تموز **1959**، ونتبين موقع الحزب الشيوعي العراقي فيها. يفهم مما كتبه يعقوب مصري، أبو سرود، في مجلة (الثقافة الجديدة) [16] ، وما أورده المحامي جرجيس فتح الله، وما أوردته التقارير الرسمية الثلاثة (تقرير مدير الشرطة، وتقرير مدير الأمن، وتقرير الهيئة التحقيقية الرسمية)، أن المسيرة الشعبية، التي قدرت بعشرة آلاف متظاهر، قد سارت، كما كان المقرر، من ساحة المدرسة الثانوية، في الساعة السابعة مساءً، واجتازت شارعا في (قورية)، ثم مرت بالثكنة العسكرية، واتجهت في الطريق المؤدي إلى شارع أطلس دون أن يحدث لها شيء. وكان الأطفال، ذوو الملابس البيضاء، والذين يحملون الزهور، يتقدمون المسيرة وأمام الجميع يسير مدير الشرطة في اللواء، وعدد من كبار ضباط الفرقة العسكرية. وسارت المواكب وفق الترتيب المرسوم لها. والتحق بالمسيرة جنود كثيرون. وقد شاركت فيها جماهير من مختلف القوميات.

وحين وصلت الجسر القديم، واجهت تظاهرة تركمانية تركب سيارات الجيش، فتدخل مدير الشرطة، وحولت التظاهرة التركمانية إلى طريق فرعي. وحين اقتربت من شارع (الاستقلال) اقتربت منها، في الجهة المعاكسة، مجموعة من الجنود يقارب عددهم الستين جنديا، فحولتهم الشرطة التي تحرس المسيرة إلى طريق فرعي أيضاً. وحين أصبحت على مقربة من مقهى **14** تموز، وهو من المقاهي التي يرتادها التركمان، انهالت عليها الحجارة من السطوح، ودوت بعدها إطلاقات نارية لا يعرف مصدرها،

---

14. المصدر السابق، ص **54**.

15. تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج **3**، ص **54**.

16. أبو سرود، الثقافة الجديدة، العدد **6**، أيلول **1983**.

فساد الهرج والمرج، وتدافع الناس إلى الطرق الجانبية، وارتبك النظام، وما عاد من الممكن ضبط الجماهير، وانطلق الجنود وجماعات من الجماهير نحو بعض المحلات والدور، ونهبوا بعضها، وسقط عدد من القتلى والجرحى، أغلبهم من التركمان. واستغل مفوض شرطة مفصول، يدعى نوري ولي، وكان ينتمي إلى الحزب الشيوعي، اضطراب الوضع، فذهب هو وجماعة من أقربائه إلى مركز شرطة (إمام قاسم)، واستولى على بعض أسلحة المركز ووزعها على أصحابه، واتجه لتصفية بعض الحسابات الشخصية في هذا الوضع المضطرب، وراح هو وجماعته يطلقون النار في الهواء لإثارة الفزع.

ومع أن الحال قد هدأت بعدئذ، إلا أن عدداً من الجنود الأكراد خرجوا من ثكناتهم في اليوم التالي، وضربوا بمدافع الهاون دارين للسينما وبعض دور للتركمان في محلة (القلعة) بدعوى أنها كانت مصدرا للنار، فأرسلت قوات عسكرية إلى القلعة لحفظ الأمن فيها، إلا أن هذه القوات ذاتها شاركت في الضرب. واستمر تبادل النيران حتى اليوم الثالث، ولم تهدأ الحال في المدينة إلا بعد وصول نجدات عسكرية في 17 تموز من خارج اللواء. وخلال الأسبوعين التاليين، عاشت المدينة في حالة من الرعب الحقيقي، لاسيما في المحلات التركمانية. وقد بلغ مجموع القتلى 31 قتيلاً، من بينهم 28 من التركمان، وأصابت الأضرار كثيراً من الدور والدكاكين والمقاهي ودور السينما.

لقد كانت مجزرة مروعة بحق، راح ضحيتها كثير من الأبرياء في سورة الغضب والتعصب القومي والأحقاد الشخصية. وتركت في قلوب أبناء المدينة، لاسيما من بعض التركمان، ندوباً لم تنمحِ، وظل الأبناء يذكرونها بمرارة. وظلت الدوائر المعادية للشيوعية تذكر بها، كلما وجدت في الأمر مصلحة. وانطلقت الأطراف المختلفة تكيل التهم لبعضها. ووجدت أجهزة الدعاية في الجمهورية العربية المتحدة فيها فرصة سانحة لتشدد من هجومها على الجمهورية، وعلى توجهها الديمقراطي بوجه خاص، ونشطت، بوجه خاص، لإذكاء نار العداء للشيوعية [17] .

ولأن الخلافات السياسية في البلاد كانت قد بلغت درجات عالية

---

17. يروي جرجيس فتح الله (ص 758) أمثلة على مزاعم محمد حسنين هيكل، من قبيل دفن عشرين شخصا حيا. وقد حشد تهمه هذه، من بعد، في كتابيه: «ناصر: وثائق قاهرية» و«سنوات الغليان». وظهر أن كثيرا من الصور التي قدمت إلى عبد الكريم قاسم كأمثلة على ما حدث في كركوك أنها مأخوذة عن صور كانت جبهة التحرير الجزائرية قد وزعتها لإدانة الفظائع التي ارتكبها الجنود الفرنسيون أثناء حرب التحرير الجزائرية.

من الحدة، وجاءت في فترة كان عبد الكريم قاسم قد شرع بتوجيه نيرانه على الحزب الشيوعي، فاستغلها ليوجه اتهاماته ضد الحزب، بصورة غير مباشرة أولاً، ثم جعلها أوضح فأوضح من بعد، حتى قبل أن يتلقى تقرير الهيئة التحقيقية الرسمية، التي ألفها بنفسه، وبعث بها إلى كركوك لتتحرى الأحداث. ففي الحفل الذي أقيم بمناسبة افتتاح كنيسة ماريوسف في 19 تموز [18]، قال:

> «إن ما حدث أخيرا في كركوك أنني أشجبه شجبا تاما، وباستطاعتنا، أيها الأخوان، أن نسحق كل من يتصدى لشعبنا بأعمال فوضوية نتيجة للحزازات والأحقاد والتعصب الأعمى».

لكنه ذهب إلى أبعد من التلميح حين أوعز إلى الهيئة التحقيقية التي أرسلها إلى كركوك باعتقال قادة المنظمات الديمقراطية في المدينة، والتحقيق معهم، على أساس أنهم الذي دبروا الأحداث. وفي المقابلة التي أجراها مع الصحفيين الذين استدعاهم بعد أيام، راح يكيل تهمه إلى القوى الديمقراطية بالتحديد، قائلاً:

> «أولئك الذين يدعون بالحرية، والذين يدعون بالديمقراطية لا يعتدون اعتداء وحشياً»

ولكي يكون واضحا أكثر قال:

> «إننا لن نلقى المسؤولية على مبدأ أو حزب معين. الأفراد هم المسؤولون عن هذه الأعمال الوحشية، وسنحاسبهم كأفراد. نحن لا نريد اضطهاد المنظمات».

لكنه لم يكن صادقاً.. إذ أن أجهزته القمعية كانت قد بادرت فعلاً، إلى شن حملة قمعية واسعة لا في كركوك وحدها، وإنما في كل أنحاء البلاد.

لقد تكالبت أطراف عديدة لتلقي اللوم على الشيوعيين، سواء كحزب، أو الشيوعيين المحليين في كركوك، في ما حدث. حتى أن فرنييه عرض

---

18. ينقل جرجيس فتح الله عن أحد رجال الدين المسيحيين، أن دعوة لم توجه إلى عبد الكريم قاسم لحضور افتتاح الكنيسة الجديدة، وأنهم دهشوا عندما أعلن رغبته في حضور الافتتاح وإلقاء خطبة بالمناسبة (ص 756).

في كتابه كدليل على سبق تصميم الشيوعيين المحليين، أن أهل كركوك الشيوعيين نصحوا أقرباءهم قبل يوم 14 تموز بإخلاء النساء والأطفال في المدينة - ولكن كاتباً غربياً آخر، رد عليه قائلا:

«إن هذه الحكاية بقدر ما استطاع.. أن يتتبعها، هي مصرية بالأصل. مما يجعلها عرضة للشك - وحتى لو كانت الرواية حقيقية، فإنها لتقوم على إحساس مسبق، وليس على سبق تصميم».[19]

ونضيف نحن لتكذيب الحكاية من الأساس، أن منظمي المسيرة وضعوا موكبا للأطفال في مقدمة المسيرة وهم يحملون الزهور، كما قلنا، وموكبا خاصاً بأعضاء رابطة المرأة.

آن لنا أن نتوقف عند شهادة لها وزنها الخاص في ما حدث في كركوك. يقول عزيز محمد، سكرتير الحزب الشيوعي السابق، وكان يوم الأحداث عضو المكتب السياسي للحزب، والمشرف على لجنة إقليم كردستان للحزب التي تتخذ من كركوك بالذات مقراً لها، وكان قد شاهد بعينيه ما جرى وسعى شخصياً، بالتعاون مع وكيل قائد الفرقة العسكرية لتدارك الأوضاع:

«ظلت علاقاتنا بعبد الكريم قاسم جيدة طوال السنة الأولى من عمر الثورة، غير أنها بدأت تنتكس بعد ذلك بسبب خوفه من تنامي نفوذ حزبنا وتأثيره في مجرى السياسة العراقية، ربما خلافا لما يريده هو من الانفراد بالقرارات المهمة، ولكبح التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي كنا ندعو إليها، وهي، بطبيعة الحال، أكثر مما كان هو مستعدا لقبوله.

واستغلت أحداث كركوك أبشع استغلال بتعكير العلاقة بيننا وبين عبد الكريم قاسم. كنت مسؤولاً عن منظمة حزبنا في كردستان،ولهذا أستطيع أن أعطي شهادة دقيقة عما حصل. كان الجو في كركوك عشية الذكرى الأولى للثورة متوترا. وتقرر إقامة موكب موحد للاحتفال بالذكرى. الإخوة التركمان أرادوا الانفراد بموكب مستقل. وهو من حقهم، غير أنه في أجواء التوتر تلك بدا غير مقبول لأطراف أخرى لسنا من بينها.

تعرض الموكب لإطلاق الرصاص، ولم تعرف الجهة التي أطلقت منها وسببت الفوضى، بل الهيستريا، حتى الآن فقدت السيطرة على

19. أوريل دان، مصدر سابق، ص 282 - الهامش.

الوضع. وحدثت انتهاكات، وأعمال تصفية ضد التركمان، لم يكن لنا فيها، كمنظمة، أي دور. بالعكس بذلنا أقصى ما نستطيع من جهود لحقن الدماء ولم نوفق.[20]

ومع ذلك، وجه الاتهام إلى حزبنا. وكانت هناك أوساط مستعدة لتقبل هذا الاتهام، إن لم تكن مستعدة لتلفيقه والنفخ فيه. ولفقت فعلاً صور عن فظاعات، وأرسلت إلى الزعيم امرأة على مستوى عال؛ من البراعة في التمثيل. وزعمت أنها عذبت، وشرعت بالتعري أمامه لتريه آثار التعذيب المزعومة. فاستثير الزعيم إنما استثارة ومنعها من ذلك. ولابد أنه صدق ما زعمته. وألقى بعدها خطابا في كنيسة ماريوسف استخدم فيه نعوتا قاسية ضدنا. وبعد هذا الوقت الطويل الذي مر على الأحداث أستطيع أن أؤكد أن منظمة حزبنا لم تكن لها يد فيما حدث، ولا أستطيع أن أنفى ممارسات قد يكون أعضاء أو مناصرون لنا قد ارتكبوها بخلا ف موقفنا».[21]

واضح مما يؤكده عزيز محمد، تهافتت التهم التي كيلت للحزب الشيوعي العراقي، أو للجنته المحلية في كركوك بشأن ما قيل عن تدبره للأحداث. ومع ذلك، فالتصريح بحد ذاته، يضعنا أمام عدد من التساؤلات. من هو الطرف أو الاطراف التي كانت ترفض أن ينفرد التركمان بموكب مستقل؟ من يشير بهذا إلى قيادة الفرقة العسكرية التي كانت تشرف على تنظيم المسيرة؟ طبعا لا، وإلا لفرضت رأيها وأرغمتها على قبول الانخراط في المسيرة العامة. أم يشير بهذا إلى ممثلي الحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)؟ واضح من مختلف الشهادات أن الاصطدام قد حدث نتيجة الأحقاد القومية المتقابلة ما بين الأكراد والتركمان، حتى أن الشيوعيين الأكراد، لم يتصرفوا إزاء المسألة كشيوعيين وإنما كأكراد أولاً.

ويفهم ضمنا من تصريح السكرتير السابق، الى بعض الشيوعيين قد أسهموا في «انتهاكات وأعمال تصفية ضد. التركمان» كما يقول، فهو ينفى أن يكون للمنظمة أي دور، بل وأن المنظمة قد بذلت أقصى ما تستطيعه من جهد لحقن الدماء لكنها لم توفق... لكنه لا يقطع بأن بعض الشيوعيين، وبخلاف ما كانت تسعى إليه المنظمة، قد أسهموا بلون أو بآخر فيها. إن جميع الشهود يشيرون فعلاً إلى المدعو نوري ولي، المفوض المفصول

20. انظر مجلة الوسط الصادرة في لندن، العدد 288، بتاريخ 1979/8/4، المقابلة التي أجرتها مع سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، عزيز محمد.

21. المصدر السابق

الشيوعي، وربما وجد أمثاله آخرون.

ويظل من حق المرء أن يتساءل بعد هذا عن جدية التثقيف بالأممية داخل الحزب حين تتغلب «كردية» العضو الشيوعي على أمميته، ويقف الموقف العدائي من أخيه التركماني على ذلك النحو؛ وعن جدية التحوطات والإجراءات الاحترازية التي اتخذها منظمو المسيرة وقيادة الفرقة العسكرية، للحيلولة دون وقوع ما يعكر صفو الأمن؛ وعن العمل الذكي والمسؤول للكشف عن العناصر المندسة في صفوف الحزب، والتي قد تسببت في إيقاع الحزب في مشاكل تسيء إلى سمعته، وهي كلها أمور كانت محتملة، وكانت جريدة الحزب قد توقعتها وحذرت من «أعمال مدمرة» وشيكة الوقوع «ستلقي مسؤوليتها على كاهل الشيوعيين»[22]؛ وأخيراً عن مغزى وقيمة التوسع الهائل في عضوية الحزب حين لا يعود بوسعه أن يوفر التثقيف الشيوعي المطلوب، ويفرض ضبطه الخاص والالتزام بسياسته. كما يظل التساؤل قائما، و بإلحاح، عن دور قيادة الحزب في مواجهة مخاطر كانت محتملة في أوضاع كهذه، لاسيما في مدينة تعج بالمشاكل المعقدة مثل كركوك، وكانت قد شهدت قبلها أحداثا خطيرة في الأشهر التي سبقتها، وماذا كانت خططها وتوجيهاتها في هذا الشأن، وهل أسعفت الشيوعيين المحليين بتوصيات خاصة؟

في 15 تموز 1959، أي في الوقت الذي كان فيه الرصاص يلعلع في كركوك، انعقد الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وقد حضر الاجتماع 33 عضوا من أعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها. وقد انعقد الاجتماع في وضع سياسي معقد ومشحون بالاحتمالات - كان الحزب قد طالب منذ أشهر بالمشاركة في الحكم، وظلت وتيرة هذه المطالبة تتصاعد حتى بلغت ذروتها في مظاهرة الأول من أيار، وفي الحملة التثقيفية التي تلتها، ثم جرى التراجع عنها في 20 أيار على النحو الذي رأيناه في الفصل السابق. ثم جاءت دعوة عبد الكريم قاسم إلى تجميد الحياة الحزبية، ومسارعة القوى البورجوازية الوطنية إلى الدعوة والتخلي عن العمل مع الحزب الشيوعي العراقي لإحياء جبهة الاتحاد الوطني؛ ودخول الحزب في خلاف مع رئيس الوزراء في هذا الشأن، وحدوث مماحكات واصطدامات هنا وهناك مع القوى المؤيدة للحزب الوطني الديمقراطي. كان واضحا، كما يقول محمد حسين أبو العيس:

«أن ثغرة حصلت بيننا وبين السلطة، وأن هذه الثغرة باتساع

22. بطاطو. ج 3، ص 217، نقلًا عن اتحاد الشعب في 22 حزيران 1959.

مستمر. وكانت أكثرية رفاق (م.س) يريدون سد هذه الثغرة، ولكن المسألة لم تكن بيد الحزب. فهو لم يكن السبب في خلق الثغرة بل السلطة، وسدها لا يتوقف على الحزب فقط». [23]

ومع أن أكثرية اعضاء المكتب السياسي كانت تفكر بتراجع منظم يحول دون تفاقم هجوم السلطة، وجميع أعداء الديمقراطية، على حد قول أبو العيس، إلا أن خطة لم تقدم لتنظيم التراجع

«والواقع أن الارتباك كان يسود (م.س) نظراً لاستمرار حسن الظن بالسلطة من جهة، واستمرار السلطة على هجومها من جهة ثانيـــة » [24]

ونظرا أيضا إلى الوضع الحاضر الذي نشأ بين قمة قيادة الحزب، ونقصد الخلاف الذي نشأ بين سكرتير الحزب ومؤيديه في المكتب السياسي، وما دعي بكتلة الأربعة فيه، وهو ما سنعالجه بفصل خاص لاحقاً.

في هذه الأجواء، انعقد الاجتماع الموسع للجنة المركزية بعد قرابة عام عن آخر اجتماع موسع للجنة عقدته في أيلول 1958. وقد صدر عن اجتماع 15 تموز 1959 تقرير شامل بالنقاط التي توصل إليها في 29 آب 1959. لكن موجزاً لهذا التقرير صدر في 3 آب 1959، وهو من وضع عامر عبد الله. وكان هذا الموجز سيئ الصياغة، على حد وصف محمد حسين أبو العيس [25] ، شدد على أخطاء الحزب وبرّزها، دون أن يراعي الظروف التي جاءت فيها هذه الأخطاء، ودون أن يأخذ في الاعتبار ما استجد من أوضاع بعد أن شرعت السلطة في هجومها على الحزب مستعينة بكل القوى المعادية للشيوعية، والتي وحدتها هذه فرصة ذهبية لملاحقة الحزب وتشديد الهجوم عليه.

ويعنينا في هذا التقرير الشامل وليس الموجز، ونحن نتحدث عما جرى في كركوك، أن نتوقف عند الفقرة التي عالجت موضوعة الاندفاعات الخاطئة في الحركة الجماهيرية وأسبابها، والمعالجات التي يراها الحزب لتدارك هذه الاندفاعات.

يلاحظ التقرير أن الجماهير اندفعت في بعض الحالات للدفاع عن نفسها، يحفزها في ذلك، الحرص الشديد على مكتسباتها، وعلى الجمهورية. إلا أن الجماهير الغاضبة كانت تذهب أحيانا، إلى حد التجاوز

---

25. المصدر السابق، ص 279.

والتنكيل المفرط، وهو أمر لا يمكن الإقرار به ويؤكد أن من الضروري دراسة أسباب هذه الاندفاعات دراسة جدية، بغية تحديد آثارها ببذل جهد تثقيفي مثابر لتوجيه ثورية الجماهير الوجهة الصحيحة، وإلا، فإن التدابير العقابية وأساليب الزجر، لا يمكن أن تعالج هذه الظاهرة معالجة صحيحة. إن للاندفاع الثوري مفعولا عظيم الأثر في شل نشاط أعداء الثورة، وبالتالي، سيرها الحثيث في طوق الانتصار والتوطد. ويتناول تاريخ نشوء هذه الظاهرة لدى الشعب، ويرجعها إلى الوحشية والضراوة التي عومل بها على أيدي الحكام الظلمة

«بسبب من أساليب الحكم المفرط في الجور، والقوانين الرجعية المتعسفة، كانت الجماهير في الماضي تسعى إلى حَل مشاكلها عن طريق العنف وخرق القانون بصورة تلقائية».

ويشير إلى أن فرصة توجيه وتثقيف وتدريب الجماهير على العمل السياسي المنظم لم تتوفر إلا بقدر محدود في السنوات التي سبقت ثورة 14 تموز، لذلك، بات من المتعذر على أية قوة أن تسيطر على اندفاع الجماهير، وخصوصا المتأخرة سياسيا، التي انغمرت بجموعها الهائلة، وبصورة مفاجئة، في الكفاح. وفي مثل هذه الحالة، كان لابد أن تكتسب بعض فعاليات الجماهير طابعا متطرفا. وبعد أن يتحدث عن حساسية الجماهير تجاه التطاول على الانتصارات والمكاسب التي حققها الشعب في ظل الجمهورية، يلاحظ أن معالجة مشكلة التطرف تقتضي جهداً تثقيفياً مستمراً، تساهم فيه كل القوى الوطنية، والسعي لاستكمال مقومات الحكم الديموقراطي.

ثم يشير إلى أن الحزب الشيوعي العراقي قد بذل جهدا خاصاً في هذا الشأن، إلا أن هذا الجهد لم يكن حازماً، ومن المحتمل أن تكون العناصر المندسة بين الجماهير قد استثمرت بعض هذه الاندفاعات، وساقتها في اتجاهات تدميرية أحيانا. إن:

«لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسياً إلى أساليب. (السحل)، و تعذيب الموقوفين، ونهب الممتلكات، والتجاوزات على حقوق وحريات بعض المواطنين الأبرياء، هو أسلوب لا يجمعه جامع مع الكفاح الثوري الموجه ضد أعداء الجمهورية. وهو على النقيض تماما من الأهداف النبيلة لحركتنا الوطنية، والسجايا الثورية الأصيلة لشعبنا وحزبنا»

«إن حزبنا – وهو يعمل في سبيل سعادة الشعب وطمأنينته

وسلامته، ويتطلع إلى سعادة إنسانية شاملة، يشجب بحزم كل مظهر من مظاهر الانتهاك لإنسانية المواطن وحقوق الأفراد». [26]

26. المصدر السابق، ص 519-525.

20

صراعات في القمة

وهذه أيضاً مسألة ألحقت بالحزب الشيوعي العراقي ضرراً كبيراً، وأخذت من جهد قادة الحزب، و اهتمامهم، ووقتهم، الشيء الكثير. قبل أن نشرع في الحديث عن المسألة ذاتها، نتوقف قليلاً للحديث عن مبدأين أساسيين في عمل الحزب يرتبطان بها ارتباطا مباشراً هما: الوحدة والديمقراطية كمبدأين أساسيين في حياة وعمل الحزب، والعلاقة فيما بينهما. لا شك أن للوحدة الحزبية، وحدة الإرادة والفكر، لاسيما في الهيئة القيادية، دوراً عظيماً في قوة المنظمة وقدرتها على التحرك بحيوية. ولا ريب أيضا أن للانضباط الحزبي (لاحظ أنني أستخدم مصطلح الانضباط، النابع من الذات، وليس الضبط المفروض على العضو الحزبي) دوره الهام في هذه الوحدة. ولكن كثيراً ما توضع مسألة العلاقة في ما بين الأمرين، أعني العلاقة ما بين ممارسة الديمقراطية داخل الهيئة الحزبية، ووحدة الهيئة في نشاطها الثوري، على نحو متعارض، وترسم لها معادلة عكسية: كلما زادت الديمقراطية قلّ الالتزام بالرأي والإرادة الموحدين، والعكس أيضاً: كلما جرى التأكيد على وحدة الإرادة والرأي في نشاط الهيئة قلَت ممارسة الديمقراطية، والتعبير عن رأي الفرد، والمبادرة الفردية، وجرى التجاوز على حق المجموعة المخالفة.. الخ.

إن بروز الخلافات في الآراء في الهيئة الحزبية الواحدة، أمر طبيعي ومألوف. وفي العادة لا يجري التوصل إلى الآراء الموحدة إلا عبر الحوار والنقاشات الجادة. وفي الحياة يجري نوعان من المناقشات والمداولات، وما يحكم التباين بينهما هو الغرض منهما. هل يراد من التداول الوصول حقا إلى رأي موحد داخل الهيئة الواحدة وهو ما يساعد في تعزيز تماسكها وتطور نشاطها، أو يراد من، تعميق التنافر وتأكيد الفردية، وإضعاف

روح التشارك والانضباط في صفوفها، لأغراض خاصة؟ العلة إذن، ليست في ممارسة الديمقراطية، وإنما في النوايا التي يراد أن تؤدي إليها هذه الممارسة. وعلاج التناقضات لا يأتي عن طريق إلغاء الممارسة الديمقراطية، وفرض الآراء الواحدة بالقسر باسم الضبط الحزبي. وإنما ينشأ بالممارسة الصبورة للتغلب على التناقضات، وفي تعزيز العمل المشترك، وتأكيد العمل الجماعي. ويلاحظ هنا، أن روح التنافر، وشيوع العدمية، واللجاجة في المناقشات، تشتد في أيام المصاعب والمحن. والعكس من هذا،فإن روح التصافي، والسرعة في التوصل إلى الآراء الموحدة، والالتزام بالعمل المشترك، والانصهار في بوتقة الجماعة، تتعاظم مع تزايد الانتصارات. أما إذا نظرنا إلى المسألة من زاويتها الطبقية، ففي أيام الانتصارات تعّبر الأفكار عن المصلحة الطبقية الواحدة ولا تجرؤ الأفكار التي تنشد المصالح الفردية على الظهور في أيام كهذه. أما في أوقات التراجعات فيحدث العكس. وعلاج الحالة الأخيرة لا يتأتى بتشديد المركزية، والتخلي عن الممارسة الديمقراطية، بأسم ممارسة الضبط الحزبي وتطبيق أحكام النظام الداخلي، تحت أية ذريعة كانت، رغم أن هذا العلاج هو الأقرب إلى التناول، والأكثر شيوعاً للأسف. وإنما يتأتى بالعمل الصبور لتصحيح الأفكار الخاطئة. لا خلاف في أن الوحدة المتينة قوة أكبر للهيئة المعنية. ولا يمكن تحقيقها بمجرد فرض الضبط. ولا تعود سوى وحدة شكلية. إنها تنشأ من خلال الانضباط الذاتي، النابع عن القناعة الحقة عبر التداول الديمقراطي للأفكار، والذي يختلف بدوره عن الليبرالية البورجوازية التي تستمتع بالخلاف وترى فيه توكيداً للذات.

إن الحقيقة النهائية لا توجد في الحياة، ولا يمكن أن توجد. إن الحقيقة مرهونة بظروفها الموضوعية، بظروفها التاريخية. وإذ تتعذر معرفة الواقع بصورة تامة وكاملة، ولا يعود بوسع الإنسان إلا الوصول إلى جوانب ملموسة من العالم وظواهره، يغدو من الضروري، والحال في التداول الحر للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الوضوح في المرحلة المعينة. ومقياس الصحة والخطأ تقرره مصلحة الشعب العامة، وما يخدم التطور الثوري للنشاط في اللحظة المعينة.

المكتب السياسي يستأثر بالعمل القيادي

طغى في العمل القيادي للحزب الشيوعي العراقي في السنوات التي تلت ثورة 14 تموز، الدور الذي ينهض به المكتب السياسي. وكان يتألف، بعد انتصار الثورة مباشرة، من ثلاثة هم: حسين أحمد الرضي (سلام عادل) سكرتير الحزب، وجمال الحيدري، وعامر عبد الله. ولحاجات متعاظمة، ضم هؤلاء إلى أنفسهم عددا من الكوادر الحزبية، الذين أخلي

عنهم من السجون، دون أن يجري التحقق من قدراتهم القيادية في الظرف الجديد، ولكن اعتمادا على ما كان يعرف عن نشاطهم السياسي سابقا. ضم هؤلاء إلى المكتب السياسي بهاء الدين نوري، بعد أربعة أيام من الإفراج عنه. وفي أيلول 1958 أضيف إلى المكتب السياسي هادي هاشم. وفي ربيع 1959 جرى إشراك زكي خيري ومحمد حسين أبو العيس في نشاط المكتب السياسي، بصفة استشارية، ثم انتخبهم الاجتماع الكامل للجنة المركزية في تموز 1959 إلى عضويته الكاملة. وأضيف معهم أيضا عزيز محمد وجورج تلو. وهكذا أصبح المكتب السياسي يتألف من تسعة. وفي فترة تالية ضم إليهم محمد صالح العبلي وكريم أحمد وعبد السلام الناصري. و أضيفا إليهم بصفة مرشح عزيز الشيخ وباقر إبراهيم.

ونظراً إلى أن الحزب لم يتوجه إلى عقد مؤتمر أو كونفرنس يبلور أفكار وتصورات القاعدة الحزبية التي اتسعت كثيرا، ويقيم الهيئات القيادية على الأسس الديمقراطية، ولأن اجتماعات اللجنة المركزية قد تباعدت كثيرا، في وقت كانت الأحداث تتحرك فيه بسرعة وخطورة كبيرتين، وبالتالي لا تعود قادرة على تحديد مواقفها تجاه سياسات المكتب السياسي و قراراته وإجراءاته، صار المكتب السياسي يأخذ على عاتقه معظم العمل القيادي للحزب، وصار عمليا هيئة تعلو على اللجنة المركزية. وينفرد في اتخاذ أخطر القرارات. ويقرر سبل تحقيقها والإشراف على هذا التحقيق وكان طبيعياً، والحال هذه، أن تسوده البيروقراطية، وأن لا يقيم أعضاؤه وزنا كبيرا لقواعد الشرعية الحزبية. ويكرر ما اعتاد أن يراه في الأحزاب الشيوعية الحاكمة. وكما يقر محمد حسين أبو العيس:

> «كنت أشعر أن وضعنا القيادي لم يكن طبيعيا، فقد كان الانسجام ووحدة الرأي والإرادة مفقودة في (م.س)، حتى أصبح (م.س) هيئة عاجزة عن القيام بأي بادرة عملية مهمة، وأصبحت أردد مع نفسي. إننا لم نعد قيادة.. إننا إدارة، ندير العمل اليومي، دون القيام بالمبادرات الضرورية للنهوض بواجبات الحزب أمام الجمهور».[1]

وطريقة الضم هذه، لم تقتصر على تكوين المكتب السياسي وحده، وإنما تعدته إلى اللجنة المركزية، التي ينبثق عنها المكتب السياسي. إن عملية الضم هذه، عدا عن كونها تلغى حقا شرعيا للقاعدة العريضة في اختيار قيادتها من بين الذين خيرتهم بنفسها، فإنها عرضة لأن تخطئ أو تصيب،

---

1. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، الجزء الثاني ص 371.

وهذا التميز لا يتم إلا بعد تجارب، ولا يتم دون خسائر في الغالب. وقد عانى الحزب كثيراً من السير عليها منذ أيام فهد.

لقد أقدم الحزب، بأسم العمل الجماعي، على توسيع الهيئة القائدة، اللجنة المركزية، من اثنين، كلاهما قد جاءا إليها بطريقة «الضم» إلى أربعة عشر عضوا قبل الثورة، خلال ثلاث أو أربع سنوات. وكان بعضهم لا يتمتع، إلى هذا الحد أو ذاك، بالكفاءات العملية، بل لا يتمتع ببعض جوانب الصفات المبدئية للكادر الشيوعي. وعلى حد قول سكرتير الحزب، كان هؤلاء يفتقرون إلى الوضوح والأمانة للحزب والمبادئ، يفتقرون إلى الانصهار المبدئي والأمانة لتاريخ الحزب وتقاليده المجيدة، وإلى تذويب مصالحهم الخاصة، بشكل مطلق مع مصالح الحزب والطبقة العاملة، وإلى الثورية والجهادية بالمستوى الذي ينبغي توفره في الكوادر القائدة.[2] وأمر من هذا أن سكرتير الحزب يتوصل إلى هذا التقدير، كما يقول هو، قبل سنتين من الإقرار به أي منذ عام 1957. ومع ذلك يتواصل العمل به ويعززه بعد الثورة بما يزيد من عمق آثاره. إذ جرى على حد قول السكرتير:

> «ضم عدد من الرفاق إلى قيادة الحزب لم يسبق أن جرى توثيق متواصل عن مؤهلات وكفاءات البعض ومن خلال النضال الفعلي للحزب »[3]

حتى بلغ عدد أعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها ثلاثة وثلاثين عضواً.[4] فلماذا لم تتدارك قيادة الحزب الأمر بعد الثورة، وتحتكم إلى الشرعية الحزبية، وقد توفر لها الظرف المناسب، وإيجاد أشكال من الترتيبات المؤقتة لقيادة العمل المتسع؟

أمر آخر يستحق التوقف عنده. في الأشهر الأولى للثورة، كانت الانتصارات تتلاحق، وقد لعب الحزب الشيوعي العراقي فيها دورا أساسياً إذ كان الحزب قد كرس كل قواه ونفوذه بين الجماهير لإسناد الثورة، و لدفع مسيرتها إلى الأمام. وكان الحزب بمجموعه، قيادة و كادرا وأعضاء و مؤيدين، تغمرهم نشوة الفرح بالانتصارات المتعاقبة، وكان يجري التغاضي عن الهفوات، أملا في تحسن العمل من خلال التجارب اليومية. وكانت

---

2. المصدر السابق، ص 219.

3. المصدر ذاته.

4. بهاء الدين نوري، المذكرات، ص 194.

هذه تغطى على النواقص والمطبات في العمل. وكان يجرى التغاضي عن الاندفاعات الخاطئة أيضا باسم الحاجة إلى الإبقاء على الروح الثورية لدى الجماهيرعند المستوى الذي أوجدته الثورة. ولقد ساد الغرور في عمل القيادة والقاعدة على السواء.

ولكن منذ أن شرعت السلطة في أيار 1959 في اتباع سياسة التشدد مع الحزب والحركة الديمقراطية والشعبية، وراحت تتسقط الزلات التي يقع فيها الشيوعيون وأنصارهم، والمنظمات الديمقراطية التي يوجهونها، وكثيرمنها كان يجري تدبيره للإيقاع بالحزب [5] ، بدأت الخلافات في المكتب السياسي تبرزإلى السطح، وصار يجري البحث عن توزيع المسؤوليات عن السياسات الخاطئة، وراحت الضغوط تتوالى على الحزب من كل الجهات، وكان طبيعيا أن تجد هذه الضغوط أصداءها داخل الحزب، وتتكشف نواقصه.

لقد صرفت ثورة 14 تموز، بأحداثها الكبيرة، انتباه الحزب عن متابعة تدقيق أوضاعه الداخلية، لاسيما على المستوى القيادي، والتي كان قد بدأها في العامين اللذين سبقا الثورة والتي أظهرت عيوب التقديمات الاعتباطية إلى اللجنة المركزية، كما هو الشأن مع داود الصائغ.[6] وجاءت التقديمات الجديدة التي تلت الثورة، والتي لم تأت بعد توثق كافٍ من المؤهلات و الكفاءات من خلال النضال الفعلي لتزيد من عمق هذا النقص الجدي في الوضع القيادي. ومرة أخرى نؤكد أن قصور القيادة في هذه يكمن في التخلي عن الشرعية الحزبية وعدم انتهاج الأساليب الديمقراطية في اصطفاء الكادر.

وكان الحزب الشيوعي العراقي يواجه ضغطاً شديداً من جانب الحركة الشيوعية العالمية. بحكم الدور الذي بات العراق يلعبه في السياسة

---

5. يقول حسن العلوي: «وقد لجأ الحزب [يقصد حزب البعث — المؤلف] في تلك الفترة إلى طريقة تخلو من المثل المطلوبة، فقد جرى أكثرمن مرة تمزيق المصاحف واتهام الشيوعيين بذلك، وكان يكفي لإدانة المتهم اثنان من الشهود يبعث بهم الحزب [يقصد حزب البعث – المؤلف] إلى المحكمة العرفية العسكرية، فيقسم كلاهما في القرآن كذبا ويصدر الحكم على متهم بريء وينشر في الصحافة المحلية. وقد حمل كل بعثي نسخته للتشهير بخصومه السياسيين» (حسن العلوي، العراق، دولة المنظمة السرية، ص 13).

6. لم تظهر عيوب كل التقديمات المشار إليها بفعل فطنة القيادة السياسية للحزب، وإنما ساعدت أجهزة القمع البوليسية في الكشف عن بعضهم، كما كانت الحال مع فرحان طعمة وحكمان فارس إذ انهارا وأدلى بما لديهما من معلومات.

العالمية بعد الثورة والتوقعات التي تدور حوله بنشاط، وبحكم تميز الحزب الشيوعي العراقي كقوة لها وزنها في التأثير على الوضع الجديد الذي نشأ صار يحتل مكانة مرموقة في الحركة الشيوعية الأممية والتي كانت هي ذاتها قد دخلت منذ عام 1957 في وضع خاص جديد، يُنذر بصراع كبير ستنعكس آثاره على الأحزاب الشيوعية العالمية، لا سيما تلك التي تواجه اوضاعاً غير مستقرة في بلدانها كما هي الحال في العراق، و سواء شاء الحزب الشيوعي العراقي أم لم يشاء اصبح هدفاً مباشر للصراع الكبير الذي دار آنذاك بين الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي و الحزب الشيوعي الصيني. و إذا كان الشيوعيون العراقيون لم يتحسسوا الأمر منذ البداية بل ودخلوه دون أن يعوا الأمر بكل أبعاده في بادئ الأمر[7] ، إلا أنه سرعان ما برزت انعكاساته على صعيد القيادة السياسية للحزب وبات أحد مكونات الصراع الأساسية فيها.

لا يفوتنا ان نشير ايضاً الى ان الحزب الشيوعي العراقي قد ورث اصلاً تقاليد تغالي في خطر الصراعات الفكرية. أن التشدد الذي أخذ به الحزب ايام فهد اتجاه المعارضة في داخله لاسيما على المستوى القيادي، ظل يؤلف ضغطاً شديد الوطأة على فكره السياسي، وأوجد حساسية مفرطة إزاء الأفكار المغايرة، لا يمكن لأي فرد من القيادة أن لا يهابها. ومع أن النقد الذي وجه إلى ستالين والستالينية في عام 1956 قد فتح أعين الشيوعيين العراقيين، مثلما فتح أعين أمثالهم من شيوعي العالم الآخرين تجاه المعايب الكبيرة التي أوجدتها الستالينية في الحركة الشيوعية الأممية، إلا أن أعينهم لم تنفتح بالقدر الكافي الذي يسمح بالنظر حتى إلى ما وراء ستالين، إلى أوجه التشدد في البلشفية ذاتها، التي ورثتها عن ظروف الصراع الخاصة التي مرت بها في بلادها قبل الثورة وبعدها، و التي طُبعت بها الحركة الشيوعية العالمية التي التفت حولها في الأممية الثالثة. وظل الشيوعيون العراقيون يقيسون شؤون الثورة في العراق لا بمقاييس «النظرية الثورية الوطنية» التي كان فهد يطالب بها، وإنما بذات المقاييس التي نادى بها البلاشفة وطَوروها في ظروف أوضاعهم. وإذا كان لينين قد وضع الثورة نصب عينيه دائماً، فهو لم يُسقط من حسابه الإصلاح كلية. إن العثور على المعادلة الدقيقة التي تحكم ما بين الثورة و الإصلاح في المكان والزمان المعينين هو ما كانت القيادة السياسية في الحزب الشيوعي العراقي تحتاجه أشد الحاجة.

---

7. نشرت (اتحاد الشعب) في عام 1959 سلسلة مقالات صينية باسم «تحيا اللينينية» فيها الكثير من النقد المبطن الموجه ضد الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. ولكن الحزب أوقف نشر كامل السلسلة بعد أن فطن إلى محتواها.

كيف برزت الخلافات في المكتب السياسي، وكيف تطورت من بعد. هذا ما سنتناوله باختصار شديد، استناداً إلى المحاضر الحزبية التي كشفتها السيدة ثمينة ناجي يوسف في كتابها عن سلام عادل.

يفهم من هذه المحاضر أن الاختلافات بدأت تبرز إلى السطح منذ الاجتماع الموسع للجنة المركزية في تموز 1959. واتخذت في بادئ الأمر شكل البحث عن الأسباب التي قادت إلى أخطاء الحزب في الفترة السابقة للاجتماع، وتحديد المسؤوليات عنها. كان الحزب يواجه يومها هجوما واسعا من السلطة البرجوازية الوطنية، وكل القوى المعادية للشيوعية. ولم يعدم المهاجمون العديد من الثغرات التي كشف عنها التقرير الكامل الذي نشر عن الاجتماع الموسع للجنة المركزية في 29 آب 1959. كان طبيعياً، والحال هذه، أن يضطر الحزب إلى التراجع، حفاظاً على مكتسبات الشعب من جهة، ووحدة الحزب من جهة أخرى. وبذلك اتخذت اللجنة المركزية قرارها المعروف في الاجتماع الموسع بالتراجع. ولكن التراجع بالنسبة للحزب كان يعني اتخاذ التاكتيكات المناسبة للحفاظ على قوى الحزب و مواقعه، وفق خطط منظمة تستند إلى الجماهير، مع الحفاظ على وحدة الحركة الديمقراطية وعرقلة الهجمات المعادية. والسعي لتفكيك جبهة الخصم، وعزل القوى اليمينية والرجعية عن الوسط. والالتفات إلى جبهة الحزب الداخلية والقوى التي تلتف حوله لمعالجة نواقص، وتعميق وعي الجماهير، وتدقيق اصطفاف قواها وتمتين وحدتها، في معارك دفاعية موضعية مضمونة. ومن ثم قيادتها في معارك هجومية موضعية من أجل حقوق الجماهير وفقا لوعيها واستعدادها، ورفع مزاجها واستعدادها النضالي. على أن يرتبط كل ذلك بمجهود الحزب العام من أجل صيانة الاستقلال الوطني و إرسائه على قواعد ديمقراطية.

لقد اختلفت قيادة الحزب في تقدير أبعاد هذا التراجع وأساليبه، وتحديد طبيعة الهجمة التي تشن ضد الحزب، هل هي فردية أم طبقية؟ وبالتالي تحديد الطرائق والميادين الأنسب لمواجهتها؟ لقد ارتكبت قيادة الحزب في عام 1959 أخطاء ترتكز على الفهم الخاطئ لطبيعة البورجوازية الوطنية و لوزنها في الحياة السياسية. وهي أخطاء، على العموم، في التكتيك، وليس في التوجه العام، وكان يمكن تجنبها. وتتحملها قيادة الحزب بمجموعها، وإن تباينت مواقف ومسؤوليات أعضائها في هذه المسألة أو تلك .

لكن الخلافات لم تنته بهذه، وإنما امتدت بعد ذلك. كانت هناك مجموعة في المكتب السياسي تحمل سكرتير الحزب مسؤولية الأخطاء،

وسعت إلى أن تتنصل عن مسؤوليتها فيها بذريعة أن السكرتير بإلحاحه على مواقفه، لم يدع لأحد الفرصة للاعتراض. وانتهت إلى ضرورة استبداله. وطرحت لهذا الغرض مرشحها. هادي هاشم. إلا أن الغالبية العظمى من أعضاء ومرشحي اللجنة المركزية الحاضرين في الاجتماع الموسع رفضت الأمر وصوتت لصالح الإبقاء على سلام عادل، سكرتيراً للحزب. وباسم مساعدة السكرتير على تحمل أعباء السكرتارية اقترح تكوين سكرتارية من ثلاثة يرأسها سلام عادل وكل من بهاء الدين نوري و هادي هاشم وكانت هذه تسوية ارتضاها الطرفان المختلفان.

ثم برز خلاف آخر في نشر ما دار في الاجتماع الموسع. هل ينشر او لا ينشر بيان أو تقرير عن الاجتماع وما دار فيه، في وقت كان فيه عبد الكريم قاسم يواصل الهجوم على الحزب بعد احداث كركوك. كان هناك ارتياح الى عدم التسريع بالنشر إلا أن المخالفين كان يهمهم استرضاء عبد الكريم قاسم. لذلك عمد عامر عبد الله الى نشر موجز عن التقرير العام في 3 آب، بالشكل الذي يشدد فيه على أخطاء الحزب واندفاعات الجماهير. وقد أطلق على هذا الموجز اسم (الجلد الذاتي) في الصحافة. وقد اتخذت البرجوازية الوطنية الحاكمة وصحافتها وكل القوى المعادية للشيوعية و للحزب منه صك اتهام ضده. ومع أن البيان الكامل عن الاجتماع صدر في 29 آب ليعطي صورة واضحة ومتكاملة للأفكار والقرارات التي توصلت إليها في الاجتماع، والذي لم يخفِ الأخطاء التي يرتكبها الحزب أو الجماهير، إلا أنه أوضح أسبابها وارجعها الى دوافعها الطبقية وظروفها التاريخية، إلا أن تأخر نشره طوال 26 يوماً بعد نشر الموجز غير الدقيق كان قد أعطى خصوم الحزب وقتاً مناسباً لاستغلال الموجز بما فيه الكفاية. وفوّت على التقرير الكامل الفرصة لتلافي الآثار السلبية التي أحدثها نشر الموجز. ويلاحظ هنا أن كل الذين كتبوا عن هذه الفترة هوّلوا على الموجز في أغلب الأحوال. وهكذا، لم يكن هناك من مبرّر للتعجيل بنشر الموجز بهذا الشكل، سوى السرعة في استرضاء عبد الكريم قاسم على حساب الحزب وسمعته. كما أن تأخير نشر التقرير الكامل يعكس هو الآخر تقصيراً واضحاً في الدفاع عن الحزب. [8]

---

8. يجد القارئ في خاتمة الكتاب نص موجز التقرير منقولاً عن جريدة (اتحاد الشعب) الصادرة في 3 آب 1959. وكنا نحبذ نشر النص الكامل لتقرير الاجتماع الموسع للجنة المركزية والذي نشر ايضاً في جريدة (اتحاد الشعب) في 29 آب 1958 إلى جانب هذا الموجز لولا طوله الذي يأخذ ما يزيد عن خمسين صفحة من الكتاب. وعلى أية حال، فمن يبغي الاستزادة يمكنه أن يعود إلى هذا النص في كتاب السيدة ثمينة ناجي يوسف، الجزء الثاني، ص ص 507 – 553.

استناداً إلى التقرير الكامل، يفهم أن الاجتماع الموسع للجنة المركزية أقر بأن الحزب كان يعاني آنذاك من الأفكار المتياسرة، وأنه دعا كوادره وأعضائه إلى محاربة الأخطاء اليسارية كأفكار ومفاهيم وتصرفات. لكنه نبه، في الوقت ذاته، إلى أن من الخطأ إلقاء تبعة ما لحق بالحركة الديمقراطية من أخطاء على عاتق الحزب مع تجاهل الدور الذي لعبه المستعمرون وعملاؤهم ضد الثورة وضد التطور الديمقراطي للجمهورية. كذلك نبه إلى أهمية النقد الموضوعي الذي يمارسه الحزب تجاه المواقف الخاطئة للقوى الوطنية الأخرى، رغم أن الحزب يؤيدها ويتضامن معها في الدفاع عن استقلال البلاد، وكان يريد بهذا حكومة عبد الكريم قاسم ومؤيديه من الوطنيين الديمقراطيين.[9]

وتحدث التقرير عن البيروقراطية في الحزب. وأقر بأن هذه البيروقراطية قد نمت في الحزب عموما، وخصوصا لدى بعض كوادره خلال الفترة التي أعقبت تمرد الشواف. ولاحظ أيضا، أن النقد الذي وجه إلى بعض الهيئات الحزبية، بما فيها قيادة الحزب المركزية، لم يدرس بما يستحق من اهتمام.[10] وتناول نشاط الهيئة القيادية بالنقد، ولاحظ أن المكتب السياسي في الأشهر الأربعة الأخيرة لم يعد يعقد اجتماعاته بانتظام، ولم يعد يلعب دوره في قيادة نشاط الحزب، وأن مبدأ القيادة الجماعية قد انتهك في الحزب، وحصل تجاوز على حقوق اللجنة المركزية، وجرى اتخاذ قرارات سياسية خطيرة وخاطئة بصورة فردية، أو بالتشاور مع بعض رفاق المكتب السياسي. ويلاحظ أن قرار شن حملة إشراك الحزب في الحكم قد اتخذ دون الرجوع إلى اللجنة المركزية مع أنها صاحبة الحق في اتخاذ القرار.[11]

أدان التقرير تجاوزات الجماهير باسم الدفاع عن النفس، أو باسم الحرص على مكتسبات الثورة، وقال إنها أعمال خاطئة أو متطرفة لا يمكن إقرارها.

لم يوفق الاجتماع الموسع للجنة المركزية في 15 تموز 1959 في وضع حد للبلبلة الفكرية التي سادت نشاط الحزب، في وقت كانت فيه البورجوازية الوطنية الحاكمة تواصل هجومها، بإسناد كل القوى المعادية للشيوعية والديمقراطية. إذ تواصلت الخلافات، ولم يستطع الاجتماع أن يتوصل إلى آلية تحفظ، للمكتب السياسي توازنه وانتظام سير العمل فيه. لقد سعى كلا

9. المصدر السابق، ص 552/551.

10. المصدر السابق، ص 543.

11. المصدر السابق، ص 542.

الجانبين إلى أن ينال الحصة الأكبر من قرارات الاجتماع. فإذا كانت اللجنة المركزية بغالبيتها العظمى قد أقرت الإبقاء على سلام عادل كسكرتير أول للجنة المركزية، فإن الفريق المقابل في المكتب السياسي حصل على نصيبه هو الآخر في هذه السكرتارية بعد أن أدخل ترتيبا جديدا في تكوينها لجعلها تتألف من ثلاثة، يرأسهم السكرتير الأول. ونجح في إدخال بهاء الدين نوري، والعنصر المتقلب وغير الفعال، هادي هاشم، إلى التكوينة الجديدة. و الذين خبروا بهاء الدين نوري، وعرفوا عناده في المواقف، فيمكنهم أن يتخيلوا ما يمكن أن يفعله للحد من فاعلية حسين أحمد الرضي، برغم ما عرف عن السكرتير من تشدد. وكان وجود هذين القطبين في السكرتارية معناه شَل مبادرة المكتب السياسي الذي يتحصن فيه طرفان متكافئان ومختلفان، في وقت واصل فيه عبد الكريم قاسم هجومه على الحزب مستندا إلى الدعم المكشوف. الذي يحظى به من القسم المناصر له من الحزب الوطني الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكردي (البارتي)، بعد أن أبعد مصطفى البارزاني من قيادته العناصر الموالية للحزب الشيوعي العراقي، وعلى رأسها حمزة عبد الله ونجاد عزيز آغا.

وإذا كان الاجتماع الموسع قد شدد على أن يكون دفاع الحزب منظماً ومحسوباً، من حيث مداخله ومخارجه، كان واقع الأمر بعيدا عن ذلك، ويشير إلى الارتباك في أغلب المعارك. كان على الحزب أن يواجه بتماسك وبتاكتيكات مدروسة جيداً ما خسره من صلات بالجماهير بعد أن رفض عراك الزكم وبطانته، بتحريض من عبد الكريم قاسم وأقطاب الحزب الوطني الديمقراطي المتعاونين معه، إجازة ألوف الجمعيات الفلاحية، بعد أن حل محَل الشيوعي كاظم فرهود في رئاسة الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية. وفقد، أي الحزب، الكثير من صلاته بالجماهير الغفيرة من الشباب بعد غلق اتحاد الشبيبة الديمقراطي، وتعرض الألوف من العمال النقابيين إلى الفصل وانتزاع الاتحاد العام لنقابات العمال من أيدي النقابيين المعروفين بانتخابات مزيفة على المكشوف، واعتقال وفصل النقابيين النشيطين واصطناع الذرائع الأخرى، لاسيما في مؤسسات العمل التابعة للدولة. وقد عمدت المجموعة المعارضة في المكتب السياسي، التي كانت تشرف عمليا على جريدة (اتحاد الشعب) من خلال زكي خيري وعامر عبد الله إلى «تبرير» معالجات الجريدة ونقدها للسلطة وإجراءاتها التعسفية.[12]

---

12. كنا نحن الذين كنا نحرر (اتحاد الشعب) نلجأ إلى أساليب التحايل لتمرير الانتقادات التي كنا نريدها، على الرقابة الداخلية التي فرضتها المجموعة. وأذكر على سبيل المثال، أننا كنا نتعمد الإلحاح بنشر المعالجات النقدية لصحف عربية وعالمية

ويعطي محمد حسين أبو العيس في نقده الذاتي، نماذج من سياسات مجموعة المعارضة في المكتب السياسي لفرض التراجع غير المنظم. يقول: «كنا نتجنب الدفاع والدخول في أية معركة دفاعية، ولو كانت على صفحات الجريدة. ومن أمثلة ذلك، وقوفنا مكتوفي الأيدي أمام اعتقال قادة اتحاد العمال (في الوقت الذي كان بوسعنا شنّ كفاح جماهيري ناجح)، وهجوم السلطة على اتحاد الطلبة، واتهامها له بالمخططات.. الخ. فقد أوقف (م.س) برقية هادئة تعترض على هذه التهم كانت منظمة الطلبة قد هيأتها». ويشير أيضا، إلى أن المكتب السياسي قد أهمل اقتراح سلام عادل بتشكيل مجموعات للطوارئ تدرّب على الأسلحة الخفيفة، لاستخدامها عند الحاجة في مشاغلة القوى العسكرية للمتآمرين إلى حين استنفار القوات العسكرية المؤيدة للجمهورية. ويتحدث عن التلكؤ في ممارسة الكفاح الجماهيري، كالعرائض و الوفود والمظاهرات والإضرابات. وقال إن التفكير فيها بات يُعتبر «يسارية». وفي هذا الإطار جرت محاولة تصفية التنظيمات الحزبية الشيوعية في الجيش، من أجل تطمين رئيس الوزراء. وجرى الإقدام فعلاً، ودون اتخاذ قرار بذلك، على حَل هذه التنظيمات، لولا أن تداركها الحزب بعد مشاورة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.[13] ويشير كذلك إلى أن المعارضة في المكتب السياسي ظل «يسودها التطير من احتمال اتخاذ السكرتير بمفرده قرارات مهمة كمظاهرة أول أيار. ولهذا ظلت تعرقل جهوده في اتخاذ قرارات تستهدف التراجع المنظم. فقد كانوا يعتبرون مجرد الصمود أمام هجوم السلطة «يسارية» و«مغامرة». لذا أصبحت حرية التداول [ويقصد التشاور في ما بين أفراد المجموعة المعارضة للوقوف بوجه ما ينوي السكرتير اتخاذه - المؤلف] شيء مقبول للحد من (فردية)

للأوضاع المماثلة لما كنا نعيشه آنذاك. وكان القراء يعقدون المقارنات بين ما يقرأونه وما يجرى في العراق. ويحضرني، في هذا الشأن، استخدامنا لصحافة الاتحاد المغربي للشغل لهذا الغرض.

13. كان عزيز محمد قد اقترح حل التنظيمات الشيوعية في الجيش حرصا على علاقات الحزب بعبد الكريم قاسم. وقد عرضت سكرتارية اللجنة المركزية (سلام عادل وبهاء الدين نوري وهادي هاشم) الاقتراح على المكتب السياسي. وبعد المناقشات صوت ضد الاقتراح كل من سلام عادل وأبو العيس وبهاء وزكي خيري وصوت إلى جانبه هادي هاشم وجورج تلو وعزيز محمد. وكان العضوان الآخران في المكتب. جمال الحيدري وعامر في الاتحاد السوفييتي. واتفق المكتب على استشارة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. فجاء الرد برسالة تحريرية موقعة باسم سوسلوف، تؤكد على ضرورة الاحتفاظ بمنظمات الحزب في الجيش والعناية بها. وسارع الحزب إلى تدارك ما كان قد بادر إليه فعلا كل من هادي هاشم وجورج تلو، اللذين يشرفان تنظيميا على هذه المنظمات يومها، وهو حل بعض التنظيمات خلافا لقرار المكتب السياسي.

السكرتير المزعومة، وهذا منزلق تدهورت إليه المعارضة، وأنا ضمنهم، وربما ساهم فيه رفاق آخرون». على هذا النحو تطورت المجموعة بعد الاجتماع الموسع لتتحدث داخل المكتب السياسي ككتلة تتشاور و تنسق المواقف فيما بينها، ووحدت جهدها، في السعي لإزاحة سكرتير الحزب واستبداله بآخر وقد انجرّت هذه المعارضة الثابتة إلى مواقف خطيرة. فبفضل تطيرها أصبحت ترى في مواجهة إجراءات السلطة اللاديمقراطية أمرا يتعارض ومسألة الدفاع عن الاستقلال الوطني. ولذا صارت تخشى، من اتساع كفاح العمال و الفلاحين دفاعاً عن حقوقهم، بذريعة أنه يتعارض والعمل لصيانة استقلال البلاد، حتى بلغ بها الحال إلى وقف أي إضراب أو أية مظاهرة جرى الإعداد لها، حالما تسمع بخبر وجود مؤامرة ضد الحكومة، بينما كان الدفاع عن الجمهورية، والأبقاء على نفوذ الحزب بين أوساط الجماهير، يتطلب، و بإلحاح، العمل الدائب لتعبئة الجماهير في الدفاع عن مطالبها وحقوقها.

تواصل نشاط المجموعة المعارضة لإجراء التغييرات التي تراها. وبات المكتب السياسي، وهو في تلك الحال،، ينفق كثيراً من الجهد والوقت في مناقشات مطولة و عقيمة. وبقدر ما كان هؤلاء يسعون أكثر فأكثر لمداراة عبد الكريم قاسم، كان هو يسعى أكثر في طريق الدكتاتورية الفردية ويتعرض مناضلو الحزب و مؤيدوه إلى المطاردات والاعتقال والاغتيالات.

في هذه الأجواء، انعقد الاجتماع الكامل، للجنة المركزية في صيف 1960، بعد أن سبقته مناورات حالت دون أن يتوصل المكتب السياسي إلى تقرير شامل يطرح فيه مواقف واضحة تجاه الوضع الذي يواجه الحزب. وقد ساد الاجتماع جو من الإثارة والاستفزازات والمداولات الضيقة. وتمخض عن قرارات ينتقد في أحدها إقدام الاجتماع الكامل، الذي سبقه قبل عام (أواسط تموز 1959) الى انتقاد الحزب لذاته، ونشر هذا الانتقاد. ودعاه ب «الجلد الذاتي». وانتقد في قرار آخر الأخطاء التي ارتكبها المكتب السياسي بعده، والتي حالت دون انتظام التراجع، وحوّلته إلى تراجع مرتبك. ومع أن المجموعة المعارضة فشلت هذه المرة ايضاً، في إزاحة سلام عادل عن سكرتارية الحزب، وانتخاب زكي خيري بدلاً عنه، إلا أنها نجحت في إدخال زكي خيري إلى السكرتارية الثلاثية للجنة المركزية بدلاً من جورج تلو، وجعلت منه سكرتيراً ثانياً. كما نجحت في أن يتخذ المكتب السياسي قراراً بإبعاد سلام عادل إلى موسكو بحجة الصيانة والدراسة دون أن يعرض هذا القرار على اللجنة المركزية واستحصال موافقتها لهذا الغرض، وكان الرضي يدرك ما وراء مناورة المجموعة هذه.[14]

---

14. انظر مذكرات زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم،237.

في هذه الفترة، وما بعدها، أخذت مسألة الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية، وتحديداً الصراع ما بين الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي الصيني، حيزاً كبيراً من اهتمام الحزب الشيوعي العراقي، وزادت من البلبلة في قيادته. وكان الحزب الشيوعي الصيني يحرّض الحزب ضد الشيوعيين السوفييت كلما لاحت له فرصة.[15] ويلاحظ هنا، أن كثيرا من النقد الذي وُجّه إلى بعض أعضاء المكتب السياسي، دار حول تبنيهم الأفكار الصينية وأنهم تنكروا «لطليعية الحزب الشيوعي السوفييتي».

في أيلول 1960، قدم سلام عادل تقريراً إلى السكرتارية طالباً عرضه على اللجنة المركزية وضمّنه نقداً لبعض أعضاء المكتب السياسي. لكنه عاد وسحبه في انتظار فرصة أفضل. وفي شباط أو آذار 1961، طلب كريم أحمد، عضو المكتب السياسي الجديد، أن تبحث سكرتارية اللجنة المركزية وضع المكتب، إلا أن السكرتارية أعلمته بأنها تؤجل بحث الموضوع حتى تفرغ اللجنة المركزية من بحث موقف الحزب الشيوعي الصيني في اجتماعها الاستثنائي، والذي تمخض عن محاسبة بهاء الدين نوري في هذا الشأن وتجميد عضويته في الهيئات القيادية للحزب، وإبقائه في موسكو باسم الدراسة. وفي نهاية أيلول 1961 سافر سلام عادل ألى موسكو، ليرأس الوفد الشيوعي العراقي إلى المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

واستغل المكتب السياسي هذه المناسبة ليمدد إقامته فيها إلى مدة غير محدودة بدعوى أن الحزب يحتاج إلي صيانته هناك، وحل محله زكي خيري في سكرتارية الحزب في تلك الفترة. وفي صيف 1962، وبعد عودة جمال الحيدري وصالح دكله وآخرين إلى بغداد، جرت مداولات ما بين سلام عادل والمكتب السياسي انتهت بالموافقة على عودته، ووصل بغداد في أواسط حزيران 1962. وكانت تواجه الحزب ثلاث مهمات: أولها التوصل إلى تحديد سياسة دقيقة تجاه الحرب التي اندلعت، ما بين القوى القومية الكردية وحكومة عبد الكريم قاسم، ومتابعة الآثار التي أحدثتها هذه الحرب في توازنات القوى ورسم سياسة للحزب للتعامل مع القوى السياسية الأخرى في ضوء هذه الحرب، والثالثة معالجة الأوضاع غير الطبيعية في قيادة الحزب. سنرجئ الحديث عن المهمتين الأولى والثانية إلى الفصل التالي، لنتوقف عند المهمة الثالثة، موضوعة البحث في هذا الفصل.

في 1962/9/2، اجتمعت سكرتارية اللجنة المركزية الثلاثية لتنظر

---

15. صالح دكله، من الذاكرة، ص 68.

في تقرير قدّمه السكرتير الاول، سلام عادل، حول النشاط الذي مارسه بعض رفاق المكتب السياسي. وقد وصف هذا النشاط بالتيار، وقال إنه: تيّار متذبذب واستسلامي، ويتصف بضيق الأفق القومي، وأنه تصفوي، ومعارض، ومتكتل، وانتهازي.[16] وقال إنه أثر في نشاط القيادة، وفي كامل نشاط الحزب، سواء في النظرية أو السياسة أو التنظيم. ودعا اللجنة المركزية إلى إدانته ومعالجة آثاره. وأشار إلى أن أجلى مظاهره انحراف تمثل في الموقف من أخطاء الحزب الشيوعي الصيني. ولاحظ التقرير أن المعارضة قد اعتمدت في نشاطها الارتجال في طرح المقترحات، واستغلال الظروف الطارئة للخروج بقرارات تؤيد خطها. واعتادت الخروج عن الموضوعات التي تدور حولها المناقشة، واعتماد الإثارة العاطفية أو الاستفزاز والتهجم الشخصي أو الدفاع الشخصي، والانتقاص من الآخرين من خلف ظهورهم. وشدد على أنها كانت تعيق دراسة المواقف على الأسس الطبقية. وبعد المداولات، وافقت سكرتارية اللجنة المركزية على التقرير وقررت طرحه على المكتب السياسي.

ويبدو أن زكي خيري، وهو أحد أركان «مجموعة الأربعة» التي استهدفها التقرير، لم يبد اعتراضاً عليه، لأنه شعر بضعف مواقع المجموعة، وقد سبق وأن قدم نقدا ذاتيا أوليا في اجتماع اللجنة المركزية في حزيران 1960، بل وقدم نقدا ذاتيا اخر هذه المرة، أقر فيه بالكثير مما جاء في تقرير سلام عادل بشأن المجموعة.[17] وفي اجتماع للمكتب السياسي، عقده في 13 / 9 / 1962 لبحث ما توصلت إليه السكرتارية، عاد زكي خيري وقدم نقداً إضافةً إلى نقده السابق.[18] أعطى فيه تفصيلات أخرى حول الطرائق التي كانت تلجأ إليها المجموعة في معارضتها، وموقفها من الأفكار الصينية، وشدد في نقده على عامر عبد الله وبهاء الدين نوري بوجه خاص.

وفي هذا الاجتماع أيضاً، قدم محمد حسين أبو العيس نقداً ذاتيا مطولاً عرض فيه مساهماته هو في نشاط المجموعة، وتقديره الشخصي لهذا النشاط. وانتقد السياسات التي سعت المجموعة إلى فرضها على الحزب، لاسيما في الفترة التي ابعد فيها السكرتير عن القيادة الفعلية، كموقفها من قضية الكويت، ومن الحرب الكردية، والعمل بين الجماهير، والموقف من

---

16. انظر ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ج 2، ص 261.

17. المصدر السابق، ص 253.

18. المصدر السابق، ص 265.

خطـة الطـوارئ [19] ،وكنـا قـد اقتبسـنا بعـض فقراتـه.

مـع ذلـك، فقـد طالـب أبـو العيس أن توضّح بشـكل جيد لعامـر نواقصه و خروقاتـه وصراعـه المبـدئي ضـد الرفـاق، وعـدم احترامـه لقـرارات الحـزب ويحاسـب علـى هـذا الأسـاس، ويطلـب منـه الجـواب، والعقوبـة تحـدد علـى أسـاس جوابـه [20] . كذلـك طالـب عزيـز الشـيخ (رشـيد)، أن تبـوب الأخطـاء أو النواقـص، «أو قـل (الاتهامـات) إذا صـح التعبـير، لا كمـا جـاء في محضـر الاجتمـاع، وترسـل رسـالة إلى محمـد (عامـر عبـد الله) بهـذا الخصـوص، ويطلـب إليـه الإجابـة تحريريـاً عليهـا، وذلـك في سـبيل الوصـول إلى نتيجـة مقنعـة. فـإني أعتقـد أن اقتنـاع الرفيـق، أي رفيق، بعدالـة العقوبـة الموجهة إليه، أكـثر فائـدة لـه، وللحـزب معـا».[21]

وبعـد أن تتابـع أعضـاء المكتـب السـياسي في تقديـم ملاحظاتهـم بشـأن التقريـر، اتخـذ المكتـب السـياسي قـراراً بالموافقـة علـى التقريـر ودعـوة اللجنـة المركزيـة إلى الاجتمـاع بكامـل أعضائهـا للنظـر في المسـألة. وبالفعـل، اجتمعـت اللجنـة المركزيـة في أيلـول 1962. وبعـد الاسـتماع إلى آراء عديـد مـن أعضـاء المكتـب السـياسي واللجنـة المركزيـة، اتخـذت قـراراً وافقـت فيـه علـى تقريـر سـكرتير الحـزب، وأعطـت تقديـراً سياسـياً للأوضاع الـتي قادت إلى ظهـور هذا النشـاط في الحـزب، ونبهـت إلى أن «الحـزب والحركـة الديمقراطيـة الثوريـة قـد حافظتـا علـى وحدتهمـا، وعلـى القسـط الأهـم مـن قواهمـا، كمـا حافظتـا علـى ثقـة والتفاف الجماهير الـتي تعمـق وعيهـا». ويبـدو أن الإفـراط في التفاؤل الـذي سـاد الاجتمـاع قـاد اللجنـة المركزيـة إلى التقليـل في قرارهـا مـن قـوة خصـوم الحركـة الديمقراطيـة، والمبالغـة في اسـتعداد قـوى البرجوازيـة الديمقراطيـة إلى التحـرك مـن أجـل الديمقراطيـة. إذ ذهبـت إلى القـول بـأن:

> «الجبهة غير المقدسـة التي وقفت موقف العداء من الحزب والشـعب هـي الـتي تفتـت، وبـدأت تظهـر وتتعمـق ثانيـة عزلـة القـوى الرجعيـة وعميلـة الاسـتعمار، ونكسـت القـوى الأخـرى المعاديـة للاسـتعمار الشـعارات المتهرئـة في مكافحـة الشـيوعية، وبـدأت ترفـع وتؤكـد، إلى هـذا الحـد أو ذاك، شـعارات الكفـاح ضـد الاسـتعمار والحفـاظ علـى الاسـتقلال الوطـني، وإنهـاء الحكـم العسـكري الفـردي، ومـن أجـل

---

19. المصدر السابق، ص 270 – 289.

20. المصدر السابق، ص 211.

21. المصدر السابق، ص 213.

الديمقراطية.. الخ». [22]

وأنهت اللجنة المركزية قرارها بالموافقة على تقرير السكرتير الأول، وأدانت ما دُعي «بكتلة المعارضة المتذبذبة الاستسلامية التصفوية ذات الأفق القومي الضيق الانتهازية». وقررت بالإجماع، تنحية عامر عبد الله من عضويتها، وتجميد عضوية كل من عامر عبد الله وبهاء الدين نوري في الحزب:

> «إلى حين استلام نقدهما الذاتي، باعتبارهما قطبي كتلة المعارضة الانتهازية وأبعد عناصرها عن الانصهار في الحزب، ومن ثم دراسة النقد الذاتي لكل منهما تمهيداً لاتخاذ القرارات اللازمة بشأن كل منهما». [23]

كذلك قررت تنحية محمد حسين أبو العيس وزكي خيري، عن عضوية اللجنة المركزية «لمساهمتهما النشيطة في كتلة المعارضة الانتهازية». وقررت أخيرا تجميد عضوية (قسم) ثابت حبيب العاني في اللجنة المركزية وكلفت سكرتارية اللجنة المركزية بالتحقيق معه، واتخاذ القرار المناسب بشأنه. ويروي بهاء الدين نوري في مذكراته، أن ثابت العاني بعث برسالة إلى الحزب لكنه يجهل ما جاء فيها. [24]

هل كانت اللجنة المركزية، أو جلها على الأقل، على قناعة تامة بالحكم الذي أصدرته، وأنها تحاكم فعلاً كتلة معادية للحزب.. الخ؟ لاجدال في أن كثيرا من الأحاديث الجانبية والثرثرة في جلسات الشرب (كما تشير إلى ذلك مذكرات بهاء الدين نوري وزكي خيري)، والمطامح الشخصية لدى بعض

---

22. المصدر السابق، ص 329.

23. لم يقدم كل من عامر عبد الله وبهاء الدين نوري النقد الذاتي الذي طالبت به اللجنة المركزية لاحقا.

ولا نملك ما يؤكد قول بهاء في مذكراته (ص 226) إنه سمع لاحقا من آرا خاجادور وحسين سلطان بأن عامر قد اعترف هو الآخر برسالة بعث بها إلى مركز الحزب تضمنت اعترافات مماثلة لما جاء لدى زكي خري. وجاء انقلاب 8 شباط ليغير أوضاع الحزب وقيادته.. وعاد كل من عامر وبهاء إلى العمل في صفوف القيادة الحزبية، على نحو ما سنرى في الجزء الثالث.

24. بهاء الدين نوري. المذكرات، ص 226.

القادة (بهاء الدين نوري وزكي خيري وعامر عبد الله، وهي مطامح ظلت ترافقهم دائما وتسم كثيرا من مواقفهم، كانت جميعها تتناول السكرتير.. ومع ذلك هل كان هؤلاء الأربعة أو الخمسة، يتحركون ككتلة بهدف تغيير سياسات الحزب نحو هدف معين، وتجمع بينهم أفكار ومواقف سياسية واحدة؟ من يقرأ مذكرات صالح مهدي دكله، وكان من أعضاء اللجنة المركزية البارزين، وقاد تنظيمات حزبية ذات أهمية وخطورة كبيرة، وساهم في بعض جلسات السكرتارية، والمكتب السياسي، لدى محاسبة المجموعة، يلمس أنه وعددا آخر من رفاق اللجنة المركزية – على الأقل – لم يكونوا وقتها على قناعة، فعلاً، بما اتخذوه. إذ يقول بصراحة

> وللحقيقة لابد من القول إنني لم أكن وقتها مقتنعا بوجود «كتلة معادية» للحزب.

ويعدل أسباب ذلك بكون هؤلاء الأربعة لم تجمع بينهم قناعات سياسية أو فكرية واحدة، ولم يكونوا على علاقات منسجمة مع بعضهم كالعلاقات التي تجمع ما بين السكرتير وجمال الحيدري والعبلي، بل إن قدرا ليس بالقليل من التنافر كان يسود العلاقات بينهم.[25]

ولم يكن صالح دكله ينفرد وحده بهذا الإحساس. فقد نقل عن عبد الرحيم شريف، عضو اللجنة المركزية ورئيس تحرير (اتحاد الشعب)، وكذلك عمر علي الشيخ، عضو اللجنة المركزية يومذاك، وعضو المكتب السياسي لاحقا، وكلاهما عرف برصانة أحكامه، ما يعبر عن عدم قناعتهما.[26] وعلى أية حال، فإن عودة القادة المعاقبين بعد سنوات إلى مواقعهم دون أن يقدم للعودة أي تبرير يؤكد عدم القناعة هذه. وفوق كل هذا، فإن صمود أبو العيس الرائع، واستشهاده البطولي في (قصر النهاية) بعد أشهر، يدلل على عمق إخلاصه للقضية التي آمن بها، وللحزب الذي ينادي بها.

وصالح دكله يرى أيضاً، وعن حق، أن قيادة الحزب قد انشغلت كثيراً بموضوعة «التكتل»، لاسيما في الفترة التي سبقت مباشرة انقلاب شباط، وأن هذا الانشغال قد «لعب دوراً في تأخير إحداث استدارة حادة في سياسة الحزب إزاء حكومة قاسم ومنهجها».

إننا إذ ننظر إلى الأمر بعيون اليوم، يتبين لنا أن ما حدث في الحزب يومذاك كان لابد أن يفضي إلى صدام كهذا. لقد كانت هناك قاعدة عريضة

---

26. المصدر السابق، ص 80.

جدا من الجماهير التي يغيظها أن تخسر المواقع التي حصلت عليها بعد الثورة، وتضغط باتجاه التياسر، وكانت تعكس نزوعها هذا في تصلب بعض القادة. ويغذي هذا التصلب والميل المتياسر لدى هؤلاء القادة، إرث طويل من الإيديولوجيا الصارمة التي تحولت إلى دوكما لا ينبغي الانحراف عنها. يقابل هذا كله إحساس عملي بضرورة المساومة لدى جانب آخر من القيادة. كما لعبت دورها في هذا الأمر المطامح الشخصية الذاتية، وخصوصا لدى بهاء الدين نوري في تطلعه للحلول محَل السكرتير، ولدى عامر عبد الله لانتهاج السياسة التي يراها، بمعزل عن قناعة اللجنة المركزية، بل وعلى الضد من هذه القناعة أحياناً.

لقد كانت المحاسبة ونتائجها رد فعل على إحساس بالخسران أوجدته مجموعة عوامل سياسية وإيديولوجية، محلية وعالمية، كان الحزب الشيوعي العراقي ضحيتها، وكان عليه أن يدفع ثمنها في عديد من معارك تالية.

21

مرة أخرى في غمار العمل السري

كلما راحت الأيام تبتعد عن 14 تموز 1958، كانت ملامح دكتاتورية قاسم العسكرية تتضح أكثر فأكثر. وإذا كانت خصال عبد الكريم قاسم في الحكم لم تبرز إلى العيان دفعة واحدة، وظلت انتصارات الثورة، في أشهرها الأولى، تغطي على نزعاته العسكرية الفردية، وانعدام المنهجية لديه في الحكم، وكرهه للنقد والمناقشة، وادعائه بمعرفة كل شيء. ولكن مع تعقد الأوضاع في البلاد، وتفاقم المؤامرات، وازدياد الدسائس الاستعمارية، وتنمر القوى الرجعية، شرعت هذه الصفات المدمرة لدى قاسم تتكشف، وبانت أميتُه السياسية، ونما عنده الخوف من الخصوم، وراح يتجاهل ما تريده غالبية الشعب. ولم يعد يميز في سياساته بين الصالح والطالح. وانصرف إلى حكم البلاد بالأساليب البوليسية الصرفة. وقد شملت سياساته الدكتاتورية جميع القوى السياسية. إلا أن نصيب الحزب الشيوعي العراقي منها كان هو الأوفى. وتناسى أن بقاءه في الحكم خلال السنوات التي أعقبت الثورة، يعود في كثير منه إلى مساندة الحزب الشيوعي العراقي، ودفاعه عن الجمهورية. وإذا كان في بادئ حكمه قد استند إلى لعبته المفضلة في الاعتماد على توازنات القوى بأخرى وانساقت، للأسف، جميع القوى السياسية، بما فيها الحزب الشيوعي العراقي، في هذه اللعبة، إلا أنها لم تعد تعطي نفعاً، بعد أن عزل نفسه عن جميع القوى السياسية الوطنية تقريبا، وراح يعمل على تصفيتها كلها، بما فيها حزبه المفضل، الحزب الوطني الديمقراطي، الذي اعتمده كثيرا في مساعيه ضد الحزب الشيوعي العراقي، ثم انقلب عليه هو الآخر، وراح يضيق على أجنحته، واحدا بعد آخر.[1]

1. بلغ مجموع من زجته حكومة عبد الكريم قاسم في المواقف والسجون في عام 1960 بتهم سياسية 21،000 مواطن، غالبيتهم الساحقة من القوى الديمقراطية

وكما هي العادة مع كل الحكام الذين تناوبوا على حكم العراق، اتجه عبد الكريم قاسم، بعد أن جاهر بمعاداته للحياة الحزبية، إلى مجافاة الحزب الشيوعي، والتضييق عليه بصور شتى. ومنذ منتصف 1959 ، شن حملته للتضييق على الحقوق الديمقراطية التي انتزعتها الجماهير بنضالاتها الواسعة. وظلت هذه الحملة تتصاعد حتى نهاية العام وما بعده، وقد استعان عبد الكريم قاسم بحملته ضد الحزب بالموقف المنافي للديمقراطية الذي اتخذه الحزب الوطني الديمقراطي بتجميد نشاطه السياسي استجابة لدعوة رئيس الوزراء، وبذلك تخلت البورجوازية الوطنية عن واحد من الشعارات السياسية التي نادت بها. وجراء هذا الموقف الخاطئ والخطير، تمزق الحزب الوطني الديمقراطي إلى ثلاثة أجنحة. و احتذى به الحزب الديمقراطي الكردي، و تعرض هو الآخر إلى الانقسام. وهكذا بقي الحزب الشيوعي العراقي يناضل دو ن مساندة من حزب آخر. وهذا ما كان ينشده عبد الكريم قاسم– إذ كان يسعى إلى تركيز النار على الحزب الشيوعي، دون أن يجد الحزب من يسانده في العمل السياسي. لكن ما لم تدركه البورجوازية الوطنية، هو أن الديمقراطية لا يمكن أن تتجزأ. إذ سرعان ما امتد الاضطهاد إلى البرجوازيين الديمقراطيين من العرب والأكراد، واضطر حتى أقرب الساسة البرجوازيين الديمقراطيين إليه، وهم جماعة محمد حديد، إلى غلق حزبهم – الوطني التقدمي – وإيقاف إصدار جريدتهم، البيان، في ٢ تموز 1962.

في 1 كانون الثاني 1960، صدر قانون الجمعيات، على أن يكون نافذ المفعول في 6 كانون الثاني 1960، يوم تأسيس الجيش. وكان تحديد وقت العمل بالقانون، على هذا النحو، رسالة سياسية إلى الأحزاب، أراد بها التأكيد على أن الحل والربط في ميدان العمل السياسي هو بيد الجيش، أو بدقة، بيده هو.

ومع أن القانون منح السلطات، وتحديدا وزير الداخلية، فرصة التحكم بإجازة الأحزاب، رغم أنه ترك حق الاعتراض لطالبي العمل الحزبي لدى محكمة التمييز، إلا أن الحزب الشيوعي رحب بخطوة عبد الكريم قاسم في (اتحاد الشعب).[2] وكان ترحيبه ينصب، بوجه خاص، على الإعلان عن انتهاء فترة الانتقال. كذلك رحب بالأمر الوطنيون الديمقراطيون، وفي مقدمتهم كامل الجادرجي.

(من رسالة سلام عادل إلى الحزب الشيوعي السوري، في 21 نيسان 1961).

2. اتحاد الشعب، 1960/1/6.

في يوم 9 كانون الثاني 1960، قدم وفد من الأعضاء المؤسسين للحزب الشيوعي العراقي إلى وزير الداخلية، طلب التأسيس والميثاق الوطني والنظام الداخلي للحزب. وجاء في الطلب; إن المؤسسين يرغبون في تأليف حزب سياسي باسم (الحزب الشيوعي العراقي) يكون مركز إدارته في بغداد، ويستهدف تعزيز استقلال البلاد ووحدتها الوطنية، وتوطيد النظام الجمهوري وتثبيت الحكم الديمقراطي، ويتوسل لتحقيق أهدافه بالوسائل السلمية الديمقراطية - وفق أحكام الدستور والقوانين المرعية. وقد وقع على طلب التأسيس خمسة عشر عضوا من قادة الحزب وكوادره. وأيد الطلب، وفقا للقانون، اثنان وثمانون مواطنة ومواطن من العرب والأكراد والأقليات القومية والبيئية التي تؤلف سكان البلاد.

ولم يكتف الحزب بذلك، وإنما نظم مذكرة تؤكد الطلب وقعها (184,960) مواطنا ومواطنة من كل أنحاء العراق. إلا أن وزير الداخلية، و بإيعاز من رئيس الوزراء، رفض إجازة الطلب. ويعترف مدير الداخلية العام يومذاك، هادي رشيد الجاوشلي، أن عبد الكريم قاسم أوعز إلى مسؤولي وزارة الداخلية شفويا رفض طلب الحزب، وإيجاد المبررات القانونية لهذا الرفض. فقام هو بالاشتراك مع لجنة مختصة في إيجاد التكييف القانوني لهذا الرفض، ومن بين الحجج كون الوزارة قد أجازت حزباً آخر بذات الاسم.[3] وكان عبد الكريم قاسم قد تواطأ مع داود الصائغ لاصطناع طلب تأسيس حزب سياسي باسم الحزب الشيوعي العراقي بالتعاون مع آخرين - إلا أن داود الصائغ عجز حتى عن جمع الحد الأدنى من الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية للمؤسسين ومؤيدي الطلب حسب القانون رغم الدعم الذي قدمته له أجهزة الأمن لهذا الغرض. و لإحراجه وفضح لعبته أمام الرأي العام، وقطع السبيل أمام الحكومة في هذا الشأن، كان الحزب الشيوعي العراقي يزوده ببعض أعضائه لتقديم الطلب ثم يسحبهم في اللحظة المناسبة. وتعكس (اتحاد الشعب) والصحف اليسارية الأخرى الأمر، حتى تحول الأمر إلى نكتة ترويها المحافل السياسية.[4] ومع ذلك، فقد أصر عبد الكريم قاسم على مواصلة اللعبة، وذهب إلى حد الطلب من الحزب الديمقراطي الكردستاني تسليفه بضعة أفراد لإكمال قائمة المؤيدين: التي ينص عليها القانون، إلا أن إبراهيم أحمد، سكرتير الحزب، رفض ذلك.[5]

---

3. تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري، الجزء الرابع، ص 55.

4. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ص 231.

5. أوريل دان، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، ص 342. و تاريخ الوزارات

ورغم أن الحزب الشيوعي استجاب إلى اعتراضات وزارة الداخلية، وأجرى التعديلات الشكلية التي أرادتها الوزارة في صيغة الطلب وميثاقه الوطني ونظامه الداخلي، ولكي يبطل حجة عبد الكريم قاسم بشأن تطابق الاسمين، دعا نفسه ب «حزب اتحاد الشعب»، إلا أن الحكم أصر على رفض الطلب بذرائع واهية. لكن الحزب رفض أن يلجأ إلى محكمة التمييز للاعتراف على إجراءات وزارة الداخلية، كما ينص القانون، إذ كان يدرك أن عبد الكريم قاسم لن يتردد في تسخير العناصر الرجعية في محكمة التمييز لرد طلبه. حتى ولو أساء بذلك إلى سمعة القضاء العراقي، وفضل أن يلجأ إلى العمل السري رغم ما تلحقه السرية به من أضرار.[6]

إلا أن جريدة الحزب العلنية، اتحاد الشعب، واصلت الصدور حتى الثلاثين من أيلول 1960، برغم ما كانت تتعرض له من تضييقات. فقد شرعت أجهزة الأمن تضيق الخناق على توزيعها وبيعها في بغداد والمناطق، الأخرى، وسخرت لهذا الغرض زمرا من الشقاة للتحرش بمكاتبها و بالعاملين فيها، و بأكشاك بيعها. وكان هؤلاء الشقاة يتحرشون بكل من يتردد على مكاتب تحريرها، و بالعاملين في تحريرها، برغم الشكاوى التي كانوا يرفعونها إلى الحاكم العسكري العام، إلا أن أجهزة الأمن كانت تغض النظر عما تفعله هذه الزمر.

وإذ أحس الحكم بأن جريدة الحزب واصلت صدورها برغم ذلك، عمد إلى استخدام سلطاته العرفية. فعمد السيد حميد السيد حسين، قائد الفرقة الأولى في الديوانية، إلى منع دخول الصحيفة إلى كل الألوية السبعة التي تمتد إليها سلطاته العرفية في جنوب البلاد، بذريعة أن الجريدة تحرض على مكافحة الأمية وتشجع الحملة التي ينهض بها الحزب الشيوعي لمكافحة الأمية بين الفلاحين، وخرج على الناس بمقولته سيئة الصيت: «أمي لص خير من مثقف هدام»! غير أن الحزب عمد إلى تهريب الجريدة إلى هذه الألوية السبعة برغم كل الموانع التي وضعها الحاكم العسكري لهذه الألوية. ولوحظ أن الطلب عليها تزايد كثيرا بعد المنع. كذلك سخر عبد

العراقي في العهد الجمهوري، الجزء الرابع، ص 56.

6. سعى الحزب الشيوعي، بعد أن أجيز حزب داود الصائغ، وصدرت جريدته (المبدأ) إلى أن يستغل المجالات التي تيسرت لحزب الصائغ، ودس أعضاء في تحرير الجريدة ليستغلها كمنبر له. لكن عبد الكريم قاسم ألغى الحزب الصنيعة وجريدته بعد أن تحولا إلى عبء على خزانته. وقد اعترف أحمد محمد يحيى، وزير الداخلية، بأن أغلب مؤيدي حزب داود الصائغ هم من رجال الامن والشرطة) ليث عبد الحسين الزبيدي، ثورة 14 تموز 1958 في العراق، ص 283).

الكريم قاسم الصحف الرجعية و المأجورة للتطاول على الحزب الشيوعي وجريدته، وعلى رموز الحركة الوطنية، وبلغة بذيئة.[7] وكان يريد من هذه الحملة استفزاز (اتحاد الشعب) تمهيداً لغلقها استجابة لإلحاح شركات النفط التي كانت تضيق ذرعا بتعليقاتها حول المفاوضات التي كانت تجريها مع الحكومة. لقد استطاعت القوى الوطنية، ولاسيما الحزب الشيوعي الذي جند صحافته والصحف اليسارية الأخرى التي تسانده، أن تؤثر في مجرى المفاوضات، وتفرض بحث موضوعات رئيسية آنذاك وفي مقدمتها تخلِي الشركات عن الأراضي غير المستثمرة.[8] وكانت الشركات تتحسس وطأة صحافة الحزب الشيوعي على المفاوضات. وقد بلغت بها الحال إلى أن تطالب بصريح العبارة على لسان رئيس وفدها في المفاوضات، هريدج، بإسكات الجريدة. ولم يتردد عبد الكريم قاسم عن الاستجابة إلى الطلب كوسيلة لإرشاء الشركات. فعمد إلى تعطيلها لعشرة أشهر بذريعة واهية، وإلغاء امتيازها بعد ذلك. وعمد في الوقت ذاته إلى طرد العشرات من خيرة العمال والفنيين التقدميين والمهندسين الوطنيين وجمد آخرين يعملون في مصافي النفط وغيرها، إرضاء لشركات النفط.[9]

غير أن عبد الكريم قاسم، وشركات النفط، قد أخطأ الحساب، إذ تصوروا أن غلق (اتحاد الشعب) سيعطل من قدرة الحزب الشيوعي على إيصال صوته إلى الجماهير. ففي أوائل تشرين الثاني من عام **1961**، صدرت (طريق الشعب) سراً. وعادت إلى الصدور صحيفة (صوت الشعب)، لصاحبها محمد حسين أبو العيس، كجريدة يومية اعتبارا من **1** تشرين الثاني **1960**، بعد أن كانت تصدر بشكل متقطع منذ آب **1959**. وسمحت وزارة الإرشاد التي كان يرأسها الوزير اليساري فيصل السامر بإصدار جريدتي (الحضارة) و (الثبات) الأسبوعيتين، اللتين كانتا تناصران الحزب الشيوعي، بالصدوريوميا. وكان للحزب إلى جانب ذلك ثلاث صحف أخرى في الألوية لم تتعطل بعد. ولكن الحكومة لجأت في نهاية عام **1960** إلى تعطيل كل الصحف الشيوعية. فلجأ الحزب إلى الاستعانة بمجلة (**14** تموز) الأسبوعية لصاحبتها المحامية نعيمة الوكيل، وأوعز إلى المؤلف وإلى

---

7. شن صاحب جريدة (بغداد)، خضر العباسي، حملة من هذا النوع على الحزب و(اتحاد الشعب) كذلك شن هجوما بذيئا على الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري (تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج **4**، ص **178**). وشنت (الفجر الجديد) حملة مماثلة على كامل الجادرجي (محمد عويد الدليمي، ص **252**).

8. محمد سلمان حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ص **298**.

9. طريق الشعب، العدد **1**، أوائل تشرين الثاني **1961**.

عدنان البراك ومجيد الراضي، ليعملوا فيها كمحررين برئاسة عبد الرحيم شريف، حتى أغلقت هي الأخرى.

على عكس ما كانت تتمناه حكومة عبد الكريم قاسم، ازداد إقبال الجماهير على صحافة الحزب الشيوعي حين تحولت إلى صحافه سرية، وصار تداولها محظوراً. إذ صارت الجماهير تتلهف إلى قراءتها، حتى بات ما يوزع من العدد الواحد من (طريق الشعب) السرية وحدها يفوق ما يوزع من جميع الصحف القانونية في البلاد. (انظر الجدول)[10] :

جدول بما يوزع من الصحف القانونية

الصحيفة	ما يوزع منها	الصحيفة	ما يوزع منها
المواطن	4500	المستقبل	2800 – 2000
صوت الأحرار	4000	الشرق	200 – 150
الأخبار	4000	الثورة	3000
البلاد	4000	الزمان	2500
العهد الجديد	5000	الجمهورية	800
الأيام	600	الجمهور	800
التقدم	1000		

وهكذا، كان ما يوزع من 13 جريدة يومية ما بين 32 و 33 ألف نسخة، بينما وزعت (طريق الشعب) وحدها في آخر عدد لها من خريف 1962 خمسين ألف نسخة. وكان هذا يفوق حتى توزيعها العلني. إذ كان ما يوزع من (اتحاد الشعب) يومياً، في فترتها العلنية، ما بين 24 ألف و 36 ألف نسخة، وهذا أقصى ما كانت تستطيع مكائنها إنتاجه. وإلى جانب (طريق الشعب)، كانت صحيفة (وحدة العمال) و(حياة الفلاحين) وهما جريدتان سريتان يصدرهما الحزب أيضا، توزعان ما بين 15 ألف و20 ألف نسخة مع أن هذه الأرقام جميعها تسد نصف الطلب تقريباً.[11] وكان الحزب يصدر أيضاً صحيفتي (صوت الفرات) و(ئازادي) سراً.

10. محضر اجتماع سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في 1962/12/10 (ثمينة ناجي يوسف، ج 2، ص 459).

11. المصدر السابق.

مهمة دقيقة ورسالة مهمة

خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكم عبد الكريم قاسم، واجه الحزب مهمة دقيقة وعسيرة أيضاً، وهي إيجاد المعادلة الصحيحة ما بين الدفاع عن حقوق الشعب الديمقراطية والوقوف بوجه مساعي الاستعمار لتصفية الاستقلال الوطني والحيلولة دون تطور البلاد. لم يكن هذا الأمر هيناً لسببين: أولهما، فردية قاسم المتعاظمة وحكمه البلاد حكما دكتاتوريا عسكريا، تعاظمت شروره مع الأيام. وثانيهما، تشتت القوى السياسية الوطنية ونزاعاتها فيما بينها، والحواجز السيكولوجية التي نشأت فيما بينها. وقد سعى الحزب، بعناد، لإقناع الأحزاب الوطنية الأخرى من أجل ائتلافها جميعا للدفاع عن الاستقلال الوطني. وتعطينا رسالة سلام عادل، سكرتير الحزب، إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، في **21** نيسان **1961**، والتي يخولها فيها، باسم الحزب الشيوعي العراقي، صلاحية التفاوض مع حزب البعث العراقي حول إمكانيات التعاون، عرضا دقيقا وواضحا لسياسة الحزب في تلك الفترة حول هذه المسألة وغيرها. إن للرسالة هذه قيمة تاريخية خاصة تعكس كم كان الحزب الشيوعي العراقي يشعر بمسؤوليته لتدارك الأوضاع الخطيرة التي باتت تهدد البلاد، وتنذر بضياع ما حققه الشعب العراقي في ثورته الظافرة في **14** تموز، و تلخص الأهداف التي كان يعمل الحزب على تجميع القوى الوطنية لتحقيقها، ويعطي فيها صورة واضحة للعلاقات التي تقيمها هذه القوى مع بعضها (انظر نص الرسالة في آخر الكتاب).

يلاحظ سلام عادل في مطلع رسالته:

> «أن التأكيد على مطلب إنهاء الفترة الاستثنائية وأساليب الحكم العسكري الفردي، وإرساء الحكم على أسس ديمقراطية هو ذو أهمية خاصة في العراق»

ويصوغ المعادلة التالية التي تلخص خط الحزب:

> «فحزب البعث العراقي، وقوى أخرى توجه نضالها الآن لإسقاط قاسم دون إعطاء تقدير صائب لأخطار المغامرة بالاستقلال الوطني لصالح ردة استعمارية رجعية، ودون تأكيد كاف على الديمقراطية باعتبارها ضمان تعزيز الاستقلال الوطني وتطوير البلاد».

ويفصَل رأيه في هذا الشأن ويقول:

«إن حزب البعث وغيره كالحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال، يؤاخذون حزبنا بأنه رغم نضاله الواضح والقوي ضد السياسة اللاديمقراطية، وضد ميول المساومة، فإنه لن يتردد عن. مصافحة قاسم عندما يمد هذا يده إليه – وفي هذا جانب من الصواب طبعاً ما دامت هناك أخطار استعمارية رجعية جدية. إن حزبنا سيصافح قاسم عندما يمد هذا يده إليه في حالات تعرض الاستقلال الوطني لأخطار ردة استعمارية. ولكن حزبنا لن يفعل ذلك، ولن يؤازر قاسم، بل لن يقف على الحياد تجاه السياسة اللاديمقراطية التي يمارسها قاسم، بما في ذلك ضرب الأحزاب والقوى الأخرى ومنها حزب البعث. إن حزبنا كافح و سيكافح هذه السياسة، ودافع و سيدافع عن حرية كل القوى المعادية للاستعمار في العمل السياسي، وعن ضرورة ائتلافنا للدفاع عن الاستقلال الوطني و لإرساء الديمقراطية وتحقيق مطالب الشعب».

و بشأن موقف الحزب من قاسم يقول:

«وواضح أن الاستعمار وأعوانه، هم الذين يركزون منذ زمن طويل، جهودهم لتحويل الثغرة الواسعة الموجودة حاليا بين حزبنا وبين قاسم أو قطيعة لا مرد لها. ولدينا معلومات، فضلا عن المعالم السياسية العامة للوضع، بأن القوى الاستعمارية تعتبر أن نجاحها في تحقيق قطيعة كهذه هي الأمنية الأكثر ملاءمة لها لضرب قاسم والاستقلال الوطني وإرجاع العراق للتبعية الإستعمارية».

ويرى أن حَل المسألة يكمن في وحدة الأحزاب الوطنية: «فاتحاد الأحزاب والقوى الوطنية على رأس الجماهير الشعبية الغفيرة قادر تماما على وضع حد لأسلوب الحكم الفردي و لإرساء الحكم على أسس ديمقراطية. ويبدو أن الحزب قد تلمس الدور السلبي الذي كانت تلعبه حركة «القوميين العرب» في عرقلة تعاون القوى الوطنية. فهو يلاحظ:

«أن تكون الجبهة القومية، من حزب البعث والاستقلال والقوميين العرب منذ ثلاثة أشهر، وقبيل إضراب السيارات [12] ، قد عرقل

12. في عام 1961، رفعت الحكومة أسعار البنزين الموزع في العراق. فأثار ذلك موجة من التذمر بين سواق السيارات، واندفع سواق سيارات الأجرة إلى الإضراب. وقد نشط حزب البعث في الدعوة ألى الإضراب. كذلك أيد الحزب الشيوعي العراقي السواق المضربين.

نضوج الوضع لصالح التقارب والتعاون بين القوى الوطنية ككل»

ويشير إلى حزب الاستقلال و موقفه من التعاون.. «و بخصوص حزب الاستقلال فإنه يبدو أكثر تقبلاً لفكرة التعاون من حزب البعث».

وينبه أيضا إلى أن أية خطوة للتعاون ستدفع إلى توسع هذا التعاون ليشمل قوى أخرى:

«إن الاتفاق بيننا وبين البعثيين و الاستقلاليين سيجر مباشرة الوطني الديمقراطي والحزب الديمقراطي الكردي إلى التعاون. ومن هنا يكتسب أهمية خاصة. أما القوى التي ستبقى خارج التعاون في حالة كهذه، هي الحزب الوطني التقدمي و الأخوان المسلمون وبعض القوميين الذين يرتبطون بشكل قوى بالمباحث المصرية أو الخاضعين لتأثير قاسم. ولا شك أن تعاونا كهذا يعني أن مجموع قوى جبهة الاتحاد الوطني قد ائتلفت مرة أخرى، فيما عدا الوطني التقدمي، الذي من المتوقع أن يؤثر بالتالي قيام الجبهة واستمراريتها وتقدمها، على تلطيف موقفه من التعاون فيختط لنفسه نهجا أكثر استقلالا عن قاسم».

ويتحدث سلام عادل عن علاقة الحزب الشيوعي العراقي بالحزب الديمقراطي الكردستاني ويلاحظ أنها

«تتحسن تحت ظروف الإرهاب الذي أخذ يتعرض له هذا الحزب، وتحت ظروف تجاهل وغمط أبسط الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي، وقد اتفقنا معهم مؤخراً على العمل المشترك لتهيئه مذكرة شعبية واسعة تطالب بإنهاء (الفترة الاستثنائية) وقيام مؤسسات ديمقراطية ودستور ديمقراطي وإطلاق الحريات الديمقراطية. ومن المفروض أن تبدأ الحملة بمذكرة توقع عليها شخصيات سياسية واجتماعية بارزة من القوى الديمقراطية المستقلة، فضلا عن عناصر حزبنا وعناصر الحزب الجمهوري».[13]

---

13. في إطار النشاط لتأسيس الأحزاب، قدم عدد من الديمقراطيين المعروفين بنشاطهم السياسي الوطني الديمقراطي، طلبا بتأسيس حزب سياسي باسم (الحزب الجمهوري). وكان من بين هذه الشخصيات السياسية عبد الفتاح ابراهيم ومحمد مهدي الجواهري وأحمد جعفر الأوقاتي وعبد الرزاق مطر وفريد الأحمر ونيازي فرنكود ونايف الحسن وعبد الصمد خانقاه وغيرهم. وقد نص برنامج الحزب على أنه يسعى

وتلخص الرسالة خط عبد الكريم قاسم بالقول:

«إن سياسة قاسم تواصل سيرها الحثيث في طريق تثبيت الحكم العسكري الفردي، وإن الاضطهاد والامتهان يجابه جميع الأحزاب السياسية القانونية التي تجمع على ضرورة إنهاء الفترة الاستثنائية. إن قوة الوعي الديمقراطي لدى الجماهير الشعبية تعيق قاسم في الوقت الحاضر عن إلغاء الحياة الحزبية، كما أنه يجد صعوبة قصوى، رغم أفظع وسائل الإرهاب في فرض وكلائه في النقابات والجمعيات».

وتنبه الرسالة إلى أنه يستغل مفاوضاته مع شركات النفط للضغط على الحركة الديمقراطية والوطنية عامة، بدلاً من العكس.

بيد أن هذه الدعوة الحارة والصادقة للحزب الشيوعي العراقي، من أجل تجميع القوى الوطنية وإعادة الحياة إلى جبهة الاتحاد الوطني وتطويرها بما يخدم تطور الثورة، لم تلق صدىً إيجابياً لدى القوى الأخرى. فقد رفضت جميعها التعاون مع الحزب. إذ اندفعت (الجبهة القومية) إلى التخطيط لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم. واستخدمت علاقاتها الواسعة بأجهزة الحكم لتجديد الاضطهاد الحكومي للشيوعيين والقوى الديمقراطية عامة. وكانت ترمى من ذلك إلى إضعاف قدرات الحزب الشيوعي النضالية وإرباك نشاطه بين الجماهير، وإلى إحداث القطيعة التامة ما بين عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي، وإشغال الحكم باضطهاد القوى الديمقراطية، لكي يسهل لها الانفراد بقاسم وضربه. وبنفس الشاكلة، عملت على تأجيج الخلافات ما بين قاسم والقوى القومية الكردية، ودفع الأمور بينهما إلى حد الاصطدام المسلح، لإشغال وإضعاف حكم عبد الكريم قاسم، وإبعاد العناصر الشيوعية والديمقراطية في الجيش إلى جبهات القتال بعيدا عن العاصمة، لكي يسهل عليها عسكريا، في ساعة الانقلاب، الانفراد بقاسم، والاستفادة من قوى الثورة الكردية كحليف لها. ورغم أن الجبهة القومية تعرضت، إثر انفصال سوريا عن مصر، إلى التفكك، إذ انسحبت حركة (القوميين العرب) من الجبهة، وتبادل البعثيون والقوميون الآخرون

بالوسائل الديمقراطية إلى صيانة الجمهورية والحفاظ على وحدتها، وتعزيز النهج الديمقراطي للجمهورية. وأكد الحزب أنه يؤمن بالتوجيه الاقتصادي. إلا أن حكومة عبدالكريم قاسم رفضت إجازة الحزب، دون أن تقدم تبريرات مقنعة، وذلك لمجرد شكها في أن هذا الحزب سيكون يساريا، وأنه سيتعاون مع الحزب الشيوعي العراقي (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري)، ج 4، ص ص 64-70.

الطعون.. إلا أن حركة القوميين العرب، ظلت تنسق المواقف مع البعث والقوميين الآخرين على الصعيد العسكري، للإطاحة بقاسم، والتعاون معهم ضد الحزب الشيوعي.[14]

ما الذي حفز سلام عادل والحزب الشيوعي العراقي إلى طرح المقترحات التي تضمنتها الرسالة التي تشير إليها، بشأن التفاوض مع البعث، وإعادة تجميع القوى الوطنية؟ هل إن ما دفع الحزب إلى إعادة النظر بمواقفه المتشددة السابقة مع القوى القومية، هو إحساسه بوطأة الاضطهاد الواسع الذي انصب عليه طول العامين اللذين سبقا إرسال الرسالة.. أو أنها جاءت إحساساً بالخطر الذي يتهدد الجمهورية العراقية جراء احتراب القوى الوطنية، أو وعياً منه بتزايد خطر التهديد الاستعماري والحاجة إلى تجميع القوى الوطنية، جميعها، للوقوف بوجه هذا التهديد، مهما كان الأمر، فإن الحزب الشيوعي العراقي، إحساسا منه بالمسؤولية العالية تجاه الشعب والوطن، خطا فعلاً خطوته هذه في هذا الاتجاه. وجدير بالذكر هنا، أن خطة الحزب هذه، لم تأت مصادفة، ولم تكن بنت لحظتها، وإنما جاءت بعد أن ظل الحزب ينشر دعواته الحارة، كما يذكر زكي خيري، في صحافته العلنية، من أجل إزالة التوتر بينه، وبين القوميين، لاسيما حزب البعث.[15]

في المقابل، وكما يقول طالب شبيب في ذكرياته، إن القيادة القطرية لحزب البعث لاحظت خطر تفاقم الصراع بين الحزبين على وحدة المجتمع. فطلبت إليه في عام 1961 إجراء اتصال مع الحزب الشيوعي لمعرفة إمكانية التعاون في ما بينهما، أو على الأقل، التفاهم لكي لا يتحاربا خلال سعي كل منهما لاستلام السلطة. فأوصلت، كما يقول، تلك الرغبة إلى نوري عبد الرزاق حسين، وهو صديق العمر، وطلبت أن التقى به لكن هذا اللقاء، مع الأسف، لم يتم.[16]

إن حديث طالب شبيب، إذا صح، يمكن أن يفهم في ضوء انعكاس الانفصال الذي تم ما بين سوريا ومصر على قيادات حزب البعث، وتقلص تأثيرات التحريض الناصري ضد الحزب الشيوعي العراقي والشيوعية.

---

15. زكي خيري، ذكريات شيوعي مخضرم، ص 235.

16. على كريم سعيد، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 182.
يعلق الدكتور علي كريم سعيد، الذي حاور طالب شبيب، أن نوري عبد الرزاق حسين أجاب حول تساؤله بشأن ما يورده طالب شبيب، بأن واحدا من أقارب الشبيب اتصل به في عام 1960 وأبلغه تحيات طالب واستفساره عنه – ولأن طالب كان صديقا وزميلا له في الدراسة اعتبر الأمر مجرد تحية من صديق (على كريم سعيد، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص183).

كما يمكن أن يفهم في إطار التأثيرات الإيجابية التي أحدثها احتكاك الشيوعيين بقاعدتهم في الشارع في إضراب سواق السيارات الذي شارك فيه كلا الحزبين، والآثار المماثلة التي أحدثها التقاء البعثيين بالشيوعين في (المواقف) إثر الحملة الواسعة التي شنت لاعتقال المشاركين في الإضراب، والنقاشات التي كانت تدور في ما بينهما. زد على ذلك يمكن أن يفهم في ضوء خلافات البعث مع القوميين العرب الذين كانوا ينالون آنذاك في عدائهم للشيوعيين.

نحن نشك فيما ذهب إليه طالب شبيب. فحزب البعث كان يعرف جيداً السبيل الذي توصله إلى الحزب الشيوعي لو أراد، وما كان في حاجة إلى هذه الطريق الملتوية. وكان بوسع البعثيين، لو كانوا جادين في ما يبتغون، أن يلجأوا إلى وساطة كامل الجادرجي، وكان حريصا على وحدة القوى آنذاك. كما كان بوسعهم أن يردوا على الدعوات الحارة التي كان يطلقها الشيوعيون في صحافتهم العلنية بشيء من اللياقة، على الأقل، بدلاً من أن تجيب (الاشتراكي) بقولهم المعروف «تقطع اليد التي تمتد إلى الشيوعيين».[17]

هكذا عجز الحزب الشيوعي عن التوصل إلى اتفاق مع الأحزاب الوطنية الأخرى للنضال سوية من أجل إنهاء الفترة الاستثنائية، وإقامة حياة برلمانية، وتحقيق الحريات الديمقراطية لجميع القوى الوطنية. فقد كانت أحزاب البورجوازية الديمقراطية ترفض الدخول في أي اتفاق للعمل المشترك ما لم يدخله البعثيون والقوميون الآخرون بينما حرم هؤلاء تحريماً قاطعاً أي أتفاق مع الحزب الشيوعي.

الحملة ضد الحزب تقترن بحملة ضد المنظمات الجماهيرية

اقترنت حملة عبد الكريم قاسم السياسية ضد الحزب الشيوعي العراقي، بحملة عامة وواسعة من الاعتقال والفصل عن العمل والتهديد والاغتيال والتهجم وتزييف الانتخابات النقابية والمهنية والطلابية، وإصدار الفتاوى والتحريمات الدينية، والافتراء الإيديولوجي، ومنع الأدب الماركسي... الخ. وقد تلقت الطبقة العاملة ومؤسساتها النقابية، أقسى الضربات. فقد زج في الاعتقال أعضاء المجلس المركزي للاتحاد العام لنقابات العمال، الذي كان يقود ما يزيد عن 270 ألف عامل نقابي. وطرد من العمل ما يزيد عن ستة آلاف عامل من سكك الحديد حتى خريف 1960.

---

17. زكي خيري، مصدر سابق. وتقرير الكونفرنس الثالث (1967) المنشور في مناضل الحزب، العدد 4، الصادر في أواخر شباط 1968، ص 10.

وزاد عدد المفصولين من عمال مصلحة نقل الركاب في العاصمة عن ألف عامل. وكانت أعمال الفصل والمطاردة والاعتقال تشتد بوجه خاص أثناء الانتخابات النقابية. ففي المعركة الانتخابية لعام **1961**، زاد عدد المفصولين عن العمل على سبعة آلاف عامل بمختلف الذرائع الواهية في المؤسسات والمشاريع الحكومية وحدها. وقارب عدد المفصولين من عمال النفط الثلاثة آلاف عامل. وطردت أعداد كبيرة من العمال في مؤسسات وزارة الأشغال والإسكان بحجة تقليص النفقات، واستخدم الجيش لاحتلال المعامل عند الإضرابات.

وفي الريف، تواصلت نشاطات الملاكين الإقطاعيين وأعوانهم، بمساندة أجهزة الحكم المحلية، لاضطهاد الفلاحين وإجبارهم على ترك الأرض، لاسيما في تلك الأراضي التي لا تزال في أيدي الملاكين، وتباطأت عمليات الاستيلاء عليها بموجب قانون الإصلاح الزراعي. وقد تسببت سياسات الحكم، وأساليب الأجهزة الإدارية المحلية، وموقف الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية، الذي بات الآن، في أيدي حزب محمد حديد (عراك الزكم وأعوانه) ويتلقى المساندة المباشرة من عبد الكريم قاسم، في حرمان آلاف القرى الفلاحية من حقها في تأليف الجمعيات الفلاحية في المناطق التي تساند الحزب الشيوعي العراقي، أو في تلك التي نشط الفلاحون فيها ضد الإقطاعيين.

وقد شجعت سياسات الحكم البوليسية في الميادين المختلفة على انفلات الأمن في مناطق عديدة من البلاد. وقد اتجهت عناصر اليمين المتطرف، والقوى الرجعية وعصاباتها، بالتواطؤ مع أجهزة الأمن الحكومية ودوائر البوليس، إلى شن حملة واسعة من الاغتيالات لعناصر شيوعية أو ديمقراطية أو لدوافع دينية ومذهبية وقومية، وفي كثير من الأحيان لأغراض الابتزاز والنهب في الموصل[18] وكركوك والرمادي وفي بعض مناطق بغداد كالأعظمية والتكارتة وسوق حمادة وما جاورهما، وفي بعض كليات الجامعة، راح ضحيتها مئات القتلى، وأرغمت ألوف العوائل على ترك بيوتها ومحلاتها، وأحيانا إلى ترك المدينة ذاتها، كما حدث لألوف العوائل من الموصل.

كان لابد لهذه الأوضاع التي أطبقت على البلاد أن تنعكس سلبا على الأوضاع الاقتصادية، وعلى أحوال الجماهير المعاشية. فلقد توقف

---

18. تذكر (طريق الشعب) في عددها الثاني، الصادر في أواخر كانون الأول **1961**، أن الموصل شهدت ما بين **1961/11/19** حتى يوم **1961/12/5** (**16**) حادثة اغتيال ومحاولة اغتيال، أي بمعدل حادثة في اليوم.

أو كاد الاستيلاء على أراضي الملاكين الخاضعة للإصلاح الزراعي، وعادت سطوة الإقطاع إلى الريف مع تزايد الحقد على الفلاحين، لاسيما الفقراء والنشيطين منهم بوجه أخص، وصار يجرى التلاعب بتقسيم المحصول في الأراضي التي لا تزال في أيدي الملاكين. وفي كل مكان بات الفلاحون يطالبون دون جدوى بتطبيق مرسوم قسمة الحاصلات الذي شُرَع في السنة الأولى للثورة. ونشأ عن هذا أن تزايد بؤس الفلاحين، وتعاظمت هجرتهم إلى المدن، لاسيما في كردستان، خاصة بعد اندلاع الحرب فيها.

ولم يكن حظ العمال بأفضل من حظوظ الفلاحين. فلقد تزايدت أعمال الفصل عن العمل، كما رأينا، لأغراض سياسية ونقابية. وحرموا في عديد من المؤسسات من مكتسباتهم السابقة كالنقل المجاني إلى مواقع العمل، وتوقفت في بعضها الزيادات السنوية المعتادة في الأجور. وبسبب ارتباك الوضع الاقتصادي واضطراب الوضع التجاري، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والخدمات والسكن. وصار صغار التجار، وحتى متوسطيهم، يتعرضون إلى الصعوبات المتزايدة بفعل هيمنة كبار التجار على السوق. وكانت أساليب القوى الرجعية واليمين القومي في أجهزة الحكم في عرقلة تطبيق الاتفاقات الاقتصادية والتجارية مع البلدان الاشتراكية من جانب، وضغوط شركات النفط وتعنتها في المفاوضات التي كانت تتعمد إطالتها مع الحكومة من جانب آخر، واتجاه الحكومة إلى الإسراف في الإنفاق على فتح الشوارع والساحات وتشييد النصب وما إليها، قد عملت جميعها على إضعاف الوضع الاقتصادي للبلاد، وكان هذا ينعكس على أوضاع الجماهير المعاشية. وجاءت الحرب في كردستان لتزيد الطين بلة.

إن الحزب الشيوعي، وإن كان في مقدمة المدافعين عن قوت الشعب، لكنه، كما يكشف محضر اجتماع سكرتارية اللجنة المركزية في 19 آب 1962، لم يحسن الانتباه إلى الاستعداد الذي كانت تبديه جماهير الشعب، ولاسيما العمال، للنضال من أجل حقوقها النقابية والاقتصادية، وأنه يعاني من بعض مظاهر الانعزالية – على حد قول سكرتير الحزب الأول، سلام عادل.[19] ويبدو أن ما كان يعانيه قد نجم عن السياسات المرتبكة التي نشأت عن الخلافات في قيادته. وبعد معالجة أوضاع القيادة وعودة سلام عادل إلى القيادة الفعلية للحزب، نشطت المنظمات لتحريك العمال والفلاحين للمطالبة بحقوقهم، والاهتمام بمشاكل الجماهير. وقد أعطى هذا الاهتمام ثمرات طيبة. فقد استطاعت منظمة بغداد في الأشهر الثلاثة الأخيرة

19. محضر اجتماع سكرتارية اللجنة المركزية في 1962/8/19 (انظر ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ص 170).

من صيف 1962 أن تشرك في توقيع المذكرات الجماهيرية حول المشاكل المعاشية خمسة أضعاف عدد الناس الذين وقعوا على مذكرات مماثلة في الفصل السابق. وفي النجف قدم (21،580) مواطناً مذكرة حول بعض المشاكل المعيشية والاقتصادية. وقد اشتدت حملة تقديم المذكرات في كل الألوية. ففي بغداد قدمت مذكرة حملت تواقيع أكثر من 13 ألف توقيع، تحتج على غلق نقابات عمالية. وتألف تسعون وفداً عمالياً للاتصال بالجهات الرسمية لنفس الغرض. واحتج (8100) من عمال البصرة على تدهور الوضع المعاشي. وقدمت مذكرات أخرى عديدة، من بينها واحدة تحمل تواقيع (1300) مزارع من البصرة يطالبون بحل مشكلة البستنة. واحتج ثلاثة آلاف مواطن في البصرة على انتهاكات أجهزة البوليس. وفي العمارة قدمت مذكرات عديدة بنفس الشاكلة، منها واحدة حملت تواقيع (5175) فلاحا يطالبون بحل المشكلات الاقتصادية في ريف العمارة. وطالب (4800) مواطن في مدينة العمارة ذاتها بتخفيض سعر الوحدة من الماء والكهرباء. وعلى هذا النحو قدمت إلى حكومة عبد الكريم قاسم مذكرات كثيرة من مختلف مدن البلاد.[20] وتشير جريدة (وحدة العمال) الصادرة في كانون الأول 1962 إلى الإضرابات التي شرع العمال في شنها دفاعا عن حقوقهم الاقتصادية والنقابية.

العراق والكويت

قبل أن نختتم الفصل، نتوقف قليلا عند موقف الحزب الشيوعي من مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق.

في 19 حزيران أنهي الاتفاق المعقود ما بين بريطانيا وشيخ الكويت الذي يقضي بمعاملة الكويت كمحمية بريطانية صرفة. وعلى الأثر أعلن الشيخ عبد الله الصباح، حاكم الكويت، استقلال الكويت. وبعد خمسة أيام من ذلك، أعلن قاسم عن تابعية الكويت إلى محافظة البصرة، استناداً إلى ما كان عليه وضع الكويت في العهد العثماني قبل الاحتلال البريطاني لها في عام 1913. إذاك سارعت بريطانيا والمملكة العربية السعودية إلى إرسال قوات عسكرية إلى الكويت. كذلك سارع عبد الناصر لإرسال قواته العسكرية إليها. ورغم أن قاسم لم يهدد باستخدام القوة لتحقيق دعواه وظَل يتمسك بالطرق السلمية، إلا أن الأزمة ظلت قائمة وقد أساءت إلى العراق وإلى حكم عبد الكريم قاسم في ذات الوقت، على الصعيدين العربي

20. طريق الشعب، العدد 6 السنة 19، 1962.

والعالمي.

سارع الحزب الشيوعي العراقي إلى إصدار بيان في حزيران 1961، حدد فيه موقفه من الأمر، مشيراً إلى أن الاستعمار البريطاني يسعى إلى استبدال اتفاقياته السابقة بأخرى تبقى على جوهر مصالحه وهيمنته. وقال إن الاتفاقية الجديدة غرضها «الإبقاء على جوهر المصالح والسيطرة الأنكلو - أمريكية». وأشار إلى أن المسألة الأساسية في الظرف الراهن هي مسألة تحرير الكويت من الاستعمار. وقال، إن اتفاقية 1899 البريطانية مزورة ومصطنعة، لا لأنها استعمارية وفرضت بالتهديد والرشوة وحسب، بل وكذلك لأنها عقدت مع جهة لا تمتلك . مقومات دولة ذات مسؤولية. وليس عبثاً أن لم تجد تلك الاتفاقية أي اعتراف من أية جهة دولية. وتحدث عن الأهمية التي تعود على بريطانيا وأمريكا من وراء الهيمنة على الكويت.

إلا أن الحزب أوضح أن مهمة تحرير الكويت من سيطرة الاستعمار وشركاته وعملائه هي مهمة الكويتيين أولآ٠ إلا أن بلدا صغيراً كالكويت يتطلع حتما إلى مساندة فعالة من حركة التحرر العربي عموما ومن الحركة المعادية للاستعمار والرجعية في العراق خصوصاً. وإن ثورة الرابع عشر من تموز التي أخرجت العراق من طوق التبعية الاستعمارية قد هيأت إمكانيات أفضل لمد يد العون للكويت ولغيره من البلدان العربية المكافحة في سبيل التحرر. وعن العلاقة ما بين العراق المتحرر والكويت الذي يناضل من أجل التحرر

«فإن حزبنا الشيوعي يرى بأن المستقبل سيقرر طبقا للإرادة الحرة للجماهير الشعبية في العراق والكويت معا، يمارسونها بمعزل عن الاستعمار وعن الأساليب الاستبدادية في الحكم، وفي ظروف التمتع بالحريات الديمقراطية أداة تعبير الشعب عن إرادته الحقيقية، واستنادا وانطلاقا من الروابط القومية والتاريخية ومن المصالح الأخوية والطموح العادل المشترك»...

«إن ضمان الحقوق والحريات الديمقراطية في العراق، وإنهاء الفترة الاستثنائية وإرساء الحكم على أسس ديمقراطية وطنية، يمكن أن يلعب دورا فائق الأهمية في المسألة موضوعة البحث، إذ من شأنه تنشيط كفاح الشعب ضد مخلفات الاستعمار في العراق نفسه أيضاً، ومن شأنه الهاب شعور التضامن والتعاضد لدى جماهير شعبنا مع جماهير الكويت للتحرر من الاستعمار وشركاته و عملائه، ومن شأنه تطمين سائر الشعوب العربية على نبل مقاصد العراق وحسن نياته في معاضدته الأخوية للكويت، وفي تبنيه لقضية

تحريرها العادلة، فضلاً عما يقدمه لجماهير الكويت ولأبناء الأمة العربية من نموذج لمستقبل حر مزدهر متطور تمارس فيه حقوقها وحرياتها وترتبط عبره بأوثق الروابط التي ترتضيها لنفسها».

ويختتم الحزب الشيوعي بيانه بتعداد المهمات الكبرى التي ينبغي معالجتها بحزم وبأعلى شعور بالمسؤولية وهي:

- تصحيح عرض القضية الكويتية والتمسك بجوهرها باعتبارها قضية تحرير الكويت من الاستعمار ومن نهب احتكاراته النفطية ومن مخلفات القرون الوسطى.
- الشعوب العربية والحكومات العربية أمام مهمة وطنية تستدعي التضامن مع العراق في عدم الاعتراف بالاتفاقية البريطانية - الكويتية الجديدة، والعمل المشترك والفعال لإلغائها.
- حل الخلافات الناشئة بين البلدان العربية بمعزل عن الاستعمار وعن تأثير عملائه الخونة، وبالسبل السلمية المستمدة من المصالح القومية المشتركة.
- تنشيط الكفاح الوطني في العراق وفي غيره من البلدان العربية، واتخاذ إجراءات وخطوات وطنية جديدة للرد على محاولات الاستعمار وتهديداته.
- إطلاق حقوق الشعب وحرياته الديمقراطية في العراق والبلدان العربية الأخرى، واتخاذ إجراءات جدية لتوحيد القوى المعادية للاستعمار فيها على أسس وطنية صحيحة.
- التضامن مع كل القوى المحبة للحرية والسلم.
- اتخاذ خطوات حاسمة لإخراج مشكلة تحرير الكويت لضمان تأييد شعوب العالم وحكوماتها المحبة للحرية والسلم.

22

الحزب الشيوعي والقضية الكردية في عهد قاسم

شغلت القضية الكردية في هذه الحقبة حيزاً كبيراً من اهتمام الحزب الشيوعي العراقي، نظرا إلى أنها كانت تتعلق بالقومية الكبيرة الثانية في البلاد، التي ظلت تتطلع، طوال العقود الماضية من تاريخ العراق الحديث، إلى المساواة وإلى تحقيق حقوقها القومية، وتتاح لها، لأول مرة، فرصة حقيقية لكي تمارس بعضاً من حقوقها القومية، بعد الثورة. ولأنها، بعد ذلك، بوابة خطيرة يمكن أن تنفذ من خلالها مؤامرات الاستعماريين للإطاحة بالثورة.

لقد ألهبت رياح ثورة 14 تموز 1958 حماسة الجماهير الكردية الواسعة للحرية، وأقبلت الألوف المؤلفة من هذه الجماهير للانخراط في صفوف المنظمات الديمقراطية. وقد تجاذبها خطان سياسيان; خط الحزب الشيوعي العراقي الداعي إلى وحدة نضال العرب والأكراد والانتماءات القومية الأخرى، وخط الحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) القومي. وقد سار الخطان جنبا إلى جنب، متفقان أحيانا ومختلفان أحيانا أخرى. فبينما سار الحزب الشيوعي العراقي على سياسة الاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره، والنضال بكل السبل ضد الاضطهاد القومي الذي يتعرض له الأكراد و الانطلاق من مصالح العمال والفلاحين الطبقية أولاً، ورفض مهادنة الإقطاعيين والاستغلاليين الأكراد الآخرين، كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يضع شعوره القومي في المقدمة. لذلك كانت سياسته تتكشف أحيانا، عن ضيق أفق قومي في بعض الحالات، عن ممارسة شوفينية تجاه الأقليات القومية في كردستان كالتركمان وغيرهم. ورغم أن المضمون العام للحركة الكردية هو مضمون ديمقراطي يصب في تعزيز الكفاح الديمقراطي العام في البلاد، إلا أنها، في سياستها العملية، كانت تتعارض أحيانا مع حاجات النضال المشترك ضد النشاط الاستعماري

والسعي لانتزاع الحريات الديمقراطية وإقامة الحكم الوطني على أسس ديمقراطية تضمن للقومية الكردية حقها في تقرير المصير.

وفيما كان الحزب الشيوعي يناضل ضد التعصب القومي عند القوميين العرب وضيق الأفق القومي عند القوميين الكرد، فإنه كان يرى في التعصب القومي لدى البورجوازية العربية السائدة الخطر الأكبر، إذ كانت هذه تقبض في يدها على السلطة، وتمتلك وسائل القمع والبطش.

وكان الحزب الشيوعي العراقي قد صاغ في الكونفرنس الثاني عام 1956 مواقفه إزاء القضية الكردية بوضوح كاف، وأشار إلى الطريق الصائب لحلها، الذي يقوم على أساس «الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية»، طريق الكفاح المشترك ضد الاستعمار الذي هو «العائق أمام بلوغ العرب والأكراد لأمانيهم القومية». وحين تحدث عن مفهومه للاستقلال الذاتي، قال دون لبس أو إبهام إن:

> «الاستقلال الذاتي (وفق اتحاد اختياري كفاحي أخوي) هو، بهذا المعنى، تدبير موقوت بظروفه، تقتضيه مصلحة الشعبين، وبصورة جلية، مصلحة الشعب الكردي نفسه. وهو ليس حلاً نهائيا للمسألة القومية الكردية، ولا يمكن أن يكون بديلا عن حق تقرير المصير للأمة الكردية. وإنما سيكون عاملاً هاماً في تحرير الأمة الكردية، وفي تهيئة الظروف الملائمة لممارسة الأمة الكردية لحقها في تقرير مصيرها، بما في ذلك تكوين دولة مستقلة لكردستان كلها».

وأكد أن:

> «الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير، وبمشروعية طموح الشعبين العربي والكردي إلى التحرر والوحدة القومية، وإدراك حقيقة أن الاستعمار هو العائق أمام بلوغ العرب والأكراد لأمانيهما القومية، هو الأساس الصخري الذي تقوم عليه وتتطور الأخوة العربية الكردية في كفاح مشترك ضد الاستعمار».

وقال بوضوح:

> «إن الحزب الشيوعي العراقي، وخاصة فرعه في كردستان، في الوقت الذي سيواصل فيه التعبير عن كامل حقوق الشعب الكردي، والعمل

الجدي على بلوغ هذه الحقوق، يرى ضرورة شجب مفاهيم الانعزال القومي الضيقة، والآمال التي تنبعث من تقدير خاطئ لمغزى الكفاح المشترك، وأهمية ضمان تحرير الشعب الكردي نفسه، ومن التقليل لأهمية المساندة التي تقدمها حركة التحرر العربية للحركة القومية الكردية».[1]

كانت العلاقات بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردي تتصف عموما بكونها علاقات ود وتعاون. ولكنها لم تكن دائما علاقات متينة وواضحة. فقد شابتها الاختلافات والماحكات أحيانا (انظر الفصل العاشر). مع ذلك، كانت، على العموم، علاقات ودية، عادت – على العموم – بالنفع على حركة التحرر القومي الكردية وحركة الشعب العراقي عامة. وكانت هنالك عناصر غير قليلة في قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني تنظر بتقدير عال إلى الحزب الشيوعي العراقي، على حد تعبير عزيز محمد. ومع ذلك

«فإن الحزب الشيوعي لم يقيم دائما هذا الوضع بشكل سليم، حتى بعد عودة البارزاني، إذ كان التعامل مع الحزب الديمقراطي الكردستاني يجري من موقف الاعتداد بالنفس. وهذا كان يعني من بعض ما كان يعنيه، عدم تقديرنا الدقيق لطبيعة العلاقة المتميزة والمتباينة مع الحزب الديمقراطي الكردستاني. وانعكس هذا الموقف أحيانا، في بعض ما كان يعتبر تدخلاً، الأمر الذي كان يجب أن نتجنبه فالذين عارضوا عقد المؤتمر الذي أبعد حمزة عبد الله ورفاقه لم يكن موقفهم بمعزل عن بعض الإيحاءات من الحزب الشيوعي. ثم كان يجب أيضاً، أن نقيم البارزاني كما هو، لا كما كنا نريده أن يكون».[2]

كان الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارتي) في علاقات منتظمة قبل ثورة 14 تموز. ومن خلال تعاونهما كان يجري التنسيق مع جبهة الاتحاد الوطني و(البارتي)، بعد أن رفض الحزبان القوميان العربيان، البعث والاستقلال، مشاركته مباشرة في الجبهة

---

1. جميع الاقتباسات التي وردت مأخوذة عن تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بعنوان «خطتنا السياسية في سبيل التحرر الوطني والقومي» الذي صادق عليه كونفرنس الحزب الثاني في عام 1956.

2. من رسالة خاصة لسكرتير الحزب السابق، عزيز محمد، إلى المؤلف، بتاريخ 22 آب 2002.

المذكورة. أما بعد الثورة، فقد دخل تعاونهما مرحلة أعلى. ففي الأول من أيلول 1958 قدم الحزب الشيوعي العراقي (مشروع ميثاق للجبهة الوطنية في كردستان) إلى الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان (بارتي ديمكراتي ككرتوي كردستان) والقوى الوطنية المستقلة في كردستان. وبعد التداول، تم التوقيع على الميثاق، وصدر في 10 تشرين الثاني 1958. وقد تضمن بنوداً تتعلق بصيانة الجمهورية العراقية وتعزيز اتجاهها الوطني والديمقراطي، كما تضمن من بين ما تضمنه تأكيد العمل على تحقيق أقصى التآخي والتضامن بين العرب والأكراد، وتعزيز استقلال العراق الوطني، ومتابعة السير على سياسة مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله، وإطلاق الحريات الديمقراطية، ومطالب اقتصادية وطنية. وكان من بنوده أيضا، العمل على تعبئة الشعب بمساندة الحكومة من أجل تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، ومن أجل تصفية النظام شبه الإقطاعي وتحقيق أهداف الفلاحين في الأرض. ودعا إلى تشريع دستور ديمقراطي من قبل جمعية تأسيسية تنتخب انتخابا ديمقراطيا حرا مباشرا، والاعتراف بحقوق الشعب الكردي بما فيه حقه في تقرير مصيره بنفسه. ومكافحة جميع الأفكار والحركات الانفصالية التي يغذيها المستعمرون و الرجعيون و المأجورون لتأجيج النعرات العنصرية والشوفينية و الكوسموبوليتية بغية فصل كردستان العراق عن الجمهورية العراقية، والعمل لتعزيز الأخوة والتضامن بين القوميتين الرئيسيتين.

ودعا الميثاق إلى سن تشريعات تضمن الحقوق الإدارية الذاتية للشعب الكردي وتأسيس منطقة إدارية موحدة لكردستان العراق في نطاق الوحدة العراقية، وسن تشريعات تضمن الحقوق الثقافية الذاتية للشعب الكردي، والعناية بمصالح الشعب الكردي في ما يخص التصنيع ورفع الإنتاج الزراعي، ورفع المستوى المعاشي الاجتماعي والثقافي والصحي. ودعا إلى تعزيز الأخوة والتضامن بين الشعب الكردي والأقليات القومية والطائفية في كردستان كالتركمان و الآثوريين وغيرهم.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين الحزبين، أكد الميثاق على أن يحترم كل طرف الكيان السياسي والمبادئ والعقائد للأطراف الاخرى، وحق كل طرف في نشر الدعاية لنفسه ضمن مصلحة الوحدة الوطنية، وأن كل خلاف سياسي بين الأطراف المتعاقدة يبحث في ما بينها بقصد الوصول إلى حل معقول يضمن استمرار التعاون، ومن حق كل طرف أن يمارس النقد الإنشائي بأسلوب موضوعي أخوي تجاه الأطراف الأخرى، على أن يستمر التعاون معها، وأن يكون رائد الأطراف المتعاقدة التفتيش عن نقاط الالتقاء والتمسك بها، وتجنب التأكيد على نقاط الاختلاف إلا في الحدود التي تساعد على توثيق

عرى التعاون- ونص الميثاق على أن تتخذ القرارات بالإجماع، أو بالأكثرية، شرط موافقة الحزبين عليها، وهي تكون ملزمة لجميع الأطراف الموافقة عليها. وإذا اختلفت وجهات النظر في قضية معينة، فمن الجائز لكل طرف أن يقوم بنشاط مستقل تجاهها، على أن يراعي في ذلك مبدأ التعاون مع سائر الأطراف ضمن إطار الأهداف المشتركة، و ان يتجنب ما يؤدي إلى تفكيك عرى هذا التعاون.

ونص الميثاق على أن تؤلف لجان فرعية للتعاون، يدخلها ممثلو الأقليات، كالتركمان مثلاً، في الأماكن التي توجد فيها هذه الأقليات. وفي حالة انضمام الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان إلى «جبهة الاتحاد الوطني» العراقية، تبقى نصوص هذا الميثاق سارية المفعول، أو يجري تعديلها بما ينسجم مع ميثاق جبهة الاتحاد الوطني.

لقد غدا التكاتف المتين ما بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الموحد لكردستان، واحداً من الأحجار الأساسية لوحدة القوى الوطنية في الكفاح ضد المؤامرات التي اتجهت إلى تقويض الجمهورية العراقية. وحين جرت محاولة إحياء جبهة الاتحاد الوطني في تشرين الثاني 1958، انضم الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان إليها، وشارك في التوقيع على البيان الذي صدر عنها يومذاك.

ولكن، ارتباطاً بتزايد النشاط القومي (العروبي) المناوئ للجمهورية و لحكومة عبد الكريم قاسم، لاسيما في مطلع 1959، تحركت القوى المعادية للديمقراطية، لمساندة الآغوات الإقطاعيين الأكراد، باسم إيجاد التوازن ما بين هؤلاء والقوى الكردية والمؤيدة للملا مصطفى البارزاني، ونشطت دوائر الأمن لنشر الشكوك حول تحركات القوى الديمقراطية الكردية. ويشير ناظم الطبقجلي، قائد الفرقة العسكرية في كركوك، والتي تغطي سلطتها كامل كردستان العراق، في مذكرة رسمية له:

> «أن الشكوك التي تردنا عن طريق الجهات الرسمية، والنشرات السرية التي توزع من قبل جبهة أحزاب كردستان [ويقصد بها الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الموحد - البارتي ومؤيديهم - المؤلف] حول الزيباريين والسورجية والهركيين والبرادوستيين والريكانيين ومن يناوئ الملا مصطفى البارزاني، تستهدف خلق إرهاب رؤساء هذه العشائر»

ويضيف

«أن سياسة الجمهورية تقتضي تطمين رؤساء العشائر المناوئة للملا مصطفى وتأمين مستقبلهم».[3]

كان عديد من الآغوات الإقطاعيين ورؤساء العشائر الكردية قد التجأوا إلى إيران بعد أن أصدرت ثورة 14تموز قانون الإصلاح الزراعي، ووجدوا لدى حكومة الشاه في إيران الدعم والترحيب. إذ رأت أنه يمكن استخدامهم كأداة نافعة لإثارة المتاعب للجمهورية الوليدة في العراق. وكانت تمدهم بالمال والسلاح، وتدفعهم للتسلل إلى العراق للتحرك ضد الوضع. وكان هؤلاء يجدون التشجيع لدى العناصر الحاقدة على الديمقراطية من القوميين والرجعيين وعملاء الاستعمار وشركات النفط. كذلك انتفعوا من الولاء القبلي لدى الفلاحين المتخلفين، الذين لا يزالون يولون اهتماما كبيرا للتقاليد القبلية، ويتأثرون بالخصومات التقليدية، والذين لم ينتفعوا كثيرا من الإصلاح الزراعي ولم يتحسسوا جدواه. إذ أن القانون رقم 30 أجاز للملاك الاحتفاظ بألفي دونم من أراضيه إذا كانت خاضعة للإصلاح الزراعي، باعتبارها أراضي ديمية، علما بأن هذه مساحة كبيرة لمضمونية الزراعة فيها ومحدودية الأراضي الزراعية في المناطق الجبلية. كذلك، فإن مراسيم قسمة الحاصلات لم تعد، هي الأخرى، بالنفع الكبير في الأراضي التي لا زالت في أيدي الآغوات، مقارنة بما كانوا يحصلون عليه من تعاملهم وفق الأعراف المحلية، والتي كانت أفضل مقارنة بمثيلتها في المناطق الاروائية. وقد استغل الآغوات الإقطاعيون هذه الحال، كما استغلوا، كما قلنا، الخصومات والولاءات القبلية، وكونوا تحشدات مسلحة، كانت ترفع السلاح بوجه الحكومة، وضد القوى الديمقراطية منذ الأيام الأولى للثورة. إلا أن هذه التمردات كانت تقمع من جانب الحكومة بالتضافر مع القوى الديمقراطية، كما حصل مع رشيد لولان، حين كان التعاون يسود العلاقات فيما بينهما. ويذكر القارئ، أننا أشرنا إلى الدور الذي لعبه رؤساء قبائل المورجية والهركيين والريكانيين في إسناد تمرد الشواف وتحركهم لمعاونة آمر حامية عقرة، علي توفيق، حين أقدم على دعم التمرد.

ولكن، منذ أن اتجهت حكومة عبد الكريم قاسم إلى التضييق على القوى الديمقراطية منذ صيف 1959، راحت هذه النشاطات تتفاقم. ولوحظ أنها ازدادت، بوجه خاص، مع تأزم المفاوضات مع شركات النفط، وتوتر العلاقات ما بين حكومة عبد الكريم قاسم والحزب الديمقراطي

3. تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، ج،ص 38.

الكردستاني في عامي 1960 1961-. وقد كثر الحديث عن نشاط حزب (شورش). وكان هذا الحزب قد ظهر لفترة قصيرة جداً قبل اندلاع الحركة الكردية المسلحة في أيلول 1961، وكان أقرب إلى التجمع الإقطاعي منه إلى الحزب السياسي.[4] وراجت شائعات تقول إن هذا الحزب ينوى الإعلان عن الثورة في السليمانية من أجل إقامة حكومة كردية.

إلى جانب هذا كله، كان يسير خط موازسار عليه عبد الكريم قاسم يتمثل في التضييق على الحركة القومية الكردية إلى جانب سياسته في مخاصمة الحزب الشيوعي والمنظمات الديمقراطية. حين بدأ عبد الكريم قاسم سياسته في التضييق على الحزب الشيوعي، وقفت بعض العناصر المتنفذة في الحزب الديمقراطي الكردستاني ذات الموقف الذي اتخذته العناصر البورجوازية الديمقراطية العربية، لاسيما بعد أن نال الحزب الديمقراطي الكردستاني إجازته في العمل القانوني وسمح له بإصدار جريدته (خه بات) وناصرت قاسم ضد الشيوعيين، ولم تنتبه إلى أن الديمقراطية لا يمكن أن تتجزأ، وأن محاربة الشيوعية ستجر، إن عاجلاً أو آجلاً، ألى محاربة الاتجاهات الديمقراطية الأخرى في كل مكان، بما فيها الديمقراطية الكردية أيضاً. وعادت (خه بات) إلى المطالبة بحل تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي في كردستان. وهي ذات الدعوة التي نادى بها الحزب الديمقراطي الكردستاني في أعوام سابقة. وقد أثبتت الأيام صحة تقديرات الحزب الشيوعي. إذ شرع قاسم في التضييق على الحركة القومية الكردية، بعد أن فشل في تحول الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى

«مجرد جمعية ثقافية مكرسة لمساندته».[5]

فمنذ 1960 شرعت الحكومة في مضايقة جريدة (خه بات). وأحيل إبراهيم أحمد، رئيس تحرير الجريدة، وسكرتير الحزب، إلى المحاكمة مرتين: تارة بتهمة التحريض على الكراهية بين أبناء الشعب لنشرها مقالاً ناقشت فيه التناقض بين المادتين الثانية والثالثة من الدستور المؤقت في تفسير معنى الشراكة ما بين العرب والأكراد في الوطن الواحد، والذي هو من الجانب الآخر جزء من الوطن العربي الواحد، والمرة الثانية بتهمة التحريض على قتل صديق ميران رئيس عشيرة (خوشناو) المؤيدة للحكومة. وراح عبد

4. كان هذا الحزب يضم عناصر إقطاعية ورجعيه كردية، وهو غير حزب شورش الكردي الديمقراطي الذي ظهر في الأربعينات.

5. أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجبس فتح الله، ص 378.

الكريم قاسم يتحين الفرص للإيقاع بالحركة القومية الكردية. بينما كان المؤتمر الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني ينعقد 1 أيار 1960. تعمد قاسم أن يستقبل وفداً من قبيلتي السورجي والهركي، الخصمين التقليديين للبارزان.[6]

كيف تصدى الحزب الشيوعي لنهج قاسم؟

على خلاف ما كانت عليه حال الحزب الشيوعي العراقي في كردستان، في الأشهر الأولى من ثورة تموز، والتي تميزت بالحيوية والاندفاع والالتفاف الواسع للجماهير، غدت تحركات الحزب تتصف، هنا، بالتردد بفعل التردد العام الذي باتت تتصف به سياسات الحزب العامة. لقد كانت هناك حاجة جدية لأن يطور الحزب سياساته وأساليب عمله ومنظوره العام، وأن يظل يحتفظ في الساحة بالمبادرة في النشاط بين الجماهير، لاسيما وأنه أدرك قبل غيره ما ستؤول إليه سياسات عبد الكريم قاسم المنافية للديمقراطية.. إذ كان منطق الأمور يقول بأن الحكم سيصطدم بمطامح الشعب الكردي القومية طالما سلك طريق الدكتاتورية ومنافاة الديمقراطية.

لقد كشفت المناقشات التي دارت في اجتماعات سكرتارية اللجنة المركزية في 2 و9 أيلول 1962، وفي اجتماع المكتب السياسي في 13 أيلول 1962، التي تناولت الوضع في المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، أن الرفاق الذين كونوا ما عرف بالكتلة الرباعية، والتي تألفت منها المجموعة المخالفة في المكتب السياسي، وقادت الحزب في أعوام 1960 و1961، قد تسببوا في إعاقة الحزب عن اتخاذ خطوات سياسية كان يمكن أن تكون لها أهمية بالغة في تحرك الحزب في كردستان. ففي أواخر 1960، قدم سكرتير الحزب، حسين أحمد الرضي، تقريرا إلى المكتب السياسي يشرح فيه آفاق تطور الحركة القومية في كردستان، وحاجة الحزب إلى تهيئة نفسه سياسيا وتنظيميا لمواجهة تطور الحركة. واقترح لهذا الغرض تأكيد الحزب من جديد على شعار الحكم الذاتي لكردستان العراق. وتكوين لجنة مركزية للفرع، وتسميه الفرع بـ «الحزب الشيوعي لكردستان العراق» على أن يبقى تنظيمياً مرتبطاً بالحزب الشيوعي العراقي على أساس المركزية الديمقراطية، و كحزب واحد بالطبع. كما اقترح تكوين منظمات ديمقراطية في كردستان تشمل الطلبة والشباب والنساء والفلاحين والعمال. وبعد مناقشة الاقتراح في المكتب السياسي، لم يقبل سوى الاقتراح الأخير المتعلق

---

6. المصدر السابق، ص 377.

بالمنظمات الديمقراطية مع حذف منظمة العمال. أما المقترحات الأساسية حول «الحكم الذاتي» وما يتعلق بإعادة النظر في تنظيم الحزب في كردستان، فقد رفضت في حينه، ولم يقرها المكتب السياسي إلا في سنة 1962، بعد أن تفاقمت الحركة المسلحة. ولم يتيسر تنفيذ المقترح الثاني بكامله.[7] وإذ فقد الحزب المبادرة في التحرك في كردستان، صارت سياساته بشأنها ترسم في ضوء ما يتحرك به الآخرون، وانتظار ما تسفر عنه تطورات الوضع، ومناشدة الأطراف الأخرى بتجنيب البلاد ما ينتظرها من أخطار، ولم يفكر في أن يدخل النزاع كطرف أساسي ومستقل، ليملي شروطه الخاصة في حل النزاع.

لم يكن قادة الحزب الشيوعي العراقي في المكتب السياسي، موحدي الرأي بشأن الموقف من المسألة الكردية. فبينما كان بعضهم، كما يروي زكي خيري، يعارض توجه القوميين الأكراد نحو رفع السلاح بوجه الحكومة، وبقوة، كما كان يفعل زكي خيري ومحمد حسين أبو العيس وربما آخرون، كان بعضهم الآخر يحرض على العمل المسلح كما كان يفعل جمال الحيدري. وقد أوضح زكي خيري (وكان يومذاك يقوم بأعمال السكرتير الأول للحزب، إذ كان حسين الرضي، سكرتير الحزب الأول، يقيم في موسكو بقرار من المكتب السياسي) أوضح للبارزاني ولإبراهيم أحمد، حين التقاهما، أن الحزب الشيوعي العراقي، في الوقت الذى يؤيد الحقوق القومية للشعب الكردي، فإنه لا يؤيد أن ترفع الحركة القومية الكردية، السلاح لتحقيقها، لأن الحزب كان يرى أن القتال المسلح بين الفئتين الوطنيتين – الحركة القومية الكردية وحكومة عبد الكريم قاسم – سيدفع أحدهما، أو كليهما، إلى أحضان الامبريالية أو القوى الرجعية في المنطقة. وأن بإمكان النضال الجماهيري غير المسلح، على أساس العمل بين جبهة وطنية، أن ينتزع من حكومة قاسم مطالب جوهريه في حقل الديمقراطية، ومنها الحكم الذاتي.[8] والحق، أن قوله لم يكن دون أساس، لو كانت الجهود قد تضافرت بين الحركة القومية الكردية مع الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية في البلاد عامة، ولو كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي تتصف بحزم أكبر ومبادرة أنشط ولا تعصف بها الخلافات.

الوضع يتوتر في كردستان

7. انظر ما جاء في النقد الذاتي لأبو العيس لدى ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ج 2، ص 128.

منذ ربيع **1961**، راح الوضع السياسي في كردستان يتوتر تدريجياً. فبادر الحزب الشيوعي العراقي إلى إصدار بيان للشعب في **30** أيار **1961**، دعا فيه الأطراف الوطنية إلى تدارك أسباب التدهور الذي يشهده الوضع في كردستان. ودعا الحكومة، بوجه خاص، والقوى الوطنية عامة، إلى اليقظة تجاه دسائس الاستعمار وشركات النفط. وكمثال على هذه الدسائس، ذكر بالإضراب العام الذي جرى في كركوك في تلك الفترة، والذي لعبت فيه دوائر الأمن والانضباط العسكري الدور الرئيسي، وذهب ضحية الاستفزازات التي رافقته عدد من المواطنين الأكراد والتركمان وغيرهم، وتهدد جرَاءه أمن واستقرار المواطنين، وألحقت بالحياة الاقتصادية للمدينة أضرار كبيرة. ونبه إلى خطورة الدعوات التي تروجها بعض صحف بغداد حول «الصهر القومي» للأكراد، وتجاهل المميزات القومية الخاصة بالشعب الكردي. وحذر من السياسة التي تسير عليها الحكومة وأجهزتها الإدارية والأمنية، والتي تقوم على تحريض بعض الزمر الإقطاعية ضد البارزانيين تمهيدا للقيام بعمل عسكري واسع. ضدهم، وطالب بالكف؛ عن تفريق صفوف الشعب. وأنهى الحزب الشيوعي بيانه قائلاً:

> «إن الجماهير الشعبية، وجميع القوى الوطنية، تزداد اقتناعا، يوما بعد آخر، بأن إطالة ما يدعى ب «الفترة الاستثنائية» والإيغال في فرض الدكتاتورية الفردية، يجلب معه مزيدا من المآسي والمحن على أبناء الشعب، ويهضم أكثر فأكثر أبسط حقوقهم وحرياتهم الديمقراطية، ويهدد بصورة مستمرالاستقلال الوطني».

وفي **22** آب **1961**، عاد الحزب الشيوعي العراقي وأصدر بيانا إلى الشعب، حذر فيه من تفاقم الوضع في كردستان، ونبه إلى تزايد تحركات شركات النفط والعاملين في الدوائر الدبلوماسية الغربية في المنطقة. وأشار، بوجه خاص، إلى الاجتماعات التي كان يعقدها السفير الأمريكي في إيران والملحقون العسكريون وغيرهم من عناصر السفارة الأمريكية في طهران مع الآغوات في المناطق الكردية — الإيرانية المجاورة للعراق. وحذر الحكومة أيضا من السياسة الخاطئة التي تسير عليها والتي تقوم على استرضاء الآغوات الإقطاعيين بضرب الحركة الفلاحية التقدمية في كردستان، وتهديد المواطنين البارزانيين. وناشد الشعب أن يدافع عن البارزانيين وقال:

> «إن الجماهير الشعبية مدعوة في الظرف الراهن للدفاع عن البارزانيين، الأبناء البررة للشعب العراقي، وذلك يقتضي توحيد

جهود القوى الوطنية والشعب وتشديد مطالبتها الحكومة بإيقاف استعداداتها العسكرية ضدهم وضد إخوانهم الآخرين المعادين للاستعمار، والكف عن تحريض العشائر ضدهم».

وفضح البيان نشاطات الحكومة في تحريض بعض رؤساء العشائر الكردية ضد البارزانيين، وأشار بالملموس إلى هذه التحركات ومن يقوم بها، والمناطق التي تجري فيها.

الحرب تندلع في كردستان

في غمرة هذه الأوضاع المتشابكة اندلعت الحرب في كردستان. وكما يقول جرجيس فتح الله، المحامي الكردي من الحزب الديمقراطي الكردستاني، والذي ترأس تحرير جريدة التآخي في السبعينات وكانت التجمعات الكردية المسلحة التي رفعت السلاح في وجه الحكومة، في الأصل:

«تجمعات عشائرية ساخطة يقودها مبدئيا زعماء رفعوا السلاح بوجه الحكومة لأسباب شتى لا تمت إلى أهداف قومية واضحة بصلة».

غير أن قاسم بادر إلى إرسال قواته إلى مواقع هذه التجمعات المسلحة، وأوعز إلى طيرانه بضربها في 11 أيلول 1961، وشتتها بعد سبعة أيام من الضرب المتواصل.[9] وعلى أية حال، فإن كلا من قاسم والملا مصطفى البارزاني، لم يكن يريد الحرب أو يعمل لها، برغم أن الشكوك المتقابلة كانت تدفع كلا الطرفين للاستعداد لها من الجانب المقابل، كما يقول. أوريل دان، كانت هناك دلائل قاطعة، من أن زعيم الحزب الكردستاني، الملا مصطفى البارزاني وإبراهيم أحمد، قد

«بذلا كل ما بوسعهما لتفادي الصدام مع القوات الحكومية، أو لإرجائها على الأقل. لكنهما سلما بفشلهما في كبح جماح مؤيديهما، في أي وقت من الأوقات».[10]

9. جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، ص 848.

10. أوريل دان، العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسي، نقله إلى العربية وعلق عليه جرجيس فتح الله، ص 419.

ويروي دان، أن قوات كبيرة من عشيرة آكو، القوية، التي تحالف عشيرة بارزان، اندفعت بقيادة رئيسها، عباس مامند آغا، للإيقاع بقافلة عسكرية متجهة من كركوك إلى السليمانية في كمين نصبته بالقرب من دربندي بازيان، وكبدتها خسائر كبيرة. فردت الحكومة على ذلك بقصف قوات عباس مامند آغا في 11 أيلول 1961. ولم تكتف بذلك. وإنما أغارت طائراتها على قرى بارزان، بعيدا عن مواقع الاصطدام في مضيق بازيان، وقصفتها، فاندفعت الأقلية التي كانت تنادي بالحرب في الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى العمل المسلح، وجرت وراءها مجموع الحزب.[11]

ويؤكد نوري شاويس، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني آنذاك، ما ذهب إليه أوريل دان، فيكتب في مذكراته:

«كنا في تلك الفترة، أنا والدكتور مراد، نقوم بتنظيم الاتصالات مع الأعضاء الحزبيين في بغداد وغيرها من المدن. أرسلنا جلال الطالباني إلى كردستان ليحول دون تأزم الوضع في كردستان، وتهدئة الجماهير الغاضبة وعدم حمل السلاح ضد الحكومة. إلا أنه فاجأنا برسالة موضحاً فيها بأنه يلتزم بقرارات اللجنة المركزية، ولكنه يرى نضوج الوضع الثوري، واستعداد الجماهيرلحمل السلاح. بيد أننا لم نكن نملك أنصارا مسلحين منظمين، باستثناء الجماعة التي اغتالت صديق ميرآن، وكان يترأسهم عسكريا، ملا ماطور. بعثنا برسالة إلى جلال الطالباني عن طريق عمر دبابة وكتبنا أنه خالف منهاج الحزب، إضافة إلى أن البارزاني لا يرضى بما يدعو إليه – إلا أن عمر وصل بعد فوات الأوان، حيث بدأ الهجوم قبل وصوله».[12]

في 13 أيلول 1961، أصدر الحزب الشيوعي بياناً كرَر فيه نداءاته و مناشداته لكلا الجانبين لتدارك الأمر. وانتقد موقف الحكومة في ضربها التجمعات والقرى الكردية قائلا:

«إن ضرب التجمعات بدون تمييزفي كردستان بالسلاح، مهما كانت نتائجه من الوجهة العسكرية، فلن يترك إلا أعمق الجراح في قلب الشعب، ويعمق الخلافات بينه وبين الحكومة، ولا يمكن بأي حال أن يكون العلاج للوضع المتأزم في كردستان، ما دامت الحكومة لم تبد

11. المصدر السابق، ص 420/421.

12. مذكرات نوري شاويس (ص82-83) نقلا عن ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، الجزء الثاني، ص 137.

أي استعداد لاستجابة المطالب المشروعة التي يطالب بها الشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية».

في ذات الوقت ناشد القوميين الأكراد بقوله:

«بالرغم مما حدث فإننا نهيب بإخواننا القوميين الأكراد الشرفاء بأن يرفعوا شعورهم بالمسؤولية الوطنية إلى مستوى الأحداث، ويساهموا في حقن الدماء ورأب الصدع، وتفويت الفرصة على الاستعمار والسنتو وسائر المتدخلين المتربصين بالجمهورية العراقية، جمهورية العرب والأكراد، وأن يساهموا في فض التجمعات التي يبرر سلوكها للسلطات استخدام قوة السلاح لضربها. ونهيب بهم إلى مضاعفة الجهود للنضال السياسي الجماهيري في المشترك لتحقيق مطالب الشعب».

وأصدر فرع الحزب في كردستان بيانا في 14 أيلول 1961، كرر فيه ما ورد في بيان الحزب السابق، وأكد بوجه خاص على الطابع المشبوه للذين يقومون بالتحرك، وهم مجموعة من آغوات العهد المباد ذوي الارتباطات المريبة بشركات النفط، ومن أعداء الثورة الذين آوتهم الحكومة الإيرانية وحلف السنتو فترة من الزمن. وقال:

«مَن من جماهير السليمانية لا يعرف مثلاً عملاء حقيرين كبعض بكوات الجاف... وإبراهيم جرمكا، وفتاح عودالان، وطاهر خردلوك، وبابير آغا، وحاجي، الذين يتصدرون هذه الحركة الرجعية الاستعمارية. ومَن من جماهير كردستان لا يعرف حمه آورحمان آغا، وحمه خانقاه، وحسين خانقاه، ومحمود فقى محمد هماوند الذين ينشطون في سورداش، ويدعون صراحة إلى الاعتماد على شركات النفط وعلى المستعمرين الإنكليز، بينما يدعو غيرهم وفي مناطق أخرى، على الاعتماد على الأمريكان».

وميز البيان بين هؤلاء وبين المواطنين البارزانيين وحركة الشعب الكردي المطالبة بحقوق الشعب الكردي القومية.

وعاد الحزب في 14 ايلول إلى إصدار بيان مطول استهلّه بدعوة الجماهير الى النضال لوقف الاضطهاد القومي والفظائع البربرية التي ترتكبها الحكومة في كردستان، وإلى حل المسألة الكردية بالوسائل الديمقراطية،

وفضح المضمون الرجعي للنداءات التي كان يطلقها محمود عبد الرزاق، قائد الفرقة الثانية، إلى أغوات بشدر بهدف تحريكهم ضد الملا مصطفى البارزاني والحركة القومية الكردية. واختتم الحزب بيانه بدعوة الجماهير الى النضال لإلغاء الحملة العسكرية النظامية وغير النظامية، واستصدار عفو عام وإطلاق سراح جميع المعتقلين، ودفع التعويضات الى المتضررين جراء الحملة العسكرية، ومنع الحكومة من تشريد البارزانيين من اراضيهم ومن أجل جبهة وطنية شاملة لإنهاء الحكم الفردي وإقامة نظام برلماني ديمقراطي، يضمن الحريات والحقوق الديمقراطية للشعب العراقي عامة، والحقوق القومية للشعب الكردي خاصة ضمن الوحدة العراقية. وكرّر نداءاته في بيان آخر في 17 أيلول، وفضح طابع الحملة العسكرية الانتقامي، وذكّر بتوعد آمر الفرقة العسكرية الثانية بتدمير أية قرية كردية يجري فيها اعتداء على موظف حكومي.

الحزب يركز انتباهه على المسألة الكردية

منذ ربيع 1962، شرع الحزب في تركيز انتباهه على المسألة. ففي آذار 1962 تدارست اللجنة المركزية للحزب المسألة، واتخذت قراراً بتأكيد مطالبة الحزب بالحكم الذاتي كردستان العراق، وهو ما طالب به سكرتير الحزب قبل عام ونصف العام. كذلك أقرت تقريرا يعالج سياسة الحزب لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلا ديمقراطيا عادلا. ووجه سكرتير الحزب الأول، حسين أحمد الرضى، وهو في موسكو، رسالة إلى قادة الأحزاب الشيوعية العالمية، وإلى رؤساء الدول الاشتراكية، يناشدهم فيها مساندة قضية الشعب الكردي العادلة، والوقوف ضد الحرب التي يشنها عبد الكريم قاسم على الشعب الكردي. ونظم الحزب حملة جماهيرية واسعة، متعددة الأشكال والأساليب، لإرغام الحكومة على وقف عملياتها العسكرية وحل المسألة حلاً سلمياً عادلاً. فقد نشط لتعبئة مثقفي البلاد وشخصياتها الوطنية والديمقراطية في هذا الاتجاه، فنظم التوقيع على مذكرة شارك فيها ما يزيد عن ألف شخصية. ونظم كذلك حملة تواقيع جماهيرية عدى مذكرة مماثلة كانت حصيلتها ما يربو على 120 توقيع. ودفع بعشرات الوفود لمراجعة الدوائر المسؤولة. وبتوجيه من الحزب انطلقت حملة من المظاهرات الجماهيرية في بغداد ومدن أخرى، ونظم في المدن الكردية ولاسيما في السليمانية وأربيل، إضرابات جماهيرية عامة وطلابية. ونشرت «طريق الشعب» في جريدة الحزب المركزية السرية، مقالات ضافية عالجت فيها تطورات المسألة. وبسبب هذا النشاط الواسع زجت في السجون أعداد

كبيرة من الشيوعيين ومؤيديهم. وإزاء الضغط المتصل، اضطر عبد الكريم قاسم إلى إعلان وقف إطلاق النار، لكنه ظل يمانع في حّل المسألة حتى انهار حكمه في انقلاب شباط.

أدى تطور الحركة واتساع رقعتها وازدياد حدتها وانفراد الملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادتها، إلى انكشاف نوايا وخطط الأطراف المختلفة التي بدأتها، ودفعت إلى أن تجري على الساحة الكردية اصطفافات جديدة. فقد اكتشف عبد الكريم قاسم ان اللعبة التي أسهم هو وأجهزته الأمنية والعسكرية والإدارية في إثارتها قد انقلبت عليه وأدخلته في ورطة بات واضحاً أنه لا يطيق احتمالها، رغم أنه زج بما يقرب من ثلثي قواته المسلحة فيها دون أن يخرج منها بنصر جدي. وصارت سلطته لا تتعدى بعض المدن الرئيسية في كردستان. وانسحبت أغلبية العناصر الإقطاعية والمشبوهة من القتال، بعد أن تحققت الأغراض التي توخاها من أوحى لهم بالتحرك، وهو إشعال القتال. وشرعت الدوائر الأجنبية تفكر في استغلال الحرب بطرق أكثر دهاء وأبعد مدى.[13] في المقابل، أضحت القوى

---

13. بعثت السفارة الأمريكية في بغداد إلى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ 30 أيلول 1962 البرقية التالية: «زار السفارة موظف من الحزب الديمقراطية الكردستاني، معروف أنه مسؤول بغداد، في 18 أيلول 1962 وبتوجيه من الملا مصطفى. وناشد الولايات المتحدة بقوة أن تساند الحركة الثورية للأكراد. وقال إنها تحتاج إلى المال الآن، وربما ستحتاج إلى السلاح لاحقا. وادعى أن أغلب الشيوعيين في الحزب الديمقراطي الكردستاني قد صفوا، ومن بقي منهم سيزاح قريبا. بالمقابل، يعد الملا مصطفى ب: 1— تطهير الحركة من كل مشبوه. 2— التعاون مع العناصر العربية العراقية المحافظة، والعودة بالعراق إلى حلف بغداد إذا ما رغب الأمريكان. 3— تزويدنا في الحال بمعلومات كاملة عن التطورات السياسية الداخلية أو العسكرية في كردستان أو المنطقة العربية في العراق، وإن هذا العرض يشمل الأكراد في سوريا وإيران إلى جانب العراق.

وإن الأكراد، كما قال، يقيمون صلات وثيقة ودية مع الإيرانيين في بغداد وطهران. وإن الإيرانيين وافقوا على عدم التدخل بشأن عبور الحدود أو لإيقاف المساعدات المقدمة للثورة من أكراد إيران. وهذا ما سر الملا مصطفى لكنه يرغب في الدعم المادي من إيران أيضا. ويقول المسؤول؛ إن الملا مصطفى يعتقد أن اقتراح منح الأكراد في إيران حكم ذاتي في إيران هو اقتراح جذاب بالنسبة للشاه. وإن للأكراد علاقات بالجمهورية العربية المتحدة «صداقة ولكن بلا مساعدة»، وكذلك مع السفارة السوفييتية في بغداد. والأكراد لا يرغبون في (حرق كل الجسور) مع روسيا، ما لم يحصلوا على وعد من حكومة الولايات المتحدة على دعم حركتهم. وقال إنه شخصياً يتسلم ألف دينار شهرياً من السفارة السوفييتية لبعض المؤيدين للشيوعيين داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن الأموال تذهب إلى مالية الحزب. والملا مصطفى لا

القومية الكردية في وضع دقيق وعلى مفترق طرق مختلفة و متعارضة. كانت بين ثلاثة مسالك أولها فرض الحل السلمي الديمقراطي للمسألة على أساس الحكم الذاتي، وكان هذا يتطلب تحالفاً ديمقراطياً صلداً مع الحزب الشيوعي العراقي والقوى الديمقراطية التي تتحالف أو تتعاطف معه كعناصر الحزب الجمهوري وغيرها، ومع القوى الديمقراطية من البورجوازية العربية، وهو ما لم يقدم عليه الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولم يحبذه. ثانيا، الانسياق وراء رغبات ومشاريع الدوائر الأمريكية في جرّ الثوار الأكراد إلى التعاون معها، باسم المساعدة والدعم.[14] وثالثها،

يعتبر هذا المبلغ الصغير مساعدة للحركة. وقد طلب الأكراد المساعدة من الكويتيين. لكن هؤلاء رفضوا (وقد أكدت السفارة البريطانية هذه المعلومة). وإن الإنجليز، كما يقول، نصحوا بعدم إعطاء المال للثوار- وقد أبدت إسرائيل استعدادها لدعم الأكراد في أوروبا – لكن هؤلاء رفضوا، ليس لان الأكراد ضد إسرائيل، وإنما هم يخشون أن إسرائيل قد تعمد إلى فضح المعلومات، وسيلحق هذا ضررا بالحركة في البلاد العربية.

ويقول المسؤول عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، إن الملا مصطفى يعرف أنه بعد سقوط قاسم — والذي يعتقد انه وشيك — أن السوفييت سيرغبون بتزويدهم بالمال والسلاح. لكن الملا مصطفى يرغب في التعاون مع الغرب، بدلا عن التعاون مع الاتحاد السوفييتي (الذين لا يثق بهم). على أية حال، فإن كل الأكراد قوميون، ويجب أن ينالوا الحكم الذاتي، أو تهيأوا للإفناء، وقبل أن يسمح الأكراد بهذا، فإنهم سيرحبون بالمساعدة من الاتحاد السوفييتي. أو من الشيطان نفسه. ويقول المسؤول الكردي أخرا إن سياسة الحكومة الأمريكية تجاه الثورة الكردية لم تتغير. وإذا ما تغيرت سيتصل بالملا مصطفى في الحال»

Foreign Relations of the United States, Vol XVIII, 1962

14. كرست (طريق الشعب) افتتاحية العدد 6 الصادر في أيلول أو تشرين الأول 1962 للتعليق على سلسلة مقالات نشرتها جريدة (نيويورك تايمس) لمراسلها في بيروت، تحدث فيها عن الحركة القومية الكردية في العراق. ونقل أقوالاً نسبها إلى الملا مصطفى البارزاني. وقد أثارت هذه المقالات كثيراً من التساؤلات، داخل العراق وخارجه. ولاحظت (طريق الشعب) أن الأقوال التي نسبت إلى الملا مصطفى فيها دعوة صريحة لتدخل الاستعمار الأمريكي في شؤون العراق الداخلية. وانتقدت الجريدة ما انطوت عليه مقالات الجريدة الأمريكية، وناشدت الملا مصطفى ذاته بتكذيب هذه التصريحات لأنها نسبت إليه هو. ثم قالت، مهما كانت حقيقة هذه الأفكار الخطرة التي أوردها المراسل الأمريكي فإن أقوالاً مثلها تسمع — مع الأسف — من عناصر كردية معروفة بعدائها للاستعمار، وهي تدل على قصر نظر، ولا تعبر عن وعي الشعب. وانتقدت بعد ذلك أساليب الحكم الدكتاتورية العسكرية التي آلت بالبلاد إلى هذه الحال. وقالت إن الحكومة بتهريجها حول هذه التصريحات المنسوبة إلى الملا مصطفى، إنما تسعى إلى التهرب من مواجهة المسألة وحلها بالشكل السلمي العادل

التعاون مع القوى القومية العربية لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم، أملاً في الحصول على شيء من الغنيمة. وهو سبيل ملغوم، نظرا لموقف هذه القوى من المسألة القومية للأكراد، و لارتباط ما كانت تخطط له هذه القوى بالمصالح الغربية. وبالتالي، فقد لا ينتهي هذا التعاون إلى شيء جدي بالنسبة للقضية الكردية، وإنما يدخل، في كل الأحوال، في دائرة المغامرة والمقامرة.. وهو السبيل الذي اختارته أخيراً.

إن تحول الثورة الكردية على هذا النحو، أوجد حاجة موضوعية لكي يطور الحزب الشيوعي العراقي خطه هو الآخر، ولا يجمد عند طروحاته الأولى بشأنها. صحيح أنه كان يواجه بالرفض والعناد من ثلاثة جوانب. فقد ظل عبد الكريم قاسم، برغم كل من الضغط الذي وجه إليه، من الحزب الشيوعي أو غيره، يرفض أن ينظر إلى المسألة بعين العقل، والحاجة إلى إخراج البلاد من المأزق الذي انتهت إليه. كما وقفت القوى القومية الكردية منه، أي من الحزب الشيوعي العراقي، موقفا متحفظا، وفضلت التحالف مع البعث، رغم أنها لم تحصل من هذا إلا الوعود. كذلك رفضت القوى الوطنية البورجوازية الأخرى، الديمقراطية والقومية، العمل المشترك مع الحزب الشيوعي لإنهاء الدكتاتورية، وإرساء الحياة الديمقراطية في البلاد، انطلاقا من حساسيات الماضي، ودون تغليب مصلحة البلاد والشعب.

وصحيح أيضاً أن الحزب قد زاد من وتيرة نشاطه لمواجهة الازمة التي انتهت إليها البلاد، جراء دكتاتورية قاسم العسكرية.. لكنه ظّل يطلق النداءات والمناشدات دون جدوى، والأوضاع جميعها، ومعلوماته الخاصة أيضا، تشير إلى أن مؤامرات كانت تُعدّ لإسقاط النظام.. ولكن ألم يكن تشبّثه بعبد الكريم قاسم هو علّة الوضع المتأزم الذي انتهى إليه ألم يكن في الدعوة الى إقامة جمهورية ديمقراطية برلمانية، تراعى حقوق الشعب الكردي القومية، أساس صالح وعملي لتجميع كل القوى الوطنية، ودون التقيد بفحص عبد الكريم قاسم؟

الذي يضمن للشعب الكردي حقوقه القومية.

23

انقلاب شباط لم يستهدف قاسم وحده وإنما استهدف الحزب

لم يفاجئ انقلاب 8 شباط 1963 أحدا. فقد كانت كل الخواص تدل على أن البلاد ستواجه أحداثا خطيرة. وإن قوى مختلفة، داخلية وخارجية، كانت تعد العدة للإطاحة بحكومة عبد الكريم قاسم، وتصفية الحزب الشيوعي العراقي. أكثر من هذا، فإن مع معلومات وردت من مصادر مختلفة، ذات صلة بهذه القوى، حددت الجهات التي تتآمر للإطاحة بالحكم، وأسمت من كان يتحرك في هذا الإطار، وذهبت حتى الى تحديد المكان الذي ستنطلق منه المؤامرة، والوقت الذي ستحدث فيه.

منذ أن فشلت محاولة حزب البعث لاغتيال عبد الكريم قاسم في 7 تشرين الأول 1959 عند رأس القرية، في شارع الرشيد، وحزب البعث ظل يحيك المؤامرة تلو الأخرى للإطاحة بالحكم، سواء بالقضاء على رئيس الوزراء، او بانقلاب عسكري يطيح بالحكم ينهض به مناصروه وحدهم، أو بالتعاون مع قوى أخرى، قومية ومحافظة وغيرها. والتقت. مساعيه هذه بما كانت تدبره الدوائر الأمريكية وعملاؤها في العراق والبلدان المجاورة له، وبما كانت تسعى إليه، من جانبها، الجمهورية العربية المتحدة، و بالمساعي الحميمة لشركات النفط العاملة في العراق للتخلص من حكم قاسم، لاسيما بعد إصدار القانون رقم 80 الذي انتزع منها كل الأراضي التي لم تستثمرها، بعد، حتى ذلك الحين، التي تؤلف 99.5٪ من مجموع مساحة البلاد التي كانت تدخل ضمن امتيازها.

وقد خدمت هذا النشاط جملة تطورات سياسية في البلاد عملت على عزل عبد الكريم قاسم عن القوى الوطنية التي كانت تسانده. وقللت كثيراً من الدعم الشعبي الذي كان يتمتع به في أشهر الثورة الأولى. فقد

تسببت سياسة الحكومة تجاه الحياة الحزبية، وما اقترن بها من مناورات وتضييقات، في انحدار هيبة الحكم، وفي هبوط فرص الجماهير في العمل السياسي، وقدراتها في الدفاع عن استقلال البلاد ومكاسب الثورة. كما تسببت سياسات عبد الكريم قاسم في التنكر لحقوق الجماهير النقابية والاجتماعية في تزايد صلافة القوى الرجعية وتجاوزاتها، وحرمان الجماهير من وسائلها لتنظيم نفسها للدفاع عن حقوقها، وبالتالي الدفاع عن الحكم. وجاءت الحرب التي شنتها الحكومة ضد الشعب الكردي، لتضعف كثيرا من قدرات الحكومة العسكرية، وتزيد في أعبائها المالية في وقت كانت تعاني فيه من ضغط شركات النفط وسياساتها في خفض الإنتاج، ولتشغل الحكم عما كان يدار له. وزادت مشكلة الكويت ومطالبة عبد الكريم قاسم به والتي أثارها دون تحسب كاف، من التعقيدات السياسية التي كان يواجهها، وأعطت الدوائر البريطانية ذريعة لاستقدام قواتها و تحشيدها قريباً من الحدود العراقية.

في آخر رسالة يكتبها سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، حسين أحمد الرضي، إلى اللجان المنطقية والمحلية للحزب، بعنوان «ملاحظات أولية»، قال بشأن انقلاب شباط:

> «إن انقلاب (الردة) في 8 شباط، قد بدأ فكرياً وسياسياً واقتصادياً، منذ أواسط 1959، حينما تصرف قاسم بما يشبه الاستسلام للقوى السوداء التي أخذت تسترجع المواقع واحدا بعد آخر، في الجيش والدولة وفي الحياة الاقتصادية والمجتمع. ومنذ ذلك الحين، فإن الخط البياني لتفاقم التهديد الرجعي، وتفاقم أخطار الردة قد تموج لعدة فترات، صعوداً ونزولاً ولكن كخط عام بقي يتصاعد. وفي 8 شباط 1963 أسقطت الرجعية الفاشية السوداء حكم قاسم واستولت على الحكم». [1]

«جئنا بقطار أمريكي»

وحين يعلن علي صالح السعدي، أمين القيادة القطرية لحزب البعث في العراق في ذلك الحين: «إننا جئنا إلى السلطة بقطار أمريكي». [2] فلنتذكر أن هذا القطار قد تحرك منذ منتصف 1959 في هذا الاتجاه، بعد أن هاله تعاظم قوة الحزب الشيوعي العراقي يومذاك. وسواء أدرك الذين

1. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، الجزء الثاني، ص 352.
2. حسن العلوي، العراق دولة المنظمة السرية، ص 26.

نفذوا الانقلاب في بغداد وأعوانهم في القاهرة وغيرها، أنهم ساروا في سكة هذا القطار، وفي الاتجاه الذي سار فيه، وأن بعضهم قد امتطاه فعلاً، أنهم ينفذون إرادة غيرهم، أو لم يدرك الأحياء منهم هذه الحقيقة بعد، فإن الشواهد صارت تتكاثر بما لا يدع سبيلا للمكابرة.

تقول الورقة التي أعدتها وزارة الخارجية الأمريكية في 15 نيسان 1959 تحت عنوان: «الوضع في العراق. السياسة التي يتعين على الولايات المتحدة أن تسلكها لتحول دون سيطرة الشيوعية على البلاد» من بعض ما تقول:

«العلاقات الودية ما بين الولايات المتحدة والجمهورية العربية المتحدة، الحملة الفعالة التي ينهض بها ناصر ضد الشيوعيين المحليين والاتحاد السوفييتي، اليقظة الناشئة لدى العرب تجاه الشيوعية الدولية – كل هذه تطورات ما كانت لتبدو قبل عام وهي تعود بمنافع سياسية عظيمة من وجهة نظرنا».

ثم تعود الورقة لتقول تحت عنوان فرعي: (تشجيع ناصر في حملته ضد الشيوعية في العراق)..

«في الوقت الذي لم نربط فيه مباشرة ما بين حملة ناصر الراهنة ضد الشيوعية، والخطوات التي اتخذناها لمساعدة مصر فمما لا شك فيه أن ناصر يعرف أن الخطوات التي اتخذناها إنما هي عازمة على استحساننا للحملة الجارية، وأنها تشجيع على جهوده المعادية للشيوعية»

«وسنواصل هذه السياسة، وندعمها بخطوات يمكن أن نتخذها من حين لآخر بطريقتنا الخاصة للمشاركة في الحصيلة».[3]

وتعود الدوائر الأمريكية المعنية لتقول بعد عام:

«إن مواقف حكومة قاسم تجاه الدول الغربية، قد تحسنت تدريجياً، بعد أن كانت عدائية. ولكن هذا الاتجاه قابل لأن ينقلب فجأة. وفي الوقت الذي يمكن أن يتواصل، إلا أنه من غير الممكن أن يسير بعيداً

3. Foreign Relations of the United States, 1958-1960, vol. XII, Washington, April 15, 1959, p. 416

جداً». [4]

ولهذا تولت «الطرائق الخاصة» لكي تدفع بالأمور إلى «السير بعيداً» ودون رجعة.

لقد ضعفت كثيرا حكومة عبد الكريم قاسم. ولم يبق من وزرائها الذين دخلوها في يوم الثورة أحد سوى رئيسهم. و أنعزل هو عن جميع القوى السياسية الوطنية التي وقفت مع الثورة يوم اندلاعها. وفي العامين الاخيرين دخل في حرب منهكة مع القوى القومية الكردية. وعلى هذا باتت الظروف مناسبة تماما لمن يبغي التآمر عليه.

قبل أن ينتهي عام 1961، كانت القيادة القطرية لحزب البعث في العراق قد قررت رسميا العمل لإسقاط حكم قاسم.[5] وفي أواخر أيار 1962 دعت القيادة القومية للحزب المذكور، في اجتماع عقدته في حمص، البعثيين العراقيين إلى الإعداد لانقلاب في العراق يطيح بحكم قاسم [6] . فتألف لهذا الغرض مجلس عسكري لوضع خطة العمل والسعي لتنفيذها في اللحظة المناسبة.

واستعدت حركة القوميين العرب، التي تتحرك بأوامر من مصر، من جانبها، للعمل في هذا الاتجاه، وأعدت عسكرييها للانقضاض على عبد الكريم قاسم، ووضعت لهذا الغرض، خطة لاغتياله في نادي الضباط في بغداد في أول أيام عيد الفطر المصادف ليوم 25 شباط من عام 1962. كما أعدت لحركة تقوم بها الدبابات التي يقودها الضابط القومي جابر حسن حداد، وخطة لعملية أخرى تستند إلى دبابات كتلتي صبحي عبد الحميد من القوميين الناصريين وعبد الهادي الراوي، القومي الإسلامي. وذهبت (مجلة (الطليعة) التي كان يصدرها القوميون العرب، في 16 كانون الثاني 1963، إلى الحديث عن «شيء قد يحدث في المستقبل». [7]

وكان العسكريون المحافظون، على اختلاف ولاءاتهم، يتهيأون إلى ضم قواهم إلى كل من يقدم على عمل. وحين انحصر الفعل على البعث والقوميين، العرب، استعدوا للسيروراء أي منهما. ومع أن هذين التنظيمين كانا قد اتفقا، في بادئ الأمر، على العمل سوية، ودخلا في ما عرف بـ «الجبهة القومية» إلا أن القوميين العرب خرجوا عن الجبهة المذكورة بسبب الخلاف ما بين البعثيين والناصريين في سوريا، وبات كل من التنظيمين يعمل بمفرده، ويسابق الآخر لتنفيذ خطته. ولعل هذا الوضع في صفوف

7. محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص 178 - 179.

القوى القومية هو ما دفع الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي في أواخر أيلول 1962، إلى القول بأن:

«الجبهة غير المقدسة التي وقفت موقف العداء من الحزب والشعب هي التي تفتتت، وبدأت تظهر وتتعمق ثانية عزلة القوى الرجعية وعميلة الاستعمار» [8]

ومع ذلك، فإن الطرفين، رغم خلافاتهما دخلا في اتفاق ضمني بينهما، يقضى بأن يدعم أحدهما الآخر حال قيامه بحركة ما[9] . لكن هذا الاتفاق الضمني لم يحل دون أن يعمل هذا الطرف للإيقاع بالطرف الثاني للتخلص من منافسته. [10]

لا تكشف الوثائق الرسمية الأمريكية المنشورة حول العلاقات بالعراق عن كامل الارتباطات التي أقامتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وغيرها من الدوائر ذات العلاقة بعناصر متنفذة في حزب البعث، ممن كان لهم دور مؤثر في انقلاب شباط. ذلك لأن واضعيها تحاشوا أن يوردوا كل شيء. لكن شواهد وتصريحات كثيرة توضح بعضاً من أشكال الارتباطات هذه. يقول الباحثان بينروز (وهما أستاذان، زوج وزوجته كانا يدرسان في الجامعات العراقية):

«أكد لنا موظفون عراقيون موثوق بهم، ومن بينهم بعض البعثيين، بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) قد تعاونت مع الانقلابيين في الإطاحة بقاسم». [11]

ويستطرد الباحثان:

«إن هاشم جواد، وزير الخارجية في حكومة قاسم، وكان يتحامل على

8. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ص 329.

9. محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص 178/179.

10. انظر ما ورد في مذكرات عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، الطبعة الثانية، ص 61. كذلك ما جاء لدى هاني الفكيكي، 183.

11. بينروز، الجزء الأول، ص 446 و 453، (نقلًا عن الدكتور عقيل الناصري، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير- الانقلاب التاسع والثلاثون، كتاب تحت الطبع) ص 13.

الشيوعيين والحزب الشيوعي، قد أخبرهما بأن وزارته كانت على علم بوجود نوع من التواطؤ ما بين وكالة المخابرات المركزية وحزب البعث». [12]

ويكتب خالد علي الصالح، عضو القيادة القطرية لحزب البعث في العراق آنذاك:

«جاءنا طالب شبيب باستعداد إحدى الجهات لتزويد حزب البعث بالمال والسلاح، إذا كنا نسعى للتخلص من حكم عبد الكريم قاسم، وطلب فؤاد [يقصد فؤاد الركابي، أمين عام القيادة القطرية - المؤلف] من طالب شبيب أن يقول ما عنده. فقال طالب إلى جوار المكتب الذي يعمل فيه طالب شبيب، كمهندس، والذي يقع في عمارة مرجان في الباب الشرقي، إلى جوار ذلك المكتب يوجد مكتب لمجموعة من العاملين الأمريكان، وقد اتصل به (أي طالب) أحد أولئك الأمريكان العاملين في المكتب المجاور، وعرض عليه استعداد أمريكا لتزويد حزب البعث بالمال والسلاح.

وقد فوجئت بمثل هذا الكلام الصادر عن عضو قيادة في الحزب. ولم أترك فرصة لغيري ليقول رأيه، فقلت: ليس لدينا عدو في هذه الدنيا سوى أمريكا منذ إغتصاب فلسطين، ولو وافقتم على ما نقله طالب فسوف أذهب من هنا مباشرة لعبد الكريم قاسم وأخبره بكل شيء. وعندما انتهيت من كلامي تكلم فؤاد موجها كلامه لطالب شبيب، فقال إننا نرفض مثل هذا العرض، وبلغ الشخص الذي اتصل بك رفضنا لعرضهم، ويجب أن تقطع علاقتك بهذا الشخص. وأغلق الموضوع.

وفي الاجتماع التالي كرر طالب شبيب ما قاله في المرة الأولى، وذلك بحجة إلحاح الشخص الأمريكي. وهنا قلت كلمة واحدة: إنني إذا أعيد مثل هذا الكلام في اجتماع آخر فسوف أستقيل فوراً من الحزب، ومن الهين علي أن أقتل بيد أي عراقي من أن أصبح عميلاً لأمريكا. وعندها تكلم فؤاد وذكر طالب بأننا قد طلبنا منه أن يقطع صلته ولا يعود للكلام في هذا الأمر مرة أخرى. وعندما طلب شبيب السفر إلى لبنان لمعالجة زوجته، قال فؤاد والارتياح بادٍ على وجهه، إنني وافقت على كل ما طلبه مني، لأنني - وكذلك أنتم - نسعى للتخلص منه،

---

12. المصدر السابق.

خصوصا بعد أن اتضح لنا أمر صلته بالأمريكان». [13]

ويتحدث هاني الفكيكي من جانبه عن الشكوك التي دارت حول علاقة بعض قادة البعث العراقي بالمخابرات الأمريكية، ويقول إن لجنة تشكلت بعد أيام من نجاح الانقلاب:

«من المقدم محمد يوسف طه وجعفر قاسم حمودي والمقدم علي عريم لجرد محتويات جناح قاسم وضبط الوثائق والملفات الرسمية هناك. وكنت مع علي السعدي في مكتبه بوزارة الداخلية حين اتصل جعفر قاسم تلفونيا ليعلمنا بعثورهم على إضبارة تخص الدكتور إيليا زغيب، الأستاذ اللبناني المنتدب للتدريس في جامعة بغداد. و بتوصية وتزكية من ميشيل عفلق والقيادة القومية استخدمنا الدكتور زغيب لسنوات في نقل بعض الرسائل بيننا وبين القيادة القومية، وكان طالب شبيب هو صلة الوصل به في بغداد. وحين دراستنا للملف وجدناه مليئا بتقارير مديرية الأمن العامة والاستخبارات العسكرية التي تشير إلى علاقة زغيب بوكالة الاستخبارات الأمريكية (**CIA**)، وتعاونه مع حزب البعث، وتطلب إلى قاسم الموافقة على اعتقاله وإبعاده عن العراق، غير أن قاسما كتب على بعضها أمره بإبقائه ومراقبته بدقة.

اتصلنا علي وأنا فورا بطالب شبيب في مكتبه بوزارة الخارجية وعرضنا عليه الأمر، واعلمته بعزمنا على اعتقال زغيب. لكنه نصح بالتريث وعدم التسرع في تصديق كل ما تدعيه وتكتبه دوائر الأمن والاستخبارات، وطلب تأجيل البت في الأمر لحين حضوره، بسبب اجتماعه آنذاك مع بعض السفراء. في الوقت نفسه اتصلت بدوائر الأمن والسفر وطلبت إليها منع زغيب من مغادرة العراق ووضعه تحت المراقبة. غير أنا اكتشفنا مساء ذلك اليوم أنه غادر العراق عن طريق الرطبة البري». [14]

ويظهر أن تعاون البعث في العراق مع المخابرات الأمريكية وصل إلى

---

13. عقيل الناصري، مصدر سابق، ص 14، نقلًا عن مذكرات خالد علي الصالح، ص 101.

14. هاني الفكيكي. أوكار الهزيمة. ص 269.

حد أن صالح مهدى عماش يعهد إلى وليم ليكلاند، معاون الملحق العسكري الأمريكي في السفارة الأمريكية في بغداد (والمعروف بنشاطه في وكالة المخابرات المركزية لإحداث الانقلابات في بلدان العالم الثالث[15]) بتبليغ المقدم محمد المهداوي وزملائه البعثيين الآخرين الذين كانوا في دورة تدريب في الولايات المتحدة، في تأخير عودتهم إلى العراق حتى إشعار آخر، بسبب اعتقال ضباط شرطة، وكشف تنظيمهم، مع تعريفه بكلمة السر: «مع تحيات أبو هدى».[16]

ولا يخفي روجر موريس، الذي عمل في وزارة الخارجية الأمريكية وفي مجلس الأمن القومي خلال إدارتي جونس ونيكسن، علاقة وكالة المخابرات المركزية (**CIA**) بانقلاب شباط **1963**، وانقلاب البعث في عام **1968** أيضاً. ويقول بصريح العبارة:

> «إن الوكالة قد ساعدت في تنظيم الانقلاب الدموي في العراق ضد عبد الكريم قاسم» .[17]

ويتحدث جيمس أيكنيس، الذي كان يعمل في السفارة الأمريكية في بغداد آنذاك عن قادة حزب البعث ويقول:

> «عرفت كل زعماء حزب البعث واعجبت بهم. ويؤكد أن «المخابرات الأمريكية (**CIA**) لعبت دوراً في انقلاب حزب البعث عام **1963**. لقد اعتبرنا وصول البعثيين إلى الحكم وسيلة لاستبدال حكومة تؤيد الاتحاد السوفيتي بحكومة أخرى تؤيد أمريكا. أن مثل هذه الفرص قلما تتكرر». ويضيف أينيكس «صحيح أن بعض الناس قد اعتقلوا وقتلوا، إلا أن معظم هؤلاء كانوا شيوعيين، ولم يكن ذلك ليزعجنا» [18] .

وأخيراً ينقل بطاطو عن حديث أجراه محمد حسنين هيكل مع الملك

---

15. الفكيكي، ص 287، نقلًا عن جمال عبد الناصر.

16. الفكيكي، 187.

17. Morgan David K Ex-U.S. official says CIA aided Baathists, Toronto Star, April 20, 2003

18. ألان ليتل (مراسل الشؤون الدولية في البي بي سي) ، عالم صدام الخاص، موقع الوكالة على الأنترنت 2003/1/27.

حسين، ملك الأردن، في فندق (كريون) في باريس ما قاله الملك:

«تقول لي إن الاستخبارات الأمريكية كانت وراء الاحداث التي جرت في الأردن عام 1957. اسمح لي أن أقول لك إن ما جرى في العراق في 8 شباط (فبراير) قد حظي بدعم الاستخبارات الأمريكية. ولا يعرف بعض الذين يحكمون بغداد اليوم هذا الأمر، ولكني أعرف الحقيقة. لقد عقدت اجتماعات عديدة بين حزب البعث والاستخبارات الأمريكية، وعقد أهمها في الكويت. أتعرف أن... محطة إذاعة سرية تبث إلى العراق كانت تزود يوم 8 شباط (فبراير) رجال الانقلاب بأسماء وعناوين الشيوعيين هناك للتمكن من اعتقالهم وإعدامهم؟» [19] .

قاسم على علم بتحركات المتآمرين

لم تكن تحركات المتآمرين تخفى على عبد الكريم قاسم أو على الحزب الشيوعي العراقي. فقد كانت مصادر كلا الطرفين تتابع هذه التحركات بانتباه. فقد كانت عيون قاسم تتابع نشاط القوى السياسية القومية، والضباط القوميين، رغم أن أجهزة قاسم الأمنية كانت تتستر أحياناً على هذه النشاطات، ولا تقدم معلوماتها الكاملة عنها. [20]

وبناء على المعلومات التي تلقاها قاسم، أحال المقدم جابر حسن حداد على التقاعد في 6 تشرين الثاني 1962، واعتقل المنسق السياسي لحركة القوميين العرب، نايف حواتمة. إلا أن هذا الإجراء قد أصاب المتآمرين من القوميين العرب، ولم يمس البعثيين. [21] وقد كشفت المستندات التي عثر عليها في وزارة الدفاع بعد انقلاب 8 شباط أن الملازم جابر علي، أحد البعثيين

---

19. بطاطو. ج 3، ص 300، نقلًا عن (الأهرام) الصادرة في 27 أيلول (سبتمبر) 1963.

20. يروي إسماعيل العارف: صرّح مدير الامن العام عبد المجيد جليل اما مي عندما جئت موقوفا يوم 10 شباط 1963 في بهو اللواء التاسع عشر، حينما كان يستجوب من قبل علي صالح السعدي وهيئة التحقيق التي شكلت بعد نجاح حركة 14 رمضان، تصريحاً يدل على ما كان عليه تجاه جهاز الأمن في حكومة عبد الكريم قاسم. فقد قال لعلي صالح السعدي، عندما صفعه على وجهه وبصق فيه «لم تضربني... لولاي لما نجح انقلابكم» (إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص 410).

21. محمد جمال باروت، ص 179.

المشاركين في التحضير للانقلاب، كان يزود عبد الكريم قاسم بمعلومات عن نشاط العناصر القومية والبعثيين في الجيش. ويؤكد عدى السعدي هذا الموضوع ويقول:

> «إذا كان عبد الكريم قاسم قد فوجئ بتوقيت الانقلاب، فإن ذلك يعود إلى مرض وغياب الملازم جابر علي عن بغداد منذ أكثر من أسبوع، لذا لم يخبره بساعة الصفر».[22]

كذلك كانت مصادر الحزب الشيوعي العراقي تنبئ الحزب بتحركات المتآمرين وبدقة، وهو بدوره كان يبلغ عبد الكريم قاسم بها وكان من بين ما بلغه، نبأ الانقلاب الذي جرى فعلاً في 8 شباط 1963.

كان الانقلابيون قد مهدوا لانقلابهم بعقد تحالف مؤقت وشفوي مع الحركة القومية الكردية، التي كانت آنذاك في حرب مع الحكومة. وكانوا يريدون من هذا التحالف إنهاك الحكم، وإبعاد كثير من القطعات العسكرية غير الموالية لهم إلى المناطق الكردية. وكان يجري، عن قصد، التواطؤ مع الدوائر العسكرية المعنية لأبعاد العناصر اليسارية في الجيش إلى كردستان، لتتعذر مشاركتهم في مواجهة الانقلاب حين يحدث، ولضمان انشغال الحزب الشيوعي العراقي في العمل لوقف الحرب وضمان حلها حلاً سلمياً.

كذلك مهد الانقلابيون لانقلابهم بإضراب طلابي واسع في كليات الجامعة وفي المدارس الثانوية في بغداد لإشغال أجهزة الحكم به من جانب، وإشغال منظمات الحزب الشيوعي بمتابعة الإضراب والانصراف عن متابعة تحضيراتهم للانقلاب، وقد نجحو كثيرا في ذلك. ويكفي أن نشير هنا إلى أن سكرتارية اللجنة المركزية للحزب عقدت خلال أيام الإضراب أربعة اجتماعات خلال ما يقرب من أسبوع واحد (في الفترة ما بين 1962/12/29 و 1963/1/7) كرسته لبحث تطورات هذا الإضراب، وموقف المنظمات الشيوعية الطلابية منه. كل هذا يجري في الوقت الذي كان فيه الانقلابيون يكثفون من جهودهم استعداداً للانقلاب.[23]

---

22. دندشلي، ص 248.

23. انظر: ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ص 467 – 499.

كيف واجه الحزب الشيوعي المتآمرين

منذ صيف 1962، بدأت منظمات الحزب الشيوعي العراقي تتلقى من مركز الحزب توجيهات تدعو إلى اليقظة واتخاذ أقصى درجات الحذر لمواجهة ما تدبره الأحزاب القومية من عمليات انقلابية. وكانت هذه الأحزاب، سواء بدافع ضروراتها الخاصة وحاجتها إلى تدقيق وتضبيط خططها، أو لمجرد إجراء التدريبات الضرورية على الخطة الانقلابية التي توصلت إليها، كانت تعيد وتكرر إنذاراتها إلى أعضائه ومؤيديها، وتحدد مواعيد جديدة لتحركاتها. مقابل هذا كان الحزب الشيوعي يكرر تبليغاته وتوجيهاته الخاصة إلى منظماته، كما يكرر تسريب معلوماته إلى قاسم. هل كانت هذه الحالة قد حدثت مصادفة، وعادت بالنفع على الانقلابيين، أم أن جهات ذات تجربة ودراية بسايكولوجية الجماهير في حالة كهذه قد أوحت للانقلابيين بهذه الممارسة؟ مهما كان الامر، فإن تكرار الإنذارات والتوجيهات المضادة قد أوجدت حالة من فتور للهمة والخدر في اللحظة المناسبة.

زد على ذلك، فإن قيادة الحزب الشيوعي قد أضاعت وقتا ثمينا وطويلا في الانصراف إلى تصفية المشاكل في المكتب السياسي. كذلك، كان الحزب الشيوعي قد ظل يلتزم بالدفاع عن حكومة قاسم باعتبارها «حكومة وطنية» في الوقت الذي كانت فيه هذه «الحكومة الوطنية» تواصل مقابلة منظمات الحزب والجماهير التي تلتف حوله بصنوف من التنكيل والاضطهاد، ولم تعد الأساليب النضالية التي ظل الحزب يلتزم بها قادرة على وقف هذا الاضطهاد. لذلك فقدت جماهيره الحافز الداخلي القوي للدفاع عن هذه الحكومة. إن تكرار الإنذارات من جانب، وحالة الانتظار السلبي التي وجدت الجماهير التي تلتف حول الحزب نفسها فيها. والتزام سياسة الدفاع الدائم التي لم تقترن بمحاولات التعرض والهجوم، أوجدت لدى هذه الجماهير حالة من الخدر و اللاأبالية، استغلها الانقلابيون لتمرير انقلابهم.

في مطلع عام 1963، تلقى الحزب الشيوعي معلومات تشير إلى أن حزب البعث أعد خطة لانقلاب عسكري ينطلق تنفيذها من كتيبة الدبابات التابعة للفرقة الرابعة المدرعة في (أبو غريب) وهي لا تبعد عن بغداد إلا عشرين كيلومتراً فقط. وكان يقود هذه الكتيبة يومئذ العقيد خالد الهاشمي، عضو المكتب العسكري لحزب البعث، وأحد واضعي الخطة. وكان ضباط الصف الشيوعيون في الكتيبة يتابعون تحركات الضباط البعثيين في الكتيبة وفي الفرقة عامة. وقد سارع الحزب الشيوعي إلى إصدار بيان في 13/1/1963 يحذر قاسم من الانقلاب، ومن تحول الكتيبة المذكورة

إلى وكر المتآمرين. وكان عبد الكريم قاسم قد بلغته، بدوره، معلومات خاصة تؤكد نفس الشيء. إذاك استدعى قائد الفرقة المدرعة عبد الجبار السعدي، وآمر كتيبة الدبابات المعنية خالد الهاشمي. ولدى المقابلة، ارتعب هذا الأخير، وأفضى بما عنده، وقدم لقاسم كشفا بأسماء ضباط الكتيبة واتجاهاتهم السياسية. واعترف بوجود 3000 قطعة سلاح في الكتيبة لا يعرف عنها شيء. حينئذ، أمره قاسم بإرجاع الأسلحة إلى مخازنها، والالتزام بإفراغ الدبابات بعد كل عملية تدريب من ماء التبريد ومن عتادها الحي. كذلك عمد قاسم إلى إحالة ثمانين ضابطاً على التقاعد يشك في ضلوعهم في التآمر، واعتقل صالح مهدي عماش، أحد أركان الانقلاب المنتظر. وأعد قوائم أخرى بإحالة ضباط على التقاعد. إذاك قرر حزب البعث وأعوانه التعجيل بالانقلاب، وتحدد له صباح الجمعة المصادف 8 شباط 1963. وفي 4 شباط تلقى حزب البعث ضربة أخرى، تمثلت باعتقال أمينه القطري علي صالح السعدي، وكريم شنتاف، عضو المكتب السياسي. إلا أنه سار قدماً في تنفيذ خطته التي تقوم على السيطرة على دبابات الكتيبة وتحريك بعضها برغم خلوها من العتاد، للاستيلاء على مرسلات إذاعة بغداد في (أبو غريب) أيضا. وتحريك أربع دبابات باتجاه وزارة الدفاع واثنتين باتجاه دار الإذاعة في الصالحية، وإرسال بعض الدبابات إلى الحبانية للتزود بالعتاد والعودة إلى بغداد، وقصف معسكر الرشيد وتعطيل حركة الطيران فيه. وكانت إشارة التحرك لتنفيذ الانقلاب اغتيال العقيد الركن الشيوعي جلال الأوقاتي، آمر القوة الجوية.

واضح، إذن، أن الانقلاب لم يجرِ في غفلة عن القوى التي استهدفها. إذ كان عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي يتابعان تحرك الانقلابيين حتى يوم الانقلاب. فالحزب الشيوعي قد تبلغ حتى بالموعد الجديد للانقلاب، وهو 8 شباط قبل يوم من وقوعه، فكيف تصرف لمواجهة الأحداث؟ لا ريب أن مسؤولية الفشل في مواجهة الانقلاب يتحملها عبد الكريم قاسم أولاً. ولكن ماذا كان نصيب الحزب الشيوعي العراقي فيه؟

لقد اعتمد الانقلابيون في خطتهم على قواهم في الجيش. ومعنى هذا أن الرد ينبغي أن يعتمد الأسلوب ذاته، أي استخدام القوى العسكرية في الرد. ولم يكونوا يتمتعون بتفوق، بل لم تكن قواهم العسكرية وتحركاتهم مضمونه عامة. وكما قلنا قبلاً، إن مسؤولية إعداد الجيش يتحملها عبد الكريم قاسم شخصيا. ولكن هل اعد الحزب الشيوعي من جانبه ما يملك من قوى على الرد، عسكرية وغيرها؟ إن بيانات الحزب وتوجيهاته تؤكد كلها على اليقظة والتأهب.. فهل جرب الحزب اختبار هذه اليقظة والتأكد

من أن توجيهاته تأخذ مجراها بحرص و بمعنوية عالية؟

يعطينا صالح دكله صورة عن التقاعس والعجز الذي كان عليه الكادر المسؤول عن العمل في الجيش في البصرة يوم الانقلاب [24] . ولكن هل كانت الحال في قمة الحزب ذاتها أفضل من ذلك؟

إن من يتصفّح بيانات وتوجيهات وصحف الحزب في الأسابيع التي سبقت الانقلاب، لا يلمس اهتماما خاصا بإعداد القوى للمواجهة. إن قيادة الحزب كرست، كما قلنا، أربعة اجتماعات في أسبوع واحد للبحث في شؤون إضراب الطلاب، فهل كرست اجتماعا واحدا لا أكثر لمناقشة قدراتها الفعلية على الرد لما كان يدبر؟ وماذا كانت خطتها العسكرية المقابلة؟ومن يتصفح بيانات وتوجيهات الحزب وجريدته المركزية في الأسابيع التي سبقت الانقلاب، لا يلمس اهتماما خاصا بالموضوع. إن العددين الاخيرين من (طريق الشعب) اللذين سبقا الانقلاب لم يتحدثا، ولو بسطر واحد، عن الأمر الخطب الذي كان يدبر بليل.. وانصرفا، كما هو الشأن دائما، إلى احتفالات ثورة أكتوبر و بالخلاف السوفييتي – الصيني، وأزمة الصواريخ في كوبا.. وما تبقى من حيز كُرّس إلى الحرب في كردستان أو إضراب الطلبة...!!

ولا نلمس في التوجيهات التي وجهتها قيادة الحزب الى لجان الفرع والمناطق والمحليات بتاريخ 1962/11/26 انتباهاً خاصاً للموضوع الذي نتحدث عنه وإنما هي دعوة عامة لتصعيد المزاج الثوري لدى الجماهير واستيعاب وتطوير المبادرات الجماهيرية.

لقد جرى الحديث كثيراً عن (خطة الطوارئ) أو كما دعيت بـ «خط حسين». أثارت الدعوة إلى وضع خطة الطوارئ في الحزب نقاشات مريرة في المكتب السياسي. يقول سلام عادل في رسالته الى المكتب السياسي في 1959/11/1، أي بعد محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم الفاشلة:

> «فقبل الاجتماع كنا نحمل قزان حجى بكداش في مسألة الدفاع عن الجمهورية [يقصد أن الحزب اخذ على عاتقه أمر الدفاع عن الجمهورية – المؤلف] كنا نقلل من شأن السلطة البورجوازية عموما. وقد صححنا، في الخط العريض، هذه المسألة. ولكن يبدو ان بعض الأفكار والاستنتاجات بيننا تؤدي بالنتيجة إلى أن نترك صيانة الجمهورية للسلطة و للبورجوازية وحدها».

---

24. صالح دكله، من الذاكرة، ص 94.

وقال أيضا:

«إن نقطة الضعف الكبرى في سياستنا العامة، هي انعدام خطة نستطيع أن نجابه بها الظروف الطارئة. و باعتقادي، إن عدم وجود خطة كهذه لدينا هو أكبر خطأ ارتكبناه مؤخراً [يقصد وقت محاولة اغتيال قاسم – المؤلف]. وإن الحساسية المفرطة لدينا تجاه هذه المسألة هو عقاب قاس للأخطاء «اليسارية» السابقة». [25]

قيل هذا عام 1959. فهل نفعت خطة كهذه بعد أربعة اعوام، وحين بات الأمر في جدول العمل؟ يقول زكي خيري، إن حسين أحمد الرضي، طرح في اجتماع عقد للمكتب السياسي عام 1959، اقتراحاً، دعا فيه إلى تشكيل مفارز مسلحة صغيرة في المحلات من شأنها مشاغلة الانقلابيين، حتى يتسنى تحريك القطعات العسكرية الموالية، إلا أن المكتب السياسي رفض تكوين تلك المفارز السرية بزعم أنها لا يمكن أن تبقى سرية ولان وجودها سوف يثير مخاوف قاسم وحكومته. لكن المكتب السياسي وافق على وضع أسلحة في مخابئ، وتهيئة بعض الخلايا الحزبية المنتقاة لحمل هذه الأسلحة في حالة الخطر.

وبوشر بذلك فعلاً، وعلى نطاق محدود جدا [26] . ولكن حين حانت ساعة الجد في 8 شباط ظهر أن هذه الأسلحة تكاد لا تنفع في شيء، إذ صدئت ولم تعد صالحة للعمل.

لعل من الصحيح أن ننظر كيف تصرفت قيادة الحزب ذاتها عند الانقلاب قبل أن نتساءل عن تصرف هذه الجماعة العسكرية أو تلك، هذا الكادر أو ذاك. في يوم 7 شباط 1963، بادرت إحدى صديقات الحزب الشيوعي إلى إخبار الحزب بأن موعد الانقلاب سيكون في اليوم التالي، أي في 8 شباط، بعد أن علمت ذلك من عشيق لها، عسكري يسهم في الإعداد له. إلا أن هذا الخبر لم يصل إلى جمال الحيدري الذي كان يقود الحزب عمليا إلا في مساء السابع من شباط. وكان سلام عادل، سكرتير الحزب، قد تفرغ عن العمل القيادي بقرار سابق من المكتب السياسي للانصراف إلى وضع برنامج للحزب. تأمل سكرتير الحزب يفرغ عن العمل القيادي في ظروف كهذه بالذات! وبدوره، أبلغ جمال الحيدري لجنة بغداد بالخبر وطلب منها أن تتخذ الإجراءات اللازمة للمقاومة. وتقول السيدة ثمينة ناجي يوسف، إن الخبر لم يصل إلى سلام عادل إلا في منتصف الليل فقط..

26. زكي خيري، ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ص 229.

فذهب إلى دار جورج تلو، عضو المكتب السياسي، ومسؤول الخط العسكري، وأخبره بالأمر، و اكد عليه بصورة خاصة حسبما تروى زوجة جورج تلو، ضرورة إبلاغ العقيد الركن جلال الاوقاتي، بمغادرة الدار التي يسكنها والمبيت في بيت آخر... ولكن، وما أقسى هذه الـ «لكن»، إن سيارة جورج تلو لم تشتغل في تلك الليلة لشدة البرد ساعتها [27] ... وكأن تلفونات بغداد قد تعطلت تلك الليلة... وكأن مكاتب سيارات الأجرة قد خلت من سياراتها كلها... وكأن الباصات قد تعطلت.. وكأن الارجل كفت هي الأخرى عن المشي للوصول إلى بيت أقرب رفيق أو صديق.. ويظل من مهمة القارئ أن يستنتج بأي استعداد وهمة جرت مواجهة هذا الانقلاب!!

في يوم 8 شباط 1963، شرع الانقلابيون في تنفيذ خطواتهم الأولى دون أن يعترض سبيلهم أمر جدي لا يمكن حله. فقد سيطروا على كتيبة الدبابات في الفرقة المدرعة الرابعة في (أبو غريب)، واتجهوا ببعض الدبابات نحو مرسلات الإذاعة القريبة من هناك، ومنها أذاعوا بيانهم الأول. واتجهت بعض الدبابات بعدها، وحتى دون أن تتزود بالعتاد، نحو حيّ (الصالحية) في الكرخ، للاستيلاء على دار الإذاعة، بينما اتجهت أربع دبابات أخرى نحو وزارة الدفاع، وكان عبد الكريم قاسم قد اتجه نحوها بعد أن بلغه نبأ الانقلاب بناءاً على نصيحة أحد قادته، بينما رفض أن يأخذ بنصيحة آخر ألحّ عليه بالتوجه إلى معسكر الرشيد وقيادة العمل من هناك لمواجهة الانقلاب. واتجهت أغلب دبابات أبو غريب صوب (الحبانية) للتزود بالعتاد، كما يروي طالب شبيب إلى علي كريم سعيد. ومن الحبانية طارت ثلاث طيارات لتقصف وزارة الدفاع، والمطار العسكري في معسكر الرشيد، لتعطيل إمكانية استخدام طائرات الميغ من الرد على الانقلاب.

لقد تحركت قوى الانقلاب بجرأة واضحة و بتصميم مدروس وبسرعة في التنفيذ، لكنهم لم يترددوا عن الكذب والتزييف حين تقتضي الحاجة، وتظل الحرب خدعة، كما يقال. فالدبابات التي هاجمت وزارة الدفاع كانت تشق طريقها في وسط جموع الناس، وقادتها من الانقلابيين كانوا يرددون مع الجماهير الغاضبة: «ماكو زعيم إلا كريم»، أو كانت ترفع صور عبد الكريم قاسم. وأذاعوا منذ الساعات الأولى للانقلاب نبأ مقتل عبد الكريم قاسم، فيما كان التلفزيون يعرض صوراً له وهو يتحرك في وزارة الدفاع، وراح الانقلابيون يذيعون برقيات التأييد لحركتهم من آمري الوحدات العسكرية في المدن المختلفة، بينما كانوا هم الذين يضعون البرقيات بأنفسهم [28] .

---

28. يروى هاني الفكيكي أنه كان يساعد حازم جواد وعبد الستار الدوري في كتابة برقيات التأييد المصطنعة، ويقول: «ورحنا نحرر ونذيع برقيات بأسماء قادة الفرق

سارع سكرتير الحزب الشيوعي العراقي، حسين أحمد الرضي، إلى جمع مَن أمكن الاتصال به من أعضاء اللجنة المركزية في بغداد، ومن قادة منظمة بغداد لتحديد الموقف من الانقلاب. وقد توصل المجتمعون بالإجماع إلى أن الانقلاب لا يستهدف عبد الكريم قاسم وحكومته وحدهم، وإنما يستهدف كذلك ضرب الحركة الشيوعية في العراق والقضاء على الحزب بالذات. لقد كانت أجهزة الدعاية والإعلام في الجمهورية العربية المتحدة قد ركزت هجومها على الشيوعية والحزب الشيوعي العراقي طوال الأعوام الاربعة الماضية. وقد ألهبت النفوس وأثارت الانفعالات وهيأت، بالتالي، أذهان القوميين العرب وأوساطهم للقيام بأعنف الأعمال المتطرفة ضد الحزب الشيوعي [29] . لهذا أجمع الحاضرون على ضرورة مقاومة الانقلاب. وتروي ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، أن سلام عادل سارع للاتصال بكامل الجادرجي ومحمد حديد واستفسر عن موقف حزبيهما من الانقلاب وعما إذا كانوا سيقاومون الانقلاب، فأكد الزعيمان الوطنيان معارضتهما للانقلاب، واعتذرا عن المشاركة في المقاومة لضعف إمكانية الحزبين المادية [30] .

في الحال سارع سلام عادل إلى وضع بيان طلب ان يوزع بأكبر قدر ممكن، وأن يتلى على جموع الناس حيث تحتشد، وأن يلصق في المحلات العامة، وانطلق الجميع لاستنفار منظماتهم.

يقول البيان الذي وزع في الساعة العاشرة من صباح 8 شباط:

«الى السلاح لسحق المؤامرة الاستعمارية الرجعية! أيها المواطنون! يا جماهير شعبنا المجاهد العظيم! أيها العمال والفلاحون والمثقفون وسائر القوى الوطنية الديمقراطية!

قامت زمرة تافهة من الضباط الرجعيين المتآمرين بمحاولة بائسة للسيطرة على الحكم تمهيدا لإرجاع بلادنا إلى قبضة الاستعمار والرجعية، فسيطرت على مرسلات الإذاعة في أبي غريب، وهي تحاول أن تثير مذبحة بين جيشنا الباسل لتنفيذ غرضها السافل

و قطعات ضاربة من كل أنحاء العراق، في محاولة لشل أي تحرك ممكن يستهدف حركتنا» ص 240. ويؤكد طالب شبيي الشيء ذاته، ويشير إلى أن برقيات حقيقية لم تصل من عسكريين لتأييد الانقلاب إلا في الساعات المتأخرة من يوم 8 شباط، ص 80/79 (من حوار المفاهيم إلى حوار الدم).

29. دندشلي، مصدر سابق، ص. 252.

30. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ج 2، ص 338.

الدنيء في السيطرة على الحكم.

إن جماهير شعبنا المجاهد حفار قبر المؤامرات، وجماهير جيش 14 تموز حفار قبر الملكية والاستعمار ينهضان الآن كرجل واحد للدفاع عن استقلال البلاد و لدحر المؤامرة والمتآمرين، أعوان و صنائع الاستعمار والرجعية والتأهب لردّ أية محاولة استعمارية خارجية للتدخل في شؤون البلاد.

إلى الشوارع يا جماهير شعبنا الابي المجاهد، لكنس بلادنا من الخونة المارقين!

إلى السلاح للدفاع عن استقلالنا الوطني، وعن مكاسب شعبنا!

الى تشكيل لجان الدفاع عن الاستقلال الوطني في كل معسكر، و في كل محلة ومؤسسة وفي كل قرية!

إلى الأمام، إلى تطهير الجيوب الرجعية، وسحق أية محاولة استعمارية في أية ثكنة وأية بقعة من بقاع البلاد.

إن الشعب بقيادة القوى الديمقراطية سيلحق العار والهزيمة بهذه المؤامرة السافلة كما سبق أن سحق بلمحه خاطفة مؤامرة الكيلاني والشواف وغيرهما.

إننا نطالب الحكومة بالسلاح!

فإلى الأمام! إلى الشوارع! إلى سحق المؤامرة والمتآمرين

بغداد في 8 شباط 1963
الحزب الشيوعي العراقي

على الأثر، اندفعت الجماهير بأعداد هائلة، ومن كل مكان، واتجهت جموع غفيرة وقد أشعل حماستها بيان الحزب الذي وزع في الشوارع والأماكن الشعبية، وتولى بعضهم قراءته على الجماهير.[31] واتجهت جموع غفيرة غريزياً صوب وزارة الدفاع لدعم القوات العسكرية التي تدافع هناك،

31. اسماعيل العارف، مصدر سابق. ص 412.

ولتحصل على السلاح منها. فيما تركزت جيوب للمقاومة في بعض أنحاء بغداد كالكاظمية والصالحية وباب الشيخ (عكد الأكراد)، كما سنرى.

هاجمت الجماهير العزلاء أمام بوابة وزارة الدفاع، عند شارع الرشيد، الدبابات الاربع الاولى التي وصلت بصعوبة إلى مدخل الوزارة.. وصعد بعض أبناء الشعب وهم عزل إلا من السكاكين والخناجر. وفتحوا اغطية اثنتين منها واخرجوا من فيها من الضباط الانقلابيين وفتكوا بهم. فلجأت الأخريان إلى التظاهر بأنها من الدبابات التي جاءت لتدعم القوات المدافعة، وراح الضباط الانقلابيون فيها يشاركون الجماهير هتافهم: «ماكو زعيم إلا كريم»، فانطلت الحيلة على الجماهير واستطاعت النفاذ إلى داخل الوزارة.

لكن عبد الكريم قاسم، وبرغم إلحاح طه الشيخ أحمد، مدير الحركات العسكرية، والضباط الديموقراطيين الآخرين، بتوزيع السلاح على الجماهير الغفيرة، لم يكن يصغي إلى نصائح أعوانه. «إذ لم يكن حتى ذلك الوقت مقتنعاً بأن الحركة جدية و سيكتب لها النجاح نظراً لثقته بولاء وحدات الجيش له»[32]. فعاد الحزب الشيوعي وأصدر بياناً ثانياً إلى الجماهير في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الانقلاب جاء فيه:

«إلى السلاح لقمع مؤامرة الاستعمار والرجعية

أيها الشعب العظيم

الخونة المتآمرين محصورين في أبي غريب، إن بعض الزمر تحاول توسيع عملياتها في بعض أنحاء جانب الكرخ.

إننا ندعو الجماهير لمهاجمة الجيوب الرجعية وسحقها دون رحمة وعدم الانتظار، إن استقلالنا الوطني أمام خطر مؤكد. إن مكتسبات الثورة أمام خطر مؤكد..

اسحقوا المتآمرين الخونة دون رحمة. استولوا على السلاح من مراكز الشرطة ومن أي مكان وجد فيه، وهاجموا المتآمرين عملاء الاستعمار.

إن الخونة يحاولون من الجو قصف معسكر الرشيد ووزارة الدفاع

---

32. المصدر سابق.

وسائر المعسكرات التي تسيطر عليها جماهير الجنود والضباط المخلصين.

إن الزعيم عبد الكريم والعبدي والمهداوي وسائر الضباط المدافعين عن استقلالنا الوطني يمسكون الآن بدفة قيادة الجيش.
إن دحر وسحق المتآمرين هي المهمة العاجلة من أجل صيانة الاستقلال ومن أجل الديمقراطية.

الحزم والجرأة والإقدام لصيانة الاستقلال الوطني. مارسوا حقوقكم الديمقراطية كاملة، إن تقليص حقوق الشعب الديمقراطية هي التي أعطت للخونة مجال التآمر.

إلى السلاح، إلى الهجوم في كل أنحاء بغداد والعراق لسحق جيوب عملاء الاستعمار المتآمرين.

بغداد في 8 شباط 1963

الحزب الشيوعي العراقي

لقد ظلت الجماهير، التي كان يقودها محمد شخيتم عند بوابة وزارة الدفاع، عزلاء عن السلاح رغم مطالبتها المستمرة، فيما كان الانقلابيون يعززون قواتهم التي تهاجم وزارة الدفاع، وتزيد الطائرات من قصفها للقوات المتحصنة فيها. وبعد الظهر انضمت إلى القوات المهاجمة، أربع دبابات أخرى يقودها عبد الكريم مصطفى نصرت، ومثلما فعلت الأولى، كان عبد الكريم نصرت يهتف بحياة عبد الكريم قاسم وهو يشق طريقه إلى داخل الوزارة. كذلك انضمت إلى المهاجمين كتيبة مشاة يقودها العقيد محمد يوسف طه. ورغم أن كثراً من الضباط غير الموالين لقاسم قد تسللوا إلى خارج الوزارة، وكانوا يشجعون جنودهم ومراتبهم على التخلي عن مواقعهم والانسحاب.. إلا أن القوى المدافعة ظلت صامدة برغم القصف الجوي المتواصل وقذائف الدبابات، والقذائف التي كان يوجهها الانقلابيون من الكرخ عبر نهر دجلة. ولم تنته المعركة إلا في اليوم الثاني، 9 شباط، عند الظهر. وقد أبدى العميد عبد الكريم الجدة و قواته من الانضباط العسكري، والعقيد وصفي طاهر، بسالة كبيرة في التصدي للهجوم، وظلا يواصلان إطلاق النار حتى قتلا، وجيء بجثتيهما إلى دار الإذاعة في الصالحية، حيث كان الانقلابيون قد

اتخذوا منها مقرا لهم [33] . كذلك لعب دوراً بطوليا في المعركة التي جرت في وزارة الدفاع، الرئيس الأول الشيوعي، سعيد مطر، وحين انهارت المقاومة استطاع أن يفلت من الاعتقال، وانضم إلى القوى الجماهيرية التي كانت تقاتل في حي الأكراد.. وبعد أيام استطاع أن يلتحق بالأنصار الشيوعيين في كردستان وأسهم في تكوين قواعد الأنصار هناك.

لم يواجه الانقلاب مقاومة جدية في المعسكرات في بغداد وبالقرب منها وقد كشف مدى انعزال عبد الكريم عن ضباط الجيش. والتعاطف الحار وجده لدى ضباط الصف والجنود والمراتب الاخرى. إذ لم تتحرك سوى مجموعات صغيرة في معسكر الرشيد والوشاش وسعد وأبو غريب. ففي معسكر الرشيد حاول الطيار الشيوعي خيري كاظم حميد أن يطير إلى الجو بطيارة (ميغ) إلا أن الانقلابيين أحاطوا به وحالوا دون صعوده إلى الطائرة. كذلك حاول آخرون دون جدوى. وفي معسكر الوشاش اقتحم الملازم الشيوعي فاضل عباس مشاجب السلاح، يعاونه ضباط الصف في السرية التي يقودها، ووزع السلاح والعتاد على المراتب والجنود لاعتراض القوات العسكرية القادمة من (أبو غريب)، لكنه جوبه بمقاومة يعاونه الضباط وسراياهم في المعسكر ذاته ممن انضم إلى الانقلاب. وفي معسكر سعد في بعقوبة تحرك عدد من ضباط الجيش وضباط الصف. والجنود من الشيوعيين والموالين لقاسم، بالتعاون مع الشيوعيين وأنصارهم في المدينة، للسيطرة على مقر الفرقة الثالثة في المعسكر. واستطاعت المجموعة أن تسيطر على مشاجب السلاح.. إلا أن الحركة أحبطت من جانب نائب آمر الفرقة إذ كان الآمر مجازاً يومها. وفي (أبو غريب) جرت محاولة من جانب ضباط الصف والعرفاء الشيوعيين ومن الموالين لقاسم للسيطرة على كتيبة الدبابات في الفرقة المدرعة الثالثة، التي بدأ منها الانقلاب، بعد أن تبينوا هدفه، إلا أن المحاولة أحبطت واعتقل القائمون بها. وجرت محاولات صغيرة أخرى في القوة البحرية في البصرة قادها الضابط الشيوعي صلاح، وفي معسكر التاجي حيث توجد محطة رادار.

أما خارج المعسكرات، فقد خاض الشعب في محلات عديدة من بغداد معارك مشهودة قادها الشيوعيون. ففي الكاظمية، خاضت الجماهير معركة باسلة كان يقودها هادى هاشم، عضو محلية سكرتارية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي والمقدم المتقاعد خزعل السعدي، وعضو لجنة منطقة بغداد للحزب حمدي أيوب العاني، وانضم إليهم مظفر النواب ومحمد الوردي. وقد استطاعت الجماهير في المدينة ان تخوض معركة

33. مذكرات طالب شبيب، ص 84.

استمرت أربع ساعات مع شرطة النجدة، وأن تستولي على مشاجب السلاح في مركز شرطة النجدة، وتتسلح بها للسيطرة على مراكز الشرطة الأخرى، وتستولي على مشاجب السلاح فيها. وشاركت المرأة في المعارك بشجاعة وحماسة عالية. وقد سيطرت المقاومة على المدينة برمتها وامتدت سلطتها حتى جسر الصرافية عند العطيفية. وقد استمر القتال في المدينة حتى اليوم الثالث في 10 شباط، حين قررت قيادة الجماهير الانسحاب. كانت اهمية معركة الكاظمية بالنسبة إلى مقاومة الانقلاب تكمن في الحيلولة دون تقدم القوات الانقلابية القادمة من معسكر التاجي للتوجه نحو وزارة الدفاع. ويذكر هنا أن الجماهير الكادحة في المحلات الشعبية في المدينة قد أظهرت بطولة حقيقية في الهجوم والدفاع، لاسيما عمال النسيج في البحية وأخوتهم في القَطانة وأم النومي. وقد استشهد فيها عديد من أبناء الكاظمية بينهم شيوعيون معروفون مثل محمد الوردي وعلي عبد الله وناظم جودي.. كما استشهد المقاوم الشعبي سعيد متروك، الذي استطاع بمفرده أن يغطي عملية الانسحاب ساعات طويلة، حتى نفد عتاده عن آخره. وقد جن جنون الانقلابيين حين اكتشفوا أن من كان يقاومهم طوال هذه الساعات هو مقاتل واحد ليس إلا.. فانهالوا عليه برصاصهم حتى مزقوه إرباً.

وفي (عكد الأكراد)، في باب الشيخ، قاومت، الجماهير، من الاكراد الفيليين الذين يزدحمون في المنطقة وكادحي باب الشيخ و «الشروكية» القادمين من مدينة الثورة. وقد قدّر عدد المقاومين منهم بأربعة آلاف في اليوم الأول. وكان يقود المعركة محمد صالح العبلي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بشعبيته المعروفة وروح التحدي والثبات التي ظلت تلازمه حتى النهاية، يعاونه عدد من الكوادر الشيوعية المعروفة، من بينهم باسم مشتاق ولطيف الحاج وصباح احمد [34] وكريم الحكيم.

وكانت الجماهير تتسلح ببعض البنادق والمسدسات مما كان يخزن وفق خطة الطوارئ للحزب الشيوعي، ومما يملكه أبناء الشعب، وبالعصي والفؤوس والخناجر وما إليها. وقد حاول المقاومون اقتحام مركز شرطة

---

34. أخطأ زكي خيري في مذكراته بإضافة صبيح سباهي إلى محمد صالح العبلي في قيادة المقاومة في حي الأكراد. إذ الصحيح كان صباح أحمد. عضو محلية بغداد والذي فرغ للعمل في خطة الطوارئ أما صبيح سباهي فكان يومها سجينا في سجن الرمادي. وكان قد أعتقل منذ الشهر الأول لعام 1961. وقد جيء به من السجن ليعذب في (قصر النهاية) وصمد ببطولة، بصفته عضو لجنة التنظيم المركزية. وكان جلبه من السجن وتعذيبه ودفنه حيا مع آخرين، دليلاً صارخا على استهانة الانقلابيين بالقوانين، وتكذيبا لزعمهم بأنهم أعدموا من أعدموا من الشيوعيين لمقاومتهم الانقلاب!

باب الشيخ والاستيلاء على أسلحته. وقد امتازت المقاومة هنا بحسن التنظيم، واستطاعت أن تصمد بوجه النار الكثيفة التي انصبت عليها من بعض الدبابات ومن بعض السرايا التي وجهت لضربها. ولكن برغم كثافة النار ووحشية القوات الانقلابية، ظلت جماهير الشعب تقاوم لثلاثة أيام- وكان سكان المحلات الشعبية المحيطة بحي الأكراد تتعاطف مع المقاومين، وتمدهم بالغذاء والعتاد والأدوية، وترعى جرحاهم. ولما اتضح للقيادة في اليوم الثالث أنه تتعذر مواصلة القتال، وأنه لم يعد هناك من داعٍ لاستمراره بعد أن استتب الأمر للانقلابيين، أمرت قيادة المقاومة بتفرق الجماهير بانتظام، والاحتفاظ بأسلحتها.

وفي بغداد أيضا، زحف سكان صرائف الشاكرية في كرادة مريم، وسكان محلة الكريمات المعروفون بتعاطفهم مع الحزب الشيوعي وغالبيتهم من العمال والكادحين الآخرين، والمحلات المجاورة كالشواكة وغيرها، لاحتلال دار الإذاعة في الصالحية وطرد الانقلابيين منها. وكان يقودهم بلال علي صبحة ومتي هندي هندو و ليلى الرومي، وثلاثتهم من كوادر الحزب المعروفين. لكن الجماهير جوبهت بمقاومة ضارية من السرية التي تحتمي في الإذاعة، والدبابات التي جاءت لتحتلها وتحميها. وكان حي الكريمات الذي هب منذ الساعات الأولى للانقلاب، قد تعرض إلى الرصاص الذي كانت تطلقه رشاشات إحدى الطائرات المغيرة على وزارة الدفاع، وذلك نكاية بهم لتعاطفهم مع الحزب الشيوعي العراقي. [35]

وتحركت الجماهير في بعض المدن الأخرى. ففي الكوت تظاهرت جماهير المدينة وهرعت إلى السجن مطالبة إدارة السجن بإطلاق سراح السجناء السياسيين، وجلهم من الشيوعيين، الذين كانت تتعالى هتافاتهم ساعتها مطالبة بإفساح المجال لهم لمشاركة الشعب في الدفاع عن الوطن. وقد استجاب حراس السجن للمطالبة ولمحاولات السجناء ولكسر الأبواب، وسارعوا إلى فتح أبواب السجن، فانضم السجناء السياسيون إلى الشعب الساخط يتقدمهم الكادر الشيوعي محمد الخضري.

وفي البصرة، قامت مظاهرات متفرقة، لاسيما في حي الجمهورية، وتحشد بضع مئات من الناس أمام مقر متصرفية اللواء في (العشار)... إلا أن الجماهير ظلت مترددة لا تعرف ماذا تفعل، وتفرقت حين أطلق الرصاص فوق رؤوسها. [36]

البيان رقم 13

36. صالح دكلة، من الذاكرة، ص 95.

لم يكتف الانقلابيون بضرب الجماهير العزلاء بقذائف الدبابات ورشاشات الطائرات، والرشاشات الثقيلة، وبكل ما توفر لديهم من أسلحة، وإنما راحوا يؤلبون أعوانهم في كل مكان، ومن أي جهة كانوا، لإلقاء القبض على الشيوعيين وفق قوائم أعدت سلفا [37] . أو الفتك بهم ولهذا الغرض أصدروا بعد ظهر اليوم الثالث من الانقلاب بيانهم المعروف بالبيان رقم 13، وكان هذا نصه:

> «نظراً لقيام الشيوعيين العملاء، شركاء عبد الكريم قاسم في جرائمه، بمحاولات بائسه لإحداث البلبلة بين صفوف الشعب، وعدم الانصياع إلى الأوامر والتعليمات الرسمية، فعليه يخول آمرو القطعات العسكرية وقوات الشرطة والحرس القومي بإبادة كل من يتصدى للإخلال بالأمن. وإننا ندعو جميع أبناء الشعب المخلصين للتعاون مع السلطة الوطنية بالإخبار عن هؤلاء المجرمين والقضاء عليهم» . [38]

وأطلقوا حرسهم القومي المسعور بعد أن زودوه بهذا البيان، واعتقلوا كل من يشكون بولائه للحزب الشيوعي ولقاسم. أو لمجرد رفضه لانقلابهم و امتعاضه من أساليب البطش التي لجأوا إليها. و اعطوا لانفسهم «الحق» في قتل كل من يشاءون. وقد يعلنون عن إجراء «محاكمة» لبعضهم بعد او قبل اغتياله ليس لها أية صفة من صفات المحاكم القانونية، كما فعلوا مع عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان حداد وقادة الحزب الشيوعي الذين سنأتي على ذكرهم لاحقا. لقد أطلق البعثيون، من بعد، على هذا الانقلاب الدموي اسم «عروس الثورات». وتناسوا أن هذه العروس التي زفها الأمريكان والإنجليز قد «تحنت» بدماء الآلاف من أبناء الشعب، وفتكت بعدد كبير من قادته، ودفنت مناضلين وهم احياء، ودفعت إلى اقبية التعذيب، بدفعات كبيرة، بعشرات الألوف من أبناء وبنات الشعب، وحولت النوادي الرياضية ودور السينما والمساكن الخاصة وحتى بجزء من شارع الكفاح في الأيام الأولى من الانقلاب – على حد قول بطاطو – إلى معسكرات للاعتقال، بعد أن كان الانقلابيون يتزودون بقوائم باسماء وعناوين من يشتبه بانتمائه أو تأييده للحزب الشيوعي العراقي، تعدها دوائر اجنبية مخابراتية، وتذيعها محطة إذاعة سرية، كما روى الملك حسين، ملك الأردن، إلى محمد حسنين هيكل، رئيس تحرير

---

37. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص 95.

38. هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص 224.

جريدة (الأهرام) القاهرية [39] ، فضلا عمن يعرفونهم من خلال منظماتهم في المعاهد والإحياء.

لا تظهر مذكرات الانقلابيين، على اختلاف انتماءاتهم، أن حركتهم كانت تتمتع فعلا بتفوق واضح يؤهلها للانتصار وانتزاع السلطة. صحيح أن عبد الكريم قاسم لم يعد يتمتع بالشعبية التي كان عليها في عام الثورة الأول، ولم يعد يحظى بذات الهيبة التي كان عليها في بدء الثورة، وأنه عزل نفسه عن كل القوى السياسية، وأن كثيرا من أوامره ما كانت لتطاع وتنفذ عند الانقلاب.. إلا أن الانقلابيين، بالمقابل، ما كانوا ليحظون بعطف الشعب واحترامه. كما لم يضمنوا، عند الانقلاب، تأييد قوى عسكرية كافية قبل. البدء بانقلابهم. وفي لحظات معينة، بدا وكأن الانقلابين أشبه بلاعب (البوكر) وهو يعتمد «البلف»!

ولكن من الجانب المقابل، كان كلاً من عبد الكريم قاسم، والحزب الشيوعي العراقي، قد فقدا كثيرا من قدراتهما السابقة في الجيش. و حين حانت ساعة الجد ظهر أن القوى التي كانا يعتمدان عليها لم تعد بالهمة السابقة. إذ فقدت الحافز الذي كاد يدفعها إلى الإقدام والتضحية دفاعا عن نظام لم يعد له البريق السابق. وقد دخلا المعركة دون أن يتيقنا من فاعلية هذه القوى، ومدى إخلاصها. إلى جانب هذا، فإن التاكتيكات التي سار عليها قاسم في الرد لم تكن مجدية. فهو لم يستجب إلى إلحاح الجماهير والحزب الشيوعي والقادة الذين كانوا يحيطون به لتسليح الجماهير. وظل يستهين بقوى خصومه، وتمسك بالدفاع في وزارة الدفاع بدلاً من التحول إلى الهجوم المضاد وأخذ المبادأة بيده.

وليس عسيراً على المرء أن يتبين الدوافع التي حملت على ضعف الرد على الانقلاب. فالجماهير لم تعد تطمئن إلى قدرة قاسم في الخروج بالبلاد من الوضع المتأزم الذي انتهت إليه. أما بالنسبه إلى الحزب الشيوعي العراقي، فقد بدا لكثير من الناس أنه قد فقد بريقه السابق. ورغم أنه في الأشهر الأخيرة التي سبقت الانقلاب بدأ يستعيد بعضا من قوته السابقة، إلا أن جماهيره ما عادت تتلمس أنه يقودها في طريق مفتوح. لقد كان عليه أن يدرك (بعد أن بات واضحاً أنه لن يستطيع انتزاع السلطة، وهو في ذروة نفوذه، لعوامل داخلية وإقليمية وعالمية أتينا على تحليلها في الفصل الثامن عشر) حاجته إلى أن يرسم استراتيجية واقعية يمكن أن تقود البلاد للخروج

---

39. جريدة الوقائع العراقية الرسمية. 15 شباط 1963. نقلًا عن (طالب شبيب. ص 108)٠ وكان البيان بتوقيع رشيد مصلح الذي أعدمه انقلابيو 17 تموز 1968 بتهمة التجسس.

من أزمتها، تعتمد أساسا على السعي لضمان الديمقراطية لعامة الشعب. ويلوح لنا أن الرسالة التي بعث بها سلام عادل أو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، والتي يخولها فيها التفاوض مع البعث العراقي وفق شروط وتصورات حددها للوضع، كانت مؤشراً الى بوادر ظهور مثل هذه القناعة. ولكن سياسات كل القوى الأخرى قد عملت على إحباطها كما لاحظنا في الفصول السابقة.

لقد قيم الحزب الشيوعي العراقي في الكونفرنس الثالث، الذي انعقد في عام 1967، موقفه من انقلاب شباط، وتوصل الى:

> «أن السبيل الوحيد الذي كان على الحزب أن ينتهجه، هو أن يطرح برنامجا ديمقراطياً ثورياً لإزاحة قاسم وإقامة دولة ديمقراطية ثورية، تحقق إصلاحاً زراعياً عميقاً، وتلبي مطلب الحكم الذاتي للشعب الكردي، وتسحق القوى الرجعية، وتطمئن المصالح المشروعة للجماهير»(...) و «أن البديل لم يكن بين دكتاتورية عسكرية للبورجوازية (حكم قاسم)، أو دكتاتورية برلمانية دستورية للبورجوازية، أو دكتاتورية عسكرية فاشية للجبهة القومية المتحالفة مع الرجعية» وإنما «حل أزمة الحكم بطريق ثوري، بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي – ذلك كان البديل الثوري الصحيح». [40]

أي العودة إلى ذات الطروحات «اليسارية» لعام 1959 التي رفضها الاجتماعان الموسعان للجنة المركزية للحزب في تموز 1959 وتموز 1960. وكما قلنا آنفاً، إن كل القوى المسلحة الأخرى: عبد الكريم قاسم وتياره في الجيش والحكم، والبورجوازية الوطنية الديمقراطية والقومية الكردية والقوى القومية العربية ومن ورائها جمال عبد الناصر وغيره، قد عملت على إحباط السبيل الذي طرحه سلام عادل في رسالته، وهو السبيل

40. مناضل الحزب، العدد الرابع. أواخر شباط 1968، ص 11. وكنا نملك للأسف التقييم المذكور بمسودته الأولى المعنونة بـ «محاولة تقييم...الخ» التي وضعها عزيز الحاج وزكي خيري. وكانت أكثر تياسرا، وكذلك التقييم المقابل الذي وضعه عامر عبد الله، والذي ينحو في اتجاه مغاير. أما التقييم الذي وضعه بهاء الدين نوري فيلخصه بقوله «عندما دق ناقوس الانقلاب الفاشي في 8 شباط 1963، كان ح.ش.ع قد فقد الكثير من قدراته النضالية السابقة، السياسية والجماهيرية والعسكرية، كنتيجة طبيعية لنهجه السياسي الخاطئ إزاء سلطة قاسم. وهذا ما جعله عاجزا عن الإسهام الفنان في مجابهة القوى الانقلابية، معتمدا على ما يقدمه له الدكتاتور من أسلحة» (بهاء الدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي لسني 1958-1983، الطبعة الثالثة، كانون الأول 1988).

الوحيد الذي كان بوسعه أن يفض إلى حل الأزمة السياسية في البلاد، ولا يعرضها إلى المحنة التي قاد إليها انقلاب شباط، لاسيما إذا ما طور باتجاه إيجاد حياة برلمانية سليمة.

دار جدل كذلك حول المقاومة المسلحة التي بادر إليها الحزب ضد الانقلاب. فلكي يبرر الانقلابيون دمويتهم، والجرائم البشعة التي ارتكبوها، كرروا القول بأن ذلك جاء رداً على مقاومة الحزب الشيوعي الضارية للانقلاب. وتأثر بهذا القول أطراف في صفوف الحزب الشيوعي ذاته. فقد قيل داخل الحزب إن المقاومة المسلحة قد فرطت بقوى كان يمكن للحزب أن يحتفظ بها للوقت الملائم [41]. إن مشروع الانقلاب برمته، كما لاحظنا سابقا، قد وضع في إطار ضغط استعماري مشبوه، تعاونت فيه دوائر أجنبية وعربية ومحلية للإطاحة بحكم قاسم، وعلى النحو الذي يهدد استقلال البلاد ومصالحها. وقد تعاطفت معه شركات النفط. والحزب الشيوعي الذي ظل يحرص على استقلال البلاد وسيادتها، وعلى مصالح الشعب، ما كان ليقف مكتوف الأيدي، وهو يرى ما يجرى لتطبيقه. وإلا فإنه يكون قد أخلَ بأول واجباته. وسنلاحظ تاليا موقف الغرب الاستعماري من هذا الانقلاب. كذلك كان موقف الحزب من الانقلاب عاملاً أساسياً في فضح طبيعة هذا الانقلاب والنظام الذي أقامه، أمام الشعب وأمام كل قوى الحرية في العالم. ولقد كان في راس أهداف الانقلابيين تصفية الحزب الشيوعي العراقي.

يقول عارف عبد الرزاق، الذي عدا آمرا لقاعدة الحبانية الجوية، والذي رتب أمر القصف الجوي لوزارة الدفاع والاهداف الاخرى:

> «رتبنا كل شيء بحماس. ولم يكن أحد منا يستهدف عبد الكريم قاسم شخصيا، فلم يكن هو خصمنا بل الحزب الشيوعي كان هدفنا» [42].

ويقول هاني الفكيكي إن أوامر قد صدرت إلى فرق خاصة للحرس القومي لاغتيال عدد من العسكريين وقائمة بسبعين اسماً لشيوعيين

41. مناضل الحزب، المصدر السابق، ص 12.

42. على كريم سعيد، مقابلة مع عارف عبد الرزاق، (في ذاكرة طالب شبيب، ص 75).

بارزين [43]، بل وإن إشارة البدء بالانقلاب كانت، كما هو المتفق، اغتيال قائد القوة الجوية الشيوعي، العقيد الركن الطيار جلال الأوقاتي. إن الذين يوجهون اللوم للحزب الشيوعي لأنه قاوم الانقلاب ينسون «أن ردة فعل البعثيين الدموية في العراق، ومعهم جميع القوى التي كانت تحيط بهم من مدنيين، تجد جذورها»، كما يقول مؤرخ حزب البعث مصطفى دندشلي «في إيديولوجية حزب البعث المعادي أساساً للشيوعية. كما أنها تجدد أسبابها القريبة في المعارك العنيفة التي دارت ما بين الشيوعيين والبعثيين منذ عام 1959. إن مسؤولية القيادة القومية وقيادات الحزب في هذا الأمر كبيرة. فهي التي عملت، في نهاية التحليل، طيلة فترة زمنية طويلة، على تعبئة أعضاء البعث وأصدقائه وأجوائه ضد الشيوعية من الناحية الأيديولوجية والسياسية، وكذلك النفسية أيضاً [44].

استمرت المعركة في وزارة الدفاع حتى ظهر اليوم التالي. وحين أحس عبد الكريم قاسم بعجز قواته عن مواصلة الدفاع، دخل مع الانقلابيين في مفاوضات انتهت بوقف القتال واستسلام عبد الكريم قاسم وفاضل عباس المهداوي وطه الشيخ أحمد وكنعان حداد. واقتيد الأربعة إلى دار الإذاعة، حيث اتخذ الانقلابيون منها مقرا لهم. وهناك جرت تصفيتهم رمياً بالرصاص بعد أن جرت لهم مناقشة تخللها السب والشتم وتوجيه الإهانات من جميع المشاركين، واعتبرت هذه «محاكمة»!! ويذكر هنا أن هذه «المحاكمة» المزعومة قد صورت في فيلم ويظهر فيه أحد أوباش الانقلابيين وهو يبصق في وجه عبد الكريم قاسم بعد استشهاده. وفي اليوم التالي، توقفت مقاومة الشيوعيين والجماهير المحيطة بهم في الكاظمية و(عكد الأكراد) وبذلك استتب الأمر للانقلابيين. وفي اليوم الثالث أيضاً، وبعد أن تبين لقادة الحزب الشيوعي فشل المقاومة، قرروا التراجع. وأصدر سكرتير الحزب تعليمات تتعلق بصيانة الكوادر والمحافظة على صلات هؤلاء بقيادة الحزب، طبقا للترتيبات التنظيمية، ودعا الكوادر إلى تغيير مواقع سكناهم، وإلى إيجاد شبكة لمراسلين مؤقتين (مراسلي طوارئ) وتنظيم الصلات الجيدة مع الكوادر.

---

43. الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص 224.

44. مصطفى دنددشلي، ص 252. يروي عبد الرزاق الصافي عن هاني الفكيكي أنه، أي الفكيكي. في حديث له مع ماجد عبد الرضا، أحد القادة الشيوعيين الذين. خرجوا على الحزب. قد أشار إلى ان انقلاب تموز 1968 موحى به من الأمريكان ودعا إلى مقاومته. فأجاب ماجد «لن نكرر غلطة 1963، فقال له هاني الفكيكي؛ لو أنكم في 8 شباط 1963 لبستم عباءات نسائكم وبقيتم في بيوتكم لأخرجناكم منها وقتلناكم».

في البدء جرت الاعتقالات التي دعا إليها البيان رقم 13. وكان التحرك في هذا الشأن عاما، غير دقيق، واكثره قائم على الاشتباه، وفيه الكثير من تصفية الحسابات الشخصية. أما القوائم التي كانت تذيعها المحطة السرية الأجنبية، فلم تؤد إلى الغرض الذي توخاه منظموها، أي اعتقال قيادة الحزب العاملة في العراق، وشبكة الكادر الحزبي الذي يرتبط بها.

سلام عادل يقيم الانقلاب

بعد أيام من الانقلاب، قدم حسين أحمد الرضي، سكرتير الحزب، تقييما أوليا للانقلاب، وزع على لجان المناطق واللجان المحلية، دعاه: «ملاحظات أولية»، وكانت هذه آخر رسالة يوجهها إلى الحزب. في الرسالة، يقول سكرتير الحزب «إن انقلاب (الردة) في شباط قد بدأ فكريا وسياسيا واقتصاديا منذ أواسط 1959، حينما تصرف قاسم بما يشبه الاستسلام للقوى السوداء التي أخذت تسترجع المواقع، واحدا بعد آخر، في الجيش والدولة وفي الحياة الاقتصادية والمجتمع. ومنذ ذلك الحين، فإن الخط البياني لتفاقم التهديد الرجعي، وتفاقم أخطاء الردة قد تموج لعدة فترات صعوداً ونزولاً، ولكن كخط عام، بقي يتصاعد. وفي 8 شباط 1963 أسقطت الرجعية الفاشية السوداء حكم قاسم واستولت على الحكم». وينبه إلى أن الجماهير التي وقفت بوجه المتآمرين لم تصطدم بالعناصر الرجعية المتآمرة وحدها، بل واجهت حتى عدد غير قليل من أعوان قاسم. «إن مشكلة قاسم وأجهزته والقوى التي تدين له بالولاء، هي مشكلة البورجوازية الوطنية كطبقة، ونقاط ضعفه المدمرة هي نقاط الضعف المدمرة في الطبقة التي ينتمي إليها ويمثلها. وقد ظهرت هذه الصفات تبعا لوضع القوى الاجتماعية في بلادنا، ولشروط النضال فيها، ونقصد بذلك بالضبط عمق واتساع الوعي الجماهيري الديمقراطي الثوري والقوى النسبية التي تتمتع بها الرجعية وضعف البورجوازية الوطنية».

ويحمل سلام عادل القوى التي ساعدت في ردة قاسم، المسؤولية بدرجات متفاوتة. وفي هذا الشأن يحمل القوميين الأكراد مسؤولية خاصة في كونهم أسهموا في تهيئة الظروف المناسبة للانقلاب الرجعي الفاشي، إلا أنه يحمل دكتاتورية قاسم المسؤولية الأولى والأساسية.

وردا على الذين يتهمون الحزب الشيوعي في كونه دافع عن دكتاتورية قاسم قال:

«لم ندافع عن الدكتاتورية، دافعنا عن مكتسبات الثورة ضد الردة، ضد دكتاتورية سوداء أشد فظاعة تجاه الشعب، تجاه العمال والمثقفين الثوريين، وسائر القوى الديمقراطية».

وأشار إلى أن الذين يهاجمون قاسم باسم دكتاتورية، هم ذاتهم ساندوا دكتاتوريته بكل قواهم طوال ثلاث سنوات ونصف. إنهم لا يهاجمون دكتاتورية قاسم، وإنما يهاجمون وطنيته وعداءه للاستعمار، لصالح الإقطاع والرجعية، وبالتالي لصالح الاستعمار.

ويلاحظ أن الذين يتهمون سياسة قاسم بتفريق القوى الوطنية، هم الذين انتهجوا منذ 14 تموز سياسة تمزيق الوحدة الوطنية. وكذب زعم المتآمرين بأن حركتهم هي امتداد لثورة 14 تموز. وأنها جاءت لتعديل الانحراف. وقال إن أهداف 14 تموز قد جسدتها أهداف جبهة الاتحاد الوطني. وإن القوميين زاغوا عن هذه الأهداف، وسعوا إلى إدخال شعارات الوحدة وفرض الدكتاتورية ومعاداة الشيوعية.. الخ. ويفند القول بأن الحزب الشيوعي حاول الانفراد بالثورة وحرفها ويقول: إنه الحزب الوحيد الذي لم يشارك في الحكومة من بين أحزاب الجبهة، ولم يرفع شعاراً خارجا عن شعارات جبهة الاتحاد الوطني، وهو غير مسؤول عن تفاصيل السياسة الرسمية، وأنه ساند خطها العام الصحيح ضد الاستعمار وضد الإقطاع والرجعية، وضد أية حركة ردة. ونبه إلى أنهم يعادون الأشهر الأولى من الثورة.. ولكن في (هذه الفترة بالذات) قد تحققت خيرة منجزات الثورة، ومارست الجماهير فيها حقوقها الديمقراطية» إن الدكتاتورية السوداء الجديدة، لم تأت للقضاء على الدكتاتورية كما تزعم، ولم تأت من أجل الوحدة والحرية والاشتراكية أو (العدالة الاجتماعية)، بل جاءت لتطعن شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية، إن طبيعة الدكتاتورية السوداء الجديدة لا يمكن أن تسترها بغربال من الديماغوجية والتهويش. إنها طبيعة رجعية قومية يمينية شوفينية عنصرية طائفية. وبطبيعتها هذه تخدم بالدرجة الأولى الاستعمار والرجعية والإقطاع».

ولاحظ أن السبب الرئيسي الذي أدى إلى سيطرة الانقلابيين على الحكم هي العزلة التي أصابت تدريجيا دكتاتورية قاسم عن الشعب وعن القوى الوطنية. ولكن الانقلاب الرجعي الراهن يبدأ بعزلة أشد من تلك العزلة التي انتهت إليها دكتاتورية قاسم. «إن الشعب لا يمكن إفناؤه أو فل إرادته، والمغامرون والخونة الذين يحاولون حكم الشعب رغم إرادته، هم الذين دائما مصيرهم الفناء والدمار. والفاشست الانقلابيون الجدد،

المنعزلون كليا عن الشعب سيجدون مثل هذا المصير بصورة عاجلة وسريعة بشكل استثنائي». [45]

اجراءات الانقلابيين ضد الشيوعيين

بعد أن ضمن الانقلابيون نجاح انقلابهم، سارعوا إلى تكوين مكتب تحقيق خاص، للتحقيق مع المتهمين بالشيوعية. وعهدوا إلى عضو القيادة القطرية لحزب البعث، محسن الشيخ راضي، بالإشراف عليه. وجمعوا في هذا المكتب عناصر عارية عن المؤهلات القانونية أو الفكرية، وكل ما كانوا يتمتعون به هو استعدادهم للقتل. والتعذيب الفظ. وقد وصفهم طالب شبيب في مذكراته ب «الرجال المعوجين». وقد أعطيت هذا المكتب «سلطات مطلقة في اعتقال وتعذيب من يشاء من أفراد الشعب» [46] واتخذ هذا المكتب من مبنى (محكمة الشعب) مقراً له. وعلى غرار هذا المكتب تكونت هيئات تحقيق من الحرس القومي في الألوية. وكما يروي طالب شبيب:

> «كان هم الحزب الأول هو تأمين السلطة، والقضاء على أية مقاومة مسلحة بكل الوسائل الممكنة. لذلك كانت أجهزة التحقيق مجازة في أعملها من أجل تحقيق ما أردنا الوصول إليه، وهو: النتائج السريعة، وقد حصلنا عليها فعلا»

وكان معنى هذا: إطلاق يد هذه الأجهزة في التصرف بفرائسها من المعتقلين بأية صورة كانت، طالما تحصل على المعلومات بسرعة!

في البدء جرت الاعتقالات وفق القوائم التي أشرنا إليها، ووفق قوائم كان قد أعدها البعثيون في المحلات والكليات والمدارس والمعامل، وفقا للمعاملات التي تجمعت لأعضاء البعث وأنصاره في الإضرابات والنشاطات الاخرى. وجاء كثير منها بدافع الانتقام الشخصي والدس والوقيعة. وكذلك طبقا لما كان يدلى به المعتقلون ذاتهم في ظروف التعذيب والقسوة الرهيبة التي استخدمت لجمع المعلومات بسرعة حسب توجيهات قيادة الانقلاب، كما يوحى طالب شبيب. وسرعان ما اكتظت المواقف والسجون بالآلاف من المعتقلين. لذلك اضطر الانقلابيون إلى استخدام النوادي الرياضية ودور

45. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، الجزء الثاني، ص 352.

46. هيئة الدليل الدولي للجمهورية العراقية، المنحرفون، بغداد، 1964.

السينما ومحلات عامة أخرى كمقرات للاعتقال يُزج فيها أعداد غفيرة من المواطنين في أوضاع يصعب تخيلها. حتى أن كثيرين كانوا ينامون بالتناوب وبعضهم ينام واقفاً وقد دفع ببعض المعتقلين حتى إلى دورات المياه!

كان لابد للتنظيمات الشيوعية أن تتضرر بفعل الحملة الواسعة من الاعتقالات التي طالت عشرات الألوف من الناس، رجالا ونساء وأطفالاً لاسيما في المدارس والمعامل والجيش. إلا أن الجهاز القيادي الأساسي للحزب الشيوعي وما يرتبط به من شبكة كوادر ظل سليماً، بوجه عام، كما سلمت مطابع الحزب ومقراته.

ومن أجل تحاشي الضربة الموجعة، عمدت قيادة الحزب إلى مطالبة جميع القادة والكادر الأساسي بتبديل دور سكناهم وأماكن التقاءاتهم. وعمدت إلى تغيير طرائق ورموز الاتصالات ومواعيدها.. ولجأت إلى إيجاد شبكة جديدة مؤقتة من المراسلين.

ولكن شاءت الصدف السيئة أن يعتقل حمدي أيوب العاني، عضو لجنة منطقة بغداد، وأحد الذين قادوا المقاومة المسلحة في الكاظمية، وهو يهم بالنزول من أحد الباصات في نقطة تفتيش للحرس القومي. ولكونه ممن قاد المقاومة المسلحة، تعرض إلى تعذيب خاص ينضح بالحقد والرغبة في الانتقام، فلم يستطع الصمود وانهار ودلّ على دار هادي هاشم الأعظمي، عضو المكتب السياسي وسكرتارية اللجنة المركزية، الذي ترأّس المقاومة المسلحة في الكاظمية. وكان يُفترض، طبقاً لتعليمات الحزب المشددة، ألا يُعثر عليه في داره القديمة التي يعرفها حمدي أيوب العاني، وأن يكون قد انتقل إلى داره الجديدة. فلماذا عاد إلى داره القديمة، أم تراه لم ينتقل منها أصلا؟!

هل عُذّب هادي هاشم، وغدا أعرج وكسير الظهر، كما يقول بطاطو؟[47] أم أن حديث الظهر المكسور مجرد إشاعة أُريد بها التستير عليه ليس غير[48]. وسواء كان الأمر على هذا النحو أو ذاك، فإن هادي هاشم

47. بطاطو، الكتاب الثالث، ص 301.

48. في عام 1975، لا أذكر تماماً، كنت أسير في شارع الرشيد في الجانب المقابل للحيدرخانة، ولمحت مصادفة هادي هاشم في الجانب الآخر من الشارع يسير بنفس الاتجاه الذي أسير فيه. فتوقفت مركزاً بصري نحوه. فلمحني هو الآخر وتوقف، ثم استدار مسرعاً وسار متجهاً إلى الخلف ودخل في أحد أزقة الحيدرخانة. كان يسير مستقيماً وبنفس مشيته المعهودة، ولا يلوح عليه أنه قد تعرض إلى عرج أو كسر في الظهر، كما قيل. يؤكد هذا ما رواه هاني الفكيكي عنه حين ألقي القبض عليه وكونه

وضع نفسه في خدمة الانقلابيين ودلّ على كل ما يعرف من الدور الحزبية الجديدة والقديمة، ومن بينها الدور التي انتقل إليها سلام عادل وجورج تلو وعبد الرحيم شريف ونافع يونس ومحمد حسين أبو العيس، والبيت الذي أخفيت فيه مطبعة الحزب. ولم تسلم من شره سوى الدار التي انتقل إليها جمال الحيدري ومحمد صالح العلي لكثرة التغييرات التي جرت على المنطقة التي تقع فيها الدار. وكما يروي هاني الفكيكي، أمكن للانقلابيين أن يهتدوا إلى (33) داراً في بغداد خلال ثلاثة أيام [49] ، واعتقال كل من كان فيها. وإذا صح هذا، فمن حق المرء أن يتساءل: هل كان من ضرورات العمل السري الصارمة أن يتعرف بضعة أنفار من القادة والكادر على كل هذا العدد من الدور الحزبية السرية؟ وهكذا بدأت ماكنة التعذيب تدور لطحن كل من زج في الاعتقال.

لم تأت الاعترافات التي أدلى بها بعض المعتقلين بسبب تعاون هادى هاشم وغيره من المتعاونين مع الانقلابيين والمنهارين والضعفاء، بل جاءت ايضا بفعل قسوة التعذيب الذي كان يمارس على المعتقلين إلى حدود غير معهودة، بل ولا يمكن توقعها من أناس عاديين [50] . وكان يشرف على التعذيب محسن الشيخ راضي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث. وكان يحضره أحياناً حازم جواد وطالب شبيب والقادة الآخرين من مدنيين وعسكريين. ورغم أن طالب شبيب سعى في مذكراته إلى تبرئة القيادة القطرية مما ارتكب من جرائم في أقبية التعذيب وحاول حصرها بالعسكريين وحدهم - وفي مقدمتهم صالح مهدي عماش، إلا أنه لم يستطع أن يقطع بعدم دراية علي صالح السعدي، قائد الحزب، ومحسن الشيخ راضي، بما كان يجري. ثم عاد واعترف:

«كنا نسمع عن جثث تطفو على سطح دجلة»!

وعزا الامر كله إلى مكتب التحقيق الخاص الذي تألف من «رجال معوجين» أمثال عمار علوش وناظم كزار وعبد الكريم الشيخلي وصدام حسين وسعدون شاكر وخالد طبرة وآخرين. ومع ذلك يعود في موضع اخر إلى الإقرار بأنه:

«لم يكن هناك داخل القيادة في تلك الأيام الحاسمة أي ميل لاعتبار

لم يتعرض إلى أي ضغط (ص 256/ 257).

50. المصدر السابق، ص 259.

مثل هذه الأعمال غير قانونية أو جرمية. فقد كان هناك استياء من هذا أو رضا من ذاك، ولكننا لم نكن نختلف إطلاقا على مثل هذا الأمر. وكان سبب استياء بعضنا يعود إلى الشعور بالإحراج السياسي الإقليمي والدولي مع المعسكر الاشتراكي ومنظمات، حقوق الإنسان وضغط وسائل الإعلام الإقليمية. ولم يكن بالوسع تجاهل ذلك».[51]

قد حاول طالب شبيب، والقادة البعثيين الآخرين، أن يرجعوا الفظاظة في التعذيب بالصورة الرهيبة التي جرت فيها إلى العسكريين تارة، وإلى نوازع الثأر وما إليها تارة أخرى. لكنهم يتناسون أن البعث قد تربى منذ أيامه الأولى على معاداة الشيوعية، ولم يكن من باب المصادفات أن يضع ميشيل عفلق معاداة الشيوعية في رأس الأهداف التي تضمنها برنامجه الانتخابي الذي ورد في بيانه الانتخابي في صيف 1943 [52]. لقد صار الموت هو الأمر الوحيد الذي ينتظره كل معتقل. ولذلك يقول الفكيكي:

«وبسبب هذه البدائية في التعذيب والقتل الكيفي، خيم على المعتقلين شعور عميق بالهلع والقلق، وضاعت عليهم مقاييس (التحقيق) ومعاييره. فقد خضع المعترف وغير المعترف، القائد والعضو العادي المتصدي بالسلاح والقابع في داره، للقسوة ذاتها في التعذيب والإيذاء، وكان الموت أقرب للجميع من حبل الوريد».[53]

تعذيب رهيب وصمود بطولي

بيد أن البعثيين لم ينقلوا لنا، في مذكراتهم، صور الصمود البطولي، الذي قابل قادة الحزب الشيوعي ما صُبَّ عليهم من ألوان التعذيب وأفانينه إلا النادر منها. إلا أن ما نقل عن هؤلاء القادة عن طريق من نجا من المعتقلين من الموت بصورة من الصور، يكفي للتعريف بالشجاعة الهائلة التي واجه بها سلام عادل الجلادين وهم يجربون معه كل ما أتقنوه من فنون التعذيب. فهل يتجرأ من بقي من رموز سلطة الانقلاب، على الحديث عن

51. طالب شبيب، من الذاكرة، ص 193.

52. دندشلي، ص 35.

53. الفكيكي، ص 260.

هذا الإنسان الكبير وما جرى له من تعذيب يفوق قدرة البشر دون أن يتفوه بشيء؟ وأية كلمة يمكن أن تقال وهم يتلذذون بقطع أوصاله.. أو ضغط عينيه، حتى تفقدا ماء البصر.. أو كيف قطعوا أعصابه بالكلابات، أو كيف واصلوا ضربه على الرأس حتى لفظ أنفاسه؟ والصمود الأسطوري ذاته يتكرر مع عبد الرحيم شريف، ومع محمد حسين أبو العيس وهو يكابد العذاب امام زوجته الشابة والاديبة الموهوبة سافرة جميل حافظ التي كانت تعذب أمامه هي الأخرى حتى لفظ أنفاسه أمامها.

... والثبات الذي لا يعرف الحد للدكتور محمد الجلبي، وهو يتجرع الموت قطرة فقطرة.. والحديث يطول عن صلابة نافع يونس أو حمزة سلمان أو حسن عوينة أو صاحب الميرزة او صبيح سباهي أو طالب عبد الجبار أو الياس حنا كوهاري (أبو طلعت) أو هشام إسماعيل صفو ة او إبراهيم الحكاك أو الصغير ين الأخوين، فاضل الصفار (16 سنة) ونظمي الصفار (14 سنة) اللذين لفظا أنفاسهما أمام أمهما التي كانت «تتسلى» عنهما بالضرب الذي تتلقاه وهي حامل، وفضلا الموت على أن يدلا الجلادين على الدار التي يسكنها زوج أمهما، جمال الحيدري. لن يكون بوسع أي كاتب، مهما أوتي من براعة التصوير، أن يعرض القصة الكاملة لما جرى في (قصر النهاية)[54] و(ملعب الإدارة المحلية) و(النادي الأولمبي) و (محكمة الشعب) من الأماكن التي جرى تحويلها إلى مقرات للتحقيق والتعذيب، لاسيما بعد أن غاب كثيرٌ من الذين شهدوا هذا الجلد، من الضحايا او الجلادين. لقد هدم صدام حسين (وهو الذي شارك بنفسه في تعذيب الذين اعتقلوا فيه بصفته عضوا في «مكتب» عمار علوش) قصر النهاية هذا في السبعينات وشهد يومها جولة جديدة من «حفلات» التعذيب، وحسب أنه، بهذا الهدم، يكون قد محا وصمة العار التي تلاحقه هو وشركاءه.. وفاته أن الشعب لا يمكن أن ينسى أبناءه البررة.

محاولات للإساءة إلى الحزب الشيوعي

54. قصر النهاية هو قصر الوصي على العرش الملكي، عبد الإله، وكانت قد صادرته الحكومة بعد ثورة 14تموز. وقد اتخذ معتقلاً بعد الانقلاب في 20 شباط 1963. ولا نعرف من أطلق عليه هذا الاسم، حتى نسي اسمه السابق، قصر الرحاب، وهل دعي بقصر النهاية كناية عن نهاية الملكية، أم تعبيراً عن ان من يدخله يكون قد انتهى!!

حاول انقلابيو شباط أن يسيئوا إلى صورة الحزب الشيوعي العراقي في أعين أبناء الشعب بعرض «الندوات التلفزيونية» لبعض من لم يستطع الصمود أمام التعذيب الوحشي من كوادر الحزب بتشفٍ واضح. لا ريب في أن احداً ممن أسهم في هذه «الندوات» من هؤلاء ما كان ليرغب في أن يوضع في هذا الموضع الصعب لو كان يملك خيار الرفض. وللمرء أن يقدر ماذا كان بوسع من لم يستطع الثبات أن يجيب بغير ما يرضي القائمين على تعذيبه. وهل يمكن للذين يشرفون على أجهزة التلفزيون أن يعرضوا ما لا يرضيهم؟ وحين يبلغ المعتقل هذا الحد من التعذيب الجسدي والنفسي الرهيب، ويفقد القدرة على التماسك، يطفح لديه الإحساس بالسخط على ما وضعه هذا الموضع البائس وعلى النظم والآليات التي أوصلته إلى هذا الحد من الضعف المهين، فيكشف في هذه اللحظة عن دواخله دون حاجة إلى مداراة أو مداهنة. لهذا أورد عديد من هؤلاء ما كان يبطنه لدوافع عقائدية أو شخصية، في بعض مواقف الحزب وطروحاته، مما يؤخذ عليه حقا من دوغماتية ومسايرة غير مبررة لما كان يرسمه الشيوعيون السوفييت، وما شاب علاقاته مع بعض القوى الأخرى، وتربية حزبية لا تنمي القدرة على النقد. قد يكون في هذه «الندوات التلفزيونية» ما انتفع به الانقلابيون في تشويه صورة الحزب في أعين بعض من شاهدها أو قرأ عنها.. لكن فيها أيضا، أراد منظموها أم لم يريدوا، كشفا للأساليب الإرهابية التي اضطرت هؤلاء المناضلين المخلصين على قول ما أجبروا على قوله حفظاً لحياتهم أو لتفادي «دورات» تعذيب جديدة. ولن أنسى كيف كان عبد القادر إسماعيل يحدثني عنها وهو يبكي في سجن نقرة السلمان.[55]

مرة أخرى واجه الحزب الشيوعي العراقي ما واجهه في عام 1949، ولكن مع شدة وسعة القمع، وبلوغه، هذه المرة، مستويات غير مألوفة في بشاعتها. إلا أن الحزب، على ما لحق به من تقطيع أوصال، وما أُثخن به من جراح، ظل يقاوم ببسالة لظروف ذاتية وموضوعية. فقد كان مناضلوه أكثر قدرة وأوسع تجربة من مناضليه في عام 1949. وبعضهم مرّ بالتجربتين، وتعلّم من فنون المراوغة والمطاردات والتخفي ما يعين على مزيد من التحمل هذه المرة، وقد سلم بعض قادته، وصار يتلقى دعما أوسع هذه المرة من أحرار العالم. كما أن خصومه سرعان ما دبت بينهم الخلافات والنزاعات الحادة، وصاروا يواجهون الانعزال أكثر فأكثر، داخلياً وخارجياً، على نحو ما سنرى. واذا كان حكام العهد الملكي، ومن ورائهم الدوائر الاستعمارية،

55. نشرت مديرية الأمن العامة بعضا مما جاء في هذه الندوات في كتابها «أضواء على الحركة الشيوعية في العراق».

قد واجهوا صعوبة كبيرة في استئصال تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي وركائزه في المجتمع العراقي، عام 48/1949، ولم يفلحوا، رغم كل ما بذلوه، فإن الانقلابيين في عام 1963 وجدوا أن هذه المهمة أعسر بكثير، رغم ان أدواتهم القمعية هي أكبر وأشد قسوةً، لأن سعة المنظمات الشيوعية هذه المرة كانت أكبر كثيراً، ولأن علاقات الحزب الشيوعي كانت قد امتدت إلى كل زوايا العراق، وصار يتعذر الإحاطة بها والقضاء عليها.. حتى شبكة الكوادر كانت قد غدت أيام الانقلاب واسعة الحدود، ولا يمكن لأي هجوم بوليسي أن يقضي عليها كلها. ولهذا، فلم يمض كبير وقت حتى استعادت هذه المنظمات قدرتها على التحرك، لاسيما وأن ما لحق بها من ضربات لم يكن في مستوى واحد من الإيذاء.

في بغداد، وهي التي تعرضت إلى أشد الضربات، نجا من الاعتقال عدد من قادة الحزب الشيوعي وكادره الأساسي. فقد أفلت جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي، عضوا المكتب السياسي. كذلك سلم من الاعتقال عزيز احمد الشيخ، المرشح لعضوية المكتب السياسي، وسلطان الملا علي، المرشح لعضويه اللجنة المركزية ومسؤول منظمات الحزب في أجهزة البوليس. ونجا عبد الجبار وهبي، الكاتب اللامع والمحرر في (اتحاد الشعب) وصاحب العمود اليومي الشهير (كلمة اليوم)، وكذلك الكادر العمالي إبراهيم الياس، وكاظم الصفار، وكانا من الكوادر البارزة. ولكن لارتباك الاتصالات فيما بين المنظمات، لم يستطع هؤلاء الرفاق أن يكوّنوا مركزاً موحداً للحزب. وظل عزيز الشيخ وسلطان الملا علي يعملان بمعزل عن جمال الحيدري والعبلي. وقد اقترح سلطان الملا علي على عزيز الشيخ الانتقال إلى المنطقة الكردية، حيث منظمات الحزب لم تتعرض إلى ضربات قوية، والانضمام إلى قادة الحزب الآخرين، إلا أن عزيز الشيخ لم يتحمس للفكرة. وفضّل البقاء في بغداد، ساعياً إلى إيجاد مركز للحزب، وقد أقام اتصالاً بمنظمة منطقة الفرات الأوسط.

الحيدري و العبلي يمركزان العمل الحزبي

من الجانب الآخر، كان جمال الحيدري ومحمد صالح العبلّي، عضوا المكتب السياسي، ومعهما عبد الجبار وهبي، يعملون على استعادة مركزة العمل الحزبي، وشرعوا يقيمون الصلات بقادة الحزب في كردستان، وبمنظمه الفرات الأوسط. وكانت توجهات عزيز الشيخ تختلف عن توجهات الحيدري والعبلي. فالأول كان يرى أن الأمر قد استتب لنظام الانقلاب، وليس هناك من مجال لمواصلة المقاومة العنيفة كالسابق، وأن

المهمة الأساسية التي تواجه مركز الحزب هي الانصراف إلى إعادة تنظيم الحزب. فيما كان الحيدري والعبلي يدعوان إلى تنشيط المقاومة بكل أشكالها ضد نظام الانقلاب وإثارة المتاعب أمامه. وفكرا لهذا الغرض بتحريك الفلاحين ضد النظام، لاسيما في الفرات الاوسط، حيث تتوفر إمكانات العمل لهذا الغرض هناك. وشجعا قادة الفرع في كردستان على التحول نحو رفع السلاح وتكوين القواعد الأنصارية.

في 8 نيسان 1963، اعتقل عزيز الشيخ وبعده سلطان الملا علي، وبذا انتهى النشاط الخاص للاثنين، فيما واصل مركز الحيدري والعبلي العمل، واستطاعا أن يقيما الصلات بالذين يقودون منظمة الفرات الأوسط، وبفرع الحزب في كردستان. وشيئا فشيئا شرعت تنظيمات الحزب في بغداد تترابط فيما بينهما، وبالمركز، وإن كان ذلك يجرى بحذر وبطء شديدين. وكان ما ينشط العمل ويدفع إليه تزايد التناقضات في صفوف الحاكمين، ما بين البعثيين والناصريين العراقيين، والشقاق الذي حصل فيما بينهما في أيار 1963، واتهام البعثيين للناصريين وحركة القوميين العرب بالتآمر على حكمهم في بغداد، وغلقهم صحف القوميين العرب ومناصري الجمهورية العربية المتحدة. وكانت أجهزة الدعاية المصرية قد شرعت، منذ فشل مباحثات الوحدة في القاهرة التي جرت في نيسان 1963، في الهجوم على الحكام البعثيين في العراق، حتى أن عبد الناصر وصف علي صالح السعدي، قائد البعث، برجل الملذّات.[56] كذلك تعاظم سخط الجماهير على تصرفات (الحرس القومي) غير القانونية وغير الأخلاقية، تجاه الناس. وقد زاد في ارتباك نظام البعث كثيراً، وحفز الجماهير المعادية له على النشاط ضده، اندلاع الحرب بين الانقلابيين والفصائل المسلحة للثورة الكردية في 10حزيران 1963. وكان الشيوعيون الأكراد قد ضموا قواهم وفصائلهم المسلحة إلى جانب القوى الكردية الثائرة.

وفي أواسط حزيران 1963، أصدر الحيدري والعبلي عددا من (طريق الشعب) – الجريدة السرية للحزب الشيوعي العراقي. وكان هذا العدد الأول الذي يصدر من الجريدة فيما بعد الانقلاب. وقد تضمن العدد بيانا بتوقيع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي. وقد تحدث البيان عن حقيقة انقلاب شباط وارتباطاته المريبة بالدوائر الاستعمارية وشركات النفط. ووصف الإرهاب الفظ الذي عاناه الشعب والحزب الشيوعي بوجه خاص. وقال:

---

56. على كريم سعيد، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، ص 138.

> «إذا كانت سياسة الحرب في كردستان قد عزلت وأطاحت في النهاية بدكتاتورية عبد الكريم قاسم، فإن هذه السياسة ستعجل بسقوط الدكتاتورية العسكرية للطغمة الحاكمة تحت أقدام الشعب هذه المرة».

وأهاب البيان بكل قوى الشعب إلى النضال ضد حكم الانقلاب الفاشي [57] .

وقد استطاع العبلي أن يفلت من الاعتقال المؤكد ثلاث مرات لسرعة بديهته وقدرته في التصرف الذكي في اللحظات الحرجة. لكن الحرس القومي، جراء اعتراف أحد المعتقلين، استطاع أن يحدد المحلة التي كان يقطنها الحيدري والعبلي وعبد الجبار وهبي، فطوقها وفتش جميع دورها حتى عثر على الثلاثة، وقد عُذّبوا بمنتهى القسوة وقُضي عليهم تحت التعذيب في 19 تموز 1963، وأُذيع عنهم بيان يُعلن عن إعدامهم في 21 تموز 1963.

منظمات الحزب في كردستان تتحرك

في كردستان، لم تتعرض منظمات الحزب إلى أضرار كثيرة. وكانت قيادة الفرع تتألف من عزيز محمد، عضو المكتب السياسي للحزب، وكريم أحمد، المرشح للمكتب السياسي، وعمر علي الشيخ، عضو اللجنة المركزية. وكان إلى جانب هؤلاء، يوسف حنا وأحمد محمود وتوفيق أحمد وأحمد باني خيلاني وفاتح رسول وعادل سليم وأحمد غفور. وكان الثلاثة الأخيرون معتقلين في كركوك حين حدث الانقلاب. في 10 شباط، قرر مكتب الفرع الذي يتألف من عزيز محمد وكريم أحمد وعمر علي الشيخ، دعوة جميع أعضاء الفرع ومؤيديهم إلى حمل السلاح، والاحتماء بالجبال، وأصدر بيانا دعا فيه إلى مواصلة النضال ضد الانقلاب.

لم يكن تكوين نواتات العمل المسلح في الجبال بالأمر الهين، لاسيما وأن توجهاً واسعاً لم يجرِ من قبل لجمع السلاح والمعدات الضرورية الأخرى وتخزينها، رغم أن المكتب السياسي للحزب كان قد اتخذ قرارا في أواخر عام 1962 بتنظيم الفرق المسلحة استعدادا للطوارئ. وأجرى عزيز محمد عدة لقاءات مع البارزاني ومع قيادة (البارتي) لتوضيح طبيعة الانقلاب لهم.

---

57. ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، ج 2، ص 402 – 404.

إلا أن العناصر القومية في (البارتي) التي كانت تهادن الانقلابيين يومذاك، وتجري معهم المفاوضات حول «اللامركزية»، لم تكن ترحب بانضمام الشيوعيين إلى العمل المسلح وتكوين نواتات ومقرات وقواعد خاصة بهم، ورأت فيه عملاً يلحق الضرر بما كانت ترجوه من المفاوضات. وعمّم سكرتير حزب (البارتي) برقية إلى تنظيمات حزبه يدعوها فيها إلى ملاحقه الشيوعيين في كردستان. وقد هوجم وقُتل أو جُرح من حمل السلاح منهم. إلا أن زعيم الثورة الكردية، مصطفى البارزاني، كان يخالفه في هذا الاتجاه. إذ رحب بانضمام الشيوعيين إلى الثورة الكردية المسلحة، ورأى فيهم قوة لها وزنها الكبير، وأصدر تعليماته بتقديم المساعدات لهم، وتسهيل وصولهم إلى مناطق الثوار [58] .

استطاع الشيوعيون الذين التجأوا إلى الجبال، أن ينجحوا في تكوين قاعدة لهم في (هندرين)، وكوّنوا أيضاً مقرات لهم في منطقة رواندوز وشقلاوة ودراية سر في قضاء كويسنجق وفي جبل آوه كرد في المنطقة ذاتها. وأوجدوا تجمعاً في جبل القوش. ولجأ إلى قواعد الأنصار هذه كثير من الذين أفلتوا من اعتقال الحرس القومي في بغداد وغيرها. وكان من بينهم الضباط المعروفون سعيد مطر وغضبان السعد وملازم خضر وأحمد الجبوري وآخرون. وقد لعب هؤلاء دورا مشهودا في الحركة الكردية المسلحة. وقد خاض الأنصار الشيوعيون معارك باسلة، وحققوا انتصارات مجيدة في (جبل حسن بك) وفي قمة (رتبوك). ونجح مكتب الفرع في كردستان في إقامة اتصال بالمركز الحزبي في بغداد الذي أقامه جمال الحيدري والعبلي قبل اعتقالهما، كما اتصل بمن كان في خارج البلاد من قادة الحزب.

في الفرات الأوسط

ولم تتعرض منظمة الحزب الشيوعي في منطقة الفرات الأوسط إلى ضربات قوية. إذ لجأت العناصر المسؤولة في المنظمة إلى الريف، واحتمت بالفلاحين الشيوعيين المسلحين، والحركة الفلاحية المؤيدة للحزب، التي كان قد كونّها ورعاها قبل الانقلاب. وكان من بين هذه الكوادر بعض قادة الحزب. فعلى رأس المنظمة كان هناك باقر إبراهيم الموسوي، العضو المرشح آنذاك للمكتب السياسي. كما كان في مكتب لجنة المنطقة صالح الرازقي، عضو اللجنة المركزية، وزكي خيري، الذي كان قد أرسله المكتب السياسي

58. بهاء الدين نوري، في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي لسني 1958 – 1983، الطبعة الثالثة، كانون الأول 1988، ص 15.

للحزب إلى الفرات الأوسط بعد محاسبته في نهاية 1962، كما لاحظنا في الفصل العشرين. كما كان هناك عدنان عباس الذي كان يقود النشاط الشيوعي في الريف. وكانت هناك كثرة من الكوادر الشيوعية الشابة من سكان المناطق الحضرية الذين استجابوا إلى نداء الحزب الشيوعي للعمل في الريف في الأشهر التي سبقت الانقلاب [59] . وانضم إلى قادة المنظمة محمد الخضري، الذي استطاع أن يفلت من سجن الكوت ومن شباك الحرس القومي في الكوت، وقطع الجزيرة التي تفصل ما بين الكوت والديوانية مشيا على الأقدام. وقد أقيم للمنظمة اتصال بالمركزين الحزبيين اللذين أقيما في بغداد، كما لاحظنا سابقا. وقد وقفت الجماهير الفلاحية في منظمة الفرات الأوسط موقفا متحفظا من الانقلاب. وانخرط بعض شبابهم في مفارز الانصار المسلحة التي كونتها منظمة الحزب. وقاطعوا المدن والأسواق ودوائر الحكومة خشية الوقوع في أيدي الحرس القومي. وكانوا يدخلون في صدامات مع ما عرف لدى الفلاحين باسم «الزركات»، وهي مجموعات مسلحة من الحرس القومي كانت تهاجم قرى الفلاحين بحثا عمن تطلبه السلطة من الشيوعيين الذين اختفوا في الريف، وكان هؤلاء يلوذون بالأهوار والسواقي المطمورة وغيرها.

وخارج البلاد

حين حدث انقلاب شباط، كان يعيش في خارج البلاد عدد من قادة الحزب الشيوعي وكوادره البارزة وجمهرة من أعضائه ومؤيديه، بعضهم لأغراض الدراسة، وآخرون التجأوا إلى البلدان الاشتراكية بقرارات حزبية بدافع الحاجة إلى إبعادهم عن الاعتقال، أو للنهوض بمهمات خاصة بالحزب. وكان من هؤلاء عبد السلام الناصري، عضو المكتب السياسي ومسؤول منظمة بغداد، وعامر عبد الله، وثابت حبيب العاني المرشح السابق للمكتب السياسي والمسؤول السابق للتنظيم العسكري، وآرا خاجادور عضو اللجنة المركزية والكادر العمالي، وعزيز الحاج عضو اللجنة المركزية، وحسين سلطان عضو اللجنة المركزية ومن مسؤولي منظمة الفرات الاوسط للحزب، والدكتورة نزيهة الدليمي، عضو اللجنة المركزية ورئيسة رابطة المرأة العراقية والوزيرة السابقة في حكومة عبد الكريم قاسم، وناصر عبود الكادر العمالي وعضو اللجنة المركزية، وكوادر بارزة عديدة مثل مهدي عبد الكريم وعبد الرزاق الصافي وحميد بخش (أبو زكي) ومحمد كريم فتح الله، وجلال الدباغ، وصلاح خالص. وإلى جانب هؤلاء

59. زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ب 243.

كان عديد من كوادر الحزب يعمل في المنظمات الديمقراطية العالمية، مثل الدكتور عبد الرحيم عجينة وبشرى برتو ونورى عبد الرزاق حسين. وكان عدد من المثقفين الديمقراطيين البارزين الذي اضطرتهم دكتاتورية قاسم إلى الاستقرار في أوربا كالجواهري والفنان محمود صبري والدكتور فيصل السامر، وعناصر ديمقراطية كردية بارزة أمثال كمال فؤاد ونوري شاويس ومراد عزيز وغيرهم. وكانت هناك جمهرة من الكوادر الحزبية التي تدرس في الجامعات والمعاهد الأوربية. وقد لعب هؤلاء دوراً مهما في الدعاية للحزب، وتمتين علاقاته بالأحزاب والمنظمات الديمقراطية في العالم.

نشط هؤلاء في الكشف عن طبيعة نظام الانقلاب وما ارتكبه بحق الشعب، مستغلين المنابر المختلفة التي يعملون فيها، والعلاقات التي أقاموها، وتحركوا بحملة واسعة لتحفيز الأحزاب والمنظمات الديمقراطية وحركات التحرر الوطني والشخصيات العالمية للضغط على حكومة البعث، وإرغامها على الكف عن اضطهاد أبناء الشعب. واستطاعوا أن يحققوا خطوات جدية في هذا الشأن. ويذكر الدكتور رحيم عجينة، على سبيل المثال، أن وفد رابطة المرأة العراقية الذي شارك في المؤتمر العالمي للنساء الذي انعقد في موسكو في حزيران 1963 قد لعب دورا مشهودا في فضح جرائم الانقلابيين مما دفع برئيس الوزراء السوفييتي، نيكيتا خروشوف، إلى أن يبرق إلى حكومة البعث يطالبها بالكف عن اضطهاد النساء العراقيات.[60]

لجنة الدفاع عن الشعب العراقي

وتأسست في براغ لجنة ديمقراطية عليا للدفاع عن الشعب العراقي برئاسة الجواهري، وضمت فيصل السامر ومحمود صبري ونزيهة الدليمي ورحيم عجينة وعبد المجيد الونداوي وكمال فؤاد ونوري شاويس ومراد عزيز. وكانت تُدعى هذه اللجنة إلى المؤتمرات الدولية كحركة ديمقراطية عامة. وتألفت في بلدان عديدة لجان فرعية عنها نشطت في تعبئة المنظمات والصحف والإذاعات المحلية لمساندة الشعب العراقي. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، استطاعت اللجنة أن تجنّد في عضويتها عديداً من أعضاء مجلس النواب البريطاني، وأن تكسب لرئاستها الفيلسوف المعروف برتراند رسل. وفي فرنسا ترأس الأستاذ في السوربون، جاك كولان، اللجنة هناك. وقد ساهمت في حملة الاحتجاج شخصيات عالمية كبيرة مثل خروشوف ورئيس

60. رحيم عجينة، الاختيار المتجدد، ص 82.

وزراء ألمانيا الديمقراطية، ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا وجمهورية بلغاريا، ورئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي، والرئيس الكوبي فيديل كاسترو والرئيس الغاني نكروما. وقد وضع حزب توده إذاعته السرية بيكي إيراني (صوت إيران) تحت تصرف الحزب الشيوعي العراقي، حتى استطاع الأخير أن يؤسس إذاعته الخاصة (صوت الشعب العراقي) في حزيران **1963**. وقد ظلت هذه الإذاعة، حتى صيف **1968**، تلعب دوراً مهماً في فضح سياسات الأنظمة المعادية للشعب العراقي.[61] وكانت لجنة منظمة الحزب الشيوعي في لندن تواصل نشر مجلة (رسالة العراق) باللغة الإنجليزية.

لقد كان لهذه الحملة العالمية الواسعة دورها الكبير في تعرية النظام. وقد عبر قادة الانقلاب وفي مقدمتهم ميشيل عفلق وأحمد حسن البكر وطالب شبيب عن انزعاجهم الكبير من الحملة التي أسهمت في عزلة النظام. وقد أجبرتهم في حالات معينة عن كفّ أيديهم عن قتل بعض المناضلين والمناضلات، كما كان الشأن مع ليلى الرومي، الشيوعية التي قادت الجماهير يوم 8 شباط للهجوم على دار الإذاعة في الصالحية، وحُكم عليها بالإعدام. بيد أن أهم مساهمة للقادة الشيوعيين في خارج البلاد تمثلت في تعاونهم مع المراكز الحزبية التي تكونت في الداخل، لاستعادة تنظيم الحزب وإنهاضه على قدميه ليواصل نضاله، من جديد، لتحقيق الأهداف التي سطرها في برامجه، والتي قدم خيرة أبنائه فداءً لها. وهذا ما سنعالجه في الجزء الثالث.

الانقلابيون يزدادون عزلة

رغم كل الإرهاب غير المعهود في تاريخ العراق حتى ذلك الحين، الذي مارسته أجهزة الانقلابيين القمعية، منذ اليوم الأول الذي استتبّ فيه الأمر للانقلابيين، لم تستطع حكومتهم أن تحظى بالقناعة لحكمها، وأن تقضي على روح المقاومة لدى الشعب. وكلما مضت الأيام ازدادت عزلة هذا الحكم، والتناقضات التي تواجهه. فلم يكن الشعب راضياً عن سياساته، وعن ممارسات حرسه القومي بوجه خاص. وقد عبّر رجال الدين الشيعة عن عدم ارتياحهم إلى ممارسات الأجهزة القومية. وقد طالب الشيخ علي الصغير والسيد مهدي الحكيم اللذان التقيا، نيابة عن السيد محسن الحكيم، ببعض قادة الانقلاب، بإيقاف القتل والعنف ضد الشيوعيين،

---

61. عادت إذاعة (صوت الشعب العراقي) إلى البث ولا تزال حتى الآن تواصل بثها.

وبإلغاء قانون الاحوال الشخصية الذي شرعه عبد الكريم قاسم.[62] إلا أن ذبح الشيوعيين استمر كالسابق بل ذهبوا إلى حد تكليف عبد الغني الراوي، عضو مجلس قيادة الثورة، بتطبيق الشريعة الإسلامية بحق الشيوعيين باعتبارهم كفرة ملحدين مرتدين طبقا لفتوى السيد محسن الحكيم التي أشرنا إليها سابقاً.[63] واستحصل من الشيخ مهدي الخالصي في الكاظمية فتوى بهذا الشأن، ومن السيد محسن الحكيم فتوى مماثله مع التمييز بين من آمن بها ولم يرجع عنها وبين من اعتبرها تقدمية ومعاونة المحتاجين، ولكل نوع حكمه. وكان يرُاد بهذه الفتاوى قتل أكثر من أحد عشر ألف معتقل على حد قول اللواء عبد الغني الراوي في مذكراته. إلا أن تدخل رجل دين سني دفع إلى التردد في تدبير القتل الجماعي والانصراف عنه فيما بعد.[64] ومع توالى الأيام وافتضاح سياسات الحكم، تزايدت حدة التناقضات بين صفوف القوى القومية، لاسيما بعد فشل مباحثات الوحدة. واستقال ممثل حزب الاستقلال في الحكم، عبد الستار علي الحسين، وحُجزت أمواله وأموال صديق شنشل، وفُرضت الإقامة الجبرية على الثاني في بيته.

والتعاون الذي شهدته أيام الانقلاب الأولى ما بين الحركة القومية الكردية وحكم البعث قد تلاشى تدريجيا. وانتهى في العاشر من حزيران 1963 إلى أن تشن القوات المسلحة الحكومية الهجوم على مناطق الثورة الكردية، فتندلع الحرب مجددا وبضراوة تفوق ما عرفته أيام حكم قاسم. إن التناقضات التي أدت إلى سقوط حكم قاسم، عادت جميعها إلى الظهور وبحدة أكبر. وقد تناقلت الجماهير باستبشار استئناف الحزب الشيوعي لنشاطه، وإصدار جريدته السرية، وفيها بيان يدعو إلى تشديد المقاومة لحكم الانقلاب. وكانت ذات تأثير خاص دعوته لقاعدة الجيش والشرطة إلى مقاومة النظام:

> «أيها الجنود ورجال الشرطة الشرفاء! لا تطلقوا النار على شعبكم، لا تكونوا آلة تقتيل بيد الجلادين... لا تخضعوا لخطط وأوامر الضباط الفاشست وحرسهم القومي..

---

62. هاني الفكيكي، ص 274.

63. على كريم سعيد، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 312. انظر الفصل الخامس عشر.

64. عبد الغني الراوي، مذكرات، جريدة الزمان، العدد 292، الصادرة في 9/ 4/ 1999.

عرقلوا وأحبطوا خطط المتآمرين.. قاوموها.. التحقوا بصفوف الشعب العامل». [65]

عملت كل هذه العوامل على تزايد الثقة لدى القاعدة الحزبية والجماهير المحيطة بها، وتحسن مزاجها الثوري. وبادرت كوادر الحزب المنقطعة الصلة بالمركز الحزبي إلى التحرك لملء الفراغ وتجميع المنظمات الحزبية في القاعدة في كل مكان. إن ما حَل في المواقع القيادية، والأضرار الجسيمة التي لحقت بشبكة الكادر الحزبي التي تربط القيادة بالقاعدة، دفع ببعض العناصر الثورية في القاعدة إلى أخذ المبادرة في أيديها لتنظيم القاعدة الحزبية ومؤيديها. وكان هذا يختلط، أحيانا، بالإحساس الساخط على القيادة الحزبية التي أوصلت الأمور إلى الحد الذي عكسته «الندوات التلفزيونية» لبعض الكوادر الحزبية المنهارة. كذلك كانت تتأجج في صدور القاعدة نوازع الثأر الممزوج بالغضب والفخر في آن واحد، لما حَل بسلام عادل والقادة والكوادر الذين فضلوا الموت على تنكيس راية الحزب. لذلك ما أن نشطت بعض العناصر الشيوعية إلى العمل لتنظيم القاعدة الجماهيرية، من عسكريين ومدنيين، حزبية ولا حزبية، ساخطة على النظام ومؤيده للشيوعيين، ومن مؤيدي قاسم، حتى تحركت أعداد كبيرة، لا في بغداد وحدها، وإنما في عدة مدن، وفي معسكرات الجيش بوجه خاص، للالتحاق بالحركة. وراح هذا النشاط يقضّ مضاجع حكام الانقلاب [66]، حتى في الأيام الأولى للانقلاب.

لقد تفجر الحقد لدى الجنود البسطاء، لاسيما وأنهم كانوا على تماس مباشر بالضباط الذين شاركوا في الانقلاب، وغدوا، بين عشية وضحاها، حاكمين بأمرهم، وهم يعرفون معدنهم جيدا. وتعطينا حركة معسكر فايدة، شمال الموصل، التي كان من المقرر أن تنطلق في 26 أو 27 من شباط 1963، نموذجاً للذي سيحدث في معسكر الرشيد في بغداد بعد أشهر وبمقياس أكبر. إذ تروي تقارير أمن الموصل، وكذلك عبد الكريم فرحان في مذكراته، أن خطة أشرف عليها طالب عبد الجبار، الذي كان يشرف يومها على التنظيم الحزبي في لواء الموصل، تقضي بأن تستولي العناصر الثورية من جنود ومراتب على المعسكر والانطلاق منه، بالتعاون مع الشيوعيين

65. من البيان الحزبي الذي اصدره جمال الحيدري ومحمد صالح العبلي في حزيران 1963.

66. علي كريم سعيد، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، ص 293.

المسلحين الذين كانوا يتجمعون في جبل القوش، إلى احتلال مضيق دهوك. إلا أن وشاية من أحد ضباط صف استخبارات اللواء الرابع عشر في فايدة قد أطاحت في المخطط واستغل الأمر لاعتقال عدد كبير من الشيوعيين وفي مقدمتهم طالب عبد الجبار ونائب العريف البراد سامي داود وآخرين. واستخدم التعذيب والإرهاب للتأثير على المتهمين. وتم تنفيذ أحكام الإعدام ببعض هؤلاء في معسكر الغزلاني في الموصل، وفي مقدمتهم طالب عبد الجبار. [67]

انتفاضة معسكر الرشيد أو حركة حسن سريع

غير أن انتفاضة معسكر الرشيد، التي انطلقت في 3 تموز 1963، على كونها قد انبثقت عن القاعدة، أيضا، إلا أنها كانت في مستوى أعلا بكثير. فعدا عن سعة المشاركين فيها، إلا انها جرت بعد أن بات معروفاً للجميع أن الموت ينتظر كل واحد منهم. فبأي عزيمة كان يعمل الجنود والمراتب وأصحابهم من المدنيين وهم يعرفون أن فشلها أو افتضاح أمرها يعني الموت ولا ريب؟

تشير المصادر المختلفة [68] ، إلى أن الحركة بدأت بمحاولات فردية قام بها شيوعيون من مستوى اللجان المحلية، وما دونها، لاستعادة التنظيم الحزبي من القاعدة، وبموازاة النشاط المقابل الذي كان ينهض به القادة الذين سلموا من الاعتقال، لاستعادة التنظيم الحزبي من الأعلى، ولكن دون أن يرتبط أحدهما بالآخر، برغم ما بذله الطرفان في هذا الشأن. ويُشار، بوجه خاص، إلى أن كادرا حزبيا عماليا يدعى إبراهيم محمد علي، كان يعمل في اطار اللجنة المحلية للمشاريع العمالية الصغرى، التابعة إلى منطقة بغداد، هو الذي بدأ هذا النشاط وقاده. وقد مدّ هذا التنظيم نشاطه، وبحذر شديد، إلى الطلاب والجنود. وكان التنظيم يتسع بسرعة، مما يؤكد عزلة النظام الانقلابي، وتعاظم استعداد الجماهير للعمل ضده رغم قسوته. وقد بدأ هذا التحرك منذ آذار ونيسان 1963، وكأنما كانت الجماهير تريد منه أن يكون

---

67. من تقارير مديرية أمن محافظة نينوى السرية. و مذكرات عبد الكريم الفرحان، ص 93.

68. اعتمدنا في سرد أحداث الحركة على ما أورده على كريم سعيد في كتابه (من حوار المفاهيم إلى حوار الدم) الفصل المعنون ب «البيريه المسلحة»؛ وما أورده نعيم الزهيري في اعداد مختلفة من (رسالة العراق)؛ وما نشره طلال شاكر في جريدة (المؤتمر)، العدد 314 الصادر في 8 آب 2002.

ردآ على إعدام سلام عادل والقادة الآخرين. وكان من بين الذين انخرطوا فيه، وبهمة، محمد حبيب (أبو سلام)، وهو عامل في مقهى، وكان يقود «لجنة قاعدية» [69] .

كذلك انضم إليه الخياط حافظ لفتة، والطالب هاشم الآلوسي، وكلاهما أصبحا من قادة هذا التنظيم، الذي صار يعُرف ب «اللجنة الثورية». وقد ظلت هذه المجموعة تسعى للاتصال بقادة الحزب. وقد تسبب هذا السعي في وقوع قائد المجموعة، إبراهيم محمد علي، في الشباك التي نصبها له الحرس القومي بالتعاون مع بعض العناصر المنهارة. فاعتقل، وواجه التعذيب الفظ ببطولة حتى لفظ أنفاسه دون أن يفشي أسرار مجموعته. وخلفه في قيادة التنظيم محمد حبيب، الذي كان يُعرف بين مجموعته باسم (أبو سلام) فقط. ويبدو مما تجمعت عنه من أحاديث، أنه كان كثير الاعتداد بنفسه. لقد انضم إلى المجموعة ما يقرب من ألفي شخص، من حزبيين ولا حزبيين، وبعضهم لم يكن قد مارس نشاطاً سياسياً من قبل، وكان أغلبهم من العسكريين، ويتوزعون على عديد من معسكرات بغداد وغيرها.

ومنذ بداية أيار 1963، كما يذهب تقرير قدمه هاشم الآلوسي إلى الحزب لاحقا، سعى منظمو المجموعة إلى الاتصال بقيادة الحزب في بغداد، إلا أن جمال الحيدري، نصحهم بالتريث وإعطاء الفرصة للحزب لكي يعيد ترتيب أوضاعه، ويغدو قادرا على التحرك. إلا أن المجموعة لم تقتنع بهذا. وأصرت على أن تواصل استعداداتها. كذلك اتصلت بمنظمة الحزب في الفرات الأوسط لتضمن تأييد الشيوعيين في الفرات الأوسط لما تنوي الإقدام عليه. في حزيران 1963 شاءت الصدف، وربما بسبب كثرة التحرك والاستعجال، أن يُلقى القبض على عريفين من قادة المنظمة. وخشية أن يبوحا بخطط التحرك، تحت التعذيب سارع قادة المنظمة إلى تنفيذ خطتهم.

---

69. كانت تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي تتسلسل من القاعدة إلى القمة على النحو الآتي: الخلية، ثم لجنة قاعدية وتقود عدة خلايا حزبية، ثم لجنة متفرعة وتقود عدة لجان قاعدية، وتليها لجنة تابعة وتقود مجموعة لجان متفرعة، فلجنة محلية وهي في العادة تقود العمل الحزبي في لواء واحد أو في أحد قطاعات بغداد، ثم لجنة منطقية وتقود العمل الحزبي في عدة ألوية قريبة من بعضها ثم اللجنة المركزية. وقد قسم العراق إلى مجموعة مناطق: بغداد والوسطى (وتضم الوية الدلهم وديالى والكوت) والفرات الأوسط (وكانت تضم كربلاء والحلة والديوانية) والجنوبية (وكانت تضم البصرة والناصرية والعمارة). أما تنظيمات الحزب في الألوية الكردية فكانت تقودها لجنة الفرع، والتي أعطيت صلاحية الإشراف على تنظيمات الحزب في الموصل.

ففي فجر 3 تموز 1963، أقدمت مجموعات من الجنود وضباط الصف يناهز عددهم ال 300، ويقودهم نائب العريف حسن سريع، الذي صارت الحركة تُعرف باسمه، على الاستيلاء على مشاجب سلاح سرايا الحراسة في معسكر الرشيد، وسيطروا عليها، واعتقلوا ضباطها، واحتلوا كتيبة الدبابات الأولى، وحاولوا استخدامها، إلا أنها كانت خالية من بطاريات التشغيل، واعتقلوا قائدها وهو ضابط برتبة مقدم وضباطه الأربعة. واحتلوا مطار معسكر الرشيد العسكري وجهزوا طياراته للطيران انتظارا لتحرير جمهرة الطيارين الشيوعيين المعتقلين في سجن رقم (1) في المعسكر ذاته واستخدامها. واستطاعت سرية منهم من احتلال بابي معسكر الرشيد واعتقال من يحاول دخول المعسكر. وبالفعل أمكن لبعض الجنود الثائرين من اعتقال بعض قادة حكومة الانقلاب ورئيس الحرس القومي ومساعده. وتوجهت مجموعة منهم لاحتلال السجن وتحرير الضباط السجناء. بيد أن هؤلاء بدلا من مباغتة السرية التي تحرس السجن واجهوا مقاومتها، وعجزوا عن احتلاله وتحرير الضباط، وبذلك فشلت خطة الثوار. وأمكن لحكام الانقلاب أن يقمعوا الحركة ويعيدوا سيطرتهم على المعسكر ويعتقلوا عددا كبير؛ من الجنود وضباط الصف الذين شاركوا فيها، رفي مقدمتهم قائد التنفيذ نائب العريف حسن سريع الذي أظهر شجاعة كبيرة في تنفيذ الحركة وتحدي الحكام، وواجه تعذيبهم ومحاكمتهم العسكرية وإعدامه بصمود رائع. لقد أكدت الحركة، كما يقول الحزب في تقييمه لها:

> «عجز أعنف موجة إرهابية على قتل الروح الثورية للشعب العراقي، وعرّت عزلة حكم انقلابي شباط حتى في معسكرات الجيش التي كانت تحت قبضتهم. وكانت عملا بطوليا حقا، وتجربه تستحق الدرس من قبل حزبنا. ولا يتنافى تثميننا لها مع كونها كانت عملاء متسرعا ألحق من الناحية العملية أضراراً وضربات جديدة بالحزب والحركة. وقد أثبتت من جديد ضرورة خوض النضال الحاسم ضد العدو تحت القيادة الواعية للحزب» .[70]

لقد كشف سير الأحداث في تنفيذ الحركة، أن القائمين بها كانوا لا يدركون الأبعاد المختلفة السياسية والعسكرية لما هم مقدمون عليه. ولم يكشفوا عن براعة كافية في قيادة العمل. ولم يتدارسوا تفاصيل خطتهم جيدا، وبكل احتمالاتها. وأظهر بعضهم أنه لا يحسن سوى تنفيذ ما يؤمر به.

70. مناضل الحزب، العدد الرابع، أواخر شباط 1968 «تقييم سياسة حزبنا وخطه العام...»ص 14.

وعلى أية حال، ستظل مأثرة كبيرة يعتز بها الشعب والحزب.

ذُعر حكام الانقلاب كثيرا مما حدث، وتلمّسوا لمس اليد هشاشة النظام الذي أقاموه، وأقلقهم بوجه خاص وجود مئات من الضباط الشيوعيين والقاسميين في سجن رقم (1) في معسكر الرشيد قريباً من أي ثائر آخر يحررهم، كما أراد حسن سريع ورفاقه، ليقودوا حركة مماثلة. توصلوا أولا إلى قتلهم، لكنهم خافوا عاقبة الأمر[71] ، وقرروا نقلهم بعيدا إلى سجن (نقرة السلمان) سيئ الصيت، وتصفيتهم هناك بلون من الألوان [72] . وحشروهم في صيف تموز القائظ في قطار لنقل البضائع، في عربات مطلية بالقار ومحكمه الإغلاق، وهم مكبلون بالسلاسل ومربوطون إلى بعضهم. وبسبب الحرارة الشديدة ونقص الأوكسجين، فقد السجناء قدرتهم على تحمل الحرارة بعد ساعة من تحرك القطار. لكن سائق القطار انطلق بالقطار بأقصى سرعته مخالفاً الأوامر والتعليمات، ووصل السماوة قبل موعده بساعتين. وكانت الجماهير في المحطات تستقبل القطار بصفائح الماء لترش العربات وتخفّض من حرارتها. [73] وفي محطة السماوة تولت الجماهير المحتشدة فتح أبواب العربات وهي تحمل صفائح الماء البارد، وتولى الأطباء العسكريون السجناء — المنقولون أيضا بذات القطار — إسعاف رفاقهم.. ومع ذلك، استشهد أحدهم وهو الرئيس الأول يحيى نادر. وصارت تعرف هذه الحادثة بـ« قطار الموت».

مع توالي الأحداث والأيام، كان الطابع الرجعي والدموي، المشبوه، لانقلاب شباط، يزداد وضوحا، كذلك تفاقمت عزلته والتناقضات ما بين أطرافه الحاكمة. إذ تخطت الصراعات ما بين القوى القومية، وانفراد حزب البعث في الحكم، إلى الصراعات داخل حزب البعث ذاته، وراح كل طرف يلقي مسؤولية تدهور الوضع على الطرف الآخر. المدنيون أصبحوا يحاربون العسكريين، والعسكريون يحاربون الحرس القومي، وطوال الأشهر التسعة التي عاشها الحكم المذكور، كانت الدوائر الاستعمارية تعمل من وراء الستار لتأمين مصالحها، وهي ترى في انفراد حزب البعث في حكم العراق والتصادم

---

71. انظر علي كريم سعيد وحديث طالب شبيب، ص 304، ومذكرات عبد الغني الراوي التي أشرنا اليها في الهامش رقم 62 في هذا الفصل.

72. يذكر الذين عاشوا في سجن نقرة السلمان آنذاك، أن الحرس القومي أطلق الرصاص في «القاووش» رقم (6)، وكان الحراس القوميون يوجهون ماسورات غداراتهم إلى الأرض السمنتية والرصاص يتطاير في كل الاتجاهات بينما كان السجناء يجلسون على مطارحهم.

73. على كريم سعيد، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، هامش ص 302.

ما بين مطامح البعث والناصريين في العالم العربي، ما يطمن المصالح الامريكية.[74] وجاءت التطورات التي شهدها العراق طوال هذه الأشهر لتؤكد صحة التنبؤات الأمريكية في يوم الانقلاب ذاته. ففي الساعات الأولى من 8 شباط، والمعركة لا زالت محتدمة في وزارة الدفاع، كتب روبرت كرومر، أحد مستشاري مجلس الأمن القومي الأمريكي، إلى الرئيس كندي مذكرة جاء فيها:

«لا يزال من السابق لأوانه القول بانتصار الثورة العراقية، لكن من المؤكد أنها ستكون مكسباً لنا» [75]

وهذا ما حدث بالفعل.

---

74. Memorandum from the Joint Chiefs of Staff to Secretary of Defense McNamara, Foreign Relations, 1961 -1963, Vol. XVIII, p. 673

75. Ibid, p. 342.

ملحق رقم (1)

من أجل تعزيز وحدة القوى الوطنية في الكفاح لصيانة الجمهورية ومكاسب الثورة [1]

عقدت اللجنة المركزية لحزبنا اجتماعاً موسعاً في أواسط تموز المنصرم، درست فيه تطورات الوضع السياسي، واستعضرت سياسة الحزب منذ الاجتماع الموسع الماضي، الذي عقد في أوائل أيلول من عام 1958. كما درست الوضع التنظيمي في الحزب، ونواقص العمل، واتخذت طائفة من الإجراءات والقرارات.

وقد جرت المناقشه في جو من المبدئية العالية، وبروح التمسك بوحدة الحزب ومبادئه، والشعور الرفيع بالمسؤولية إزاء الشعب. كما عولجت سياسة الحزب خلال الفترة المنصرمة بروح النقد والنقد الذاتي. وعكست القرارات المتخذة تصميماً إجماعياً على انتهاج سياسة تستجيب لمتطلبات التضامن مع الحكم الوطني، وتعزيز وحدة القوى الوطنية، في الدفاع عن الجمهورية ومكاسب الثورة.

وقد كلفت لجنة خاصة لصياغة أفكار الاجتماع وقراراته وتضمينها في تقرير مفصل يعالج مجمل سياسة الحزب.

وسيتناول القسم السياسي من التقرير تحديد طابع الثورة باعتبارها ثورة بورجوازية ديموقراطية، ثورة شعبية.

---

1. نص موجز الأجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في أواسط تموز 1959. اتحاد الشعب, 3 آب 1959.

وتبعاً لتقدير طبيعة الثورة، وقواها الرئيسية، يعالج التقرير سياسة حزبنا الثابتة في حقل التعاون الوطني، ولاسيما مساندته الحازمة لحكومة الثورة، ومساعيه في توحيد القوى الوطنية وتعبئة جماهير الشعب حول شعار «صيانة الجمهورية». ويتناول التقرير إبراز أهمية الكفاح من أجل صيانة الجمهورية بسبب ما تعرضت له من مؤامرات ومكائد متتابعة، ويؤكد على صواب التحليلات التي تضمنتها قرارات الاجتماع الموسع في أيلول الماضي.

وعلى أساس التقديرات الخاطئة القائمة على التقليل من شأن البورجوازية الوطنية في الكفاح الوطني، والخطأ في تحديد طبيعة السلطة الوطنية، يشخص التقرير النتائج السلبية الناشئة من بعض المواقف التي اتخذها الحزب في هذا المضمار.

وإذ يتناول التقرير هذه الناحية، يتطرق إلى المجهود الكبير الذي بذله الحزب في ميدان التعاون الوطني، والصعوبات التي جابهته في هذا الشأن، نتيجة انجرار بعض القوى إلى سبيل العمل من وراء ظهر الشعب والحكومة الوطنية؛ سبيل التآمر على الجمهورية، والمواقف السلبية المعرقلة للتعاون التي وقفتها القوى الأخرى. كما يشير التقرير إلى موقف الحزب، وسياسته الثابتة في التضامن المفعم بالتضحية ونكران الذات، من السلطة الوطنية، وتمسكه بوحدة الصفوف، ومدى مساهمة ذلك في توفير إمكانيات صيانة الجمهورية، وتركيز سلطة الحكم، وتحقيق مكاسب وانتصارات كبرى للشعب.

وسيتناول التقرير السياسي تحليلاً لردود الفعل السلبية الناشئة من تقلص الأخطار الخارجية والداخلية على الجمهورية بعد إخفاق مؤامرة الموصل، وتعاظم بأس الحركة الجماهيرية، وما اقترن بذلك من تدابير لتحديد مدى انطلاقة الشعب.

وإذ يعالج التقرير هذه الناحية، يتناول بالنقد مبالغة الحزب، خلال فترة معينه، في التطير من احتمالات الانحراف في سياسة الجمهورية، وما ترتب على ذلك من مواقف متشددة ساهمت في الإخلال بعلاقة التضامن مع السلطة الوطنية، ومع بعض القوى الوطنية الأخرى.

ويتطرق التقرير بإسهاب لمعالجة شعار مطالبة الحزب للاشتراك في مسؤولية الحكم، فيبين أن جوهر المطالبة هو بحد ذاته صحيح، وذلك استناداً إلى ضرورات تحقيق, تحالف أمتن مع السلطة والقوى الوطنية على الصعيد الرسمي، وتعزيز سلطة الحكم وديموقراطيتها، وعلى أساس

الموقف الإيجابي للزعيم عبد الكريم قاسم، والقوى الوطنية الأخرى من مسألة مساهمة ممثلي الحزب في السلطة إلى جانب ممثلي القوى الوطنية الأخرى. إلا أن عدم دراسة نتائج هذه المطالبة دراسة معمقة، والخطأ في أسلوب عرض هذا الشعار على الجماهير، وما ترتب على ذلك من سريانه إلى مظاهرة أول أيار، ثم إلى الاحتفالات الرسمية ومنتسبي الجيش، قد أدى إلى ردود فعل سلبية، وأخل بعلائق التضامن مع السلطة الوطنية، مما حملنا على وقف الحملات التي حاولنا قدر المستطاع أن تبقيها في إطارها التثقيفي، وذلك حرصاً على وحدة الصفوف. ومما ضاعف من نتائج هذه المطالبة، أنها استغلت. استغلالاً سيئاً من جانب الاستعمار وأعوانه من الرجعيين لتشويه سياسة حزبنا وزعزعة الوحدة الوطنية.

وسيتناول التقرير بعد ذلك، المضاعفات التي نشأت في مجرى تطور الوضع السياسي، وتعقد العلائق بين القوى الوطنية، نتيجة الموقف من الحياة الحزبية الذي تجسد في الإعلان عن وقف النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي، وأثره السلبي على الحياة الديمقراطية، وعلى علائق القوى الوطنية، ومع قيادة الحكم بوجه خاص، مما اضطر الحزب إلى القيام بنشاط للدفاع عن التطور الديمقراطي للبلاد.

وانتقد الاجتماع الموسع للجنة المركزية الأسلوب الذي لجأ إليه الحزب في هذا الشأن، مما لم يساعد على معالجة مسألة إرجاع وتوثيق العلائق مع السلطة ومع القوى الوطنية التي اختارت سبيل تجميد نشاطها السياسي.

وسيوضح التقرير، أن الخلافات التي كان لابد لها أن تتفاقم في مثل هذه الأحوال، قد استغُلت من جانب الأستعمار وأعوانه من الرجعيين، الذي بذلوا، وهم يبذلون الآن، كل الجهود لتحويلها إلى اصطدام جدي، والعمل على تأليب السلطة الوطنية ضد الحركة الديمقراطية. فبدافع من الحرص على مجابهة النشاط الرجعي وصد دسائس الاستعمار، كان يقتضي توحيد القوى الوطنية في جبهة شاملة. وهكذا كانت الجبهة التي ضمت القوى الديمقراطية الثابتة في البلاد. إلا أن طابع تركيبها، وإعلانها في ظروف من الخلافات المتفاقمة لم يساعد على تحقيق أهدافها المرجوة؛ وبالعكس، ساهم في تشديد الخلافات القائمة، وأساء إلى قضية تعاوننا مع القوى الوطنية الأخرى، وبوجه خاص، مع السلطة الوطنية.

يشير التقرير أن مجمل هذه المواقف قد جاءت نتيجة للتقديرات الخاطئة المبنية على التقليل من دور السلطة والقوى الوطنية الأخرى وقدرتها على صيانة الجمهورية. ولذلك ركز الحزب جهده على تعبئة

الجماهير من أجل الدفاع عن سلامة الجمهورية وضمان تطورها الديموقراطي. وبالرغم من أن هذا كان ضروريا وصحيحا، إلا أنه قد بولغ فيه إلى درجة الإخلال بمسألة أساسية أخرى، هي مسألة الحفاظ على التضامن مع السلطة والقوى الوطنية الأخرى.

ويشير التقرير أيضاً، أن سياسة الحزب كانت تتأثر أحياناً بالتطورات اليومية للحوادث، وبالحركة العفوية للجماهير، وان جريدة (اتحاد الشعب) كانت، رغم مجهوداتها الإيجابية في هذا السبيل، تتناول بعض الحوادث بروح الانفعال، وتعالج على هذا المستوى علائقنا مع العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية.

ويتطرق التقرير إلى أن الاستعمار وأعوانه من الرجعيين، قد انطلقوا يعملون ببراعة في هذه الأجواء المشوبة بالخلافات، فينشرون الدسائس، ويغذون أسباب الخلاف، ويبثون الشكوك والمفتريات. وقد استهدفوا، بالدرجة الرئيسية، دق إسفين بين السلطة الوطنية والقوى الديمقراطية، اللتين كان تضامنهما الوثيق ضمانة الانتصارات التي تحققت في الشهور المنصرمة. وهدف الاستعمار من ذلك كله، هو سلب مكاسب الشعب الديمقراطية تمهيدا للإجهاز على السلطة الوطنية، وضرب الجمهورية. وقد لعبت العناصر الرجعية المعشعشة في بعض أجهزة الحكم دورا سيئا للغاية في تسهيل أغراض هذه الخطة ، وانطلقت تفتعل الأحداث، وتزور الحقائق، وتعمل على دفع سياسة الحكومة في الطريق الذي يضعف الثقة بينها وبين الشعب، وينشر السلبية بين أبناء الشعب، ويخدم بالتالي خطة الاستعمار في النيل من الجمهورية.

وسيعالج التقرير، في ضوء تناوله لهذه الظروف والوضع السياسي المتأزم أندفاعات الجماهير الخاطئة الناشئة من جزعها الشديد على احتمال خسران مكاسبها، مما أدى إلى تجاوزات وأعمال تنكيل خاطئة. وكما بحث عوامل هذه الاندفاعات و شحة الفرص الديمقراطية ألتي لم تمكن الحزب والقوى السياسية الأخرى من تثقيف الجماهير الواسعة وتدريبها التدريب السياسي الكامل. يشجب التقرير، باسم الحزب، أعمال التنكيل و(السحل)، والتعذيب، ونهب الممتلكات، وخرق قوانين الجمهورية باعتبارها تتناقض تناقضاً كلياً مع مبادئ الحزب، وتستلزم فرض عقوبات انضباطية رادعة على كل عضو يثبت أنه خرق مبادئ الحزب، وساهم في هذه الأعمال. كما يشير التقرير إلى تقصيرات الحزب في هذا الشأن، استناداً إلى تحرجنا الخاطئ في تقريع الجماهير باعتبار أن مثل هذا التقريع سيكون عقاباً على حماستها وخلوص نيتها في الكفاح لصد الأخطار عن الجمهورية.

وإذ يصحح الحزب تفسيره لهذه المسألة، يعلن تصميمه على بذل جهود أكبر للوقوف بوجه التصرفات العفوية، الخاطئة للجماهير، وتوجيه اندفاعها وجهة صائبة ضمن العمل السياسي المنظم، واحترام قوانين الجمهورية.

وسيعالج التقرير الوضع السياسي الراهن. فيبين أن الفترة التي حفلت بالانتصارات كان مردها الإخذ ببعض جوانب الديمقراطية الموجهة القائمة على: شل نشاط أعداء الثورة، وإطلاق حريات الشعب؛ وأن ما يبدو من بعض مظاهر الانتكاس في الوضع، يعود إلى التخلي عن الأخذ بهذه السياسة. وكان من نتيجتها أن انطلقت القوى الرجعية من عقالها تثير الاستفزازات، وتفتعل الأحداث، وتركز الهجوم على القوى الديموقراطية التي تضم الصفوة الخيرة من حراس الجمهورية وجنودها الأمناء. واقترن هذا الظرف، بحملة مسعورة من الدسائس والمفتريات نشط فيها الاستعمار، وكل فصائل الرجعية داخل جهاز الحكم وخارجه وأعطي الهجوم صفة ماكرة من التزلف للزعيم عبد الكريم قاسم لمحاربة الحركة الديمقراطية، والتجرؤ على اتهام الحركة الديمقراطية بالتآمر على الحكومة الوطنية. إلا أن كل وطني منصف غيور، يستطع أن يتبين حقيقة هذه المكيدة التي لا تستهدف الإيقاع بقوة وطنية بعينها، وإنما تستهدف، في الجوهر، سلب مكاسب الثورة والتطويح بالجمهورية.

وأشار الاجتماع الموسع للجنة المركزية إلى أن الخطاب الذي ألقاه الزعيم عد الكريم قاسم في الرابع عشر من تموز، قد جاء استجابة لمستلزمات معالجة الوضع وتقويمه. غير أن الأمر يتطلب مزيداً من الاحتراس والتحصن إلى أقصى حد إزاء دسائس الاستعمار وأعوانه، وإيقاف الهجوم على الحركة الديمقراطية، وشل النشاط الرجعي، وتطهير جهاز الحكم، وإعادة التضامن المتين في جبهة القوى الوطنية على النطاقين الشعبي والحكومي.

وبعد أن فند الاجتماع الموسع بعض التشويهات لسياسة الحزب، أكد، بقوة، على ضرورة نبذ الخلافات الثانوية، وإعادة التضامن بين سائر القوى الوطنية، التي ينبغي أن تجمع أمرها على صد حملات التهويش والدس، والدفاع عن مكاسب الثورة، وتثقيف الجماهير بروح الوحدة والتآخي لمتابعة النهج الذي دشنته الثورة من قبل، وكان ضمانة كل الانتصارات الكبرى التي تحققت للشعب.

وأعرب الاجتماع عن ثقة الحزب الراسخة بأن جماهير شعبنا وقواه الوطنية المخلصة، وجيشه الباسل، وحكومته الوطنية وعلى رأسها قائد الجمهورية الزعيم عبد الكريم قاسم، قادرة على أن تصون جمهوريتها و

أن تبدي من اليقظة والحرص على الأخوة والتضامن ما يكفي لوأد خطط الاستعمار وأعوانه، وإفساد مساعيهم، وتأمين السير الحثيث لجمهوريتنا الباسلة في طريق التحرر والديمقراطية والازدهار.

وأشار الاجتماع الموسع للجنة المركزية إلى أن من دواعي فخرنا نحن الشيوعيين العراقيين، أن يكون حزبنا أطول الأحزاب الوطنية عمراً، وأغناها رصيداً من الأمجاد ومن ثقة الشعب. وهو الحزب الذي ثم يلق راية الكفاح الوطني لحظة ولم يهادن أعداء الشعب المستعمرين وعملاءهم في أقسى عهود الإرهاب، ولم تنل من عزيمته المطاردات والسجون والمشانق. وقد تحمل من التضحيات الجسام ما لم يتحمله أي حزب آخر في بلادنا. وبفضل ما اتصف به كفاحه من ثبات وصلابة فقد احتل منذ سنوات عديدة، المكانة الشعبية التي تليق به.

وقد أطلق انتصار الثورة صعوداً ثورياً هائلاً لم يشهد تاريخ العراق مثيلاً له. وخلال عمل الحزب للارتفاع بمستوى نشاطه وكفاءته لاستيعاب المد الثوري والأوضاع الجديدة، حقق الحزب إنجازات كبرى في مختلف الميادين الشعبية ودافع بشرف عن ثورة الرابع عشر من تموز وعن مطامح الشعب العادلة، رغم الصعوبات الجدية التي اعترضت سبيل نشاطه.

ومنذ الأيام الأولى من الثورة أخذت أفواج كثيرة من أبناء الشعب تنضوي تحت لواء حزبنا وتطلب شرف الانتماء إليه. وقد سار نمو الحزب شيء من البطء خلال الشهرين الأولين من الثورة، فبادر الحزب إلى توجيه منظماته للقيام بنشاط واسع من أجل توسيع القاعدة الحزبية، نابذة الأفكار الانعزالية القائلة بتضييق باب الانتماء بذريعة «الخوف من إغراق صفوف الحزب بالعناصر الغريبة»، ونابذة الأفكار اللبرالية القائلة بفتح باب الحزب أمام كل من يعطف على الحزب ,ويؤازر نشاطه.

وخلال أربعة اشهر من هذه الحملة انضمت إلى صفوف الحزب اعداد غفوة من صفوف أبناء الشعب، فاتسعت شبكة تنظيماته في جميع أرجاء القطر وقدمت أعداد كبيرة من الكوادر الجديدة. وفي مجرى ذلك نظمت قيادة الحزب حملة تثقيفية كرسر لها أسبوعان في شهر تشرين الثاني 1958.

وقد انشغلت منظمات الحزب بمكافحة النشاطات التآمرية المعادية للجمهورية انشغالاً لم يدع لها فرصة كافية للتثقيف. ولهذا تخلف التطور النوعي لمنظماتنا عن مستوى تطورها العددي (على الرغم من أن حصيلة وعي الحزب وتجاربه ككل، قد زادت). ومن أجل حل هذه المشكلة، بادرت

قيادة الحزب إلى إيقاف الترشيح بصورة جزئية لبضعة أشهر، بغية التقليل من الجهود الرامية إلى تنمية تنظيمات الحزب عددياً والتكثير من جهوده الرامية إلى تنميتها نوعياً. وبينما كرس نشاط واسع وعقدت اجتماعات تثقيفية كثيرة من أجل رفع المستوى التثقيفي لدى منظماتنا، استمر من الجانب ألآخر، الترشيح بين الفئات الرئيسية من الكادحين.

إن حزبنا اضطلع، بشرف، بمهامه المتسعة المتشعبة، وذلل العديد من المداعب التي اعترضت سبيله، غير أن عوائق جدية أخرى لم يمكن تذليلها قد عرقلت قيامه استيعاب المد الثوري على الوجه المطلوب. وأهم تلك العوائق هو مشكلة بقاء تنظيماته سرية، رغم علنية نشاطه السياسي، وكذلك تطور الكادر. وهذا ما جعل من الصعب ضمان إشراف دقيق من القيادة على القواعد، مما ا أدى إلى إباءة تطبيق سياسة الحزب من قبل بعض منظماته ذات التجارب القليلة، وساعد على قيام بعض العناصر اللاحزبية بارتكاب أخطاء وإساءات بأسم الحزب، وتحت التظاهر بالشيوعية. وقد قصر حزبنا في حينه بعدم وقوفه الحازم ضد تلك التصرفات.

وإلى جانب الإنجازات الرائعة، والخدمات الكرى التي قدمها إلى الشعب وإلى الجمهورية وحكومة الثورة، والتي يعر, فها كل بواطن نبيل، فإن حزبنا قد وقع في بعض الأخطاء، نتيجة نشوة النصر والغرور الناشئ من نجاحاته الكبرى، فأخطأ في تقديراته السياسية بمبالغته في تقدير قواه وباستهانته بدور القوى الوطنية الأخرى في صيانة الجمهورية مما أوقعه في أخطاء سياسية «يسارية» انعكست في خطته التنظيمية ايضاً.

وقد انتهك في الحزب المبدأ اللينيني السامي، مبدأ القيادة الجماعية، وحصل التجاوز على حقوق اللجنة المركزية. ولم تجد بعض الاقتراحات والانتقادات التي قدمت من كوادر وأعضاء الحزب، ما تستحق من الاهتمام والعناية. وبقدر ما انته-كت ألقيادة الجماعية، وحلت محلها القيادة الفردية، وجدت الميول البيروقراطية، وانخفاض مستوى النقد والنقد الذاتي، سبيلها إلى الظهور والتنامي، خصوصاً لدى بعض كوادر الحزب الذين أساؤوا بتصرفاتهم الخاطئة إلى الحزب.

إن الاجتماع الموسع، إذ أشاد بإنجازات الحزب الكبرى، وجه الانتقاد إلى بعض قادة الحزب وبعض مسؤوليه وهيئاته الذين انتهكوا مبدأ القيادة الجماعية وطلب منهم تقديم نقد ذاتي. ثم اتخذ قرارات وتدابير تنظيمية هامة من أجل معالجة أخطاء ونواقص عمل الحزب. وفي مقدمة تدابيرهن: ضمان التمسك الصارم بمبدأ القيادة الجماعية وتنشج النقد والنقد الذاتي في صفوف الحزب، وضمان الحقوق الديمقراطية للأعضاء واللجان،

وتقوية الإشراف والرقابة المتبادلة بين القيادة والقاعدة، ووضع نظام خاص بالترشيح للعضوية وآخر خاص بالعقوبات الحزبية، والتوصية لتحلهم صفوف الحزب بصورة تدريجية من العناصر الانتهازية: المتذبذبة والجبانة وغير المتقيدة بسياسة الحزب، واعادة النظر في نظام الحزب الداخلي تمهيداً لتعديله.

في مثل هذه الظروف الدورية المعقدة التي مرت على بلادنا خلال العام الفائت، لا يمكن للأحزاب والجماعات والعناصر التي تعمل لخدمة الشعب أن تتجنب الوقوع في الخطأ. إن الذين لا يخطئون هم أولئك الذين لا يعملورا. «إن ما ينطبق على الأشخاص ينطبق، مع التغيرات اللازمة، على السياسة والأحزاب ليس العاقل من لا يخطئ. ليس هناك أناس من هذا القبيل، ولا يمكن أن يوجدوا. العاقل من يخطئ خطأ ليس بخطير جداً ويستطيع إصلاح خطأه وبسهولة وفي الوقت المناسب.» (ليني - شيوعية الجناح «اليساري»).

وبخلاف ما هو لدى الأحزاب البورجوازية التي تخشى الكشف عن أخطائها ونواقضها وتتهرب من انتقاد نفسها، فإن حزبنا يعترف بصراحة بأخطائه ونواقصه، وينتقد نفسه بجرأة ويبادر إلى معالجة تلك الأخطاء. وفي ذلك تأكيد على تمسك الحزب بالمبادئ الماركسية اللينية وبمصالح الطبقة العاملة والشعب والجمهورية.

إن تنظيمات حزبنا كلها تجابه اليوم مهمة رئيسية كبرى: مهمة إعادة تثقيف نفسها بروح الأفكار الماركسية اللينينية — مطبقة على ظروف بلادنا — ونبذ الأفكار والمفاهيم «اليسارية» الأنعزالية. إن حزبنا قوي بنظريته العلمية الهادية، قوي بإمكانياته وطاقاته النضالية، قوي بالروح الجهادية العالية لدى أعضائه، قوي برصيده العظيم من ثقة الشعب وبالتفاف الجماهير الشعبية الغفيرة حوله. إن ملاقاة الخط اليساري لحزبنا وتصحيحه قبل مرور وقت طويل عليه دليل قوة الحزب ونضجه السياسي. إن المستعمرين والرجعيين وكل الانتهازيين سيحاولون استغلال اعتراف الحزب بأخطائه لإثارة البلبلة في صفوفه وبين جماهير الشعب، ولكنهم لن يفلحوا ولن يكسبوا على كل حال من كشف ومعالجة اخطائنا ونواقصنا. إنهم يريدون للحزب ان يخطئ لكي تتغذى أبواقهم ودعاياتهم ودسائسهم ضد حزبنا وشعبنا وليسهل لهم سبل العمل ضد جمهوريتنا ومكاسبها.

إن وحدة حزبنا الإيديولوجية والتنظيمية متينة وان جميع رفاق الحزب وأصدقائه مدعوون إل تعزيزها أكثر فأكثر، وإذ يتمسك حزبنا بحزم وثبات بوحدته وإن يسعى لتقوية نفسه ولتبرير آمال الجماهير فيه فإنه

يتمسك بقوة بالتعايش المديد بين الأحزاب والقوى الوطنية على اختلاف اتجاهاتها وميولها السياسية وبما في ذلك القوميون المخلصون، والتنافس السلمي بينها في خدمة الشعب والجمهورية.

إن حزبنا سيتابع سيره إلى أمام بالتضامن الوثيق مع حكومة الثورة ومع كل القوى المعادية للاستعمار، في سبيل قضية الشعب، قضية صيانة الجمهورية ومكتسباتها الديموقراطية والدفاع عن الحقوق العادلة للعمال والفلاحين وكل الجماهير الشعبية.

ملحق رقم (2)

من أجل تعزيز وحدة القوى الوطنية في الدفاع عن الجمهورية ومكاسب الثورة [1]

الثورة تتخطى عاماً من عمرها المجيد

ثورة تموز ثورة كل الطبقات المعادية للاستعمار والإقطاع

في الاجتماع الموسع للجنتنا المركزية المعقود في أوائل أيلول 1958 حدد حزبنا طابع ثورة الرابع عشر من تموز، باعتبارها ثورة (وطنية ديمقراطية). وعلى هذا الأساس حدد قواها الرئيسية، قوى العمال والفلاحين والبورجوازية والبورجوازية المتوسطة (البورجوازية المعادية للاستعمار). كما حدد أهدافها في قرارات الاجتماع الموسع وفي الوقت نفسه عالج مسألة السلطة — باعتبارها سلطة وطنية مناهضة للاستعمار والإقطاع برغم أنها تمثل مجموع القوى الوطنية.

وعندما اعتبر الحزب حدث الرابع عشر من تموز (ثورة شعبية، ثورة جميع طبقات الشعب المعادية للاستعمار والإقطاع) وليست مجرد انقلاب من الأعلى، كان يأخذ بنظر الاعتبار حقيقة أنها امتداد للثورات والانتفاضات الوطنية التي خاضها شعبنا خلال الأربعين عاماً، امتداد

1. النص الكامل لتقرير الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي المنعقد في أواسط تموز 1959. نشر في جريدة اتحاد الشعب, 3 آب 1959.

للكفاح الطويل المثابر لمختلف القوى الوطنية الذى عمق وعي جماهير الشعب وتدريبها وتعبئتها وإعدادها سياسياً وفكرياً لخوض معركة فاصلة ضد النضام القديم.

كما أخذ الحزب بنظر الاعتبار حقيقة المشاركة الفعالة في ثورة الرابع عشر من تموز وفي معارك الدفاع عن الجمهورية من جانب الجماهير الشعبية التى اندفعت منذ الساعات الأولى للثورة تساندها وتضم جهودها إلى جهود قطعات الجيش المسلحة التى بدأت الثورة بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم.

وبدون شك أن الجيش استطاع أن يقوض بتلك السرعة الخاطفة أركان النظام القديم المسنود بالاستعمار وبقواه الاحتياطية المحلية الكبيرة لأن ظروف الثورة كانت ناضجة تماماً في قلب المجتمع، وبفضل المساهمة الفعالة للقوى الوطنية والملايين من جماهير الشعب التي لم تعد تحتمل العيش في ظل النظام القديم. كما أن قوى الاستعمار المدججة بالسلاح التي أعدت لإسناد هياكل النظام، لم تستطع أن تحميه بعد أن حكم عليه التاريخ بالسقوط والزوال.

الثورة تشق طريقها في سبيل استكمال الاستقلال الوطني وفي سبيل الديموقراطية

وفي غمار الكفاح ضد المؤامرات والأخطار على الجمهورية وعندما أمكن بالفعل درء الأخطار عن الجمهورية – استجابة لإرادة جماهير الشعب وبمبادرة الحكومة والزعيم عبد الكريم قاسم بوجه خاص تحققت جملة من الأهداف الوطنية الكبرى.

ففي مضمار الاستقلال الوطني تم الانسحاب من حلف بغداد وإلغاء الاتفاقية الخاصة مع بريطانيا واتفاقية الأمن المتبادل مع أمريكا مع ملحقاتها الاقتصادية والعسكرية وأعلن رفض مبدأ أيزنهاور وغيره من الالتزامات الاستعمارية الأخرى. كما تنامت علاقة جمهوريتنا مع الاتحاد السوفييتي وسواه من البلدان الاشتراكية ومع الدول الآسيوية والأفريقية وبذلك تعززت سياسة العراق الخارجية المستقلة وأشغل مكانة في أسرة الدول المكافحة ضد الاستعمار وفي سبيل السلم والتقدم.

وفي ميدان الديمقراطية أطلقت حرية التنظيم النقابي والاجتماعي وحرية النشر والصحافة والاجتماع والتظاهر وحرية الرأي والعقيدة

والنشاط السياسي كما حدد الزعيم عبد الكريم مؤخراً موعد إنهاء فترة الانتقال وإجازة الأحزاب ووضع دستور دائم وإجراء انتخابات عامة للمجلس الوطني الجديد.

وفي ما يتعلق بالقضاء على الإقطاع وبحماية الاقتصاد الوطني والاهتمام بمشاكل الجماهير المعيشية اتخذت تدابير هامة يأتي في مقدمتها تشريع قانون الإصلاح الزراعي والبدء بتنفيذ وإقامة العلائق التجارية والاقتصادية والفنية مع البلدان الاشتراكية لتصنيع البلاد وإعمارها والخروج من المنطقة الاسترلينية وانتزاع المكاسب من شركات النفط واتخاذ تدابير عديدة لتصفية الشركات الأجنبية والعمل على موازنة الميزان التجاري لصالح ألبلاد وإنعاش الصناعة والمشاريع الوطنية وبناء المساكن والعمل على تشريع قوانين العمل والضمان الاجتماعي والاهتمام بتحسين الظروف المعاشية والصحية والثقافية للجماهير.

وفي الوقت نفسه عززت قوة الجيش الدفاعية و أقيمت مراكز المقاومة الشعبية وأجرى تطهير نسبي في بعض أجهزة الدولة وألغيت بعض القوانين الرجعية وسن دستور مؤقت مع بعض التشريعات ذات الصفة الديمقراطية واتخذت التدابير لضمان بعض الحقوق ألقومية للشعب الكردي وتحقيق المساواة مع الأقليات القومية الأخرى في نطاق الوحدة العراقية.

ورغم تأزم العلائق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة بسبب إصرار حكام العربية المتحدة على مسلك التآمر والعدوان ضد الجمهورية واصل العراق سياسة التضامن العربي ودعم حركة التحرر العربي ونالت خطواته الديمقراطية صدى عميقاً في نفوس الأشقاء العرب الذين ينظرون إلى العراق بعين الرجاء والأمل والإخلاص. كما اكتسبت سياسة العراق التحررية ومنجزاته الديمقراطية عطف ومساندة الملايين من شعوب العالم أجمع.

صيانة الجمهورية المهمة المركزية للحركة الوطنية

وخلال هذه الفترة كانت مهمة (صيانة الجمهورية) في رأس المهام النضالية الملحة نظرا لاحتمإلات العدوان على جمهوريتنا الفتية مما يستدعى مساندة حكومتنا الوطنية بأقصى ما يمكن من الجهد ونكران الذات. فعندما حدد حزبنا في الاجتماع الموسع للجنتنا المركزيه في ايلول 1958 المهام التي تجابه حزبنا والحركة الوطنية بخصوص تعزيز استقلالنا الوطني وفتح آفاق التطور الديمقراطي لجمهوريتنا واتخاذ تدابير حماية

اقتصادنا الوطني وتحقيق الإصلاح الزراعي وتعزيز التضامن العربي وتوطيد التعاون مع البلدان الاشتراكية.. الخ، ربط مسألة تحقيق هذه الأهداف بقضية (صيانة الجمهوريه) باعتبارها المهمة المركزية التي يقع عبء القيام بها على عاتق مجموع الشعب وقواه الوطنية بالتضامن التام مع الحكومه.

وقد بنى حزبنا تقديراته في تشخيص هذه المهمة على أسس برهنت وقائع الأشهر المنصرمه على صوابها. فقد جاء في البيان الموجز الذي نشر في الاجتماع الموسع لدورة أيلول 1958:

«إن الاستعمار لن يكف عن حبك المؤامرات مما لحقت به من هزائم.. وتوكد لنا تجارب إيران والأردن أن الاستعمار بالاستناد إلى حفنه من الخونه المحليين. قد ينجح في محاولاته لقلب الحكم الوطني المتمتع بثقه الشعب فيما لو ضعفت يقظة الشعب واصيبت الأحزاب الوطنية بالغفلة السياسية.. وتعلمنا التجارب أيضا أنه كلما انحسرت إمكانيات العدوان الخارجي في أيدي المستعمرين كلما اتجهوا بنشاط وجنون أكثر إلى المناورة وإلى الاعتماد على حبك الدسائس والمؤامرات الداخلية. وفي العراق يجد أعداء شعبنا في أيديهم اسباب هذا التآمر وأدواته بصورة وافرة.. ولذا فإن يقظة الشعب يقظة الحركة الوطنية والجيش والحكومة هى شرط أساسي للمحافظة على جمهوريتنا من المؤامرات والدسائس والتخريبات».

طريق التآمر على جمهوريتنا المتحررة طريق خدمة الاستعمار:

وقد دللت أحداث التآمر التي أعقبت هذا الاجتماع مؤكدة على صواب هذه التعليلات. فلم تكد جيوش الغزوا لا نكلو أمريكية ترحل من لبنان والاردن حتى أخذت تتعاقب على جمهوريتنا المؤامرات والدسائس والتهديدات مما ضاعف من اهمية حشد أوسع قوى الشعب لمساندة الحكومة في مهمة رد الأخطار عن البلاد وصيانة الجمهورية.

إلا أن النضال في هذا الاتجاه كان يسير عبر صعوبات كثيرة متزايدة احياناً فالثورة العراقية التي دمرت النظام الملكي — الاستعماري — الرجعي كانت في الوقت نفسه ذات صفة تقدمية جذريه أفزعت الا وساط الرجعيه في البلدان العربية والمجاورة. وبسبب من الترابط الوثيق بين ثورة العراق وحركة التحرر العربى اخذت الفئات الرجعية المصرية تدفع حكومتها المناهضه للديمقراطية لاستثمار الشعور القومى في العراق لغرض القضاء على الديمقراطية فيه ودمج العراق بالجمهورية العربية المتحدة. وقد شهدت هذه الفترة نشاطاً محموماً من جانب حكام العربية

المتحدة وأنصارهم في العراق. ولم يكن هذا النشاط الذي أبلته الأوساط الرجعية المصرية وأدواتها يستهدف فقط بسط سيطرتها على العراق وإنما كان يستهدف كذلك الدفاع عن مواقعها الخاصة في بلادها وعن أنظمتها المعادية للديمقراطية وصد موجة الديمقراطية التي انبعثت من ثورة العراق والتي استقبلتها الشعوب العربية بمزيد من الأمل والثقة.

وقد استطاعت الأوساط الرجعية المصرية أن تستثمر (عبد السلام عارف) وزمر القوميين اليمينيين الآخرين للعمل لأغراضها الخاصة. أما فلول الرجعية المحلية والإقطاعيين وأعوان النظام البائد فقد بادروا لتجميع شتاتهم والتستر بشعارات قومية زائفة والسير وراء عبد السلام عارف وأعوانه وكان الاستعمار وهو يستدرج إلى جانبه حكام العربية المتحدة، يشجع مساعي هؤلاء الحكام وأعوانهم في العراق ويتربص الفرصة السانحة لضرب الجمهورية العراقية وإعادة نفوذه المضاع.

حزبنا يقف بحزم وراء الحكومة الوطنية في الدفاع عن الجمهورية

وعندما تفاقمت أخطار هذا النشاط الرجعي وبلغت حد التآمر على جمهورية 14 تموز، وتنفيذاً للقرار المتخذ في الاجتماع الموسع في ضرورة المساهمة بالدفاع عن الجمهورية عقدت اللجنة المركزية لحزبنا، اجتماعاً في أوائل تشرين الثاني 1958 مكرساً لتحليل طابع ووجه النشاط المعادي للجمهورية ولإقرار التدابير الكفيلة بإحباط المؤامرة التي كان يبيتها عبد السلام عارف وأعوانه ضد نظام الحكم الجمهوري. وقد توصلت اللجنة المركزية في اجتماعها هذا إلى أن أي عمل يستهدف إسقاط السلطة القائمة لا يمكن أن يكون إلا مؤامرة استعمارية يقف الحزب وراء الحكومة الوطنية للرد عليها بحزم.

وبعد إخفاق محاولة عبد السلام عارف تابع الحزب تنفيذ خطته والتمسك بمواقفه الثابتة الحازمة ضد مؤامرة رشيد عالي الكيلاني وتمرد عبد الوهاب الشواف وبضد العصاة في راوندوز وغير ذلك من الفعاليات التآمرية والتخريبية.

إلى النضال الحازم الذي شنته كل القوى الحريصة على صيانة الجمهورية ونهجها الديمقراطي بإشراك أوسع جماهير الشعب وبالتضامن الوثيق مع الحكومة الوطنية، قد اعطى نتائجه المثمرة في تأمين سلامة الجمهورية وتعزيز نهجها الثوري الديمقراطي.

وحدة القوى الوطنية مفتاح النصر

وتبعا لتقدير طبيعة الثورة وقواها الرئيسية رسم حزبنا سياسته الثابتة في حقل التعاون الوطنى وفق أهداف الثورة — على أساس وحدة كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار والإقطاع والرجعية وقد انعكست هذه السياسة بوجه خاص في المساندة الحازمة للسلطة الوطنية من جانب حزبنا والجماهير الواسعة كما انعكست في أشكال عديدة من التعاون بين مختلف القوى والمنظمات الوطنية والديمقراطية، وفي الشعارات السياسية والاقتصادية العامة التى أعلنها الحزب ووجه الجماهير للنضال من أجلها.

إن تضامن حزبنا إلى أقصى الحدود مع قيادة السلطة قد لعب دوراً أساسياً في صيانة الجمهورية وتطوير مكاسب الثورة وتثبيت السلطة الوطنية وتركيز قيادتها. كما مكن من إطلاق وتعبئة أوسع جماهير الشعب من أجل تحقيق انتصارات كبرى متلاحقة.

إلا أن هذا التضامن المتين وما أقترن به من الانتصارات الكبرى المتتابعة قد أوقع الحزب من جهة أخرى في خطأ التقليل من دور الأحزاب السياسية الوطنية الأخرى وأهمية التعاون معها في مضمار الدفاع عن الحقوق والمكتسبات الديمقراطية للجماهير. وقد انعكس ذلك بمقياس محدود في سياسة الحزب العامة وبمقياس أوسع في المواقف المتشددة أو السلبية أحيانا التي اتخذتها بعض منظماتنا القاعدية إزاء قضية التعاون مع الأحزاب والقوى الوطنية الأخرى.

إلا أن ذلك كله لا ينبغي أن يطمس المجهودات الكبرى التي كرسها الحزب للتعاون الوطني. فمنذ الأيام الأولى للثورة عندما خرج حزب البعث من حظيرة جبهة الاتحاد الوطني وراح يستغل الظروف الجديدة للاستئثار وتحقيق المكاسب الخاصة على حساب الثورة والحركة الوطنية عموماً، وعندما أعرضت مختلف الأحزاب الوطنية عن العمل في جبهة الاتحاد الوطني وأخذت تستهين بضرورات التعاون الوطني، كان حزبنا هو المبادر إلى دعوة الأحزاب لإعادة بعث وتكوين جبهة الاتحاد الوطني وتأكيد مبدأ التعاون والتضامن بين مختلف القوى الوطنية بينما بقيت الأحزاب الأخرى إلى أمد طويل تقف من هذه المسألة الحيوية موقفا سلبياً بدرجات متفاوتة. وقد أفلحت مجهودات حزبنا في هذا المضمار وساعدت المواقف الإيجابية التي وقفتها الأحزاب الوطنية بعدئذ على استئناف نشاط جبهة الاتحاد الوطني التي ضمت إلى جانب حزبنا، الحزب الوطني الديمقراطي وحزب

الاستقلال وحزب البعث العربي، كما أبرم ميثاق للتعاون بين حزبنا والحزب الديمقراطي الموحد في كردستان الذي انضم في ما بعد إلى الجبهة وانجزت خطوات هامة في ميدان تعبئة القوى الوطنية وتوحيد نضال الجماهير في سبيل صيانة الجمهورية ودعم حكومة الثورة. وفي الاجتماع الموسع الذي عقدته لجنتنا المركزية في دورة أيلول 1958 أولت قرارات الاجتماع أهمية خاصة لقضية التعاون الوطني. ففي البيان الصادر في أعقاب هذا الاجتماع جاء ما يلي:

«إن حزبنا يؤكد على الدوام بأن السبيل الوحيد للحفاظ على جمهوريتنا وتوطيدها هو سبيل وحدة الجماهير الشعبية.. سبيل وحدة القوى الوطنية.. سبيل تعزيز جبهة الاتحاد الوطني وتعزيز تعاونها مع الجيش والحكومة وليس هنالك من طريق آخر للدفاع عن الجمهورية وعن اتجاهها الوطني ومن أجل الديمقراطية».

وجاء أيضا:

«إن عملاء الاستعمار يعمدون في الظرف الراهن إلى استخدام سلاح خبيث وخطير.. سلاح تفريق القوى الوطنية وشق صفوفها تمهيدا لإمرار مؤامراتهم وتنفيذ تخريباتهم. إنهم يدركون جيداً بأن كل الابواب والنوافذ ستسد بوجه مؤامراتهم إذا ما جابهوا القوى الوطنية موحدة الصفوف مناضلة في سبيل الأهداف الرئيسية المشتركة التي يطرحها أمامنا واقع مرحلتنا التاريخية. فعلى الحركة الوطنية عموماً وعلى حزبنا الشيوعي خصوصاً تقع مهمة العمل بثبات من أجل وحدة الحركة الوطنية».

مسؤولية حكام العربية المتحدث في شق وحدة الحركة الوطنية في العراق

إلا أن المساعي المبذولة في هذا الاتجاه كانت تسير عبر صعوبات متزايدة. فالأوساط البورجوازية المصرية العليا التي زيفت مفاهيم القومية العربية، بدأت تعمل منذ الأيام الأولى للثورة لبسط سيطرتها على العراق واخذت تستثمر وجود عناصر من القوميين اليمينيين داخل الحكم وخارجه لأغراضها الخاصة. وقد أثر ذلك كما هو معلوم على التعاون في جبهة الاتحاد الوطني حيث اتخذ حزب البعث وبدرجة أقل حزب الاستقلال مواقف معرقلة لعمل الجبهة وبالتالي انجرت بعض عناصر هذين الحزبين مع فئات أخرى

من القوميين اليمينيين انجرارا أعمى إلى مصاف أعداء الجمهورية مما أدى في الواقع إلى أن يكونوا فعلا خارج حظيرة التعاون الوطني. ورغم ما كنا نلمسه من مظاهر نشاطهم المناوئ كنا نتمسك بالتزامات التحالف معهم في جبهة الاتحاد الوطني بأمل حملهم على التراجع عن مسلكهم الخاطئ. وحرصنا من جانبنا على أن لا يتوجه غضب الجماهير ضدهم بل (فقط ضد الذين يصرون على سلوك سبيل التآمر). ومهدنا للمخطئين سبيل العودة إلى حظيرة التعاون الوطني، إن هم رغبوا في تصحيح مواقفهم والعودة إلى سبيل النضال للحفاظ على الجمهورية.

وبعد خروج ممثلي حزب البعث والاستقلال من جبهة الاتحاد الوطني واصلنا مساعينا مع الحزب الوطني الديمقراطي وتمسكنا ببنود ميثاق التعاون المعقود بيننا وبين الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان.

وحدة القوى الوطنية لا تتوقف على سياسة حزبنا وحسب

إلا أن صعوبات جدية كانت تنشأ فتحول دون إمكانية توحيد مواقفنا ووجهات نظرنا مع الحزب الوطني الديمقراطي. فلقد التزم الحزب الوطني الديمقراطي جانب التشدد إزاء كل اقتراح يستهدف توحيد مساعينا المشتركة، محملاً حزبنا، على غير وجه حق، مسؤولية كل المظاهر في سياسة الدولة التي اعتقدوا خطأً أو صواباً، بأنها سلبية، والأعمال العفوية للجماهير التي لا يمكن لأية ثورة أن تخلو منها كما لا يمكن لأية قوة سياسية، في ظروف المؤامرات والتحولات الثورية، أن تتحكم فيها. كان من الممكن تحديد آثار ما كان يشكو منه الوطنيون الديمقراطيون فقط بطريق واحد طريق التعاون وفق الأهداف المشتركة المتعلقة بصيانة الجمهورية وضمان انتصار الديمقراطية والمساعي الموحدة في تثقيف الجماهير بروح التضامن والحد من اندفاعاتها الخاطئة. إن هذا ما كنا ندعو إليه كعلاج للمشاكل إلا أن الحزب الوطني الديمقراطي كان يقترح بداية أخرى وهي أن يأخذ حزبنا على عاتقه مسؤولية حل العقد البارزة في الوضع السياسي وتسوية المشاكل والخلافات كشرط للتعاون. وكان ذلك اقتراحاً غير واقعي ومستحيل التحقيق.

ورغم ذلك واصلنا مساعينا مع الحزب الوطني الديمقراطي لتوحيد وجهات نظرنا واتفقنا معا على إشراك الحزب الديمقراطي الموحد في كردستان في مداولاتنا بغية التوصل إلى نتائج مشتركة ولإعادة بعث جبهة الاتحاد الوطني في إطار جديد وعلى أساس أهداف النضال المشترك. وقد

كدنا يومذاك وبعد مداولات طويلة أن نبلغ الاتفاق. ولم يبق أمامنا إلا أن نناقش نصوص مشروع جديد لميثاق جبهة الاتحاد الوطني. إلا أننا فوجئنا مع الأسف، ونحن على وشك الوصول إلى اتفاق في هذه المسألة، بالإعلان عن قرار وقف النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي.

وهكذا عرقل هذا القرار جملة من المساعي التي بذلت من أجل توحيد القوى الوطنية وتجميع صفوف الشعب وبالنظر لخطورة هذا القرار من حيث أثره السلبي على التطور الديمقراطي لجمهوريتنا وعلى وحدة القوى الوطنية ومن حيث تأثره على تصديع علائق التضامن والثقة بين حزبنا وبين قيادة الحكم، اضطررنا إلى معارضته بروح التضامن مع الحزب الوطني الديمقراطي والدفاع عن مكانته وتاريخه الجهادي.

وحتى عندما سرى التصدع في صفوف الحركة الوطنية، نتيجة دسائس الاستعمار، تمسك حزبنا بمبدأ تضامن كل القوى الوطنية ورفع عالياً شعار وحدة الصفوف وشعار تآخي الجيش والشعب وشعار الكفاح المشترك العربي-الكردي، كما واصل مساعيه لمساندة الحكومة الوطنية رغم ما تعرضت له الحركة الوطنية الديمقراطية مؤخرا من إجراءات لا تتفق مع تعزيز وحدة الصف ومصلحة الحكم الجمهوري الوطني.

أما انتقاد الحزب لبعض المفاهيم والمواقف الخاطئة لدى القوى الوطنية الأخرى فإنه في الواقع كان دفاعا عن مستلزمات التضامن بين كل القوى الوطنية، بين الشعب والحكومة، من أجل صيانة الجمهورية وتعزيز منهجها الديمقراطي ولمجابهة ورد دسائس الاستعمار الهادفة إلى تفريق الصفوف وإخراج جمهوريتنا عن طريقها التحرري الديمقراطي، تمهيداً لضرب الحكم الوطني وإرجاع السيطرة الاستعمارية. وبنفس الغرض النبيل ساهم حزبنا مؤخرا بالتعاون مع القوى الديمقراطية الأخرى، في ظروف تصدع التعاون بين القوى الوطنية وتفاقم النشاط الاستعماري الرجعي، إلى تجميع القوى الديمقراطية في جبهة الاتحاد الوطني. [2]

أعداء الجمهورية يستثمرون الثغرات

في الحركة الوطنية القضاء على مؤامرة الشواف يزيد من انطلاقة الشعب ويشل القوى المعادية. قطعت الثورة في تقدمها شوطاً بعيداً وذلك خلال الأشهر التي انقضت على يوم الرابع عشر من تموز. ومع الانتصارات

2. جبهة حزيران.

والمنجزات الكبرى التي كانت تتحقق، عبر المؤامرات والأخطار الخارجية والداخلية، كانت طاقات الشعب تتفجر وتدخل إلى ميدان النضال أفواج إثر أفواج من جماهير الشعب ثم جاءت مؤامرة الموصل فأعطت للحركة الشعبية زخماً جديداً متعاظماً بسبب السرعة الخاطفة التي تم بها سحق المؤامرة. كما أن إحباط هذه المؤامرة رسخ أسس الحكم الوطني نتيجة لالتفاف الجماهير الحازم حول حكومة الثورة والذي كان يتسع بمقدار ما كانت الحكومة تؤمن حقوقه وتطلق حرياته وتستجيب لإرادته.

وقد شهدت الفترة التي أعقبت مؤامرة الموصل ذروة الانطلاق في الحركة الشعبية ولاسيما الحركة الفلاحية، كما شهدت اتساعاً لم يسبق له مثيل في شعبية الحكومة والحركة الوطنية عموما. ومن جهة أخرى تقلصت، إلى حد ما، الأخطار الخارجية المهددة للجمهورية، كما سددت للقوى الرجعية والعناصر المتآمرة والمناوئة للجمهورية ضربات قوية شلت قدرتها لفترة من الزمن على إلحاق أذى شامل بسلامة الجمهورية.

تقدير خاطئ لدور الحكومة والقوى الوطنية الأخرى في الدفاع عن الجمهورية

وفي تلك الظروف شخص حزبنا معالم الوضع وعناصر القوة التي نشأت فيه لصالح صيانة الجمهورية ولكنه لم يدرس العواقب المحتملة لهذا الوضع، وتأثيرها على القوى الوطنية الأخرى.

وعلى العكس فإن الانتصارات التي حققتها الثورة في ظروف الأخطار الخارجية والداخلية، والنشاط الكبير الذي أبداه الحزب في مساندة الحكومة الوطنية، قد أدى بالحزب إلى إعطاء تقديرات خاطئة تقلل من دور وبمكانة الحكومة الوطنية، والقوى الوطنية الأخرى، في مجرى النضال لصيانة الجمهورية ضد الاستعمار والإقطاع والرجعية. فقد كنا ننظر للقوى الوطنية الأخرى، من خلال تنظيمها السياسي التقليدي المتمثل أساساً بالأحزاب السياسية دون أن نأخذ بمقياس دقيق دور الحكومة الوطنية التي أصبحت في الواقع المركز الذي تجتمع حوله القوى الوطنية.

ففي فترة ما قبل الثورة كانت البورجوازية الوطنية طبقة ضعيفة، نتيجة السيطرة الاستعمارية وطابع العلائق الإقطاعية في الريف، وعرقلة تطور الصناعة الوطنية في المدن.

وكان النضال السياسي للبورجوازية الوطنية محدوداً، رغم الطابع

الجذري الذي اتسم به نضالها أحياناً بسبب تعرضها للاضطهاد وتقليص مجال مشاركتها في الحياة السياسية.

وبالرغم من أن القواعد الاقتصادية للبورجوازية الوطنية ما تزال ضعيفة إلا أن طبيعة الحكم الوطني، فيما بعد ثورة الرابع عشر من تموز، فقد أكسبها إمكانيات ونفوذاً جديداً ومنحها الفرصة لكي تلعب دوراً سياسياً كبيراً في حياة البلاد.

هذه الحقيقة لم تكن قد أخذت بدقة في حساب الحزب لوضع القوى الوطنية، كما أن الحزب لم يلاحظ بأن سائر القوى الوطنية تقف من انطلاقة الجماهير موقفاً يتناسب مع ما تشعر به من تهديد لاستقلال البلاد، وأنها تميل في الأساس إلى إجراء الإصلاحات، بصورة تدريجية ومحدودة. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى، فإن المساندة الحازمة التي قدمها الحزب للحكومة الوطنية، وما اقترن بها من انتصارات متلاحقة للثورة، قد جعل الحزب يحمل السلطة من السمات الديمقراطية أكثر ما تحتمله طبيعتها وتركيبها، ويثقف الجماهير بهذا الاتجاه. فضلاً عن أن ذلك قد حمل حزبنا مسؤولية جملة من المظاهر السلبية والعفوية التي لا ينبغي تحميله إياها.

حول شعار مساهمة الشيوعيين في الحركة الوطنية

وبفعل التعديل الوزاري المنوي إجراؤه آنذاك بادرنا إلى طرح شعار المساهمة في الحكم. ولقد أشار الاجتماع الموسع للجنة المركزية إلى أن تعاون الممثلين السياسيين لجميع الطبقات الوطنية في (حكومة ائتلافية) هو الشكل الأفضل من أشكال السلطة في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية. وأن التجارب المعاصرة للعديد من البلدان قد دلت على أن الحكومة الائتلافية هي نموذج حسن للسلطة السياسية وحتى في فترة الانتقال تكتسب هذه المسألة أهمية خاصة ذلك أن وجود ممثلي كل القوى الوطنية في مسؤولية الحكم هو عامل هام في الكفاح ضد المساعي المناوئة للثورة، ومن أجل صيانة الجمهورية وتعزيز مكتسبات الثورة وتطمين مصالح كل الطبقات المناوئة للاستعمار.

هذا من حيث المبادئ العامة. أما من وجهة النظر العملية فإن مطالبتنا بالاشتراك بالحكومة الوطنية كانت خاطئة من حيث عدم مراعاتها لوضع وعلائق القوى الوطنية في البلاد ولظروف تطور الثورة بالارتباط مع الوضع العربي و العالمي آنذاك.

ففي ظل الظروف السياسية التي أعقبت الثورة حيث أن حكومة الثورة انتهجت سياسة مناهضة للاستعمار وللإقطاع وأنها كانت ولم تزل حكومة انتقالية اختار عناصرها قائد الثورة، فإن طرح شعار المشاركة بالحكم بمعزل عن قيادة الحكم كان عملاً انعزالياً خاطئاً لم يأخذ بنظر الاعتبار الواقع المذكور للثورة ولعلائق القوى الوطنية فيها وكان من شأنه ان يخل بوحدة هذه القوى وتضامنها في الدفاع عن الجمهورية.

كما كان الأسلوب الجماهيري الذي اتخذ وسيلة للإعراب عن طلب الاشتراك بالحكم، عاملا آخر عمق النتائج السلبية في الوضع. فالحملة الصحفية، وتغاضينا أو تشجيعنا لسريان هذه المطالبة إلى الاوساط الجماهيرية وخصوصا في مظاهرة اليوم الأول من أيار حيث تردد هذا الشعار على لسان مئات الالوف من المواطنين، وكذلك الحملة التثقيفية الواسعة، قد هولت قوة حزبنا وشوهت مقاصده في أنظار السلطة وفئات كثيرة من البورجوازية المحلية والعربية، ومن القوى المعتدلة ودفعتها إلى التحدي من هذه المطالبة، رغم أن سياسة حزبنا إزاء المصالح الاقتصادية للبورجوازية الوطنية وبخصوص مسالة التعاون معها سياسياً هي سياسة واضحة صريحة ومؤسسة على دراسة موضوعية لواقع مرحلة بلادنا التاريخية.

هذا فضلاً عن أن الوضع السياسي الذي نشأ في البلاد عقب القضاء على مؤامرة الموصل، مما سبق أن أشرنا إليه، وتوطد الحكم الوطني خلاله كان ظرفا يسمح بانكماش بعض القوى الوطنية إزاء مطلب مساهمة الشيوعيين في الحكم.

ولقد لعبت الموجة العارمة من التهويشات والدسائس الاستعمارية والرجعية دورها الكبير في استثمار تنحي القوى الوطنية وانكماشها بغية الإمعان في تفريق الصفوف الوطنية ودق إسفين بينها وتأليب بعضها على البعض.

فإذا أخذنا بنظر الاعتبار هذا الوضع الداخلي بالوضع الخارجي للجمهورية الذي تميز طوال العام المنصرم باشتداد تكالب القوى الاستعمارية التي وجهت ثورة الرابع عشر من تموز ضربة قاصمة لمصالحها الواسعة في المنطقة، وبتهديد الطامعين والرجعيات الحاكمة في البلدان العربية والمجاورة، أدركنا كم هي النتائج السلبية التي كان من الممكن أن تترتب آنئذ على سلامة الجمهورية وأمنها.

وحرصا منا على تلافي الوضع، وإرجاع التضامن المتين مع السلطة ومع كل القوى الوطنية بادرنا إلى إيقاف الحملة التثقيفية والعمل على

تدارك بعض ردود الفعل السلبية لدى القوى السياسية الأخرى التي نشأت في غمار الحملة.

إلا أن ذلك لا يبرر تلك المواقف التي اتخذتها بعض الجهات الوطنية من هذه المطالبة واستغلالها بشكل مسيء لتضامن القوى المدافعة عن الجمهورية.

من أجل مواصلة التطور الديمقراطي

إن المضاعفات التي نشأت من مجرى تطور الوضع السياسي وتعقد العلائق بين القوى الوطنية، قد تفاقمت أيضا بسبب اقترانها بالموقف من الحياة الحزبية، بإعلان تجميد نشاط الحزب الديمقراطي.

وتجاه هذا الوضع اضطر حزبنا للقيام بنشاط فكري وسياسي للدفاع عن التطور الديمقراطي لجمهوريتنا إن لم يكن من الممكن أن يتجاهل هذه المسألة الهامة التي من شأنها حرمان الشعب من مؤسساته السياسية المرشدة والمعبئة مع ما يترتب على ذلك من البلبلة وتشجيع السلبية السياسية وتمكين القوى الرجعية من تنظيم نفسها لإشعال المواقع الشاغرة وعرقلة تدابير البناء الديمقراطي الضرورية لإنهاء فترة الانتقال والدخول بشكل طبيعي في مرحلة الحياة الديمقراطية. هذا فضلاً عما يترتب. على ذلك من إضعاف مكانة جمهوريتنا في أعين الشعوب العربية والشقيقة والمجاورة التي تتطلع إلى العراق بعين الإعجاب والأمل وترى في نهجه التحرري قدوة حسنة في النضال ضد الاستعمار.

إن قرار وقف النشاط السياسي للحزب الوطني الديمقراطي يتضمن في الواقع جملة من تلك النتائج السلبية فضلا عن أنه جاء بمثابة إخلال بمبدأ أساسي من مبادئ الحزب الوطني الديمقراطي وهو مبدأ الديموقراطية وهذا أمر يخص الحزب نفسه، الا اننا تناولنا هذا القرار من جراء اثره السلبي على تطور الديموقراطية في بلادنا ونتائجه التي اساءت الى وحدة القوى الوطنية بوجه خاص الى علائق التضامن بين حزبنا وبين قيادة الحكومة. لقد كان موقفنا من هذه المسألة صائباً في جوهره، وقد أعطى نتائج ايجابية في تثقيف الشعب بالأفكار الديموقراطية.

مواقف انعزالية في مجرى الدفاع عن الديموقراطية

إلا أن الأسلوب المتشدد الذي لجأنا اليه في معالجة هذه المسألة لم

يتـم مـن خـلال التضامـن الوثيق مـع السـلطة والقـوى الوطنيـة الأخـرى وأدى بالتـالي الى الأخـلال بتضامننـا مـع هـذه الجهـات.

إن هـذه المسـألة الـتي اضطـر حزبنـا الى الخـوض فيهـا اثـارت خلافـات فكريـة وسياسـية كان مـن الواجـب حلهـا وتسـويتها بوسـائل التفاهـم لغـرض صيانة الوحدة الوطنية من التصدع ولقطع الطريق امام الأستعمار الذي كان يتحفـز للأنقضـاض علـى اية ثغرة في الصـف الوطني. وبالفعل بادر الأسـتعمار وجواسيسـه وأعوانـه مـن الرجعيـين الحاقديـن علـى الثـورة، الى اسـتثمار هذه الخلافـات وتعميقهـا واحاطتهـا بجـو محمـوم مـن الدسـائس والمفتريـات بغية تحويلهـا الى اصطـدام جـدي والعمـل علـى تحويـل السـلطة وبعـض القـوى الوطنيـة ضـد قـوى وطنيـة اخـرى. ولـو ان القـوى الوطنيـة قـد ادركـت جميعاً المخاطـر الناشـئة مـن هـذا الوضـع لأمكـن تسـوية هـذه الخلافـات ودفعها الى المقـام الثـاني مـن تفكـير الجميع ولأمكـن قطـع الطـرق علـى الأسـتعمار واعوانه في توسـيع شـقة الخـلاف بـين القـوى الوطنيـة.

ومـن أجـل تـدارك الوضـع ومجابهـة النشـاط الرجعـي ودسـائس الأسـتعمار، كان مـن الضـروري بـذل كل الجهـود مـن اجـل توحيـد القـوى الوطنيـة في جبهـة شـاملة وبهـذا الدافـع النبيـل خطـا حزبنـا وبعـض القـوى الديموقراطيـة الأخـرى خطـوة في هـذا السـبيل، بأعلان الميثاق الجديد لـ (جبهة الأتحـاد الوطـني) وقـد أعلنـا مـع سـائر القـوى الديموقراطيـة المنتمية اليهـا، ان هـذه الجبهـة بشـكلها الجديـد ليسـت سـوى خطـوة في طريـق تعـاون وطـني اشـمل بـين مجمـوع القـوى الوطنيـة، وبينهـا وبـين الحكومـة الوطنيـة، كمـا أكـدت جبهـة الاتحـاد الوطـني أنهـا مفتوحـة لجميـع القـوى والعناصـر الوطنية المخلصـة. ووجهـت دعـوات صريحـة إلى الإخـوان الوطنيـين الديمقراطيـين، الذيـن اتخـذوا قـرار التجميـد، للانضمـام إليهـا. كمـا، أوضحـت بـأن ميثـاقهـا عرضـة للتعديـل إذا مـا أبـدت قـوة وطنيـة معينـة تحفظـا علـى بعـض بنـوده وأهدافـه. هـذا فضـلا عـن تأكيـد الجبهـة علـى المسـائل الأساسـية في تضامـن الشـعب والحكومة وتضامن الشـعب والجيش، والالتفـاف حول الجمهورية وحكومتهـا الوطنيـة.

إلا أن طابـع وتركيـب هـذه الجبهـة وإعلانهـا في ظـروف مـن الخلافـات المتفاقمـة لـم يسـاعد علـى تحقيـق أهدافهـا المرجـوة، بـل سـاهم في تشـديد الخلافـات القائمـة وعرقـل معالجـة قضيـة إرجـاع وتوثيـق التضامـن مـع السـلطة الوطنيـة والتعـاون بـين مجمـوع القـوى الوطنيـة في البـلاد.

إن مجمـل هـذه المواقـف جـاءت، كمـا سـبق أن ذكرنـا، نتيجـة للتقديرات الخاطئـة المبنيـة علـى المبالغـة بقوانـا الخاصـة والتقليـل مـن دور السـلطة

والقوى الوطنية الأخرى في صيانة الجمهورية. ونتيجة لهذه التقديرات الخاطئة أيضا ركز الحزب جهده على تعبئة الجماهير من أجل الدفاع عن سلامة الجمهورية وتطويرها في طريق الديمقراطية. وهذا بحد ذاته أمر أساسي وصحيح، إلا أنه قد جرى أحيانا بمعزل عن مسألة أساسية أخرى هي مسألة الحفاظ على التضامن المتين مع السلطة ومع القوى الوطنية الأخرى، هذه المسألة التي لا غنى عنها مطلقا لضمان وحدة الجماهير الشعبية في نضالها الوطني ومن أجل صيانة الجمهورية.

تأثر سياسة الحزب بالحركة العفوية

إن رسم بعض خططنا وتكتيكاتنا اليومية المتعلقة بضرورة الدفاع عن الجمهورية بمعزل عن السلطة والقوى الوطنية الأخرى، وبالاعتماد فقط على قوانا الخاصة وعلى تأجيج حماسة الجماهير قد أدى إلى تأثر سياسة حزبنا هنا وهناك بالحركة العفوية للجماهير، واتخاذ مواقف خاطئة من بعض الاندفاعات الجماهيرية المتطرفة. لكن ذلك لا يعني أننا لم نتصد، إطلاقا لمثل هذه الاندفاعات. فقد وقف رفاقنا في مجالات عدة، ولاسيما في أوساط العمال، ضد الإضرابات والتجاوزات. كما عالجت (اتحاد الشعب) جملة من الاندفاعات والمظاهر العفوية الخاطئة والهتافات غير الموجهة، إلا أننا، بوجه عام، لم نبذل الجهد الكافي في هذا السبيل. فبرغم اهتمام جريدة (اتحاد الشعب) بهذه المعالجات فإنها لم توليها حقها من الاهتمام، فضلاً عن أنها كانت تعكس، في أسلوب تناولها للحوادث، روح الانفعال الجماهيري وتعالج على هذا المستوى موقفنا من العديد من الجهات الرسمية وغير الرسمية عن طريق النقد المشوب بالتشدد، لا من خلال التضامن المتين مع هذه الجهات والاقتصار على النقد الموضوعي المناسب. وكان من نتيجة ذلك أن فرطنا ببعض الجهات التي كان بالإمكان الاحتفاظ بعلائق التضامن معها أو حملها، على الأقل، على اتخاذ مواقف غير مناوئة.

الحزب لم يتبع أسلوب التحليلات العلمية العميقة في دراسة الوضع

يضاف إلى ذلك أن الحزب لم يلجأ في هذه الفترة إلى أسلوب التحليلات العميقة لتطورات الوضع السريعة المعقدة وإنما كان يرسم بعض تكتيكاته على ضوء التطورات اليومية للوضع ويتناول الحوادث بمعزل عن جذورها الطبقية وارتباطاتها العامة. فالسرعة التي برزت بها بعض الاتجاهات السلبية في الوضع السياسي كانت تحمل طابع المفاجأة بالنسبة لحزبنا مما

أوقعه في حالة من التطير وحمله على اتخاذ مواقف متشددة من السلطة ومن بعض ممثلي القوى الوطنية وقد انعكس هذا التطير في التسرع بطرح شعار (لا انحراف ...) وفي بعض المقالات المتشددة التي كانت تنشرها (اتحاد الشعب) باتجاه تعبئة الجماهير ضد بوادر الانحراف.

وقد جاء هذا الموقف المتشدد نتيجة لتقليلنا من دور وإمكانية السلطة في مجابهة الأخطار المترتبة على الانحراف بسياسة الجمهورية الذي كان يعمل له الاستعمار بكل طاقته تمهيداً للتطويح بالجمهورية. مما أدى إلى الإخلال بوحدة القوى الوطنية تلك الوحدة التي كانت سلاح النصر في تلك الظروف.

لقد كان علينا أن نحلل حقيقة البوادر السلبية الجديدة من جانب البورجوازية الوطنية تحليلاً طبقياً يساعدنا على عدم الوقوع في التدني والانفعال وعلى رسم سياسة مرنة وبعيدة النظر على ضوء الظروف والمواقف المستجدة في الحركة ألوطنية.

تزايد نشاط المستعمرين وعملائهم لدق إسفين في الحركة الوطنية

وظل الاستعمار يعمل بنشاط ومهارة في هذه الأجواء المشوبة بالخلافات بين القوى الوطنية. ومن المعلوم أن للمستعمرين أسلوبهم الخبيث في هذا المضمار، أسلوبا يتميز بالعمل الدائب المتشعب الجوانب لتفريق الصفوف الوطنية وتأليبها ضد بعضها لكي يتسنى لهم آخر الأمر بلوغ أهدافهم في النيل من كيان الجمهورية. إن للاستعماريين عموماً، وللإنجليز منهم خصوصا، تجارب وفيرة في هذا الشأن فضلا عما يمتلكون في بلادنا من شبكات جواسيسهم وعملائهم وارتباطاتهم القديمة الواسعة وتجارب إخفاقات وانتصارات عديدة. وهم في هذا السبيل يبدأون عادة بتشخيص الصفات المتميزة لكل من القوى الوطنية والطبقات الاجتماعية والفئات العنصرية والطائفية (سواء فيما يتعلق بمصالحها أو أفكارها أو مطاليبها). ثم يحاولون دفع كل منها لتشديد النشاط ضمن هذه الصفات المتميزة والتركيز على طمس نقاط الالتقاء الكبرى فيما بينها. إنهم يحاولون مثلاً دفع بعض فئات البورجوازية لتقليص نشاطها في السوق والإنتاج وتغذيه مخاوفها من الحركة الجماهيرية. ويحاولون، من الجهة الأخرى دفع العمال هنا وهناك للقيام باندفاعات ذات طابع طبقي متطرف. ويعملون بين الشعب العربي في العراق بغية إثارة تصريحات أو أعمال يشوبها الغرور والتعصب القومي بين أبناء الشعب الكردى، ومن جانب آخر، يعملون على

إثارة المخاوف وروح ألانفصال والانعزال القومي بين أبناء الشعب الكردي. وبنفس الطريقة يعملون على تغذية روح العداء والخصام بين الأكراد والتركمان والآثوريين والأرمن وهكذا الشأن مع الأحزاب والقوى السياسية حيث يحاولون إخافة بعضها من بعض الآخر وزرع بذور الشك والوقيعة فيما بينها كما يعملون لخلق ثغرة بين الجيش والحكومة والشعب.

لقد شهدت الفترة الأخيرة صورة من هذا النشاط الاستعماري الذى تطوعت لتنفيذه فصائل الرجعية المحلية، التى اندفعت هي الآخرى تعمل بنشاط منقطع النظير وإذ اشتدت دسائس الاستعمار والرجعية تعمقت الشكوك لدرجة خطيرة بين بعض القوى الوطنية والسلطة. بينما تيسر للاستعمار وأعوانه أن يوغلوا في نشاطهم المعادي لدرجة أكبر.

العناصر الرجعية تخلق خرافة (المؤامرة الشيوعية)!

ولقد تركزت مساعي الاستعمار في الدس على الحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية عموماً ومحاولة تأليب السلطة وبعض القوى الوطنية الأخرى ضدها بقصد إخراجها من ميدان النضال في سبيل الحفاظ على الجمهورية ومكاسب الشعب، ثم التحول صوب السلطة الوطنية والقوى الوطنية الأخرى لضربها وضرب الجمهورية. وقد لوحظ أن خطة الاستعمار كانت تتجه بالدرجة الرئيسية لدق إسفين بين قيادة السلطة من جهة والحزب الشيوعي والحركة الديمقراطية من الجهة الأخرى. وفي هذا الصدد راح الاستعمار وأعوانه وكل الرجعيين والحاقدين على الثورة يبذلون المساعي المحمومة لتشكيك قيادة السلطة في حقيقة المواقف النبيلة التى يقفها الشيوعيون والديمقراطيون كما راحوا يبذلون الجهود المستميتة لنشر المفتريات وتنوير الوثائق وتشويه الوقائع بغية خلق أجواء مشحونة بالشكوك يمكن في ظلها افتعال الأحداث والمكائد وإلقاء تبعتها على الشيوعيين والديمقراطيين. وفي التاريخ الحديث نماذج إجرامية من هذا الطراز جديرة بالانتباه والتدبر. ولقد بلغت وقاحة المستعمرين وأعداء الجمهورية حد التحدث عن وجود (مؤامرة شيوعية) مزعومة ضد قيادة السلطة بغية تأليب السلطة ضد الحزب وافتعال أسباب الخصام بين القوى الوطنية المتآخية ومن المؤسف فإن بعض الأوساط الوطنية قد تأثرت، ولو لدرجة محدودة، بهذه الدسيسة الاستعمارية.

هذا من جهة، ومن الجهة الأخرى، تتجه خطة الاستعمار وأعوانه، في الوقت نفسه إلى زرع بذور الريب في نفوس الشيوعيين والديمقراطيين

حول مواقف السلطة متهم، وذلك عن طريق نشر الدسائس والشكوك وتسريب الأخبار الكاذبة وتنشيط حملة دعاية محمومة في هذا الاتجاه لغرض إخراج الحزب والحركة الديمقراطية عن خط التضامن مع السلطة الوطنية ودفعها إلى اتخاذ مواقف متشددة خاطئة. ومما ساعد على اتخاذ هذه المواقف بعض الإجراءات المتعسفة التي اتخذت. ضد المنظمات اللاحزبية والمؤسسات والعناصر الديمقراطية مؤخراً.

إن من يتأمل المسلك الذي اختطه الاستعمار وأعوانه من الرجعيين وأعداء الجمهورية في الأسابيع الأخيرة لغرض إحداث الوقيعة بين السلطة الوطنية والحركة الديمقراطية لا يكاد يلم بكل الأطراف المتشعبة لهذه المكيدة الاستعمارية الواسعة الخطرة. فإلى جانب حملات الدعاية المغرضة ونشر المفتريات وتشويه الوقائع وتزوير الوثائق تفتعل أسباب الخصام والاحتكاك وتدبير الأحداث الدامية والاعتداءات بين المواطنين. وذلك في مسعى خبيث لتصديع وحدة الشعب وضرب القوى الوطنية بعضها ببعض وتأليب السلطة على المواطنين المخلصين وتشكيك المواطنين بحكومتهم وبالتالى التمكن من سلب مكتسبات الشعب والإجهاز على السلطة الوطنية وعلى الجمهورية بغية إرجاع السيطرة الاستعمارية.

لقد استطاعت هذه الخطة الاستعمارية والرجعية أن تصيب شيئا من النجاح لدى فريق من العناصر في مراكز المسؤولية. ولقد لعبت العناصر الرجعية في جهاز الحكم التي لم ينلها التطهير دورا تخريبيا في هذا المضمار وانطلقت تعمل لدعم الفعاليات ضد الديمقراطية ولمبادئ الثورة. إن ما شهدناه في الأسابيع الأخيرة من هذا النشاط الإجرامي يفرض علينا أن نكون على اعلى درجة من اليقظة والاحتراس لغرض قطع الطريق على الاستعمار وإحباط مكائده.

كما أن وقائع أحداث الفترة الأخيرة تؤكد على مدى اهمية وصواب مطالبة الشعب المستمرة بتطهير اجهزة الحكم ولاسيما أجهزة الشرطة والامن والإدارة، من العناصر الرجعية والمناوئه للجمهوريه التى لم تنلها يد التطهير، وتؤكد ان مطلب التطهير محتفظ بحيويته.

ومما يضاف من أهميه وخطورة هذا المطلب أن العناصر التي تعمل في هذه الأجهزة إنما تعمل في ملتقى الصلة بين الشعب وحكومته، وهى التي تواجه جماهير الشعب، وبواسطتها يتعرف الشعب على سياسة حكومته، ومن خلال سلوكها يحكم الشعب على طبيعة الحكومة التي تتولى شؤونه. إن الرابط اليومي المستمر بين دوائر هذه الأجهزة وبين أبناء ألشعب هو الذي يمكن هذه الأجهزة من أن تساهم في تحقيق الاستقرار وتعزيز ثقة

الشعب بحكومته إن هي راعت حقوق الشعب واحترمت حرياته وطبقت سياسة الحكومة وقوانينها بنزاهة وإخلاص، كما أنها هي التي تستطيع أن تسيء إلى الاستقرار وتصدع الثقة المتبادلة بين الشعب والحكومة إن هي اتخذت موقفاً مسيئاً.

الاندفاعات الخاطئة في الحركة الجماهيرية (أسبابها وعلاجها):

إن التجاوز على حقوق المواطنين وحرياتهم الذي تفاقم في الفترة الأخيرة قد دفع البعض إلى اتخاذ مواقف سلبية من السلطة الوطنية، وموه عليها رؤية الخطر الحقيقي المتمثل بالاستعمار والرجعية وأعداء الجمهورية. وقد أدت استفزازات الرجعية المتواصلة وتجرؤها على سفك دماء المواطنين وانتهاك كرامتهم، وموقف الإغضاء من جانب بعض العناصر الرجعية التي لم تنلها يد التطهير في أجهزة الدولة، إلى اندفاع الجماهير هنا وهناك اندفاعات ناشئة عن ضرورات الدفاع عن نفسها وعن حرصها الشديد على مكتسباتها وجمهوريتها. إلا أن ما قامت به الجماهير الغاضبة في هذا الصدد قد أدى أحيانا إلى تجاوزات وأعمال تنكيل خاطئة أو مفرطة لا يمكن إقرارها.

إن لهذه التجاوزات الخاطئة اسباباً ينبغي دراستها ومعالجة عواملها بغية تحديد آثارها ببذل جهد تثقيفي مثابر لتوجيه ثورية الجماهير الوجهة الصحيحة. وإلا فإن التدابير العقابية وأساليب الزجر لا يمكن أن تعالج هذه الظاهرة معالجة صحيحة.

إن الاندفاع الثوري للشعب العراقي هو صفه إيجابية كان لها في كل وقت ولاسيما في عهد الثورة، مفعول عظيم الأثر في تدمير أركان النظام القديم وشل نشاط أعداء الثورة وبالتالي ضمان سير الثورة الحثيث في طريق الانتصار والتوطد ولهذه الصفة جذورها العميقة في تاريخ الشعب العراقي. فعلى مر الدهور الطويلة كان الشعب عرضة لأبشع أشكال الطغيان والاستبداد، على أيدي الغزاة والطغاة، مما كان له رد فعل عنيف في العديد من الثورات والانتفاضات العارمة التي غالباً ما كانت تغرق بالدماء وتسحق بضراوة ووحشية. ونتيجة لذلك تملكت نفوس الجماهير عبر الأجيال روح هي مزيج من الثأر من القوى الرجعية والتطلع إلى الحرية. وبسبب من أساليب الحكم المفرط في الجور والقوانين الرجعية المتعسفة كانت الجماهير في الماضي تسعى إلى حل مشاكلها عن طريق العنف وخرق القانون بصورة تلقائية. وعلى مر الدهور الطويلة من الإرهاب والعبودية تبلورت روح ثورية

عاتية في قلب المجتمع تحت وطأة السخط الهائل والكبت الطويل الذي كان يتراكم يوماً بعد يوم. فلما حل يوم الخلاص في صبيحة الرابع عشر من تموز، وجدت هذه الروح متنفساً لها فانبثقت انبثاق البركان.

إن السنين الطويلة التي سبقت 14 تموز لم تفسح إلا فرصاً محدودة لتوجيه الجماهير وتثقيفها و تدريبها على العمل السياسي المنظم، لذلك كان من المتعذر على أية قوة أن تسيطر على اندفاع الجماهير وخصوصاً المتأخرة سياسياً، التي انغمرت بجموعها الهائلة وبصورة مفاجئة في الكفاح. وفي مثل هذه الحالة كان لابد للاندفاع غير الموجه أن يفعل مفعوله وان يكسب بعض فعاليات الجماهير طابعاً متطرفاً يضاف الى ذلك ان الأنتصارات والمكاسب التي احرزها الشعب في ظل جمهورية ال 14 من تموز بعد نضال دام مرير كانت ثمينة بحيث جعلت الجماهير بدرجة من الحساسية تجاه أية بادرة أو محاولة للتطاول على هذه الأنتصارات والمكاسب. ولقد ازدادت هذه الحساسية خلال المؤامرات المتتابعة ضد الجمهورية.

ان هذه العوامل مجتمعة والمجرى الذي سارت به الثورة عبر المتناقضات والمضاعفات والتحولات الثورية العميقة والسريعة قد خلقت ظروفاً مؤاتية للاندفاعات المتطرفة لدى الجماهير وما أقترن بها من تجاوزات وأعمال خاطئة وخرق لقوانين الجمهورية.

إن علاج مشكلة الاندفاعات المتطرفة والنشاطات العفوية الخاطئة لدى الجماهير يقتضي زمناً طويلاً وجهداً تثقيفياً عظيماً مستمراً ينبغي ان تساهم فيه كل القوى الوطنية فضلاً عن ضرورة مساهمة الحكومة في إتاحة فرص ألاستقرار عن طريق شل النشاط المعادي و ا لعمل على استكمال مقومات نظام الحكم الديمقراطي.

الحزب يشجب التجاوزات ويؤكد على العمل السياسي الشعبي المنظم، احترام قوانين الجمهورية

وبقدر ما يتعلق الأمر بحزبنا فإنه لعب، إلى جانب غيره من الأحزاب والقوى الوطنية، دوراً مأثوراً في تنظيم وتدريب الجماهير وفي تثقيفها بالعمل السياسي المنظم وفي بلورة روحها الثورية. إلا أن هذا الجهد، بسبب الظروف الصعبة التي اقترنت به طوال السنين المنصرمة، لم يكن كاملاً ولا شاملاً لأوسع جماهير الشعب. وفي فترة ما بعد الثورة بذل حزبنا جهوداً خاصة لمعالجة بعض مظاهر التطرف في سلوك الجماهير لكنها لم تكن حازمة، كما بينا. ومن المحتمل أن تكون العناصر المندسة بين الجماهير قد استثمرت

بعض هذه الاندفاعات وساقتها في اتجاهات تدميرية أحياناً.

إن لجوء بعض الجماهير المتأخرة سياسياً إلى أساليب (السحل) وتعذيب الموقوفين ونهب الممتلكات والتجاوز على حقوق وحريات بعض المواطنين الابرياء، هو اسلوب لا يجمعه جامع مع الكفاح الثوري الموجه ضد أعداء الجمهورية، وهو على النقيض تماماً من الأهداف النبيلة لحركتنا الوطنية والسجايا الثورية الأصيلة لشعبنا ولحزبنا.

إن حزبنا الذي لم يساهم يوماً ما في مسؤولية الحكم، هو أقل تأثيراً في منع حوادث تعذيب الموقوفين التي حصلت خلال ظروف من العصيان والتآمر ضد الجمهورية. وهو لا يقر في أي ظرف كان، صواب هذه الأساليب في معاملة المتهمين.

إن المبادئ الثورية التي توجه عمل حزبنا في اتجاه الحزم ضد العدو والانتصار عليه إنما تنهض على أساس التعبئة الجماهيرية لإرادة الشعب الخيرة في كفاح سياسي موجه، وحتى في حالة الإقدام على خوض معركة مسلحة مع العدو لا تُقر مبادئ الحزب الأعمال اللاإنسانية الخاطئة. ولذلك كنا حتى في أشد عهود الطغيان نعتمد على النضال الجماهيري الثوري الموجه وكنا ننكر أساليب الاغتيال الفردي وأساليب الإرهاب وتعذيب الأشخاص وغير ذلك من التجاوزات.

إن حزبنا، وهو يعمل، في سبيل سعادة الشعب وطمأنينته وسلامته يتطلع إلى سعادة إنسانية شاملة يشجب بحزم كل مظهر من مظاهر الانتهاك لإنسانية المواطن وحقوق الأفراد.

وحزبنا الذي يتخذ موقف الساند والحليف الامين من حكومة الثورة يؤكد على ضرورة احترام القوانين الجمهورية ويقف بوجه كل شعار أو تصرف خاطئ لا يخدم وحدة الصفوف.

وحزبنا الذي يقر بمبدأ تعايش الأفكار والمبادئ والصراع وحلها بشكل سلمي لا يمكن أن يقر أية تدابير أو مواقف تعسفية تقوم على أساس عقائدي وإنما يتوجه فقط وكما أشار غير مرة في مكافحة الجماعات والعناصر المعادية للثورة، عن طريق رفع يقظة الشعب ودعوة الحكومة في أخذها بحزم وحرمانها من فرص النشاط السياسي المشبوه وكذلك عن طريق التضامن مع السلطة الوطنية لشل نشاطها التخريبي.

إن حزبنا إن يتناول هذه الأمور ويرسم طريق علاجها سيبذل مزيداً من الجهود للحد من الاندفاعات العفوية الخاطئة للجماهير الملتفة حوله

وتوجيهها في طريق العمل السياسي الموجه واحترام قوانين الجمهورية والمساهمة قدر الإمكان في تحقيق الطمأنينة والاستقرار في البلاد.

الوضع السياسي الراهن والمهمات الملحة لحركتنا الوطنية

الجمهورية العراقية محط أنظار الأحرار في البلدان العربية وفي العالم

شغلت الجمهورية العراقية مكانة مرموقة في أعين الشعوب العربية الشقيقة وسائر القوى المحبة للسلام والحرية بسبب سياستها التحررية الجريئة المستندة إلى مبادئ الديمقراطية واعتناقها لأفكار السلام والتقدم.

ولهذا ظفرت منذ البدء بمساندة الملايين الكثيرة من أشقائنا العرب ومن شعوب البلدان الصديقة في آسيا وأفريقيا وفي طليعتها شعوب العالم الاشتراكي الكبير.

وبمقدار ما كانت جمهوريتنا تسير في طريق التحرر والديمقراطية كانت تلقى العطف المتزايد والمساندة الحازمة. وكان لذلك كله أثر كبير في توفير إمكانيات هامة جداً لصيانة الجمهورية ضد التدخل والمؤامرات وهي تمكينها من السير خطوات كبرى في طريق التحرر من بقايا الاستعمار والإقطاع والتأخر.

ومما لا شك فيه أن مواقف التأييد الحازم من جانب الشعوب المحبة للحرية والسلام وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي الصديق، كانت عاملاً كبير الأهمية في تجنيب جمهوريتنا خطر التدخل الأجنبي المسلح وخلق ظروف مؤاتية لإنهاء ارتباطات بلادنا بالأحلاف والمعاهدات الاستعمارية كما لعبت المساعدة غير المشروطة، التي قدمها الاتحاد السوفييتي وبلدان اشتراكية ومتحررة أخرى، دوراً هاماً في تدعيم قدرة جيشنا الدفاعية واقتصادنا الوطني وتجارتنا الخارجية وحل تلك القيود التي كانت تشدنا إلى السوق الاستعمارية وبالتالي فسح المجال لجمهوريتنا للتوجه إلى رسم برامج الإعمار والتصنيع والتطور الاقتصادي.

يضاف إلى ذلك أن نشوء وتطور جمهوريتنا قد تم في ظروف دولية ملائمة تميزت بتعاظم رغبة الشعوب في السلم وتحقيق الانفراج الدولي. وقد اقترن العام الأول من عمر جمهوريتنا بلقاءات ومؤتمرات عالمية (شعبية وحكومية) تستهدف تحريم أسلحة الإبادة الشاملة ووقف سباق

التسلح وتسوية المشاكل الدولية المتأزمة ومساندة الشعوب المتحررة وتحقيق التعايش السلمي بين الأمم. وكان من أهم المساعي التي بذلت في هذا الشأن مبادرات الاتحاد السوفييتي والدعوات التي ارتفعت في مختلف أرجاء العالم لالتقاء أقطاب الدول الكبرى، من أجل تسوية مشكلة برلين والقضية الألمانية ووقف تجارب السلاح النووي وتحقيق الانفراج في العلائق الدولية. كما اقترن هذا العام من عمر جمهوريتنا بموجة عارمة من التأييد العالمي الذي وجد صداه في مؤتمرات السلام والطلاب والشباب والعمال وغيرها وفي الاحتفالات والمظاهرات الكبرى التي اشتركت فيها الملايين الكثيرة من شعوب الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي وغير هما من البلدان الاشتراكية بمناسبة انقضاء العام الأول من ثورتنا الخالدة.

وكان من شأن ذلك كله أن تعززت مكانة جمهوريتنا في العالم وأشغلت مكانها في أسرة الدول المكافحة تد الاستعمار والحرب.

إن ذلك قد أكسب جمهوريتنا مناعة كبرى وجعل أمر سلامتها وتطورها موضع اهتمام ومساندة كل الشعوب المناضلة في سبيل التحرر والسلام والتقدم.

وبالنسبة للشعوب العربية الشقيقة أشغلت جمهوريتنا، بسبب سياستها التحررية واتجاهاتها الديمقراطية، مكانها الطليعي في حركة التحرر العربي وأصبحت ثورة تموز وجمهورية تموز مثلاً يقتدى ومصدر لإلهام قوي للشعوب العربية المكافحة ضد الاستعمار والدكتاتورية كما أصبحت حصناً للحرية والديمقراطية في العالم العربي والشرق الأوسط كله.

لذلك اتجهت هذه الشعوب بأنظارها صوب العراق الذي أصبح بالنسبة لها موئل الرجاء للخلاص من الاستعمار والأنظمة الرجعية التي تنوء تحت كابوسها.

ولهذا أصبحت سلامة الجمهورية وتوطيد نظامها المتحرر الديمقراطي موضع اهتمام كل الشعوب الشقيقة والمجاورة التي لم تبخل، رغم ما يحدق بكفاحها من صعوبات، عن مساندة الشعب العراقي في نضاله من أجل صيانة الجمهورية والدفاع عنها.

الشيوعيون والديمقراطيون العرب في طليعة المدافعين عن الجمهورية العراقية

لقد كان الشيوعيون وسائر الديمقراطيين العرب في طليعة القوى

الخيرة التي دافعت عن جمهوريتنا ضد المؤامرات التي كانت تعَدُ لها من جانب الاستعمار وحكام العربية المتحدة وضد التهويشات والدسائس التي كانت تستهدف جمهوريتنا. لقد وضع الشيوعيون السوريون في منهاج كفاحهم بنداً هاماً يتضمن دعوة حازمة إلى العمل من أجل التضامن مع الجمهورية العراقية. وفي هذا السبيل ناضل الشعب السوري الشقيق المناضل ضد المؤامرات والمكائد التي كان يدبرها، مع الأسف، حكام العربية المتحدة ضد الجمهورية العراقية. إن المواقف النبيلة التي اتخذها الوطنيون السوريون في مساندة العراق قد لعبت دوراً في إحباط مؤامرة الموصل وإفساد المساعي والخطط الأخرى التي كان يدبرها عبد الناصر في الأراضي السورية ضد الجمهورية العراقية.

وفي لبنان الشقيق حيث ينشط عملاء الاستعمار والرجعية العربية في أعمال الدس والتآمر ضد العراق أسهم الشيوعيون اللبنانيون بدور كبير و مقاومة وفضح الدسائس الموجهة ضد العراق. وحملت الصحافة التقدمية في لبنان راية الدفاع عن الجمهورية العراقية وسياستها التحررية الديمقراطية.

وبرغم الإرهاب الشديد الذي تعرض له الشيوعيون والعناصر التقدمية في مصر الشقيقة فقد اتخذوا الإسناد الجزيء للشعب العراقي وحكومته في نضالهما من اجل رد الأخطار والمؤامرات التي كان يعدها عبد الناصر ضد جمهورية العراق.

ومثل هذه المواقف النبيلة وقفت الشعوب العربية الأخرى، وفي طليعتها الشيوعيون والتقدميون، في السودان وتونس ومراكش والجزائر والكويت وغيرها من البلدان العربية الشقيقة.

سر قوة جمهوريتنا الفتية يكمن في انتهاجها سياسة تحررية

إن مجمل هذه المواقف قد خلقت ظروفا دولية وعربية ملائمة لتوطيد جمهوريتنا وتأمين سلامتها ضد الأخطار. ولا شك أن العراق ما كان يمكن له أن يضمن هذه المساندة القوية الشاملة لو لم ينتهج بثبات سياسة الكفاح ضد الاستعمار والسير في طريق الديمقراطية وتأمين حقوق الشعب.

أما من الناحية الداخلية فقد كان سر صمود الجمهورية العراقية بوجه الأخطار والدسائس، منبعثاً من السياسة إلني انتهجت بعد الثورة والتي كانت تحمل سمات من الديمقراطية الموجهة ألقائمه على:

- الحزم تجاه أعداء الجمهورية وشل نشاطهم.
- الجمهورية العراقية وسياستها التحررية الديمقراطية.

وبرغم الإرهاب الشديد الذي تعرض له الشيوعيون والعناصر التقدمية في مصر الشقيقة فقد اتخذوا الإسناد الجريء للشعب العراقي وحكومته في نضالهما من أجل رد الأخطار والمؤامرات التي كان يعدها عبد الناصر ضد جمهورية العراق.

وبرغم التطور التدريجي الذي سلكته جمهوريتنا في هذا المضمار فإن المنجزات التي تحققت كانت هامة وكبيرة وحازت على مساندة الشعب وعطف القوى المتحررة في العالم العربي وفي العالم أجمع. وبالرغم من أن الأسباب التي اقتضت ضرب أعداء الجمهورية وإطلاق حريات الشعب لم تنتف في أي وقت من الأوقات ولم تتوقف مساعي التهديد والاستفزاز من الخارج إلا أن بعض التدابير والاتجاهات التي من شأنها إضعاف عوامل صيانة الجمهورية واستقلالها قد برزت إلى الوجود مؤخراً.

بوادر سليبة

فقد أطلق سراح بعض العناصر التي لا يرقى الشك إلى نشاطها التآمري ضد الجمهورية دون التوثق من أنها قد تخلت عن نواياها المعادية للجمهورية. كما أقصي بعض الموظفين المخلصين وأودعت بعض المسؤوليات الهامة لعناصر غير مضمونة أو لعناصر اقل حرصا وكفاءة. وأعيد النظر في إجراءات التطهير السابقة وفسح المجال لافتعال أجواء العطف على المتآمرين وبعض طغاة العهد المباد. وفي الوقت الذي تأخر فيه تنفيذ أحكام محكمة الشعب تعرضت هذه المؤسسة الثورية ورجالها إلى التشهير والإساءة وانطلقت الصحافة الرجعية إلى أقصى الحدود في نشر (الكلمات غير واضحة لقدم الجريدة) وفي محاربة بعض الأوساط الوطنية والمنظمات اللاحزبية.

إن حزبنا يحرص اشد الحرص على أن تجري تدابير الحزم في أضيق الحدود الممكنة وبتحرج شديد كي لا تمس هذه الإجراءات بعض الأبرياء، وأن يجري أيضاً تمييز دقيق بين العناصر المتآمرة والمواطنين من أصحاب العقائد والاجراءات السياسية الخاصة. ولذلك فهو يؤيد تدبير صيانة الأمن وسلامة الجمهورية، توقيفهم أو إبعادهم على أثر مؤامرة الشواف.

وبدلاً من مبدأ إطلاق طاقات الشعب، التي دعا إليها الزعيم عبد

الكريم قاسم مرة بعد أخرى، شهدت الفترة الأخيرة بعض التجاوزات الرجعية والتحريض ضد المؤسسات والعناصر الديمقراطية فأغلق عدد كبير من مقرات المنظمات اللاحزبية وأوقف عدد كبير من المواطنين المخلصين بتهم مختلفة كما أجل تدريب المقاومة الشعبية.

وقد اقترن ذلك كله بحملة من الدسائس والتأليبات لتصديع الثقة وعلائق التضامن بين القوى الوطنية على النطاقين الشعبي والحكومي.

البوادر السلبية تغري المستعمرين والرجعيين وتشجعهم على النشاط الرجعي

إن هذه المظاهر السلبية في الوضع قد أغرت المستعمرين وأعداء الجمهورية على مضاعفة جهودهم وأنعشت فيهم الأمل. كما أتاحت لهم فرصاً جديدة لتجميع قواهم واستثمار هذه المظاهر لصالحهم. وقد فسرت العناصر الرجعية سياسة التسامح من جانب السلطة بأنها سياسة معادية للشعب. فراحت تعمل بنشاط منقطع النظير لشل الحياة الديمقراطية والتطاول على مكاسب الشعب الأمر الذي يحمل في تضاعيفه الخطر على سلامة الجمهورية. فمن المعلوم أن القوى الرجعية إن أطلق لها حرية العمل لا يمكن أن تكتفي بالاستفزاز والعدوان ضد قوى وطنية بعينها أو انتزاع بعض المكاسب، بل هي تمضي قدما، ومن ورائها الاستعمار يدعمها بكل قوته، ولا تكتفي بأقل من ضرب الجمهورية ونظام الحكم. لنأخذ العبرة من تجارب إيران والأردن وغيرهما من البلدان. إن سياسة التساهل إزاء أعداء الشعب من قبل بعض القوى الوطنية كانت نقطة الضعف الكبرى التي استطاع الاستعمار النفوذ منها لقلب الحكم الوطني في هذه الأقطار، والتي أدت إلى البطش بكل القوى الوطنية بما فيها تلك التي استهانت بأخطار الأعداء وأظهرت لهم اللطف ورحابة الصدر.. إن إخواننا الوطنيين جميعا ينبغي أن لا تغرب عن بالهم تلك التجارب المريرة ليجنبوا البلاد والشعب والنوايا الشريرة التي يضمرها المستعمرون وأعوانهم. وليس من الصواب عدم الاكتراث بتجربة شعبنا نفسه الذي ذاق الأمرين لسنوات طوال من عبيد الاستعمار وعملائه، هؤلاء الذين لو قُدر لهم أن يعودوا إلى الحكم مرة أخرى لما ترددوا في إغراق الشعب وحكومته وأبناء جيشه المخلص وقواه الوطنية دون استثناء في بحر من الدماء.

ومما يزيد من خطورة الوضع أن العراق بلد صغير ولكنه ذو موقع استراتيجي مهم وذو ثروات كبيرة والمصالح الاستعمارية واسعة ومتشعبة

فيه. وخلال أربعين عاما من الحكم الاستعماري استطاع الاستعمار أن يتعامل مع فئات واسعة من العملاء والإقطاع وأن يكون شبكة تجسسية وارتباطات واسعه. وعدا ذلك فتحيط ببلادنا أقطار تحكمها رجعيات ساخطة على جمهوريتنا، وعلى نهجها الديمقراطي، بوجه خاص، وهى تواصل بنشاط فعالياتها المعادية. وفي بلد تحيط به مثل هذه الظروف يصعب فيه الحفاظ على حكم وطني مستقل دون سياسة داخلية حازمة تجاه العناصر المعادية متجاوبة مع أوسع جماهير الشعب، ودون سياسة خارجية تميزجيدا بين أعداء شعبنا وأصدقائه. ورغم وضوح هذه الأخطار تبذل الصحف والأوساط الرجعية والاستعمارية المحاولات المستميتة لصرف انظار الشعب عن مصدر الخطر الرئيسي، المتمثل بالاستعمار وعملائه من الإقطاعيين والرجعيين وأعداء الجمهورية، وبغية توجيه أنظاره ضد هذه الفئة أو تلك من الشعب وبوجه خاص توجيه أنظار بعض القوى الوطنية والسلطة الوطنية ضد الحزب الشيوعي الذي يناضل باستقامة وثبات ونكران ذات من أجل صيانة الجمهورية ومكاسبها بالتضامن الوثيق مع حكومة الجمهورية.

ينبغي أن نصوب الأنظار ضد الأعداء الحقيقيين للجمهورية

وإلى جانب ذلك أيضاً تستثمر القوى المعادية للجمهورية المواقف الخاطئة التي تقفها بعض القوى الوطنية أو بعض العناصر المخلصة في أجهزة الدولة لصرف أنظار الشعب عن أعدائه الحقيقيين وإثارة شكوكه تجاه سياسة الحكومة الوطنية. فمن الضرورى في مثل هذه الأحوال أن يجري تأكيد متواصل على توضيح الحقائق وتصويب الأنظار على مصدر الخطر الرئيسي المتمثل بالاستعمار وأعوانه من الإقطاعيين والرجعيين وسائر المتآمرين ومن ورائهم بعض القوى الرجعية في البلدان العربية والمجاورة التي تحاول أن تنفذ من الثغرات التي تحصل بين القوى الوطنية أو بين الشعب والحكومة لضرب الجمهورية. إن حزبنا يميز بين الأعمال الصادرة من القوى الوطنية التي نختلف معها في هذا الموقف أو ذاك وبين نشاط أعداء الجمهورية الذين يجسدون وراء شعارات خادعة لغرض تسهيل غايات اخرى في نفوسهم. كما يميز بين مسلك بعض العناصر الرجعية أو المخطئة في أجهزة الدولة وبين السياسة العامة للحكومة الوطنية التي يقف منها حزبنا موقف التضامن والتأييد الثابت لسياستها الوطنية وخطواتها الديمقراطية.

تلك هي خطة الاستعمار وأعوانه. ولا شك أن هذه الخطة تحقق

أغراضها كلما استطاعت أساليب الضغط والمناورة والدس الاستعماري أن تجد سبيلها للتأثير على هذه القوى الوطنية أو تلك قليلاً أو كثيراً بسبب قلة تجربتها وخبرتها بأحابيل الاستعمار.

خطر الاستهانة بأعداء الجمهورية

فلكي تكون القوى الوطنية بمستوى مسؤولياتها ينبغي أن لا تستهين بقوى خصوم الجمهورية من الاستعماريين وأتباعهم، أن لا تستهين بإمكانياتهم وتجاربهم الكثيرة في محاربة الحركات الوطنية. إن الثورات الوطنية الفاشلة أكثر بكثير من تلك التي استطاعت أن تحقق الانتصار. والثورات الوطنية التي لم تستطع أن تحافظ على انتصارها ومكاسبها اكثر بكثير من تلك التي استطاعت أن تحافظ على نصرها ومكاسبها. برغم أن الثورات على العموم قد قامت بها شعوب واعية مكافحة وكانت على راسها قوى وعناصر مخلصة لأهدافها الوطنية ولأماني شعوبها. لا شيئ أخطر من الاستهانة بالخصم، التي تضعف اليقظة وتضعف التأهب مما يسهل مباغتة القوى الوطنية وآخذها على حين غرة، وضرب مكاسب الثورة.

فمن أجل تقويم الوضع وترسيخه ينبغي أولا التحصن لأقصى حد إزاء دسائس الاستعمار وأعوانه وإعادة التضامن المتين في جبهة القوى الوطنية المتحالفة على النطاقين الحكومي والشعبي.

ولكيما تتحقق, وحدة القوى الوطنية على أفضل وجه ينبغي أن تحارب نظرات العداء التي قد تنشأ بينها بفعل الظروف المعقدة. كما ينبغي التفتيش عن وكلاء الاستعمار من بين أولئك الذين يندسون داخل الحركة الوطنية ويعملون لزرع وتنمية الخلافات المفتعلة ومن ثم لتحويلها إلى مواقف المناوءة والعداء بين القوى الوطنية ذاتها.

وحدة القوى الوطنية كفيلة بإحباط دسائس الاستعمار وأحابيله

هناك نقاط وأهداف وطنية مشتركة كبرى تجمع بين القوى الوطنية، وعلى راسها قضية صيانة الجمهورية هذا المكسب التاريخي العزيز على قلب كل مواطن شريف والذي يطمئن مصلحة جميع أبناء الشعب والذي سعت إليه كل القوى الوطنية وقدمت من اجله تضحيات جسيمة وجهودا عظيمة على مر السنين. وهنالك أهداف مشتركة أخرى كثيرة تتعلق باستقلال البلاد واستكمال أسباب التقدم لها وبالاستجابة لمشاكل كل

طبقات الشعب الوطنية.

هذه هي المسائل المشتركة الكبرى التي ينبغي أن تقرر مجمل علاقات القوى الوطنية بعضها ببعض. أما الخلافات والمصالح المتضاربة أو المتميزة بكل طبقة اجتماعية أو قوة سياسية فينبغي أن تدفع إلى ما وراء إطار الاتفاق والتعاون والنضال المشترك.

إن الخطة الاستعمارية الجديدة التي شرعت بمحاولة شق الصفوف الوطنية عن طريق إبراز نقاط الاختلاف بينها والعمل على جعل هذه الاختلافات هي التي تقرر علائق القوى الوطنية بعضها ببعض وطمس نقاط الالتقاء الكبرى بينها ينبغي أن تحبط. إلا أن إحباطها لا يتوقف على حزبنا وحسب فهو طرف واحد لا غير ولا يستطيع بجهوده المنفردة تحقيق التضامن الأخوي مع الأطراف الأخرى. إنها تتوقف على يقظة ووعي مجموع القوى الوطنية المخلصة وحرصها على وحدة الصفوف.

ومن ناحيتنا فقد وقفنا من المطالب الشعبية موقف المدرك لميزات مرحلتنا الوطنية الديمقراطية وأهدافها. وبوجه عام اتخذنا من القوى الوطنية موقف الإدراك لأهمية وحدتها في سبيل صيانة الجمهورية. وحاولنا بكل ما في طاقتنا وجهدنا فضح دعايات الاستعمار وتهويشاته حول أهدافنا الاقتصادية أو السياسية ومن أجل صيانة الحركة الوطنية ضد أخطار التهويش الاستعماري الذي استهدف التأثير عليها وحرفها عن طريق وحدة الصف الوطني.

لقد أثار البعض مسألة انخفاض الإنتاج. ولا شك أنه لا يمكن أن يقال عن هذه المسألة بأنها جاءت عن رفع شعارات اقتصادية متطرفة بل أن السبب الأساسي لهبوط الإنتاج يكمن في ظروف التآمر والنشاط المعادي الذي عرقل استقرار الوضع السياسي وفي التركة الثقيلة التي خلفتها لبلادنا السيطرة الاستعمارية الإقطاعية وفي إعراض بعض الرأسماليين عن استثمار رؤوس أموالهم. وإن موقفنا منها واضح بدعوة العمال إلى زيادة الإنتاج. وبالفعل حصلت زيادة في الإنتاج في بعض المشاريع الرئيسية كما نشرت عن ذلك الصحف الوطنية. وأن هبوط الإنتاج في بعض المشاريع الأخرى فذلك يعود إلى أسباب خارجة عن إرادتنا كما أن موقفنا من أسلوب تحقيق المطالب الأخرى كان دائما موقفا إيجابياً واضحاً منبعثا من السياسة الثابتة للحزب في مضمار التعاون مع القوى الوطنية الأخرى ودعم الحكم الوطني، وفي التذييل الطموح المشروع للرأسمال الوطني في النمو والازدهار.

اما بخصوص الإصلاح الزراعي، فإن موقفنا العام يتسم بمساندة

قانون الإصلاح الزراعي والعمل لتذليل الصعوبات التي تعترض سبل تنفيذه برغم تحفظاتنا الخاصة عليه. وكانت لسياستنا في هذا المضمار أثر كبير. في توحيد وتوجيه جماهير الفلاحين في الريف، رغم النشاط الإقطاعي المتواصل لعرقلة تنفيذ القانون.

وفي الوقت الذي لا نقر التجاوزات التي حصلت من جانب الفلاحين ضد الملاكين، وخصوصاً ضد الصغار منهم فإننا سنتابع النضال من أجل تحقيق المطالب المشروعة لجماهير الفلاحين ومن أجل إسناد مجهود الحكومة في تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي.

إن القوى الوطنية قد تختلف فيما بينها في مسائل كثيرة وخصوصاً في محاولة تشخيص أفضل السبل المؤدية إلى تحقيق أهداف الشعب الكبرى. ولكن هذه الاختلافات، التي تدور حول أساليب العمل وليست حول جوهرها، ينبغي أن تحل بروح التفاهم والأساليب الديمقراطية المألوفة. وينبغي أن لا تستحكم هذه الخلافات إلى درجة التنافر الذي يفكك وحدة هذه القوى في الدفاع عن الثورة ومكتسباتها.

إن حزبنا يرى أن أفضل سبيل لحل الخلافات في وجهات النظر بين القوى الوطنية هو سبيل ألمناقشة الموضوعية التي يمكن أن تتوصل القوى الوطنية خلالها إلى مفاهيم وشعارات موحدة لمجموع الحركة ألوطنية.

لقد آن الأوان لكي تنبذ القوى الوطنية المخلصة من أفكارها وأعمالها مظاهر ألتأثر بدسائس الاستعمار وتهويشاته. أن تنظر إلى مسألة وحدة الصفوف نظرة سليمة مبنية على أساس ضمان حقوق المواطنين ومنظماتهم وحرياتهم على أساس مصلحة الجمهورية وتدعيم نهجها الديمقراطي وقد اكتسب الوضع في الأسابيع الأخيرة بعض الانتكاس وأصبح أقل مناعة من ذي قبل. ذلك أن مثل هذه المظاهر وما اقترنت بها من تدابير لا يمكن إلا أن تفتر من حماس الشعب وروحه المنطلقة وتؤثر على ثقته بالحكومة الوطنية وتضعف شعوره بالمسؤولية إزاء جمهوريته.

ولا شك أن ذلك يضعف من عوامل صيانة الجمهورية التى يتربص بها الأعداء ليل نهار.

ومثل هذا الوضع لابد أن ينعكس ايضا على الرأي العام العربي الذي ظل يرنو بعين الإعجاب والثقة والتفاؤل إلى جمهوريتنا ويرى فيها مصدر الأمل والخلاص من بعض مظاهر القلق التي تملكت نفوس أشقائنا العرب في الأسابيع الأخيرة ينبغي أن تكون موضع اهتمام شديد من جانب حكومتنا الوطنية. فبدون المساندة الشاملة الحازمة والتفاف الشعوب العربية

وقواها الوطنية حول جمهوريتنا نكون قد فرطنا بعامل هام من عوامل صيانتها.

إن هذه الانعكاسات السلبية على الرأى العام العربى لابد أن تجد سبيلها إلى شعوب البلدان المجاورة وإلى الرأى العام في العالم. إن هذه القوى الزاخرة التى ضمنت جمهوريتنا مساندتها وكسب عطفها وإعجابها بسبب السياسة التحررية الديمقراطية التى انتهجها ينبغي ان لا تتسرب إليها خيبة الأمل أو أن نفرط فيها. فهي ضمانة كبرى لسلامة جمهوريتنا وتأمين تقدمها.

الزعيم عبد الكريم قاسم يشير إلى استكمال مقومات النظام الديمقراطي

إن الخطاب الهام الذي ألقاه الزعيم عبد الكريم قاسم في مساء الرابع عشر من تموز، وحدد فيه موعد إجازة الأحزاب وإنهاء فترة الانتقال وإجراء الانتخابات العامة للمجلس الوطني الجديد، فضلا عن التعديل الوزاري الذي تم مؤخرا، هو في الواقع استجابة صادقة وهامة لمتطلبات معالجة الوضع وتقويمه.

إن إنهاء فترة الانتقال وتحقيق حياة ديمقراطية طبيعية يعتبر نقطة تحول كبرى في تاريخ ثورتنا. وإن إطلاق حرية التنظيم الحزبي للقوى الوطنية، الذي حرم منه الشعب دهوراً طويلة وناضل من اجلها نضالا مريراً، سيكون له شأن كبير في تطور الديمقراطية في بلادنا وفي تطور الحركة التحررية الحزبية. فالأحزاب هي مدارس سياسية لتثقيف الشعب وتدريبه وتعبئة طاقاته الخلاقة والحد من الاندفاعات العفوية الخاطئة في حركته.

والحياة الحزبية هي ضمانة فريدة لتنظيم الأفكار والاتجاهات السياسية في البلاد وتوفير المستلزمات لبلورتها وتمكين الصالح منها من أن يشق طريقه إلى الحياة في إطار التنافر السلمي لخدمة الشعب. ومن شأن تنظيم القوى على هذه الشاكلة أن يوفر شروطاً أفضل لاتحاد القوى الوطنية في جبهة واحدة، ضمن أهداف وطنية مشتركة.

وإنهاء فترة الانتقال على أساس إيداع المسؤوليات إلى ممثلي الشعب عن طريق إجراء انتخابات نيابية حرة تسفر عن إقامة مجلس تأسيسي يشرع دستورا ديمقراطيا دائماً للبلاد مع ما يقترن به من تنظيم السلطات وتثبيت أسس ديمقراطية للحكم سيكون له شأن كبير في مستقبل البلاد

وضمان تطورها وازدهارها.

القوى الوطنية مدعوة لليقظة ولمعالجة الوضع بصورة جذرية

إن الأشهر القلائل المرتقبة لإنهاء فترة الانتقال هي في الواقع فترة هامة في تاريخ البلاد. وليس من المستبعد أن تقترن هذه الفترة باشتداد محاولات الاستعمار وأعداء الجمهورية لإحداث الفتن والعبث بالاستقرار وتدبير المزيد من المكائد لغرض إطالة فترة الانتقال وعرقلة سير البلاد شطر الحياة الديمقراطية الطبيعية.

إن ما شاهدنا من تفاقم النشاط الاستعماري، الرجعي في الأسابيع الأخيرة ينبغي أن يضاعف من يقظة كل القوى الوطنية ويدفعها إلى مزيد من التمسك برباط الأخوة والتضامن في سبيل عبور هذه الفترة بنجاح.

إن معالجة الوضع بشكل جذري يستلزم قبل كل شيء العمل على توفير الشروط التالية:

أولاً — إعادة الثقة والتضامن بين كل القوى الوطنية وتحقيق أمتن أشكال التضامن بين الشعب والحكومة الوطنية بقيادة الزعيم عبد الكريم قاسم.

ثانياً — المحافظة على المكتسبات الديمقراطية للثورة ومواصلة النهج الديمقراطي للجمهورية.

ثالثاً — الحزم تجاه أعداء الجمهورية وتطهير أجهزة الدولة من العناصر الرجعية والفاسدة والتمسك بالعناصر الأمينة المخلصة للثورة بحرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية والفكرية.

ولو استذكرنا الحوادث خلال الأشهر الأولى للثورة لاستطعنا أن نميز بوضوح بأن هذه العوامل الثلاثة هي التي مكنت من تأمين سلامة الجمهورية ضد أخطار التآمر والعدوان. وفي هذه الفترة الهامة من تاريخ البلاد، يصبح من واجب القوى الوطنية والصحافة والمؤسسات الديمقراطية إن توحد مساعيها ضد حملات التهويش والدس والدفاع عن مكاسب الثورة وتثقيف الجماهير بروح الوحدة والتضامن لإحباط مساعي الاستعمار والرجعية الموجهة ضد الثورة ومكاسبها التحررية والديمقراطية. كما ينبغي على القوى الوطنية، في هذه الظروف خاصة، أن تنبذ كل خلاف ثانوي لا يتصل مباشرة وبصورة ملحة بهذا الهدف النبيل.

وإننا لعلى ثقة راسخة بأن جماهير شعبنا العظيم وقواه الوطنية المخلصة وجيشه الباسل وحكومته الوطنية، وعلى راسهم قائد الجمهورية عبد الكريم قاسم، بإمكانها جميعاً أن تعيد الأخوة والتضامن إلى مجموع القوى الوطنية بغية إحباط خطط الاستعمار وأعوانه وإفساد مساعيهم وتأمين السير الحثيث لجمهوريتنا الباسلة في طريق الديمقراطية والتقدم والازدهار.

مسائل حزبية داخلية
الحزب في خدمة قضيه الشعب والوطن

من دواعي اعتزازنا نحن، الشيوعيين العراقيين أن يكون حزبنا أطول الأحزاب السياسية في بلادنا عمراً. وطوال سنين عمره المجيد الذي يجاوز الخامسة والعشرين لم يلق حزبنا، ولا لحظة، راية الكفاح الوطني، بل سار أبداً في الصفوف الأمامية مناضلاً بلا هوادة ضد السيطرة الاستعمارية الإقطاعيه الملكية. مثالا للبذل والتضحيات نافحا في الشعب روح العزم والإباء والثقة. ولم تثن من عزيمته صنوف الإرهاب والاضطهاد التي مارسها النظام الملكي الاستعماري المباد وليس من عمل ثوري خاضه شعبنا ضد الاستعمار والرجعية خلال سنوات طوال إلا وقد سار الشيوعيون جنبا إلى جنب مع خيرة أبناء الشعب وفي طليعته. وفي تلك العهود السود حيث كان كابوس الإرهاب يخيم على أرجاء القطر وكان يشتد القمع إلى أقصى حدوده، كانت الأنظار تتجه إلى حزبنا المجاهد تستلهم منه العزم والتصميم. وكانت القوى الوطنية الأخرى تتأثر بما يصيب حزبنا من انتكاس أو انتعاش خلال نضاله ضد الاستعمار والإقطاع.

وعلى الرغم من أن حزبنا كان حزباً صغيراً من حيث تنظيماته، كأي حزب يعمل في ظروف سرية قاسية، فإنه أصبح منذ سنوات طوال حزبا كبيرا من حيث نفوذه السياسي ومكانته الشعبية.

إن حزبنا نشأ وترعرع وناضل في ظروف غاية في الصعوبة قد اتصف نضاله بالثبات والصلابة وتحمل من التضحيات الجسيمة ما لم يتحمله اي حزب سياسى آخر في البلاد.

تعاظم وتشعب مهام الحزب

وقد جاءت ثورة 14 تموز الظافرة فغيرت وضع البلاد تغيراً جذرياً

خلال ساعات معدودات وزال كابوس الإرهاب وانطلق الشعب انطلاقة كبرى واندحر المستعمرون وعملاؤهم جراء إسقاط النظام الملكي المباد وإقامة النظام الجمهوري ودخلت الحركة الوطنية في مد ثوري متعاظم فاندفع مئات الألوف من العمال والفلاحين وكل الجماهير في المدن والأرياف إلى ممارسة النشاط السياسي وتضاعفت مهمات حزبنا عشرات المرات وأصبح وجها لوجه أمام مسؤوليات كبرى في سبيل استيعاب هذا المد الثوري العظيم الذي لم يسبق له مثيل في بلادنا بينما بقي في الجانب الآخر يمارس عمله ضمن الإطار العام لأسلوب العمل السري. كان على حزبنا أن يقوم بمجهود سياسي ضخم جنبا إلى جنب مع سائر القوى الوطنية وبالتعاون الوثيق مع حكومة الثورة من أجل صيانة الجمهورية وتطوير مكاسب الثورة. وكان عليه أن يساهم بقسط وفير في المجهود الرامي إلى تنظيم أبناء الشعب في النقابات والجمعيات والمنظمات الديمقراطية. وكان عليه أن يقوم بأعمال ونشاطات واسعة هي من اختصاص مؤسسات وطنية أخرى لم تستطع النهوض بواجباتها على الوجه المناسب. وكان عليه أن يقوم بمجهود ضخم لتثقيف الجماهير ولمكافحة الأفكار والمفاهيم الخاطئة. وقد اضطلع حزبنا بشرف بهذه المهام وصمم على تذليل الصعاب التي تعترض سبيله. وبرهنت الأحداث خلال العام الأول من عمر الجمهورية على أنه أحرز نجاحات كبرى في تحقيق تلك المهام برغم تعقيدات أسلوب العمل التنظيمي السري التي ظلت ترافقه حتى الآن.

منذ أن انتصرت الثورة وجد حزبنا، وقد تعاظمت وتشعبت مهامه ، أن كفاءته التنظيمية دون مستوى مهامه السياسية فقاعدته التنظيمية لم تتسع مما يتناسب مع رصيده الكبير من ثقة وا حزام الشعب. ويعود ذلك إلى ظروف نضاله في ظل السيطرة الاستعمارية والقوانين الرجعية والإرهاب المزمن، حيث كانت أجهزة القمع تختطف باستمرار وجبات من كوادره وأعضائه وكان الرصاص يصرع آخرين منهم.

تطور تنظيمات الحزب عدداً ونوعاً

إن تنفيذ المهام المعقدة والمتشعبة التى جابهت الحزب منذ انتصار الثورة كان يتوقف أولاً وقبل كل شيء على توفر المزيد من الكوادر الحزبية التي لا غنى عنها لوضع سياستنا موضع التطبيق وللتمكين من استيعاب المد الثوري المتعاظم الذي أطلقته الثورة الظافرة. ومن البديهي أن مشكلة

الكادر لم تكن بالمشكلة التي يمكن حلها خلال بضعة أيام أو بضعة اشهر. فهي مشكلة مزمنة في حزبنا اشتدت أحيانا وخفت أحيانا أخرى.

ومن أجل تذليل هذه المشكلة اتخذت قيادة الحزب جملة إجراءات تنظيمية. فمنذ الأيام الأولى للثورة منحت شرف ألعضوية إلى كافة الرفاق المرشحين فيما قبل الثورة. وعملت على توفير الأدبيات الماركسية اللينينية. وبادرت إلى تقديم وترفيع وجبة جديدة من الكوادر، وإلى إحداث تشكيلات جديدة واسعة من اللجان الحزبية لقيادة مختلف مجالات النشاط السياسي والتنظيمي والفكري. وأوصت بترشيح وجبات جديدة إلى عضوية الحزب واستخدمت أسلوب الاجتماعات الموسعة (الكونفرنسات) منذ انتصار الثورة لتوضيح سياسة الحزب لكوادره. ويمكن القول عموما إن أعضاء الحزب لما قبل الثورة أصبحوا فصيلاً واسعاً من الكوادر على اختلاف المستويات والدرجات فيما بعد الثورة.

لقد أدركت قيادة الحزب أن رفع الكفاءة التنظيمية لدى الحزب إلى مستوى مهامه السياسية شرط أساسي لنجاحه في تحقيق أهداف الشعب والطبقة العاملة. كما أدركت أن من بين أهم الإجراءات الضرورية لذلك هى توسيع الحزب، ولاحظت أن هناك عراقيل أمام اتساع قاعدة الحزب. فبادرت إلى اتخاذ التدابير الضرورية التى كان من نتيجتها أن اتسعت صلات تنظيماته بالجماهير وكثرت ترشيحات واسعة للعضوية جلبت أعداداً غفيرة من خيرة أبناء الشعب إلى صفوف الحزب وشكلت منظمات حزبية جديدة في مختلف أرجاء البلاد. ومنحت العضوية إلى عدد من الرفاق الذين كانوا قبل الثورة وفي ظروف الإرهاب الأسود أصدقاء و مؤازرين نشطين للحزب ممن هم على مستوى مناسب من الأهلية لعضوية الحزب.

وقد قدمت وجبات جديدة من الكوادر فشكلت الكثير من اللجان الحزبية الجديدة وعززت اللجان القيادية والثانوية المنطقية والمحلية وغيرها بعناصر جديدة من خيرة رفاق الحزب.

وفي مجرى هذه النجاحات الكبرى التي أحرزتها تنظيماتنا من حيث تطورها العددي لاحظت قيادة الحزب أن التطور النوعي في عموم الحزب متخلف عن التطور العددي. وعلى الرغم من ارتفاع حصيلة خبرة الحزب ومستوى كفاءته القيادية عموما فإن التناقض قد تعمق بين تطوره (نموه) العددي وبين تطوره (تخلفه) النوعي. وكان سبب ذلك التخلف النوعي ضخامة المهام السياسية الكبرى المتشعبة الملقاة على عاتق الحزب وانشغال كافة منظماته انشغالاً لم يسمح لها بالسير في طريق تطورها النوعي على خط موازا و مقارب لتطورها العددي.

وكان لهذا الوضع جوانبه السلبية إن أضعفت قدرة المنظمات على استيعاب أيديولوجية الحزب وسياسته والتقيد بها بدقة. وبالتالي أضعفت الدور القيادى الذي تستطيع أن تنهض به في الحركة الجماهيرية إزاء ضغط الحركة العفوية، لتصرف بعض الرفاق لا كقادة وموجهين للجماهير بل كأناس في مستوى الجماهير اللاحزبية قليلة الوعي. وأغرقت بعض اللجان الحزبية في الأعمال اليومية على حساب مهامها التوجيهية وأهملت احياناً عديدة كتابة التقارير الشهرية. ولم تعد الاجتماعات الحزبية التنظيمية، وخاصة التثقيفية، تسير على ما يرام. فضعف النشاط التثقيفي، سيما في بعض المنظمات لدرجة خطيرة. فالثقافة السياسية والوعي الطبقي في منظمات القاعدة وخصوصاً في الخلايا الجديدة لم تكن بمستوى الحماس الثوري لدى تلك الخلايا ولا بمستوى المهام السياسية القيادية والتوجيهية الملقاة على عاتق كل هيئة وكل خلية في مثل تلك الظروف الثورية جداً والمعقدة جداً.

وإزاء هذا الوضع تقرر إيقاف الترشيح إلى عضوية الحزب إيقافاً جزئياً لمدة شهرين (وقد مدد أمد القرار بعدئذ إلى ثلاثة أشهر) ابتداء من الرابع عشر من كانون الثاني 1959، أي بعد مرور ستة أشهر على الثورة، لغرض تقليل جهود الحزب الرامية إلى تطوير تنظيماته عددياً من جهة والتكثير من جهوده الرامية إلى تطويرها نوعياً من جهة أخرى، ولغرض إعطاء المنظمات الحزبية فرصة من أجل رفع الوعي السياسي والثقافة التنظيمية وإزالة الارتباكات التنظيمية الناشئة من تخلف التطور النوعي. فطورنا شعارنا السابق (توسيع القاعدة الحزبية) إلى شعار جديد (توسيع القاعدة الحزبية نوعاً وعدداً) إذ كان القرار يقضي باستمرار الترشيح بنشاط بين عمال المشاريع الكبيرة وبين الفلاحين الفقراء وإيقافه فقط بين الفئات الشعبية الاخرى. وعلى الرغم من أن هذا القرار لم يكن ناتجاً عن إغراق صفوف الحزب بالعناصر المنحدرة من طبقة البورجوازية الصغيرة فإن تنفيذه قد حسن تركيب عضوية الحزب بزيادة نسبة العمال والفلاحين الفقراء ووطد ركائزه التنظيمية بين أوسع الفئات الكادحة عدداً وأكثرها ثورية.

وإذ قرر الحزب إيقاف الترشيح جزئياً فإنه طالب بتوثيق الصلات اكثر فأكثر مع جميع الفئات الشعبية وبتنشيط العمل لتوسيع وتوطيد النقابات وسائر المنظملت اللاحزبية.

التثقيف السياسي الداخلي باتجاه مساندة الحكومة الوطنية

مع انتصار الثورة وتغير وضع البلاد تغيرت مهام حزبنا من حزب معارض يناضل لأسقاط السلطة إلى حزب مؤيد لنظام الحكم الجمهوري ومناضل من أجل تعزيز الأمر الذي استوجب لا لإعادة النظر في شعاراتنا السياسية وحسب بل كذلك في أساليب عملنا التنظيمي. وقد تطلب ذلك تنشيط الكفاح الفكري على النطاقين الحزبي والجماهيري.

وقد اتخذت قيادة الحزب جملة إجراءات من أجل التثقيف. ففي عدة مناسبات استخدم أسلوب عقد الاجتماعات الحزبية الواسعة لتوضيح المهام والمشاكل السياسية والتنظيمية.

كما نظمت قيادة الحزب حملة تثقيفية استغرقت أسبوعين خلال تشرين الثاني 1958 وقد حددت نقاط التثقيف بأهم المسائل التي تجابه الحركة الوطنية. وقد بادرت بعض منظماتنا إلى تمديد أمدها إلى شهراً أو أكثر.

وفي فترة إيقاف الترشيح عقدت سلسلة اجتماعات تثقيفية موسعة اشترك فيها عدد واسع من الرفاق المثقفين على مختلف المستويات واشترك في عدد منها رفاق منتدبون من المركز فضلاً عن فتح دورات تثقيفية قصيرة الأمد لبعض الرفاق الكوادر خلال تلك الفترة أيضا ومنذ بداية الثورة حتى الآن أصدرت قيادة الحزب (المكتب السياسي ولجنة التنظيم المركزي وسائر لجان التوجيه المركزية) توجيهات ومعالجات لشتى المشاكل الفكرية والعملية التي جابهت الحزب في مجالات الحركة العمالية والفلاحية والديمقراطية وفي مجالات العمل الحزبي الداخلي ضد الأخطاء ونواقص العمل وضد الشعارات والاندفاعات والهتافات الخاطئة في النضالات الجماهيرية.

وفي ظل الحريات التي وفرتها ثورة تموز، وبفضل جهودنا وجهود غيرنا من المخلصين. اغنيت المكتبة العربية بعدد كبير من المؤلفات الماركسية اللينينية التي أصبحت في متناول أيدي الجماهير. على أن المكتبة التقدمية باللغة الكردية ظلت فقيرة جداً ونحن لم نعط هذه القضية، كما لم يعطها رفاقنا في لجنة الفرع، العناية الكافية. وساهمت الصحف التقدمية في تثقيف رفاقنا وتثقيف كل الجماهير الشعبية ورفع يقظتها الثورية. وقد ساهم الشيوعيون بنشاط في مجال الصحافة اليومية وغيرها من أجل مكافحة الأفكار الخاطئة في الحركة الوطنية وتثبيت الأفكار الصائبة بالإضافة إلى الجهود المتجهة إلى رفع وعي الشعب ويقظته وإلى طرح الحلول التي تتناول المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

مصاعب في طريق تطور الحزب

إن ظروف العمل في فترة ما بعد الثورة هي أفضل الظروف لنشاط حزبنا طوال تاريخ حياته إلا أن عوائق جدية اعترضت سبيل نموه العددي والنوعي وسبيل نضاله من أجل أداء مهامه الوطنية والطبقية.

وأولى هذه العراقيل بقاء الحزب سريا رغم علنية نشاطه السياسي. وقد ازدادت خطورة النتائج السلبية المترتبة على بقاء تنظيماته سرية خصوصا لأن مهامه تضاعفت عشرات المرات وتشعبت بشكل لم يسبق له مثيل. فهذه السرية فرضت عليه بقاء صغر خلاياه. فتكاثر عدد الخلايا جراء اتساع قاعدة الحزب، وأصبحنا بحاجة إلى أعداد غفيرة من المنظمين كان يصعب لهذه الخلايا. وإضافة إلى ذلك فإن كثرة الخلايا، وهي سرية، قد باعدت بين الهيئات القيادية وبين القواعد الحزبية سيما الخلايا الجديدة.

وهذا ما خلق مصاعب جدية في طريق الإشراف والرقابة الحزبية من القيادة على القاعدة ومن القاعدة على القيادة. ولو كانت تنظيماتنا علنية لأمكن تنظيم خلايا تضم أعدادا أكبر من الأعضاء والمرشحين مما يؤدي إلى تقليص عدد الخلايا الحزبية بشكل يوفر على الحزب مقداراً من حاجته إلى المنظمين والكوادر (فضلاً عن ضمان إشراف ورقابة أحسن) من ذوي الثقافة الجيدة نسبياً لجميع الخلايا، بعد تقلصها، وتثقيف أفضل لمجموع منظمات الحزب.

إن انشغال المنظمات الحزبية من القمة إلى القاعدة بتعقيب ومكافحة النشاطات المعادية الاستعمارية الرجعية دفاعا عن الجمهورية ومكاسب الثورة، وانشغال عدد كبير من كوادرنا بمهام سياسية لا تحتمل التأجيل أو اللامبالاة كان عائقا جديا أمام حل المشاكل التنظيمية في الحزب. إن الجماهير ليملؤها الفخر والاعتزاز وهي تسترجع في ذاكرتها الأيام والليالي الطوال التي قضتها إلى جانب الشيوعيين في جميع أرجاء القطر، محرمة على نفسها النوم والراحة ومتحملة التعب والإرهاق لدرء الأخطار عن الجمهورية.

إن هذه النضالات، بحد ذاتها، ساهمت بقسط ملموس في تثقيف رفاقنا وكل المواطنين وإغناء تجاربهم ورفع يقظتهم السياسية ولكنها لم تسمح لهم بمواصلة التثقيف الذاتي ولم تعط للحزب فرصة للتوجه إلى حل مشاكله التنظيمية. ولقد قبل الحزب أعدادا غفيرة من الثوريين الجدد وهو يعلم بضعف مستواهم الثقافي وقلة تجاربهم على أمل أن يثقفهم داخل الحزب. غير أن ضخامة المهام السياسية للحزب لم تسمح له بالقيام بهذا الواجب على الوجه المناسب.

نواقص في نشاط الحزب

أن ضخامة عدد رفاقنا المرشحين بالنسبة لعدد رفاقنا الأعضاء أوجد وضعاً غير طبيعي في الحزب. ونتج عن ذلك بعض الارتباكات التنظيمية . وبسبب انعدام نظام واضح ووافي حول الترشيح فأن الترشيحات جرت بمقاييس مختلفة.

وقد حصلت انقطاعات تنظيمية عديدة. وبقي بعض الرفاق خارج الخلايا محرومين لفترة من الزمن، من ممارسة حقوق العضوية. وقد وجه الانتقاد مراراً إلى اللجان الحزبية المسؤولة حول هذه المسألة إلى أن عولجت تدريجياً وببطء.

وقد لوحظ في الحزب كله ضعف الإشراف والرقابة على التنفيذ سواء بالنسبة للقيادة المركزية أو لسائر الهيئات الحزبية فبعض اللجان الحزبية على مختلف المستويات كانت تجتمع وتتخذ قرارات ثم تجتمع ثانية بعد أيام وهي لا تراجع قرارات اجتماعها السابق ولا تدرس مدى ما نفذته منها، بل كانت تتخذ قرارات جديدة. وتمر أيام ويتكرر الأمر ذاته. وفي بعض الأحيان كانت منظماتنا تعجز عن تنفيذ قرارات الحزب وقراراتها هى بسبب سوء إدارتها لأعمالها القيادية الخاصة وعدم تأسيسها للجان المختصة أم عدم أخذها بنظام المحترفين والمساعدين.

وقد كان من نتائج ضعف الإشراف الحزبي أن ترك أعضاء حزبيون ارتكبوا أخطاء سياسية او تنظيمية في بعض المنظمات دون حساب ودون عقاب. وكان لذلك أثر سيئ في تربية هؤلاء الرفاق انفسهم وفي تربية المنظمات الحزبية التي عملوا فيها.

ولوحظ التحفظ والتردد في تقديم الكادر لدى بعض الرفاق المسؤولين الذين ظلوا ينظرون إلى الكادر وشروط تقديمه نظرة (يسارية) لا تتفق مع واقع حزبنا ومجتمعنا.

وظلوا يترددون في توسيع وتعزيز بعض اللجان الحزبية وفي المبادرة إلى تشكيل لجان جديدة توفرت مقومات تشكيلها. وفي حالات معينة لم تطبق مقاييس مبدئية صحيحة في تقديم الكادر بل اعتمد على بعض المظاهر الوقتية البارزة لدى هذا الرفيق أو ذاك. فقدم رفاق إلى مراكز حزبية لم يكونوا آهلين لها.

وعلى الرغم من تأكيدات قيادة الحزب على ضرورة تعرف كل لجنة مسؤولة على حدود الحزب في نطاق عملها معرفة عدد اللجان، عدد

الخلايا، عدد الأعضاء، عدد المرشحين، حصيلة العمل التنظيمي في كل شهر، ما توزع من الجريدة والبيانات (بالأرقام) وما تجمع من الاشتراكات، من التبرعات ومن أثمان الأدبيات، مدى مساهمة كل لجنة وكل خلية في هذه الإنجازات.. وبالرغم من هذه التأكيدات فإن العديد من لجاننا القائدة لم تشعر بما لهذه القضية من أهمية ولم تتعرف على حدود تنظيماتنا على الوجه المطلوب وكنتيجة لذلك جرى تطور وتنامي تنظيماتنا الحزبية في بعض المنظمات لا تحت الإشراف والسيطرة الحزبية الكاملة بل بصورة شبه عفوية. وتعززت تنظيماتنا حيث وجد لنا رفاق نشيطون وبقيت تنظيماتنا ضعيفة، حتى في بعض مراكز تحشد العمال والكادحين، حيث لم يوجد لنا رفاق فعالون و كفوئين. إن تنظيماتنا الحزبية لم تتطور في بعض الأماكن بصورة منهجية. وقد وضعت بعض اللجان مناهج للعمل لمدة شهرين أو ثلاثة نفذتها بنجاح. لكن بعض اللجان الأخرى لم تنجح في تنفيذ برامجها. ولم تقم دراسة مناسبة لأسباب فشلها في تنفيذ منهاجها الخاص. وعدا هذه وتلك فإن عدداً من اللجان لم تضع برامج خاصة لعملها.

حول القيادة الجماعية

لقد كرس الرفاق القياديون في قيادة الحزب المركزية وسائر هيئاته المسؤولة كل طاقاتهم لخدمة الحزب والحركة وقادوا الحزب بهمة وشجاعة وذللوا مصاعب جدية اعترضت سبيل تقدم الحزب. وقد ظهرت نواقص في عمل قيادة الحزب ناتجة عن ضخامة وتشعب مهامنا السياسية والتنظيمية والفكرية وعن تعقد الوضع بصورة عامة.

ومنذ انتصار الثورة عملت قيادة الحزب بروح التمسك بالمبدأ اللينيني السامي، مبدأ القيادة الجماعية. وخلال الأشهر الأولى من الثورة مارست لجنة الحزب المركزية دورها في رسم وتوجيه سياسة الحزب، فعقدت ثلاثة اجتماعات في أقل من أربعة أشهر عقبت الثورة. بضمنها الاجتماع الموسع المنعقد في أوائل أيلول 1958 . وبعد ذلك قاد المكتب السياسي للحزب بروح قرارات الاجتماع الموسع، وتقيد بمبدأ القيادة الجماعية في نشاطه خلال الأشهر الثمانية الأولى من الثورة. إلا أنه لم يعد يعقد اجتماعاته بانتظام فيما بعد ذلك ولفترة معينة، ولم يعد يلعب دوره، كما كان سابقا، في قيادة نشاط الحزب. إن مبدأ القيادة الجماعية قد انتهك في الحزب خلال الأشهر الأخيرة. فقد حصل التجاوز على حقوق اللجنة المركزية إذ مرت أكثر من عشرة أشهر على اجتماعها الموسع السابق قبل أن تعقد اجتماعها الموسع الأخير، مما

يشكل خرقاً لقرارات المكتب السياسي ولنصوص النظام الداخلي بالإضافة إلى ذلك فقد حدث أن اتخذت قرارات سياسية خطيرة وخاطئة بصورة فردية أو بالتشاور مع بعض رفاق المكتب السياسي. إن بعض القرارات التي اتخذت دون الرجوع إلى اللجنة المركزية، بشأن حملة إشراك الحزب في الحكم هي من اختصاص اللجنة المركزية وليس من اختصاص هيئة حزبية أدنى.

وقد لوحظ أن الاجتماع الموسع المنعقد في أيلول 1958 لم يتناول بشيء مسألة القيادة الجماعية كما أن التثقيف الحزبي خلال الفترة التي أعقبت ذلك الاجتماع لم يول هذه المسألة الخطيرة ما تستحق من الاهتمام.

إن خرق مبدأ القيادة الجماعية وحلول القيادة الفردية محلها أدى إلى نتائج سلبية وأخطاء سياسية وتنظيمية خطيرة كان يمكن تلافيها بضمان تطبيق القيادة الجماعية وضمان عقد اجتماعات اللجنة المركزية.

إن جمع اللجنة المركزية من دون تقديم تقرير مهيأ إليها مسبقاً أسلوب خاطئ لا يتفق مع مبدأ القيادة الجماعية ولا يساعد على تهيؤ أعضاء اللجنة المركزية ومرشحيها لمناقشة المسائل التي تطرح عليهم.

ولم يقتصر انتهاك مبدأ القيادة الجماعية على نشاط قيادة الحزب المركزية. ففي مختلف الهيئات التوجيهية والقيادية جرى انتهاك مبدأ القيادة الجماعية لدرجات متفاوتة وكان شن مظاهر الخرق اتخاذ قرارات فردية من قبل بعض منظمي وأعضاء اللجان، وقلة الاجتماعات الحزبية لدى بعض اللجان وعدم تقديم التقارير إلى اللجان من قبل منظميها ومكاتبها أثناء اجتماعاتها، وعدم تحضير جدول العمل خلال اجتماعات اللجان، وعدم تسجيل محاضر الجلسات الهامة.. الخ. فكانت بعض الاجتماعات شكلية ومعقودة لإقرار رأي منظم اللجنة أو مكتبها أكثر مما هي للدراسة والتوصل إلى قرارات صائبة. على أن بعض اللجان الحزبية مارست أعمالها بصورة أفضل، وراعت مبدأ القيادة الجماعية بصورة مناسبة.

حول البيروقراطية

إن نشوة النصر والغرور الناشئة من نجاحات الحزب والحركة الديمقراطية لم تدفعنا إلى تقديرات سياسية خاطئة وحسب بل كذلك إلى أخطاء تنظيمية وإلى ظهور وتنامي البيروقراطية في أسلوب العمل لدى منظمات الحزب.

إن البيروقراطية نمت في الحزب عموما، وخصوصا لدى بعض

ملاكاته، خلال الأشهر الأخيرة وبوجه ادق خلال الفترة التي أعقبت قمع العصيان الرجعي في الموصل. وبقدر ما انتهك مبدأ القيادة الجماعية في الحزب.وجدت الميول البيروقراطية وعدم الاهتمام بالنقد والنقد الذاتي سبيلها إلى الظهور.

إن بعض الملاحظات والانتقادات والاقتراحات العديدة التي وجهت إلى الهيئات الحزبية بما فيها قيادة الحزب المركزية لم تدرس بما يستحق من اهتمام، الأمر الذي لا يمكن تفسيره إلا كمظهر لإخفاق الصراع الفكري والاستهانة بالحقوق الديمقراطية و لأعضاء الحزب.

إن بعض رفاقنا المسؤولين من العاملين في التنظيم الحزبي أو في المنظمات اللاحزبية التجأوا في بعض الأحيان لأساليب بيروقراطية فجة لا تجاه الرفاق الحزبيين وحسب بل حتى تجاه المواطنين اللاحزبيين أيضا. وثم ما أساء إلى حزبنا وأضعف فيه روح الإبداع والمبادرة وقلل من مكانته الأدبية لدى بعض الناس الطيبين.

إن بعض رفاقنا الذين أصابهم الغرور نسوا احياناً حقيقة أننا حزب سياسي خارج الحكم ولا يصح أن ينصرفوا على غير هذا الأساس.

لقد خلطنا في بعض الأحيان بين معاملتنا لأعداء الجمهورية وبين معاملتنا لبعض الفئات التي لا تعتبر من أعدائها واتبعنا أسلوبا خاطئا متشددا في حل التناقضات الثانوية داخل صفوف الشعب وكان الانعكاس الطبيعي داخل صفوف الحزب لهذا الاتجاه الخاطئ بروز ونمو البيروقراطية وإضعاف روح المبادرة.

بعض التدابير الضرورية لتحسين عمل الحزب

أشاد الاجتماع الموسع ل.م. بالدور المجيد الذي لعبه حزبنا والتضحيات الجسيمة التي قدمها في سبيل الدفاع عن الجمهورية وعن مكاسب الثورة وثمن روح الإخلاص اللامتناهي ونكران الذات لدى جميع أعضاء حزبنا المجاهدين.

ولاحظ الاجتماع مبادرة رفاق المكتب السياسي إلى كشف الأخطاء والنواقص في عمل الحزب التي بلورها هو (أي الموسع) ومن ثم انتقد أخطاء ونواقص الحزب وقرر اتخاذ تدابير هامة تخص نشاط الحزب السياسي الحركي والتنظيمي ومن أهمها:

- تحسين القيادة الجماعية في الحزب.

- إعادة النظر في توزيع الكادر على أساس تحسين العمل القيادي في الحزب كله.
- وضع نظام للعقوبات الحزبية ونظام للترشيح إلى العضوية.
- بما ان النظام الداخلي للحزب قد وضع في ظروف كانت تختلف عن ظروفنا الحالية أحتلافاً كبيراً ومن حيث مستوى الحزب ومدى نضجه ومن حيث الوضع العام، فإن الاجتماع الموسع يرى ضرورة إعادة النظر فيه.
- تنشيط النقد والنقد الذاتي وتعزيز المركزية الديمقراطية.
- العمل بصورة تدريجية على تطهير صفوف الحزب من العناصر الانتهازية المتسترة (الجبانة والمتنبذبة سياسياً وغير المتقيدة بسياسة الحزب ونظامها).

النقد الذاتي دليل جدية الحزب

سيحاول أعداء حزبنا وشعبنا استثمار أخطاء الحزب إلى أقصى حد بأمل عزله عن حلفائه وعن الجماهير وتفريق الصفوف الوطنية.

غير أننا لن نفسح لمن ينشرون اليأس والقنوط في صفوف الحزب. فحزبنا حزب جماهيري يحوز من ثقة الشعب واحترامه له رصيدا كبيرا وهو متسلح بالوعي والتجارب الغنية وله إمكانيات وطاقات نضالية كبيرة تساعده على أداء مهامه التاريخية في خدمة الشعب والطبقة العاملة.

إن انتباه حزبنا إلى خط سيره (اليساري) قبل أن يستمر على هذا الخط أكثر من فترة قصيرة ليس دليلاً على قلة وعيه وتجاربه، بل بالعكس من ذلك، دليل نضجه ومستواه المتناهي.

إن ظروف الثورات أينما كانت، ظروف صعبة ومعقدة حيث تنزل الملايين الجديدة من الناس لتشارك لأول مرة في النشاط السياسي وحيث تتبدل العلائق الطبقية إلى هذا الحد او ذاك وقد تخون مراتب وطفات اجتماعية جديدة ويشتد تذبذب مراتب أو طبقات أخرى وتحدث اندفاعات جماهيرية كرد فعل على الكبت الطويل الأمد.

يقول لينين:

> «إن التاريخ بوجه عام، وتاريخ الثورات بوجه خاص، لهو على الدوام أغنى بالمضامين وأكثر تنوعا وشمولاً وأنبض بالحياة وأكثر روغانا هما تصوره أحسن الأحزاب وأكثر الطلائع وعي؛ من أكثر الطبقات تقدا. وذلك أمر مفهوم لأن أفضل الطلائع إنما تعرب عن وعي وإرادة عشرات الألوف وعن عواطفهم وتخيلاتهم، بينما تتحقق الثورات في لحظات تسامي جميع الطاقات البشرية واجهادها لدرجة كبيرة وهي تتحقق بوعي وإرادة وعواطف وتخيلات عشرات الملايين المدفوعة بأعنف نضال بين الطبقات»
>
> (شيوعية الجناح اليساري)

إن بلادنا مرت بظروف ثورية وتحولات اجتماعية. فليس من المستغرب أن يقع حزبنا في مثل هذه الظروف، في بعض الأخطاء خلال نشاطه الدائب لخدمة قضية الوطن والشعب والأمة العربية.

وإذ يعلن حزبنا بصراحة وجرأة عن أخطائه وينتقد نفسه أمام أعضائه وأمام الجماهير الشعبية فإن ذلك ليس دليل, ضعفه بل دليل عزمه وتصميمه الصادق على خدمة قضية الشعب، دليل قوته وقوة الماركسية اللينينية. وبرغم أن أعداء حزبنا وشعبنا يبذلون كل المساعي لكي يستثمروا لا أخطاءنا وحسب، بل اعترافنا بهذه الأخطاء أيضاً، فإننا على ثقة بأن أعداء الحزب والشعب لا يريدون في الواقع أن نكشف عن أخطائنا ونواقصنا ولا أن نعرف بها لأنهم لا يريدون أن تعالجها ولأنهم يدركون جيدا أن استمرارنا على أخطائنا و نواقصنا دون المبادرة إلى علاجها يؤدي بنا إلى الانعزال عن الشعب ويسهل عليهم مهمتهم الدنيئة في ضرب الحزب والحركة الديمقراطية. إن سكوت الأحزاب البورجوازية وعدم انتقاد نفسها ليس دليلاً على صحة وصواب سياستها ومواقفها كما تعلم جماهير الشعب، ولكنه دليل خوفها من كشف أخطائها ونواقصها. إن حزبنا الذي كرس جهوده لخدمة الشعب لم يدع يوما ما العصمة من الخطأ إذ ليس هنالك من لا يخطئ. وإننا لعلى يقين تام بأن أية قوة وطنية ستقوي نفسها وسترفع من مكانتها في أعين الشعب إن هي انتقدت أخطاءها وبادرت إلى معالجتها.

يقول لينين:

> «إن ما ينطبق على الأشخاص ينطبق، مع التغيرات اللازمة، على السياسة والأحزاب. ليس العاقل من لا يخطأ. ليس هناك أناس من هذا القبيل، ولا يمكن أن يوجدوا. العاقل من, يقع في خطأ ليس خطيراً جداً ومن يستطيع إصلاحه بسهولة وبسرعة» (شيوعية الجناح اليساري)

إن حزبنا سبق وأن وقع في أخطاء قبل سنوات ثم كشف عنها، بعد أن شعر بها، وانتقد نفسه وعالجها. فلم يضعفه ذلك بل زاده قوة وشعبية يوماً بعد يوم، إن سر قوة حزبنا تكمن في أنه حزب منبثق من صميم الشعب وقد حتمت وجوده ضرورات تاريخية.

ففي مجتمعنا الطبقي حيث يتحتم تعدد التيارات الفكرية والاتجاهات السياسية والفلسفية المختلفة المتجسدة في تعدد الأحزاب يتحتم وجود حزبنا بوصفه حزب الطبقة العاملة العراقية وجماهير الكادحين.

صيانة وتعزيز وحدة الحزب مهمتنا الأساسية

إن الاجتماع الموسع للجنة المركزية لم يعكس مجرد النضج السياسي العالي لدى حزبنا بل عكس بصورة رائعة وحدة الحزب الأيديولوجية والتنظيمية. وقد اتخذ الاجتماع قرارا بالتأكيد على كافة أعضاء الحزب بغية تعزيز وحدته أكثر فأكثر.

إن مبدأ وحدة الحزب الأيديولوجية والتنظيمية هو المبدأ اللينينى الأسمى في بناء حزب الطبقة العاملة. وليست وحدة حزبنا مفروضة فرضا ولا هي مبنية على الأهواء والرغبات الشخصية، بل إنها وحدة قائمة على أساس الاتحاد الاختيارى بين الشيوعيين وعلى أساس مبادئ الماركسية اللينينية.

إن أعداء شعبنا المستعمرين والعملاء يدركون الدور الفعال الذي يلعبه الحزب الشيوعي في النضال من أجل الاستقلال الوطني والديمقراطية ويدركون أنه عقبة قوية تصطدم بها مؤامراتهم ودسائسهم ضد الشعب والجمهورية. بهذا فهم لا يتركون اية وسيلة تتوفر في أيديهم إلا ويستخدمونها ضد هذا الحزب. ولا يكتفون بتسليط القمع والإرهاب ضده ،حين تكون السلطة في أيديهم، ولا بفبركة التهويشات والتلفيقات ضده ولا بأساليب الاغتيال و الاعتداءات الغادرة، بل يعمدون إلى تغذية الأفكار والتيارات الانشقاقية ويحاولون إيصال وكلائهم إلى صفوفه لتنفيذ هذه المهمة غير المشرفة. وهم في مساعيهم هذه يجدون في المحرفين الانتهازيين والمخربين خير مطايا يسخرونها ضد الحزب. إن التحريفية التيتوية لم تعدم من يحمل رايتها في البلاد العربية. فالانتهازيون الذين يسون ب (الشيوعيين العرب) يحلمون بشق الحركة الشيوعية في بلادنا وكل البلدان العربية.

ولكنهم لم ولن يستطيعوا النيل من وحدة حزبنا ما دام يقف بصفوف متراصة ويتحلى بيقظة سياسية عالية ضد نشاطاتهم التخريبية.

إن الاجتماع الموسع يعلنا باعتزاز أن السنوات الثلاث الأخيرة هي أفضل ظرف مر على حزبنا من حيث توطيد وحدته وتعزيزها. فمنذ ثلاث سنوات صفيت الكتل والتيارات الانشقاقية. وكان ذلك نصرا كبيرا لحزبنا وللحركة الوطنية رحب به كل الوطنيين المخلصين. وعبثا حاولت العناصر الانتهازية تشكيل كتلة تخريبية معادية لحزبنا.

على أن الانتهازيين والتحريفيين لن يلقوا السلاح رغم ما لحق بهم من هزائم. ولابد أن يجدوا بين بعض المطرودين من الحزب والموتورين والمشبوهين أناس يستمعون إلى ثرثرتهم. وهم فضلاً عن ذلك يتلقون العون والتشجيع من كل الأوساط المعادية لحزبنا.

إن الإعلان عن أخطاء الحزب من شأنه أن يخلق البلبلة لدى بعض رفاقنا قليلي الوعي طبقياً. وسيحاول المستعمرون والرجعيون والانتهازيون استثمار هذه البلبلة لصالحهم و لإضعاف الحزب. وإذ تشغل بالنا نحن وكل المناضلين الواعين قضية الدفاع عن الجمهورية وعن مكتسباتها الديمقراطية وقضية توحيد الصف الوطني فإن العناصر الانتهازية الموتورة تواصل البحث عن وسائل محاربة حزبنا وشق وحدة الصف الوطني.

إن الانتهازيين يحاولون تشويه سياسة حزبنا وتشويه سمعة مناضليه. وهم لا يتورعون عن تلفيق التهم والأكاذيب ضده وفي اللجوء إلى النضالات اللامبدئية والوقوف ضد كل خطوة يخطوها في عمله إلى الأمام. ويبذلون كل مسعى لجره إلى المعارك الجانبية وصرفه عن مهامه السياسية الكبرى. يتلقفون تهويشات وتلفيقات المستعمرين والعملاء والبرجوازيين ضد حزبنا ويتطوعون لنشرها ويحاولون تسريبها، بهذه الطريقة أو تلك، إلى صفوف الحزب. فعلينا أن نتجنب المهاترات والمعارك الجانبية وأن لا ننشغل بالأقاويل والأكاذيب التى ينشرونها علينا أن نسد كل ثغرة يمكن أن تتسرب منها رفكارهم ومفاهيمهم إلى صفوف الحزب برفع الوعي النظري والسياسي والتنظيمي داخل الحزب. وأن نطهر صفوفقا من العناصر التى كشفت وتكشف الحوادث عن انتهازيتها. فحزبنا لن يضعف بل يقوى بتطير صفوفه من العناصر الانتهازية الهزيلة. علينا أن نجعل من العمل لتصحيح أخطائنا عملاً واسعا وفعالا ومن أجل رفع مستوى وعى الحزب وتعزيز وحدته ومن أجل توحيد القوى الوطنية وتقويتها.

إن أكبر عوامل القوة لدى حزبنا، شأن أي حزب شيوعي، هو وحدته

المتينة، وحدة التنظيم والإرادة والعمل. وقد دلت تجارب التاريخ على أن وحدة الحركة العمالية أقوى سلاح بيد الطبقة العاملة وكل الجماهير الكادحة للدفاع عن حقوقها وعن مكتسبات نضالاتها. وليتذكر جميع الذين تراود أنفسهم أفكار التخريب والانشقاق مصير الكتل و فصائل ألانتهانية البائدة التي تحطمت أمام سير حزبنا وأمام قوة الماركسية اللينينية.

التنافس السلمي بين الاحزاب والقوى الوطنية

إن حزبنا يؤمن بضرورة تعدد الأحزاب الوطنية في بلادنا ما دام مجتمعنا مجتمعاً طبقياً وليس من مصلحة شعبنا أن يبقى حزب واحد في الميدان. نحن نطالب بالحقوق والحريات الديمقراطية لكل الطبقات الاجتماعية المناوئة للاستعمار، لمعضم الأحزاب والاتجاهات السياسية الوطنية. باعتبار ذلك حقا مشروعا من حقوقها وثمرة من ثمار كفاحها ضد الاستعمار والرجعية.

إن الأحزاب الوطنية تستطيع أن تعيش . مع بعضها كما تؤكد تجارب بلادنا ومختلف البلدان الأخرى، وأن تخوض مباراة سلمية فيما بينها لخدمة الشعب. إن من حق كل حزب في كل عنصر وطني أن يبشر بافكاره وأن يبث الدعاية بأساليب ديمقراطية لأهدافه ومبادئه ويعمل لكسب ثقه الجماهيروتأييدها لسياسته. إن التنافس السلمي بين الأحزاب والكتل الوطنية هو تعبير عن التناقضات الجزئية داخل صفوف الشعب وهو أحسن أسلوب لحل هذه التناقضات. فالخطر ينشأ لا من قيام التنافس السلمي بين الأحزاب والكتل الوطنية بل من إيقاف مثل هذا التنافس وحرمان بعض الأحزاب والقوى من ممارسة حقوقها المشروعة في الدعاية والتنظيم والنشاط السياسي.

إن الوطنية ليست محتكرة لحزب واحد أو فئة واحدة وحق العمل السياسي لخدمة الشعب ليس وقفا على حزب واحد بل هو حق طبيعي لكل الأحزاب والقوى ولكل المستقلين الوطنيين على اختلاف عقائدهم واتجاهاتهم السياسية.

إنهم مخطئون أولئك الرفاق الذين يتضايقون ويتاجرون عندما يجرون أحزابا وقوى وطنية أخرى تمارس النشاط السياسي وتعمل لكسب الجماهيرإليها، يلجأون إلى أساليب نضالية خاطئة ومتشددة تجاهها. وقد يشددون الصراع معها إلى حد يكاد يطغى على الصراع الرئيسي القائم بين شعبنا وبين الاستعمار.

إن بعض القوى والعناصر اليمينية هى التى تخشى التنافس السلمي بين القوى الوطنية وتخشى تنامى الحركة الجماهيرية. أما حزبنا فإنه لا يخشى التنافس السلمى بين الأحزاب والقوى الوطنية، وهو واثق؛ من صواب أفكاره ومن عدالة القضية التي يناضل من أجلها، واثق من أن أهدافه منبثقة من صميم مصالح الشعب. وهو يرحب بأن تنشط كل الأحزاب والقوى الوطنية المناوئه للاستعمار في سبيل تنظيم أبناء الشعب ورفع وعيهم السياسى. إن حزبنا يرحب بمشاركة القوميين المخلصين ايضا في هذه المباراة السلمية ليبشروا بأفكارهم وأهدافهم بأساليب ديمقراطية. وهو يدعوهم إلى أن يعزلوا أنفسهم .عن العناصر الرجعية و المدسوسة و المتسترة وراء القومية لأن بيننا وبين القوميين المخلصين أهدافا مشتركة رغم وجود الاختلافات، لا في الدفاع عن جمهوريتنا وسيادتنا الوطنية وحسب بل كذلك في مساعدة كل الشعوب العربية على تحرير نفسها وفي السير نحو تحقيق أهداف الأمة العربية، القريبة منها والبعيدة.

إن التنافس السلمي بين الأحزاب والقوى الوطنية لا يغطي على الخلافات الفكرية وتباين الأهداف و،ساليب الكفاح بينها بل يكشف عنها بشكل واضح أمام الشعب. يكشف عن نقاط الاتفاق فيهيئ جوآ أنسب لتوحيد القوى الوطنية في جبهة وطنية ويكشف عن نقاط الخلاف، فيحكم الشعب، من خلال نظرته لهذه الخلافات، على كل حزب وكل صفحة وطنية ويمنح ثقته للحزب الذي يعكس بصورة أفضل أمانيه ورغباته ويدافع عن مصالحه أكثر من غيره.

إن استبدال أسلوب التنافس السلمي بين الأحزاب والقوى الوطنية بأسلوب الصراع المتشدد والنزاعات المفتعلة أمر يدفع بنقاط الاختلاف بين القوى الوطنية إلى المقدمة ويغطي على نقاط الاتفاق وبالتالى سوء إلى قضية الوحدة الوطنية وإلى مصلحة الشعب والجمهورية. وإذا ما وقعت بعض الأخطاء والمشاكل بين الأحزاب والقوى الوطنية تجاه بعضها أو تجاه قضية الشعب فان ممارسة النقد الأخوي الإنشائى بروح موضوعية هي وحدها الأسلوب الصحيح لحل مثل هذه المشاكل. إن التنافس السلمي بين القوى، الوطنية لا يتنافى مع سلوك النقد الإنشائي تجاه بعضها البعض.

إعادة التثقيف والكفاح الفكري ضد الأفكار (اليسارية) والخاطئة

إن الأعمال والتصرفات الخاطئة هي انعكاس للأفكار والايديولوجيات الخاطئة. وما دمنا قد وقعنا في أخطاء فإن ذلك يعني بالضرورة أن أفكارا

ومفاهيم خاطئة وغريبة عن الماركسية اللينينية قد تسربت إلى أذهاننا بنتيجة الغرور ونشوة النصر. ومصدر هذه الأفكار هو فئات البرجوازية الصغيرة.

إننا لن ننجح في معالجة أخطائنا و نواقصنا بصورة جدية وبالسرعة المناسبة ما لم ننجح في إعادة تثقيف أنفسنا وكل رفاقنا. إن إعادة التثقيف ليست من مهامنا الثانوية بل هي في الظرف الراهن مهمتنا الرئيسية الأولى.

وفي مجرى العمل لإعادة التثقيف ينبغي أن يعامل الرفاق الذين تتبلبل أفكارهم بروح إنشائية وأن تشرح لهم القضايا الغامضة شرحاً وافياً مع ذكر الأمثلة التوضيحية بروح الجد والمثابرة وأن يفسح لهم مجال النقاش حتى يقتنعوا بالمسائل المختلف عليها وأن يشجعوا على المطالعة والتثقيف الذاتي. إن الحزب يشجب بحزم استخدام أساليب القمع والبيروقراطية تجاه الرفاق الذين تكون القضايا غامضة لديهم أو الذين يحملون وجهات نظر متباينة. ومن حق الرفاق أن يحتفظوا بوجهات نظرهم بخصوص القضايا التي لا يمكنهم استيعابها وفهمها. أما الذين لا يساعدون على إعادة تثقيف أنفسهم وبالتالي يلجأون إلى خرق الضبط وبث البلبلة و التخريب فإن الحزب يلفظهم إلى خارج صفوفه.

وفي النضال لإعادة التثقيف سنجابه خطر طمس الجوانب المشرقة أو التقليل من شأنها في نشاط حزبنا وإنجازاته وهذا الخطر يأتى من نظرة وحيدة الجانب إلى تاريخ حزبنا ونضالاته وإلى دوره البارز خلال معارك الدفاع عن الجمهورية. إن علينا أن نقف بحزم ضد هذا الخطر الذى من شأنه أن يسيء إلى تاريخ حزبنا كما أن من شأنه أن يربي رفاقنا تربية سيئة بروح تدميرية لا إنشائية. إن علينا أن نقدر أخطاء ونواقص حزبنا وأن نقدر إنجازاته الكبرى بروح موضوعية. فالأخطاء التي قدمها حزبنا هي شيء يسير للغاية بالقياس، إلى الإنجازات الكبرى والخدمات الجليلة التي قدمها لشعبنا وإلى جمهوريتنا منذ صبيحة الثورة. وفي ظروفنا الراهنة تستهدف إعادة التثقيف، أول ما تستهدف، الأفكار والذهنيات (اليسارية) الخاطئة في صفوف حزبنا. إننا نجابه، بصورة رئيسية، في الظرف الراهن مهمة محاربة الأفكار (اليسارية) التي عانى الحزب منها خلال المدة الفائتة والتي ما زالت عالقة بأذهان غالبية رفاق الحزب.

إن الخطر الرئيسي الذي يبرز في صفوف الحزب، بين ملاكاته وأعضائه الآن هو خطر الوقوف بوجه تصحيح أخطائنا اليسارية (بذريعة الخوف من الوقوع في انحراف يميني) فإذا لم نعالج (اليسارية) كأفكار ومفاهيم غريبة عن الماركسية اللينينية وإذا لم نعد تثقيف رفاقنا بروح الأفكار الماركسية

اللينينية والتقديرات الصائبة للوضع في البلاد فإننا سنجد أنفسنا أمام خطر جدي، خطر الجمود على سياستنا (اليسارية) والاكتفاء بتغييرات شكلية.

إن بعض الرفاق ذوي الذهنية اليسارية لا يتصورون الوضع السياسي كما هو بالفعل بل يتصورونه كما هو في ذهنيتهم. فلا تأتي خططهم وآراؤهم على أساس تقدير صائب لتناسب القوى، بل على أساس المبالغة في تقدير قوانا والتقليل من دور البورجوازية الوطنية في مجرى النضال الوطني.

وعلى رفاقنا المسؤولين وخصوصا أعضاء ومنظمي اللجان القيادية في مختلف مجالات النشاط الحزبي أن يتحلوا باليقظة السياسية والصلابة الفكرية تجاه الضغط الذي يمكن أن يتعرضوا له من بعض أعضاء الحزب ومن بعض اللاحزبيين للحيلولة دون تصحيح اتجاهات ومواقف الحزب الخاطئة. إذ إلى جانب ما يلقاه تعديل أخطائنا من القبول والتقدير لدى معظم رفاق الحزب ولدى أوسع الأوساط الشعبية والوطنية سنجد بعض الرفاق وبعض اللاحزبيين وقد جاء تصحيح سياسة الحزب صدمة بالنسبة لمقاييسهم و آرائهم.

وعلى كافة هيئاتنا المسؤولة أن تعيد النظر على ضوء هذا التقرير الصادر من الاجتماع الموسع في جميع نواحي نشاطها السياسي والتنظيمي والفكري في الظرف الراهن وفي الماضي الذي يمتد إلى الأيام الأولى من الثورة، لتبقي على ما هو صحيح وصالح ولتعالج ما هو خاطئ وناقص، ففي كل منظمة حزبية أو في كل مجال من مجالات العمل الحزبي تقع المسؤولية الأولى في إعادة التثقيف على عاتق الهيئة الحزبية المسؤولة عن ذلك المجال.

إن هنالك تبايناً واضحاً في تطبيق سياسة الحزب لدى المنظمات الحزبية المختلفة. فبعضها سارت باتزان وتقيدت بسياسة الحزب وهى لا تتحمل مسؤولية أخطاء كبيرة خاصة بها في حين أن منظمات أخرى ارتكبت أخطاء (يسارية) متطرفة أكثر بكثير مما تتحمله سياسة الحزب العامة وتوجيهاته. إن للهيئات الحزبية المسؤولة مدعوة إلى إعادة النظر في مجمل مواقفها وتشخيص اخطائها الخاصة وان تدرس الانتهاكات التى حصلت ق مجالها الخاص لمبدأ القيادة الجماعية وأن تحدد المسؤولية الشخصية في ذلك. إن تحديد المسؤولية الشخصية في مثل هذه الأخطاء شيئ لابد منه لضمان نجاح الحزب في إعادة التثقيف ولضمان تثقيف الرفاق المخطئين بتجارب أخطائهم ذاتها. على أنه ينبغي الاحتراس في تطبيق هذا التوجيه لكي لا ننزلق إلى حمأة التشديد اللامبدئي للصراع الداخلي. وأن تجري المناقشات بروح التضامن الرفاقي العالي وبصراحة وجرأة واتزان لغرض

معالجة أخطائنا ونواقصنا.

وفضلاً عن ذلك فإن الوضع السياسي العام يؤكد ضرورة الاحتراس من الوقوع في أخطاء يمينية قد تنشأ كرد فعل للأخطاء (اليسارية). إن من الخلل إلقاء الإجراءات التي اتخذت ضد الحركة الديمقراطية على عاتق حزبنا وتجاهل الدور الذى لعبته وتلعبه البورجوازية الوطنية بسبب طبيعتها المتذبذبه او تجاهل الدور الذى لعبه ويلعبه المستعمرون وعملاؤهم ضد الثورة وضد التطور الديمقراطى للجمهوريه. كما أن من الخطأ التقليل من شأن النقد الموضوعي الذي يمارسه الحزب تجاه المواقف الخاطئة للقوى الوطنية الأخرى التي نؤيدها بوجه عام أو نتضامن معها في الدفاع عن استقلال البلاد. إن معالجة الأمور على هذه الصورة من شانه أن يعرض حزبنا لخطر الاستسلامية اليمينية.

إن فئات هامة من البورجوازية تطبق اليوم الكثير من الأفكار والمفاهيم اللاديمقراطية والتي كانت هي نفسها تحاربها في العهد البائد.

وينبغي أن يتعدى نشاطنا في إعادة التثقيف حدود التنظيم الحزبي وأن نلعب دورنا لتثقيف الجماهير اللاحزبية. وأن نقف بجرأة بوجه الشعارات والاندفاعات الخاطئة نابذين فكرة «أن وقوفنا ضد الاندفاعات يثبط من ثورية الجماهير» ومستفيدين دروساً من مواقفنا اللاإبالية السابقة تجاه الاندفاعات المتطرفة. كما ينبغي إنزال العقوبات الحزبية بمن يثبت خرقه لمبادئ الحزب ومساهمته في الانتهاكات والتجاوزات.

وفي الوقت نفسه ينبغي أن نقف بحزم ضد كل الأفكار والتصرفات التي تؤدي إلى بث روح الهزيمة والاستسلام لدى الجماهير أو تقلل من ثقتها بقواها وبقوى الحزب والحركة الوطنية في النضال من أجل صيانة الجمهورية وتأمين حقوق الشعب. وفي مجرى الكفاح ضد المفاهيم اليسارية والميول البيروقراطية تجد المفاهيم والميول الليبرالية سبيلاً للظهور، خصوصاً في منظماتنا التي وقعت فيها أخطاء أكثر من غيرها. ومن الواضح أن ظهور الليبرالية ليس من شأنه مساعدة الحزب على معالجة أخطائه. بل على العكس إن ذلك يعرقل تصحيح أخطائنا فيزيد من البلبلة في صفوف الحزب ويفتح جسرا لعبور الأفكار الخاطئة والمفاهيم الانتهازية إلى داخل صفوفه وبالتالي يصبح سببا لإثارة النضالات اللامبدئية داخل الحزب على حساب النضال الحزبي الداخلي المبدئي، وإزاء هذا الوضع ينبغي التأكيد على أهمية ضرورة التمسك بالضبط ونظام الطاعة الحزبية وينبغي رفض كل الحجج والمحاذير التي تقدم لانتهاك الضبط. فالتمسك الصارم بالضبط الحزبي وسيله لا غنى عنها لا لمكافحة الميول والأفكار الليبرالية وحسب بل كذلك

لمعالجة الأخطاء (اليسارية) والميول البيروقراطية.

إن نقطة البدء التي ينبغي أن ننطلق منها لمعالجة عموم الوضع السياسي هي معالجة مشاكل حزبنا ورفع مستوى الضبط واليقظة السياسية فيه.

ولأجل أن نقوي حزبنا يجب أن ننشط في صفوفه النقد والنقد الذاتي وأن نضمن الحقوق الديمقراطية لجميع اللجان والاعضاء. إن سلوك البيروقراطيين وعدم تشجيع النقد لا يتفق مع مبادئ بناء الحزب اللينيني ولا مع التزامات العضويه في حزبنا. فالذين يصرون على هذا السلوك ينبغي أن يبعدوا عن ألحزب. فحزبنا حزب كل الشيوعيين وحزب جماهير العمال والفلاحين وكل الكادحين في بلادنا، يستمد خططه من مصالح هؤلاء جميعا ويكرس جهوده لخدمتهم.لهذا فإن من حق. جميع اعضائه ومن حق جميع المواطنين اللاحزبيين المخلصين ان يمارسوا النقد النزيه تجاهه بروح إنشائية وأن يقدموا إليه المقترحات الرامية إلى تحسين عمله السياسي والتنظيمي. وهو يتقبل الانتقادات والاقتراحات برحابة الصدر وبروح التقدير والتثمين.

خاتمة

إن مهمة تعزيز صلات الحزب بالجماهير تأتي في مقدمه مهامنا. إن قوة الشعب مصدر قوة حزبنا. وإذا تحصن الحزب بروابط وثيقة مع الجماهير الشعبية، وخصوصا جماهير العمال والفلاحين، فإنه سيظل قوياً. إنه جزء من الشعب. وأهدافه صريحة واضحة أعلن عنها في كل الظروف. في ظروف المد الثوري وفي ظروف الجزر في العهد المباد.

وفي هذه الظروف التي تميزت مؤخرا بهبوط نسبي في الحركة الثورية بعد الصعود الثوري الذي لم يشهد تاريخ بلادنا مثيلاً له فإن خطة الحزب الراهنة لا تعني بأي حال التقليل من مسؤولياته في الحركة الوطنية ودوره في صيانة الجمهورية. إن حزبنا والجماهير ألملتفة حوله ستواصل النضال بذات الروح الجهادية العالية وبذات الشعور بالمسؤولية إزاء مصلحة الوطن والشعب. إن حزبنا لن يتخلى عن قضية الشعب، كما لم يتخل عنها في الماضي، لحظة واحدة. إن حزبنا سيواصل الكفاح وهو أكثر استعداداً من حيث تجربته الكفاحية ومن حيث صواب خطته ومواقفه السياسية في الظروف الجديدة التي تمر بها جمهوريتنا البالسة.

إن حزبنا، أيها الرفاق، حزب مكافح لا يلين. يرتعب منه المستعمرون

وأعوانهم وعملاؤهم الخونة. وهو قوي بثقتكم به والتفافكم حول رايته المجيدة، قوي بشعوركم العالي بالمسؤولية إزاء قضية شعبنا وكل الشعوب، العربية قوي بثقة الشعب به والتفافه حوله... وهو يعتز أبداً بهذه الثقة الغالية ويعاهد بأن يظل كما كان دوما أهلاً لهذه الثقة وأن يظل كما كان دوما أميناً لرسالته المجيدة التي حمل لواءها شهداؤه الأماجد. فبالاسترشاد بمبادئ الماركسية اللينينية الهادية، وبالاستناد إلى ثقة الشعب ومساندته له، سيتابع حزبنا سيره إلى الأمام في سبيل الدفاع عن الاستقلال الوطني وعن الجمهورية ومكتسباتها الديمقراطية وعن حقوق العمال والفلاحين وكل الشعب. تحت راية التضامن بين جميع القوى الوطنية في البلاد.

ملحق رقم (3)

رسالة من سلام عادل الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري [1]

إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري الشقيق،

أيها الرفاق الأعزاء،

أستناداً إلى تقرير الرفيق أسعد عن محادثاتكم معه، و بوجه خاص عن مساعيكم مع حزب البعث. نبلغكم قرارنا بتخويلكم حق المفاوضة بأسم الحزب الشيوعى العراقي في المحادثات معهم، باتجاه التعاون في النضال من أجل القضايا العربية المشتركة، ولإرساء الحكم الوطني في العراق على أسس ديمقراطية.

ومن المناسب أن نشير هنا، إلى أن التأكيد على مطلب إنهاء الفترة الاستثنائية، وأساليب الحكم العسكري الفردي، وإرساء الحكم على أسس ديموقراطية هو ذو أهمية خاصة في العراق. فحزب البعث العراقي، وقوى أخرى، توجه نضالها الان لإسقاط قاسم دون إعطاء تقدير صائب لأخطار المغامرة بالاستقلال الوطني لصالح ردة أستعمارية رجعية، ودون تأكيد كافٍ

1. الوثيقة وصلتنا مكتوبة بخط اليد، ولمنا متأكدين من كونها قد جاءت في الاصل هكذا أو أنها مستنسخة عن الأصلية. ولم نستطع أن نحل لغز التاريخ الذي كتبت فيه، هل كان الخطأ (31 نيسان) في أصل الرسالة، أم أنها كتبت في 21 نيسان، أم أن ناسخها قد أخطأ في تدوين التاريخ - المؤلف.

على الديموقراطية باعتبارها ضمان تعزيز الاستقلال الوطني وتطور البلاد.

إن حزب البعث، وغيره، كالحزب الوطني الديموقرطي وحزب الاستقلال يؤاخذون حزبنا بأنه رغم نضاله الواضح والقوي ضد السياسة اللاديمقراطية، وضد ميول المساومة فإنه لن يتردد عن مصافحة قاسم عندما يمد هذا يده إليه. وهذا جانب من الصواب، طبعاً ما دامت هناك أخطار استعمارية رجعية جدية. إن حزبنا سيصافح قاسم عندما يمد هذا يده إليه في حالات تعرض الاستقلال الوطني لاخطار ردة استعمارية. ولن حزبنا لن يفعل ذلك ولن يؤازر قاسم، بل لن يقف على الحياد تجاه السياسة اللاديمقراطية التى يمارسها قاسم بما في ذلك ضرب الاحزاب والقوى الأخرى، ومنها البعث. إن حزبنا كافح وسيكافح هذه السياسة، ودافع وسيدافع عن حرية كل القوى المعادية للاستعمار في العمل السياسي وعن ضرورة ائتلافنا للدفاع عن الاستقلال الوطني ولإرساء الديمقراطية وتحقيق مطاليب الشعب.

وواضح أن الأستعمار وأعوانه هم الذين يركزون، منذ زمن طويل، جهودهم لتحويل الثغرة الواسعة الموجودة حالياً بين حزبنا وبين قاسم إلى قطيعة لا مرد لها. ولدينا معلومات، فضلاً عن المعالم السياسية العامة للوضع، بأن القوى الاستعمارية تعتبر بأن نجاحها في تحقيق قطيعة كهذه هي الأمنية الأكثر ملاءمة لها لضرب قاسم والاستقلال الوطني وإرجاع العراق للتبعية الاستعمارية.

إن حزبنا يقدر ويثق من عناصر القوة في الوضع الراهن. فاتحاد الأحزاب والقوى الوطنية على رأس الجماهير الشعبية الغفيرة، قادر تماما على وضع, حد لأسلوب الحكم الفردي ولإرساء الحكم على أسس ديموقراطية. إن تجارب إضراب السيارات بررت تماما وجهة نظر الحزب هذه. كما ان الظروف تتحسن لوضع شعار الحزب في جدول العمل، بما في ذلك تخفيف حدة التناقض بين القوى المعادية للاستعمار، والتقارب والتعاون الذي ينشأ بين بعضها.

إن تكوين الجبهة القومية من حزب البعث والاستقلال والقوميين العرب منذ ثلاثة أشهر، وقبيل إضراب السيارات قد عرقل نضوج الوضع لصالح التقارب والتعاون بين القوى الوطنية ككل. ولولا قيام هذه الجبهة، لاستفادت الحركة الوطنية بصورة أفضل من إضراب السيارات. فقد قيدت هذه الجبهة حزب البعث بالتزامات ضد الحزب الشيوعي. ولذا فإن محاولاتنا في المجالات المختلفة لتنسيق الجهود خلال إضراب السيارات وإضراب الطلاب جوبهت بمواقف سلبية غير مبررة من البعثيين.

ورغم أن إضراب السيارات قد خلخل الجبهة القومية، بحيث أن البعث أصدر بيانه عن الإضراب بصورة انفرادية، إلا أنه، تحت تأثير تلك القوى، واصل في نشرياته التهجم على الحزب الشيوعي بصورة مفتعلة لإثارة مواضيع قديمة ومكررة.

إن الاتفاق بيننا وبين البعثيين والاستقلاليين، سيجر مباشرة الوطني الديموقراطي والحزب الديموقراطي الكردي إلى التعاون، ومن هنا يكتسب أهمية خاصة. أما القوى التي ستبقى خارج التعاون في حالة كهذه، هي الحزب الوطني التقدمي، والأخوان المسلمون، وبعض القوميين الذين يرتبطون بشكل قوي بالمباحث المصرية أو الخاضعين لتأثير قاسم. ولا شك أن تعاوناً كهذا يعني أن مجموع قوى جبهة الاتحاد الوطني قد ائتلفت مرة أخرى فيما عدا الوطني التقدمي، الذي من المتوقع أن يؤثر بالتالي قيام الجبهة واستمراريتها وتقدمها على تلطيف موقفه من التعاون، فيختط لنفسه نهجاً أكثر استقلالاً عن قاسم.

وبخصوص حزب الاستقلال فإنه يبدو أكثر تقبلاً لفكرة التعاون مع حزب البعث. ومن المهم الإشارة إلى أن الجبهة القومية التى يشارك فيها البعث أكدت على شعار الوحدة مع العربية المتحدة. كما أن البعث يتعرض لتيارات مختلفة، منها ما هو يحدد موقفاً عدائياً حاداً من الحزب الشيوعي، ومنهم من ساهم في عمليات الاغتيال التى حرض عليها قاسم ضد الشيوعيين، ولا زال عدد كبير منهم يمارس الاستفزازات.

1. ولمعلوماتكم الخاصة نذكر بأن علاقات حزبنا مع الحزب الوطني الكردستاني تتحسن تحت ظروف الإرهاب الذى أخذ يتعرض له هذا الحزب، وتحت ظروف تجاهل وغمط أبسط الحقوق الديمقراطية للشعب الكردي. وقد اتفقنا معهم مؤخرا على العمل المشترك لتهيئة مذكرة شعبية واسعة، تطالب بإنهاء «الفترة الاستثنائية»، وقيام مؤسسات ديموقراطية ودستور ديموقراطي، وإطلاق الحريات الديموقراطية. ومن المفروض أن تبدأ الحملة بمذكرة توقع عليها شخصيات سياسية واجتماعية بارزة من القوى الديموقرطية المستقلة، فضلاً عن عناصر حزبنا وعناصر الحزب الجمهوري.

2. إن سياسة قاسم تواصل سيرها الحثيث في طريق تثبيت الحكم العسكري الفردي، وإن الاضطهاد والامتهان يجابه جميع الأحزاب السياسية القانونية التي تجمع على ضرورة إنهاء الفترة

الاستثنائية. إن قوة الوعي الديموقراطي لدى الجماهير الشعبية تعيق قاسم في الوقت الحاضر من إلغاء الحياة الحزبية، كما انه يجد صعوبة قصوى، رغم أفظع وسائل الإرهاب، في فرض وكلائه في النقابات والجمعيات.

3. إن التناقض بين قاسم وشركات النفط قائم فعلاً. ولكنه لا يعمل شيئاً جدياً لتقوية وضعه السياسي بأن يحاول أن يحصل على المكاسب عن طريق المناورة والمساومة مع الشركات، كما يحاول أن يبالغ ويطيل في مناوشاته مع شركات النفط للتعكز على موقف «وطني» لمواصلة الضغط وتشديده على الحركة الديموقراطية، وكذلك، إلى حد محدود، على البعثيين و القوميين الآخرين.

4. إن وضع حزبنا حسن بصورة بينَة، وإن حملات التهويش والضغط، التي استمرت طويلاً، اصبحت ممجوجة من قبل الجماهير التى يتعمَق وعيها بصورة مذهلة، وتحافظ على التفافها حول الحزب.

إن شبكة كادر الحزب في عموم البلاد سليمة، ولم تتعرض إلى أية ضربة جدية وهي ترفع يقظتها ومستوى ضبطها ووحدتها باستمرار. إن مناورات قاسم لتفكيك وحدة الحزب أو إلحاق ضرر ما بها قد باءت بالفشل التام. وعلى سبيل المثال، إن قاسم في حيرة منذ زمن عما إذا كان وجود «الحزب» الصائغ يخدم الحزب الشيوعي أم حكومة قاسم أكثر؟

في سنة واحدة فقط، زجت حكومة قاسم في المواقف 21 ألف مواطن، غالبيتهم الساحقة، بالطبع، من الديموقراطيين، ولكن شعبية الأفكار الديموقراطية، ودقة تنظيم الحزب يضع قاسم في ضرباته للحزب، وجهاً لوجه، أمام الجماهير دون إرباك عمل الحزب.

5. لو نظرنا لوضع القوى العام نظرة شاملة لوجدنا بأن قوى اليمين متفككة، متناحرة، وقوى الوسط مجزأة متناقضة، وتتبنى بعض أقسامها شعارات الحزب. ولكن، القوى التي تحافظ على وحدتها هي القوى الديموقراطية التي يرصها رسوخ وحدة الحزب.

تلكم، أيها الرفاق، خطوط عريضة للوضع استفدنا من هذه الفرصة لنقلها إليكم.

وتقبلوا تحياتنا الشيوعية

سلام عادل

عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

المصادر

المطبوعات باللغة العربية

الأعظمي، وليد محمد سعيد، «ثورة تموز وعبد الكريم قاسم في الوثائق البريطانية»، المطبعة العالمية، بغداد، 1989

البارزاني، مسعود، «البارزاني وحركة التحرر الكردية»، كردستان، 1990

البرازي، نوري، «الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق»، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1966

الجادرجي، كامل، «مذكرات كامل الجادرجي»، دار الطليعة، بيروت، 1970

الجادرجي، كامل، «من أوراق كامل الجادرجي»، دار الطليعة، بيروت، 1971

الحاج، عزيز، «القومية العربية والديمقراطية»، دار بغداد، بغداد، 1959

الحاج، عزيز، «ذاكرة تحت الطلب»، باريس، 1979

الحسني، عبد الرزاق، «تاريخ الوزارات العراقية»، الأجزاء (6 ، 7، 8، 9، 10)، الطبعة الثالثة، دار الكتب، بيروت

الدليمي، محمد عويد، «كامل الجادرجي ودوره في السياسة العراقية

1897 - 1968»، مطبعة الأديب، بغداد

الزبيدي، ليث عبد الحسن، «ثورة 14 تموز 1958 في العراق»، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1981

الطالباني، جلال، «كردستان والحركة القومية الكردية»، منشورات النور، بغداد، 1970

الطالباني، مكرم، «في سبيل إصلاح زراعي جذري في العراق»، شركة الطبع والنشر الأهلية، بغداد، 1969

العاني نوري عبد الحميد و علاء جاسم محمد الحربي، أحمد ساجر الجاسم، جهاد مجيد، محي الدين، محمد عويد الدليمي، كامل جواد عاشور، «تاريخ الوزارات في العهد الجمهوري، 1958 - 1968»، الجزء الأول والثاني والثالث والرابع، بيت الحكمة، بغداد، 2000

العزاوي، فاضل، «الروح الحية - جيل الستينات»، دار المدى، دمشق، 1997

العلوي، حسن، «العراق - دولة المنظمة السرية»، لندن ،1990

الفكيكي، هاني، «أوكار الهزيمة»، مؤسسة النهار، مطبعة مهر، 1993

الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي)، «الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق»، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق- نيقوسيا، 1987

الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي)، «مساهمة في كتابة تاريخ الحركة العمالية في العراق»، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق - نيقوسيا، 1989

النصراوي، عباس، «الاقتصاد العراقي»، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية، 1995

الونداوي، مؤيد إبراهيم، «العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958»، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1992

أبو العيس، محمد حسين، «الثورة الزراعية في العراق»، دار بغداد، بغداد، 1959

أوريل، دان، «العراق في عهد قاسم»، ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله، الجزء الأول, دار نبز للطباعة والنشر، ،السويد، 1989

باروت، محمد جمال، «حركة القوميين العرب»، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 1997

بطاطو، حنا، العراق، «الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية»، ثلاثة كتب، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1990

حسن، محمد سلمان، «التطور الاقتصادي في العراق»، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

حسن، محمد سلمان، «دراسات في الاقتصاد العراقي»، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

حسيب، خير الدين، «تكوين الدخل القومي في العراق»، دار الطليعة، بيروت، 1963

خدوري، مجيد، «العراق الجمهوري: الشريف الرضي»، بيروت، إيران، 1376-1418 هـ

خيري، زكي و سعاد خيري،«دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي»، 1984

خيري، زكي، «صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم»، مركز الحرف العربي، السويد، 1996

دكله، صالح، «من الذاكرة (سيرة حياة)»، دار المدى، دمشق، 2000

دندشلي، مصطفى، «حزب البعث العربي الاشتراكي: الإيديولوجيا والتاريخ السياسي 1940-1963»، الجزء الأول، تعريب يوسف جباعي ومصطفى دندشلي، 1979

زبير، عبد الرزاق، «محاضرات في قانون الإصلاح الزراعي»، كلية القانون والسياسة، بغداد، 1976

سينغلتون، جيني، «الحزب الوطني الديمقراطي في العهد الملكي»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999

عارف، اسماعيل، «أسرار ثورة 14 تموز وتأسيس الجمهورية في العراق»، منشورات لانا، لندن، 1986

عباس حميدي، جعفر، «التطورات السياسية في العراق 1946-1953»، النجف، مطبعة النعمان، 1975

عبد الحسن، وداي العطية ، «الإصلاح الزراعي في العراق»، بغداد، مطبعة المعارف، 1965

عبد الحميد، صبحي، «أسرار ثورة 14 تموز في العراق»، الدار العربية للموسوعات، بيروت، الطبعة الثانية، 1994

عبد الرضا، ماجد، «القضية الكردية في العراق»، الطريق الجديدة، بغداد، 1975

عجينة، عبد الرحيم، «الاختيار المتجدد»، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1998

فتح الله، جرجيس، «العراق في عهد قاسم: آراء وخواطر 1958-1988»، الجزء الثاني، منشورات الجمل، دار آراس للطباعة والنشر ، ألمانيا

فرحان، عبد الكريم، «حصاد ثورة: تجربة السلطة في العراق»، دار البراق، لندن - دمشق، الطبعة الثانية، 1996

كبة، إبراهيم، «هذا هو طريق 14 تموز»، دار الطليعة، بيروت، 1969

كريم سعيد، علي، «من حوار المفاهيم إلى حوار الدم: مراجعات في ذاكرة طالب شبيب»، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999

محاضر محادثات الوحدة، مؤسسة الأهرام، القاهرة،1963

محمود، نجم، «المقايضة، برلين- بغداد»، منشورات الغد، لندن، 1991

مديرية التحقيقات الجنائية، «موسوعة سرية خاصة بالحزب الشيوعي السري»، ستة أجزاء، مطبعة الحكومة، بغداد، 1949

معروف، هوشيار، «الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال»، وزارة الإعلام، بغداد، 1977

ناجي، ثمينة ، نزار خالد، يوسف، «سلام عادل: سيرة مناضل»، مجلدان، دار المدى، دمشق، 2001

نوري، بهاء الدين، «في تقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي لسنة 1958-1983»، الطبعة الثالثة، 1988

نوري، بهاء الدين، «مذكرات»، مطبعة جامعة صلاح الدين، كردستان العراق، 1995

هيئة الدليل الدولي للجمهورية العراقية، وبإشراف الاستخبارات العسكرية، «المنحرفون من الحرس القومي في المد الشعبوي»، 1963

ورنر، دورين، «الإصلاح الزراعي بين المبدأ والتطبيق»، ترجمة خير الدين حسيب وأحمد حسن السلمان، دار الطليعة، بيروت، 1975

وطبان، عبد العزيز ،يوسف الياس، «نشأة وتطور الطبقة العاملة في العراق»، معهد العمل العربي في الجزائر، الجزائر، 1979

منشورات الحزب الشيوعي العراقي

كما استعان المؤلف بالتقارير التي أصدرها الحزب الشيوعي العراقي في مناسبات مختلفة وأهمها:

التقريرين، الموجز والكامل، الصادرين عن الاجتماع الموسع للجنة المركزية في 15 تموز 1959 والمنشورين في جريدة «اتحاد الشعب» في 3 آب و 29 آب 1959 على التوالي

الحزب الشيوعي العراقي، «تقييم سياسة حزبنا وخطه العام بين الكونفرنس الثاني 1956 والكونفرنس الثالث عام 1967»

الحزب الشيوعي العراقي، «جبهة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والحرب»، 1954

الحزب الشيوعي العراقي، «خطتنا السياسية فى سبيل التحرر الوطني والقومي»، 1956

الحزب الشيوعي العراقي، «سياستنا وطريقنا لحل المسألة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً» 1962

الحزب الشيوعي العراقي، «في سبيل استيعاب سياسة الحزب (كراس داخلي للتثقيف)»، 1958

الحزب الشيوعي العراقي، «في سبيل صيانة مكاسب الثورة وتعزيز جمهوريتنا العراقية»، وهو مجموعة التوجيهات والبيانات والمذكرات التى أصدرتها أو قدمتها قيادة الحزب بعد ثورة 14 تموز مباشرة.

كذلك استعان المؤلف بما صدر عن الحزب من بيانات ونداءات ومعالجات فى المناسبات المختلفة، وما تيسر له مما صدر عن الحزب من صحف سرية: «القاعدة» و «اتحاد الشعب» و «طريق الشعب» و «الإنجاز» و «مناضل الحزب» و «وحدة العمال وحرية الوطن». وقد أشير إلى أعدادها وتاريخ صدورها في الهوامش. أيضاً ما تيسر للمؤلف من صحف الحزب العلنية: «اتحاد الشعب» و «طريق الشعب»؛ وإلى العديد من المقالات والذكريات المنشورة في مجلة «الثقافة الجديدة» ومجلة «رسالة العراق»، ذات العلاقة بالقضايا التي واجهت الحزب في مناسبات مختلفة، وقد أشير إليها في الهوامش.

ورجع أيضا إلى بعض المذكرات غير المطبوعة لصالح الحيدري وأحمد بانيخيلاني وعمر محمد الياس.

المطبوعات باللغة الإنجليزية

Lockman, Zachary, *Workers and Working Classes in the Middle East: Struggles, Histories, Historiographies*. SUNY Press, New York, 1994

A Fernea, Robert, Roger Louis, William, *The Iraqi Revolution of 1958, The Old Social Classes Revisited*, I.B Tauris & Co. Ltd, London-New York, 1991

Samira Haj, *The Making of Iraq, 1900-1963: Capital, Power, and Ideology*, SUNY Press, 1997

Warriner , Doreen, *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria, and Iraq*, Oxford University Press, London, 1962

واستعان بعديد من الأبحاث المنشورة باللغة الإنجليزية وهي تضم أبحاثا لجو ستورك وفردريك أكسلكارد ونيقولاس جي. ثاجر، وماثيو إيليوت،

وروجر أوين، وعبد السلام يوسف، وحنا بطاطو وسامي زبيدة.

وعاد المؤلف بشكل خاص إلى المجلدات الدورية التي تصدرها وزارة الخارجية الأمريكية وتنشر فيها ما يُسمح بنشره من تقارير وزارة الخارجية الأمريكية ومجلس الأمن القومي ووكالة المخابرات المركزية والبيت الأبيض وغيرها من الدوائر الأمريكية العليا المسؤولة بشأن علاقات الولايات المتحدة بالبلدان المختلفة ومن بينها العراق. ويجد القارئ الكريم الإشارة إلى أرقام المجلدات وتواريخها في الهوامش، وجميعها تنشر تحت عنوان:

Foreign Relations of the United States

أعمال أخرى للكاتب

- الصين: الأشتراكية، الرأسمالية، السوق ماهي الأن؟ والى اين تتجه؟ (ترجمة)، دار الرواد، بغداد، 2014
- تاريخ البصرة في القرن الثامن عشر (ترجمة)، دار المدى، بغداد، 2013
- مواقف من المسألة الزراعية في العراق، دار الرواد، ، بغداد، 2010
- معالم على الطريق المجيد، (بالأشتراك مع عبد الرزاق الصافي)، دار الرواد، ، بغداد، 2003
- عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (3 أجزاء)، دار الرواد، بغداد، 2002
- مستقبل الرأسمالية (ترجمة)، دار المدى، دمشق، 1997
- أصول الصابئة المندائيين ومعتقداتهم الدينية (ست طبعات)، دار المدى، دمشق 1996
- الكومنترن والشرق الاوسط (ترجمة) دار الفارابي، دمشق، 1986
- تأريخ الحركة العمالية في العراق، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق - نيقوسيا، 1988
- الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق، مركز الدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق - نيقوسيا، 1987
- نشأة وتطور الطبقة العاملة في البحرين، معهد العمل العربي، الجزائر 1983
- نشأة وتطور الطبقة العاملة في الكويت، معهد العمل العربي، الجزائر 1982
- الفلسفة الماركسية (ترجمة)، مطبعة دار السلام، بغداد، 1975
- المزارع التعاونية في الهند، دار الرواد، بغداد، 1973

- سيرة حياة لينين (ترجمة)، مكتبة النهضة، بغداد، 1971

وأيضاً

- وضع خمس دراسات اقتصادية واجتماعية عن مشاكل السكن في العراق
- وضع عديدا من الابحاث عن الزراعة في العراق
- أسهم في ندوات عالمية حول النفط لبحث امكانيات نجاح التأميم
- أبحاث ومقالات عدة عن تاريخ الديانة المندائية
- مساهمات عدة حول آفاق الديموقراطية في العراق والمشاكل التي تعترضها